تحفة الغريب
في الكلام
على مغني اللبيب

تحفة الغريب
في الكلام على مغني اللبيب

"قسم التركيب"

تأليف

محمد بن أبي بكر الدماميني

دراسة وتحقيق

الدكتور محمد عبدالله غنضور

جامعة سيدي محمد بن عبدالله

فاس- المغرب

الجزء الأول

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد – الأردن

2011

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

1432هـ - 2011 م

415

الدماميني، محمد بن أبي بكر

تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: قسم التركيب/ محمد بن أبي بكر الدماميني. تحقيق: محمد عبدالله غنضور. - إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2011.

( ) ص

ر. إ.: (2286 / 6 / 2010)

الواصفات:/ قواعد اللغة العربية//اللغة العربية/

*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك: ISBN 978-9957-70-402-5

Copyright ©
All rights reserved

عالم الكتب الحديث
Modern Book World
للنشر والتوزيع

الفرع الأول

إربد- شارع الجامعة- بجانب البنك الإسلامي

تلفون: (27272272- 00962) خلوي: 5264363/ 079 فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: 3469 -الرمزي البريدي: 21110)

البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

almalktob@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- عمان- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357 فاكس: 00961 1 475905

الإهـــداء

إلى أبوي رحمهما الله

إلى زوجتي

إلى أبنائي وإخوتي وأخواتي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بالرغم من مرور عدة عقود على استقلال البلاد العربية، وبالرغم من الجهود التي بذلت منذ أواخر القرن 19 والقرن 20 من أجل نشر التراث الثقافي العربي الإسلامي وتحقيقه من لدن الباحثين العرب وغير العرب فإن ما أنجز منه لا يزال بعيداً عن تحقيق الأهداف المنشودة. فالإرث الحضاري في مجال الفكر ضخم لا يقوى على القيام به سوى جيش من الباحثين يَنْذُرون حياتهم لهذا الغرض النبيل.

والدماميني واحد من أعلام الثقافة العربية الإسلامية المتميز بسعة الاطلاع وعمق التحليل له دراية واسعة بعلوم اللغة كالنحو والتصريف والبلاغة والعروض والمعجم فضلا عن المشاركة الواسعة في علوم القراءات والتفسير والحديث والأصول والفقه على اختلاف مذاهب أصحابه دون إغفال تذوقه النصوص الشعرية والنثرية والتمييز بين أساليبها الجيدة والرديئة.

وكتابه "تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب" من الكتب الهامة التي عنيت بشرح مغني اللبيب الذي قال في حقه العلامة ابن خلدون: وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد تأليف رجل من أهل الصناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام، ظهر من كلامه أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني وأهل طبقتهما لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه، وقد دل على أن الفضل ليس محصورا في المتقدمين.

ولا يسع قارئ تحفة الغريب بعد التأمل في آراء صاحبه إلا أن يعجب بهذا الكتاب الذي يستعرض فيه صاحبه آراء العلماء على اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم وعصورهم لا

يتحيز لهذا المذهب أو ذاك ولا يجامل عالما من العلماء أيا كان مستواه العلمي إذا بدا له أنه لم يوفق في رأيه، وهو يستحسن ما يراه أهلا للاستحسان، وينتقد ما يراه خليقا بالانتقاد. وربما كانت جرأته في رد آراء بعض العلماء، وخاصة المشهورين منهم، سببا في اتهامه بالتحامل على ابن هشام وابن مالك.

والحق أن من يقرأ كتابه قراءة متأنية سيخلص إلى أن الدماميني لم يكن متحاملا على ابن هشام، وإنما كان ينقد بعض آرائه فيصيب في الكثيرمنها ويجانب الصواب في بعض الأحيان والكمال لله.

الفصل الأول

حياة الدماميني وآثاره

المبحث الأول:

حياة الدماميني[1]

نسبه: هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر بن يحيى بن حسن بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن علي بن صالح بن إبراهيم بدر الدين القرشي السكندري المالكي المذهب، وهو حفيد أخي البهاء عبد الله بن أبي بكر وأخيه محمد الزين العراقي، وسبط ناصر الدين بن المنير، يعرف بالدماميني أو ابن الدماميني.

مولده: ولد بالإسكندرية سنة 763هـ وقيل: 764هـ وبها تلقى علوم اللغة والتفسير والحديث والفقه والبلاغة والعروض، وأقر له الأدباء بالتقدم في الأدب وبإجادة القصائد والمقاطيع والنثر، وبإتقان الوثائق وحسن الخط، واستكمل دراسته في القاهرة ومكة، وعرف عنه أنه كان شديد الذكاء سريع الإدراك، قوي الحافظة، فهو كما يقول، مصطفى الصادق العربي، عالم بلا منازع، وبلغ شأواً في العلم والمعرفة لم يبلغه غيره في عصره، وملأ الدنيا بمؤلفاته الرائعة وأبحاثه الدقيقة وعلومه الجمة.

أما تاريخ وفاته فهناك أربعة آراء:

- الأول ذكره السيوطي وهو 837 أو 838، وتبعه في ذلك شوقي ضيف.

---

(1) انظر: البغية 1: 66 – 67 والضوء اللامع 7: 184 ونيل الابتهاج ص298، 299، وشذرات الذهب 7: 181، والبدر الطالع 2: 150، ومعجم المطبوعات ص880، ومعجم المؤلفين 9: 115 وهدية العارفين المجلد الثاني ص185 وكشف الظنون ص406... والمدارس النحوية ص357، ونشأة النحو ص240... والدماميني حياته وآثاره ومنهجه ص53... ونتائج التحصيل ص،86، 87.

- الثاني يحدده في سنة 827هـ وممن ذكر هذا التاريخ المقريزي، والسخاوي وابن العماد والشوكاني والبغدادي.
- والثالث ذكره التنبكتي وهو 827 أو 828هـ.
- والرابع ذكره سركيس وحاجي خليفة وهو 828هـ وقد أشار سركيس إلى هذا الاختلاف فقال: والظاهر أن الغلط من النساخ، لأن الأصح في تاريخ وفاة الدماميني هو سنة 828هـ كما رأيته مدوناً في مخطوط قديم من تأليفه يرجع إلى سنة 867هـ.

ونحن نميل إلى هذا الرأي لثلاثة أسباب:

- الأول أن كتب التراجم التي ألفت بعد البغية وتعرضت لوفاة الدماميني لم تذكر هذا التاريخ رغم نقلها عن السيوطي، وهذا دليل قاطع على وقوع الغلط.
- والثاني يعود إلى تشابه بين الرقمين 2 و 3 : في الأرقام الشرقية الهندية.
- والثالث هذه الحجة التي قدمها سركيس وهي المخطوطة التي كتبت سنة 867هـ وهو تاريخ قريب من سنة وفاته.

المبحث الثاني:

شيوخ الدماميني وتلاميذته[1]

أ - شيوخه:

بالرغم من أن كتب التراجم لم تذكر إلا القلة من شيوخ المؤلف، فإن معظم الذين أخذ عنهم كان لهم شأن عظيم، ومن هؤلاء العلامة ابن خلدون الذي لازمه، وكان يقول عنه إنه ابن خالته، وسنقدم فيما يلي شيوخه مرتبين حسب وفياتهم:

---

(1) انظر الضوء اللامع 7: 184 ... وشذرات الذهب 7: 181... ونيل الابتهاج ص: 298... والبدر الطالع 2: 150 ومعجم المؤلفين 9 : 115 والمدارس النحوية 357... والدماميني حياته وآثاره ص57...

1. ابن عرفة وهو محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي برع في العربية والفروع والقراءات والفرائض والمعاني (716 - 803هـ)، وقد ذكره الدماميني في تحفة الغريب: "وكنت بمجلس شيخنا ابن عرفة عند قدومه إلى الإسكندرية سنة 792هـ وأنا أقرأ عليه درساً في كتاب الحج من مختصره..."[1]، وهذا الشيخ لم يرد اسمه في معظم كتب التراجم التي ترجمت للمؤلف.
2. **أبو الفضل محمد كمال الدين بن أحمد بن عبد العزيز النويري (722-786هـ)** ذكره السخاوي والشوكاني ضمن شيوخه، وقد أخذ عنه بمكة، وإذا علمنا أن النويري توفي سنة 786هـ وأن الدماميني لم يغادر مصر إلا سنة 800هـ، فإن هذه المشيخة يحوم حولها الشك وأنه لا أساس لأخذه عنه من الصحة. والحقيقة أن كتب التراجم الأخرى لم تذكر هذا الشيخ.
3. **عبد الوهاب محيي الدين بن محمد بن عبد الرحمن القروي (702-788هـ)** أخذ عنه بالإسكندرية.
4. **عبد الله بهاء الدين بن أبي بكر بن محمد بن سليمان الدماميني (705-794هـ)** عم الدماميني من علماء الحديث أخذ عنه بالإسكندرية.
5. **إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المومن بن سعيد التنوخي البعلي الشامي (709-800هـ)** أخذ عنه بالقاهرة، لأنه رحل إليها من الشام.
6. **أبو الفداء المجد إسماعيل مجد الدين بن إبراهيم بن محمد الحنفي (728-802هـ).**
7. **أبو حفص عمر سراج الدين بن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي** يعرف بابن الملقن (723- 804هـ) انتقل إلى مصر وأخذ عنه الدماميني بالقاهرة وذكره في تحفة الغريب فقال: "أبدة بلدة من بلاد الأندلس هكذا ضبطته عن شيخنا برهان الدين الأندلسي وهو أعرف بإقليمه"[2].

---

(1) انظر تحفة الغريب ص162.

(2) انظر ص74.

8. البلقيني أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير الكناني المصري الشافعي كان فقيها حافظاً بارعاً في مختلف الفنون (توفي 805هـ) وقد ذكره المؤلف أيضاً في تحفة الغريب فقال: وكنت من سنين كتبت بهذا إلى مولانا وسيدنا وشيخنا قاضي القضاة جلال الدين البلقيني [1]، ولم يذكر هذا الشيخ ضمن شيوخ الدماميني سوى التنبكتي.
9. ابن خلدون أبو زيد عبد الرحمان ولي الدين بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي (732-808هـ).
10. أبو البقاء محمد كمال الدين بن موسى بن عيسى الدميري صاحب "حياة الحيوان" الذي اختصره المؤلف. (742-808هـ).
11. الجمال إبراهيم الأميوطي وقد ذكره في نيل الابتهاج.

ب - تلاميذه:

من المعلوم أن الدماميني قضى معظم حياته في التدريس والتلقين في مسقط رأسه بالإسكندرية، وفي القاهرة، وزُبَيْد باليمن، وكلبرجا بالهند، لكن كتب التراجم لم تذكر إلا فئة قليلة من تلاميذته، ولعل سبب ذلك يعود إلى بعده عن وطنه خصوصاً وأنه قضى أزهى فترات حياته العلمية في تلك البلاد النائية، وسنعرض فيما يلي طائفة من تلاميذته:

1. عبادة زين الدين بن علي بن صالح الأنصاري الخزرجي (772-846هـ) صاحبه إلى اليمن وأخذ عنه الحاشية التي وضعها على المغني وعاد بها إلى مصر لما سافر المؤلف إلى الهند.
2. أحمد شهاب الدين بن محمد بن أبي بكر الدماميني ابن صاحب الترجمة (790 - حوالي 860هـ).
3. علي بن عبد الله البهائي الدمشقي الغزولي (815-...).
4. محمد شمس الدين بن عبد الماجد العجيمي سبط ابن هشام توفي سنة 822هـ.

---

[1] انظر ص561.

5. عبد القادر بن مكي.
6. علم الدين بن سراج الدين بن كمال الدين العمري الدهولي.

المبحث الثالث:

أعماله[1]

لم يقتصر الدماميني في حياته على ممارسة عمل واحد وإنما مارس أعمالاً متنوعة جمعت بين الأعمال الرسمية والحرة فقد اشتغل بالتدريس والقضاء والخطابة والتجارة والصناعة والتأليف.

1. التدريس: اشتغل المؤلف بالتدريس في عدة مدارس بالإسكندرية والقاهرة، ودرس النحو بالأزهر الشريف، ثم درس سنة بجامع زبيد باليمن، لكن لم يرج له بها أمر، فركب البحر إلى الهند ولقي بها إقبالاً كبيراً، وعظمه أهلها، وأخذوا عنه وحصل له دنيا عريضة، وقضى بها أزهى مراحله العلمية، إذ عرفت معظم مؤلفاته النور في هذا البلد.
2. القضاء: تولى القضاء بالنيابة عن التنسي بالإسكندرية، وحينما انتقل الأخير إلى القاهرة صحب معه الدماميني، وتولى القضاء بها مرتين على مذهب المالكية فلم يتفق له كما يقول السيوطي، ورمي بقوادح.
3. الخطابة: اشتغل مدة يسيرة بالخطابة بعد رجوعه من الحج سنة 800هـ بالإسكندرية.
4. التجارة والحياكة: اشتغل بالأعمال الحرة كالتجارة والحياكة وكان له دولاب يدر عليه أموالاً لكنه سرعان ما أفلس بعد احتراق داره فهرب إلى دمياط فراراً من دائنيه لكنهم التحقوا به وأحضروه إلى القاهرة مهاناً ذليلاً لكن أريحية ابن حجة وآخرين دفعتهم إلى مساعدته للتخلص من أزمته المالية.

---

(1) انظر المصادر والمراجع السابقة.

5. رحلاتـه: كـان الدماميني كثير التنقل والأسفار، وأول رحلة قام بها إلى الخارج كانت إلى دمـشق، ومـنها إلى بـيت الله الحـرام للحج 800هـ، ثم رجع إلى مصر وقضى بها قـرابة تـسع عشرة سنة وحج مرة ثانية 819هـ ثم سافر إلى اليمن وقضى به ما يقرب من عام، فلم يطب له به المقام، وتركه ورحل إلى الهند التي قضى بها بقية عمره.

المبحث الرابع:

آثـــاره[1]

ترك الدماميني عدة مؤلفات شملت عدة فنون كالنحو والعروض والحديث والأدب والـشعر، لكـن أغلـب وأهـم هـذه المـؤلفات في الـنحو، ومعظمهـا شروح لكتب أخرى أو منظومات له أو لغيره وسنوردها فيما يلي حسب فنونها:

1. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: والكتاب شرح لتسهيل جمال الدين ابن مالك ألفه في أواخـر شعبان من عام عشرين وثمانمائة بكنباية بالهند وهو شرح ممزوج. أما سبب تأليفه فقد ذكر حاجي خليفة أنه لما سافر إلى الهند استصحب معه كتاب التسهيل، ولم يكـن الـناس يعرفون عنه شيئاً قبل قدومه فرءاه بعض الطلبة فطلبوا منه شرحه فلبى طلبهم، وذكر في مقدمته أحمد شاه ابن السلطان مظفر شاه.

ونظـراً لأهمية هذا الكتاب نسخت منه عدة نسخ موزعة على مختلف مكتبات العالم، كالمكتـبة الظاهـرية، ودار الكـتب المصرية، والمكتبة الأزهرية، ومكتبة عارف بالمدينة، والعباسـية بالبـصرة، ومكتـبة رامـبو بالهـند، والمكتـبة الأهلية بباريز ومكتبة القرويين والخزانة العامة بالرباط وغيرها من المكتبات.

وقـد تـولى تحقـيقه د. محمـد بن عبد الرحمان محمد المفدى ولم يتيسر لنا الاطلاع عليه، وقـد أشـرنا فـيما بعـد إلى أن المـرابط الدلائـي ألـف كتاباً في شرح التسهيل تولى فيه

---

(1) انظـر البغـية 1 : 67، والـضوء اللامـع 7: 185، 186 وشذرات الذهب 7: 180، 181 ونيل الابتهاج ص228، 299 وكشف الظنون ص406، 549، 613، 1537، 1538، 1884، 1998 والدماميني، حياته وآثاره ص90-98.

الدفاع عن ابن مالك ورد اعتراضات الدماميني عليه، وبالغ في اتهام الدماميني مبالغة جاوزت كل حدود.

2. المنهل الصافي في شرح الوافي، والوافي مختصر في النحو لمحمد بن عثمان بن عمر البلخي، وكان تأليفه بجزيرة مَهَابُور من الهند في مدة يسيرة سنة 825هـ. وقد حققه فاخر جبر مطر ونال به دكتوراه الدولة سنة 1989.

وقد استشهد الدماميني بالوافي في تحفة الغريب عدة مرات[1]، وتوجد نسخ مخطوطة من المنهل الصافي بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، والظاهرية، والمكتب الهندي في لندن، والمكتبة الشرقية (ببانكبور).

3. الفواكه البدرية: وهي منظومة في النحو للدماميني، لكن محمد المفدى ذكر للكتاب عنواناً مخالفاً لما عند كتب التراجم "الفواكه البدرية شرح الحلاوة السكرية" في النحو ثم قال: والأصل المشروح أرجوزة يبدو أنها للمؤلف[2]، والحقيقة أن المصدر الذي نقل عنه المفدى، وهو كشف الظنون، ذكر الكتاب بالعنوان "الفواكه البدرية" ثم قال: منظومة لمحمد بن أبي بكر[3].

4. إظهار التعليل المغلق لوجوه حذف عامل المفعول المطلق رسالة مخطوطة توجد نسخة منها في جامعة ليدن رقمها 231.

5. جواهر البحور أرجوزة من نظم المؤلف في العروض.

6. معدن الجواهر، وهو شرح للجواهر.

7. العيون الغامزة على خبايا الرامزة، شرح فيه الأرجوزة المعروفة بالخزرجية نسبة إلى ناظمها الخزرجي ضياء الدين أبي محمد عبد الله وقد طبع الكتاب عدة طبعات.

8. كتاب القوافي: هذا الكتاب لم تذكره المصادر التي ترجمت له وذكره محمد بن عبد الرحمان وزعم أن عليه شرحاً لابن عمر البلخي، غير أنه أشار في الهامش إلى أنه

---

(1) انظر صفحات 112، 131، 132.

(2) انظر الدماميني حياته وآثاره ص95.

(3) انظر كشف الظنون ص1293.

يشك في وجود الكتاب.

9. مصابيح الجامع في شرح البخاري: اهتم فيه باللغة والإعراب، ألفه بالهند، وتوجد منه نسخ عديدة موزعة على مختلف المكتبات منها مكتبة دار الكتب المصرية، وجامع الباشا بالموصل، وجامع الزيتون بتونس وغيرها، وقد ألفه للسلطان أحمد شاه.

10. عين الحياة: اختصر فيه حياة الحيوان لشيخه الدميري ذكر فيه أن الكتاب كتابُ حسن في بابه جمع ما بين أحكام شرعية وأخبار نبوية ومواعظ نافعة وفوائد بارعة وأمثال سائرة وأبيات نادرة وخواص عجيبة، وتوجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة البارودية البكري في بيروت.

11. مقاطع الشرب ونزول الغيث وهو حاشية على "الغيث المسجم في شرح لامية العجم" للصفدي، ويعود سبب شرحه إلى مدح "الغيث المسجم" من قبل بعض الطلبة، وبعد أن انتقل إلى القاهرة اطلع على الكتاب ورأى فيه سقطات كثيرة فكتب ما تيسر له من الاعتراضات.

12. الفتح الرباني، وهو رسالة رد فيها على البنباني، الذي وجه عدة انتقادات إلى كتابه "تحفة الغريب"، كما كان ينتقده في قراءة أسماء أمراء العجم على التركيب المزجي أحمد شاه، ومحمد شاه، وقد لقيه الدماميني بالهند.

13. شمس المغرب في المرقص والمطرب: وهو مجموعة قصائد في الخمر نظمها في شبابه وتوجد منه نسخة في برلين رقمها 3953 / 4.

بعد سردنا لقائمة كتبه التي استطعنا معرفتها من خلال المصادر والمراجع التي عدنا إليها نود أن نختم الحديث عنها بإيراد ملاحظتين:

الأولى: أن كتبه مطبوعة بالطابع النحوي والعروضي.

الثانية: أن معظمها ألفه أثناء إقامته بالهند، وهي فترة تم فيها نضجه الفكري والعلمي فضلاً عن الرخاء المادي والإقبال الكبير من لدن طلبته على دروسه وكتبه.

الفصل الثاني

دراسة في تحفة الغريب (قسم التركيب)

ألف الدماميني هذا الكتاب وهو مقيم بالهند ركز فيه على مسائل المغني الشائكة وقضاياه الغامضة كما جاء ذلك في ديباجة الكتاب، وهذا الشرح من الشروح الثلاثة التي وضعها المؤلف على المغني.

الأول وضعه أثناء إقامته بمصر كما تذكر معظم المصادر التي تناولت حياته وآثاره وتدعوها بالحاشية المصرية، لكن الشوكاني[1] يدعوها بالحاشية اليمنية، ويرجح المفدى أن الدماميني كتب بعضها أثناء إقامته بمصر وأتمها باليمن، وحملها تلميذه زين الدين عبادة إلى مصر[2]. وذكر التنبكتي في نيل الابتهاج[3]. أنه رجع عنها وأشهد على نفسه بذلك، والرأي نفسه أشار إليه ناسخان من نساخ "تحفة الغريب" وتعليق الفرائد[4]. وهذا الشرح ممزوج طبع معظمه على هامش حاشية الشمني "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام".

الثاني وضعه بالهند وصل فيه إلى الفاء، وقد انفرد – حسب علمنا – بذكره حاجي خليفة، وعاجله الموت قبل إتمامه ولو أتمه لكان أحسن الشروح كلها، وهو شرح ممزوج كتب فيه المتن بمداد أحمر[5].

الشرح الثالث هو الذي يحمل عنوان "تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب" وقد ألفه الدماميني بطلب من أحمد شاه كما جاء في ديباجته، ووضع الشمني حاشية على الشرحين الأول والثالث "والتعليق الذي كتبه بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني بالديار المصرية، والشرح الذي أظهره بعد ذلك بالديار الهندية"[6].

---

(1) انظر البدر الطالع 2: 150.

(2) الدماميني حياته وآثاره ص90.

(3) انظر ص275.

(4) الدماميني حياته وآثاره ص91..

(5) انظر كشف الظنون س1753.

(6) انظر المنصف من الكلام 1: 2، 3.

من خلال تصفحنا لما كتبته كتب التراجم عن هذه الشروح لاحظنا بعض الخلط عند بعضهم بين النسخة المصرية والهندية، فقد ذكر حاجي خليفة أن الدماميني لما رحل إلى الهند شرح المغني شرحاً أطول من المصري بقال وأقول ... وفرغ منه سنة 818هـ[1]. والحقيقة أن الأمر لا يعدو أن يكون خلطاً من المؤلف بين النسختين، فنسخة الهند كتبها بعد رحيله النهائي إلى الهند، وقد ذكر المصنف أنه ألفها بنهراوله[2].

كما أن هناك خلطاً بين النسختين عند البغدادي الذي زعم أن "تحفة الغريب" مطبوع على هامش حاشية الشمني. والحقيقة أن الحاشية المطبوعة على هامش المنصف من الكلام هي الحاشية الأولى لأن شرحها ممزوج، وشرح المصرية أيضاً ممزوج.

المبحث الأول:
منهج الدماميني في الشرح

إن من يقرأ بضع صفحات من "تحفة الغريب" ستتكون لديه فكرة حول منهج مؤلفه، في الشرح وسنعرض فيما يلي خطوطه العريضة.

1. شرح الألفاظ شرحاً لغوياً:

يبدأ الدماميني بشرح الألفاظ التي تحتويها الشواهد النثرية، والشعرية، وقد يطول شرحه أو يقصر حسب طبيعة الكلمات التي يشرحها معتمداً في شرحه على صحاح الجوهري وقاموس الفيروزبادي، وفي بعض الأحيان يشرح الأبيات شرحاً مجملاً، وقد يكتفي أحياناً بشرح الكلمات دون التعرض للقضايا النحوية.

---

(1) انظر كشف الظنون ص1752 ، 1753.

(2) انظر كشف الظنون ص1752، 1753.

2. **شرح القضايا النحوية:**

بعد الانتهاء من شرح الألفاظ ينتقل إلى شرح المسائل النحوية التي يتضمنها المتن، ويتنوع هذا الشرح حسب نوع القضايا النحوية، فإذا كانت لا تحتمل الخلاف بين العلماء التجأ إلى الإيجاز والاختصار، أما إذا كانت تثير خلافاً بين النحاة فإنه يفيض في الشرح، ويطيل في سرد آراء العلماء ومؤلفاتهم على اختلاف اتجاهاتهم وعصورهم وقد يعقب بقوله: فإن قلت، قلت: يوسع بهما نطاق المناقشة. وقد تستغرق المسألة الواحدة صفحة أو صفحتين أو بضع صفحات انظر على سبيل المثال صفحات: 112، 164، 539، 540 إلخ، وكثيراً ما يرجح هذا الرأي أو ذاك معتمدا على براهين نقلية وعقلية وفي أحيان كثيرة يعطي رأيه الشخصي في المسألة التي يدور النقاش حولها والمتن المشروح قد يكون كلمة واحدة أو جملة أو عدة جمل أو فقرة.

3. **المقارنة بين مختلف المذاهب:**

كالبصريين والكوفيين مع ترجيح الجانب الموافق لميوله، ولكن معظم آرائه توافق المذهب البصري.

المبحث الثاني:

مصادر تحفة الغريب

مصادر "تحفة الغريب" غنية ومتنوعة، وتدل دلالة واضحة على سعة اطلاع الدماميني، وعمق ثقافته، وتنوع معارفه فلا يكاد الكتاب يخلو من حقل من حقول المعرفة، فهو يضم كتب النحو واللغة والبلاغة، والعروض وكتب إعراب القرآن والتفسير والحديث والأصول والفقه والأدب، فضلاً عن أقوال العلماء وآرائهم على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم.

أ - مكتبة الدماميني:

❖ المكتبة النحوية والإعرابية:

ففي ميدان النحو اعتمد على أهم الكتب النحوية متقدميها و متأخريها، فمن كتب المتقدمين نخصُّ بالذكر كتاب سيبويه، والإيضاح والتعاليق والتذكرة للفارسي وخصائص ابن جني.

أما كتب المتأخرين فهي أكثر وروداً في "تحفة الغريب" إذ كثيراً ما ينقل عنها آراء النحاة المتقدمين، ومن أبرز الكتب التي لها حضور قوي في الكتاب نجد تسهيل ابن مالك، وشروحه وحواشيه لابن مالك وأبي حيان والمرادي وناظر الجيش والدماميني، وابن هشام، ثم كافية ابن الحاجب و شروحها لصاحبها، و الرضي الأستراباذي، و ابن عصفور، وتاج الدين التبريزي، والغجدواني، ونجم الدين سعيد، وشروح أخرى لم يذكر أسماء أصحابها. ثم مفصّل الزمخشري و شروحه لابن يعيش، والأندلسي اللورقي، والسخاوي (سفر السعادة)، والإسفرندي، وابن الحاجب.

وإلى جانب ذلك هناك كتب أخرى موزعة بين نحاة الأندلس، والمغرب، ومصر، والشام، وما وراء النهرين نذكر منها: العمدة وشرحه لابن مالك، وأمالي ابن الحاجب، وشرح الألفية لابن الناظم والجزولية للجزولي وشرحها للشلوبين، وأجوبة المسائل للبطليوسي، والضوء، واللباب للاسفرايني، وعباب اللباب للسيد عبد الله، ونتائج الفكر للسهيلي والبسيط لابن أبي الربيع وابن العلج وتوضيح ابن هشام، وشرح مقدمة ابن بابشاد للبغدادي، وشرح البديع للسراج الهندي وغيرها.

وفي مجال إعراب القرآن نجد تنوعاً في مكتبته، وقد أولى المؤلف أكبر عناية لكشاف الزمخشري والحواشي التي وضعت عليه للطيبي، واليمني والتفتازاني وابن المنير (الانتصاف) وعمر بن عبد الرحمان (الكشف)، والشيرازي (التقريب).

بالإضافة إلى إملاء العكبري وشواذ القراءات لابن مهران وبعض كتب التفسير كالبحر لأبي حيان، والبرهان للحوفي، وتفسير الرازي ومدارك النسفي وغيرها.

❖ المكتبة اللغوية:

وفي مجال اللغة اعتمد اعتماداً كبيراً على معجمين هامين: صحاح الجوهري وقاموس الفيروزابادي، فضلاً عن محكم ابن سيدة وأساس الزمخشري وعباب الصغاني وفصيح ثعلب وشرحه للبلبلي ونوادر الزجاجي والتوسعة لابن السكيت وشرح سر الصناعة لابن الحاج.

❖ المكتبة البلاغية:

نالت كتب البلاغة حظاً وافراً من اهتمام الدماميني، فقد استشهد كثيراً بتلخيص القزويني وشرحيه لبهاء الدين السبكي، و التفتازاني، والمطول للتفتازاني، وحاشية عليه للشريف الجرجاني والمفتاح للسكاكي وشرحيه للتفتازاني، والشريف الجرجاني، وشرح التبيان للطيبي، وبديع الغزني.

أما باقي مكتبة الدماميني فتتوزع بين كتب الحديث والأصول والفقه، ففي مجال الحديث اعتمد على صحيحي البخاري ومسلم وسنن النسائي والترمذي وتوضيح ابن مالك.

وقد كان لكتب الأصول ذكر في كتابه نذكر من بينها تلخيص ابن الحاجب ومنهاج البيضاوي وشرحه لتاج الدين السبكي وابنه تقي الدين، وتلويح التفتازاني.

وفي مجال الفقه يضم الكتاب بعض الكتب التي لها ارتباط بالمذاهب الفقهية كرسالة الشافعي، ومدونة ابن القاسم، والمنار وشرحه للنسفي، والهداية لبرهان الدين، والنهاية للسغاني، وميزان السمرقندي.

أما كتب الأدب فقد اعتمد على أمالي القالي وشرحها للبكري، وأمالي الشجري، وكامل المبرد، وعمدة ابن رشيق، ونهج البلاغة، ومقامات الحريري، وحماسة أبي تمام وشرحها للمرزوقي، وحلية المحاضرة للحاتمي، ومطلع الفوائد لابن نباتة، ومشكل الحماسة لابن جني، وشرح قصيدة "بانت سعاد" لابن هشام.

ب - أقوال العلماء:

يـضم "تحفـة الغريب" إلى جانب الكتب المتنوعة السالفة الذكر مجموعة طيبة من أقوال العلماء وآرائهم وقد سلك الدماميني في إيراد أقوال العلماء ثلاثة مسالك:

- **المسلك الأول**: يذكر الرأي منسوباً إلى صاحبه مع ذكر الكتاب المنقول عنه وهذا النوع كثير.
- **المسلك الثاني**: يكتفي بنسبة الرأي إلى قائله دون إحالة على المصدر، وهو أيضا كثير.
- **المسلك الثالث**: يورد الرأي دون نسبة إلى قائله، إذ يكتفي بترديد عبارة: قال بعضهم، أو قـال بعض الفضلاء أو غيرهما من العبارات الشائعة عند النحاة، وربما يعود السبب إلى عدم تيقنه من صاحب الرأي، أو عدم تذكره.

المبحث الثالث:

شواهد تحفة الغريب

1 - الشـواهـد القـرآنيـة:

يعتـبر العلمـاء القرآن الكريم النص العربي الصحيح المتواتر، ولم يتوفر لأي نص ما توفر له من عناية ضبط رواياته وتخريجها متناً وسنداً.

وقـراءاته صحيحة نقلاً وسنداً، وكان على النحاة أن يتخذوها مصدراً يعتمدونها في شواهدهم، سواء أكانت القراءة متواترة أم لم تكن، نظرا لعناية المسلمين بها، وحرصهم عليها حرصاً لا يدع مجالاً للطعن فيها.

والقراءات تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1. المتواترة وهي القراءات السبع.
2. الآحاد وهي: قراءات القراء الثلاثة الذين يكملون العشرة.
3. أما القراءة الشاذة فهي قراءة التابعين.

والقراءات على العموم اشترط لها العلماء عدة شروط أهمها: موافقتها المصحف الذي أجمعوا عليه، وموافقتها وجهاً من العربية، وصحة السند بها إلى رسول الله[1].

ومع كل هذه الدقة فقد تجاهل كثير من النحاة دور القراءات في تقعيد القواعد واعتمدوا على الشعر اعتماداً كلياً، وقد أشار إلى هذا القصور بعض العلماء أمال الفخر الرازي القائل: إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيراً ما ترى النحويين متحيزين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولا[2].

وعن نفس الموضوع يقول ابن حزم: من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ويتخذه مذهباً، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها[3].

ويقول في موضع آخر: ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير، أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه[4].

ولم يكن لهؤلاء أن ينتقدوا النحاة لولا إصرارهم على إنكار بعض القراءات واتهام قرائها باللحن كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد

---

(1) في أصول النحو ص29.

(2) تفسير الرازي 9: 194.

(3) انظر في أصول النحو الأفغاني ص32.

(4) المرجع السابق.

المتأخرون، منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما ورَدَت به قراءاتهم في العربية[1].

ومن المتأخرين الذين عنوا بالقراءة عناية فاقت عناية المتقدمين نذكر ابن مالك وأبا حيان وابن هشام والدماميني وغيرهم، فهذا أبو حيان يعيب على بعض النحاة إساءة الظن بالمقرئين وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك[2]، ثم يدعو النحاة صراحة إلى عدم تفضيل بعض القراءات على الأخرى وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي لأن هذه القراءات كلها صحيحة وَمَرْوِية ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية[3].

والمنهج السليم – كما يقول الأفغاني – أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد وراجعوا النظر فيها فذلك أعود على النحو بالخير، أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع، وعكس للمنطق، إذ كانت الرواية الصحيحة مصدر القواعد لا العكس[4].

وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[5].

ويعتبر الكوفيون أشد تمسكاً بالقراءات، إذ يعتبرونها مصدراً من مصادر القواعد النحوية، لكن البصريين تشددوا في القراءات ووقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم فما وافق منها أصولهم، ولو بالتأويل، قبلوه وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات

---

(1) انظر الاقتراح ص49.

(2) انظر البحر 4: 271، 272.

(3) انظر البحر 2: 265.

(4) انظر في أصول النحو ص32، 33.

(5) النشر في القراءات العشر 1: 10 نقلاً المرجع السابق.

اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها[1].

إذا كان النحاة القدماء وقفوا من القراءات موقف المتردد أو المقصر، كما تفهم النصوص السالفة الذكر، فإن المتأخرين عملوا على تدارك هذا التقصير واعتمدوا كثيراً على الشواهد القرآنية، ولا عجب أن نجد كتاب 'تحفة الغريب' مليئاً بالشواهد القرآنية سواء ما تعلق منها بالقراءات المتواترة أو الشاذة، والقراء في معظمهم عرفوا بالدراية الواسعة وعلى الأخص في المجال اللغوي كأبي عمرو بن العلاء والكسائي وحمزة وغيرهم، فليس من الإنصاف أن يهمل النحاة قراءاتهم ويعولوا على أشعار بعضها معروف القائل، والبعض الآخر مجهول القائل، بل تراهم يعتمدون على أشعار منسوبة إلى رجل، من قبيلة أو جارية، أو بيت مضطرب الرواية إلى حد التناقض أحياناً.

وقد بلغ مجموع شواهد 'تحفة الغريب' من القرآن ستمائة شاهد، وهو رقم يضاعف مثيله من الشعر، وسنقدم فيما يلي بعض النماذج التي تمثل بعض القراءات:

استشهد ابن هشام بقول الشاعر: 'أكرم من ليلى علي فتبتغي' فقال الدماميني فتبتغي منصوب بعدا لفاء في جواب الاستفهام لكنه سكن الياء... وليس بضرورة لثبوت مثله في السعة، وإن كان قليلاً، كما في قراءة جعفر الصادق 'من أوسط ما تطعمون أهاليكم' بسكون الياء[2].

استشهد الدماميني على حذف همزة الاستفهام بقوله تعالى (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا) ناقلاً ذلك عن أبي الفتح ابن جني وغيره والأصل: أو تلك، ثم أورد شاهدين آخرين أحدهما يمثل قراءة لابن محيصن، وهي قوله تعالى (سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ) بهمزة واحدة والثاني يمثل قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع وهي قوله تعالى 'سواء عليهم استغفرت لهم' بهمزة وصل، ثم أورد بعد ذلك شاهدين شعريين وهما 'وذو الشيب يلعب' و 'من ربيعة أو مضر'[3].

---

(1) انظر مدرسة الكوفة ص337.

(2) انظر ص 455.

(3) انظر ص 560.

وقد علق الدكتور محمد حماسة على بيت عمران بن حطاب "منْ ربيعة أو مضر" بقوله: "يقدر النحاة حذف همزة الاستفهام ضرورة، والواقع أن التنغيم قام هنا مقام همزة الاستفهام"[1].

نقل الدماميني عن ابن مالك جواز العطف على الجوار بالواو في الجر خاصة مستشهداً على ذلك بقراءتين: إحداهما منسوبة إلى ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر، وهي قوله تعالى (وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) بجر "وأرجلِكم". والثانية منسوبة إلى ابن كثير وأبي عمرو (يُرْسَل عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنحَاس) بجر "نحاسِ"[2].

وقبل ابن مالك تعرض الأخفش أبو الحسن إلى القراءة الأولى وأورد عدة توجيهات لقراءة الكسر منها توجيهه هو "ويجوز الجر على الإتباع وهو في المعنى الغسل، نحو هذا جحر ضب خربٍ، والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار"[3]. وقد علق النحاس على هذا التوجيه بقوله: وهذا القول غلط عظيم، لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنما هو غلط ونظيره الإقواء"[4].

القراءتان السابقتان تؤيدان قاعدة العطف على الجوار، وقد ورد منه نصوص نثرية وشعرية، وقد يكون سبب ظهوره في النثر التجانس الصوتي.

تحدث ابن هشام في الباب الخامس عن الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها فقال: وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد. ثم ساق نماذج عديدة منها قوله تعالى (أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِيٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ) فإنه يتبادر إلى الذهن عطف أن نفعل على أن نترك وذلك باطل... نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على أن نترك. ثم

---

(1) انظر الضرورة الشعرية له ص115.

(2) انظر ص608.

(3) انظر معاني القرآن ص466.

(4) انظر إعراب القرآن 9:2.

عقب الدماميني بقوله: هذه قراءة شاذة لابن أبي عبلة... وما ذكره المصنف مأخوذ من الانتصاف، وعلى المشهور يمتنع الأخذ بقراءةا بن أبى عبلة لفساد المعنى[1].

النماذج التي عرضها ابن هشام ضمن الباب الخامس كفيلة برد الانتقادات الموجهة للنحاة في إغفالهم جانب المعنى والمقام في الدراسات النحوية من لدن بعض الدارسين المحدثين أمثال تمام حسان[2].

لاحظ الدماميني على ابن هشام تخريجه قراءة ابن عامر وعاصم "وكذلك نجي المؤمنين" على وجه مرجوح فقال: هذا اعتراف من المصنف بأن هذه القراءة المتواترة غير صحيحة لكونها لا تتخرج إلا على وجه مرجوح، ولا ينبغي ارتكاب مثله[3].

وقد لحن الفراء هذه القراءة فقال: وقد قرأ عاصم فيما أعلم "نجي" بنون واحدة ونصب المؤمنين كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه إلا أن يكون أضمر المصدر في نجي فنوى به الرفع ونصب المؤمنين فيكون كقولك ضرب الضرب زيداً، ثم تكني عن الضرب فتقول: ضرب زيداً، وكذلك نُجي النجاء المؤمنين[4].

وعن هذه القراءة قال الزمخشري: والنون لا تدغم في الجيم، ومن تمحل لصحته فجعله فعل وقال: نجي النجاء المؤمنين فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره ونصب المؤمنين بالنجاء فمتعسف بارد[5].

وقد علق اليمني على الزمخشري قائلاً: نجي فعل مضارع أدغم نونه في الجيم وأصله ننجي، هذه القراءة تدل على جواز هذا الإدغام، فإن العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته، وقول من يقول مثله لم يجئ عن العرب مشيراً إلى أنه أحاط بجميع كلام العرب وفيه تحجير واسع، وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد

---

(1) انظر ص 345/ 346.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها ص183.

(3) انظر ص 384.

(4) انظر معاني القرآن 2: 210.

(5) الكشاف 2: 582.

عليه لجهله أو لعدم عدالته، وترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته عن الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ)[1].

أما الدكتور محمد حماسة فله رأي مخالف لهذه الآراء قد يكون أقرب إلى الحقيقة نورده فيما يلي: ولعل الأمر لا يعدو أن يكون ترخصاً سوغته الفاصلة القرآنية حيث سبقت هذه الآية بسبع آيات تختتم جميعها بالياء والنون وتليت بثلاث آيات تختتم بالياء والنون أيضا. (عالمين، حافظين، الراحمين – للعابدين – الصابرين – الصالحين – الظالمين – المؤمنين– الوارثين – خاشعين - للعالمين[2].

استشهد ابن هشام بقوله تعالى (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ) وقال تؤمنون ' بمعنى آمنوا. وعلق عليه الدماميني بقوله: وكونه بمعنى آمنوا منقول عن سيبويه، ويؤكده قراءة ابن مسعود: آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا، وإنما جيء به على لفظ الخبر للإيذان بوجود الامتثال وكأنه امتثل[3].

واعتماد الدماميني على قراءة ابن مسعود في دعم توجيه سيبويه ينبئ عن كونه يولي القراءات أهمية كبرى ويعتبرها مصدراً من مصادر الاستشهاد ينبغي أن يعطى لها من الاعتبار مثل ما يعطى لغيرها من الشواهد.

وقد دعم الدماميني أيضاً رأي الفراء وابن هشام في توجيه إعراب 'لا تعبدون إلا الله' في قوله تعالى (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ) فقال: وجه التأييد ظاهر وهو أنا إن جعلنا 'لا تعبدون' للنهي بحسب الأصل كان إنشاء في المعنى، وقد ذكر بعده الجمل الأمرية معطوفة فيكون الإنشاء لفظاً ومعنى قد عطف على الإنشاء معنى بخلاف ما إذا

---

(1) انظر تحفة الغريب ص 590/ 591.

(2) انظر العلامة الإعرابية ص371.

(3) انظر ص 96.

جعلت الأولى خبرية ولعلها إنشائية لفظاً ومعنى ويؤيده قراءة أبي "لا تعبدوا" وإنما أخرج النهي في القراءة المشهورة مخرج الخبر، لأنه أبلغ من صريح النهي[1].

نكتفي بهذا القدر من الشواهد المتعلقة بالقراءات، فهي تدل دلالة ساطعة على شدة اهتمام الدماميني، ومعه ابن هشام، بإيلاء هذا النوع من الشواهد ما يستحق من العناية والاهتمام، ومن الغبن أن يتجاهله كثير من النحاة، وعلم القراءات من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى، مشهورها وشاذها، لأن روايتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية بعامة، بل إن من الممكن القول بأن القراءات الشاذة هي أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساساً للدراسة الحديثة.

وقد عزَف الدارسون عن هذا المجال لصعوبة تأتيه وعسر مواصلة البحث في دروبه ومتاهاته... ولقد تكون القراءة الشاذة في مستوى المشهورة من حيث الفصاحة، بل لقد تكون أفصح منها[2].

ولقد دعا ابن المنير صراحة إلى تصحيح العربية بالقراءات لا تصحيح القراءات بالعربية[3].

2 - الحديث النبوي الشريف:

احتل الحديث المرتبة الثانية بعد القرآن من حيث العناية التي أولاها المسلمون لروايته وتوثيقها، وقد كان ذلك سبباً في نشأة علمين هامين هما علم المتن، وعلم السند، وقد تكفل أولهما بالنقد الداخلي للحديث، وتكفل الثاني بنقد الرواية وتقسيم الأحاديث من حيث القوة والضعف بحسب الاتصال والانقطاع والتعديل والتجريح[4]، إذ كان الرواة من المسلمين، عرباً وغير عرب، شديدي الحرص على صدق النقل فيما يروون، وكان لا بد

---

(1) انظر من 105/ 106.

(2) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص8.

(3) انظر الخزانة 1: 23 نقلاً عن العلامة الإعرابية ص357.

(4) الأصول لتمام حسان ص91.

لاقتصار النقل على المشافهة أن يؤدي إلى بعض الاختلاف في اللفظ مع الاتفاق في المعنى[1].

وقد كان المنهج يقتضي أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، ولكن ذلك لم يحدث لانصراف النحويين واللغويين المتقدمين إلى النصوص التي يزودهم بها رواة الأشعار واللغة، انصرافاً استغرق معظم جهودهم فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها واردة بصورة أقوى مما احتجوا به من شعر ونثر[2].

ومن يتصفح كتاب سيبويه يجد أن صاحبه مقصر أشد ما يكون التقصير فيما يتعلق بشواهد الحديث، إذ لا يتجاوز عدد الأحاديث التي تضمنها كتابه ثمانية، لم ينسبها إلى الرسول، ولم يصرح بأنها أحاديث نبوية، كما أنه لم يحتج بها جميعاً، بل يستأنس ببعضها ويخرج بعضها الآخر[3].

وظل الحال على ما هو عليه حتى القرن السادس الهجري، إذ تغير بعد ذلك الأمر بالأندلس مع ابن حزم، فقد هاجم النحاة الذي عنوا بالإعراب من الشعراء والمتكلمين ولم يعنوا بحديث رسول الله، ولم يجعلوه لهم حجة في استنباط القواعد[4]، ثم بعد ذلك لقي الحديث عناية النحاة واللغويين وكان من أبرز من عنوا بذلك السهيلي وابن خروف وابن مالك، فأشاعوا فيمن جاء بعدهم عادة لم يكن عليها المتقدمون فأخذوا يكثرون من الاحتجاج بالحديث النبوي، وهذا واضح في كتب المرادي وابن هشام وابن عقيل والسيوطي[5].

ولا يفهم من هذا الكلام أن جميع المتأخرين عنوا بالاستشهاد بالحديث، بل وجد من بينهم من ظل وفياً لنهج القدماء في الإعراض عن الاستشهاد به بدعوى روايته بالمعنى، ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي. يقول الدماميني: وقد اتخذ الشيخ أبو حيان هذا المعنى وزراً له في

---

(1) نفسه ص91.

(2) الأصول للحلواني ص46.

(3) نفسه ص52.

(4) الأصول للحلواني ص53.

(5) الأصول للحلواني ص53-54.

الرد على الإمام جمال الدين بن مالك حيث يستدل على بعض أحكام النحو بالألفاظ الحديثية[1].

وقد خالف بعض العلماء هذا الرأي محتجين بأن تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم، فيجب ألا يستدل أيضاً وهو خلاف الإجماع[2].

وللمزيد من التوسع ينظر الصفحات 490، 569، 570، 571 من هذا الكتاب فقد أورد الدماميني آراء العلماء كالبلقيني وابن خلدون وابن الصلاح وهي آراء سديدة تدعو إلى إعادة النظر في الاستشهاد بالحديث خصوصاً وقد ألفت فيه كتب صحاح أجمعت الأمة على أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن.

ومن يتصفح "تحفة الغريب" سيلمس أن صاحبه أولى عناية لا بأس بها للاستدلال بالحديث شأنه شأن بعض النحاة المتأخرين، إذ بلغ مجموع ما استشهد به خمسين حديثاً في قسم التركيب الذي يهمنا، لكننا عندما نقارن هذا الكم بالمصدرين الآخرين: القرآن والشعر سنجده كماً متواضعاً.

ويمكن تصنيف الأحاديث الواردة في تحفة الغريب ثلاثة أصناف:

1. الصنف الأول سيق لأجل الاستئناس وتأكيد قضايا نحوية معينة وهي ظاهرة مألوفة عندهم حتى في مجال الشعر المولد ونكتفي هنا بالإحالة على الصفحات التي تشتمل على هذه الأحاديث: 169، 524، 560.
2. الصنف الثاني خال من الشواهد وقد اقتضى ورودها طبيعة الاستطراد التي عرف بها النحاة، انظر على سبيل المثال صفحات: 197، 376، 473، 535.
3. الصنف الثالث، وهو الكثير والأهم ساقه المصنف من أجل الاستدلال. وسنقدم فيما يلي بعض النماذج.

---

(1) انظر ص 490 من تحفة الغريب.

(2) انظر الأصول للحلواني ص54.

تحدث ابن هشام عن القطع في مثال: مررت بثلاثة: زيدٌ وعمرو بتقدير منهم. وعقب عليه الدماميني بقوله: لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الإطلاق ... بل يجوز هو والإتباع كما في الحديث: اجتنبوا السبع الموبقات: الشركُ والسحرُ روي بالرفع على القطع، وبالنصب على البدل[1].

تحدث ابن هشام عن عدم جواز حذف تمييز "نعم" ناقلاً ذلك عن سيبويه، فأنكر على الزمخشري تجويزه ذلك ثم عقب عليه الدماميني بقوله: مجرد نص سيبويه على ذلك لا ينتهض رداً على الزمخشري، ثم أورد الحديث الشريف كدليل على جواز اختيار الزمخشري وهو: من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ثم قال: أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة، وادعاء شذوذه ممنوع كما سيأتي[2].

استدل ابن هشام على حذف الجار مع بقاء الجر بقول رؤبة " خيرٍ عافاك الله" ثم عقب عليه الدماميني بقوله: صرح ابن مالك بجواز حذف الجار قياساً في مثل قولك:زيدٍ لمن قال: بمن مررت؟ قال: وهذا هو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم: أقربهما منك باباً بالجر في جواب قولها: إن لي جارين فإلى أيهما أهدي؟[3].

والحقيقة أن ابن مالك اعتمد هنا في القول بالاطراد على الحديث كمنطلق لسوق باقي الشواهد المسموعة النثرية والشعرية وهو شيء جدير بالتقدير.

ذهب ابن هشام إلى أن "ما" تحمل على "أنْ" في نصب المضارع مستدلا على ذلك بالحديث "كما تكونوا يولى عليكم" وعقب عليه الدماميني بقوله: لا حاجة إلى جعل ما ناصبة هنا، فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل، بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة، وقد سمع ذلك نظماً ونثراً... وقد خرجت على ذلك قراءة وردت عن أبي عمرو في "قالوا ساحران تظاهران، أي أنتما ساحران تتظاهران... وفي الحديث: لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، فحذفت النون من موضعين من "لا تدخلوا" ومن "لا

---

(1) انظر ص 308/ 309.

(2) انظر ص 496 وانظر ص 549.

(3) انظر ص 557.

تؤمنوا، فيخرج كما تكونوا على ذلك ولا داعي إلى ارتكاب أمر لم يثبت[1].

تثبت هذه النماذج التي عرضناها تغيراً في موقف النحاة المتأخرين من الاستشهاد بالأحاديث النبوية ونخص بالذكر ابن مالك وابن هشام والدماميني الذين أعادوا الاعتبار للحديث كمصدر من مصادر الاستدلال.

3 - الأمثال والأقوال:

إذا قارنا الأمثال والأقوال الواردة في الكتاب بغيرها من الشواهد فإننا نجدها لا تمثل إلا كما ضئيلاً، إذ لا يتجاوز ما استشهد به منهما خمسة وثلاثين قولاً ومَثلاً.

4 - الشواهد الشعرية:

إذا كان علماء التفسير والحديث أمثال الطبري والنحاس والقرطبي، والزمخشري وأبو حيان وغيرهم قد اهتموا بالشعر اهتماماً كبيراً في تفسير بعض الظاهر اللغوية، فإن علماء اللغة والنحو كانوا أشد عناية بالاستشهاد به في إثبات قواعد اللغة من صوت وصرف ونحو وبلاغة، وصنفوا الشعراء في أربع طبقات.

لكن للشعر قوانينه وقيوده الشكلية التي يفرضها الوزن والقافية، ومع أن القدماء من اللغويين قد لاحظوا تلك الخاصية في نظام الشعر، لم يحاولوا مطلقاً الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد، بل خلطوا بينهما، فأدى مثل هذا الخلط إلى اضطراب في بعض أحكامهم، فليس بينهم من اقتصر في الاستشهاد على النثر العربي كالقرآن الكريم والأحاديث النبوية والخطب والرسائل وكتب السير... بل نراهم في غالب الأحيان يعتمدون على الشواهد الشعرية مع قليل من آيات القرآن الكريم في النادر من الأحيان.

وقد ظل المتأخرون من اللغويين يتوارثون تلك الشواهد الشعرية جيلاً بعد جيل حتى وصل الأمر بها إلى أن حلت بينهم محل القداسة يعنون بشرحها ويروون الوجوه في أحكامها... وأسرف المتأخرون منهم في تحليلها وتفسيرها دون أن يخطر ببال أحدهم أن الشعر لا يصح أن يكون المصدر الذي تستنبط منه قواعد لغة من اللغات[2].

---

(1) انظر ص 635.

(2) من أسرار اللغة ص251، 252.

الشواهد الشعرية في "تحفة الغريب"

يضم كتاب "تحفة الغريب" ثروة شعرية هائلة، إذ بلغ مجموع الأبيات الواردة في الكتاب ما يفوق ستمائة بيت لكن ما يعتبر منها شواهد لا يتعدى ثمانية وثمانين وثلاث مائة بيت، وما عدا ذلك إما أبيات ساقها المؤلف، كعادة القدماء، لأجل توضيح سياق الشاهد كأن يورد بيتاً أو أكثر قبله أو بعده، أو أبيات لا تحمل أي شاهد وإنما دعت إليها طبيعة الاستطراد لما تحمل من ملح وطرائف، وهذه عادة مألوفة عند المتأخرين.

أما ما عدا ذلك فهي أبيات تنسب إلى الشعراء المولدين وقد بلغ مجموعها قرابة مائة بيت.

ويمكن تقسيم الشواهد الشعرية الواردة في الكتاب إلى ما يلي:

1. شواهد نسبها الدماميني إلى أصحابها وبلغ مجموعها خمسة وثلاثين ومائة.
2. شواهد نسبناها إلى أصحابها وبلغ مجموعها ستين ومائة بيت.
3. شواهد نسبها النحاة إلى شاعر أو أكثر وقد بلغ مجموعها واحداً وعشرين شاهداً.
4. أبيات لم نهتد إلى قائليها رغم ورودها في مختلف المصادر النحوية وغيرها وقد بلغ عدد أبياتها تسعاً وثمانين.
5. أبيات لم تنسب إلى شاعر محدد وإنما اكتفى النحاة بنسبتها إلى رجل أو امرأة أو جارية من قبيلة معينة وقد بلغ مجموعها اثني عشر بيتاً.
6. هناك بيتان مجهولان لم نعثر عليهما في أي مصدر.

قلنا سابقاً إن النحاة اعتمدوا كثيراً في الاستدلال على القواعد النحوية واللغوية على الشعر سواء أكان معروف القائل أو مجهولة، لكن بعض النحاة يرفض الاستدلال بالشعر الذي لا يعرف قائله ويرفض أن يكون حجة في إثبات القاعدة، ومن هؤلاء الأنباري صاحب الإنصاف،[1] وكذا السيوطي القائل: لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله

---

[1] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ص583.

صرح بذلك الأنباري في الإنصاف وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم[1].

ومن المانعين أيضاً ابن النحاس فقد أنكر على الكوفيين استشهادهم ببيت شعري يثبت إظهار أنْ بعد كي فقال: والجواب أن هذا البيت غير معروف قائله، ولو عرف لكان من ضرورة الشعر[2].

ونسب السيوطي الرأي نفسه لابن هشام[3].

وقد علق محيي الدين عبد الحميد محقق الإنصاف على رأي الأنباري فقال: لا نرى لك أن تقر هذا لا في هذا الموضع ولا في غيره، ولا على لسان الكوفيين ولا البصريين، فكم من الشواهد يستدل بها هؤلاء وهؤلاء وهي غير منسوبة ولا لها سوابق أو لواحق، وفي كتاب سيبويه وحده خمسون بيتاً لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على نسبة لقائل معين[4].

أما نحن فلا نميل إلى رأي محيي الدين عبد الحميد المدافع عن الشواهد المجهولة، ولا يعد ورود خمسين بيتاً في الكتاب من هذا النوع حجة على قبول المبدأ خصوصاً عندما يتعلق الأمر بقضايا مثيرة لخلافات النحاة. فكيف يصح ترجيح هذا الرأي أو ذلك بإيراد دليل لا نعلم شيئا عن صاحبه ولا القبيلة التي ينتمي إليها؟.

وسنقدم فيما يلي نموذجين شعريين لا يعرف قائلهما وهما يثيران خلافاً بين النحاة:

استدل ابن هشام على جواز إهمال أن المصدرية حملاً لها على أختها ما المصدرية بقول الشاعر:

أن تقرءان على أسماء ويحكما * مني السلام وألا تشعرا أحدا**

وقال: الشاهد فيه أنْ الأولى، وليست مخففة من الثقيلة بدليل أن المعطوفة.

---

(1) انظر الاقتراح ص71.

(2) الاقتراح ص71 وانظر أيضاً ص72.

(3) نفسه ص73.

(4) الإنصاف ص583.

وتعقبه الدماميني فقال: لا مانع من عطف "أنْ" الناصبة وصلتها على "أنْ" المخففة وصلتها، إذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنعه أحد[1].

أما ابن يعيش فقد وجه البيت توجيها آخر، إذ اعتبر البيت موافقاً للغة جماعة من العرب "على أن من العرب من يلغي عمل "أنْ" تشبيها بـ "ما"، وعلى هذا قرأ بعضهم لِمَنْ أرادَ أنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ" بالرفع[2].

لكن أبا علي يعتبر "أنْ" الأولى في البيت مخففة من الثقيلة ووافقه تلميذه ابن جني على رأيه[3].

وقد تبنى رأي الإهمال، والمخففة من الثقيلة الرضي: وقد تجيء "أنْ" المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله: أن تحملان ... وفي حَرْفِ مجاهد "أن يتمُّ الرضاعة"، وذلك إما للحمل على أنْ المخففة أو للحمل على ما المصدرية[4].

خلاصة القول: إن في البيت ثلاثة آراء:

- رأي ابن هشام الذي لا يجيز سوى الإهمال.
- رأي ابن يعيش الذي يحمله على لغة لبعض القبائل.
- رأي أبي علي الذي يعتبر أنْ مخففة من الثقيلة.

أما نحن فنستغرب هذه التخريجات المتضاربة، مع أن الأمر لا يعدو أن يكون ضرورة شعرية، إذ كيف يعقل أن تحمل "أنْ" على "ما" المصدرية في الإهمال وقد أعملها الشاعر في عجز البيت، وفي البيت السابق عليه وهو قوله:

أن تحملا حاجة لي خف محملها * وتصنعا نعمة عندي بها ويدا**

---

(1) انظر ص 635.

(2) انظر شرح المفصل 7: 15.

(3) انظر المنصف 1: 278.

(4) انظر شرحه على كافية ابن الحاجب 2: 234.

وبهذا أيضاً تسقط دعوى أبي علي ومعه الدماميني بحمل أن على أنها مخففة من الثقيلة فقد قال: أبو علي: وكان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين أنْ والفعل بالسين أو سوف أو بقد، ولكنه ترك الفصل حين اضطر لإقامة الوزن[1].

لاحظ كيف يلتمس للشاعر عذراً في إهمال السين، أو سوف، أو قد التي تسبق أن المخففة بالضرورة، مع أن الأسهل أن يعتبرها مصدرية لكنها لم تعمل لضرورة الحافظ على الوزن، كما أن رأي ابن يعيش لا يستقيم لما ذكر من كون الشاعر أعمل أنْ مرتين وأهملها مرة واحدة بدعوى اتباع هذه اللهجة.

والبيت في النهاية من الأبيات التي كثر تداولها في كتب النحو العربي، ولم يعزه أحد إلى شاعر[2].

تحدث ابن هشام في الباب الثامن عن جواز "غير قائم الزيدانْ" فقال: لما كان في المعنى ما قائم الزيدان ولو لا ذلك لم يجز... ثم قال: ودليل المسألة قوله:

غير لاهٍ عداك فاطرح اللهـ *** و، ولا تغترر بعارض سلم

ثم تعقبه الدماميني فقال: ووجه الاستدلال بالبيت أن عداك بمعنى الأعداء قال في الصحاح: والعدا بكسر العين: الأعداء وهو جمع لا نظير له، فإما أن يرفع على أنه مبتدأ خبره ما تقدم، أو أنه فاعل بالوصف لكون التركيب في معنى: ما لاه عداك، لا سبيل إلى الأول لأن غير مضاف إلى مفرد فيؤدي إلى قولك: الأعداء غير لاه وهو ممتنع فتعين الثاني فثبت المطلوب[3].

غاية ابن هشام والدماميني من استشهادهما بهذا البيت هو تأكيد صحة هذا التعبير وفصاحته، رغم أنهما لا يعرفان شيئا عن قائله ولا القبيلة التي ينتسب إليها صاحبه فضلاً عن كون البيت لا يصح الاعتماد عليه وحده في إثبات التعابير المشكوك في صحتها لأنه يتسع فيه مالا يتسع في غيره من النثر.

---

(1) انظر المنصف 1: 278.
(2) انظر الخزانة 2: 559.
(3) انظر ص 597.

شعر المولدين في "تحفة الغريب"

جرت عادة النحاة المتأخرين أن يضمنوا كتبهم بعض الأشعار التي تنتسب إلى المولدين، ومن هؤلاء ابن هشام والدماميني، فتحفة الغريب يحتوي على أزيد من مائة بيت من شعر هؤلاء المحدثين، لكن معظمه لا علاقة له بالاستدلال. أما الذي له به علاقة فلا يمثل سوى نسبة ضئيلة، فبعضه جيء به لمعاضدة شواهد، أو للاستئناس، أما الباقي الذي يمثل قاعدة معينة فمعظمه للمتنبي وسنحاول إيراد بعض النماذج هنا لمعرفة قيمتها اللغوية والنحوية.

- ذكر ابن هشام أن بعض النحاة يقول: إن "من" متعلقة بأسود في قول المتنبي:

لأنت أسود في عيني من الظلم

فقال: وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان. والصحيح أن من الظلم صفة لأسود، أي أسود كائن من جملة الظلم.

وتعقبه الدماميني فقال: امتناع ذلك مذهب البصريين، وذَهَبَ الكسائي وهشام إلى أنه يجوز بناء اسم التفضيل من الألوان، وذهب غيرهما من الكوفيين إلى جواز بنائه من السواد والبياض خاصة، والمتنبي كوفي المذهب، فلا حَرَجَ عليه في ارتكاب طريقته وطريقة أصحابه، ولا يعاب تخريج كلامه على مذهبهم[1].

الخلاف هنا واضح بين ابن هشام والدماميني في توجيه بيت المتنبي، فابن هشام التمس له تخريجاً يوافق القاعدة، ولذا لجأ إلى تأويل البيت. أما الدماميني فخرجه على مذهب الكوفيين الذين يجيزون صياغة اسم التفضيل من البياض والسواد، والذي يهمنا هنا أن كليهما اعتبر البيت دليلاً وليس مثالاً.

- أشار ابن هشام إلى تلحين بعض النحاة قول المتنبي:

---

(1) انظر ص 370/ 371 وانظر المغني ص 599.

وأجاب أن "هذي" مفعول مطلق، أي برزت هذه البرزة.

وتعقبه الدماميني فقال: يمكن أن يجعل "هذي" منادى ولا يتم التلحين، وذلك لأن المتنبي كوفي ومذهب أصحابه ، نحاة الكوفة، جواز حذف النداء من اسم الإشارة فلا ينكر ارتكابه لذلك ولا يتجه تلحينه[1].

تعامل ابن هشام والدماميني مع هذا البيت يُشبه تعاملهما مع البيت السابق، الأول التمس له مخرجاً عن طريق التأويل، والثاني ينعته باتباع مذهب أصحابه المجيزين لحذف حرف النداء مع اسم الإشارة.

- استشهد ابن هشام على ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله بقول المتنبي أبلى الهوى أسفاً يوم النوى بدني" فقال: والتقدير: آسف أسفاً، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاء أسف، أو لأجل الأسف.

وعلق عليه الدماميني بقوله: ويحتمل وجها آخر أسهل من ذلك كله، وهو أن يكون تمييزا محولا عن الفاعل، أي أبلى أسف الهوى[2].

البيت كما نرى يمثل شاهداً عند ابن هشام والدماميني، وقد تعاملا معه بهذا الاعتبار.

---

(1) انظر ص 558.

(2) انظر ص 399/ 400.

الفصل الثالث

موقفه من المؤلف

لم يكن موقف الدماميني من ابن هشام متحيزاً يدافع عن آرائه بحق وبغَيْرِ حق ولم يكن أيضاً متطرفاً في نقدهِ لَهُ، والاعتراضِ عليه، والتركيز على إبراز عيوبه وأخطائه، كما يزعم بعض الدارسين أمثال محمد المرابط الدلائي، وأحمد بن محمد الشمني فقد اتهمه الأول بالتطاول والاعتساف وقلة المعرفة، "غير أنه انحرف عنهم (يقصد شراح التسهيل) كل الانحراف راكباً فيه متن الاعتساف، ناظراً إلى كلام المصنف بعين الانتقاد محسناً فيما يورده عليه الظن والاعتقاد، غير راكن إلى قياس صحيح ولا إلى نقل عن الأئمة صريح، ولا مورد من حسن التقرير ما تقرُّ به العين، ولا من بديع التحرير ما يرتفع به الضبر، فخبط لذلك خبط عشواء، وارتكب فيه مقالات شنعاء لضيق عطنه بنبو وطنه ومنازحة سكنه"[1].

أما الثاني فقد كان أقل عنفاً وقسوة من المرابط إذ ألف حاشيته التي أسماها "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام" للرد على الدماميني الذي اتهمه بكثرة الاعتراض "فقد نظرت عند إقرائي لمغني اللبيب عن كتب الأعاريب" ما كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني بالديار المصرية، والشرح الذي أظهره بعد ذلك بالديار الهندية وسماه "تحفة الغريب" فإذا هي مملوءة باعتراضات يتجه جوابها، ومشحونة بإشكالات لم ينغلق، والحمد لله، بابها، وقد فتح الله تعالى بأجوبة ما عظم من ذلك وتنوير ما أظلم من إشكال حالك، فسألني بعض الأصحاب أن أقيد ذلك في كتاب[2].

أما نحن فنعتقد أن الدماميني بريء من جل ما يوجه إليه من طعون، لأن اعتراضاته على ابن مالك وابن هشام لم تكن متعسفة في معظمها، نعم قد يجانبه الصواب في بعض الأحيان، ولكن ذلك لا ينفي عنه كل فضل، فقد كان معجباً أشد ما يكون الإعجاب بمغني اللبيب، وأصدق ما يعبر عن ذلك هذان البيتان من نظم الدماميني يقرظ فيهما الكتاب:

---

(1) انظر نتائج التحصيل ص92.

(2) انظر المنصف من الكلام 1: 3.

ألا إنما مغني اللبيب مصنف *** جليل به النحوي يحوي أمانيه
وما هو إلا جنة قد تزخرفت *** أما تنظر الأبواب فيه ثمانية

على العموم يمكن تحديد موقف الدماميني من ابن هشام في ثلاثة مواقف:

1- موقف المحايد: وتتمثل مهمته في شرح القضايا اللغوية والنحوية التي يتضمنها قوله دون اعتراض رأي المؤلف، وهذا هو الغالب في تحفة الغريب.

2- موقف الاعتراض: لقد تعقب الدماميني بعض آراء ابن هشام، وبين ما فيها من سهو أو قصور في النقول، أو تعميم للأحكام أو تناقض في الآراء، أو نسبة بعض الآراء إلى نفسه وهي لغيره.

وسنقدم فيما يلي بعض النماذج التي تمثل هذا الجانب:

* النموذج 1: قسم ابن هشام الجملة إلى فعلية واسمية وما نزل منزلة إحداهما، فالفعلية عبارة عن فعل وفاعل والاسمية عبارة عن مبتدأ وخبر، ومن ضمن ما نزل منزلة الفعلية: ضرب اللصُّ ببناء الفعل للمجهول.

وتعقبه الدماميني فقال: أما المثال وهو: ضرب اللص ببناء الفعل للمفعول فهو بمنزلة الفعل والفاعل بناء على أن المرفوع به نائب عن الفاعل وأما على رأي من ذهب إلى أنه فاعل اصطلاحاً كالزمخشري، فهو فعل وفاعل لا مما نزل منزلة ذلك [1].

فالدماميني في نصه هذا نبه إلى أن هناك مذهبين للنحاة: مذهب يسوي بين الفاعل ونائبه فيعتبرهما فاعلاً، ومذهب يفرق بينهما، لذا ينبغي عدم الخلط بين الرأيين، فالزمخشري ومن يقول برأيه يعتبر المثال جملة فعلية اصطلاحاً وليس مما نزل منزلة الفعلية، وقد تبنى هذا

---

(1) انظر ص 49.

الـرأي المهـدي المخزومـي ودعـا إلى توحيد باب الفاعل ونائب الفاعل "وإذا فرغنا من تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية مستهدين في تقسيمنا هذه الطبيعة اللغوية، وانتهينا إلى أن المسند إليه في الجملـة يـسمى فـاعلاً سـواء أكـان الفعـل مبنـياً للمعلوم – على حد تعبيرهم – أو مبنياً للمجهـول – تخلـصنا مـن إفـراد بـاب مـستقل لما يسمونه النائب عن الفاعل ... وهو فاعل لغـوياً يترتـب علـيه كـل مـا يترتب على الفاعل من كونه مسنداً إليه، وكونه مرفوعاً، وكونه يقتـضي تأنـيث الفعل إذا كان مؤنثاً، وهو فاعل من النوع الثاني الذي أشاروا إليه في تعريف الفاعـل هـو فاعل قام بالفعل وتلبس به ولم يفعله، وإذا أردنا أن نوازن بين مثالين بين قولنا: انكـسر الزجاج، وقولنا: كسر الزجاج ظهر أن المسند إليه في كل منهما فاعل، فلم نكد نحس بالفـرق بيـنهما فكلاهمـا ممـا لا إرادة له ولا اختيار وكلاهما مما قام بالفعل قياماً اضطرارياً، وكلاهمـا مـن وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل، ولكنهم مع ذلك يسمون المسند إليه في الجملـة الأولى فـاعلاً، ويسمونه في الجملة الثانية نائباً عن الفاعل، وهي تسمية فرضها المنهج العقلي عليهم فرضاً، أما المنهج اللغوي فيسوي بينهما لأن كلا منهما مسند إليه"[1].

والغـريب أن ابـن هـشام اعتـبر هـنا هذا المثال مما نزل منزلة الفعلية، وسيعتبره جملة فعلية عند تقسيمه الجملة من حيث النوع[2].

* النموذج 2: وضع ابن هشام جملة "أقائم الزيدان" ضمن ما نزل منزلة الفعلية أو الاسمـية وتعقـبه الدمامـيني فقـال: وأمـا "أقـائم الزيدان" فهو مما نزل منزلة المبتدأ وخبره، فإن الوصف فيه مبتدأ، لكن مرفوعه ليس خبراً عنه وإنما هو بمنزلة الخبر عند كثيرين[3].

وقال أيضاً: والتحقيق أن هذا المبتدأ لا خبر له أصلاً، ولا يتصور أن يكون مخبراً عنه وكـيف وهو في نفسه مسند إلى ما بعده، فهو في المعنى خبر، ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ، فظن أن كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك[4].

---

(1) انظر في النحو العربي نقد وتوجيه ص 46-47.
(2) انظر ص 52.
(3) انظر ص50.
(4) انظر ص 56.

وقد رفض هذا الإعراب بعض المحدثين، كما رفضه الدماميني، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس: "ولا بد هنا من الإشارة إلى ذلك التركيب الذي يجيزه النحاة في كتبهم والذي لا نكاد نظفر له بمثال واحد في النصوص النثرية الصحيحة وهو حين يكون الوصف منكراً ومستعملاً مع المثنى والجمع مثل "أمنجز أنتم وعداً وثقت به..." فالنحاة هنا يعدون "منجز" مبتدأ، و"أنتم" فاعلاً سد مسد الخبر، ومثل هذا التركيب – إن صح وروده في كلام الفصحاء من العرب – يجب أن يعد كالجمل الفعلية ... لأن الوصف هنا يلتزم ما يلزم الفعل المقدم من خلوه من علامات التثنية والجمع مع الفاعل المثنى والجمع، فليس مثل هذا التركيب من الجمل الاسمية ولا يصح أن ينسب لها [1].

ويمكن أن نضيف ملاحظات أخرى لها صلة بهذا المثال:

- الأولى: تتعلق بتحديد ابن هشام نوع هذه الجملة، ففي حديثه عن تعريف الجملة اعتبرها ضمن ما نزل منزلة الاسمية، وعند تقسيم الجملة بحسب نوعها اعتبرها جملة اسمية.
- الثانية: لها صلة بإعراب الجملة، فقد أهمل ابن هشام جانب المعنى حينما عد "قائم" مبتدأ أي مسنداً إليه، مع أنه مسند إلى ما بعده، فقد راعى هنا الجانب الشكلي في الإعراب وأهمل جانب المعنى، فإعرابه ينبئ أن الجملة مكونة من مسند إليه (قائم) ومسند إليه (الزيدان) ولم يذكر هذا النموذج من قبل.
- الثالثة: إن هذه الجملة أقرب إلى الفعلية منها إلى الاسمية، كما قال إبراهيم أنيس للأسباب الآتية:
  1. اشتمالها على أحد عنصري الفعلية "الزيدان: فاعل".
  2. أقائم مسند إلى الزيدان معنى وهو بمرتبة الفعل.
  3. شبه "قائم" للفعل في عدم التطابق بينه وبين فاعله.
  4. سبقه بالاستفهام، والاستفهام في عرف النحاة يدخل كثيراً على ما يتجدد وهو الفعل.

---

[1] من أسرار اللغة ص230.

* النموذج 3: المثال الثالث الذي وضعه ابن هشام ضمن ما نزل منزلة الفعلية أو الاسمية هو: ظننته قائماً (أي ظننت زيداً قائماً).

وتعقبه الدماميني بقوله: وأما الرابع وهو ظننته قائماً فإيراده فيما نزل منزلة أحدهما مشكل لأنه على التحقيق جملة منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح، فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا المبتدأ والخبر باعتبار المفعول الأول والثاني فإنهما مبتدأ وخبر في الأصل، وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدأ والخبر. قلت: لو كان كذلك للزم كونهما جملة اسمية وهو باطل، وإنما هما بعد دخول الناسخ مفردان يتسلط على العمل في كل واحد منهما[1].

ونحن متفقون مع الدماميني في ملاحظاته ونضيف إلى ذلك ملاحظتين أخريين لم يشر إليهما.

الأولى أن ابن هشام سيذكر هذا المثال عند تقسيمه للجملة من حيث النوع ضمن الجمل الفعلية.

أما الملاحظة الثانية، وهي أهم من الأولى، فتتعلق بتنبيه أورده ابن هشام بعد حديثه عن أنواع الجمل فقال: "مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه" وقال أيضاً: "والمعتبر ما هو صدر في الأصل"[2].

وتحديد الجملة، استناداً إلى هذا التنبيه، متوقف على الركنين الأساسيين فيها وهما: المسند والمسند إليه تقدما أو تأخرا. ذكرا معاً في الكلام أو ذكر أحدهما وحذف الآخر أو حذفا معاً ولا يختلف إثنان أن جملة "ظننته قائماً فعلية لأن صدرها مبدوء بفعل، أما ما عدا ذلك فلا عبرة له في تحديد نوع الجملة والضمير في ظننته، وقائماً يدخلان ضمن الفضلات التي لا اعتبار لها في تحديد نوع الجملة.

---

(1) انظر ص 50.

(2) انظر المغني ص492، 493.

* النموذج 4: قدم ابن هشام تعريفاً للكلام والجملة في بداية الباب الثاني فقال: الكلام هُوَ القول المفيد بالقصد... والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كـ"زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما ... وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس.

تعقبه الدماميني بقوله: لا شك أن من النحاة من يرى ترادفهما، بل ظاهر كلام الأندلسي في شرح المفصل أنه رأي الجميع، وذلك أنه قال في باب المبتدأ: الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان... وهذا لا يعد وهماً فإنه اصطلاح عمل به هؤلاء القوم وتواطؤوا عليه، وما قاله المصنف اصطلاح لقوم آخرين، فليس توهيم أولئك، بناء على اعتبار اصطلاحه، بأولى من توهيمه هو، بناء على اعتبار ذلك المصطلح، والأمر في هذا قريب، ولا مشاحة في الاصطلاح [1].

تعقيب الدماميني على ابن هشام يوضح أن هناك رأيين متعارضين حول مفهوم الجملة رأي يعتبرها مرادفة للكلام ورأي يعتبرها أعم منه، وهذا مجرد اصطلاح فليس هناك داع يدعو إلى اتهام هذا الطرف أو ذاك بالوهم.

* النموذج 5: قدم ابن هشام في بداية الباب الثاني تعريفاً للكلام والجملة، وعرض رأيين متعارضين حول مفهوم الجملة، ففريق من النحاة يعتبرها مرادفة للكلام، والفريق الآخر يعتبرها أعم منه، ثم قدم نصاً قرآنياً وضح فيه الرأيين فيما يتعلق بعدد الجمل المعترض بها حسب وجهة نظر كل فريق انطلاقاً من مفهومه للجملة والنص القرآني هو قوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾﴾

---

[1] انظر ص 50.

ثم قال ابن هشام – بعد عرض هذا النص: وبهذا يتضح لك صحة قول ابن مالك: إن الزمخشري جوز الاعتراض بسبع جمل.

وتعقبه الدماميني فقال: ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عده قوله "وهم لا يشعرون" من جمل الاعتراض، أما الزمخشري فإنه قال في الكشاف: المعطوف عليه قوله "فأخذناهم بغتة"، وقوله "ولو أن أهل القرى" إلى قوله "يكسبون" وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه انتهى، فصرح بأن مبدأ الاعتراض "ولو أن أهل القرى وأن منتهاه "يكسبون" فعلم أن مقصوده بالجملة المعطوف والمعطوف عليها مجموع قوله "فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون" غير أنه ترك بعض الجملة اعتماداً على فهم المقصود من مبدأ الاعتراض ونهايته.

وأما ابن مالك فقال في باب الحال من شرح التسهيل: قال الزمخشري في الكشاف: إن "ولو أن أهل القرى... يكسبون" اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه "فأخذناهم" و"أفأمن أهل القرى"، وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى، فنقل كلام الزمخشري نقلاً محرراً، ولم ينقل أن لقوله "وهم لا يشعرون" مدخلا في الاعتراض [1].

ويمكن أن نضيف إلى ما قاله الدماميني ملاحظات أخرى:

1. يوجد اضطراب كبير في نص ابن هشام فيما يتعلق بنسبة الآراء كما ذكر الدماميني. أما ابن مالك فقد استنتج عدد الجمل في النص اعتماداً على رأي الزمخشري.
2. تناقض رأي ابن هشام فيما يتعلق بمبدأ الاعتراض، فحينما تحدث عن رأي ابن مالك أدخل "وهم لا يشعرون" ضمن جمل الاعتراض، وعندما تحدث عن رأي المعارض (القائل بالترادف) نفى أن يكون لها مدخل في الاعتراض، فالجملة "وهم لا يشعرون" لها محل من الإعراب مرة وليس لها محل من الإعراب أخرى، والحقيقة أن هذه الجملة حال مرتبطة به مبنى ومعنى.
3. اختيار ابن هشام رأي المعارض هنا، مع العلم أنه من القائلين بعدم الترادف، يفهم أنه مناقض لتعريفه السابق للجملة وكان عليه أن يستثني هذا النوع من الجمل عندما

---

[1] انظر ص 52.

قام بعملية مقارنة بينها وبين الكلام واعتبر أن بينهما العموم والخصوص، أو يستعمل هنا مصطلح الكلام عوض الجملة، لأن ما يعترض به مشروط بالإفادة.

4. حصر السبكي الاعتراض في جملة واحدة فقال: أما على قواعد هذا العلم فينبغي أن يعد هذا كله جملة واحدة لارتباطه بعضه ببعض[1]، وقد ورد الرأي نفسه عند الدماميني سنذكرُهُ في موضع آخر، وقد يكون رأيهما معاً مستخلصاً من قول الزمخشري: ولو أن أهل القرى ... يكسبون، وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه.

5. يمكن أن نضيف إلى ما سبق رأيين مخالفين للنحاة في هذا النص القرآني أحدهما للفاضل بن عاشور إذ زعم فيه أن قوله تعالى "ولو أن أهل القرى" معطوفٌ على قوله تعالى: (وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّآ أَخَذۡنَآ أَهۡلَهَا بِٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمۡ يَضَّرَّعُونَ)[2]. ونصه هذا صريح في نفي الاعتراض.

وثانيهما للدكتور فخر الدين قباوة الذي يرى أن "أفأمن أهل القرى" جملة استئنافية فلا اعتراض ولا عطف[3].

لكن العادة جرت أن يقدم المخالف لآراء النحاة تبريراً يعتمده فيما يذهب إليه، والدكتور لم يقدم أي توضيح لهذا الاختيار فاكتفى بعبارة في الهامش: الراجح أن "أمن أهل القرى" جملة استئنافية فلا اعتراض ولا عطف.

ونحن نميل إلى هذا الرأي الأخير لسببين اثنين:

أولهما له علاقة بالمعنى، فقوله تعالى: (وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ ... فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ) قد وقع وانتهى. أما قوله تعالى: "أفأمن أهل القرى" فسيحدث استقبالاً إذا وجدت مبرراته.

---

(1) انظر شروح التلخيص 3: 244.

(2) انظر التحرير والتنوير 9: 20.

(3) انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل ص17.

وثانيهما أن هذا التوجيه يدفع الإشكال الذي يطرحه اختلاف الأسلوبين إنشاء وخبراً، ويجنبنا اللجوء إلى تأويل جملة "أفأمن أهل القرى" ليصح التعاطف عند من يشترطون التناسب في تعاطف الجمل، إذ يؤول هؤلاء الجملة بـ "لا يأمن" لأن الاستفهام إنكاري بمعنى النفي، فهو خبر معطوف على خبر [1].

* النموذج 6: لقد وقع لابن هشام خلط في شاهد قرآني وهو قوله تعالى (قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ). وصحح الدماميني الخطأ فقال: الآية التي فيها (قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ) هي في سورة الأعراف ... وهذه التي أرادها المصنف، وليس فيها "بسحره" وإنما هي في سورة الشعراء، والتلاوة فيها (قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ) وقد استبان لك أنه، رحمه الله، سها في التلاوة كما سها في آية سورة الواقعة، والإنسان محل نسيان [2].

* النموذج 7: أورد ابن هشام مقولة للخوارج وهي "ما جاءت حاجتك".

وتعقبه الدماميني فقال: عد هذا المثال مما ينبغي أن يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال فيه مشكل، فإنه ليس مع الرفع إلا الفعلية، وليس مع النصب إلا الاسمية والإعراب ظاهر لا لُبْسَ معه ولا احتمال[3].

لنا ملاحظة على النحاة تتعلق برواية المقولة، فإذا كنا نعلم أن أصحاب المقولة هم الخوارج ونعلم المناسبة التي قيلت فيها فهل يعقل أن ينطق هؤلاء مرة بالضم ومرة بالفتح؟ هذه الرواية توضح بجلاء تعسف النحاة في توجيه بعض القضايا النحوية، وشغفهم بإيراد نماذج قد لا يكون لها وجود في الواقع اللغوي، وإذا أردنا اختيار الرواية الصحيحة، فإن

---

(1) انظر حاشية الدسوقي 2: 35.

(2) انظر ص 124.

(3) انظر ص 57.

روايـة الضم هي الممكنة لأنها لا تكلفنا أي تأويل للمقولة كما يفعل النحاة مع رواية الفتح، إذ يؤولون "ما" بـ أي حاجة حتى يكون لتاء التأنيث الساكنة في "جاءت" مبرر.

* الـنموذج 8: أورد ابن هشام هذا الشاهد القرآني على حذف جملة جواب الشرط وهـو قـوله تعـالى: "ولَـو أنَّ قُـرآناً سـيِّرتْ به الجبالُ..." فقال: والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر وهو ما آمنوا.

وتعقـبه الدمامـيني بقوله: ظاهر هذا أنه يشعر بأنه مخترع هذا التقدير، وليس كذلك، فقال الزمخشري: ولو أن قرآنا جوابه محذوف... أي لكان هذا القرآن...، وقيل معناه: ولو أن قرآناً... لما آمنوا به... فقد رأيت حكاية القولين صريحاً ولكل وجه ظاهر[1].

* النموذج 9: تحدث ابن هشام عن التأكيد بأجمع وأخواته فقال: إنما يؤكد بها بعد كـل نحـو (ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ). فتعقـبه الدماميني فقال: هذا سهو ظاهر، فقد قال الله تعالى: (فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ) وساق تسعة شواهد أخرى خالية من لفظ "كل" ثم قال: ومن العجب خفاء مثل هذا على المصنف[2].

* الـنموذج 10: تحدث ابن هشام عن جر "قدير" في قول امرئ القيس "صفيف شواء أو قديـر معجـل" فقـال: وخرج على أن الأصل "أو طابخ قدير" ثم حذف المضاف وأبقي على جـر المـضاف إلـيه كقـراءة "واللهُ يُـريدُ الآخرةِ" بالخفض. وتعقبه الدماميني قائلاً: لا حاجة إلى التخـريج علـى هـذا الـوجه الـشاذ، بـل نقول حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه على الطريقة المشهورة، والعجب من خفاء مثل هذا الوجه على المصنف مع ظهوره[3].

---

(1) انظر ص 568.
(2) انظر ص 235.
(3) انظر ص 218.

* النموذج 11: تحدث ابن هشام عن اتساع العرب في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ثم ساق شواهد على ذلك منها هذا الشطر أبعد بعد تقول الدارَ جامعةً ففصل الظرف فيه بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن.

وتعقبه الدماميني فقال: وعلى المصنف هنا مؤاخذة، وذلك لأن الفصل بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن ليس منوطاً بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما، إذ الفصل بأحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره كما قال الشاعر:

أجهالاً تقول بني لؤي *** لعمر أبيك أم متجاهلينا [1]

* النموذج 12: تحدث ابن هشام عن قوله تعالى: (أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فقال: فذهب الجمهور إلى أن حصرت صدورهم جملة خبرية، ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفش هي حال من فاعل جاء على إضمار قد.

وعقب عليه الدماميني بقوله: هو مخالف لما ذكره المصنف في الباب الأول في فصل قد من حرف القاف حيث قال: الثاني وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالا إما ظاهرة نحو (وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا) ونحو (أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) وخالفهم الكوفيون والأخفش فقال: لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد، والأصل عدم التقدير ولا سيما فيما كثر استعماله. هذا كلام المصنف في ذلك المحل، وهو مخالف لما ذكر هنا عن الأخفش[2].

* النموذج 13: تحدث ابن هشام عن اللغات المسموعة في الاسم، فتعقبه الدماميني قائلاً: هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب، لأنه موضوع لذكر الأمور التي يدخل على

---

(1) انظر ص 627.

(2) انظر ص 169.

المعـرب الخلـل مـن جهـتها، والنظر في ذلك ليس من الإعراب في شيء، وقد ذكر في ديباجة الكـتاب أنـه تجنب ذكر مالا تعلق له بالإعراب، فكان من حقه أن يتجنب ذكر ذلك في كتابه أصلاً ورأسا[1].

وهـناك نمـاذج أخرى كثيرة أعرضنا عن ذكرها خشية الإطالة، والنماذج المقدمة تمثل أصـدق دلـيل علـى أن الدماميني لم يكن يعارض المصنف من أجل المعارضة، وإنما كان هدفه هـو الوصـول إلى الحقـيقة. ونحـن لا ندَّعي أن الدماميني كان موفقاً في كل ما أبداه من الآراء المخالفـة لابـن هـشام، وإنمـا كـان مـوفقاً في بعضها، وغير موفق في البعض الآخر، والحقيقة ليـست ملكـاً لأحـد، ولكن غرضنا أن نوضح أن الدماميني بريء من التهمة التي ألصقت به ألا وهي شغفه بالاعتراضات على النحاة كما يدعي كثير من الدارسين.

3 - **موقف المؤيد لآراء ابن هشام:** إذا كان الدماميني قد وقف من ابن هشام موقف الناقد في بعض الأحيان فإنه كان يقف إلى جانبه مؤيداً آراءه حينما يحس أنه صادف الصواب ويمكن أن نقدم عدة نماذج توضح ذلك:

* الـنموذج 1: تحـدث ابـن هـشام علـى اضطراب كلام الزمخشري في تعليق فعل الـبلوى في سـورتي هـود والملـك. وعلق عليه الدماميني بقوله: والاضطراب عليه لائح كما ذكر المصنف[2].

* النموذج 2: جوز ابن سيدة أن تكون الهاء من ثويته في قول الشاعر:

لقد كان في حول ثواء ثويته

للحـول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة "في" وعلق عليه ابن هشام بقوله: ولـيس بشيء لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف. وقد أيده الدماميني قائلاً: غير أن تقدير

---

(1) انظر ص382.

(2) انظر ص 128، 129.

المصنف أولى من هذا التقدير الذي رآه ابن سيدة لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الأصل، هذا إذا قلنا بأن الجار والمجرور حذفا معاً وإن قلنا على التدريج، فالاتساع لازم على تقدير المصنف أيضاً[1].

* النموذج 3: خالف ابن هشام الكوفيين في رأيهم بجواز وقوع الجملة فاعلاً.

فقال: وبعد فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة. ثم عقب الدماميني بقوله: وتقدير ذلك مع كون المعلق استفهاماً ما ذكر المؤلف[2].

* النموذج 4: تحدث ابن هشام عن جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً... ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح ثم قال: فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله:

رددت بمثل السيد نهد مقلص * كميش إذا عطفاه ماء تحلبا**

وقوله:

إذا المرء عيناً قر بالعيش مثرياً * ولم يعن بالإحسان كان مذمما**

فسهو، لأن "عطفاه" و "المرء" مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف.

وقد أيده الدماميني بقوله: ما قاله من أن ذلك سهو كلام ظاهر لا شك فيه، ومثل ابن مالك على إمامته وجلالة قدره لا يخفى عنه مثل هذا الأمر الواضح، فإنما يحمل ذلك منه على السهو[3].

---

(1) انظر ص 223.

(2) انظر ص 102.

(3) انظر ص 223.

* النموذج 5: أجاز بعض النحاة رفع "زيداً" على الابتداء في مثل "آتيك يوم زيداً تلقاه" واعتبر سيبويه ذلك خطأ كما ذكر ابن هشام.

ورد عليه الدماميني بقوله: وهو صواب عند غير سيبويه، فليس تخطئة هذا القائل إسناداً إلى قول سيبويه بأولى من تصويب كلامه إسناداً إلى قول غير سيبويه من النحاة والإنصاف حسن، وقد مر في آخر الجهة الثانية أن سيبويه قال بأن "أعمالاً" في قوله تعالى (بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلاً) مشبهة بالمفعول فقال ابن هشام: والصواب أنها تمييز، فخطأ سيبويه غير مبال بعلو شأنه وإمامته في هذه الصناعة لما لاح له من الدليل الدال على خلاف قوله، فهل يجمل أن يقال للمصنف: ما قلته في هذه الآية خطأ لأنه مخالف لما قاله سيبويه فيها، هذا مالا ينبغي أن يرتكب، والحق أحق أن يتبع[1].

* النموذج 6: تحدث ابن هشام عن سهو سيبويه في تفسير تقديم "من دونكم" في قوله تعالى: (لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ) فقال: وحصل للإمام في تفسير هذه الآية سهو.

وقال الدماميني مؤيداً له: سهو الإمام ظاهر، وذلك أنه تلا أولا الآية على ما هي عليه، ثم لما أخذ في التفسير قال: أما قوله "من دونكم" بطانة ففيه مسائل... والثاني أن يجعل وصفاً لبطانة، والتقدير بطانة كائنة من دونكم... فها أنت ترى كيف جوز في قوله "من دونكم" أن يكون صفة لبطانة، وذلك لا يتم إلا بتقدير أن يكون دونكم مؤخراً، ثم قال في جواب السؤال ما قال، وهو كون الشرط ماضياً سهو ظاهر، لكنه لم يورد السؤال على الذي حكاه المصنف عنه[2].

---

(1) انظر ص 447.

(2) انظر ص68-69.

- **بعض الآراء التي انفرد بها الدماميني:**

كثيراً ما نصادف في "تحفة الغريب" بعض الآراء التي انفرد بها الدماميني -حسب علمنا- عن باقي النحاة وسنكتفي بعرض بعض النماذج منها:

- قسم ابن هشام -كسائر النحاة- جملة جواب الشرط قسمين: قسم له محل من الإعراب وقسم لا محل له من الإعراب، أما الذي له محل من الإعراب فهو الواقع جواباً لشرط جازم مقروناً بالفاء أو إذا. وعارض الدماميني هذا القول، وزعم أن جملة جواب الشرط لا محلَّ لَهَا مطلقاً سواء أكانت جواباً لشرط جازم أم غير جازم، لأن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل[1]. ثم فصل القول عند الحديث عن الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب فقال: الذي يظهر لي... أن جملة الجزاء لا محل لها مطلقاً، سواء اقترنت بالفاء أو لم تقترن، سواء كانت جواباً لشرط جازم أو جواباً لشرط غير جازم، لأن الجملة إنما تكون ذات محل من الإعراب إذا صح وقوع المفرد في محلها، والجزاء لا يكون إلا جملة لا يصح وقوعه مفرداً أصلاً ضرورة أن حرف الشرط لا يدخل إلا على جملتين دالاً على انعقاد السببية أو اللزوم بينهما، فيكون مضمون أولاهما سبباً في وقوع مضمون الثانية أو في الإخبار بها، أو يكون مضمون الثانية لازماً لمضمون الأولى، على ما اختاره بعضهم، وكان الداعي إلى جعل جملة الجواب – فيما ذكره المصنف ذات محل هو المحافظة على توفير ما تقتضيه أداة الشرط من الجزم إما لفظاً، أو محلاً. وجوابه أن توفير ذلك إنما يصح فيما يقبله، والجملة ليست قابلة هنا لذلك لا بحسب اللفظ، وهو ظاهر، ولا بحسب المحل، إذ ليست واقعة في موقع المفرد[2].

ثم بعد ذلك طرح تساؤلاً عن الإشكال الذي يطرحه جزم الفعل "ويذرهم" من قوله تعالى (مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ) فقال: يحتمل أن يوجه بأنه مجزوم بحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه، أي وإن يفعل

---

(1) انظر ص112.

(2) انظر ص139.

ذلك يذرهم وأجاب بنفس الجواب عن قوله تعالى (وَيُكَفِّرْ عَنكُم سَيِّئَاتِكُمْ)، أي وإن تفعلوا ذلك نكفر عنكم، فالمعطوف هو جملتا الشرط والجزاء جميعاً لافعل الجزاء وحده حتى يقال عطف على المحل[1].

- النحاة يقولون: إن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب وخالفهم الدماميني في جانب منها فقال: إن الجماعة أطلقوا القول بأن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، ينبغي أن يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لأل، إما مع القول بأن ذلك لا يكون إلا للضرورة مطلقاً كما يقول الجمهور، أو مع القول بأن ذلك يجوز في السعة قليلاً إن كانت فعلية ذات مضارع كما يقول الأخفش وابن مالك ... فإن جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الإعراب لوقوعها موقع المفرد[2].

- تحدث ابن هشام عن الخلاف بين النحاة في خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ هل هو فعل الشرط وحده، لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره، أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمت، ثم عقب عليه الدماميني بقوله: خبر المبتدأ إنما هو جملة الشرط بأسرها، لا الفعل وحده، وعلى القول الآخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده، وعلى هذا يتأتى في مثل قولك: من يقم فإني أكرمه أن تكون جملة الجزاء في محل جزم، لأنها وقعت مقترنة بالفاء جواباً لشرط جازم كما قرره المصنف في الباب الثاني، وفي محل رفع لأنها خبر للمبتدأ عند هذا القائل فثبت لها محلان باعتبارين. وإذا قلت من يقم أكرمه فجملة أكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم لم يقترن بالفاء، ولها محل من الإعراب، وهو الرفع، من حيث هي خبر المبتدأ على هذا القول[3].

---

(1) انظر ص142.

(2) انظر ص114.

(3) انظر ص 230.

- خالف الدماميني رأي النحاة في زعمهم أن مَفعول القول لا يكون إلا جملة فقال: وعلى ما قررناه من أنه لا بد من صحة وقوع المفرد في موضع الجملة ذات المحل لا يتخلف في المحكية ولا في المعلق عنها، وذلك لأن كلا منهما مفعول به وهو يقع مفرداً بلا شك، الا ترى أنك تقول: قلت كلاماً وعرفت زيداً[1].

بهذا التوجيه الذي قدمه الدماميني يزول الإشكال الذي ينتج عن قول النحاة إن الجملة الواقعة مفعولاً للقول لا تحل محل المفرد.

- تحدث ابن هشام عن وقوع الجملة فاعلاً فقال: وقال الكوفيون الجملة فاعل، ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو: يعجبني يقوم زيد.

وتعقبه الدماميني قائلاً: ما أظن أحداً من الكوفيين ولا غيرهم نازع في أن من خصائص الاسم كونه مُسنداً فيحمل ما ذكره من جواز وقوع الفاعل جملة على معنى أن المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند إليه معنى، فإذا قلت: يعجبني يقوم زيد فمعناه عندهم يعجبني قيام زيد، فلم يخرج المسند إليه بهذا التأويل عن أن يكون اسماً، وغايته هنا أن التأويل وقع بغير واسطة حرف مصدري، فهو كما يقول الكل في نحو: قمت حين قام زيد من أن الجملة وقعت مضافاً إليها، مع أن الإضافة من خصائص الاسم كالإسناد إليه، لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بمفرد أي حين قيام زيد، ولابدع في هذا لأنه وجد مطرداً في الإضافة كما مثلنا، وفي باب التسوية، نحو: سواء علي أقمت أم قعدت؟ أي: قيامك وقعودك، وفي نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، فهشام وثعلب ومن قال بقولهما ألحقوا مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الأبواب والبصريون منعوا منه هذا الذي ينبغي أن يحمل كلامهم عليه فيما يظهر لي، والله أعلم[2].

---

(1) انظر ص 142.

(2) انظر ص 102.

- وقال أيضاً عند الحديث عن الجملة الواقعة مضافاً: لا ينبغي أن تنتظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الإعراب ضرورة أن المراد منها ما يكون جملة حقيقة ولا يكون في معنى المفرد، بل تكون واقعة موقعه والمضاف إليه لا يكون جملة حقيقة، وكيف وهو لا يكون إلا اسماً أو ما هو في تأويل الاسم... فإذا قلت: قمت حين قام زيد فالمعنى قمت حين قيام زيدٍ، فلم تضف في الحقيقة إلا إلى المفرد دون الجملة[1].

---

[1] انظر ص 133.

الخاتمة

أثر الكتاب على الدارسين من بعده

ترك كتاب "تحفة الغريب" أثرا واسعا على المؤلفين اللذين جاؤوا من بعده واستشهدوا بهم في مؤلفاتهم محتجين برأي أبداه أو علة اعتل بها، أو نقل نقله عن العلماء. وقد اخترنا من بين هؤلاء بعض الثقات المعروفين بالتحقيق ليكونوا خير دليل على قيمة الرجل العلمية و مكانة كتابه في مؤلفاتهم، وسنكتفي بعرض نموذج لكل واحد ليكون خير شاهد على قيمة الكتاب وصاحبه.

1- خالد الأزهري صاحب كتاب "التصريح على التوضيح".

تحدث خالد الأزهري عن "أو" في قوله تعالى (و إنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) فقال: قال في المغني: الشاهد "أو" الأولى، و قال الدماميني: الشاهد في الأولى والثانية و المعنى: و إن أحد الفريقين منّا و منكم لثابت له أحد الأمرين: كونه على هدى، أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحّد الله وعبده فهو على هدى و أن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين[1]

2- الشيخ يس في حاشيته على التصريح.

قال يس: أجاز الزمخشري في قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي و ربكم) أن يكون (أن اعبدوا الله) بيانا للضمير في "به" و الضمير لا يكون عطف بيان، لأنه في الجوامد مثل النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت، فكذلك لا يبين، بذلك نقده ابن هشام في المغني، و قال: إنه غفل عن هذه النكتة.

---

[1] انظر التصريح 2: 145.

قال يس: قال الدماميني: و ليست هذه النكتة بالتي تصل في القوة على حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها، و إنما رءاها غير معتبرة بناء على أن ما نزل منزلة الشيء لا يلزم أن يثبت جميع أحكامه له، ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير، ولذلك بني، و الضمير لا ينعت مطلقا على المشهور، مع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور[1]

3- عبد القادر البغدادي في خزانته.

نقل البغدادي أن ابن يعيش اعتبر "مَنْ" شرطية في قول الشاعر:

فأنت طـلاق، و الطـلاق عزيمة * ثلاثا ، و من يخرق أعق و أظلم**

ثم قال: و رد عليه الدماميني بأنه يلزم حذف الفاء والمبتدإ من جملة الجزاء، والتقدير: فهو أعق وأظلم، وليس هذا بمتعين لجواز أن تكون موصولة، وتسكين القاف للتخفيف، كقراءة أبي عمرو (**و ما يشعركم**) بإسكان الراء، و"أعق" خبر "مَنْ" الموصولة، فلا حذف ولا ضرورة ولا قبح[2].

4- الصبان في حاشيته على الأشموني.

قال الصبان وهو يتحدث عن "لو" في الحديث الشريف: "**تصدقوا ولو بظلف محرق**" قال في المغني: و فيه نظر. قال الدماميني: وجه النظر أن كل ما أورد شاهدا على التقليل يجوز أن تكون "لو" فيه بمعنى "إنْ" و التقليل مستفاد من المقام لا من نفس "لو"[3].

5- ابن حمدون بن الحاج في حاشيته على شرح ألفية ابن مالك للمكودي.

ذكر المؤلف خلاف النحاة في أصالة الفاعل أو المبتدإ، ثم قال: فإن قلت: هل ينبني على هذا الخلاف شيء؟ قلت: نعم، ينبني عليه كما للدماميني أنك إذا وجدت اسما محتملا لكونه فاعلا محذوف الفعل ومبتدأ محذوف الخبر ترجح كلٌّ عند القائل

---

(1) انظر حاشية يس على التصريح 2: 134.

(2) انظر الخزانة 2: 71.

(3) انظر حاشية الصبان 4: 22.

بأصالته، و تكافآ عند من يقول كل منهما أصل، وذلك كـ"زيد" في جواب من قرأ؟ فعلى اختيار المبتدإ نقدر "زيد قرأ"، و على اختيار الفاعل نقدر "قرأ زيد"[1].

وهناك نحاة آخرون تأثروا بآراء الدماميني منهم محمد الأمير، و الدسوقي في حاشيتهما على المغني، و الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل على الألفية، وآخرون من المشرق والمغرب.

(1) انظر حاشية ابن حمدون بن الحاج 1: 79.

وصف المخطوطات

توجد من هذا الكتاب نسخ عديدة موزعة على مكتبات العالم، و قد عثرت على أربع منها في خزائن المغرب.

* الأولى: توجد بخزانة القرويين تحت رقم 522 من تحبيس السلطان أحمد المنصور الذهبي كما ورد في الصفحة الأولى من الكتاب، كتبت بخط مغربي جميل، والنسخة تامة وسالمة من البتر، بها قليل من السقط و الخروم، وضعت عليها بعض الحواشي و التعاليق التي لا تمثل أي فائدة علمية و بهامش الصفحة الأخيرة كتب ما يلي: بلغت المقابلة جهد المستطاع و الطاقة بأصل عتيق غالب الصحة في نهاية الضبط والإتقان.
عدد صفحات قسم التركيب 296 من القطع الكبير، يوجد في كل صفحة ما يقرب من ثلاثين سطرا، و في كل سطر حوالي ست عشرة كلمة.
يرجع تاريخ نسخها إلى ثامن عشر رجب سنة 973هـ.
اسم الناسخ أحمد بن عبد الكريم الجوراري.

* الثانية: توجد بالخزانة العامة رقمها 701 ج، و هي من توقيف الأمير أحمد أغا علي سنة 1184هـ، و النسخة تامة و سالمة من الخروم و البتر، بها بعض السقط في الكلمات والجمل و السطور نتيجة تشابه الكلمات، و بها هوامش يسيرة كتبت بخط مشرقي جميل عارية عن تاريخ النسخ و اسم الناسخ، عدد صفحات قسم التركيب 350 من القطع الكبير، و يوجد في كل صفحة ما يناهز ثلاثين سطرا، و في كل سطر قرابة خمس عشرة كلمة.

* الثالثة: توجد بالخزانة العامة أيضا تحت رقم 3532 د وهي نسخة مبتورة بها سقط بلغ مجموعه نحو ثلاثين ورقة، و تعتبر أكثر ضبطا من النسخة الثانية، بها بعض الهوامش التي لا أهمية لها، كتبت بخط مشرقي جميل، عدد صفحات قسم التركيب 337، يوجد في كل صفحة ما يقرب من ثلاثين سطرا و في كل سطر قرابة أربع عشرة كلمة.

تاريخ نسخها هو ثالث عشر شوال سنة 1220هـ.

اسم الناسخ: سليمان الأسمناوي الأزهري.

* الرابعة: توجد بالخزانة الحسنية تحت رقم 204 و هي مبتورة، إذ لا تضم من قسم التركيب إلا المقدمة التي تخص الجملة.

والمخطوطات تقدم مادة علمية وافية لتحقيق الكتاب تحقيقا علميا، و بعد تصفحنا لهذه النسخ و إجراء بعض المقارنات بينها تبين لنا أن نسخة القرويين أصلح لأن تتخذ أصلا يعتمد لتحقيق الكتاب للأسباب الآتية:

1- قرب تاريخ نسخها من عهد المؤلف.

2- معارضتها بنسخة الأصل.

3- تحبيس المنصور الذهبي لهذه النسخة على خزانة القرويين، و قد عرف عنه ولعه باقتناء الكتب النفيسة.

4- سلامتها من البتر.

أما النسخة الثانية والثالثة فقد اعتمدناهما لتصحيح النص وتصحيح بعض الكلمات أو العبارات التي يصعب قراءتها في الأصل، و لم يكن تقديم نسخة الأصل لمانع من ترجيح كلمة أو عبارة إحدى النسختين أو هما معا إذا تبين لنا أن عبارة الأصل غير صحيحة، وكذلك فعلنا في الجزء السليم من النسخة الرابعة.

منهج التحقيق

اتخذنا مخطوطة القرويين أصلا ورمزنا للنسخة (رقم 701ج) بـ"ج" كما هي في الخزانة ورمزنا لـ (رقم 3532 د) بـ"د" كما هي أيضا في الخزانة.

وتضمن المنهج التحقيقي الخطوات التالية:

1) ضبط النص.
2) إثبات الخلافات بين النسخ في الهامش، وإغفال الإشارة إلى معظم التصحيفات والتحريفات الواضحة التي يدركها القارئ وهي صادرة عن الناسخ.
3) كتابة الساقط من الأصل بين معقوفين وكتابة عبارة الأصل في الهامش.
4) إثبات الخطإ في المتن إذا كان عامّا في سائر النسخ و الإشارة إلى الصواب مع الإحالة على المصدر المصحح للخطإ.
5) كتابة النص وفق الإملاء المألوف في العصر الحاضر وخاصة ما تعلق منه بكتابة الألف والهمزة.
6) التعريف بالأعلام الواردة في الكتاب ما عدى الشعراء.
7) تخريج الشواهد القرآنية في المصحف الكريم وتخريج القراءات في كتب القراءات والتفاسير وغريب القرآن.
8) تخريج الأحاديث النبوية في كتب الحديث صحيحها وغريبها.
9) تخريج الأمثال والأقوال في كتب الأمثال و اللغة والنوادر.
10) تخريج الشواهد الشعرية في دواوين أصحابها إن وجدت، والمختارات الشعرية، وكتب الأدب واللغة، وقد أغفلت الإشارة إلى الخلافات بين الأبيات في الكتاب وبقية المصادر، إلا ما كانت الإشارة إليه ضرورية.
11) تخريج آراء العلماء وأقوال النحاة واللغويين إن تيسر الاطلاع عليها، أو في الكتب التي ذكرت آراءهم.

12) وضع فهارس فنية للآيات القرآنية و الأحاديث الشريفة، و الأقوال و الأمثال والقبائل والطوائف والبلدان وقوافي الأرجاز والأشعار، والمصادر التي اعتمدها المؤلف، والمصادر والمراجع التي اعتمدناها في إنجاز هذا البحث.

وقد توخينا من هذا المنهج تقديم النص كما تركه المؤلف، أو قريبا منه، والله الموفق للصواب.

300 بسم[1] الله الرحمنِ الرَّحيمِ صلَّى[2] اللهُ على سَيِّدنا ومولانا محمدٍ وعلى آلِه وصحبه وسلَّمَ تسليماً.

قال المصنِّفُ؛ رحمَهُ اللهُ تعالى[3]:

البابُ الثاني من الكِتابِ في تفسيرِ الجُملة وذِكْرِ أَقسامِها وأَحْكامِها

أقولُ: البابُ مبتدأ، والثاني صفةٌ له، وفي تفسيرِ الجملةِ خبرٌ، ومنَ الكتابِ إمّا حالٌ من الضميرِ المُستكنِّ، ولا يضُرُّ هنا تقديمُ الحال على عامِلِها المعنويِّ، لأنها ظرفٌ، وقد صرَّحَ ابنُ بَرْهان[4] بجوازِهِ لِتوَسُّعِهم في الظُّروفِ، وإمَّا[5]، حالٌ من المبتدإ على حدِّ ما أجازَه سيبويه[6]، في قول الشاعر[7]:

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ

---

(1) سقط حتى تسليماً من د.

(2) سقط حتى تسليماً من ج.

(3) بعده في ج: ورضي عنه.

(4) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم صاحب العربية والتاريخ، إمام في النحو واللغة له التصانيف المفيدة توفي سنة 456هـ انظر إشارة التعيين ص199-200 والبغية 2: 120، 121 انظر رأيه في كتابه شرح اللمع ص134.

(5) جـ: أو.

(6) هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب أخذ النحو عن الخليل وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب والأخفش الأكبر، وكتابه عمدة في العربية شرحه علماء كثيرون من المشرق والمغرب توفي في حدود 179 أو 180 هـ انظر طبقات النحويين ص66-72 والبغية 2: 229 – 230 رأيه في الكتاب 2: 123.

(7) هذا صدر بيت من مجزوء الكامل لكثير عزة عجزه: يلوح كأنه خلل.

انظر البيت في ديوانه ص154 والكتاب 2: 123 ومجالس الزجاجي ص131، 132 وأمالي الشجري 1: 126 والخصائص 2: 292 والمغني ص118، 571، 865 والعيني 3: 163 والخزانة 1: 533.

إذ صاحبُ الحال عندَه هو النَّكرةُ، وهو عنده مرفوعٌ بالابتداءِ وليس فاعلاً، كما يقولُ الأخفشُ[1] والكوفيُّونَ[2] والناصبُ للحالِ الاستِقرارُ الذي تعلَّقَ به الظَّرفُ، فكذا ما نحنُ فيه. وغايةُ مَا يَلْزَمُ[3] كونُ العاملِ في الحال غيرَ العاملِ في صاحبها وهذا ليسَ بمَحذُورٍ عندَه، وإمّا صِفةٌ للمبتدإ مؤكّدةٌ بأن تُقدَّرَ[4] مُتَعلَّقَه مَعرفَةً، أي البابُ الثاني[5] الكائنُ من الكتابِ على القولِ بجوازِ حذفِ الموْصول مع بعضِ صِلَتِه. وقد اعتمدَ هذه الطريقةَ كثيرٌ من الأعاجمِ المتأخِّرينَ خصوصاً مولانا مُعينَ الدِّين[6] في حواشِيه المشْهورةِ ببلادِ الهِندِ.

فإن قلتَ: لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الضّميرِ المُستكنِّ في الثاني؛ إذ هو اسمُ فاعلٍ من ثنى يَثْنِي؟

قلتُ: لأنه هنا ليسَ بمعنَى التصيير، فلا يكونُ مُشتقَا، فلا يتَحَمَّلُ ضميراً، وإنّما يكونُ كذلك لو كانَ مُراداً به التصييرُ، وهو غيرُ مرادٍ هنا.

وأقسامُ الجملةِ مثلُ الاسميةِ والفِعليةِ، والصُّغرَى والكُبْرَى، وذاتُ الوجْهين مثلا، والمرادُ من أحكامِها [7] عُروض الإعرابِ لها بحَسَبِ المَحلِّ رفعاً، ونَصْباً، وجرا[8]، وجزْماً ﴿ومثلُ﴾[9] لُزومِ كونِها خَبَريةً إذا كانتْ صفةً، أو صلةً، أو حالاً مثلاً، وإنشائيةً إذا كانت جواباً لقَسم استعطافِي، وجوازِ الأمرينِ إذا وقَعتْ خبَراً لـ أنْ المفتوحةِ المُخففةِ مثلاً.

قال: الكلامُ هو القولُ المفيدُ بالقَصْد.

---

(1) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط أخذ عن سيبويه رغم أنه كان أسن منه وصنف كتباً كثيرة في كل الفنون منها: معاني القرآن، والمسائل الكبير، والمقاييس في النحو، والعروض، والقوافي توفي سنة 210 ، أو215 أو 220 هـ انظر طبقات النحويين ص72 – 74 وإشارة التعيين ص131-132. رأيه في الإنصاف ص51.

(2) انظر رأيهم في الإنصاف ص51.

(3) بعده في جـ: من.

(4) جـ و د: نقدر.

(5) سقطت من د.

(6) لم يرد ذكره في كشف الظنون ولا في غيره من كتب التراجم التي عدت إليها.

(7) بعده في ج و د مثل: ثم سقطت من د.

(8) سقط من د.

(9) الأصل: مثل.

أقـولُ: آثـر القولَ على اللَّفظِ، لأنهُ يُطلَقُ على المُهْمَلِ، والقولُ لا يُطلَقُ عليه، فكان جِنْـساً للكـلامِ قـريباً بالنِّـسبة إلى اللَّفظِ. وقد يُعارَضُ بأنَّ القولَ يُطلقُ على الرأيِ والاعتِقادِ إطلاقـاً مـتعارَفاً، نحـوُ هـذا قـولُ الشَّافعيِّ، وقولُ سيبَويْه، واشتَهرَ ذلكَ حتَّى صارَ كالحقيقةِ العُـرفيةِ، ومـثلُ هذا لم يَعرِضْ في اللَّفظِ. قال ابنُ ﴿الصائغ﴾ [1]: وهذا غيرُ مُحتاجٍ إليه، لأن الـصَّادرَ مـن الـنائمِ قـد خَـرَجَ بِقَيْدِ الإفادةِ، لأنَّ مثلَ هذا لا يُفيدُ بوَجْهٍ، فلو قالَ النائمُ: زيدٌ قـادِمٌ مَـثلاً ووافَـقَ ذلـكَ قُدومَـه، فالفائدةُ لم تَحصُلْ مِن إخبارِه، وإنَّما حَصَلَتْ من مُشاهدةِ القدومِ فتأمله.

قـال: وما كان بِمَنْزِلةِ أحدِهما نحوُ: ضُرِبَ اللِّصُّ، وأقائمٌ الزَّيدانِ؟ وكان زيدٌ قائماً، وظَننته قائماً.

أقـولُ: أمّـا المثالُ الأولُ، وهو ضُرِبَ اللصُّ، ببناءِ الفِعلِ للمفعول، فهو بمنزلةِ الفعلِ والفاعـلِ بـناءً علـى أنَّ المـرفوعَ بـه نائبٌ عن الفاعل، وأمّا على رأي مَنْ ذَهَب إلى أنه فاعلٌ اصطِلاحاً، كالزَّمَخشَريِّ[2]، فهو فعلٌ وفاعلٌ، لا مِمّا نُزِّلَ مَنزِلَةَ ذلك.

وأمّـا الثاني، وهو أقائمٌ الزَّيدانِ؟ فهو مِما نُزِّلَ منزِلةَ المُبتدإِ وخبره، فإن الوصف فيه مبتدأ لكن مَرفوعَه ليس خبرا عنه، و إنما هو بمنزلة الخبر عند كثيرينَ، وسيأتي تَحقيقه/ 301.

وأمـا الثالثُ، وهو كان زيدٌ قائماً، فَيحتمِلُ أنْ يكونَ بمنزلةِ الفعلِ والفاعلِ من حيثُ إنَّ مرفوعَ كان مُشَبَّهٌ بالفاعلِ، لا فاعلٌ اصطِلاحاً.

وأمـا الـرابعُ، وهـو ظننتُه قائمـاً فإيرادُه فيما تنزل منزلة أحدهما مُشكلٌ، لأنهُ على التَّحقـيقِ جملـةٌ فعليـةٌ منتَظِمةٌ من فعلٍ وفاعلٍ بحَسَبِ الاصطلاحِ، فليس مما نُزِّلَ مَنْزِلةَ الفعلِ والفاعلِ، ولا مَنزِلَةَ المبتدإِ والخَبرِ.

---

(1) الأصـل الـضائغ وما أثبتناه موافق لـ ج و د ولحاشية الأمير 2: 42 وابن الصائغ هو شمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي، برع في النحو واللغة والفقه، ومن مؤلفاته شرح ألفية ابن مالك والتذكرة في النحو، وحاشية على المغني لم تتم، توفي سنة 770هـ. البغية 1: 155، 156 وإشارة التعيين ص235.

(2) انظر رأيه في الكشاف 2: 576 وهـو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد جار الله إمام في اللغة والنحو والتفسير والبلاغة والفقـه والأدب كان غاية في الذكاء غزير العلم له تصانيف كثيرة منها: الكشاف في التفسير والغريب في الحديث والمفصل في الـنحو والأسـاس في اللغـة والقسـطاس في العـروض توفي سنة 538هـ انظر وفيات الأعيان 5: 168- 174 وإشارة التعيين ص345.

فإن قلتَ: لَعلَّهُ يشيرُ إلى أنّه مما نُزِّلَ منزلَةَ المبتدإ: والخَبر، باعتبار المَفعول الأوَّل والثاني، فإنهما مبتدأ وخَبر في الأصل، وبعدَ دخول الناسخ يكُونان بمنزلَةِ المُبتَدإ والخَبر.

قلتُ: لو كان كذلك للَزِمَ كونُهما جملة اسمية، وهو باطلٌ، وإنما هما، بعد دخول النّاسخ، مُفردان يَتسلَّطُ على العملِ في كلّ واحدٍ منهما.

قال: وبهذا يَظهرُ لك أنهما ليسا مُترادِفيْن، كما يَتوَهَّمُه كثيرٌ مِنَ الناس[1].

أقول: لا شكَّ أنَّ مِنَ النحاةِ من يَرَى تَرادُفَهما؛ بل ظاهرُ كلامِ الأندلسيِّ[2] في شَرح المُفَصَّلِ أنّه رأيُ الجميعِ، وذلك أنّه قالَ في بابِ المُبتدأ: الجُملَةُ والكلامُ في اصطِلاحِهم مُترادفان. وظاهرُ كلامِ ابنِ الحاجبِ التَّرادفُ، فإنَّه عرّف الجُملةَ بتعريفِ الكلامِ فقالَ في مُختَصَرِه الأصلي[3] والجملةُ ما وُضِعَ لإفادة نِسْبَةٍ. وهذا لا يُعد وَهْماً، فإنه اصْطِلاحٌ عَمِلَ به هؤلاءِ القومُ وتَواطؤوا عليه، وما قاله المصنّفُ اصْطِلاحٌ لقومٍ آخرينَ فليس تَوهِيمُ أولئِك، بناءً على اعتبارِ اصْطِلاحِه، بأوْلَى من تَوهيمِه هو، بناءً علَى اعتبارِ ذلك المُصْطلحِ، والأمرُ في هذا قريبٌ، ولا مشاحةَ في الإصطِلاح[4].

قال: وهو ظاهرُ قولِ صاحِبِ المُفَصّل[5] فإنّه بعدَ أن فرَغَ مِنْ حدِّ الكلامِ قال: ويُسمَّى الجُملةَ.

أقولُ: ليس ذلك بظاهرٍ، فإنَّه لا يَلزَمُ من تَسميةِ الكلامِ جملةً تَسميةُ الجملة كلاماً، لأنّها أعمُّ منه على رَأيه. قال ابنُ الحاجِب[6]: وقولُ الزَّمخشَري: ويُسَمَّى الجُملةَ يجوزُ أنْ يكونَ بالياءِ والتّاءِ. وضابطُه أنَّ كلَّ لَفظتينِ وُضعتا لذاتٍ واحدةٍ إحداهما مؤنثة، والأخرى

---

(1) من القائلين بالترادف من القدماء المبرد، انظر المقتضب 1: 8 والحديث هنا عن الكلام والجملة.

(2) المراد هنا بالأندلسي أبو محمد القاسم بن احمد بن الموفق بن جعفر اللورقي الأندلسي إمام في العربية عالم بالقراءات، شرح المفصل في عدة مجلدات، وله شرح على الشاطبية والجزولية توفي سنة 661هـ انظر معجم الأدباء 16: 234 – 235 والبغية 2: 250.

(3) انظر مختصره بحاشية الشريف الجرجاني 1: 125 وابن الحاجب هو عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين كان عالما في الفقه المالكي والأصول والنحو من مصنفاته: الكافية وشرحها والوافية وشرحها، وشرحه على المفصل، والأمالي النحوية توفي سنة 646 هـ انظر إشارة التعيين ص204 والبغية 2: 134-135.

(4) أي لا مجادلة فيما تعارفوا عليه، القاموس (شحح).

(5) انظره بشرح ابن يعيش 1: 18.

(6) انظر شرحه على المفصل 1: 62.

مذكَّرة وتوسَّطهما ضميرٌ جازَ تأنيثُ الضّميرِ وتذكيرهُ، والتأنيثُ هنا أحسنُ، لأن الجملةَ هنا مؤنثةٌ، وهي خبرٌ ﴿عنه﴾[1] يشيرُ، رحمه الله، إلى أنَّ أصلَ التَّركيب: الكلامُ الجملةُ، ثم دخلَ الفعلُ فقيلَ: ويُسمَّى هو[2] أيْ الكلامُ، الجملة فهي، وإن كانت الآنَ مفعولاً ثانياً فهي خبرٌ بحسَبِ الأصلِ، فالتأنيثُ باعتبارها أحسنُ لأن الخبرَ محطُّ الفائدةِ. قالوا: وسرُّه أن الذواتَ معلومةٌ في الغالبِ، ﴿وإنما المجهولُ﴾[3] ﴿صفاتُها﴾[4] وأحوالُها، ولا يخفَى أنَّ اعتبارَ ما هو محطُّ الفائدةِ أوْلى. وفي هذا التقديرِ ما يشيرُ إلى أن الكلامَ والجملةَ متساويان في المفهومِ فيأتي ما قالهَ المصَنفُ فتأمله.

قال: وبعدُ ففي القولين نَظرٌ.

أقولُ: تَقديرُ الكلامِ: وأقولُ بعدَ تَنبُّه: ففي القولين نظرٌ، وقد مرَّ نظيرُ هذا التَّركيبِ في حرفِ الفاءِ[5] حيثُ قال: وبعدُ فعندِي أنَّ ابنَ الشَّجري[6] لم يَتأمّلْ كلامَ الفارسيِ وتكلَّمنا عليه هناكَ، ومرَّ لهُ في غير ذلك المَوضعِ أيضاً وسيأتي له نظيرٌ، وعند المُرورِ به نُنَبِه عليه.

قال: أما قولُ ابنِ مالك[7] فلأنه كان من حَقِّه أنْ يَعدها ثمانيَ جُملٍ.

أقولُ: بل كان من حقِّه أن يعدها، على مَساق رأيِ المصَنّفِ، تِسعاً، والتاسعة هي قولهُ (يَكْسِبُونَ)[8] تأمل[9].

---

(1) الأصل عنها والضمير يعود على الكلام.

(2) سقطت من د.

(3) من ج و د.

(4) الأصل: وصفاتها.

(5) انظر ص129، 130 من الأصل.

(6) انظر أماليه 2: 329-330 وابن الشجري هو: هبة الله بن علي بن محمد بن علي أبو السعادات أوحد زمانه في علم العربية وأشعار العرب وأيامها وأحوالها له شروح على الحماسة، ولمع ابن جني وتصريف الملوكي، وله الأمالي توفي سنة 542هـ انظر وفيات الأعيان 6: 45-50 والبغية 2: 324.

(7) انظر شرحه على التسهيل ص414 (خ) وهو محمد بن عبد الله جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي إمام النحاة واللغويين لعصره أخذ عن الشلوبين وابن الحاجب وابن يعيش، من تصانيفه: التسهيل، وشرح الجزء الأول منه. والكافية الشافية وشرحها، والخلاصة المعروفة توفي سنة 672هـ انظر إشارة التعين ص 320 والبغية 1: 130 – 137.

(8) جزء آية من سورة الأعراف: 95 – 96 وهي قوله تعالى (ثم بدلنا مكان السّيئةِ الحَسَنة حتى عَفوْا، وقالوا قَدْ مَسَّ آباءَنا الضَّرّاءُ والسّراءُ فأخذناهُم بغتةً وهم لا يَشعرُون ولو أنّ أهلَ القرى آمَنُوا واتّقوا لَفَتحنا عليهم بركاتٍ من السّماء والأرض، ولكن كذبوا فأخذناهُم بما كانوا يَكْسِبون)

(9) سقطت من ج و د.

فإن قلتَ: لَمْ تُعَد لأنها خبرُ كان، فهي من تمام الثامنةِ.

قلتُ: فَيلزَم الا تُعدّ آمَنُوا جملةً لأنها خبرُ أنَّ ثم ليس في كلامِ الزَّمخشريّ ولا ابن مالِك ما يدلُّ على عدِّه قوله (وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) من جمل الاعتراضِ.

أما الزَّمخشريُّ فإنه قال في الكشّاف[1] : المعطوفُ عليه قولُه (فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً)، وقولُه (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ) إلى قولِه (يَكْسِبُون) وقعَ اعتِراضاً بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه انتَهى. فصرَّح بأنَّ مَبْدأ الاعتراضِ (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ) و ﴿أنّ﴾[2] منتهاهُ (يَكْسِبُون) فعُلِمَ أنَّ مَقصودَه بالجملةِ المعطوفِ والمعطوفِ عليها مجموعُ ﴿قولِه﴾[3] (فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ)[4] غيرَ أنه ترَكَ بعضَ الجملةِ اعتماداً على فهمِ المَقصودِ / 302 من مبدأ الاعتراضِ ونهايتِهِ.

وأما ابنُ مالكٍ فقال في بابِ الحالِ مِن[5] شَرحِ التَّسهيل[6]: قال الزَّمخشري في الكشّاف: إنَّ (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ)[7] اعتِراضٌ بينَ المعطوف والمعطوفِ عليه، وهما (فَأَخَذْنَٰهُم)، و (أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ) وهذا اعتِراضٌ بكلامٍ تضمَّنَ سَبعَ جُملٍ انتهى. فَنَقلَ كلامَ الزَّمخشري نقلاً مُحرَّراً، ولم يَنقُل أنَّ لقوله (وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) مَدْخَلا في الاعتراضِ.

---

(1) 2: 98.

(2) من ج و د.

(3) من ج و د.

(4) بعده في ج و د: من جمل الاعتراض.

(5) د: في.

(6) انظر ص414 (مخطوط).

(7) الأعراف: 96.

قال: والمركَّبة من أنَّ وصلتِها مع ثبتَ مقدَّراً، أو مع ثابتٍ مقدّراً على الخلاف في أنها اسميةٌ أو فعليةٌ.

أقول: إجراءُ الخِلافِ هاهنا غيرُ ظاهرٍ، لأنه بصددِ مالَزِمَ على كلامِ الزَّمخشري، وهو يَرى أنَّ هذه فعليةٌ ليس إلاَّ.

قال: وهذا هو التحقيق.

أقولُ: يعني ﴿عد﴾ [1] جملِ الاعتراضِ في هذه الآيةِ ثلاثاً، وهذا لا تحقيقَ فيه، والتَّحقيقُ أن يُقالَ: إن قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ يُعدُّ مجموعُه جملةً واحدةً باعتبارِ كونِه معترِضاً، فإن جملةَ الاعتراضِ لا تكونُ إلاَّ كلاماً تاماً، والكلامُ التامُّ هنا هو المجموعُ لارتباطِ بعضِه ببعضٍ وإنِ اشتملَ على جملٍ. وأمّا كلُّ واحدٍ من قوله تعالى ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟﴾، وقوله ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ فهوَ هنا جزءُ كلامٍ لا كلامٌ تامٌّ ضرورةَ اقترانِه بالعاطِف المفيدِ لمعنى مقصودٍ يَفُوتُ بَتركِ اعتبارِه. وعدُّه كلاماً بالنَّظرِ إليه في نفسِه مبني على إلغاءِ [2] العاطِف المعتَبَرِ، وهو بعيدٌ عن التَّحقيق. ﴿وقدِ﴾ [3] استبانَ لكَ أنَّ قولَ ابنِ مالكٍ [4]: "وهذا اعتراضٌ بكلامٍ تضَمَّن سبعَ جملٍ، صوابٌ من حيثُ إنه جعلَ مجموعَ الجملِ كلاماً واحداً معترِضاً لكنْ" [5] في عدِّها سبعاً مناقشةٌ.

---

(1) الأصل: على.

(2) سقطت من ج.

(3) الأصل: قد.

(4) انظر شرحه على التسهيل ص414 (خ).

(5) د: لكنه.

انقِسامُ الجملةِ إلى اسْميةٍ وفِعليةٍ وظرفيةٍ

قال: والفعلية التي صدرُها فعلٌ، كقامَ زيدٌ، وضُرِبَ اللّصُّ، وكان زيدٌ قائماً، وظننتُه قائماً، ويقومُ زيدٌ، وقُمْ.

أقولُ: المثالُ الأولُ للفعليةِ التي فعلُها ماضٍ مَبنيٌّ للفاعلِ، والثاني لما فعلُها ماضٍ مَبنيٌّ للمفعول، والثالثُ لما فعلُها ناسخٌ مُختلِفُ الأثرِ، والرابعُ لما فعلُها ناسخٌ مُتَّفِقُ الأثرِ، والخامسُ لما فعلُها مضارعٌ، والسادسُ لما فعلُها أمرٌ. وكلامُ المصَنفِ مُقتضٍ لأن كان مُسنَدَةٌ إلى اسمِها، وهو خلافُ ما يقولُه[1] البيانِيون[2] من أنها قيدٌ ﴿للِخَبَرِ﴾[3]، فمعنَى قولِك: كان زيدٌ قائماً، زيدٌ[4]، متَّصفٌ بالقيام المتصفِ بالحصولِ في الزَّمنِ الماضي، والإسنادُ بينَ اسمِها وخبرِها، كما كان قبلَ دُخولها. وما قالُوه واضحٌ على رأيِ مَنْ ذهبَ إلى أنها مسلوبةُ الدِّلالةِ على الحَدثِ ولكنهُ غَيرُ الصحيح. وأما على قولِ الجُمهور[5] بأنَّ لها حدثاً وزَماناً فهو مُشكِلٌ، إذ لم يُعهَدْ فعلٌ يقع في التَّركيب غيرَ زائدٍ، ولا مؤكدٍ، ولا مُسنَدٍ إلى شيءٍ، ولو قيلَ بأنها مسندةٌ إلى اسمِها وليست مُقيّدةً للخبر، كما قالَ البيانيونَ، لانَّجهَ، ولا يَضرُّ إسنادُ خبرِها إلى الاسم، لأنه قد عُهِد أنَّ الاسم يُسنَدُ إليه شيئانِ، كما في قولك: ظنَّ زيدٌ قائماً، وجاء عمرٌو ضاحكاً.

على أن بعضَ المتأخِّرين حرَّك[6] بحثاً في جَواز جعلِ ٱلقائِمُ ﴿من﴾[7] نحو قولِك: زيدٌ القائمُ حضَرَ مبتدأ بالنسبةِ إلى حضَرَ، وخبراً بالنِّسبة إلى زيدٍ، وإن لم يَقولوا بذلك، وكذا

---

(1) ج يقول.

(2) انظر المطول ص151.

(3) الأصل: لخبر.

(4) سقطت من ج و د.

(5) رأيهم في شرح الكافية للرضي 2: 290.

(6) ج جعل.

(7) من ج و د.

قــولِه تعــالى: ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾[1] فـيُجْعلُ (مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ) خـبراً عما قبله مبتدأ لما بَعده[2]، وهذا وإن لم يُجِزْه أحدٌ، لكنَّ الشأنَ في قيامِ دليلٍ / 303 على المنع منه.

وفي "حاشيةِ الكشَّافِ"[3] للتَّفتازاني، عندما ذكر الزَّمخشريُّ[4] في قوله ﴿تعالى﴾[5] ﴿قُل إِن كَانَتۡ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةٗ مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾[6]: "إنَّ "خالصةً" نُصِبَ على الحالِ منَ الدارِ الآخرةِ" ما نصُّه: ومَنْ لم يُجَوِّزِ الحالَ عنِ اسمِ كانَ، بناءً على أنَّه ليسَ بفاعلٍ، جعلـها حالاً من الضميرِ المُستكِنِّ في "لَكُمْ"، لكنَّ اللائقَ بالنَّظرِ النَّحوي أنه فاعلٌ، إذ قد أُسندَ إليه الفعلُ على طريقةِ[7] القيامِ به، وإن لم يكنْ قائماً به، ولذا لم يَعدُّوه في المُلحَقاتِ بالفاعلِ، وقـد صـرَّحَ بذلك من قالَ[8]: إنَّ الأفعالَ الناقِصةَ ما وُضِعَ لتَقريرِ الفاعلِ على صِفَةٍ، وذلك لأنَّ الأفعالَ الناقِصَةَ أفعالٌ عندهم، ولا شيءَ من الفِعلِ بلا فاعلٍ، هذا كلامه[9].

قال: وانتقلَ الضميرُ إلى الظَّرفِ بعدَ أن عَمِلَ فيه[10].

أقـولُ فـيه نظـرٌ، لأنَّ عمـلَ الظَّرفِ في الضميرِ إنما هو عند انتِقالِهِ إليه لا قبلَ ذلك، وقد يُقالُ: المعنى بعد أن أُريدَ عملُه فيه، واللهُ أعلم[11].

---

(1) يوسف: 75.

(2) انظر البحر المحيط 5: 331.

(3) انظـر ص162 وهو مسعود بن عمر بن عبدالله سعد الدين عالم بالنحو والتصريف والبلاغة والأصول له عدة كتب نذكر منها: شـرح العـضد والمطـول وشـرح التلخـيص والـتلويح على التنقيح في الأصول، والإرشاد في النحو والحاشية على الكشاف توفي سنة 791هـ انظر البغية 2: 285 ومفتاح السعادة 1: 190.

(4) سقطت من ج وانظر رأي الزمخشري في الكشاف 1: 297.

(5) من ج و د.

(6) البقرة: 94.

(7) ج و د: جهة.

(8) سقط من د.

(9) المراد به الشريف الجرجاني انظر حاشيته على المطول ص151.

(10) الحديث هنا عن الجملة الظرفية المكونة من ظرف أو جار ومجرور وضمير معمول لهما فاعل.

(11) سقط "والله أعلم" من ج و د.

ما يَجِبُ على المسؤولِ في المَسؤولِ عنه أنْ يُفصِّلَ فيه

قال: أحدُها صدرُ الكلام من نحو: إذا قام زيدٌ فأنا أكرِمه، وهذا مبنيٌّ على الخلافِ السابقِ في عاملِ إذا، فإن قلنا: جوابَها فصدرُ الكلامِ جملةٌ اسميةٌ إلى آخِره.

أقولُ: الذي يظهرُ أن صدر الكلامِ في هذا المثالِ فعلٌ، سواءٌ جُعِل عاملُ إذا شرطها أوْ ما في جوابها من فعلٍ أو شبهِه، أما الأولُ فظاهرٌ، وأما الثاني فلأنَّ المانع من عمل الفعلِ الواقع في جملةِ الجوابِ قائمٌ، وهو فاءُ الرّبطِ، فإنها مانعةٌ من عمل ما بعدَها فيما قبلَها، فَينبغي أن يُقدّرَ فعلٌ يدلُّ عليه الجوابُ، أيْ: أكرم زيداً إذا قام، وقد تَقَدَّمَ في فصلِ إذا[1] من حرْف الأَلِف أن المصنفَ قال في قوله تعالى (فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ)[2]: إن العاملَ في إذا فعلٌ يُفسّرُه ما بَعدَه، أيْ: عَسُرَ ذلك اليومُ (إذا نُقِرَ في النّاقورِ) فقدَّر فعلاً مع كون الجملة اسميةً، وإنما قدَّر العاملَ ولم يَجعلْ قوله عسيرٌ عاملاً فيه لكونِه صفةً، ولا يَتقدّمُ معمولُها على المَوصوفِ.

قال: وعكْسُه قولُه[3]

فَبَيْنَا نحنُ نَرقُبُه أتانا

أقولُ: هذا صدرُ بيتٍ عَجُزُه:

مُعَلِّقَ وَفضَةٍ وزِنادَ راعِ

---

(1) انظر ص74 من الأصل.

(2) المدثر: 8 وانظر البحر 8: 372.

(3) نسبه سيبويه إلى رجل من قيس عيلان الكتاب 1: 171 والرصف ص 105 والمفصل بشرح ابن يعيش 4: 97 والجنى الداني ص176 والمغني ص494 والسيوطي ص798 والهمع 1: 211.

ونرقبُه: نرصُدُه وَننْتظِرُه. والوَفضَة: جَعْبَة السِّهام، وأرادَ بها هاهنا شَيئاً يُصنَعُ مثلَ الخَريطة يكونُ مع الفُقراءِ والرُّعاةِ يَجعلُون فيها زادهم كذا قال بعضُ شارحي أبيات ٱلمفصَّلِ[1]. وفي ٱلقامُوس[2]. والوَفضة: خَريطةُ الرّاعي لزادِه وأداتِه، والجعْبة من أدَمٍ. وفي الصّحاح[3]: الوَفْضَةُ: شَيءٌ كالجَعبةِ من أدَمٍ ليس فيها خَشَبٌ، والجمعُ الوِفاضُ. وفيه أيضاً: والزِّنْدُ العودُ الذي تُقدَحُ به النارُ، وهو الأعلى، والزندَةُ: السُّفلَى فيها ثُقْبٌ، وهي الأنثى، فإذا اجتمعا قيلَ زِندان، ولم يُقَلْ زِندتان، والجمعُ زِناد وأزْنُد وأزْناد. وفي بعض التَّعاليق على أبيات ٱلمفصلِ قولُه: مُعَلَّق وفضةٍ من إضافة الصّفةِ[4] إلى المفعولِ كأنه قال: مُعَلَّقاً وفْضَةً، فلذا نُصِبَ الزنادَ بالعطفِ على وَفضةٍ تقديراً.

قلتُ: إن ثبتتِ الروايةُ بالنَّصبِ فالتوجيهُ ذاك على رأي من جوّزَ العطفَ على المَحلِّ في مثلِه، وأما مَنْ مَنعَ وهم الحذّاقُ على ما نقلَه المصنفُ في الباب الرابع في أقسامِ العطفِ، فالنصبُ ﴿بمقدٍّ﴾ [5]، أي: وعلَّقَ زنادَ راعٍ، ولا مانِعَ منَ العطفِ على اللفظ هنا؛ بل هو الظاهرُ.

قال: وذاتُ فاعلٍ مُغنٍ عن الخبرِ في الثانية.

أقول: جرَى على ما يقولُه كثيرونَ منْ أنَّ الفاعلَ مُغنٍ عن الخَبرِ في مثلِ: أقائِمٌ الزَّيدانِ؟

---

(1) من شراح أبيات المفصل الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني توفي 605 وأبو البركات مبارك ابن أحمد بن المستوفي المتوفي سنة 638 هـ وفخر الدين الخوارزمي انظر البغية 1: 519 وكشف الظنون ص1776 وبروكلمان 5: 227.

(2) انظر (وفض) وهو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي مجد الدين إمام عصره في اللغة من مؤلفاته: القاموس المحيط، وشرح على صحيح البخاري توفي سنة 816. انظر البغية 1: 273 ومفتاح السعادة 1: 117.

(3) انظر (وفض) وصاحبه هو إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري اشتهر بضلاعته في اللغة والأدب والكلام والأصول من تصانيفه الصحاح ومقدمة في النحو وكتاب في العروض توفي في حدود الاربعمائة هـ انظر إشارة التعيين ص55 والبغية 1: 446.

(4) ج و د: اسم الفاعل.

(5) الأصل: بمقدار.

والتحقيقُ أنَّ هـذا المبـتدأ لا خبَرَ له أصلاً، ولا يُتصوَّرُ أنْ يكونَ مُخبَراً عنه، وكيفَ وهـو في نفسِه مُسندٌ إلى ما بَعده، فهو في المعنَى خبرٌ ومَنشأ الغَلَطِ تَسميتُه مبتدأ فظنَّ أنَّ كلُّ مبتَدإ مخبرٌ عنه، وليسَ كذلك.

قال: الثالثُ يُومانْ في نحو: ما رأيتُه مذ يومانِ إلى آخِره. / 304.

أقـول: يُـومانْ علـى كلِّ إعرابٍ ذكرَهُ المصنّفُ[1] مُفردٌ إما مبتدأ، أو خبرٌ، أو فاعلٌ، وإذا كـان مُفـرداً فكيفَ يَحتَمِلُ أنْ يكونَ جملةً اسميةً أو فعلية؟ نعم مذ يومانْ محتمِلٌ لهما لا يومانِ بمفردِه.

قال: ويكون تقديرُه بعد ماذا لأن الاستفهامَ له الصَّدرُ.[2].

أقـول: قـد مرَّ أنْ ثمَّ مَنْ يَرَى أنَّ ماذا مِنْ بين أدواتِ الاستفهامِ يَخرُجُ عن الصَّدريةِ ذكرنا ذلك في فصل كَي[3] من حرف الكافِ وفي فصل ما[4] من حرفِ الميم.

قـال: وتقديـرُ الاسميةِ في (آنتُمْ تَخلُقُونه)[5] أرجحُ منه في (أبشَرٌ يَهدُونَنا)[6] أقول: تقـدمَ في فـصل أم،[7] مِـن حـرفِ الألـفِ أنَّ تقديـري الاسميةِ والفعليةِ في قولهِ تعالى (آنتُمْ تَخلقُـونه) مُتساويان، فإنَّ للفعليةِ مَرجِّحاً منْ حيثُ غلبُ[8] إيلاءِ الفعلِ للهمزةِ، وللاسميةِ مَـرجِحاً مـن حـيثُ مُناسـبتُها للاسمـيةِ المعادِلةِ لها، وهذا لا يُعارِضُ ما وقَعَ له من أنَّ تقديرَ الاسمـيةِ في (آنـتُمْ تَخلُقُونه) أرجحُ، لأن الأرجحيةَ بالنسبةِ إلى شيءٍ خاصّ، وهو قوله تعالى (أبشرٌ يَهدُونَنا) فلا تعارض.

---

(1) سقطت من ج.

(2) الحديث عن مثال: ماذا صنعته على أساس إعراب ماذا منصوباً على الاشتغال.

(3) انظر ص147 من الأصل.

(4) انظر ص 132 و 133 من الأصل.

(5) الواقعة: 59.

(6) التغابن: 6.

(7) انظر ص15 و 16 من الأصل.

(8) ج و د: غلبة.

قال: وتقدير الفعلية في قوله:[1]

أهْيَ سَرَتْ أمْ عادَني حُلُمُ؟

أقول: تقدَّم في فصلِ أم[2] إنشادُ هذا البيتِ الذي هذا بعضُ عجزِه، وهو قولُه:

فقُمْتُ للطيفِ مُرتاعاً فأرّقني *** فقلتُ: أهْيَ سَرَتْ أمْ عادَني حُلُمُ؟

ومرَّ الكلامُ عليه هناك.

قال: التاسعُ قولُهم: ما جاءَتْ حاجَتُكَ؟[3].

أقول: عدُّ هذا المثالِ مما يَنبغي أنْ يُفصلَ في الجوابِ عنه لِوُجودِ الاحتمالِ فيه مُشكِلٌ، فإنَّهُ ليسَ معَ الرّفعِ إلا الفعليةُ، وليسَ مع النّصبِ إلا الاسميةُ، والإعرابُ ظاهِرٌ لا لبسَ معه ولا احتمالَ، وهذا الكلامُ أوّلُ ما قالهُ الخوارجُ قالُوه لابن عباسٍ، رضي الله عنهما، حينَ جاء إليهم رَسُولاً من أمير المؤمنينَ عليّ بن أبي طالب، رضي اللهُ عنه.

قال: إذ لا بدَّ من تقدير فعلٍ حينئذٍ أي ما تكونُ أو ما تَصنَعُ[4].

أقول: فعلى تقديرِ ما تَكونُ يُجعَلُ "ما" خبراً لها مقدَّماً، وعلى تقدير ما تَصنَعُ يُجعلُ "ما" مفعولاً به مقدّماً.

قال: وأمّا النَّصبُ فيجوزُ كَونُه على الخَبَريةِ أو الحالِيةِ[5]

---

(1) نسب البيت إلى عدة شعراء: زياد بن حمل، وزياد بن منقذ، والمرار بن منقذ، وبدر أخي المرار ابن سعيد. انظره في الحماسة بشرح المرزوقي ص1396 واللآلي ص70 والمفصل بشرح ابن يعيش 9: 139 والمغني ص62، 495 الأشموني ص421 والسيوطي ص134 وشرح أبيات المغني 2: 172، 173، أو الخزانة 2: 391.

(2) انظر ص15 من الأصل.

(3) انظر المثل في الكتاب 1: 50.

(4) الحديث عن مثال: ما أنت وموسى؟

(5) الحديث عن مثال: ما أنت وموسى؟

(أقول): [1] كونُه على الخَبريةِ بتقدير أنْ تَجْعَلَ[2] أنتَ اسماً لتكونَ مَحذوفةً، أي كيفَ تكونُ أنتَ، فَلما حُذِفت تكونُ وحدَها أبرزَ الضميرُ منفَصلاً بعد أن كانَ مُستكِنّاً مُتَّصِلاً. والحالية على تقدير؛ كيفَ تَصنَعُ؟ فحذِف الفعلُ وانفَصلَ الضميرُ المستكِنُّ فيه.

قال: وأما نحوُ: زيدٌ قام فالجملةُ اسمية لا غيرُ.

اقولُ: عبَّر عنه بلا غَير، معَ تقديرِه فيما سبقَ أنّه لَحنٌ، وقد تَقدَّمَ التَّنبيهُ عليه مرّاتٍ.

انقسامُ الجُملةِ إلى الصّغرَى[3] والكُبْرَى[4]

قال: فمجموعُ هذا الكلامِ جملةٌ كبرَى لا غَيْر، وغلامُه مُنطلِقٌ صُغْرَى لا غيرُ.[5]

أقول: هذا من النَّمطِ الأوّلِ ويقع في بعضِ النُّسخِ ليس غيرُ في هذين المَوضعين.

قال: ثم حُذفتْ همزةُ أنا حذفاً[6] اعتباطِياً ، وقيل حَذفاً قياسياً، بأن نُقلَتْ حركتُها ثم حذِفتْ، ثم أدغِمتْ نونُ لكنْ في نُون أنا[7].

أقول: ذكَرَ المصنفُ هذين القولَين فيما تقدم في إنْ[8] المكسورةِ المخفَّفةِ من حرفِ الألفِ في البابِ الأول حيثُ ذكرَ الوجه الثاني من أوجه إنْ الأربعة وردَّ هناك القول الثاني المذكورَ هنا بأنَّ المحذوفَ لِعلَّةٍ بمنزلةِ الثابتِ، ولهذا تقولُ: هذا قاضٍ بالكسرِ لا بالرَّفعِ، لأنَّ حذفَ الياءِ للسّاكنين / 305، فهي مقدرةُ الثبوتِ، فحينئذٍ يمتَنِعُ الإدغامُ، ولأنَّ الهمزةَ فاصلةٌ في التقدير وقد أسلفت فيه بحثاً في ذلك المَحلِّ فراجِعه[9].

---

(1) الأصل: قال.

(2) ج و د أن يجعل.

(3) د: صغرى.

(4) سقطت من د.

(5) يشير بذلك إلى المثال الذي أورده في المغني: زيد أبوه غلامه منطلق.

(6) سقطت من ج.

(7) يشير إلى قوله تعالى (لكنا هو الله ربي) الكهف: 39.

(8) انظر ص18 من الأصل.

(9) انظر ص 18 من الأصل.

قال: ولذلك لُحِّنَ مَن قال[1]:

كأنَ صُغْرَى وكُبْرَى من فَـواقِعِها *** حَصْباءُ دُرٍّ علَى أرضٍ منَ الذَّهبِ

أقـولُ: هـذا البـيتُ لأبـي نواسٍ، ورأيتُ بهذه البلادِ الهنديةِ في شرحِ المُفَصلِ للفَخْرِ الإسْـفنْدَري[2] مـا نـصُّه: قلت: لقول أبي نُواسٍ وجهٌ تصحيحٍ ، وهو أنْ يكونَ تقديرُه كأنَّ صُغرَى فواقِعها وكُبرى فواقِعِها فحُذِفَ الأولُ مُضافاً إليه لدِلالةِ الثاني عليه كما في:[3]

عُلالَةَ[4] أوْ بَداهَةَ سابحٍ

علـى ما مرَّ ذِكرُه في بابِ الإضافةِ، و مِنْ لا تضُرُّ لأنها لبيانِ الجِنْسِ[5]، ونَحوُه بابٌ حديدٍ وبابٌ من حديدٍ وهما بمعنًى. وقد ظفِرتُ بمثلِ هذا التصحيحِ في شَرحِ سِرِّ الصِّناعة[6] في قوله:[7]

---

(1) ديـوانه ص 40 وأمالـي المرتضى 2: 126 والكشاف 4: 198 والمغني ص498 والأشموني ص386 والتصريح 2: 102 وحاشية الصبان 3: 36.

(2) هـو أبـو عاصـم علـي بـن عمر بن خليل بن علي الإسفندري أو الاسفيذاري كما في معجم المؤلفين، من كتبه المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل توفي سنة 698 هـ انظر كشف الظنون ص1776 – 1777 و هدية العارفين 1 : 715 ومعجم المؤلفين 7: 158.

(3) هذا جزء بيت للأعشى والبيت بتمامه:

إلا علالة أو بدا *** هة سابح نهد الجزاره.

ديوانه ص209 والكتاب 1: 179، 2: 166 والمقتضب 4: 228 والخصائص 2: 407 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 22 والخزانة 1: 83، 2:246، 3: 131 والعيني 3: 453.

(4) د: غلالة.

(5) ج: للبيان.

(6) من شراحه أحمد الإشبيلي المعروف بابن الحاج انظر كشف الظنون ص988.

(7) هذا عجز بيت للقطامي صدره:

ففي قبل التفرق يا ضباعاً.

ديـوانه ص31 والكـتاب 2: 243 والمقتضب 4: 94 والمفصل بشرح ابن يعيش 7: 91 والمغني ص591 والسيوطي ص: 846 والخزانة1: 391، 4: 64 والعيني 4: 295.

ولاَ يَكُ مَوْقِفٌ منكَ الوَداعا

أي: مَـوْقِفُك. ومِـن فـواقِعها، أي فواقـعِ الخَمْـرِ. والفاقِعـة: الـنُّفاخَةُ التي تعلُو الماءَ كالقـارورةِ. قـال الجَوْهَرِيُّ[1]: الفقاقيعُ: هذه النفاخاتُ التي تَعلُو[2] فوقَ الماءِ كالقوارير. وفي الكـشَّافِ[3]: وعـنِ المامـونِ أنَّـه ليلةَ زُفَّت إليه بُورانُ وهو على بِساطٍ مَنسوجٍ منْ ذهبٍ فقد نَثـرتْ عليـه نـساءُ دارِ الخِلافـةِ اللُّؤلـؤَ فنَظَـرَ إليه مَنثوراً على ذلك البِساطِ فاستَحسَنَ المَنظَرَ وقال: للَّه درُّ أبي نُواسٍ كأنه أبصَرَ هذا حيثُ يقولُ:

كأنَّ صُغْرَى البيت

قال: على حَدِّ قوله:[4]

بَيْنَ ذِراعَي وَجَبْهةِ الأسدِ

أقول: هذا عجزُ بيتٍ للفرزْدَقِ وصدرُه:

يَا مَنْ رَأى عارضاً أُسرّ به

وقد أنشَد المصنفُ هذا العَجزَ في الباب الخامِس في خاتمةِ الحذف حيثُ تَرجَمَ بقوله: إذا دارَ الأمرُ بين كونِ المحذوفِ أوّلاً أو ثانياً فكونُه ثانياً أوْلى وهناك[5] أنْشَدْنا الصَّدرَ وتكلَّمنا على البيتِ.

---

(1) انظر (فقع).

(2) ج، د: ترتفع.

(3) انظر 4: 199.

(4) ديـوانه ص215 والكـتاب 1: 180 والمقتـضب 4: 229 والخصائص 2: 407 وشرح الكافية الشافية ص328 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 21 والمغني ص498 والسيوطي 799 والعيني 3: 451 وشرح أبيات المغني 6: 177.

(5) ج: وهناك.

قد يَحتَمِلُ الكلامُ الكبرى وغيرَها

قال: نحو (ءَاتِيكَ بِهِۦ)[1].

أقول: يريدُ الآيةَ التي في سُورةِ النَّملِ، وهي قولُه تعالى (أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ).

قال: الثالث: نحو إنما أنتَ سيراً، إذ يَحتمِلُ تقديرَ: تَسيرُ، وتقدير: سائرٌ، ويَنبغي أنْ يَجريَ هنا الخلافُ الذي في المسألةِ قبلها.[2]

أقول: يشيرُ إلى الخلافِ الذي جَرَى فيما يَتعلَّقُ به الظرفُ من نحو: زيدٌ في الدار، هل هو فعلٌ، نظراً إلى أنَّ الأصلَ في العمل للأفعال، فعندَ الاحتمال يكونُ الأولَى تقديرُ ما هو الأصلُ، أو هو اسمُ فاعلٍ مثلاً، نظراً إلى أنه خبرٌ، وأصلُ الخَبَرِ أن يكونَ مُفرداً، فعند التَّردُّد يقدرُ ما هو الأصلُ وهذا الخلافُ معروفٌ ولم يَذكره المصنفُ في المسألةِ السابقةِ وأحال عليه لشهرتهِ في قوله: وينبغي إشعارٌ بأنهم لم يُصرِّحُوا بإجراءِ[3] الخِلافِ في عامِلِ المَصدرِ من نحو: إنَّما أنتَ سيراً، وهو مثلُ مسألةِ الظرفِ من غيرِ فرقٍ[4]، فينبغي[5] جَريانُ[6] الخلافِ فيه أيضاً.

قال: تَنبيهٌ يَتَعَيَّنُ في قولهِ:[7]

أَلاَ عُمر وَلَّى مُسْتطاعٌ رُجوعُه

---

(1) النمل: 39 ، 40 (مكررة).

(2) المسألة قبلها هي: زيد في الدار إذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر أنظر المغني ص498.

(3) سقط حتى الخلاف فيه من د.

(4) سقط من غير فرق من ج وبعده: وعرفه.

(5) ج: وينبغي.

(6) ج: إجراء.

(7) البيت في الجنى الداني ص384 والمغني 97، 499 والسيوطي ص213، 800 و الأشموني 153 والتصريح 1: 245 والعيني 2: 367.

تقديرُ "رُجوعُه" مبتدأ، و "مُستطاعٌ" خبرَه إلى آخرِه.

أقولُ: هذا المِصراعُ صدرُ بيتٍ عَجزُه:

فَيَرْأَبَ ما أثأتْ يدُ الغَفَلاتِ

وقد تقدم إنشادُ هذا البيتِ بكمالِه والكلامُ عليه في فصلِ "ألا"[1]، بفتح الهمزةِ والتَّخفيف في الباب الأول، وأسلفَ المصنفُ هناك غالب ما ذكرَه في هذا التّنبيه المذكور هنا، واللهُ تعالَى أعلمُ[2].

الجُمَلُ التي لا مَحلَّ لها مِنَ الإعرابِ / 306

قال: الثاني: ﴿الجملةُ﴾ [3] المُنقطعةُ مما قبلَها نحو: مات فلانٌ، رحمه الله.

أقولُ: مرادُه بالمنقَطِعةِ التي قُطِعَ تعلُّقُها بما قبلَها لفظاً أو معنَى، فالأولُ كالأمثلةِ التي أورَدَها، فإن جملةَ الدّعاء بالرحمةِ متعلقةٌ بالأولَى من جِهةِ المعنَى، لا مِنْ جَهةِ اللَّفظِ،[4] إذ لا رابطَ لفظياً يربطُها، والثاني نحو ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ﴾[5] فالرَّبط المعنوي مفقودٌ كما سيقوله المصنف بعد مِنْ أنَّ إعادةَ الخَلقِ لم يَقعْ بَعدُ فيُقرُّوا برؤيتها مَعَ أن الربط اللَّفظي مَوجودٌ، وهو حرفُ العطفِ. وقد سألني بعضُ مُدرسي نَهْراولة في بعضِ الأيامِ التي اجتَمَع بي فيها سؤالاً هوَّلَ الأمرَ وعظَّمَه على عادته فيما يُوردُه فقال ما معناه: إنَّهم أجازُوا في "ما" من قولِه تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾[6] أن تكون كافَّةً،

---

(1) انظر ص53 من الأصل.

(2) سقط "والله تعالى أعلم" من ج و د.

(3) الأصل: الجمل.

(4) سقط "لا من جهة اللفظ" من ج و د.

(5) العنكبوت: 19.

(6) البقرة: 13.

وعليه إشكالٌ من وَجْهَين:

أحـدُهما أنَّ الكافَ متسلطةٌ في المعنى على ما بعدها، إذ المعنَى كإيمانِ الناس، فكيف يُقطعُ عن العملِ فيه معَ قِيامِ المُقتضِي له؟

الثانـي[1] أن الجملـةَ الـواقعةَ بعـد مـا الكافَّـةِ لا تـدخلُ في شـيءٍ مـن الجمـلِ التي ضَـبطُوها. أمـا عـدمُ دخـولِها فيما له محل من الإعراب فظاهرٌ؛ إذ لا محلَّ لها بالفَرضِ، وأمّا عـدَمُ دخـولِها في الجُمـلِ الـتي لا محـلَّ لهـا فكـذلك لأنهـا مَـضبوطةٌ مَحْـصورةٌ في الـصلةِ والإستئنافيةِ إلى آخرها، وليست هذه شيئاً منها. والجواب عن كلٍّ مِنَ الأمرين سهلٌ، أما عن الأولِ فتعلقُ الحرفِ ﴿من﴾[2] جهةٍ بلفظٍ آخرَ لا يقتضِي عملَه فيه، وكيف والحرفُ لابدَّ من دلالـته علـى معنـى في غيره، فَيلزَمُ أن يكونَ كلُّ حرفٍ عامِلاً، وبطلانهُ كالشمسِ في الظهورِ والجَلاء، وليتَ شعرِي ماذا يَصنع هذا السائل بمثلِ لام الابتداء في قولك: لَزيدٌ قائمٌ. وقد مرَّ قـولُك: قـد يَـصدق الكَـذوب، ومـا النافـيةِ في قـولك: ما إنْ زيدٌ فاضلٌ إلى غيرِ ذلك مما لا يُحـصَى كثـرةً. و إذا كـان كذلك فعَدمُ عَملِ كافِ التَّشبيه في الجملةِ الواقعة بعدماْ الكافةِ مع تَـسلُّطِها علـيها من جهةِ المعنَى غيرُ مُستبعَدٍ ولا مُستَغرَبٍ، وما يُتَخيَّلُ من أن حروفَ[3] الجرِّ لا تُعلَّقُ[4] عن العملِ كما هو مشهورٌ من قواعدِهم، وقد علقَ هنا، ساقطٌ ، لأنَّ معنى تَعليقه هـو عملُه في الجملة بحسَبِ المَحلِّ، وهنا قُطِعَ عنِ العملِ أصلاً وراساً بإدخالِ ماْ الكافَّةِ. نَعَمْ لـوْ لَمْ يكـنْ هنا ما يَكفُّه عنِ العملِ ودَخلَ على جملةٍ غيرِ مُؤوَّلةٍ بمفردٍ أُشكِلَ وليسَ الأمرُ هنا كذلك.

وأمـا عن الثاني فنقول: هذه الجملةٌ داخلةٌ في المُستأنَفةِ، إذ هِيَ كما[5] عَرفتَ نوعان: مـا يفتـتح بـه الـنُّطقُ، كقولك ابتداءً: قام زيدٌ، وما يُقتطَعُ ممّا قبله، نحو ماتَ فلان، رحمه اللهُ،

---

(1) ج و د: والثاني.

(2) الأصل: في.

(3) ج و د: حرف.

(4) ج و د: لا يعلق.

(5) بعده في ج و د: قد.

ومـا نحـنُ فيه من النّوع الثاني، إذ هي مُنقطِعةٌ مما[1] سبقَها فإنّها لا ﴿عامل﴾[2] يَتسلّطُ عليها لفظـاً مـن شـيءٍ ممّـا قبلَها، ولا يَضرُّ تَعلقُ التّشبيه بها معنًى، إذ التّعلقُ[3] المعنوي لا يضرُّ في كـونِ الجملـةِ ليست ذاتَ محل من الإعرابِ، ألا تَرَى[4] أنَّ جملةَ الصلةِ تَتعلقُ بالموصولِ، ولا محـلَّ لها، وجملةَ جواب القسم تَتعلقُ بالقسم معنًى، ولا محلَّ لها، وجملةَ العامِلِ المُلغى في نحو: زيدٌ قائم -أظنُّ- تَتعلقُ بما قبلها معنًى، لأنها تفيد أنَّ قيامَ زيد أمرٌ ثابتٌ في ظنِّ المتكلمِ لا في عَمَلـهِ، ومـع ذلـك فـلا محـلَّ لهـا، فقـد ظهـرَ لـك أنَّ مـا قاله هذا المدرسُ السائلُ من قبيلِ استشكال الواضحاتِ والكمالُ للهِ تعالى.

قـال: وقِـد اسـتُؤْنِفت جُملـتا القـولِ في قـوله تعـالى ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ ۖ﴾[5].

أقـولُ: الجملة الأولى جوابٌ لسؤالٍ مُقدّرٍ / 307، أيْ: فماذا قالُوا له حينَ جاؤُوه؟ والثانية كذلك، أيْ فماذا قال لهم حينَ سلَّمُوا عليه؟

قال: ومن الاستئناف البياني أيضاً قولُه:[6]

زَعَـمَ الـعَـواذِلُ أنّـني فـي غَـمْـرَةٍ *** صَدَقوا، ولكن غَمْرتِي لاَ تنجَلي

أقـول: هـذا البـيتُ مما يدلُّ على أنَّ زَعَم يُستعمَل في القول الصَّحيحِ، وهل هو كلُّ قـولٍ قامَ الدليلُ على بُطلانِه أو كلُّ قولٍ لم يُقم الدليلُ على صحَّتِه؟ قولان. وفي ٱلقاموسِ[7] ﴿الزَّعْمُ﴾[8] مُثلثه؛ القولُ الحقُّ، والباطـلُ، والكذِبُ ضـدٌّ، وأكثرُ مـا يقـالُ فيمـا يُشَكُّ فيـه

---

(1) د: عما.

(2) من ج و د.

(3) ج: المعلق.

(4) في هامش الأصل: الجملة الواقعة بعد حتى والابتدائية من هذا النمط والله أعلم.

(5) هود: 69.

(6) انظر البيت في مفتاح العلوم ص114 والمغني ص501 والإشارات والتنبيهات ص125 وشروح التلخيص 3: 61 والسيوطي ص800 ومعاهد التنصيص 1: 281.

(7) انظر (زعم).

(8) من ج و د.

انتهى- وفي "عَرُوسِ الأفراحِ"[1] للشَّيخ بهاءِ الدّينِ السُّبكي: ولم يُستَعملِ الزَّعمُ في القرآنِ العظيمِ إلا للباطل، واستُعمِلَ في غيره للصَّحيح كقولِ هِرَقل لأبي سُفيانَ: زَعَمْتَ، وهو كثيرٌ، لكنْ إذا تأملتَه تجدُه يُستعملُ حيثُ يكونُ المتكلمُ شاكا، فهو كقولِهم: لم يَقم الدليلُ على صحته، وإن كان صحيحاً في نفسِ الأمرِ "قال: "وقد يُستشكَلُ قولُه: صدقوا، وهو ضميرُ المذكورينَ"، والعواذلُ جمع عاذِلةٍ وهو مؤنثٌ.

قلتُ: يَنحلُّ إشكالُه بما قيلَ من أن المرادَ بالعاذِلة الجماعةُ العاذِلةُ، وإطلاقُ[2] مثلِه على المذكورِيَن جائزٌ تقول: هؤلاءِ الرجالُ جماعةٌ عاذلةٌ، فالمعنَى[3]: زعمَ الجماعاتُ العواذلُ الذكورُ ولا[4] إشكالَ. والغَمرةُ: الشِّدَّةُ. ولا تنجلي: لا تَنكشفُ.

قال: إذ لا معنى للحفظِ من شيطانٍ لا يَسمعُ، وإنما هي استئنافٌ نحوي، ولا يكونُ استئنافاً بيانياً لفسادِ المعنَى أيضاً[5].

أقول: هذا مأخوذٌ من كلامِ الزَّمخشري قال في "الكشَّاف"[6] ما نَصُّه:

فإن قلت: (لَّا يَسمعُونَ)[7] كيفَ اتَّصلَ بما قبلَه؟ قلتُ: لا يخلُو إمّا أنْ يَتصلَ بما قبلَه على أنْ يكونَ صفةً لكلّ شيطانٍ، أو استئنافاً، فلا تصح الصفةُ، لأنّ الحِفظَ من شياطينَ لا يَسمعونَ ولا يَتَسَمَّعونَ[8] لا معنَى له، وكذلك الاستئناف، لأنَّ سائلاً لو سألَ لِمَ ﴿يُحفَظُ﴾[9] من الشّياطينِ فأجيب بأنهم لا يَسمعون لم يَستَقِمْ، فَبقي أنْ يكونَ كلاماً مُنقطعاً مبتدأ اقتصاصاً لِما عليه حالُ المُسْترقَة للسَّمْعِ، وأنهم لا يقدِرُون أنْ يسمَعُوا إلى كلامِ الملائكةِ

---

(1) ضمن شروح التلخيص 3: 61 صاحبه أحمد بن علي بن عبد الكافي أبو حامد كان عالماً بعلم اللسان العربي والمعاني والبيان من أهم آثاره عروس الأفراح توفي 773 هـ انظر الدرر الكامنة 1: 201.

(2) سقط حتى "العواذل" من د.

(3) ج: والمعنى.

(4) ج و د: فلا.

(5) سقطت من ج و د.

(6) 3: 335، 336.

(7) من قوله تعالى (وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ لَّا يَسمعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ) الصافات: 8.

(8) ج: أو لا يتسمعون.

(9) الأصل: يحفظ.

أو يَتسمعُوا وهُم ﴿مقذوفون﴾[1] بالشُّهُبِ مَدحورون عن ذلك. هذا كلامُه.

قلتُ فالاستئنافُ بالمعنَى الأولِ هو الذي أشار إليه المصنّفُ بقوله: ولا يكونُ استئنافاً بيانياً لفسادِ المعنَى، وإنما يفسُدُ بتقدير أنْ يُجعلَ هذا جواباً عن السؤالِ عنِ العلةِ، كما أشارَ إليه الزَّمخشري، ولو جُعِلَ استئنافاً بيانياً على أنْ يكونَ هذا الكلامُ جواباً للسؤال عن حالِ الشياطين بعد الحِفظِ منهم، لا عنِ السببِ المُقتضِي للحفظِ منهم لاستقامَ المعنَى، فإطلاقُ المصنِف القولَ بإمتناع الاستئنافِ البياني لما يَترتبُ عليه من فساد المعنَى غيرُ ظاهر. قال ابنُ المُنيّر:[2] يصِح في لا يسمعون أنْ يكونَ وَصفاً وأن يكونَ حالاً. والجوابُ عن إشكال الزَّمخشري الذي أشارَ إليه بقولِه: إذ لا معنى للحفظِ من شيطان لا يَسمعُ هو أنَّ عدمَ سَماعِ الشيطانِ سَبَبُه الحفظُ منهُ ﴿فالشيطانُ حال كونه محفوظاً منه هي حال كونِه لا يسمع، وإحدى الحالتين لازمةٌ للأخرى، فلا مانِع أن يجتمعَ الحفظُ منه﴾[3]، وكونُه مَوصوفاً بعَدِم السماعِ في حالة واحدةٍ، وليس المرادُ أنَّ عدَمَ السماعِ ثابتٌ قبلَ الحفظِ، وإنّما هو معَه وبسَببه.

واعتَرَضَه اليَمَنِي[4] بأنَّ الصفةَ هنا كاشِفَةٌ، فلابدَّ من حُصولها للمَوْصوفِ قبلَ وَصْفِه بها، وإلاَّ لم تكنْ كاشفة هذا هو الأصلُ والسابقُ إلى الفهمِ. وأما تَسْمِيةُ الشَّيء بما يؤولُ إليه فمجازٌ، و الأصلُ الحقيقة هذا كلامه.

ولكَ أنْ تقولَ: إذا جُعِلَ استئنافاً نحوياً كان إخباراً عن هؤلاءِ الشياطين المحفوظِ منهم بأنهم لا يَسْمعُونَ فيرد الإشكالُ وهو أنه لا معنَى للحفظِ ممَّنْ هو في نفس الأمرِ لا يَسمعُ، كما أخبرَ عنه فيكونُ المصنفُ قد وقعَ فيما فرَّ منه.

فإن قلتَ: التقديرُ لا يسمعونَ بعد الحِفظِ / 308 فلا إشكال.

---

(1) الأصل: يقذفون.

(2) انظر حاشيته على الكشاف 3: 335، 336، وهو احمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار الإسكندري المالكي: القاضي ناصر الدين كان إماماً في النحو والتفسير والأصول والبيان توفي سنة 683هـ البغية 1: 385 ومفتاح السعادة 2: 99-100.

(3) من ج و د.

(4) هو يحيى بن القاسم العلوي عماد الدين الفاضل اليمني له 'درر الأصداف' وهو حاشية على حاشية الطيبي توفي سنة 750 هـ انظر البغية 2: 339 وبروكلمان 5: 218-219.

قلت: هذا التقديرُ يصحُّ معَ جعلِ الجُملةِ صفةً أيضاً فَتخصيصُ التّقديرِ بحالةِ الاستئنافِ يكونُ تحكّماً.

قال: فارتفع الفعلُ، كما في قوله: [1]

ألاَ أيّهذا الزّاجري أحضُرَ الوَغَى

أقولُ: هذا صدرُ بيتٍ من مُعلّقةِ طرفةَ عجزُه:

وأنْ أشهدَ اللّذاتِ، هلْ أنتَ مُخلدِي؟

وقد أنشدَ المصنفُ البيتَ بتمامِه في الباب الخامس في تراجِمِ الحُذوفِ حيثُ ترجَمَ على حذفِ أنْ الناصبةِ.

قال: واستَضعَفَ الزّمخشريُّ[2] الجمعَ بينَ الحَذفين.

أقول: اعترضَ ابنُ المنيّر[3] بأنَّ اجتماعَ حذفين سائغٌ، كما في قولِه تعالى ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُم أَن تَضِلُّواْ﴾[4] يريدُ لأنَّ الأصلَ: لِئَلاَّ تَضِلُّوا على ما ذكرَه جماعةٌ، فَحُذِفَ الجارُّ وحرفُ النّفي. قال اليَمِني:[5] وهذا غيرُ واردٍ علَى الزّمخشري، لأنّه لم يَذكره؛ بل قالَ: المعنَى كَراهةَ أن تَضِلُّوا.

قلتُ: هذا كلامٌ على المثالِ والرّدُّ بأمرٍ كلّي، وهو أنَّ استِضعافَ الجمعِ بينَ حَذفينِ غيرُ مُنتجهٍ، لأنه سائغٌ في كلام العربِ، واللغةُ مَشْحونةٌ منه، فلا معنَى لاستضعافِه.

---

(1) ديوانه ص50 والكتاب 3: 99، 100 والمقتضب 2: 85، 136 ومجالس ثعلب ص383 وأمالي الشجري 1: 57، 2: 502 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 7، 4: 28، 7: 52. والمغني ص 502 والخزانة 1: 57، 3: 594.

(2) الكشاف 3: 336.

(3) حاشية الكشاف 3: 336.

(4) النساء: 176.

(5) لم أعثر على حاشيته.

قال: فإن قلت أجعلها حالا مقدرة أي و حفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه، أي: بعد الحفظ.

قلتُ: الذي يُقدّرُ وجودَ معنَى الحال هو صاحبُها كالمرور به[1] في قولك مررت برجلٍ مَعَه صَقرٌ صائداً به غداً، أي مقدّراً حالَ المرور به أنه يَصيد به غداً. والشياطين لا يُقدِّرون عدَم السّماع ولا يُريدونه.

أقولُ: ما استند إليه في منعِ الحالِ المقدَّرة ضعيفٌ، أما أولاً فلا نُسلّمُ أنَّ الذي يُقدِّرُ وجودَ معنى الحال هو صاحبُها. ولِمَ لا يجوزُ أن يقدِّرَها غيرُه؟ ولو قيلَ معنَى المثال مررتُ برجلٍ معَهُ صقرٌ مُقدّراً عدَمَ الصَّيدِ به في الغَدِ، على أنْ يكونَ "مقدَّراً" اسم مفعولٍ لصحَّ سواءٌ كان هو[2] المُقدِّرُ، أو غيرُه، وأما ثانياً فعلَى تسليم أنَّ الذي يقدِّرُ هو صاحبُها لا يمتَنِعُ في الآية أن تكونَ الشياطينُ يقدِّرون عدمَ سماعِهم بعدَ الحفظ لما رأوه من القذف بالشُّهُب، والطَّردِ عن الاستراق. وأمَّا ثالثاً فلأنَّ قولَه: ولا يُريدونه لا مدخلَ له في كون الحال مقدَّرةً، لأنها قد تَقَعُ حيثُ لا يكونُ صاحبُ الحال مُريداً لها، كما لو قال الأميرُ لمظلومٍ: ادْخُلِ السجنَ خالداً في عذابه، وإنّما عَدَلتُ عن التّمثيل بقوله تعالى ﴿ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ﴾[3] لاحتِمالِ أنْ يقالَ: عُدُّوا مريدين لَمَا[4] ارتكبُوه من جريمةِ الكفر.

قال: الثاني: ﴿إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾[5] بعدَ قولِه تعالى: ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ﴾، فإنَّه ربَّما ﴿يتبادَرُ﴾[6] إلى الذهن إلى[7] أنه مَحكيٌّ بالقول.

أقول: إنّما يتبادرُ هذا إلى ذهنِ مَنْ لا يتأمّلُ ولا يتثبَّتُ في فَهمِ المعنَى ومَنْ هو بهذه الصّفةِ لا عِبرةَ به ولا يُلتفَتُ إليه.

---

(1) فوقها في هامش الأصل غ.

(2) سقطت من ج.

(3) غافر: 76.

(4) ج: بما.

(5) يس: 76.

(6) الأصل: تبادر.

(7) سقطت من ج.

قال: الثالثُ: (إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا)[1] بعدَ (فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ) وهي كالتي قبلَها.

أقول: ثبتَ فيما رأيتهُ من نُسَخِ هذا[2] الكتابِ (فَلَا يَحْزُنكَ) بالفاءِ والتِّلاوةُ فيه إنَّما هي بالواوِ لا بالفاءِ.

قال: الخامسُ زعَمَ أبو حاتِمٍ أنَّ مِنْ ذلك (تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ)[3].

أقول: أبو حاتِمٍ هذا هو سهلُ بنُ محمدٍ السِّجستانِيّ النَّحويّ اللُّغويّ نزيلُ البَصرةِ ﴿وعالِمها﴾[4] قرأ كتابَ سيبويهِ على الأخفَشِ مرَّتين وكان كثيرَ الرِّوايةِ عنْ أبي زيدٍ[5] وأبي عُبَيْدةَ[6] والأصمعيِّ[7]، عالِماً باللّغة حسنَ العِلم ﴿بالعَروضِ﴾[8] وإخراجِ ﴿المعمىّ﴾[9] إماماً في القراءاتِ، جمّاعاً للكتُبِ، بيعَتْ كُتُبه بعدَ وفاتِه بأربعةَ عشَرَ ألفَ دينارٍ على ما حكاه الوزيرِ القفطي[10]. قال ابنُ دُرَيْدٍ[11]: ماتَ أبو حاتِمٍ بالبَصرةِ في رَجَب سنة خمسٍ وخَمسين

---

(1) يونس 65.

(2) سقطت من ج، د.

(3) جزء من قوله تعالى (إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ) البقرة: 71. ترجمة السجستاني في إشارة التعيين ص137-138.

(4) الأصل: وعاملها.

(5) هو سعيد بن أوس بن ثابت روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء له تصانيف كثيرة في اللغة منها: النوادر ولغات القرآن توفي سنة 215هـ انظر طبقات النحويين ص: 165-166.

(6) معمر بن المثنى أخذ عن يونس بن حبيب وأبي عمرو أول من صنف في غريب الحديث، من كتبه غريب القرآن ومعاني القرآن والمثالب وأيام العرب توفي سنة 208 أو 209 أو 211 انظر طبقات النحويين ص: 175 إلى 178.

(7) هو عبدالملك بن قريب أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والنوادر صنف في غريب القرآن والاشتقاق والأضداد وكتاب اللغات وغيرها توفي سنة 216 انظر طبقات النحويين ص: 167 إلى 174.

(8) الأصل: بالعربية.

(9) الأصل: المعنى.

(10) إنباه الرواة 2 : 63 والقفطي هو علي بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد بن موسى أبو الحسن كان له اطلاع واسع على النحو واللغة والقراءات والفقه والحديث والأصول له كتاب إصلاح الخلل توفي سنة 646 هـ انظر معجم الأدباء 15: 175 والبغية 2: 212-213.

(11) هو محمد بن الحسن أبو بكر كان رأس أهل اللغة في وقته، من تصانيفه: الجمهرة، والاشتقاق والملاحين توفي سنة 323هـ انظر إشارة التعيين 304 إلى 305 والبغية 1: 76 – 81.

ومائتين، وقيل في المُحرمِ. وكتابُه في القراءاتِ يَفتَخِرُ به أهلُ البصَرةِ كذا قالَ الوزيرُ في كتابهِ في[1] تاريخ النُحاةِ وإنّما ذكرتُ هذه التَّرجمةَ لوقُوع سؤَالٍ من[2] بعضِ طلبةِ القاهرةِ عنها عند قراءته هذا المحل عليَّ في سنةِ ثماني عشْرَةَ وثمانِمائةٍ.

قال: ورَدَّه أَبو البقاء[3] بأنّ ولاَ إنّما يُعطفُ بها بعد النّفي.

أقول: العاطِفُ إنّما هو الواوُ فقط لا مجموعُ قولِه ولاَ والمصنّفُ تَركَ هذا التعقيبَ مع شَغفِه بمناقَشَةِ أبي البقاء / 309.

قال: وبأنه يَجِبُ تكْرَار لاَ.

أقول: قد يكونُ أبو حاتِمٍ ذهبَ إلى أنَّ لاَ اسمٌ بمعنَى غيرُ، كما قاله الكوفيونَ[4] وصرَّحَ بهِ السَّخاوي[5] وغيرُه، مثلُ غضبتُ منْ لا شَيْءٍ ، وجِئتُ بلا زادٍ، لكن لكونِها في صورةِ الحرفِ ظهَرَ إعرابُها فيما بعدَها كَ إلاَّ إذا كانت بمعنى غيرْ وعلَيه فلا حاجةَ إلى التّكرير، لأنك لو قلت: غيرُ دَلولٍ اكتُفِيَ به، والتكريرُ إنّما هو شرطٌ في حرفِ النفي، وهذه[6] اسمٌ لا حرفٌ.

قال: أحَدهُما ما إذا حُمِلَ على الاستئنافِ احتيجَ إلى تَقديرِ جُزْءٍ تكونُ[7] معَه كلاماً، نحو زيدٌ من قولك: نِعْم الرَّجُل زيدٌ.

أقول: ليس زيدٌ مما يَحتَمِلُ أنْ يكونَ استِئنافاً، لأنه مفردٌ، والكلامُ في الجُملِ.

---

(1) سقطت من ج و د.

(2) سقطت من ج.

(3) الحديث عن قوله تعالى (تثير الأرض ولا تسقي الحرث) البقرة: 71 انظر إملاء ما من به الرحمن1:43. أبو البقاء عبدالله بن الحسن بن عبدالله العكبري كان له معرفة بعلوم العربية والقرآن وكان كثير الحفظ من مؤلفاته: إملاء ما من به الرحمن، وإعراب الشواذ من القراءات، وله شروح على اللمع، والفصيح، والمفصل، والحماسة وديوان المتنبي توفي سنة 616هـ. انظر إشارة التعيين ص163 والبغية 2: 38-40.

(4) الإنصاف ص366.

(5) هو علي بن محمد بن عبدالصمد الإمام علم الدين أبو الحسن النحوي المقرئ له: المفضل على المفصل، وسفر السعادة وشرح على أحاجي الزمخشري النحوية توفي 643 هـ انظر إشارة التعيين ص231 والبغية: 2: 192.

(6) ج: وهذا.

(7) ج و د: يكون.

قال: قال الزَّمخشَري: الأحسنُ والأَبلَغُ أنْ تكونَ مُستَأنفاتٍ على وَجْهِ التعليل للنهي عـن اتّخـاذِهم بطانـةً مـنْ دونِ المُـسلمينَ، ويَجـوزُ أنْ يكـونَ (لَا يَأْلُونَكُمْ)[1] و(قَدْ بَدَتِ) صفتين، أيْ بِطانةً غيرَ ما نِعتِكُم فساداً باديةً بَغضاؤُهم.

أقـول: عـبارَتُه في ٱلكَـشّاف[2]: فـإنْ قلـتَ: كـيفَ مَوقعُ هذه الجُملِ؟ قلتُ يجوزُ أن ﴿يكـونَ﴾[3] (لا يالـوُنَكُم) صـفَةً لِلـبطانةِ، وكـذلك (قَـد بـدَتِ البغـضَاءُ) كأنـه قيلَ بِطانةً [غـيرَ][4] آلـيكُم خَـبالاً باديـةً بَغْـضَاؤُهُم وأما (قَد بَيَّنَّا) فكلامٌ مُبتَدأٌ، وأحسنُ منه وأبلَغُ أن تكونَ مستأنفاتٍ كلُّها على وَجه التّعليل للنَّهي عنِ اتخاذِهم بطانةً انتهى.

قلـت: التعـبيرُ هـنا بـيَكُن، بـنُونِ الإنـاثِ، أولَـى مـن التعـبير [بـيكونُ][5] قـال التَّفتازانِي[6]: قولُه: كيفَ مَوقِعُ هذه الجمل؟ يعني (لاَ يالُونَكُم)، (قَد بَدَتِ البغضَاءُ) (قد بينا لَكـمُ الآيـاتِ) لظُهُـور أنَّ قـولَه (وَمـا تُخفـي صُدُورُهُم [أكبَرُ])[7] حالٌ وأنَّ قولَه (ودّوا ما عَنـتم) بـيانٌ وتأكـيدٌ لقـولِه (لاَ يالُـونَكُم خَـبالاً) فحكْمُه حكمُه ولذا لَمْ يذكُره عندَ تفصيلِ المَواقِـعِ. وقـيلَ إنَّه لما وقَعَ بينَ الصفتين ئعينَ أنه صفةٌ، وقولُه ٱواحسنُ منهٱ أي مما ذُكِرَ، وذلك لِمـا في الاسـتئنافِ منَ الفوائدِ، وما في الصّفاتِ منَ الدّلالةِ على خلافِ المقصُودِ، أو إيهامِه، وهو بقيدِ[8] النَّهي،[9] بكون البطانةِ على هذه الصّفاتِ، وليسَ معنَى قولِه ٱمُسْتأنفات كلّهاٱ أنَّ علـةَ الكلِّ واحدةٌ بالاجتماعِ؛ بل إنَّ كلاً منها علةٌ للنَّهي بالاستقلالِ تَرَكَ تَعاطُفَها تَنبيهاً على الاستقلالِ، كما في قوله (ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا)[10] (ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا)، أو بمعنَى أنَّها مستأنفاتٌ

---

(1) آل عمران: 118.

(2) 1 : 458، 459.

(3) من د و الكشاف وفي ج أن تكون الجمل.

(4) من ج و د والكشاف.

(5) الأصل: بتكون.

(6) انظر حاشيته على الكشاف ص410.

(7) من ج و د وحاشية التفتازاني.

(8) ج: نفي.

(9) ج: النفي.

(10) جزء من قوله تعالى (ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ ٱللَّهِ..) البقرة: 61.

للتعليلِ على طريقِ التَّرتيبِ بأنْ يكونَ اللاحِقُ علّةَ السابقِ إلى أنْ تكونَ الأولَى علةً للنَّهي وَيتم التَّعليلُ بالمجموعِ، أيْ لاَ تتّخِذوا منهم بطانةً لأنهم لا[1] يالُونكُم خَبالاً، لأنَّهم يَوَدُّون شدةَ ضَرَركم بدليل أنه قدْ تَبْدُو البغضَاءُ منْ أفواهِهم وإنْ كانُوا يُخفُونَ الكثيرَ لكن لا يَحسُنُ ذلك في (قَد بيَّنَّا)؛ إذ [لا يَصلُحُ][2] تعليلاً لبُدُوِّ البَغضاءِ ويصلُح تعليلاً للنَّهي، أيْ فإنا بيّنا الآياتِ الدّالةَ على وُجوبِ مُعاداةِ أعداءِ [اللهِ][3] وإنْ كانَ الأحسنُ أنْ يكونَ ابتداءَ كلامٍ، ولا يَبعُدُ أنْ تكونَ مُستأنفاتٍ كلُّها إشارةً إلى ما سِوَاه. إلى هنا انتهى[4] كلامُ التَّفتازاني.

قال وحصَلَ للإمامِ في تفسيرِ هذه الآيةِ سَهوٌ، فإنَّه سأل: ما الحكمةُ في تقديمِ مِنْ دونكُم بطانةً وأجابَ بأنَّ مَحطّ النّهي هو: مِنْ دونِكم، لا بِطانةً فقدَّمَ الأهَمَّ، وليستِ التِّلاوةُ كما ذكَر.

أقول: سهوُ الإمامِ ظاهرٌ، وذلك أنه تلاَ الآية أولاً على ما هِي عليه ثمَّ لَمّا أخذ في التَّفسير قال: أمّا قولُه من دونِكم ففيه مسائلُ وذكَرَ مسألةً ثم قال: المسألةُ الثانيةُ في قوله: "منْ دونِكم" احتمالان: أحدهما أن يكون متعلقا بقوله: لا تتخذوا أي: لا تتخذوا من دونكم بطانةً والثاني أنْ يُجعلَ وصفاً لبطانة والتقديرُ بطانة كائِنة من دونِكم فإنْ قيل: ما الفرقُ بينَ قولِه: لا تتخذوا من دونكم بطانة[5]، وبينَ قوله: لا تتخذُوا بطانةً منْ دونِكُم؟

قلنا: قال سِيبويهِ[6]: إنَّهُم يقدِّمون الأهمَّ والذي هُم بشأنِه أعنَى فهاهنا ليس المقصودُ اتِّخاذَ البطانةِ / 310 إنما المقصودُ ألاَّ تتَّخذوا منهم بطانةً فكان قولُه: لا تتخذُوا من دونكم بطانةً أقوَى في إفادة المقصودِ هذا كلامُه. فأنت ترى كيفَ جوَّزَ في قوله (من دُونِكم) أن يكونَ صفةً لبطانةٍ، وذلك لا يَتم إلا بتقدير أنْ يكون [دونكم][7] مؤخّراً، ثم قال في جواب

---

(1) سقطت من ج.

(2) الأصل: لا يصح والمثبت موافق لـ ج و د والحاشية.

(3) من ج وفي د : الأعداء.

(4) سقطت من ج و د.

(5) سقط حتى من دونكم من ج و د.

(6) الكتاب 1: 34.

(7) من ج.

السُّؤال ما قال وهو، كونُ الشرطِ ماضياً[1] سهوٌ ظاهرٌ لكنه لم يُوردِ السؤالَ على الذي حكاه المصنفُ عنه.

قال: ويَؤيّدُه التزامُهم في مثلِ ذلك كونَ الشَّرطِ ماضياً.

أقول: وجهُ التّأييد أنهُ استقرَّ مِن قواعدِهم، كما في الكافية[2] وغيرِها، أنَّ الجوابَ متى حُذِفَ لَزِمَ مجيءُ الشّرطِ بصيغةِ الماضي والمضارعِ المقرونِ بلم ولا يجيءُ، على خلافِ ذلك إلا في الضّرورةِ، فلا[3] تقولُ: إنْ يقمْ زيدٌ في السَّعةِ.

قال: والثانيةُ أنّه إذا جِيءَ بعد هذا الفعلِ المرفوعِ بفعلٍ مَعطوفٍ هل يُجزَمُ أم لا؟

أقول: الظاهرُ أنَّ الجملةَ الاستفهاميةَ جوابُ إذا،[4] فالفاءُ لازمةٌ لا تُترَكُ إلاّ في الضَّرورةِ على ما صرَّح به المصنفُ في غير ما مَوضعٍ والظاهرُ أيضاً أنَّ أمْ من قوله: هل يُجزم أم لا معادلةٌ لهل وفيه كلام مرَّ.[5] في أوائل الكتاب، وفي هلْ من حرف الهاء وقد يُدّعَى فيها الانقطاعُ.

قال: والجزْم بالعطفِ على محلِّ الفاء المقدَّرَةِ وما بعدَها.

أقول: هذا الكلامُ ظاهرٌ في أنَّ الجملةَ الواقعةَ بعد الفاء لا محلَّ لها، وهو خلافُ ما يأتي له من أنَّ الجملةَ الواقعةَ بعد الفاءِ جواباً لشرطٍ جازمٍ في محلِّ جَزْمٍ.

قال: الثاني مُذ ومُنذْ وما بعدَهما في نحو ما رأيتهُ مُذ يومانِ فقال: السِّيرافي[6] في مَوْضِع نصبٍ على الحال، وليس بشيءٍ لعَدَمِ الرّابطِ.

أقولُ: بلْ هو شيءٌ لَه وَجْهٌ، وذلك لأنَّ المعنَى عندَ بعضِهم بَيني وبينَ لقائِه يَومانِ، فالرابطُ بحسَبِ المعنَى موجودٌ، ولا يضرُّ كونُه بحسَبِ اللَّفظَ مفقوداً.

---

(1) سقط وكون الشرط ماضياً من ج و د.

(2) سقط كما في الكافية وغيرها من ج و د وانظر شرحها للرضي 2: 258.

(3) د: لا تقول:

(4) سقطت من ج و د.

(5) انظر ص6 ، 7 من الأصل.

(6) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد درس على ابن مجاهد وابن دريد وابن السراج، وهو إمام اللغة والنحو والفقه والشعر والعروض والحديث والقرآن من كتبه شرح الكتاب وشرح الدريدية، والإقناع في النحو توفي سنة 368هـ طبقات النحاة ص119 وإشارة التعيين ص93-94 والبغية 1: 507 – 509.

قال: الرابعُ الجملة بعد حتَّى الابتدائيةِ كقولِه[1]:

حتَّى ماءُ دِجْلَةَ أشْكلُ

أقول: إذا فُرِضَ الكلامُ في حتَّى الابتدائيةِ امتَنَعَ جَرَيَانُ الخلافِ في الجُملةِ الواقعةِ بعدَها هل لها محلّ من الإعرابِ أوْ لا؟ فإنَّ القائلَ بأنَّ الجملةَ بعدَ حتَّى في محلِّ جرٍّ لا يَرى حتّى ابتدائيةً، وَمنْ يرَى الجملةَ مُستأنفةً يرَى حتَّى ابتدائيةً فمعَ بتِّ القولِ بأنّها ابتدائيةٌ، يتَعيَّنُ[2] استئنافُ الجُملةِ الواقعةِ بعدَها، ولا يُتصوَّرُ إجراءُ الخلافِ في هذه الحالةِ. وما أنشدَهُ المصنّفُ هنا هو بعضُ عَجُزٍ من قولِ جرير:

فما زالتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها *** بِدِجلةَ حتَّى ماءُ دجلةَ أشْكلُ

وقد أنشد المصنفُ البيت بكماله في الباب الأوّلِ في الحاء المُهْمَلَةِ في فصلِ حتَّى[3].

---

(1) البيت لجرير انظر ديوانه ص143 والجني ص552 والمغني ص173، 506. والسيوطي ص377 والخزانة 4: 142 واللسان (شكل).

(2) ج تعينْ ود: متعين.

(3) انظر ص 97 من الأصل.

الجملة الثانية المعتَرِضَة

قال: أحدُها بين الفعلِ ومرفُوعه كقوله:[1]

شَجاكَ – أظنّ – رَبْعُ الظّاعِنِينَا

ويُرْوَى بنَصْبِ الرَّبْع على أنهُ مفعولٌ أوّلُ، وشجاكَ مفعولُه الثاني وفيه ضميرٌ مستترٌ راجِعٌ إليه.

أقولُ: إلغاءُ ما بينَ الفعلِ ومَرْفُوعِه، نحو قامَ – ظننتُ – زيدٌ يجوزُ عند البَصْرِيّين[2] ويَجبُ عندَ الكُوفيّين[3] وقوّى ابنُ هِشامٍ الخَضْرَاوِي[4] وأبو حيَّان[5] مذهَبَهُمْ بأنّه إنما يَنتَصِبُ بظننتُ ما كان مبتدأ قبلَ مَجيئها، ولا يُبتَدأ بالاسم إذا تَقدَّمَه الفعلُ وهو كلامٌ متَّجهٌ. وتَمَسُّكَ البَصريونَ بمثلِ المِصراعِ الذي أنشدَه المصنفُ فإنّه يُرْوَى برفع رَبْعِ ونَصْبه وإنما يَتَأتَّى ذلك على رأيهم لا على رأيِ الكُوفيّين. واعْترضَ بأنّا لا نُسلمُ أن شَجاكَ فعلٌ ومفعولٌ، بل هو مضافٌ ومضافٌ إليه فعلى تقديرِ رَفْعِ الرَّبعِ يكونُ شجاكَ مبتدأ وربعُ الظّاعنين / 311

---

(1) هذا صدر بيت عجزه:

ولم تعبأ بعذل العاذلينا

انظره في المغني ص506 والسيوطي ص806 والتصريح 1: 254 وحاشية الصبان 2: 25 والعيني 2: 419 وشرح أبيات المغني 6: 182.

(2) انظر رأيهم في التصريح 1: 254.

(3) انظر رأيهم في التصريح 1: 254.

(4) محمد بن يحي بن هشام الخضراوي أبو عبد الله الأنصاري الأندلسي يعرف بابن البراذعي أخذ عن ابن خروف والشلوبين وكان رأسا في العربية، صنف عدة كتب منها: فصل المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح والنقض على الممتع توفي سنة 646 هـ انظر إشارة التعيين ص 341 والبغية 1: 267-268. انظر رأيه في التصريح 1: 254.

(5) أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين الأندلسي يعتبر من أعظم علماء عصره برع في التفسير والقراءات والنحو والتصريف والأدب واشتهر اسمه وذاع صيته وأخذ عنه أكابر عصره له كتب كثيرة أهمها البحر المحيط، والنهر مختصره. وإتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب والتذييل والتكميل في شرح التسهيل والارتشاف والتذكرة، والتقريب، والمبدع توفي سنة 745، انظر الوافي بالوفيات 5: 267-283 وشذرات الذهب 6: 145 – 147 والبغية 1: 280. انظر رأيه في التصريح 1: 254.

خبراً عنه والفعليةُ الواقعةُ بينهما ألغِيَ فعلُها عنِ العملِ لأجلِ التَّوسُّطِ بينَ المعمولَين، وهو جائزٌ بلا قُبْحٍ وعلى تقدير نَصْبِ الرَّبْع يكون شجاكَ منصوباً بفَتحةٍ مُقدَّرة على الألفِ على أنه مفعولٌ أولُ مقدّمٌ ورَبْعُ الظّاعنين مفعولٌ ثان وأظنُّ عاملٌ ولا إلغاءَ. والشَّجَى: الحُزْنُ. والمعنَى إنَّ سبَب حُزنِك ربْعُ الأحبابِ المُرتحِلين باعتبارِ ما تُثيره عندَك رؤيتُه خالِياً منهم من لوْعَةِ الفِراقِ وتذكُّرِ أوقاتِ الأُنسِ الفائِتَةِ. وهذا مثلُ المعنَى عندَ منْ يَرَى شَجَى فعلاً، أي: أحزنَكَ رَبعُ الظاعنين، والإسنادُ مجازٌ من قبيلِ الإسناد إلى السَّبب، أي: أحزَنَك اللهُ عندَ رؤية الرَّبْع الخالي من الأحبةِ.

قال: وقولُه:[1]

وقد أدْرَكَتْني، والحَوادثُ جَمّةٌ، *** أسِنَّةُ قَومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزلِ

أقولُ: الحوادثُ: نوازلُ الدَّهرِ التي وُجِدتْ بعدَ أنْ لَمْ تكنْ، والجَمَّةُ، بفتح الجيم: الكثيرةُ، والأسِنةُ جمعُ سنان وهو الحديدُ المستَدقُّ الذي يُجعلُ في طَرفِ الرُّمح. والضعافُ جمعُ ضَعيف. والعُزْلُ جمعُ أعْزلَ وهو الذي لا سلاحَ له. والظاهرُ أنَّ هذه الواوَ المقترنةَ بالجملةِ المُعترضَة واوُ الاستئنافِ. فإن قيلَ[2]: ليس هذا موضعَه قلنا: إنَّما كانتِ الجملةُ في الأصلِ مُؤخَّرةً عما هِيَ مُعترِضَة بينَ أجزائِه وكانتْ حينئذٍ للاستئنافِ، ثم قُدّمت وبَقيتْ بحالِها إيذاناً بما كانت عليه.

قال: وهو الظّاهرُ في قوله[3]:

ألَم يَأتيكَ، والأنباءُ تَنمِي، *** بما لاقَتْ لَبونُ بنِي زِيادِ

---

(1) ينسب إلى جويرية بن زيد، وجويرثة بن بدر انظره في الخصائص: 1: 331، 336 وسر الصناعة ص140 والمسائل الحليات ص146، 257 والأمالي للشجري 1: 328 والمغني ص506 والسيوطي 807 وشرح أبيات المغني 6: 183.

(2) ج: قلت.

(3) انظر البيت في الكتاب 3: 315، 316 وجمل الزجاج ص407 والخصائص 1: 333، 337 والمنصف 2: 81، 114، 115 وأمالي الشجري 1: 84، 85، 215 والحماسة بشرح المرزوقي ص 1481 والإنصاف ص 30 والمفصل بشرح ابن يعيش 8: 24 وشرح ابن الحاجب 2: 458 والخزانة 3: 534.

أقول: هذا البيتُ لقَيسِ بن زُهيرٍ وبعدَه:

وَمحْبَسُها علَى القُرَشِيّ تشرى *** بأدْراعٍ وأسيافٍ حِرادِ

الأنباء جمعُ النَّبأ وهو: الخبرُ. وتنمي: تُشيع وتُنتشرُ في الأطرافِ. واللَّبون هنا: جماعةُ الإبلِ ذاتُ اللَّبن. وبنُو زيادِ: ربيعُ بنُ زيادٍ وإخوتُه. وَمحْبَسُهَا، بفتح الموحدة، أي: حَبْسُها. والقُرشِيّ: عبدُ الله بنُ جَدعَانَ. وتُشْرَى تُباعُ. والأدراعُ، بدالٍ مُهملةٍ، جمعُ دِرْعٍ وهي: ما يُصنعُ من الحديد ليُلْبسَ في الحربِ. وقصةُ هذا الشّعرِ أنَّ الربيعَ بنَ زيادٍ أخذَ لقيسِ بنِ زُهيرٍ دِرعاً فأخذَ قيسٌ بعد ذلك إبلَ الرّبيع وساقَها إلى مَكةَ فباعَها من ابنِ جَدعان بأدراعٍ وأسيافٍ.

وقد عرفَت أنَّ المصنفَ حكَى في المتنِ وَجْهيْن في فاعِلِ يأتي، وحكَى غيرُه وَجْهيْن آخرين: أحدُهما أنه ضميرٌ يعودُ إلى النَّبإ لدلالةِ قولِه "والأنباءُ تُنمِي" عليه، والثاني أنَّه لبونٌ على حذفِ مضافٍ، أي ألم يأتك خبرُ لبونِ بني زيادٍ بما لاقته.

قال: الثاني بينَه وبين مفعولِه كقوله[1]:

وبُدِّلتْ، والدهرُ ذو تَبَدّلِ، *** هَيفاً دَبُوراً بالصَّبا والشَّمْألِ

أقول: الهَيفُ، بفتح الهاء، مثلُ الهُوف بضمِّها، وهي: ريحٌ حارَّةٌ تأتي من قِبَلِ اليَمنِ وهي [النَّكْباءُ][2] التي تجري بين الجَنوب والدَّبُورِ من [تحتِ][3] مَجْرَى سُهَيلٍ[4]. وفي المثل[5] ذهبت هيفٌ لأديانها، أي: لعادتها لأنها تُجففُ كل شيء و تيبسُهُ والصَّبا: ريحٌ مهبها

---

(1) أبو النجم ديوانه ص180 والطرائف الأدبية ص58، والخصائص 1: 336 والحماسة بشرح المرزوقي ص582 والمغني ص507 والسيوطي ص450 – 808 والهمع 1: 248 والخزانة 1: 401 وشرح أبيات المغني 6: 185.

(2) من ج و د واللسان.

(3) الأصل حيث و المثبت موافق لـ ج و د و اللسان.

(4) انظر اللسان (هيف).

(5) انظر مجمع الأمثال 1 ص 279 و اللسان هيف.

المُستَوي، أي تَهبُّ من مطلع الشمس إذا استَوى الليلُ والنَّهارُ، والشَّمالُ: ريحٌ تَهبُّ من ناحيةِ القُطبِ هذا كلُّه في الصَّحاح[1]. والشمالُ في البيت، بميمٍ ساكنةٍ، فهمزةٍ مفتوحةٍ، وهي إحدَى اللّغاتِ وقد دخلتْ فيه الباءُ على المَتروكِ وجُرّدَ الحاصلُ منها على ما هوَ الاستعمالُ المشهورُ وقد سُمِعَ خلافُه / 312 فأُدْخِلت[2] الباءُ على الحاصلِ، وجُرِّدَ المتروكُ، وعلى هذا جاء قولُ أبي تمام[3]:

بسَيفِ أبي العَبّاسِ بُدلَ أزلُنا *** بخَفضٍ وصِرْنا بعد جزْرٍ إلى مَدّ

فأدخلَ الباءَ على الخفضِ وهو الحاصِلُ، وجرَّدَ المتروكَ منها وهو الأَزْلُ، أي: الضَّيقُ.

والجزرُ: رجوعُ الماء إلى خَلْفٍ. والمدّ خلافُه.

قال: والثالث بين المبتدإ وخبرِهِ كقوله[4]:

وفِيهِنَّ، والأَيّامُ يَعثرنَ بالفَتَى، *** نَوادِبُ [لاَ يَملِكْنَه][5] وَنوائِحُ

أقول: الذي أنشدَه أبو عليٍّ القالِي[6] لِمَعْنِ بنِ أَوْسٍ:

رأيتُ رِجالاً يَكرَهُون بناتهم *** وفيهِنَّ، لا تُكذِبْ، نساءُ صوالحُ
وفيهنَّ، والأيامُ يَعثرنَ بالفتَى، *** عوائدُ[7] [لاَ يَمْلَكْنه][8] ونوائحُ

---

(1) انظر صبا، وشمل.

(2) سقط حتى المتروك من ج، وإلى مد من د.

(3) ديوانه 2: 64.

(4) انظر البيت في الأغاني 12: 55 وأمالي القالي 2: 190 والسمط ص 804 والمغني ص507 وشرح شواهده 6: 186.

(5) الأصل: لا يملكنه.

(6) انظر أماليه 2: 190 هو إسماعيل بن القاسم بن هارون البغدادي كان أعلم الناس بنحو البصريين، وأحفظ أهل زمانه للغة وأرواهم للشعر الجاهلي وأحفظهم له من كتبه: الأمالي، والنوادر، والمقصور والممدود، وشرح المعلقات، وفعلت وأفعلت توفي سنة 356هـ. انظر طبقات النحويين ص121 وإشارة التعيين ص57 والبغية 1: 453.

(7) د: نوادب.

(8) الأصل: لا يملكنه.

وفي كلاَ البيتينِ شاهدٌ لما قالَه المصنفُ، وضميرُ يَمْلَلْنَه فيما أنشدَه القالِي يعودُ إلى التَّعيُّدِ المفهومِ من قولِه عوائد، وفيما أنشدَه المصنفُ إلى النَّدب من قولِه: نوادبُ.

قال: وقولُ الشاعِر:[1]

نَحْـــنُ بَـــناتِ طـــارقْ *** نَمْـــشي علَـــى الـــنُّمارقْ

أقول: هذا من نَظمِ امرأةٍ، لا من نظمِ رجلٍ [ثم][2] قيل لهندِ بنتِ عُتْبةَ، وقيل لبنت فَندِ[3] الزَّماني[4] وبعد ذلك:

المِـــسكُ في المَفـــارقْ *** والـــدُّرُّ في المخانِـــقْ
إن تُقـــبِلُوا نُعانِـــقْ *** وَنفـــرِشُ الـــنَّمارِقْ
أوْ تُدبِـــرُوا نُفـــارقْ *** فـــراقَ غـــيرِ وامِـــقْ

ولا يَخفاكَ أنَّ قولَها "وَنَفرشُ النمارقْ" يَقتضي أنْ يكونَ الرويُّ ساكناً مقيَّداً في الكلِّ، وإلا لَزمَ الإصْراف وهو: اختِلافُ الروي بالفتحِ مع غيرِه، وهو قبيحٌ.

فإن قلت: فمِن أيِّ بحرٍ هذا فإنا لم نعهَد مثله في الأوزان؟

قلتُ: هو من منهوكِ الرَّجزِ، إلاَّ أنه دخله القَطعُ والخَبنُ شذوذاً، وذلك أنَّ منهوكَه عبارةٌ عن جُزءَيْن كلٌّ منهما مُستفعلِن كقولِه[5] "يا ليتني فيها جَذَعْ".

هذا هو المعروفُ في استعمالِه، وقد جاءتْ هذه القطعة على مُستفعلن فَعولن، فحُذفتْ نونُ مستفعلن الثاني وسكِّنت لامُه بالقَطعِ، وحُذفت سينُه بالخَبْنِ فصارَ مُتفعِلُن

---

(1) انظر سيرة ابن هشام 2: 25 وطبقات ابن سعد 2: 40 والمغني ص507 والسيوطي ص809 واللسان (طرق) وشرح أبيات المغني 6: 188.

(2) من ج، د.

(3) د: الفند و ج : العبد.

(4) ج، د: الرماني.

(5) حديث لورقة بن نوفل، أي ليتني أكون شاباً حين تظهر نبوة الرسول. انظر اللسان (جذع).

على زِنةِ فَعولنُ، غيرَ أنه دَخَلَ في الأولِ من نحنُ بناتِ طارقٌ الطَّيُّ، ومن قولِها ونفرش النمارقْ، وقولُها فراقَ غير وامقْ الخبنُ.

قال: والرابعُ بينَ ما أصلُه المبتدأ والخبرُ كقوله[1]:

وإنّـي لَـرامٍ نظـرةً قِـبَلَ الـتي *** لعلّي، وإنْ شطّتْ نواها، أزورُها

أقولُ: أنشدَ المصنفُ هذا البيتَ ثانياً في البابِ الخامِس في النوعِ الثامنِ منَ الجهةِ السادسةِ. وشطّت: بعُدتْ. ونواها: جهةُ قصدِها منَ السفرِ.

قال: وكقولِه[2]:

لعلّـكَ، والمَوعـودُ حـق لقـاؤُه، *** بَدَا لَكَ في تلك القَلُوصِ بَداءُ

أقول: القَلُوص، بفتح القاف: الشابَّةُ من الإبلِ، وهو بمنزلةِ الجاريةِ من النّساءِ، يُجمَعُ على قُلْصٍ وقَلائِص. والبداءُ: انتِقالُ الرأيِ من شيءٍ إلى شيءٍ آخرَ كان مجهولاً.

قال: وقوله:[3]

يا ليتَ شِعري، والمُنَى لا تَنفَعُ *** هلْ أغْدُونْ يوماً وأمري مُجمعُ؟

أقول: المُنَى جمعُ مُنْية، وهي التَّمنّي قال[4]:

كُمنـيةِ جابـرٍ إذ قـال لَيتـي *** أصـادِفُهُ وأفقِـدُ بَعـضَ مالـي

---

(1) انظر البيت في المغني ص 507، 511، 761 وشرح أبياته 6: 191 والسيوطي ص 810 والخزانة 2: 481، 559.

(2) البيت لمحمد بن بشير الخارجي انظره في أمالي القالي 2: 71 واللآلي ص705 وأمالي الشجري 1: 306 والمغني ص507 والسيوطي ص810 والخزانة 4: 36، 37. وشرح أبيات المغني 6: 193.

(3) انظر أمالي المرتضى 1: 559 والكشاف 4: 440 والمغني 508 والسيوطي ص811 وشرح أبيات المغني 6: 196.

(4) زيد الخيل انظر نوادر أبي زيد ص68 والكتاب 2: 370 ومجالس ثعلب ص106 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 90، 123 والمقرب 1: 108 والرصف ص368 وابن عقيل 1: 111 والخزانة 2: 446 والعيني 1: 346.

ومُجْمع: مَعزُوم عليه مطبوطٌ غيرُ مُنتشِر. وأغْدُونْ: الظاهرُ كونُه تامًّا والجملةُ بعدَهُ حالٌ / 313 ويَحتمِلُ النُّقصانَ[1]، فهذه الجملةُ الثانيةُ خبرٌ، لكنَّ [اقترانَ][2] الخبرِ بالواوِ قليلٌ، كما ستَعرِفُه في الجملِ التي لها محلٌّ من الإعرابِ.

قال: وقولُ الحماسيِّ:[3]

إنَّ الـــــثمانين، وبلِّغـــــتَها، *** قد أحوجَنْ سَمعي إلى ترجُمانْ

أقولُ: يَعنِي أنَّ الثمانينَ سنةً التي انتَهى إليها سنُّه[4] أحدَثتْ في سَمْعِه ثِقلاً يَخفَى معَه الكلامُ، فيحتاجُ إلى مُتَرْجِمٍ يُبلِّغُه إياهُ ويكرِّرُه عليه من قُربٍ، والتَّرجُمان: المُفسِّر [للسان][5] بضم الجيم مع فتح التاءِ أو ضمِّها كذا في الصَّحاح[6] وظاهرُ كلامَه أنَّ التَّاءَ زائدةٌ. وزادَ في القاموس[7] حكايةَ لُغةٍ ثالثةٍ، وهيَ فتحُ التاءِ والجيم معاً كزَعْفَران قال: وقد تَرجَمَه وعنْه، أي: وتَرجَم عنه، والفعلُ يدلّ على أصالَةِ التاءِ.

واعلمْ أنَّ الدعاءَ للممدوح ببلوغِ الثمانين[8] فيه تأكيد لمقالة[9] الشاعرِ، لأنَّه إذا بلَغَ الثمانين صرفَه في احتياج سَمعِه إلى تَرجُمان. واعترضَ بأنَّ هذه الجملةَ ليس فيها تسديدٌ للكلامِ وتقويةٌ له إلا بهذه الطريقةِ المُوهِمةِ للدّعاءِ عليه بالصيرورَةِ إلى ضعفِ سمعه واحتياجِه إلى تَرجُمانٍ.

---

(1) سقط "ويحتمل النقصان" من ج.

(2) الأصل: افتراق.

(3) عوف بن محلم الشيباني انظر البيت في طبقات ابن المعتز ص187 وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ص387، 1407، 1878 والإشارات والتنبيهات ص163 والمغني ص508 ومعاهد التنصيص 1: 369 والسيوطي ص821.

(4) ج و د: سنه إليها.

(5) الأصل: اللسان:

(6) انظر (رجم).

(7) انظر (رجم).

(8) ج: هذا السن.

(9) ج و د: لتحقيق مقالة.

قال وقولُ ابنِ هَرْمَةَ:[1]

إن سُـــلَيْمَى، واللهُ يكلَـــؤُها، *** ضَـنَّتْ بـشيءٍ مـا كـانَ يـرزَؤُها

أقـولُ: هـذا بـيتٌ واحـدٌ مقفـى مـن بَحرِ السَّريع. وابنُ هَرْمَةَ، بفتح الهاء، وسكون الـرّاء. ويكلـؤُها: يحفَظُهـا. وضَنَّت: بَخِلَت. ويَرزَؤُها: ينقُصُها، يقال: ما رَزِيتُه مالَه، أي: ما نَقـصتُه، مـن بـاب علـم يعلَـم، فإن فتحتَ الزايَ فقلتَ[2] رزَأت الرجلَ فمعناه: أصبت منه خيراً.

قال: وقولُ رُؤْبَةَ:[3]

إنّـي و أسْـطارٍ سُـطِرْنَ سَـطْراً *** لَقَائِـلٌ: يـا نَـصرُ نَـصْرٌ نَـصْرا

أقـول: هـذانِ بيـتانِ منْ مشطُورِ السّريعِ، وقد أنْشَدَ المصنفُ بعضَ أوّلهما مشيراً إلى تمامـه قَـريباً في المسالةِ الـتي عَقَـدها[4] للأمـور التي تُمَيِّزُ المعتَرضةَ منَ الحاليةِ عند الاشتباهِ، وأنـشَدَ ثانِـيهما في الـباب الرّابعِ في تَرجمةِ ما افترَقَ فيه عطفُ البيانِ والبَدَلُ وقد تبع المصنفُ سـيبويْه[5] في نِـسبةِ هذا الشّعرِ إلى رُؤْبةَ، وكفَى به قُدْوَةً. لكن في العُبابِ أنَّ الصّغَاني[6] قالَ: أنـشدَ سـيبويْهِ هـذا [البيت][7] لرُؤبَةَ وليسَ لرؤبة، وهو معَ ذلك تصحيفٌ. والروايةُ: يانَضْرُ نضْرٌ، بالضّاد المعجَمَةِ، ونضر هذا: حاجِبُ نَصْرِ بن سَيّارٍ. والأسطارُ جمعُ سَطَر، بفتح الطاءِ:

---

(1) ديـوانه ص55 نقـلاً عن مجالـس العلماء ص122 وأمالي الشجري 1: 215 والمغني ص508، 517 والسيوطي ص820، 826 واللـسان (كلأ) وشرح أبيات المغني 6: 202.

(2) ج و د: قلت.

(3) انظـر ملحقـات ديـوانه ص174 والكـتاب 2 : 185 والمقتضب 4: 209 والخصائص 1: 340 وإعراب ابن النحاس 4: 253 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 3 و 3: 72 والمقتصد ص928 والمغني ص508 والعيني 4: 116 والخزانة 1: 225.

(4) سقطت من ج و د.

(5) الكتاب 2: 185.

(6) هـو الحـسن بـن محمـد بـن الحـسن بـن حيـدر بـن علي أبو الفضائل، له مصنفات جليلة في اللغة أهمها: مجمع البحرين، والعباب توفي قبل إكماله سنة 605 هـ انظر إشارة التعيين ص98 – 99 والبغية 1: 519-520.

(7) الأصل: الشعر.

وهـو: الخَـطَّ، مـثل سَـبب وأسبابٍ. ولا ينبغي أنْ يُجعلَ جمع سطْر، بسكونِ الطّاء، لأنَّ جمعَ فعْـل، بـسُكون العـينِ الـصحيحةِ على أفعال، قليلٌ، كأفراخٍ وأقراءٍ. والمرادُ بنصْرِ المنصوبِ: العطاءُ. ونصرُ الأول منادَى، والثاني تأكيدٌ لَفظي أتبع على اللّفظِ.

قـال الرّضـي:[1] وفي جعل أبي عليّ:[2] يا زيْدُ زيد بدلا، وجَعْلِ سيبويه إياه عطفَ بـيانٍ نَظَرٌ، لأنّ البدلَ وعطفَ البيانِ يُفيدان ما يُفيدُه الأولُ من غير معنى التأكيدِ والثاني فيما نحـنُ فيه لا يُفيدُ إلا التأكيدَ فإنْ وَصفتَ الثاني نحو يا زَيْدُ زيدُ الطَّويلُ فأبُو عمرٍو يضمُّ الثاني أيـضاً علـى أنـه توكـيدٌ لفظي للأولِ موصوفٌ أو بدلٌ بما حَصَلَ له منَ الوصفِ كما في قوله تعـالى: (بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ)[3]، ولا يَجـوزُ أنْ يكـونَ الثانـي مـعَ وَصـفه وصـفاً لـلأوَّل، لأنَّ العَلَـمَ لا يُوصَـفُ بـه. وحكَـى يُـونِس[4]، عنْ رُؤْبة أنه كان يقولُ: يا زيدُ زيداً بنصبِ الثاني على أنه توكيدٌ، مثل: يا تَميمُ أجمعينَ، فلا يمتَنِعُ إذاً رفعُه إلى هنا كلامه.

قلت: إنَّما أنشَدَ الجَوْهَرِي[5] هذا الشعرَ لرُؤبةَ بنصبِ نَصرٍ الثاني / 314 والثالِثِ، وظاهـرُ كلامِه أنَّ كليْهما بمعنَى العطاءِ فيكونُ الثالثُ تأكيداً للثاني، والثاني ليس بتابع، وإنما هو مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ.

---

(1) انظر شرحه على الكافية 1: 138 وهو رضى الدين محمد بن حسان الأستراباذي شرح كافية ابن الحاجب شرحاً لم يؤلف مثله – كما يقول السيوطي، وشافيته توفي سنة 684 وقيل: 686 هـ انظر البغية 1: 567-568 ومفتاح السعادة 1: 170-171.

(2) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار واحد زمانه في علم العربية أخذ عن الزجاج وابن السراج وطوف ببلاد الشام، وله تصانيف كثيرة منها: الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف، والحجة، والتذكرة، والمسائل الحلبيات، والبغداديات... توفي ببغداد عام 377هـ انظر إشارة التعيين ص83 والبغية 1: 496 – 498.

(3) العلق: 15، 16 وأبو عمر بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني أحد القراء السبعة المشهورين كان إمام أهل البصر في القراءة والنحو واللغة والشعر قرأ عليه أبو عبيدة والأصمعي توفي سنة 154 أو 159هـ انظر طبقات النحويين ص35 – 40 والبغية 2: 231.

(4) انظر رأيه في شرح الكافية للرضي 1: 138 هو أبو عبد الرحمان يونس بن حبيب الضبي البصري من أصحاب أبي عمرو بن العلاء سمع من الأعراب وروى عن سيبويه وكان بارعاً في النحو توفي سنة 182 هـ انظر طبقات النحويين ص51-53 وإشارة التعيين ص396 والبغية 2: 365.

(5) انظر (نصر).

قال: وقولُ كَثير[1]:

وإنـــي وتَهْيَامِـــي بعـــزَّةَ بَعْـــدَمَا *** تَخَلَّـــيتُ مِمَّـــا بَيْنَنَـــا وتَخَلَّـــت
لَكالْمُرتجِـي ظِـلَّ الغمامـةِ كلَّمـا *** تَـبَوأ مِـنْها للمَقِـيلِ اضـمَحَلَّتِ

أقـول: التَّهيامُ بمعنَى الهُيامِ وهو شِبهُ الجُنون منَ العِشْقِ وتَخلَّيتُ: تَنحيتُ: وتَخلت: تَـنحَّت. وتبوأ: اتخَذ مباءَةً، أي: مِيزَةً ومِنْ للتَّعليلِ؛ أيْ: كلَّما اتَّخذَ لأجلِ تلك الغمامةِ مَنزلاً لأجل مَقيلِهِ، أيْ قَيْلُولَتِه في وقتِ الحَر اضْمحلَّتْ تلكَ الغمامة، أي: تَقشَّعَتْ وذهَبتْ.

قـال: وقـالَ أبـو عَلـيّ: تَهيامـي بعزَّة، جملةٌ معترِضَة بين اسم إنَّ وخبرها. وقال أبو الفتحِ[2] يجوزُ أن تكون الواوُ للقَسَمِ.

أقـولُ: الجملةُ على كلا القولينِ مُعتَرِضَةٌ، لكنَّ الاعتراضَ على قول أبي عليّ بجملةٍ اسميةٍ، والواوُ اعتراضِية، وعلى رَأي أبي الفَتْحِ ابن جِنّي بجملةٍ فعليةٍ، والواوُ قَسَمِيةٌ.

قال: والظاهرُ أنَّ الجوابَ (فاللهُ أولَى بهما).

أقـول: الجـوابُ مُـسَبَّبٌ عـن الـشَّرطِ عـند المصنفِ وجماعةٍ، وهنا ليسَ كذلك، لأنَّ أوْلـويةَ اللهِ تعالَـى بهما ثابتةٌ على كلّ حالٍ سواءٌ وُجِدَ الشرطُ أوْ لم يُوجدْ، والجوابُ محذوفٌ والتقديـرُ: فلا بَأسَ، وقد صرَّحَ المصنفُ في الباب الخامس في تراجمِ الحُذوفِ في التنبيهِ الذي ذكـرَه في آخِر ترجمةِ حذفِ جملةِ جوابِ الشَّرْط، بأنَّ التحقيقَ أنَّ مِن حَذفِ الجواب مثل (مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ)[3] أيْ فلْيبادِر العملَ (فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَتٍ) (وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ)[4]، أي:

---

(1) ديـوانه ص103 وأمالـي القالـي 2: 109 ودرة الغواص ص193 وأمالي المرتضى 1: 414 والمغني ص508 والسيوطي ص813 والخزانة 2: 279 وشرح أبيات المغني 6: 205.

(2) الخـصائص 1: 340 وهو عثمان بن جني أبو الفتح، وهو من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف له مصنفات عديـدة أهمهـا الخـصائص، وسر الصناعة واللمع والمحتسب وشرح تصريف المازني والمذكر والمؤنث وشرحان على ديوان المتنبي وغيرها توفي سنة 392 هـ انظر إشارة التعيين ص200 والبغية 2: 132.

(3) العنكبوت: 5.

(4) طه: 7.

فـاعْلَمْ أنّـه غني عن جهرك (فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ) (وَإِن يُكَذِّبُوكَ)[1]، أي فتصبرْ (فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ) (وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ)[2] أيْ: يَفعـلُ الفـواحشَ والمُنكـرات (فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ)، (وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا)[3]، أي: يَغلِبْ (فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ)، (وَإِنْ عَزَمُوا ٱلطَّلَٰقَ)[4]، أي: فلا تُؤذوهنَّ بقولٍ ولا فعلٍ فإن اللهَ يـسمعُ ذلـك[5] ويعلمُـه، (فَإِن تَوَلَّوْا) فـلا لومَ علي (فَقَد أَبْلَغْتُكُم)[6]. ومبنَى ذلك كلّه على ما ذكَرَ مِنْ أنه لا بدَّ من اعتبارِ كونِ الجوابِ مُسبّباً عن الشرطِ فاحتيجَ إلى هذا التقديرِ، وحينئذٍ فما استَظْهرَه المصنفُ هنا مِن أنَّ الجوابَ هو فاللهُ أولى بهما خارجٌ عما ذكَرَ هناكَ أنّه التَّحقيقُ.

قـال: ولا يَـرُدُّ ذلـك تثنية الضمير، كما تَوهمُوا، لأنَّ أوْ هنا للتَّنويعِ وحكمها حكمُ الواوِ في وُجوبِ المُطابَقةِ نَصَّ عليه الأبَّذي[7] وهو الحقُّ.

أقـولُ: لا يَـرد علـى وجـوبِ المطابقَـةِ مـع الـواوِ مثلُ قولِك: إذا جاءَكَ واحدٌ [من زيـدٍ][8] وعمـرو فأكرمْه، لأنَّ الحُكمَ هنا على واحدٍ لا على اثنين، وكذا إذا قلتَ: ما جاءني زيـدٌ ولا عمـرُو إلا أكـرمتُه إن المعنَـى مـا جاءني واحدٌ منهما. وأمّا ما نَقَله المصنفُ هنا عن الأبـدي فقد حكَى في حواشيه عن ابنِ عُصفورٍ[9] أنّه قال: إن كانتْ أوْ جائزاً فِيها الجمعُ بين

---

(1) فاطر: 4.

(2) النور: 21

(3) المائدة: 56.

(4) البقرة: 227.

(5) ج: يسمعه.

(6) جزء من قوله تعالى : (فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ) هود: 57

(7) علي بن محمد بن عبد الرحيم أبو الحسن يعد نحوياً ذاكرا للخلاف في النحو له معرفة بكتاب سيبويه وكان يقرئه توفي سنة 680 هـ انظر البغية 2: 199.

(8) من ج و د.

(9) هـو أبـو الحـسن علـي بـن مـؤمن بن محمد بن علي حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس تتلمذ على الشلوبين، من كتبه المقرب وشـرحه والممتع وثلاثـة شـروح علـى الكافية ومختصر المحتسب لابن جني توفي سنة 663هـ. انظر إشارة التعيين ص236 والبغية 2: 210.

المُتعاطفين جازَ الإفرادُ والجمعُ نحوُ الحَسَنَ أو ابنَ سيرينَ جالِسَه أو جالسهما والآثمَ أو الكفورَ لا تُطعْه أوْلا تُطعهما قال: وهذا هو التحقيقُ ونصَّ عليه الأبدي فَتأملْ هذا هلْ هو كما حَكَاه في المُغنِي.

وفي قوله: تثنية [للضمير][1] مُسامَحَةٌ؛ إذِ الضميرُ لايُثنَّى ولا يُجمَعُ.

نَعمْ يَعودُ على اثنين، نحو زيدٌ وعمرٌو قاما، أو مَثنّى كالزيدانِ ذهباً وعلى جماعةٍ نحو زيدٌ وبكرٌ وعمرٌو ذهبوا، أو جمعٍ نحو الزيدون قاموا. والأبذي، بهمزةٍ مضمومةٍ، وباءٍ مُوَحَّدة ومشَدَّدةٍ[2] مفتوحةٍ وذالٍ معجمةٍ وياءٍ نِسْبَةٍ، مَنسُوبٌ إلى أبذة: بلدةٌ من بلادِ الأندلس، هكذا ضَبطته/ 315 عن شيخِنا بُرهان الدّين الأندلُسِّي[3] وهو أعرَفُ بإقليمه. لكنْ في القاموسِ[4] في باب الدّال المُهمَلَةِ: وأبَدة، كقُبرة: بلدٌ بالأندلس. والله أعلمُ.

قال: أحدُها أن أحقٌّ خبرٌ عنهما وسَهَّلَ إفرادَ الضميرِ أمران: مَعنوي، وهو أن إرضاءَ اللهِ سبحانه إرضاءٌ لرسوله، عليه أفضلُ الصّلاة والسلام، وبالعكسِ.

أقول: تعرض الزَّمخشري[5] إلى هذه الآية في أولِ سُورة البقَرة عند الكلامِ على قولِه تعالَى (يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ)[6] وحاصلُ ما قالَ[7] فيها هو وشارِحُو كلامِه أنَّ الضميرَ وُجِدَ دلالة على أنَّ المقصودَ إرضاءُ الرسولِ وإنما ذُكرَ اللهُ تعالى لإفادةِ قُوةً اختصاصِ الرّسولِ به [وكونِه][8] بمكانٍ منه وكذا يُؤذون اللهَ ورسولَه، فإنهم لا يُؤذون حقيقةً إلا الرسولَ وحدَه. ومثلُه في إفادةِ قُوةِ اختصاصِ [المَعطوفِ][9] بالمعطوفِ عليه

---

(1) الأصل: للمضمر.

(2) ج و د: مشددة.

(3) هو أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأندلسي يعرف بابن الملقن أصله من الأندلس ومولده ومتوفاه القاهرة من علماء الحديث والفقه توفي سنة 804 هـ انظر شذرات الذهب 7: 44-45 ومعجم المؤلفين 7: 297 – 298 والإعلام 5: 57.

(4) انظر (أبد) وكذا في معجم البلدان (أبد).

(5) الكشاف 1: 172.

(6) البقرة:9.

(7) ج و د: قاله.

(8) من ج.

(9) من ج و د.

قولُك أعْجَبني زيدٌ وكرَمُه دلالة على أنَّ شخصَ زيدٍ صارَ مُعجَباً بإعجاب كَرمِه، وإدخالُ العاطفِ على كَرمِه مُؤذِنٌ بالمُغايَرَة، كما في عَطفِ جِبريلَ على الملائكةِ وعوَّلَ في إزالة الإيهام على شهادة العقلِ فأفاد قُوَّةَ الاختصاص.

قال: بلْ في موضع رفعٍ بَدلاً من أحدِ الاسمين وحُذِفَ من الآخرِ مثلُ ذلك[1]

أقول: يلزَمُ عليه حذفُ البدل، وهو محلُّ نظرٍ، فَينبغي تحريرُ النقلِ فيه.

قال: والسادسُ بينَ القَسمِ وجوابه كقولِه:[2]

لَعَمْرِي، وما عَمْري علي بهيِّنٍ، *** لقد نَطقَتْ بُطلاً عليَّ الأقــارِعُ

أقولُ: في الصَّحاحِ[3] عمِرَ الرجلُ، بالكسر، يعمَرُ عَمْراً وعُمراً على غيرِ قِياسٍ، لأن قياسَ مصدَرِه التَّحريكُ، أي: عاشَ زَمانا طويلاً. ومنه قولُهم: أطالَ اللهَ عُمْرَك وعَمْرَك، وهما، وإن كانا مَصدَرينِ بمعنىً، إلاَّ أنَّه استُعمِل في القَسَمِ أحدُهما، وهو المفتوحُ. انتهى. وكأنه لما كَثُرَ دورُه في كلامِهم آثرُوا فيه الفتحَ طلباً للخِفَّةِ.

والبُطْلُ مصدرُ قولِك: بَطلَ الشيءُ يبطُلُ [بُطْلا][4] إذا كان غيرَ حَقّ، وهو هنا صفة محذوفٍ، أي: لقد نَطقَت نُطْقاً بُطلاً على المبالغةِ، أوْ ذا بُطلٍ، أو هو بمعنَى باطلاً. والاقارعُ جمعُ الأقْرَعُ. وفي الصّحاح:[5] الأقرعانِ: الأقرعُ بنُ حابسٍ وأخُوه مَرْثد.

وأنشدَ الفرزدَقُ:[6]

[وإنك][8] واجدٌ دُوني صُعُوداً *** جَــراثيمَ الأقــارِعِ والحُــتاتِ[7]

---

(1) من سقطت من ج والحديث هنا أن يرضوه في الآية السابقة.

(2) البيت للنابغة الذبياني ديوانه 49 والكتاب 2: 70 وأمالي الشجري 14: 344 والمغني ص 510 والسيوطي ص816 وشرح أبيات المغني 6: 210 والخزانة 1: 426، 436.

(3) انظر (عمر).

(4) من ج و د.

(5) انظر (قرع).

(6) ديوانه ص128 واللسان قرع.

(7) في حاشية الأصل: ط الجوهري يعني به حتات بن زيد المجاشعي.

(8) الأصل: فإنك.

والجَراثيمُ: الأُصولُ، جمعُ جُرْثومَة.

قال: وقال الزَّمخشري في الكشَّاف:[1] جَرّ الثاني على أنَّ المعنَى وأقولُ: والحقَّ، أي هذا اللفظ فأعملَ القولَ في[2] واوِ القَسمِ ومجرورِها على الحكايةِ.

أقولُ: لم يُعبِّرِ الزمخشَري في الكشَّاف بذلك ونصُّه: قُرِىءَ (فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ)[3] مَنصوبَيْنِ على أنَّ الأولَ مُقسَمٌ به كالله في[4]:

إنَّ عليكَ الله أن تُبايعا

وجوابُه (لَأَمْلَأَنَّ) (وَٱلْحَقَّ أَقُولُ) اعتراضٌ بين المُقسَمِ به والمُقْسمِ عليه، ومعناهُ ولا أقولُ إلا الحقَّ. والمرادُ بالحق إما اسمُه عزَّ وجلَ الذي في قولِه تعالى (أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ)[5] أو الحقُّ الذي هو نقيضُ الباطلِ عظَّمهُ اللهُ تعالى بإقسامِه [به][6] أو مَرفوعينِ على أنَّ الأولَ مبتدأٌ محذوفُ الخَبرِ كقولِك:[7] لعمرُك، أي فالحقُّ قَسمِي، والحقُّ اقولُ [أي أقولهُ كقولهِ لم أصنعِ[8] ومجرورين على أنَّ الأولَ مُقسمٌ به، أي أُضمِرَ حرفُ قَسَمِه كقولك

---

(1) سقط من ج و د وانظر 3: 384.

(2) بعده في ج: لفظ.

(3) جزء من قوله تعالى (قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ) ص: 84، 85.

(4) هذا صدر بيت عجزه تؤخذ كرها او تجيء طائعاً انظره في الكتاب 1: 156 المقتضب 2: 63 والكشاف 3: 384 والعيني 4: 199 والخزانة 2: 373 ، في الكتاب والمقتضب: إن علي.

(5) النور: 25

(6) من ج و د و الكشاف.

(7) ج و د: كقوله.

(8) جزء بيت لأبي النجم تمامه:

قد اصبحت ام الخيار تدعي *** علي ذنباً كله لم أصنع

انظر ديوانه ص136 والكتاب 1: 85، 127، 137، 146. ومعاني الفراء 1: 140، 242 والخصائص 2: 292 وأمالي الشجري 1: 8، 93، 326 والمغني ص265، 647، 796، 829 والخزانة 1: 173، 485.

اللهِ لأفعلان والحقّ أقول][1]، أي ولا أقولُ إلاّ الحقّ على حكايةِ لفظ المقسَمِ به ومعناه التَّوكيدُ والتَّشديدُ، وهذا الوجهُ جائزٌ في المنصوبِ والمرفوعِ أيضا وهو وَجه دقيقٌ [حسنٌ][2].

وقُرِئ برفعِ الأولِ وجرِّه مع نصبِ الثاني وتخريجُه على ما ذكرنا هذا كلامه.

وليسَ فيه مَا حكاهُ المصنفُ عنه من أنَّ القولَ أُعملَ في لفظِ واوِ القَسمِ ومجرورِها وقولُه "وهو وَجهٌ حسنٌ دقيقٌ قال اليمني: أيْ جعلُ الثاني حكايةً عن الأولِ ومُعرَباً بإعرابه والتقديرُ على الجرِّ فالحقّ لأملأنَّ جهنمَ والحقّ أنَّ هذا القسم حقٌّ. وعلى النصبِ فالحقَّ لأملأنَّ جهنّمَ، والحق أنَّ هذا القولَ حق. وعلى الرفعِ: فالحقُّ قَسمي، والحقُ أقولُ / 316، أي هو سنَّتي وعادَتي، فعلَى هذا فلا يكونُ إعتراضاً؛ بل يكونُ لمجرَّدِ التَّوكيدِ كالتّكريرِ، ثم أوردَ سؤالاً هو أنَّ الحصرَ على قراءة النصبِ جاءَ مِنْ تقديم المَعمولِ على عامِلِه فَمِنْ أينَ استُفيدَ على قراءةِ الجرِّ؟ وذكرَ أنَّ الطِّيبيَّ[3] أجابَ بأنَّ الجرَّ على القسمِ، والقَسمُ في المعنى يُفيدُ معنى الحصرِ كذا قال رحمه اللهُ.

قال: ويحتمله قوله:[4]

وإنّي لرامٍ نظرةً البيت

أقولُ: البيتُ المذكورُ هو:

وإنــي لــرامٍ نظــرةً قَــبلَ التِــي * لَعلّي، وإن شطَّت نَواهَا، أزورُها**

وقد تقدمَ إنشادُه قريباً في الجملةِ المعتَرِضَةِ بينَ ما أصلُهما المبتدأ والخبرُ.

قال: كقولهم[5] **مُكْرَهٌ أخاكَ**.

---

(1) من ج و د والكشاف.

(2) من ج و د.

(3) الحسن بن محمد بن عبد الله العلامة في العربية له من الكتب: شرح الكشاف، والتبيان في المعاني والبيان، وشرح المشكاة توفي سنة 743 هـ انظر البغية 1: 522 ومفتاح السعادة 2: 90- 91.

(4) تقدم تخريجه في ص 74.

(5) انظره في مجمع الأمثال 2: 318 (فيه: مكره أخوك لابطل).

أقول: هذا بعضُ مَثَلٍ للعربِ وهو: مُكرَهٌ أخاك لا بطلٌ، وأصلهُ أنَّ شخصاً رُئِي في موقفِ حربٍ وليس من رجال ذلك فسُئِلَ فقال هذا الكلامَ، أيْ: إني لم أشْهدِ الحربَ لكوني بَطلاً شُجاعاً بل أُكرِهتُ على شهودِه من غيرِ اختيارٍ مِنِّي.

قال: الثاني عشرَ بين الحرفِ الناسخِ وما دَخَلَ عليه كقولِه:[1]

كـأنْ، وقـد أتـى حـولٌ كَمِـيلُ *** أثافـيها حامـاتٌ مُـثولُ

[كـذا][2] قـال قـومٌ ويُمكـنُ أنْ تكونَ هذه الجملةُ حاليةً تقدَّمت على صاحبِها وهو اسمُ كأنْ.

أقولُ: هذا مبني على جوازِ تقديمِ الحالِ المصَّدَرةِ بالواوِ ومنَعَه المغاربةُ لكنْ نصَّ ابنُ أصْبَغ[3] علـى جـوازِه عـندَ الجمهـورِ. والحولُ: السَّنةُ. والكميلُ: الكاملُ، أي: التامُّ، يقالُ: كمل بثلثيت الميم كنصر، وكرُم، وعلِم كمالا وكُمُولا فهو كامل وكَميلٌ.

والأثافِيّ، بالثاء المثلّثة جمعِ أثفيَّة، بضمِّ الهمزة وكسرها على ما حكاه في القاموس[4] مـعَ تـشديدِ الـياء المثناة التَّحتية [وهي][5] الحَجرُ تُوضَع[6] عليه القِدْرُ، وتُشَدَّدُ الياءُ في الجمع وتُخَفَّـفُ، وعلـى التَّخفيـفِ جاء هذا البيتُ. والمثولُ: المنتصباتُ واللاّطئاتُ بالأرض، يقال: مَثُلَ مُثولاً إذا انتصَبَ قائماً، وَمثلَ مثولاً إذا لطِئ بالأرض، أي لَصِقَ بها، وهو من الأضداد، وكأنـه[7] جمعُ ماثل. وَصَفَ الحمامةَ بها على إرادة الطائرِ ويحتملُ أن يكونَ مصدراً وَصفَ به مبالغة أوْ على حَذفِ مضافٍ.

---

(1) أبـو الهول الطهوي انظره في النوادر ص151، 186 والمنصف 2: 185، 3: 82 والمغني ص513 والسيوطي 818 والهمع 1: 248 وشرح أبيات المغني 6: 216 واللسان (ثفا).

(2) الأصل: وكذا.

(3) هـو محمـد بـن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناضح بن عطاء مولى الوليد بن عبد الملك الخليفة القرطبي كان بصيراً بالنحو والغريب، عالماً بالحديث حافظا للرأي توفي سنة 306هـ طبقات النحويين ص308 والبغية 1: 57.

(4) انظر (أثفية).

(5) الأصل: وهو.

(6) د: وهو حجر يوضع.

(7) ج فكأنه.

قال: على حد الحالِ في قوله: [1]

كَـأنَ قُلـوبَ الطَّـيرِ رَطْـباً ويابِـسا *** لدَى وَكْرِها العنابُ والحَشَفُ البالِي

أقـول: هـذا البيتُ لامـرئِ القَيسِ يصفُ العُقابَ، وهو طائرٌ مِنَ الكواسرِ مَوْصوفةٌ بأنها لا تأكلُ قُلوبَ الطَّيرِ. وَشَبَّهَ الرَّطبَ بالعُنّابِ، واليابسَ بالحَشَفِ البالي، وهو: أردأُ التَّمرِ اليابسِ.

فإن قلت: كيفَ يصحُّ جعلُ رطباً ويابساً حالينِ منَ القلوبِ؟

قـال: علـى معنَـى قِسماً رطباً وقِسْماً يابساً، وليسَ المرادُ بالرُّطبِ ولا اليابسِ المفردَ. وقـال التَّفتازانـي[2] أيـضاً رطـباً بعـضها ويابـساً بعضها، فإنْ أراد ما قلناه فَحَسنٌ، وإلا لَزِمَ حـذفُ الفاعِـل مـع بقـاءِ رافِعِه، ولا يُجيزُه البصريُّونَ، ولا بعضُ الكوفِيِّين. وما أحسنَ قولَ الشَّيخ جمالِ الدينِ بنِ نُباتَةَ المِصرِّي، وقد دنا من امْرأةٍ مَخضوبَةِ البنانِ فلم يَنْعَظْ: [3]

دَنَـوْتُ إلـيها وهـو كالْفَـرخِ مُطْـرِقٌ *** فَواخَجَلِـي لَمّـا دَنَـوْتُ وإدلالِـي
فقُلْـتُ امعكِـيه بالأنامِـلِ فالْتقَـى *** لَـدَى وكْرِها العُنابُ والحَشَفُ البالي[4]

وقـد أنـشدَ المـصنفُ بيتَ امرئِ القيسِ ثانياً في الباب الثالث حيث تَرجَمَ بقوله هل يَتعلقانِ بأحرفِ المعاني؟ / 317.

قال: الثالثَ عشرَ بينَ الحرفِ وتوكيدِه كقوله: [5]

لـيتَ، وهـل يـنفعُ شـيئاً لَـيتُ، *** لـيتَ شَـباباً بُـوعَ فاشْـتَرَيتُ

---

(1) ديـوان امـرئ القـيس 38 وأمالـي المرتـضى 2: 125 والـروض الأنـف 1: 138. والمغـني ص288، 573 والـسيوطي ص342، 819 وشرح أبيات المغني 6: 218.

(2) انظر شروح التلخيص 3: 427.

(3) ديوانه ص424 – 425 ومعاهد التنصيص 2: 81.

(4) سقط البيت الثاني من ج.

(5) البيت منـسوب لـرؤبة انظـر ملحقـات ديـوانه ص171 والإشـارات والتنبـيهات ص182 والمغـني ص513 والـسيوطي ص819.

أقول: ليتَ الثانيةَ اسمٌ لا حرفٌ، وكلٌّ من الأولى والثالثةِ حرفٌ، والتَّوكيدُ هو الثالثةُ، والمؤَكَّدُ هو الأولُ، وبها انتَصَبَ شباباً، وارتفَعَ ما بعَدهُ مَحَلاً، والفصلُ بين الحرفين حسن التأكيدِ كما في قولك: إنّ في الدار زيداً قائم، ولوْ لمْ يكنْ ثَمَّ فاصلٌ لَجازَ، مثل إنَّ: إنَّ زيداً قائم، لكن الفصلَ أحسنُ، وهذا لأن المؤكَّد هنا على أكثرَ من حرفٍ وليس بواجبِ الاتصال، كما في حرفِ الجرِّ.

قال: الرابعَ عَشَرَ بينَ حرفِ التَّنفيسِ والفعلِ كقولِه:[1]

وما أدْرِي، وَسوْفَ إخالُ أدرِي، *** أقَـومٌ آلُ حِـصنٍ أمْ نِـساءُ

أقول: تقدمَ إنشادُ هذا البيتِ والكلامُ عليه في الباب الأولِ في فصل أمْ من حرف الألف.[2]

قال: الخامَس عَشَرَ بينَ قَد والفعلِ، كقوله:[3]

أخالِدُ قدْ، واللهِ، أوطأتَ عَشْوَةً

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عَجزُه:

وما قائلُ المَعروفِ فينا يُعنَّفُ

وقد تقدمَ إنشادُ هذا البيتِ بتمامِه في الباب الأولِ في فصل قَدْ من حرفِ القاف[4].

---

(1) زهير ديوانه ص 132 وأمالي الشجري 1: 266 والمغني ص61، 185، 513، 519 والسيوطي ص130 ، 820 وشرح أبيات المغني 6: 220.

(2) انظر ص 30 من الأصل.

(3) يوجد عجز هذا البيت في ديوان الفرزدق ص561 مع صدر مخالف لما هنا وهو وما حل من جهل حبى حلمائنا ونفس ما في الديوان يوجد في الكتاب 4: 118 ومعاني الأخفش ص198 وأورد السيوطي في ص 488، 820 الروايتين معاً.

(4) انظر ص 134 من الأصل.

قال: السادسَ عشرَ بين حرفِ النفي وَمنفِيه كقوله:[1]

ولا، أراها، تزالُ ظالِمةً

وقولِه:[2]

فلا، وأبي دَهْماءَ، زالتْ عزيزةً

أقـولُ: جَعلُ الجملةِ القَسميةِ مُعترضَةً بين النّافي والمنفي في الأخيرِ ظاهرٌ، وأمّا الأولُ فقـد يُتخـيَّلُ فـيه تَسلُّط النافي على أراها ولا يصحُّ، لأن تُزالُ ناقصة قطعاً واستعمالُها بالنافي أمرٌ لازِمٌ، فلو جُعلَ النفيُ للرؤيةِ للَزِمَ المحذورُ.

قـال: الـسابعَ عشرَ بينَ [جملتين][3] مُستقلتينِ نحوُ ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾[4] فـإنَّ نساءَكُم حرثٌ لكم تفـسيرٌ لقوله تعالى ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أيْ: إنّ المأتى الذي أمَركمُ اللهُ به هو مكانُ الحرثِ دِلالـةً علـى أنَّ الغـرَضَ الأصلي في الإتيانِ طلبُ النَّسلِ لا محضُ الشَّهوةِ وقد تَضَمَّنتْ هذه الآيةُ الاعتراضَ بأكثرَ مِن جملةٍ.

أقـول: هكذا قال صاحبُ التَّلخيصِ،[5] واعترضَه الشَّيخُ، بهاءُ الدّين السُّبكي[6] بأنَّ المـرادَ بقولـنا أكثـر مـن جملـةٍ ألاَّ تكـونَ إحداهما معمولةً للأُخرَى، وإلا فهي في حُكمِ جملةٍ

---

(1) هـذا صـدر بـيت لابـن هـرمة عجزه: **تُظهر لي فرحة وتنكؤها** انظر الكامل 2: 244، 3: 385 والمغني ص513 وشرح شواهده 6: 221 والسيوطي ص820، 826.

(2) هـذا صـدر بـيت عجزه **على قومها مادام للزند قادحُ** انظر البيت في المغني ص513 وشرح شواهده 6: 223 والسيوطي ص820 والخزانة 4: 45.

(3) من ج و د وفراغ في الأصل.

(4) البقرة: 222.

(5) انظر شروح التلخيص 3: 243، 244.

(6) انظر شروح التلخيص 3: 243، 244.

واحدةٍ. وقولُه تعالى: (يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ) خبرُ إنَّ، وقوله (يُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ) معطوفٌ على الخبرِ، فلا يُكَونُ مع ما قبله جملتين مُعترضَتين.

قلتُ قولُه "معمولةٌ للأُخرَى" فيه نظرٌ، فإن الأُولَى ليستِ العاملةَ قطعاً، وإنما العاملُ شيءٌ واقعٌ فيها وهو "إنَّ" وكأنَّه أراد [بعامل][1] الأُخرى على تقدير مضافٍ، وحذَفَه لظهور المرادِ. وأمّا قولُه: "إنَّ الثانيةَ معطوفةٌ على الخبرِ" فقد يقالُ: ليس بمتعينٍ لإمكان كونِها خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ، والجملة عطفٌ على الجملةِ الأولى المستأنفةِ، فيحتملُ أنْ يكون[2] التَّمثيلُ وقعَ على هذا الوجهِ المحتمَلِ وإن [كان][3] الأَولُ أولَى، والآيةُ مثالٌ لا دليلٌ. والنُّكتةُ في هذا الإعتِراضِ الترغيبُ فيما أُمِروا به والتنفيرُ عمّا نهوا عنه [إذ المعنَى إن اللهَ يحبُّ التوابين من ارتكابِ ما نهوا عنه][4] ويحبُّ المتطهّرينَ المُتنزِّهين عنِ الفواحِشِ والأَقذارِ، كالإتيان في الدُّبرِ، والجِماعِ في الحَيْضِ. قيل: ولعلَّ ذِكرَ التَّواب دونَ التّائب لاستلزام مَحَبَّةِ التَّواب محبةَ التائب دونَ [العكس][5]، لأنه إذا كان يُحِبُّ مَن يُكْثِرُ [التَّتوُّبَ][6] ويعودُ، فمن لم يُكثِر بالطريق الأَوْلَى.

قال: وقد مرَّ أنَّ الزَّمخشَري أجازَ في سورة الأعراف الاعتراضَ بسبعِ جملٍ على ما ذكرَ ابنُ مالِكٍ.

أقول: وقد مرَّ أنَّ ابنَ مالِكٍ لم يقل ذلك على هذا الوجْهِ، وإنما فَهِمه المصنفُ فَهْماً هو فيه منازَعٌ / 318 فراجِعه.

قال: وزَعَم أبو عليّ أنه لا يُعتَرَض بأكثرَ من جملةٍ وذلك لأنه قال في قول الشّاعر:[7]

---

(1) الأصل: العامل.

(2) سقط "أن يكون" من ج.

(3) من ج و د.

(4) من ج ود.

(5) الأصل: عكس.

(6) الأصل: الذنوب.

(7) البيت لعبد الله بن الدمينة ديوانه ص86 وفيه: فإني بدل: أراني وشقوة عوض آية وانظره في المسائل العضديات ص103 والمغني ص515 والسيوطي ص820 والهمع 1: 147 وشرح أبيات المغني 6: 225.

أرانـــي، ولا كُفـــرانَ لله آيـــةً *** لِنَفـسِيَ قَـد طالـبتُ غـيرَ مُنـيلِ

إنَّ آيـةً، وهـي مـصدرُ أويتُ له إذا رحِمتَه ورفقتَ له لا ينتصبُ بأويتُ محذوفةٍ لئلاّ يلزمَ الإعتراضُ بجملتين.

أقول: ظاهرُ هذا الكلامِ أنّه أخذ لأبي عليّ من كلامِه على هذا البيتِ القولَ بامتناع الاعـتراضِ بأكثـرَ مـن جملـةٍ وفـيه نظرٌ لأنه ليس في كلامه هذا ما يُؤْخَذُ منه منعُ ذلك مطلقاً لاحـتمالِ أن يكـونَ الباعِثُ له في هذا البيتِ على منعِ الاعتراضِ بجملتين ما يلزَمُ على ذلك مـن تكـثيرِ خلافِ الأصلِ، وذلك لأنَ الاعتراضَ على خلافِ الأصل والحذف كذلك وهذا لا يلـزمُ مـن المـنْعِ مُطلقـاً. ولقائل أنْ يقولَ: لا يلزَمُ مِن تقدير آيةً مصدراً لأويتُ الاعتراضُ بجملتين لاحتمالِ أنْ تكونَ هذه الجملةُ المقدَّرةُ مفعولاً ثانياً لأراني وقوله:

قد طالبتُ غيرَ مُنيلِ

[حالٌ][1] من فاعِلِ أرَى، أو مفعولِه الأول، ومنيلُ: اسمُ فاعلٍ من أنال إذا أعطَى.

قال: وَلَزِمَه من هذا تركُ تنوينِ الاسمِ المُطوَّل، وهو قولُ البغداديِّين أجازُوا: لا طالعَ جـبلاً أجَـروْه في ذلـك مُجرَى المُضافِ كما أُجرِي مُجراه في الإعراب، وعلى قولِهم يتخرَّجُ [الحديث][2] لا مانعَ لما أعطيْتَ ولا مُعطِيَ لِمَا مَنَعْتَ.[3]

أقول: بلْ يَتخرَّجُ على قولِ البَصريِّين[4] أيضاً بأنْ يُجعلَ مانعٌ اسمَ لا مفرداً مَبنياً إما لِتركيبه معهما تركيبَ خمسةَ عَشرَ، وإما لِتضمُّنِه معنَى مِنْ الاستغراقيةِ على الخِلافِ المَعروفِ، والخبَرُ محذوفٌ، أي: لا مانعَ مانعٌ لما أعطيتَ، واللام للتَّقويةِ، فلك أن تقولَ: يَتعلَّقُ، ولك أن تقـولَ: لا يـتَعلَّقُ. وكـذا القـولُ في: ولا مُعطِي لِما مَنعتَ. وجوَّزَ الحذفَ ذكرُ مثلِ ما حُذفَ وحسَّنه دفعُ التكرارِ، فظهرَ من ذلك أنَّ التنوينَ على رأيِ البصريِّين مُمتنعٌ لا واجبٌ. ولعلَّ

---

(1) الأصل: حالاً.

(2) من ج و د.

(3) انظره في صحيح مسلم كتاب الصلاة ص343.

(4) انظر رأيهم في الإنصاف ص367.

السرَّ في العُدولِ عنْ تنوينِه إرادةُ التَّنصيصِ على الاستغراقُ ظاهراً لا نصاً.

فإن قلتَ: إذا نُوّنَ كان الاسمَ مُطوَّلاً، ولا عاملةً، وقد[1] تَقَدَّمَ أنها عندَ العملِ تكونُ ناصَّةً على الاستغراق.

قلتُ: مرَّ لنا أيضاً أنَّ بعضَهم يخُصُّ الاستغراقَ بحالةِ بناءِ الاسمِ مِن جهةِ تَضمُّنِ مِن الاستغراقيةِ، ولو سُلِّمَ أنَّها للاستغراقِ نصاً عند كونها عاملةً فلا نُسلِّمُ أنه يَتعيَّنُ في مانعٍ كونُه معمولاً لها حتَّى يكونَ النصُّ على الاستغراقِ ثابتاً لاحتمالِ أن يكونَ مَنصوباً بفعلٍ محذوفٍ، أي لا نَجدُ أوْ لا نرى مانعاً لِما أعطيتَ، فعَدلَ إلى البناء لسلامتِه من هذا الاحتمالِ. وقد ذكرَ المصنفُ في الباب الخامس في المثال الثالث من الجهةِ الثانيةِ أنَّ جماعةً علقوُا الظروفَ مِن قولِه تعالى ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[2] ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[3]، ومِن قولِه عليه الصلاةُ والسلامُ: لا مانعَ لِما أعطيتَ، ولا مُعطِيَ لما منَعتَ باسم لا قال وذلك باطلٌ عندَ البصريين، لأنَّ اسمَ لا حينئذٍ مُطوَّلٌ فيجبُ نصبُه وتنوينُه وإنما التَّعلقُ بمحذوفٍ إلا عند البغداديينَ.

قلت: [يُخرَّجُ][4] الحديثُ على وجهٍ جائزٍ عندَ البصريِّين، وهو التعلُّقُ بمحذوفٍ، وذلك منافٍ للحَصْرِ المُفادِ هنا بتقديمِ المعمولِ من قولِه: وعلى قولِهم، أي قولِ البغداديين، [يتخرّجُ الحديثُ][5].

قال: وقدِ اعترَضَ ابنُ مالِكٍ[6] قولَ أبي عليّ.

---

(1) سقط حتى: العمل من ج و د.

(2) هود: 43.

(3) يوسف: 92.

(4) الأصل: مخرج.

(5) من ج و د.

(6) المراد اعتراضه بقوله تعالى ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِيٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ النحل: 43 –44 رآه في التسهيل بشرح ابن عقيل 2: 52.

أقولُ: يعني قولَه: إنَّه لا يُعترَضُ بأكثرَ من جملةٍ، وقد جوَّزَ الزَّمخشري[1] وغيرُه في قوله تعالى(وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٧﴾ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴿٤٨﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٩﴾ فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴿٥٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٥١﴾ فِيهِمَا مِن كُلِّ فَٰكِهَةٍ زَوْجَانِ ﴿٥٢﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٥٣﴾ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍ)[2] أن يكونَ مُتَّكَئينَ حالاً من المَجرورِ في قوله: ولِمَنْ خافَ، لكونِه في معنى الخائفين فَيلزَمُ أن يكونَ الاعتراض فيه واقعاً/ 319 بسَبعِ جملٍ مُستقلاتٍ إنْ كانَ ذواتا أفنانٍ خبرَ ابتداءٍ[3] مَحذوفٍ، وإلاَّ كانَ الاعتراضُ بسِت جُملٍ، لكن لا يكونُ مُتَّكئينَ مُتعيِّناً[4] للحاليةِ؛ إذ يَحتملُ أنْ يكونَ مَنصوباً على المدحِ، كما جَوَّزه الزَّمخشري[5]. وأيضا فلأبي عليٍّ[6] أنْ يمنَع الحاليةَ ولا يَردُ هذا عليهِ.

قال: وبقولِ زُهيرٍ[7]:

لَعَمرُكَ[8] والخُطوبُ مُغيِّراتٌ، *** وفي طُولِ المُعاشَرةِ التقالي
لقد بالَيتَ مَظعَنَ أمِّ أوْفى *** ولكنْ أمُّ أوْفَى لا تُبالي

أقول: الاعتِراضُ مثلُ هذا[9] متوَجَّه، وسكتَ المصنفُ عن المنازَعَةِ فيه؛ إذ لا سبيلَ إليها لأنَّ قوله: بالَيتُ جوابُ القَسمِ المتقدِّمِ، وقد وقَع بينهما جملتانِ مستقلتان على سبيلِ الإعتراضِ.

---

(1) انظر الكشاف 4: 49.
(2) الرحمن: 46-53.
(3) ج و د: مبتدأ
(4) ج و د: لكن متكئين ليس متعيناً.
(5) الكشاف 4: 49.
(6) انظر رأيه في شروح التلخيص 3: 238.
(7) ديوانه ص165 والمغني ص516 والسيوطي ص821 وشرح أبيات المغني 6: 227.
(8) ج: لعمري.
(9) ج: بذا.

إحداهما والخطوبُ مغيِّراتٌ، أي: والأمور الصَّعبة الشديدةُ أسبابٌ لِتغيُّرِ الإنسانِ وانقِلابِه عمّا يُعهَدُ منه.

والثانية: وفي طولِ المُعاشرَة التّقالي، أي: التَّباغُضُ، لأنَّ طولها تُوجِبُ مَلَلَ المُتعاشِرين وسآمة كلّ منهما من الآخرِ، وذلك مَظنة وقوعِ البغضاءِ.

والمَظْعنُ: مصدرٌ ميميٌّ تقول: ظعنَ إذا سار وارتحلَ ظَعْناً، بإسكان العينِ وفتحِها، وبالفَتح قُرِئَ ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾[1] ومعنَى: باليْتُه: عَدَدْته واكترثتُ به، وهو مُتعدّ بنفسه، كما في البيت، ويَنطِقُ به كثيرٌ من الناسِ مُتعدِّياً بالباء، فيقولون: ما أُبالي بزيدٍ، وقد استَعملَه المصنفُ كذلك في أول الكتابِ حيثُ مثلَّ بهمزة التَّسويةِ بنحو: ما أُبالي أقمتَ أم قعدتَ؟ و قدره بقوله: ما أبالي بقيامِك وقعودِك.

قال: وبأنه يجب أن يُقدَّر للباءِ مُتعلَّقٌ محذوفٌ، أي أرسلناهم بالبينات.[2]

أقول: كيفَ يجب تقديرُ المتعلَّق معَ احتمالِ المقامِ لأمورٍ شَتَّى خلافه. قال الزَّمخشري[3] فإما[4] أنْ يتعلَّقَ بما أرسلنا[5] داخِلا تحتَ حُكْم الاستثناءِ معَ رِجالاً أي: وما أرسلنا رجالاً بالبينات كقولك: ما ضربتُ إلا زيداً بالسوط، لأن أصله: ضربت زيداً بالسوط، وإما بـ رِجالاً صفة لـه][6] أي رجالاً مُلْتَبسين بالبينات، وإمَّا بأرسلنا مضمَراً كأنما[7] قيل: بمَ أرْسِلُوا؟ فقلت: بالبينات، فهو على كلامين، والأولُ[8] على كلامٍ واحدٍ، وإما بـ يُوحَى أيْ يوحَى إليهم بالبيناتِ، وإمَّا بلا تعلَمونَ على أنَّ الشرطَ في معنَى التَّبكيت

---

(1) النحل: 80 قرأ الكوفيون وابن عامر بإسكان العين وقرأ الباقون بالفتح، وهما لغتان انظر الكشف 2: 40.

(2) يعني بالبينات قوله تعالى ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِيٓ إِلَيْهِمْ فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ النحل: 43، 44.

(3) الكشاف 2: 411.

(4) ج و د: وإما.

(5) سقط بما ارسلنا من د.

(6) من ج و د و الكشاف.

(7) ج و د: كأنه.

(8) ج و د: وهو.

والإلـزامِ[1] كقولِ الأجيرِ: إن كنتُ عملتُ لك فأعطني حقيْ. و هبْ أنَّ المصنفَ [أبطل][2] بعـضَ هـذه المُحتملاتِ بقـوله: ولا يُستثنَى بـأداة واحدةٍ شيئان، ولا يعملُ ما قبلَ إلا فيما بعـدَها إلا في المسائِلِ الثلاثِ التي ذكَرها، فاحتِمالُ تعلّقِه بـ لا يَعلَمونْ ظاهرٌ لمْ يُبطلْه شيءٌ، فثبَتَ أنَّ وجوبَ تعلُّقِهِ بمحذوفٍ مُنتَفٍ.

قال: لأنه لا يُستثنَى بأداةٍ واحدةٍ شيئان.

أقـول: كـان يَنْبَغِي أنْ يُقالَ بأداةٍ واحدةٍ دون عطفٍ ليسلَم من النَّقض بنحو: ما قام إلاَّ زيدٌ وعمرٌو، وما ضربتُ إلا بكراً وخالداً فإن مثل هذا جائزٌ بالاتفاق، وأما إذا لمْ يكنْ ثَمَّ عطـفٌ ففـي المسألةِ خلافٌ، فمنَعَ من ذلك جماعةٌ، منهم ابنُ مالكٍ[3] وأجازَه آخرون، وعليه مـشَى صـاحبُ الكـشّافِ[4] في مواضـع كالآيـة المتَقدِّمة[5] وكقولِه تعالى (لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ)[6] الآيـة فقـالَ: إنَّ المُستثنَى الظرفُ والحالُ جميعاً، وإنَّ الحَصْرَ في كل منهما مقصودٌ، أي (لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِي)[7] الآيـة[8] في وقتٍ منَ الأوقاتِ على حالٍ من الأحوالِ إلا في هذا الوقتِ على هذا الحال.

قال: أو تابعاً له، نحو ما قام أحدٌ إلا زيداً فاضلٌ.

أقـول: يلـزَمُ علـى إجـازة هـذا التركـيبِ وقـوعُ الفـصلِ بـينَ الموصـوفِ وصـفتِهِ بإلاَّ [وهو][9] مُمتنعٌ على ما صرَّحَ به المصنفُ في أواخِرِ هذا الباب[10] نقلاً عن الأخفشِ[11]

---

(1) ج و د : وإلا لزم.

(2) الأصل: أهمل.

(3) انظر التسهيل ص103.

(4) الكشاف: 2: 411.

(5) ج منها هذه الآية.

(6) الأحزاب: 53.

(7) الأحزاب: 53.

(8) سقط "بيوت النبيء الآية" من ج و د.

(9) الأصل "هو" وفي هامشه "لعله وهو".

(10) ج "الكتاب" انظر المغني ص558.

(11) انظر معاني القرآن ص295.

وارتضاه. وجوابه أنَّ ذلك حيثُ تكونُ الصفة واقعة في مَركزِها الأصلي، كما إذا وَقَعَ التَّفريغُ في النَّعتِ نحو: ما مررت بأحدٍ إلا قائمٍ، بالجرِّ فيَمتنعُ / 320. وأمَّا حيثُ تكونُ الصفة مُزالة عن المحلِّ الذي تستحقُّه بالأصالةِ[1] فلا يضر، لأنَّ أصالة المحلِّ تَجْذِبُها إلى التَّقدمِ واللّصوقِ بالموصوفِ فكأنه لم يقعْ فصلٌ في التَّحقيق نظراً إلى الأصلِ، كما نحنُ فيه، فإنَّ الصفةَ من قولنا: ما قام أحدٌ إلا زيداً فاضلٌ محلُّها أنْ تقعَ إلى جانبِ أحدٍ الموصوفِ، والفصلُ عرَضَ لغرَضٍ فلم يُكترَثْ به.

فإن قلتَ: مِنَ المعلومِ أنَّ البَدلَ في غيرِ الموجَبِ هو الراجحُ، وزيدٌ هنا مستثنىً من أحدٍ المرفوعِ الواقعِ في غيرِ الإيجابِ، فكان الأَوْلى فيه الرفعُ على الإبدالِ، فما بالُ المصنّفِ عَدلَ عنِ النطِق به كذلك؟

قلتُ: ليس المُستثنىَ منه أحدٌ بمجرَّده، مع قطع النظر عن صفتهِ، فالاستثناءُ منه مَنظورٌ فيه إلى الصّفةِ، فالمُستثنَى منه المجموعُ، وقد أُخِّرَ بعضُه عن المستثنى فصدق أن المستثنى لم يَقع إلا[2] بعد المستثنى منه، بل قُدمَ على بعضِه فلذلك نُصبَه.

قال: وهو متعلّقٌ بمحذوفٍ مؤخرٍ، أي لكراهيةِ(أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ)[3] أي: دَبَّرتُم هذا الكيدَ.

أقولُ: إنما قدَّره مؤخَّراً عنِ المعمولِ، لأن ترْكَ العملِ[4] فيه إشعارٌ بمزيدِ اهتِمامٍ بالمعمولِ وقضية الاهتمامِ به أن يكونَ مقدَّماً على العاملِ.

قال: والثاني أنَّ في الوجهِ الأولِ عمَلَ ما قبلَ إلا فيما بعدَها، معَ أنه ليس من المسائِلِ الثلاثِ المذكورةِ آنفاً.

أقول: فيه نظرٌ، وذلك أنَّ المدَّعى أولاً أنَّ الوجهيْنِ صحيحان، وأنَّ الثاني منهما أرجحُ منَ الأولِ، فلا يَتأتَّى حينئذٍ تَعليلُ ذلك بما أوْرَدَه هنا، لأنَّ مُقتضاه بطلانُ الوجهِ

---

(1) ج و د: بطرق الأصالة.

(2) سقطت من ج و د.

(3) جزء من قوله تعالى (قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثلما أوتيتم) آل عمران:33 و سقطَ مثلما أوتيتمْ من ج و د.

(4) ج: العامل.

الأولِ البتةَ من حيثُ اشتمالُه على المحذورِ الذي أشار إليه فتأمله.

قال / وكالدعاءِ في قولِهِ: [1]

إنَّ الـــــثمانينَ، وبُلِّغـــــتهَا، *** قَدْ أحْوجتْ سَمْعي إلى ترجمانْ

وقوله: [2]

إنَّ سُـــــلَيْمىَ، واللهُ يكلـــــؤُها، *** ضَـنَّتْ بـشيءٍ مـا كـان يـرزؤُها

وكالقَسَميةِ في قولِهِ: [3]

إنّي وأسطار البيت

أقـول: تَقدمَ إنشادُ هذه الأبياتِ مُتَوالية، وسبقَ الكلامُ عليها، وكان يَنبغي أي يقولَ البيتين [ليُشيرَ] [4] إلى الجملتين اللتين اعترضَتْ بينهما الجملة القَسمية.

قال: بل إذا قدر "لهم" معطوفاً على "للهِ" [5].

أقـول: الظَّـرفُ متعلقٌ بمحذوفٍ، أي بل إنما تدلُّ [6] إذا قُدِّرَ، أو [بلِ الدَّليلُ] [7] فيها إذا قُدِّرَ.

قال: فإنما يصحُّ العطفُ في الآية. [8].

---

(1) تقدم تخريجه في ص 75.

(2) تقدم تخريجه في ص75.

(3) تقدم تخريجه في ص 77.

(4) الأصل: يشير.

(5) يتحدث هنا عن قوله تعالى (ويجعلون لله البنات سبحانه، ولهم ما يشتهون) النحل: 57.

(6) ج: يدل.

(7) الأصل: بل أكدابل.

(8) ج: في الآية العطفُ والمراد بالآية الآية السابقة (ويجعلون لله البنات...)

أقول: الفاءُ فصيحة، وثمَّ شرطٌ مقدَّرٌ، أي: إذا تقررَ ذلك فإنما يَصحُّ.

قال: وقد فُهِم مما أوردتُه منْ أنَّ المعترِضَة تقعُ طلبيةً أنَّ الحالية لا تكونُ إلا خَبريةً وذلك بالإجماع.

أقولُ: وَجَّهَهُ الرَّضِي[1] بأنَّ المُهمَّ في المَجيء بالحالِ تخصيصُ وقوعِ مضمونِ عامِله بوقتِ وقوعِ مَضمونِ الحال. والإنشائية إمّا طلبيةٌ، أو إيقاعيةٌ بالاستقراءِ، وأنتَ في الطلبِ لستَ على يقينٍ من حصولِ مضمونِها، فكيف يُخصَّصُ[2] مضمونُ العامِل [بوقتِ][3] ذلك المضمون. وأمَّا الإيقاعية نحو: بِعتُ وتزوجتُ، وطلَّقتُ، فإن المتكلمَ بهذه الألفاظِ لا ينظرُ إلى وقتٍ يحصلُ فيه مضمونُها، بل مقصودُه مُجرَّدُ الإيقاعِ، وهو منافٍ لقصدِ وقتِ الوُقوع؛[4] بل يُعرَفُ من دلالة العقلِ لا من دلالةِ اللَّفظ لأن[5] وقتَ الفراغِ من لفظِ الإيقاعِ وقتُ وقوعِ مَضمونِه. و قدَّر الحَديثي[6] وَجْهَ اشتراطِ الخَبريةِ في الحالية بأن قال: الحالُ وإن كانت كخبرِ المبتدإِ في المعنى إلا أنها حكمٌ خَبريٌّ، لأنها قيدٌ والقيودُ تكون ثابتة باقية مع ما قُيِّدَ بها. والإنشاء لا خارجَ له؛ بلْ يَظهرُ معَ اللفظِ، ويزولُ بزوالِه، فلا يصحُّ[7] القيدُ [وكذا لم][8] يَقعِ الإنشاءُ شرطاً ولا صفة إلا شاذاً.

قلت: المُجَوِّزُ لوقوعِ الإنشاء خبراً، أو صفة بالتأويلِ يَنبغي أن يُجوِّزَ وقوعَهُ حالاً بالتأويل؛ إذ لا فَرقَ. وانظرْ مِنْ أينَ فَهِمَ مِن كونِ المعترِضَة تقعُ طلبيةً أن الحالية / 321 لا تكونُ إلا خبرية؟ وإنما فَهِمَ أنها لا تقعُ طلبية، وهذا أعمُّ من كونها لا تقعُ إلا خبرية، والأعمُّ لا إشعارَ له بالأخَصِّ.

---

(1) انظر شرحه على الكافية 1: 211.

(2) ج: تخصص..

(3) الأصل: الوقت.

(4) سقط حتى "وقت" من ج.

(5) د: اللفظية وقت.

(6) هو ركن الدين الحسن بن محمد العلوي له شرح مهم على كافية ابن الحاجب وقد قال عنه حاجي خليفة: إنه مثل شرح الرضي جمعاً وبحثاً بل أكثر منه توفي 715 هـ انظر كشف الظنون ص1676 والنجوم الزهرة 9: 231 والبغية 1: 231 وهدية العارفين 1: 283 والإعلام 2: 215.

(7) ج و د: يصلح

(8) الأصل: و كذلك.

قال: وأما قولُ بعضِهم في قولِ القائِل:[1]

اطلُبْ ولا تضجَرْ من مَطْلَبِ

إنَّ الواوَ للحال، و إنَّ لا ناهية[2] فخطأ.
أقول: هذا المصراعُ الذي أنشدَه صدرُ بيتٍ عجزُه:

فآفة الطّالب أن يَضجَرَا

وبعد ذلك:

أما تَرَى الحبلَ بتِكْرارِه *** في الصّخرةِ الصّماءِ قَدْ أثّرا

و أراد المصنفُ بالبعضِ الذي ذكرَه أمينَ الدّين المَحَلّي العروضِيّ، صرَّحَ بذلك في الباب الخامِس في النوع الثامنِ من الجهة السادسة حيث قال[3]: ومن ذلك قول الأمينِ المَحلّيّ فيما رأيتُ بخَطّه: إن الجملة التي بعد الواوِ في قوله:

اطْلُبْ ولا تضجَرْ من مَطلبِ.

حالية و إنَّ لا ناهيةْ.
قال: [وقولُه]:[4]

---

(1) أمين الدين المحلي أبي بكر محمد علي نحوي مصري من أهل المحلة (ت 673هـ) ترجمته في مفتاح السعادة 1: 201، 323. انظر البيت في المغني ص519، 763 والتصريح 1: 389 والهمع 1: 246 والأشموني ص256 والعيني 3: 217 وشرح أبيات المغني 6: 228.

(2) ج: نافية.

(3) انظر ص763 من المغني.

(4) من ج و د والبيت منسوب لعدة شعراء: الحطيئة، والأعشى، وربيعة بن جسم انظره في ملحقات ديوان الحطيئة ص274 والكتاب 3: 45 ومجالس ثعلب ص456 والإنصاف ص531 والمفصل بشرح ابن يعيش 7: 33 والمغني ص519 وابن عقيل 4: 15 والتصريح 2: 239 والسيوطي ص827 والعيني 4: 492 وشرح أبيات المغني 6: 229.

فقُلت: ادعي وادعُوَ، إنَّ أندَى *** لِصوتٍ أنْ ينادي داعيانِ

أقولُ: أندَى لصوتٍ، أي: أبعدَ ذهابٍ لصوتٍ. والنَّدَى بفتح النون، والقَصر: بُعدُ ذهابِ الصوتِ. ونَصْبُ ادعوَ مُتعيِّنٌ في البيت لأنَّ غَرضَه الاجتماعُ بدليل قوله أنْ يناديَ داعيانِ.

قال: وكالشَّرط في (فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ)[1]

أقولُ: قال المُطرِّزي: لا تقعُ جملة الشّرطِ حالاً، لأنَّها مُستقبَلةٌ، فلا تقولُ: جاء زيدٌ إن يسألْ يُعطَ، وتكونُ الحالية حينئذٍ الجملةَ الاسميةَ.

قال: وإنما جازَ لأضرِبَنَّه إنْ ذهبَ وإنْ مكَثَ، لأن المعنَى لأضرِبَنَّه على كلِّ حالٍ، إذ لا يَصحُّ أن يُشترطَ وجودُ الشيءِ وعدَمُه لشيءٍ واحدٍ.

أقول: من هنا جعلَ الزَّمخشري[2] الجملة الشَّرطية في قوله تعالَى (فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِۚ إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَثۚ)[3] حالاً، وذلك لأن معنى الشَّرطِ غيرُ مرادٍ، ألاَ ترى أنَّ اللهثَ قد عُلِّقَ على الحَملِ وتَرْكِهِ، وكذلك قال: كأنَّه قيل: كمثلِ الكَلْبِ ذليلا دائمَ الذلالَةِ[4] لاهثا [في الحالتين][5] ونظيرُ هذا قولُك: أحسِنْ إلى زيدٍ وإن أساءَ إليك، فتجعلُ وإنْ أساءَ حالاً مع وجودِ إنْ لانسِلاخِ الشَّرْطِ هنا عنها، وهي التي يسمُّونها بـ إنْ [الوصلية][6] والمتّصلةِ.

قال: كقولِه:[7]

---

(1) محمد: 22.

(2) الكشاف 2: 131.

(3) الأعراف : 176.

(4) الكشاف : الذلة.

(5) الأصل: الحالين.

(6) الأصل: الوصيلة.

(7) انظر البيت في المغني ص520 والإشارات والتنبيهات ص163 وابن عقيل 1: 387 وشرح الأشموني ص147 والسيوطي ص820 وشرح أبيات المغني 6: 231 وحاشية الصبان 1: 301.

واعْلَـمْ، فعلـمُ المـرءِ يـنفعُه، *** أن سـوفَ يأتـي كـلُّ مـا قُـدِرا

أقولُ: وجهُ كونِ هذه الجملةِ اعتراضية تُفيدُ[1] هنا تَوكيداً، إذ الإخبار بأن علمَ المرء ينفعه فيه باعثٌ وتقويةٌ لامتثال الأمرِ في قوله "واعْلَمْ"، وأنْ مخففة من المُثقلةِ، واسمُها محذوفٌ، إمّـا ضميرُ شأنٍ على رأي الجمهور، وهو الظاهرُ، أو ضميرُ مخاطَبٍ للمأمورِ بالعلمِ، أي أنك سوفَ يأتيك كلُّ ما قُدّرَ [كما][2] أجازَه سيبويهِ[3] وجماعة في (أَن يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ)[4] والمرادُ أنَّ المقدورَ آتٍ البَتّة وإن وقَع منه تأخرٌ،[5] وفي هذا تسلية وتسهيلٌ للأمورِ.

قال: الرابعُ أنّه يجوزُ اقترانُها بالواوِ مع تَصديرِها بالمضارعِ المُثبَتِ كقولِ المتَنبّي[6]:

يـا حاديَـيْ عيـرِها واحـسِبَني، *** أوجَـد ميـتاً قُبـيلَ أفقـدُها
قفـا قلـيلا بهـا علـيَّ، فـلا *** أقـلُّ مـن نظـرةٍ أزودُهَـا

أقـول: يَعـني والحالـيةُ إذا كانـت مـصدَّرةً بمـضارعٍ مثبتٍ امتَنَعَ اقترانها بالواو، لأنَّ المـضارعَ المُثبَتَ على وزنِ اسم الفاعلِ لفظاً وتقديرُه معنًى، فيجبُ أن يكونَ مثلَه في أنَّ رَبطَهُ بـذي الحال بالضّمير فقَط. و أما نحوُ قول بعضِ العَرَبِ: قمتُ و أصُكُّ وَجْهَه، أي وأضْرِبُ، وقولُ الآخرِ[7] / 322:

---

(1) ج: يفيد.
(2) الأصل: و كما.
(3) الكتاب 3: 163.
(4) الصافات: 104، 105.
(5) ج: تأخير.
(6) ديوانه 1: 21 والمغني ص521 وشرح أبيات المغني 6: 231.
(7) البيت لبعد الله بن همام السلولي انظره في الشعر والشعراء ص651 وإصلاح المنطق ص231 وشرح اختيارات المفضل ص1285 والمقرب 1: 155 والرصف ص482 والجني ص164 والإشارات والتنبيهات ص137 وابن عقيل 2: 279 والأشموني ص256 والعيني 190: 3 واللسان (رهن).

فلَمَّـــا خَـــشِيتُ أظافِـــرَهُمْ *** نَجـــوتُ، وأرهَـــنُهُم مالِكـــاً

فقدِ اعتُذِرَ عنه بوُجوهٍ:

أحـدُها أنـا لا نُـسَلمَ أنَّ الـواوَ للحـال؛ بـلْ هـي للعطفِ، والمضارِعُ بمعنَى المَاضِي، والأصلُ: وصَككْتُ ورَهَنْتُ، لكنْ عدلَ إلى المضارعِ لحكايةِ الحال الماضيةِ.

الثانـي سـلَّمنا أنهـا للْحـال، لكـن لا نُسَلِّمُ أنَّ الحالَ جملَةٌ فعليةٌ، بلْ هي جملةٌ اسميةٌ باعتبارِ حذفِ المبتدإ، أي: وأنا أصُكُّ، وأنا أرهنُهم كما في قولِه تعالى ﴿[لِمَ تُؤْذُونَنِي][1] وَقَد تَّعْلَمُونَ: [أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ][2]، أيْ وأنتم قد تعلَمُونَ[3].

الـثالثُ سـلَّمنا أنَّ الـواوَ حاليةٌ، وأنَّ الحـالَ جملـةٌ فعليـةٌ، لكنَّ الأولَ شاذ، والثاني ضرورة، والعِير [بكَسر][4] العين: الإبلُ التي تحمل الميَرةَ.

قال [تنبيهٌ][5]: للبيَانيينَ في الاعتراضِ اصطلاحاتٌ مخالِفةٌ لاصطلاحِ النَّحويين.

أقـول: فمِـنْ أهـل البيـانِ مَـنْ يقـولُ: الاعـتراضُ هو أنْ يؤْتى في أثناءِ كلامٍ أوْ بيْنَ كلامين متَّصلَيْن معنى بجملة أوْ أكثرَ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ لنكتةٍ سِوَى دفعِ الإيهامِ. ومنهم مَـنْ يقـولُ هـو أنْ يُؤْتَـى في أثـناءِ كـلام، أوْ في آخِرِه، أوْ بينَ كلامين متَّصلين معنى، أو غيرَ متَّـصلين بجملـة، أوْ أكثـرَ لا محـلَّ لها منَ الإعرابِ لنُكْتةٍ، سواءٌ كانتْ دَفعاً لإيهام، أو غيرِه، ومـنهم مَنْ يقولُ: هو أن يُؤتَى في أثناء الكلامِ، أو بين كلامين مُتصلَيْن معنًى بجملةٍ أو غيرِها لنُكتةٍ ما.

---

(1) من ج، د.

(2) الصف: 5.

(3) من ج و د.

(4) الأصل بسكون وفي هامشه: أظنه: بكسر.

(5) من ج والمغني.

الجملة الثالثة التَّفسيريَّة

قال: وهي الفضلة الكاشفة لحقيقةِ ما ثلَّته[1].

أقولُ: هذا التعريفُ غيرُ مانعٍ لصدقِهِ على الجملةِ الحاليةِ في قولك[2]: أسررتُ إلى زيدٍ النَّجْوَى وهي: ما جزاء الإحسان إلاَّ الإحسانُ، إذ هيَ فضلةٌ كاشِفةٌ لحقيقةِ ما ثلثه من النَّجوى، فيلزَم ألا يكونَ لها محل من الإعراب، وهو باطلٌ.

قال: الثاني[3](إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ)[4] فخَلَقهُ وما بعدَه تفسيرٌ لـ "مثل آدم" لا باعتبارِ ما يُعطيه ظاهرُ لَفظِ الجُملةِ من كونِه قُدِّرَ جسداً من طينٍ، ثم كُوِّنَ.

أقول: بل هو تفسيرٌ لِمثلِ آدم قطعاً باعتبارِ ما يُعطيه ظاهرُ اللَّفظِ، لا باعتبار المعنَى الذي ذكرَه في آخرِ كلامِه، والظاهرُ أنَّه أرادَ نقلَ كلامِ الزَّمخشري فلم يُوَفِ بالمقصودِ منه، وذلك لأنَّ الزَّمخشري قال: [5] خَلقَه من تُرابٍ جملةٌ مفسِّرةٌ لِمَا[6] لَهُ شَبَه عيسَى بآدَم، فجَعَلَها مُفسِّرة لوجهِ الشَّبه، لا للمشَبَّه به، فيحتاجُ حينئذٍ إلى أن يُقالَ: وجْهُ الشَّبه المُستفادِ من هذه الجملةِ ليس هو ما يُعطيه ظاهرُ لفظِها من تقديرِ آدَم جسداً من طينٍ، ثم تكوينه، فإن هذا ليس مشتَركاً بين آدَم وعيسى، عليهما السلامُ، وإنما وَجْهُ الشَّبه ما يُعطيه معنَى الجملةِ من الخروجِ عن مُستَمّر العادةِ من التَّولُّد بينَ أبوين، وهذا قَدْرٌ مُشتَركٌ بينهما ونَصّ ما في الكشَّاف[7]: إنَّ "مثلَ عيسَى [أيْ][8] شأنَ عيسَى وحالَه [الغريبة][9] كشأنِ آدمَ. و قولُه: "خلَقَه

---

(1) ج: تليه.
(2) ج: كقولك.
(3) سقطت من ج.
(4) آل عمران:59.
(5) انظر الكشاف 1: 433.
(6) سقطت من ج وتوجد اللفظة أيضاً في الكشاف.
(7) انظر الكشاف 1: 433.
(8) من ج وفي الكشاف "إنّ".
(9) الأصل: "الغرّ" و في الحاشية: الغريب.

مـن تُـرابٍ جملـةٌ مُفسِّرةٌ لما شبه[1] عيسَى بآدَم، أيْ: خلَقَ آدَم من تراب، ولم يكن ثَمّ أبٌ ولا أمٌّ، فكذلك حالُ عيسى.

فإن قلتَ: [كيف][2] شُبِّه به وقد وُجِدَ [هو][3] بغيرِ أبٍ، ووُجِدَ آدمُ بغير أبٍ وأمّ؟

قلـت: هـو مثيلُه في أحَـدِ الطَّرفين، ولا يَمنعُ[4] اختصاصُه دونَه بالطَّرف الآخَرِ من تَشْبيهِه به، لأنَّ المُماثلةَ مشاركةٌ في بعضِ الأوصافِ، ولأنه شُبِّه به في أنه وُجِدَ وُجوداً خارِجاً عـن العـادةِ المـستَمرةِ، وهمـا في ذلك نَظيران، ولأنَّ الوجُودَ من غيرِ أبٍ وأمّ أغربُ وأخرقُ للعـادةِ مـنَ الوُجـودِ من غير أبٍ، فَشبّه الغريبَ بالأغربِ ليكونَ أقطعَ للخصمِ وأحسمَ لمادّة شُـبْهتِهِ إذا نظَـرَ فيما هو أغربُ ممّا استغرَبَه. و عن بعضِ العلماء أنه أُسِرَ بالرّومِ فقال:[5] لِمَ تَعبدونَ عيسَى؟ / 323 قالـوا لأنه لا أبَ له، قال: فآدمُ أولَى لأنه لا أبوين له، قالوا: كان يُحيـي الموتَـى، قـال: فَحـزقيلُ أولَـى لأنَ عيسَى أحيا أربعة نَفَر، وحزقيلُ أحيا ثمانية آلافٍ، قالـوا: كان يُبرِئُ الأكمه والأبرصَ قال: فَجرجيسُ أولَى لأنه طُبِخَ وأُحْرِقَ، ثم قام سالِماً إلى هنا كلامه.

قال: وقيل: مستأنفةٌ معناها الطَلَبُ، أيْ آمنُوا بدليل (يَغفِرْ لَكُمْ)[6] بالجزْمِ.

أقـولُ: والاسـتئنافُ عـند هـذا القائِـل بيانـيٌّ كـأنهم لما قالَ (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ)[7] قالـوا: كيفَ نَعملُ؟ فقال: (تُؤْمِنُون) وكونُه بمعنَى آمِنُوا منقولٌ

---

(1) في الكشاف: لما له شبه.

(2) من ج والكشاف.

(3) من ج والكشاف

(4) ج: ولا يمتنع.

(5) الكشاف 1: وفيه: فقال لهم.

(6) سقطت من ج و د.

(7) تتمـــتها (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ، يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ...) الصف: 10-12.

عـنْ سـيبويْهِ، ويُؤكِّده قراءةُ ابنِ مَسْعُودٍ[1] آمِنُوا باللهِ ورَسُولِهِ وجاهِدُوا، وإنّما جِيءَ به على لفـظِ الخَـبرِ للإيـذانِ بوُجـودِ الامتـثال، وكأنـه امتَثلَ، فهو يُخبرُ عن إيمانٍ وجهادٍ مَوْجُودَيْنِ، وهـذا كمـا يقـولُ الدّاعـي: غفَـر اللهُ لَـك، ويغفرُ اللهُ لك، جُعِلَتِ المغفرةُ لقوةِ الرّجاء كأنها مَوْجودةٌ.

قـال: وعلَـى الأول فالجـزمُ في جوابِ الاستفهامِ تَنزيلا للسَّببِ، وهو الدّلالة، مَنْزِلةَ المُسببِ، وهو الامتثالُ.

أقـول: هـذا جـوابٌ لِما استَشْكَلَ به الزَّجّاجُ[2] قولَ منْ ذَهبَ إلى هذا الرّأي وذلك أنه قالَ: وقد[3] غلِطَ بعضُ النَّحويين وقالَ: يَغْفِر لكم جوابُ (هَلۡ أَدُلُّكُمۡ)[4] وذلك أنه ليسَ إذا دلَّهُـم الـنَّبي، صـلَّى الله علـيه وسـلَّم، على ما يَنفَعُهم غفَر اللهُ لهم إنما يغفرُ لهم إذا آمنوا وجاهَـدُوا، وإنمـا هو جوابُ (تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ) ، لأن معناهُ معنَـى الأَمْـرِ، أي آمِـنُوا بالله ورَسولِه وجاهِدُوا يَغْفِرْ لَكم، أي: إن[5] فعلتُم ذلك يَغْفِر لكُم. وقـد عـرفتَ أنَّ تَغليطَه مـندفِعٌ بمـا ذكَـرَه المـصنفُ منْ أنَّ هذا من قَبيلِ تَنزيلِ السَّببِ منزلَةَ المـسبَّبِ. وفي الانتـصافِ[6]: هذا التأويلُ لا يحتاجُ إليه فإنه يَلتحِقُ بقوله تعالى (قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ)[7]، وأمثالِه وقد تَقدَّمَ الكلامُ فيه وإنَّ المؤمنَ الرّاسخَ فـي

---

(1) انظر الكشاف 4: 99-100 والبحر 8: 263. وابن مسعود هو عبد الله بن مسعود بن الحارث ابن غافل صحابي جليل شهد بدراً وعرض القرآن على النبي صلى الله عليه و سلم. توفي سنة 32هـ. انظر غاية النهاية 1: 454 ومفتاح السعادة 2: 11.

(2) انظر معاني القرآن ص965 هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي يعد من أكابر أهل العربية، أخذ عن المبرد والفارسي، ومن أهم كتبه: معاني القرآن المنسوب له، والمذكر والمؤنث، وكتاب فعلت و أفعلت والاشتقاق، وخلق الإنسان ومختصر النحو توفي سنة 311هـ وقيل: 316 هـ انظر طبقات النحويين ص111-112 وإشارة التعيين ص12 والبغية 1: 411.

(3) سقطت من ج.

(4) من قوله تعالى (هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ، تُؤۡمِنُونَ...) الصف: 10 ، 11.

(5) ج: إذا.

(6) انظر حاشية الكشاف 4: 99، 100.

(7) إبراهيم:31.

الإيمانِ لَمّا كان مَظنَّة لحصولِ الإيمانِ والامتثالِ صارَ كالمحقق فيه ذلك هكذا قالَ، فتأملْه.

قال: الرابعُ: (وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ)[1].

أقول: في ٱلكشَّاف[2] ما نصّه: مَثلُ الذين خلَوْاْ حالُهم التي هي مثلٌ في الشّدةِ، ومسَّتهمْ بيانٌ للمثلِ، وهو استئنافٌ كأنَّ قائلا قال: كيف كان ذلك المثلُ؟

فقيل: مسَتْهُم البأساءُ ٱنتهى. وإنما فَسَّرَ المثلَ بما ذكرَه لِما تقرَّرَ بأنَّ[3] لفظَ المَثلِ مستعارٌ للحالِ والقِصّةِ العَجيبةِ الشّأن.

قال التَّفتازاني:[4] ولا يَخفَى أنَّ الذي يُصيبُهم مثلُ حالِهم وشَبَهُه لانفسُه، ففي الكلامِ حذفٌ.

قلت: يريدُ أنَّ معنَى (وَلَمَّا يَأْتِكُم)[5] ولَمّا يُصبْكم فلا بدَّ مِن حذفٍ؛ إذ لا يَصحّ أنْ يُقالَ: ولما يُصبْكم نفسُ حالِ الماضين قبلكُم، وإنما المُصيبُ مثلُ ذلك وشبَهُهُ وليس بموجودٍ في الكلام فيُقدرُ.

قال: وجوَّزَ أبو البَقاءِ[6] كونَها حالية على إضمارِ قدْ، والحالُ لا تأتي من المضافِ إليه في مِثلِ هذا[7].

أقول: يشيرُ إلى ما قالُوه من أنَّ الحالَ لا تقعُ من المضافِ إليه إلا في ثلاث صور: إحداها أن يكونَ المضافُ جائزَ العملِ في الحالِ، كقولك: يُعجبني ضربُ اللِّصِّ مَكتوفاً. الثانية أن يكونَ جزءاً من المضاف إليه، مثلُ (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)[8].

---

(1) البقرة: 214.
(2) 1: 355، 356.
(3) ج و د : من أن.
(4) حاشيته على الكشاف ص312.
(5) البقرة: 214.
(6) إملاء ما من به الرحمان ص91.
(7) ج: ذلك.
(8) الحجر: 47.

الثالثة أن يكونَ كجُزءٍ منه، مثلُ (أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا)[1] نُزِّلتِ الملة مَنزلة الجزءِ من إبراهيم، وليس المثل الواقعُ في الآية شيئاً من هذه الأمورِ الثلاثةِ فتمتنعُ الحالية.

قلت: وقد مضَى عن قريبٍ أنَّ الزَّمخشري جَعلَ الجملة الشرطية من قوله: (فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث)[2] حالاً من الكلب وكأنه نزَّلَ حالَه منزِلة جزئِه فأجازَ وقوعَ الحالِ منه مع كونِه مُضافاً إليه.

فإن قلت: [فلْيعتذرْ][3] عن أبي البقاءِ بمثلِ ذلك.

قلت: إنّما اشتَرَطُوا كونَ المضافِ جزءاً أو كجزئِه[4] لِيَحسُنَ حذفُه وإقامة المضافِ إليه مُقامَه / 324. فتكونُ الحالُ كأنها واقعةٌ من غيرِ المضاف إليه، ألا ترَى أنّه لو قيل: أنِ اتبع إبراهيم حنيفاً [5] لحسُنَ معَ إرادةِ الأمرِ باتِّباع مِلّتِه. وكذا لو قيل: و نزَعْنا ما فيهم من غل إخواناً [6] لحسُنَ معَ إرادةِ ما في صدورِهم، وما ذكرَه الزَّمخشري مِن هذا القبيلِ؛ إذْ لو قيلَ فمثلُه كالكلبِ لحسُنَ معَ إرادةِ كمَثلِ الكلب، وهذا خلافُ[7] ما ذكَرَه أبو البقاء؛[8] إذ لا يحسُنُ أنْ يُقالَ: ولَمَّا يأتِكم الذين خَلَوْا من قبلِكم مُراداً به(وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا)[9] فتأمله.

قال: ومَقرونة بأيْ كقولِه:[10]

---

(1) النحل: 123.

(2) الأعراف: 176.

(3) الأصل فليتعذرْ وهو تحريف.

(4) سقطت من ج، وفي د: كجزء منه.

(5) اختصار لآية النحل السابقة.

(6) اختصار لآية الحجر 47.

(7) ج و د: بخلاف.

(8) إملاء ما من به الرحمان 1: 289.

(9) البقرة: 214 وبعده في: ج من قبلكم.

(10) البيت في المفصل بشرح ابن يعيش 140: 8 والجني ص233 والمغني ص106، 325، 523 والسيوطي ص234 وشرح أبيات المغني 2: 141 والخزانة 4: 490.

وتُرْمِينَني بالطرف، أيْ: أنتَ مُذنِبٌ

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجزُه:

وتَقْلِينَني، لكنّ إياكِ لا أقلِي

و قد مرَّ إنشادُ هذا البيتِ والكلامُ عليه في الباب الأول في حرف الألفِ في فصلِ أيْ[1] بالفتح والسكون، وقد أنشده المصنفُ أيضاً في الجملة الثالثة من الجملِ التي لها محل من الإعرابِ في البابِ الذي نحنُ فيه.

قال: وقولك: كتبتُ إليه أنِ افْعلْ إن لم تُقدَّرِ الباءُ قبلَ أنْ.

أقول: يعني وإن قُدِّرتِ الباءُ خرجَ التركيبُ عما نحنُ فيه، لأنَّ الكلام في الجملةِ المفسِّرَة، وعند دخولِ الباء يلزَمُ أن يكونَ ما بعدها في تأويل مُفردٍ فلا يكونُ من قبيل ما الكلامُ فيه.

قال: والتحقيقُ أنها جوابٌ لِقسَم مُقدَّرٍ وأنَّ المفسِّر هو مجموعُ الجملتيْنِ، ولا يَمنعُ من ذلك كونُ القَسَمِ إنشاءً، لأنَّ المفسِّرَ هنا إنما هو المعنَى المتحصِّلُ منَ الجوابِ، وهو خَبري.

أقول: هذا الكلامُ فيه تدافعٌ، وذلك لأنه إذا كان التحقيقُ أنَّ المفسِّر مجموعُ الجملتين فكيفَ يقالُ: لأن المفسِّر هنا إنما هو المعنَى المتحصّلُ من الجوابِ وهذا يَلزَمُ منه ألا يكون للجملة الأولى مَدخلٌ في التفسير فلا يكون التحقيق أن مجموعَ الجملتين هو المفسّر، وقد فرضَ[2] أنَّ ذلك هو التحقيقُ هذا خُلفٌ.

قال: والثاني أن يكونَ مفرداً مؤدّياً عن جملة نحو (وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا)[3].

---

(1) انظر ص61 من الأصل.

(2) ج: فرضنا.

(3) الأنبياء: 3.

أقول: لا يَتعيَّنُ في (هَلْ هذا إلا بشَرٌ مثلُكُم) أن [تكون][1] جملة مفسِّرةً للنَّجوَى لا محل لها من الإعراب؛ بلْ يَجوزُ أنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ على أنها بدلٌ من المفعولِ الذي هو النجوَى.

فإن قلت: ليس هذا من الأبواب التي يَصحّ وقوعُ الجملةِ فيها مفعولا.

قلت: الجملة هنا مرادٌ بها لفظُها على تقدير البدَليةِ، فهي في حكْم المفردِ، وكأنه قيل: وأسرُّوا هذا الكلامَ.

قال: وإنما قلنا فيما مضَى: إنَّ الاستفهامَ يُرادُ[2] به النفيُ تفسيراً لما اقتضاه المعنَى وأوجَبتْه الصِّناعة.

أقول: يعني أن الجملة باقيةٌ على إنشائيتها وأنَّ إرادةَ النَّفيِ لا تَدفَعُ كونَها إنشاءً، وهو خلافُ ما قدَّمه قريباً مِنْ أن الاستفهامَ إذا كان واقعاً في جملةٍ بمعنى النفيِ فتلك الجملة خبريةٌ، وذلك حيث اعترض على ابنِ مالك في تمثيله للجملةِ المعتَرِضة الإنشائيةِ بآيتيْن ثانيتُهما قولُه تعالى(وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ)[3] فقال: وأما الثانية فنصٌّ هو وغيرُه على أن الاستفهامَ فيها بمعنَى النَّفيِ، والجملة خبرٌ. وَوَقَعَ له نظيرُ ذلك في الباب الأول في فصل "هلْ" من حرف الهاء[4] فقال: التاسعُ أنها يُرادُ في الاستفهام بها النفيُ، ولذلك دخلتْ على الخَبرِ بعدها "إلاَّ" في (هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ)[5]. والباءُ في قولِه:[6]

ألا هلْ أخُوعَيشٍ لذيذٍ بدائمِ

---

(1) الأصل: أن يكون.

(2) ج: مراد.

(3) آل عمران: 135.

(4) انظر ص277 من الأصل.

(5) الرحمان: 60.

(6) هذا عجز بيت للفرزدق صدره: إذا اقلولى عليها وأقردتْ انظر ديوانه ص863 والمنصف 3: 67 وأمالي الشجري 2: 267 والمغني ص459 والسيوطي ص 772 وشرح أبيات المغني 6: 65.

وصَحَّ العطفُ في قوله:[1]

وإنَّ شِـــفائِي عَبْـــرَةٌ مُهْـــراقَةٌ *** فَهلْ عندَ رَسْمٍ دراسٍ مِنْ مُعَوَّلِ/ 325

إذ لا يُعطَفُ على الخبرِ هذا كلامُه، والتَّعارُضُ فيه ظاهرٌ.

قال: و نحو بَلغني عن زيدٍ كلامٌ: واللهِ لأفعلَنَّ[2] كذا.

أقول: يَجري في هذا المثالِ ما جَرَى في آيةِ سورةِ الأنبياءِ المَتلوَّةِ آنفاً من احتمال كونِ الجملةِ الأخيرةِ ذاتَ محل من الإعرابِ على أنَّها بدلٌ من الفاعلِ الذي هو كلامٌ، وذلك لأنها أريدَ بها لفظُها، فهيَ كالمفردِ، والمعنَى بلغَني عن زيدٍ هذا اللَّفظُ، وهو: واللهِ لأفعَلنَّ.

فإن قلت: يَلزَمُ على ما ذكرتَه في هذين المَوْضِعيْن حكايةُ الجملِ[3] بما ليس فيه أحرُفُ القولِ، والبصريّون[4] يأبونه.

قلت: يُمكنُ أن يقدَّرَ قولٌ مضافٌ إلى الجُملةِ، وحُذِفَ، وأُقيمتْ مقامَه، والأصلُ بلغني عن زيدٍ قولٌ: واللهِ لأفعلن كما صرَّح بذلك في قولِ الشّاعر[5]:

قَـولُ: يـا للـرجالِ يُـنْهَضُ مـنّا *** مُـسْرِعينَ الكُهـولَ والـشبانا

فإذاً لَمْ تَقعِ الحكاية إلا بالقولِ، وأمّا إذا قلنا بالمذهبِ الكوفيِّ[6] فلا إشكالَ ولا حاجة إلى التقديرِ.

---

(1) امرؤ القيس ديوانه ص9 (فيه: إن نسفتها عوض: مهراقة) والجمهرة ص96 وأمالي المرتضى 2: 193 والمغني ص459، 627، 629 والسيوطي ص772، 872 والخزانة 4: 61 وشرح أبيات المغني 6: 66.

(2) ج لا يفعلنْ و د: إلا فعلت.

(3) ج: الجملة.

(4) انظر التسهيل ص73.

(5) انظره في المغني ص551 والسيوطي ص837 والهمع 1: 157 وشرح أبيات المغني 6: 288.

(6) انظر التسهيل 74.

قال: لأن أفعالَ القلوبِ لإفادتِها التحقيقَ تُجَابُ بما يُجابُ به القسمُ قال:[1]

ولَقَدْ علمتُ لَتأتِيَنَّ مَنيتِي

أقول: اختُلِفَ في الجملةِ الواقعةِ بعدَ الفعلِ الذي ضُمِّن معنَى القَسمِ كهذا المثال، فقيل في محلِّ نصبٍ بذلك الفعلِ، وقيل لا، لأنَّ القَسَمَ لا يَعملُ في جوابه. و زَعم ابنُ خَروفٍ[2] أنَّ دخولَ معنَى القَسمِ في علم لا يكونُ إلا معَ اسمِ اللهِ تعالى وَيَرُدُّهُ ما أنشدَهُ المصنفُ.

قال: وقال الكوفيّون:[3] الجملة فاعلٌ، ثم قال هِشامٌ[4] وثعلبٌ[5] وجماعةٌ يجوزُ ذلك في كلِّ جملةٍ نحو: يُعجِبني يقومُ زيدٌ.

أقول: ما أظُنُّ أحداً من الكوفيين ولا غيرِهم نازَعَ[6] في أنَّ من خصائصِ الاسمِ كونه مسنَداً إليه، فيُحملُ ما ذكرُوه منْ جوازِ وقوعِ الفاعلِ جملة على معنى أنَّ المصدرَ

---

(1) هذا صدر بيت نسبه سيبويه إلى لبيد عجزه:

إن المنايا لا تطيش سهامها

ديوانه ص171 لكنه رواية الشطر الأول مخالفة لما هنا ففيه: صادفن منها غرة فأصبنها والجمهرة ص133 وشرح الزوزني ص144 وشرح ابن النحاس ص399 ورواية البيت فيها مثل رواية الديوان، وانظر البيت كما هنا في الكتاب 3: 110 والمغني ص524 والأشموني ص161 والسيوطي ص828، 829 وحاشية الأمير2: 57 والخزانة 4: 13، 332 والعيني 2: 405 وشرح شواهد المغني 6: 323.

(2) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الخضرمي الإشبيلي، إمام في النحو واللغة له مصنفات مفيدة أهمها: شرح الكتاب، وشرح جمل الزجاجي، وردود على السهيلي وابن مضاء توفي سنة 609هـ. انظر إشارة التعيين ص 228 و البغية 2: 203.

(3) انظر رأيهم في البحر 6: 289.

(4) انظر رأيه في البحر 1: 46، 47. هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي يكنى أبا عبد الله، صنف مختصر النحو، والحدود ، والقياس، وله مقالة في النحو توفي سنة 209هـ. انظر إشارة التعيين ص371 والبغية 2: 328.

(5) هـ أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني أبو العباس كان إمام الكوفيين في النحو: واللغة حفظ كتب الفراء، وله عناية بالنحو أكثر من غيره سمع من ابن الأعرابي وابن سلام الجمحي من كتبه: المصون في النحو، ومعاني القرآن، والفصيح، وغريب القرآن والوقف والابتداء توفي سنة 291 هـ. انظر طبقات النحويين ص141-150 وإشارة التعيين ص51 والبغية 1: 396 – 398. انظر رأيه في البحر 1: 46 – 47.

(6) ج ينازع د: منازع.

المفهومَ من الجملةِ هو الفاعلُ المسند إليه معنىً، فإذا قلت: يعجبُني يقوم زيدٌ فمعناه عندهم يعجبني قيامُ زيدٍ، فلَمْ يَخرُج المسندُ إليه بهذا التأويل عنْ أن يكونَ اسماً، وغايتُه هنا أنَّ التأويلَ وقع بغيرِ واسِطةِ حرفٍ مصدريّ، فهو كما يقولُ الكلُّ في نحو قمت حينَ قامَ زيدٌ منْ أنَّ الجملة وقعت مضافاً إليها، مع أنَّ الإضافة من خصائص الاسم كالإسناد[1] إليهِ لكنَّ الجملةَ هنا مؤولةٌ عندهم بمفردٍ، أي: حينَ قيامِ زيدٍ، ولا بدعَ في هذا لأنه وُجِدَ مطّرِداً في الإضافة كما مثلنا، وفي بابِ التَّسويةِ، نحو: سواءٌ عليَّ أقمت أم قَعَدتَ؟. أي: قيامُك وقعودُك، وفي نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي: لا يكن منك أكل سمكٍ مع شُربِ لَبنٍ، فهشامٌ وثعلبٌ ومن قالَ بقولهما ألحقوا مثلَ: يعجبني يقومُ زيدٌ بتلك الأبواب، والبَصريُّون[2] مَنعُوا منه. هذا الذي يَنبغي أن يُحمَلَ كلامُهم عليه فيما يظهرُ لي والله تعالى أعلَم.

قال: وبعدُ فعندي أنَّ المسألة صحيحة، ولكنْ معَ الاستفهامِ خاصّةً دون سائِرِ المُعلّقاتِ، وعلى أنَّ الإسنادَ إلى مضافٍ محذوفٍ لا إلى الجملةِ، ألا ترى أنَّ المعنَى ظهرَ لي جوابُ أقام زيدٌ، أي: جوابُ قولِ القائلِ ذلِك.

أقولُ: يمكن أنْ يكونَ هذا مرادُ الفرّاء[3] ومَنْ ذَهَب إلى قولِه، أعني أنَّ الإسنادَ في التَحقيقِ إلى مُضافٍ محذوفٍ لا إلى الجملةِ، لكنْ لَما حُذِفَ المضافُ وأُقيمتِ الجملة مُقامَه جُعِل الإسنادُ إليها، وتقديرُ ذلك مع كونِ المُعلّقِ استفهاماً ما ذكرَه المصنفُ. وأما إذا كان غيرَ استفهامٍ، نحو ظهرَ لي ما قامَ زيدٌ، فيقالُ: الأصل ظهرَ لي مضمونُ ما قام زيدٌ، أي: ظهر لِي انتفاءُ قيامِ زيدٍ، لأنَّ ذلك هو مضمونُ تلك الجملةِ. وحملُ كلامِهم على هذا خيرٌ من حملِه على ما يَؤدِّي إلى الخروجِ عن القاعدةِ المقرَّرَةِ من انَّ المسندَ إليه لا يكونُ إلا اسماً أو ما في تأويلِه.

---

(1) ج و د: بالإسناد.

(2) رأيهم في البحر 1: 46، 47.

(3) رأيه في البحر 1: 47 هو يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكرياء إمام العربية روى عن الكسائي ويونس له معاني القرآن والنوادر والمقصور والممدود وغيرها توفي سنة 207 هـ انظر طبقات النحويين ص131 – 133 والبغية 2: 333.

وقوله: "وبعد، فعندي أنَّ المسألةَ صحيحةٌ أي: وأقولُ بعد ما تَقَدَّمَ تَنَبَّه فعندي كذا، وقد قدّمنا الكلامَ على نظيرِ هذا التَّركيبِ في[1] الباب الأول في حرف الفاء[2] / 326.

قال: السابعُ (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا)[3] زَعَم ابنُ عُصفورٍ أنَّ البصريين[4] يقدّرون نائبَ الفاعلِ ضميرَ المصدرِ وجملة النّهي مفسّرةً لذلك الضميرِ.

أقول: فيكونُ المرادُ بالمصدرِ الذي هو[5] ضميرهُ مصدراً نوعياً بدليلِ تفسيرِه بأمرٍ خاص ولا يكونُ تأكيديّاً؛ إذ لو كان كذلك لم تَصح نيابتُه عنِ الفاعلِ.

قال: وفي المَثَلِ: زعَمُوا مطية الكذبِ[6].

أقول: معناه أنَّ مَنْ خَشِيَ أنْ يرد عليه قولُه: ويكذب فيه قال: [7] زعمُوا كذا وكذا حتى لا يُفْتَضَحَ إذا ظهرَ خلافُ ما قال، فكانت لفظة زعَموا كالمطيةِ التي يَركبُها لحُصولِ قصدِهِ. هكذا ذكرَ بعضُهم.

قال الثامنُ: (وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ)[8] لأنَّ وَعَدَ يتعدَّى إلى اثنين،[9] وليسَ الثاني هنا لهُم مغفرةٌ، لأنَّ ثاني مفعولَي كسا لا يكونُ جملة؛ بل هو محذوفٌ، والجملة مفسِّرَةٌ له، وتقديرُه خيراً عظيماً أو الجنة. وعلى الثاني فوجْهُ التفسيرِ هو إقامة السبَبِ مُقام المُسبَّبِ؛ إذ الجنة مسببةٌ عن استقرارِ الغفرانِ والأجر.

---

(1) د: من.

(2) انظر ص129 ، 130 من الأصل.

(3) البقرة: 11

(4) من هؤلاء العكبري انظر إملاء 1: 18.

(5) ج و د: هذا.

(6) انظر اللسان (زعم).

(7) ج: يقول.

(8) المائدة: 9.

(9) ج و د: لاثنين.

أقول: أجازَ في الكشّاف[1] في هذه الجملةِ التي جَعلها المصنفُ تفسيرية وُجوهاً فقال: (لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) بيانٌ للوعْدِ قيل تمامُ الكلامِ قبلَه[2] كأنّه قال: قدَّمَ لهم وعداً فقيل: أيُّ شيء وعَدَهُ لَهم؟ فقيل: (لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ)، أو يكونُ على إرادة القولِ بمعنَى وعدَهم وقال: لهم مغفرةٌ، [أوْ][3] على إجراء وَعَد مُجرَى قال، لأنه ضَربٌ من القولِ، أو يُجعلُ وعَدَ واقعاً على الجملةِ التي هي لَهم مغفرةٌ، كما وَقَعَ تُرَكْنا على قوله (سَلَمٌ عَلَىٰ نُوحٍ)[4] كأنّه قيل: وَعَدَهم مَنْ لا يُخلِفُ الميعادَ[5] هذا القولَ، وإذا وعدَهُم مَنْ لا يُخلِفُ الميعادَ هذا القوْل فقد وعدَهم مضمونه من المغفرَةِ والأجرِ العظيم وهذا [القولُ][6] يَتلقوْن به عند الموت و يومَ القيامة فيُسَرُّون به ويَستروِحون إليه ويُهَوِّنُ عليهم السكراتِ والأهوال قبلَ الوصولِ إلى الثواب إلى هنا كلامه.

قال التَّفتازاني: [7] كان مُقتَضَى الظاهِر نصبَ مَغفرةً وأجراً مفعول وعدَكما في آخرِ سُورة الفَتح فاحتيج[8] في[9] ذكرِه بطريقِ الجملةِ الاسميةِ، أعني: (لَهُم مَّغْفِرَةٌ)، إلى بيانٍ وتقديرٍ فبيَّنهُ بوُجوهٍ:

الأولُ أنَّ ثاني مفعولي وعدَ متروكٌ، و (وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ)[10] كلامٌ تامٌّ معناهُ: قدَّمَ لهم وعداً، وقولُه (لَهُم مَّغْفِرَةٌ) كاستئنافٍ في موقع البيان للموعُودِ جوابٌ لسؤالٍ

---

(1) انظر 1: 598-599.

(2) سقطت من ج و د وفيهما: بعد تمام الكلام.

(3) الأصل أيْ وما أثبته موافق لـ: ج و د والكشاف.

(4) الصافات: 79.

(5) سقط مَن لا يخلف الميعادَ من ج و د.

(6) من ج و د.

(7) انظر حاشيته على الكشاف ص411-412.

(8) ج و د: واحتيج.

(9) ج و د: إلى.

(10) الفتح: 29.

مُقـدَّر[1] أيُّ شـيءٍ وعدهُ لهُم؟ أيُّ شيءٍ مَوْعودٍ؟ وقرّرَ السؤالَ هكذا ليلائمَ الجوابَ بالجملةِ الاسميةِ؛ إذ لو قيلَ: أيُّ شيء وعدَهُم، مع أنّه ليس يَحسُنُ الترتيبُ على ما قبله؟ كان جوابُه مغفرةٌ بالنصب.

الثاني إنه بتقدير القول، أي: وعدَهُم قائلا: لهم مغفرة.

الثالث إنه مفعولُ وعَد باعتبارِ كونِه في معنى قال لكونه نوعاً من القول.

الـرابعُ إنـه مفعـولُ وَعَـدَ لا بهـذا الاعتـبارِ؛ بل باعتبارِ الحكاية، بمعنى وعدَهُم هذا الكـلامَ على طريقةِ قولِه تعالى ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي ٱلْآخِرِينَ ، سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2] ثم بـيَّنَ فائـدةَ وعـد هـذا القـول بقـوله: وإذا وعـدَهم مـن لا يُخلِف الميعاد[3] هذا القولَ، فقد وعـدَهُم مـضمونه مـن المغفـرةِ والأجـرِ العظيم، لأنه يلزمُ[4] مُوجِبَ عدمِ إخلافِ الميعادِ أن يقولَ لهم ذلك البتة، وإذا قال ذلك لَهم وفي حقهم كانَ إخباراً لهم و وعداً لهم بثبوت المغفرةِ والأجـرِ فـصحَّ أنـه وعـدَهم مضمونَ القول لكنْ بالواسطة، ثم بيَّنَ أنَّ هذا القولَ يقالُ لهم، ويـتلقونَ بـه عند الموت، فيُسرُّون، [ويُهوِّن][5] عليهم السكرات ويوم القيامة فيستريحون إليه ويُهـونُ علـيهم الأهـوالَ الـتي تكون قبل / 327 الوُصولِ إلى الثوابِ من الموقفِ والصّراط والحسابِ.

قال: و عنِ الجُملةِ المفسِّرة في بابِ الاشتغال.

أقـول: لا تَخـرجُ الجملـة المفـسِّرةُ في هـذا الباب بقيْدِ الفضلَةِ في مثل قولنا: قام زيدٌ عمراً يضربُه لأنها هنا مفسّرة للحال، فهي فضلةٌ.

قال: ولم يُثبتِ الجمهورُ وقوعَ البيانِ والبدلِ جملةً.

---

(1) سقطت من ج و د.

(2) الصافات: 79.

(3) سقطت من ج.

(4) سقطت من ج.

(5) الأصل: وتهون.

أقول: قد أجازُوا في قوله تعالى (وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ)[1] أن تكونَ جملة "أمدَّكم" الثانية بدلاً من الأولى، وأجازُوا في قولِ الشاعر:[2]

أقولُ لَه: ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عندنا

أن يكونَ "لا تُقِيمَنَّ" بدلاً مِن "ارحلْ" ولم أرَ مَن انتقَدَ ذلك بأنهُ خلافُ مذهبِ الجُمهورِ، فينبَغي تحريرُ النَّقل في ذلك. وقد ذكرَ المصنفُ في النوع السادسِ من الجهةِ السادسةِ في الباب الخامسِ اشتراط المُفرد في بعضِ المعمولات والجُملِ في بعضٍ، وساقَ هناك مسائلَ، ولَمْ يتعرضْ لهذه المسألةِ البتة هناك معَ أنَّها جديرةٌ بالذكر في هذا المحل.

قال: كما [استُغنِي][3] في نحو: أزيداً ظننته قائماً؟ بثاني مفعولَي ظننتَ المذكورةَ عن ثاني مفعولي المقدَّرةِ.

أقول: لا يتعيَّن كون قائماً ثاني مفعولَي ظننت المذكورة؛ بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة، وهو الأولى، لأنَّ المقدَّرةَ هي المقْصودةُ بالذاتِ، والثانيةَ إنما أتى بها لضرورةِ التَّفسير، فينبغي أن يُقتصرَ بها على قدر الضّرورةِ، ولا يُزادُ على قدر ما يحتاج إليه في التفسير، وإنّما تدعو الحاجةُ إلى ذكرِ[4] فعلِ[5] الفاعلِ ليعلَم به صاحب الفعلِ المحذوفِ،[6] وإلى ذكرِ المفعولِ الأولِ المضمرِ ليحصلَ الرَّبطُ ويتحقَّق الاشتغال. وأما المفعولُ الثاني فلا ضرورةَ تبعثُ على ذكرِه من حيثُ التفسيرُ فينبغي حيثُ ذكِرَ أن يجعلَ للمقَدر الذي هو المقصود بالذات وبهذا

---

(1) الشعراء: 132، 133.

(2) صدر بيت عجزه: "وإلا فكن في السر والجهر مسلماً انظره في المغني ص557 وشروح التلخيص 3: 43 والإشارات والتشبيهات ص123 ومعاهد التنصيص 1: 278 والتصريح 2: 162 والسيوطي 839 وشرح أبيات المغني 6: 300، 7: 3.

(3) الأصل: يستغن.

(4) ج: لذكر.

(5) سقطت من ج و د.

(6) د: المذكور.

رد بعضهم علَى مَن جعلَ (لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ)[1] حالاً من ضميرِ هَلَكَ في قوله تعالى (إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ) قال: لأنَّ المسندَ إليه حقيقةً هو الاسم الظاهر المعمول للفعلِ المحذوفِ، فهو الذي ينبغي أن يكونَ التقْييد له فتجعلَ[2] الجملة صفةً لَه، لا حالاً من ضمير الفعلِ الواقع في جملةِ التفسيرِ.

الجملة الرابعة المُجابُ بها القسَمُ

قال: وجوَّزَ الفرّاءُ[3] أن يكونَ الأصلُ النَّهي ثُمَّ أُخرجَ مُخرَج الخبرِ ويؤيده أنَّ بعده: وقولُوا، وأقيمُوا، وآتُوا.

أقول: وَجهُ التأييدِ ظاهرٌ، وهو أنَّا إن جَعلْنا ﴿لا تعبدونَ﴾ للنَّهي بحسبِ الأصلِ كان إنشاءً في المعنَى، وقد ذكرَ بعدَه الجملَ الأمرية معطوفةً، فيكونُ الإنشاءُ لفظاً ومعنىً قد عُطِفَ على الإنشاءِ معنىً، بخلافِ ما إذا جُعلتِ الأولى خبريةً لفظاً ومعنىً، ويُؤيّده قراءة أُبي:[4] لا تعبدُوا. وإنما أُخرِجَ النهيُ في القراءةِ المشهورةِ مُخْرَجَ الخبرِ، لأنَّه أبلَغُ من صَريح النَّهي كأنَّ المخْبَرَ عنه سارَع إلى الانتهاءِ فهو يُخبَر عنه.

قال: ومما يَحتمِلُ الجوابَ وغيرَه قولُ الفرزدَقِ:[5]

---

(1) جزء من قوله تعالى (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ ...) النساء: 176.

(2) د: فيجعل.

(3) الحديث عن قوله تعالى (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله... وقولوا للناس حسناً، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) البقرة: 83 – 84 وانظر معاني القرآن للفراء 1: 53.

(4) انظر الكشاف 1: 293 وأبي قرأ على الرسول (ص) وقرأ عليه نفر من الصحابة والتابعين كابن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن عباس وكان اقرأ القراء واختلف في تاريخ وفاته بين: 19، 20، 23، 33هـ وغير ذلك. انظر طبقات ابن سعد 2: 340 وغاية النهاية 1: 31 والإصابة 1: 19 – 20 ومفتاح السعادة 2: 10، 2: 340.

(5) ديوانه ص 870 والكتاب 2: 416 والمقتضب 2: 95، 3: 253 والخصائص 2: 422 وآمالي الشجري 2: 113 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 132، 4: 13 والمغني ص 529 والعيني 1: 461.

تَعَشَّ فإنْ عاهدتَنِي لاَ تَخُونُنِي *** نَكُنْ مثل مَنْ يا ذِئْبُ يَصطحبانِ

أقولُ قبل هذا البيت:

فقلتُ لـه لمـا تَكـشَّرَ ضـاحِكاً *** وقـائمُ سـيفِي مِـن يـدي بمكـانِ

وبعدَ بيتِ المَتْنِ:

وأنتَ امرُؤ يا ذئبُ والغدرُ كنتما *** أخَيَيْن كانا أرضعا بلَبانِ / 328

يـصفُ ذِئـباً أتـاه في القَفْـرِ وأطعَمَه ما كان يأكلُ منه، ثم قال: إن أقسمت على عَدم الخيانةِ كنتُ أنا وأنت بمثابةِ الرفيقيْن المصْطَحبَيْن، ثم قال: كيفَ أطلبُ منك تركَ الخيانةِ وأنْتَ بمعاهَـدتِك والغـدْرُ سَـجِيةٌ لـك وطبيعةٌ. وضميرُ لهُ يعودُ إلى الذئب، وتكشَّرَ: تبَسَّم، ويُروَى مكـانَ تعـشَّ تعـالَ، وهـو الذي رأيتهُ في المُفَصَّل[1] وشَرْحِ أبياتِه[2] يقالُ كذا للواحد المذكر، وتعالَيْ للواحدة المؤنثةِ بفتح اللامِ.

وحكَـى الزَّمخـشري[3] في تفـسير النِّـساءِ عـن أهل مكة أنهم يقولون: تعالِي ، بكسر الـلامِ للمـرأةِ. ووقَـعَ مـثلُه في شـعرِ أبي فِراس الحَمَداني، قال وهو في أسرِ الرّومِ وقد سَمِعَ حمامة تنوح بجنْبه: [4]

أقـولُ، وقـد نَاحـت بقُريـي حمامـةٌ: *** أيـا جَـرتا هـلْ تَـشْعُرين بحالِـي؟

[معاذ][5] النَّوَى ما ذُقْتُ طارِقَةَ النَّوَى *** ولا خَطَـرتْ مـنكِ الهُمـومُ ببالـي

---

(1) أورد الشطر الثاني فقط.

(2) تقدم الحديث عن بعض شراح أبيات المفصل.

(3) الحديث عن قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ...) النساء: 61 وانظر الكشاف 1: 536.

(4) ديوانه ص238.

(5) الأصل: بعادْ وهو تصحيف.

أيا جارَتا ما أنصَفَ الدهرُ بينَنا *** تَعالِي أُقاسِمكِ الهُمومَ تَعالِي
تَعالِي تَرَيْ رُوحا لَديَّ ضَعيفة *** تُرَدَّدُ في جسمٍ يعذَّب بالِي
أيضحك مأسورٌ وتبكِي طليقَةٌ *** ويَسْكتُ مَحزُونٌ، ويَندُبُ سالي؟
لقَد كنتُ أولى منكِ بالدمع مقلَةً *** ولكن دَمعي في الحوادثِ غالِي

والوَجْهُ فتحُ اللامِ لأنَّها عين الفعلِ كالعين في: تصاعُدي، ولامُ الفعلِ التي كان حقُّها أنْ تُكسرَ قدْ سقطَت؛ إذِ الأَصلُ: تعالِيي ففُعِل فيه ما عُرِفَ في مثلِه.

قال: فجملة النفي إمّا جوابٌ: لعاهدَتني، كما قال:[1]

أرَى مُحرزاً عاهدتُه لِيُوافِقَن *** فكانَ كمَنْ أغريتُهُ، بخلافِ

فلا محلَّ لها.

أقولُ: هذا هو الظاهرُ، لأنَّ الغرضَ المعاهدةُ على تركِ الخيانةِ على شيءٍ آخرَ في حالِ عدمِ الخيانةِ. ومُحرزٌ: اسمُ رجلٍ. وأغريتُه بخلافٍ: [أي][2] حملتُه عليه كأنني[3] ألصقتُه[4] به كما يُلصَقُ[5] الشيءُ بالغِراء[6].

قال: أوحالٌ من الفاعلِ أوِ المفعولِ، أو كليْهما فمحلُّها النصبُ والمعنَى شاهدٌ للْجوابيةِ.

أقول: قد بيَّنا وجهَ كونِ المعنَى على الجوابِ،[7] وإجازتُه الحالَ من الفاعل جاريةٌ على ما صرَّح به في الجهة الخامسة من الباب الخامس في تَرجمة مِن الحال ما يَحتملُ كونه

---

(1) انظره في شرح الكافية الشافية ص 858 والمغني ص529 وشرح أبياته 6: 240.

(2) من ج و د.

(3) ج كأنك د: كأنه.

(4) د: ألصقه.

(5) ج: تلصق.

(6) والغراء: الذي يلصق به الشيء.

(7) سقطت من ج.

من الفاعل وكونه من المفعول، نحو ضربتُ زيداً ضاحكاً، ونحو (وَقَـٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً)[1]. و بعضُ المتأخرين يصرّحُ بأنَّ الحالَ في مثلِ ذلك منَ المفعولِ، فإن أردتَ كونه من الفاعلِ أوْ لَيْتَها إيّاه، فتقول: ضربتُ ضاحكاً زيداً.

قال: وقد يحتج للحاليةِ بقولِه أيضاً:[2]

ألم تَرَنـي عاهـدتُ ربـي، وإنـني *** لَـبينَ رتـاجٍ قائمـاً ومقـامِ
علَى حَلْفةٍ لا أشتُمُ الدهر مُسلِما *** ولا خارجـاً مِـن فيّ زور كـلامِ

أقـولُ: هذا عجيبٌ، كيفَ يكونُ اللفظُ الواقِعُ حالاً في تركيبٍ خاص حُجّةً على أنَّ لفظاً آخرَ وقعَ في تركيبٍ مُباين لذلك التركيبِ [حالٌ][3] هذا ممّا لا سبيلَ إلى القول به أصلاً.

والـرِّتاجُ، بـراء مكسورة، فمثناةٍ فوقية، فألفٍ فجيمٍ: البابُ العظيمُ، والمرادُ هنا بابُ الكَعبةِ المُشرَّفةِ، والمرادُ بالمَقام المذكورِ مَقامُ إبراهيمَ، عليه الصلاةُ والسلامُ.

قال: وإلا لَزِمَ دخولُ اللاَّمِ على اللامِ[4].

أقـول: [فـيه إدخالُ اللامِ على إنْ الشَّرطيةِ، وقد مضَتْ منه مواضعُ، وسيأتي[5] منه أيضاً مواضعُ.

قال ولم يُؤتَ بجملة القَسمِ إلا لمجرَّدِ[6] التَّوكيد، لا للتَّأسيس.[7]

---

(1) التوبة: 36 سقطت الواو من وقاتلوا من النسخ.

(2) البيتان للفرزدق ديوانه ص769 والكتاب 1: 346 والمقتضب 3: 269، 4: 313 والكامل 1: 120 والمغني ص 529 والخزانة 2: 108.

(3) الأصل: محال.

(4) الحديث عن قوله تعالى (وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ) هود: 111 اعتبر ما في لمّا موصولة لا زائدة، ومن القائلين بزيادتها الزمخشري في الكشاف 2: 295.

(5) ج: ويأتي

(6) ج: بمجرد:

(7) الحديث عن الآية السابقة (وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ...).

أقول]: [1] فيه العطفُ بلا بعدَ الحَصْرِ / 329 بالنَّفي وإلا، وقد سبق له نظيرٌ في الباب الأول في حرف الألف في فصل أنَّ[2] المفتوحة المشددة وقد تقدمَ الكلامُ عليه.

قال: و أمّا الثاني[3] فلأنّ الخبرَ الذي شرطُه احتمالُ الصدقِ والكذبِ الخبرُ الذي هو قسيمُ الإنشاء، لا خبرُ المبتدإ.

أقول: لا شكَّ أنَّ القولَ الأول غلطٌ نشأ من اشتراكِ لفظِ الخَبرِ بين ما يقابلُ الإنشاء، وبينَ خبر المبتدإ. وحرَّرَ بعضُ المتأخِّرين هنا كلاماً لا بأس بإيراده فقال: المبتدأُ إنما ذُكِرَ ليُنْسَبَ إليه بطريقٍ من الطُّرُقِ حالٌ مِنْ أحوالِه ويَرتبط[4] به بوجهٍ من الوجوهِ حكمٌ من أحكامِه، وبهذا فرقَ بين ضربتُ زيداً، وزيدٌ ضربتُه، فحُكِمَ بأن زيداً في الأول مفعولٌ به، وفي الثاني مبتدأ، مع أنَّ فعلَ الفاعِلِ وَقَعَ عليه في الصورتيْنِ معاً، وذلك لأنه ذُكِرَ في الأولى بياناً لما وَقَعَ عليه الفعلُ، وفي الثانية ليُسنَدَ إليه حالٌ من أحواله وحكمٌ من أحكامِه، ولذلك صرَّحُوا بأن "زيدٌ أبوه منطلقٌ" معناه: زيدٌ منطلِقُ الأبِ، وعلى هذا فنقول: معنَى الجملةِ الإنشائيةِ، طلباً كان أو غيرَه، وإنْ كان حاصِلاً معها لكنه قائمٌ بالطالب والمُنشئ، فإذا قلت: زيدٌ اضْرِبْه فطلبُ الضربِ قائمٌ بك، وليس حالاً من أحوالِ زيدٍ إلا باعتبار تعلُّقِهِ به، أو كونِه مقولا في حقه واستحقاقِه أنْ يقال فيه. فلا بدَّ أنْ يلاحظَ في وقوعه خبراً عنه هذه الحَيْثية، فكأنه قيل: زيدٌ مطلوبٌ ضربُه [أو مقولٌ[5] في حقه ذلك لا[6] على معنَى الحكايةِ، بلْ على معنى أنّه يستحق أن يقالَ فيه فيُستفادُ من لفظِ "اضربْهْ طلبُ ضربه] [7]، ومِن رَبْطِه بالمبتدإ معنًى آخرَ[8] لا يُستفادُ من قولكِ: اضربْ زيداً، وامتناعُه من احتمالِ الصدقِ والكذبِ بحسَبِ المعنى الأولِ لا يُنافي احتمالهما بحسَبِ المعنَى الثاني إلى هنا كلامه.

---

(1) من ج و د.

(2) انظر ص 30 من الأصل.

(3) الأصل "الثانية" والحديث عن تعليلين، لم يورد الشارح الأول واكتفى بالثاني.

(4) ج: ويربط.

(5) ج: وتقول.

(6) ج: إلا.

(7) من ج و د.

(8) سقط "معنى آخر" من ج.

قال للاتفاق على أنَّ أصلَه الإفرادُ.[1]

أقول: قال الرَّضي:[2] ولِمانعٍ أن يَمنعَ[3] قالوا: إنما كان أصلُه الإفرادَ، لأنه القولُ المقتَضِي نسبةَ أمرٍ إلى أمْرٍ، فَينبغي أنْ يكونَ المنسوبُ شيئاً واحداً كالمنسوب إليه، وإلاَّ كانت هناك نِسبتان أو أكثرُ فيكونُ خبران وأكثرُ،[4] لا خبرٌ واحدٌ، فالتقديرُ في: زيدٌ ضَربَ غلامه: زيدٌ مالِك لغلامٍ ضارب. والجوابُ[5] أن المنسوبَ يكون شيئاً واحداً كما قلتُم، لكنه ذو نسبةٍ في نفسِه، فلا نُقَدِّره بالمفرد، فالمنسوبُ إلى زيدٍ في الصّورةِ المذكورةِ ضَرْبُ غلامِه الذي تَضَمَّنته الجملة.

قال: وقولُه:[6]

جَشأتْ فقلتُ: اللّذ خَشِيتِ لتأتين

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجزُه:

وإذا أتتك فلاتَ حينَ مَناصِ

وفاعلُ جَشَأتْ: ضميرٌ مستكِن يعودُ إلى النفس، يقالُ:[7] جَشَأتْ نفسِي جشأً: إذا نَهضَت إليك وارتفعَتْ من حُزْنٍ، أو فزَعٍ. والمناصُ: التأخرُ والفرارُ.

قال: فيكونُ كقولِهِ[8]:

---

(1) المراد: أن أصل الخبر الإفراد.

(2) انظر شرحه على الكافية 1: 93.

(3) بعده في ج: أن أصل الخبر الإفرادُ والعبارة ساقطة من شرح الكافية للرضي المنقول عنه النص.

(4) سقطت من ج وفي شرح الكافية: أو أكثر.

(5) سقطت من ج.

(6) انظره في المغني 531 والسيوطي ص 830 وشرح أبيات المغني 6: 245 وحاشية الأمير 2: 60.

(7) ج: تقولُ د: يقول.

(8) البيت للأحوص انظره في شعر الأحوص ص154 مع خلاف في رواية البيت وشرح الكافية الشافية ص 294 والمغني ص534 والسيوطي ص830 والهمع 1: 90 وشرح أبيات المغني 6: 246 والخزانة 1: 248 ونتائج التحصيل ص757.

و لـو أنّ مـا عالجـتُ لِـينَ فُـؤادِها *** فقَـساً اسـتُلِينَ بـه لَـلانَ الجَـنْدَلُ

أقول: واو لَوْ مفتوحةٌ نُقِلت إليها فتحة الهمزةِ من أنَّ، ولا يجوزُ التسكينُ ولو استقامَ الـوزنُ، لأنـه يختلفُ بحرُ الـصَّدر والعَجُز؛ إذ يكـون الـصدرُ على تقدير التّسكين من بَحر الطـويلِ، والعجـزُ مـن بحـرِ الكامـلِ، ومـثلُه لا يجـوزُ، ومـع النَّقل يكونُ البيتُ كلُّه من بحر الكامِل.

فـإن قلـتَ: لم لا تُـسكَّنُ واوُ لَـوْ وتجعل الواوُ التي قبلَها خَزْماً، بالزاي، فيكونُ جميعُ البيتِ من الكامِل ولا اختلافَ؟

قلت: يَلزم عليه ارتكاب أمرٍ قبيح هو الإتيان بالخَزم الذي هو زيادة غير معتدّ بها في الـوزن، هـذا[1] مـع وجـود المَـندوحَةِ عنه. وما تُكتبُ منفصلة عن أنَّ، لأنها اسمُها، والعائد محـذوف أي بـه. و استُلين به خبر أنَّ. والجَندل: الحجارة مرفوع باستُلين على أنه النائب عن الفاعـلِ. ولَـلان جـواب لَـوْ/ 330 وفاعلُه ضمير يعود إلى الجَنْدلِ. والتقْدير: ولو أن الذي عالجت به لِين فؤادِها فقَسا استُلين الجندل به[2] للان.

فـإن قلـت: قَـسا معطـوفٌ علـى الـصّلةِ، وهو خالٍ عن الرابط، إذ ضميرُه عائدٌ إلى الفؤادِ، لا إلى مَا.

قلـت: الفـاء سببيةٌ، فاكتفى من الجملتين بضميرٍ واحدٍ، وهو المجرور المحذوف، وهذا كقولِهم: الذي يطيرُ فيغضَبُ زيدٌ الذبابُ.

قال: زعَمَ الأخفش[3] في قولِه[4]:

إذا قـالَ: قدْنـي قـالَ: بـاللهِ حلفـة *** لِتُغْنِيَ عنّي ذا [إنائِك][5] أجْمَعا

---

(1) ج: وهذا

(2) ج: به الجندل.

(3) انظر كتابه معاني القرآن ص557.

(4) البيت لحريث بن عناب الطائي انظره في معاني الأخفش ص557 والإفصاح ص272 والمقرب 2: 77 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 8 والمغني ص278، 534 والسيوطي ص830 والعيني 1: 354، 3: 360 والخزانة 4: 580 وشرح أبيات المغني 4: 276، 286.

(5) الأصل: إنابك.

أقول: تقدَمَ إنشاد هذا البيتِ والكلام عليه في الباب الأول في حرف اللام،[1] إلا أنَّ المصنفَ أنشدَه هناك إذا قلتُ بإسناد ضميرِ فعلِ القَول إلى ضميرِ المتكلم، وهنا بإسناده إلى ضميرِ الغائبِ عائداً إلى الضّيفِ الطّاعم، وضميرُ قال الثانيةِ عائدٌ إلى المضيفِ المطعم.

قال: وأمّا ما استدلَّ به فمتعلّق اللام فيه محذوف، أي: لَتشْرَبَنَّ لتُغنِي، وفعلْنا ذلك لتصْغى[2].

أقولُ: تقديرُ المتعلَّقِ مُقدَّماً في البيت ظاهرٌ لمنعِ لاَمِ القَسمِ مِنْ تقديره مؤَخّراً؛ إذ لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها.

فإن قلت: المعمولُ ظرفٌ، فيُغتَفرُ[3] فيه لتوَسُّعهم في الظروف، وقد أُجِيزَ في قوله تعالى (وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا)[4] كونُ إذا ظرفاً لأُخرَجُ.

قلت: لا يلزَمُ من إجازةِ ذلك حيثُ يكونُ العاملُ مذكوراً[5] إجازَتُه حيثُ يكون العاملُ محذوفاً لتَضاعُف الضعْفِ. وأمّا الآية فلا مانعَ من تقدير المتعلَّقِ متأخراً، بل تقديره كذلك هو المعهودُ في مثلِه لإشعارِ الحذفِ بزيادةِ الاهتمامِ بالعمول. و قد سلكَ المصنفُ هذه الطريقة، أعني تقديرَ العامِل مؤَخّراً في مواضعَ من كتابه. وفي جوابه على[6] الآيةِ بما ذكَرَه إيذانٌ بأنه سلَّم قولَ الأخفشِ، وليس فيه ما يكونُ ولِتَصغَى معطوفاً عليه، ويمكنُ أنْ يقالَ: إنه معطوفٌ على غُرُوراً باعتبار المعنى، أيْ لتقره ولتصْغَى وما بينهما اعتِراضٌ.

---

(1) انظر المغني ص278.

(2) يتحدث هنا عن قوله تعالى (وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ) الأنعام: 113.

(3) ج: يغتفر.

(4) مريم: 66.

(5) سقط حتى العامل من ج و د.

(6) ج، د: عن.

الجُملة الخامِسَة

قال: الواقعةُ جواباً لشرطٍ غيرِ جازمٍ مُطلَقاً، أو جازمٍ ولَمْ يَقترِنْ بالفاءِ ولا بإذا الفُجائيةِ.

أقول: الحقُّ أنَّ جملة جوابِ الشّرطِ لا محل لها مُطلَقاً، وذلك لأن كل جملةٍ لا تقعُ موقعَ المفردِ فلا محلَّ لها، وجملة الجوابِ لا تقعُ مَوقعَ المفردِ، فلا يكونُ لها محل، وسيأتي الكلامُ في ذلك مشبعاً في الجملةِ الخامسة من الجملِ التي لها محلٌّ من الإعرابِ إن شاء اللهُ تعالى.

قال: فالأول جوابُ لو، ولولا، ولمّا [وكيفَ][1].

أقول: هذا مَبنِي على أن لَّما حرفُ وجودٍ لوجودٍ، كما ذهبَ إليه كثيرونَ،[2] أوْ ظرفٌ بمعنَى إذْ فيه معنى الشرطِ، كما ذهب إليهِ ابنُ مالك[3] وأما على رأيِ ابنِ السَّرّاج[4] والفارسيّ[5] وابنِ جني وغيرِهم ممَّن قال بأنها ظرفٌ بمعنى حين، فالظاهرُ أنها ليست شرطية كما مرّ[6].

---

(1) من ج والمغني.

(2) منهم سيبويه انظر الكتاب 4: 234.

(3) التسهيل ص241.

(4) هو محمد بن السري أبو بكر كان أحد العلماء المشهورين بالنحو والأدب أخذ عن المبرد، وتتلمذ عليه الزجاجي والسيرافي والفارسي من كتبه الأصول، والموجز، والجمل، والشعر والشعراء وشرح سيبويه توفي سنة 316 هـ انظر طبقات الزبيدي ص112- 116 وإشارة التعيين ص313 والبغية 1: 109-110.

(5) انظر رأيه في الرصف ص354 والجني ص594.

(6) انظر ص217 من الأصل.

قال: فالأولُ نحو: الذي جاء أبوه، فالذي في موضع رفعٍ، والصِّلة لا محلَّ لها.

أقول: لأنها بمنزلةِ الجُزءِ منَ الاسم، وبعضُ الاسم لا محلَّ له. ولأنها ليست بقائمةٍ مَقامَ المُفردِ حتى تُعربَ بإعرابه. ووقعَ في المختصَرِ المَسمّى بـ الوافي[1] ما نصه: والجملة التي لها محلٌّ من الإعراب جملةٌ لا كلامٌ لكون إسنادها لم يُقصَد لذاته/ 331 والتي لا محل لها منه كلام وجملة. فاعترَضَه شخصٌ من مُدَرسي نهراولة بأن قال: الصلة ليسَ لها محلٌّ من الإعرابِ. والرواية في المَدارِكِ[2] في سُورةِ (واللّيلِ)[3]: فيكونُ كلاماً وجملة. وقَدْ فُهِمَ مِن قبلُ أنها جُملةٌ لا كلامٌ، لأن إسنادَها غَيرُ مقصودٍ لذاتِه. وروايةُ[4] كونِ إسنادِها مقصوداً لذاته في الهَرَوِيّ[5] في ابتداءِ الفصلِ والوَصلِ، ففي الكلام تناقضٌ.

قلت: لا بأس باعتراضِه، إلاَّ أنَّه أبانَ عن قصورٍ زائدٍ في الاطلاعِ على نصوصِ النحاة حيثُ[6] استَنَد في القول إلى كونِ جملةِ الصّلةِ لا محلّ لها إلى النَّصِّ المَسْطور في المدارِكِ وكتبُ النحوِ طافِحةٌ بذلك. وكان الأولَى به الاستنادُ إلى نصّ الزَّمخشري في الكَشّاف[7] فقد صرَّح بذلك في تفسيرِ سُورةِ (واللّيلِ) ومنهُ أخَذَ صاحبُ المدارك. ولقد ذكّرني ذلك حكايةً

---

(1) صاحبه هو محمد بن عثمان بن عمر البلخي الهندي الحنفي، نحوي مشارك في بعض العلوم، من مؤلفاته: الوافي في النحو شرحه الدماميني بالبلاد الهندية، ومنها عين العلم وزين الحلم، ولا يعرف تاريخ وفاته. انظر كشف الظنون ص1998 وهدية العارفين 2: 187 ومعجم المؤلفين 10: 284.

(2) صاحبه هو: عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي حافظ الدين مفسر وفقيه له مصنفات جليلة أهمها: مدارك التنزيل في التفسير، والمنار في أصول الفقه، وشرحه، والوافي في الفروع، وشرحه توفي سنة 701 هـ انظر الدرر الكامنة 2: 247 ومفتاح السعادة 2: 167-168.

(3) يتحدث عن الآية الكريمة (ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ) الليل: 18: انظر المدارك 4: 362 – 363.

(4) سقط حتى لذاته من ج.

(5) والهروي هو: حيدر بن محمد الهروي برهان الدين مفسر متكلم عالم بالمعاني والبيان والعربية من تصانيفه حاشية على حاشية التفتازاني على الكشاف للزمخشري في التفسير، وحاشية على شرح الإيضاح للقزويني في المعاني والبيان توفي سنة 820 هـ انظر شذرات الذهب 7: 145 ومعجم المؤلفين 4: 92 وكشف الظنون ص211، 1247 – 1479، 1894.

(6) سقط حتى النحاة من ج.

(7) 4: 262.

أخبرَني بها بعضُ الثِّقاتِ أنَّ الأخوين السَّفاقُسيَّين[1] وكان أحدُهما حافِظاً لفرُوعِ المَالكيةِ، والآخرُ مُتقناً لأُصولِ الفقهِ [مُشاركاً في العُلومِ][2] اللِّسانيةِ، فكانا إذا حضَرا في مَجلسٍ يَجتمعُ منهما فقيه كامل، فاتَّفقَ أنهما حضَرا بتُونُس في مجلسِ ابنِ عبدِ الرَّفيع[3] قاضي الجَماعةِ بها فسألهما عن مسألةٍ فأجابا عنها بنقلٍ ذكرَاه من كتابِ ٱلبيانُ والتحصيلُ لابن رُشْدٍ وتكلَّما عليها بكلامٍ استَحْسَنه الحاضرُون، فلَمّا خرجا مِنَ المجلسِ سُئِل القاضِي ابنُ عبدِ الرَّفيعِ عنهُما فقال: ليسا بفَقيهَيْنِ قِيل:[4] لِمَ ذلك؟ فقال: ما أجابا به، وإن كان صحيحاً إلا أنهما اعتمدا في النَّقلِ على غيرِ المُدَوَّنةِ في فَرْعٍ هو مذكورٌ فيها، ومَنِ ارتكَبَ مثلَ هذا لا يُعدُّ عندَ المالكيةِ فقيهاً، لأن المدوَّنة أجلُّ كُتُبِ هذا المذهبِ وهي من إملاء ابنِ القاسِمِ[5] أعْظَم تلامذةِ الإمام مالِك: فكذا الحالُ فيما نحنُ فيه لا يَنبغي أنْ يعد هذا، وإن كان ما قالَه صحيحاً عندهم حيثُ اعتمدَ في نقلِ مسألةٍ امتلأت بها بطونُ كُتُبهم على ما في المَدارك. ولَيتَ شعري أيُّ حاجةٍ به إلى ذلك؟ وقد قرَّرَ النحاةُ قاعدةً يُعرَفُ بها ماله محلٌّ من الإعرابِ، وما لا محلَّ له من الجملِ، وهي أنَّ ما كان منها واقعاً موقعَ المفردِ فله محلٌّ منَ الإعراب، بحسَبِ ما يَستحقه ذلك المفردُ، وما لم يقعْ منها موقعَ[6] المفردِ فلا محلَّ له، فقد عُلِم حكْمُ الصِّلةِ من هذه القاعدةِ، ولا حاجةَ بنا إلى إخراج روايةٍ في عين المسألةِ بعد دُخولها تحتَ هذه القاعدةِ الكُليةِ، وكذا اعتمادُه في أنَّ الإسناد الواقعَ في جملةِ الصلةِ لَم يُقصَدْ لذاتِه على ما في الهَرَوي في أولِ مَبْحثِ الوَصلِ والفصلِ يعني بذلك شَرح التلخيص المُطول[7] لمولانا

---

(1) المراد بهما: إبراهيم بن محمد بن أبي القاسم القيسي العلامة برهان الدين أبو إسحاق النحوي أخذ عن أبي حيان، من آثاره إعراب القرآن توفي سنة 742. انظر البغية 1: 425 وشجرة النور الزكية 1: 209 أما أخوه فهو محمد بن محمد بن إبراهيم عروضي فقيه أصولي مشارك في بعض العلوم من آثار شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول توفي سنة 744 هـ. انظر الدرر الكامنة 4: 158 ومعجم المؤلفين 11: 177، 178.

(2) من ج و د.

(3) هو إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع الربعي التونسي قاضي القضاة فقيه أصولي له كتاب معين الحكام توفي سنة 733 هـ انظر شجرة النور الزكية ص207 وفهرس الفهارس 1: 441.

(4) ج: فسئل.

(5) هو عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو عبدالله الإمام المشهور في الفقه المالكي روى عن مالك والليث وابن الماجشون توفي 191 هـ أنظر الديباج 1: 465 – 469 وطبقات الحفاظ للسيوطي ص148.

(6) ج: وما لم يكن منها واقعاً موقع.

(7) انظر ص247.

سعد الدين التَّفتازاني، رحمهُ الله،[1] أفتراه لو لم يَجِدْ نصَّ الهَروي على ذلِك كان يَتَردَّدُ في الإسناد الواقعِ في مثلِ:[2] الذي قامَ أبوه، هل هو مقصودٌ لذاتِه أو لغيرِه هذا مع أنَّ الصلةَ لم يُؤتَ بها إلا لتتميم جزئيةِ الموصولِ وتعريفِه فلم [تُقصدِ][3] بما اشتمَلَت عليه لذاتِها؛ بلْ قُصِدَتْ لغيرها، وهو المَوصولُ، وهل هذا إلا جمودٌ على التقليدِ في أمرٍ لا يُحتاجُ إليه فيه؛ بل يُدركه الفطِنُ بأول وهلَةٍ، ولا يَتَشكَّكُ فيه، ثم كونُ إسناد الصلة لم يُقصَد لذاتهِ منصوصٌ في كتُب النحاة مشهورٌ. وما أظنُّ الهروي أخذه إلا من شَرح الكافيةِ للرَّضي الأسترابَادِي، فإنه كان كثيرَ الاعتمادِ عليه، وباللهِ التّوفيقُ.

بَقيَ هنا بحثٌ، وهو أنَّ الجماعة أطلقوا القولَ بأنَّ جملة الصّلةِ لا محل لها من الإعرابِ، ويَنبغي أن يستثنَى من ذلك الجملةُ التي تقع صلة لألْ. إما مع القَول بأنَّ ذلك لا يكونُ إلا للضَّرورةِ مُطلَقاً، كما يقولُ الجمهورُ، أو معَ القول بأنَّ ذلك يجوزُ في السعة قليلاً إن كانتْ فعليةً ذاتَ مضارِع / 332، كما يقولُ الأخفشُ وابنُ مالِكٍ،[4] مثل قولِه[5]:

لا تُبْغِيَنَّ الحَرْبَ إنِّي لَكَ الـ *** يُنذِرُو من نِيراها فائقِ

فإنَّ جملة الصلة في هذه الحالةِ تكونُ ذاتَ محل من الإعرابِ لوقوعِها موقعَ المفردِ فتأمله.

قال: وقال العُقَيْلِيّ:[6]

نحنُ اللّذون صبَّحُوا الصَّباحا

---

(1) سقط رحمه الله من ج و د.

(2) بعده في د: هذا

(3) الأصل: يقصد.

(4) انظر في نتائج التحصيل ص747.

(5) انظر الخزانة 1: 14 ونتائج التحصيل ص747 وحاشية يس على التصريح 1: 142 وفي الخزانة لا تبعثنْ.

(6) هذا صدر بيت لأبي حرب الأعلم من بني عقيل عجزه يوم النخيل غارة ملحاحاً وينسب أيضاً إلى رؤبة ولبلى الأخيلية انظره في النوادر ص47 والمغني ص535 وشرح ابن عقيل 1: 144. والأشموني ص68 والتصريح1:133والسيوطي ص832 وشرح أبيات المغني 6: 253، 255 والعين 1: 426.

أقـولُ: العُقَيليّ، بضَمِّ العين، وفتح القاف. قال ابنُ مالِكٍ في شَرْح التَّسهيلِ: إعرابُ الـذين في لُغة طيّئ مشهورٌ [يقولون]:[1] نصر اللَّذون آمنوا على عَدُوِّهم الذين كَفَرُوا، وهي لغة هُذَيلٍ أيضاً، ونقلها بعضُهم عن عُقيلٍ انتَهى.

واللَّـذون يُكـتَبُ بلامين بخلافِه في لُغةٍ من ألزمَه الياءَ في جميعِ الحالاتِ، والسرفيه أنه في حالـة بـنائِه شبيهٌ بالحرفِ، واللامُ للتَّعريف على قول، ومشابهَةٌ لها على القولِ بأنَّ تعريفَه بالعهـد الـذي في الـصِّلة، فآثـروا عـدمَ ظهـورِها خطّـاً في حالـة البـناءِ وأظْهـرُوها في حالـةِ الإعرابِ، لأنَ شَبَهَ الحرفِ أُلغِيَ كذا قيلَ.

قـال: ولعـلَّ مُـرادَه أنَّ المـصدرَ إنما يَنسبِكُ من "ما وَيكذِبون"، لا منها ومِن "كانَ" بناءً علـى قـولِ أبي العبَّاسِ[2] وأبي بكرٍ[3] وأبي عليٍّ وأبي الفتحِ[4] وآخرينَ: إنَّ كان النَّاقصة لا مَصدرَ لها.

أقـول: قـد يُستـشكَلُ هذا الكلامُ بأنَّ سياقَه يَقتضِي أنه ذُكِرَ في مَعرِضِ الاعتذار عن أبـي الـبقاءِ[5] بمـا يَدفـعُ التناقضَ الواردَ عليه، وليسَ في ذلك اعتذارٌ؛ بل يكادُ يكونُ تَوجيهاً لوقـوعِ التَّناقض، فإنَّ جملة "يكذبونَ" إذا كانت صلة لِمَا، فلا مَحلَّ لها، وهي مع ذلك عند أبي البقاءِ خبرٌ لكان، فيكونُ لها محل وهذا هو التناقضُ.

وجـوابُه أنَّ مقـصودَ المـصنّف أنَّ أبـا الـبقاءِ يُـريدُ أنَّ الـصلة مجمـوع قـولِه (كَانُواْ يَكْذِبُونَ)[6] غـيرَ أنـه أطلَقَ اسمَ الكل على الجزءِ مَجازاً، فقال: إنَّ "يكذبونَ" صلةٌ باعتبار أنه هو الذي يَنسبكُ المصدرُ منه ومِنْ مَا فلاَ تناقضَ حينئذٍ.[7]

---

(1) من ج و د.

(2) المقتـضب 3: 97 وهـو محمـد بن يزيد أبو العباس إمام العربية ببغداد في زمانه أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني من تـصانيفه المقتـضب، والكامـل والمقصور والممدود وغيرها توفي سنة 285 انظر طبقات النحويين ص 101-110 وإشارة التعيين ص342 والبغية 1: 269-271.

(3) المراد بأبي بكر ابن السراج انظر كتابه الأصول 1: 93.

(4) انظر رأيه في اللمع ص254 دون الإشارة إلى كان..

(5) انظر إملاء 1: 17.

(6) جزء من قوله تعالى (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ) البقرة: 10.

(7) بعده في ج: والله سبحانه وتعالى أعلم.

الجملة السابعة

قال: التابعة لما لا محل له.

أقول: هذا مشكلٌ فإن التَّابعَ هو الثاني[1] المُعرَبُ[2] بإعرابِ سابقِهِ من جهةٍ واحدةٍ فلا بد أنْ يكونَ لمتبوعِه محل من الإعرابِ.

فإن قلت: لعله أراد التَّبعية اللغوية.

قلت هذا مع كونه خُروجاً عنِ التَّكلمِ باصطِلاحِ أهلِ الفنِّ المَبحُوثِ فيه لا يُجدي شيئاً في مثلِ قولِهم في قوله تعالى (وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ)[3]: إنَّ الجملة الثانية لا محل لها لكونِها بدلاً من الصّلة.[4] وكذا في قولِهم في نحو: جاء زيدٌ وذهبَ عمرٌو إنَّ الثانيةَ لا محلَّ لها[5] لكونها معطوفة على المُستأنفةِ، فاستَعمَلُوا اللَّفظَ الموضوعَ للتابعِ المصطلحِ عليه، واللهُ أعلمُ.

الجُملُ التي لها محل منَ الإعرابِ

قال في ترجمةِ الجملة الأولى، واختُلِفَ في نحو: زيدٌ اضرِبْه، وعمرٌو هل جاءَكَ؟ فقيل: محل الجملةِ التي بعدَ المبتدإ رَفعٌ على الخبريةِ، وهو الصحيحُ، وقيل: نصبٌ بقولٍ مضمرٍ هو الخبرُ.

أقولُ: إضمار القول لا يعيِّنُ النصب؛ إذ يجوز أن يُقدَّرَ مقولٌ فيه كذا، فيكون المَحكيّ في محلِّ رفعٍ على أنَّه نائبٌ عن الفاعِلِ، ويجوزُ أنْ يقدَّرَ: أقولُ فيه كذا، فيكون في محلِّ

---

(1) د: التالي.

(2) سقطت من ج.

(3) الشعراء: 132، 133.

(4) انظر البحر 7: 33.

(5) بعده في ج و د: من الإعراب.

نصب.

قال: بناءً على أنَّ الجملة الإنشائية لا تكونُ خبراً، وقد مرَّ إبطالُه.

أقول: يشيرُ إلى ما قاله في الجملة الرابعةِ المُجابِ بها القسمُ من أنَّ الخبرَ الذي شرطُه احتمالُ الصدقِ والكذب / 333 الخبرُ الذي هو قَسيمُ الإنشاء لا خبرُ المبتدإِ للاتفاق على أن أصله الإفرادُ، واحتمالُ الصدق والكذب إنما هو من صفة الكلام. وقد أسلفنا ما حرّره بعضُ المتأخرين في ذلك، وأن الإنشاء الواقعَ خبراً للمبتدإِ لابدَّ من صَرْفه بالتأويلِ عن الإنشائية. فراجعه.

الجملة الثانية

قال: فالحالانِ مُتَداخِلان.

أقول: التداخلُ أن يكونَ الحالُ الثانية حالاً من ضميرٍ في الحال الأولى، والتَّرادُف، ويُطلِقون عليه التعدُّدَ، أنْ يكونَ الحالان لشيءٍ واحدٍ ، فإذا جُعِل (يَلْعَبُونَ)[1] و(لَاهِيَة) حالَيْن مِنَ الضَّميرِ في (اَسْتَمَعُوه) فهما من قبيلِ التَّرادفِ والتَّعدُّدِ. وإذا جُعِلَ (يَلْعَبُونَ) حالاً منه، و (لَاهِيَة) حالاً من الضّمير في (يَلْعَبُونَ)، فهما من قبيل التَّداخُلِ.

قال: إذ لاَ يقترنُ الخبرُ بالواو.

أقولُ: حكى الرَّضِي[2] وقوعَ اقترانِ خبرِ الأفعال النّاقصَةِ بالواو، ولكنَّه قليلٌ.

قال: وقولُك: ما تكلمَ فلانٌ إلاَ قائِلاً خيراً، وهو استثناءٌ مُفرَّغ من أحوالٍ عامةٍ مَحذوفةٍ.

---

(1) الحديث عن الآية الكريمة (مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اَسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ، لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ) الأنبياء: 2، 3..

(2) انظر شرحه على الكافية 1: 235 يتحدث هنا عن الحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدٌ موضع الشاهد وهو ساجدٌ انظر المغني ص537.

أقول: الحالية في المثال المذكور ظاهرةٌ، وإنما يُنظَرُ في أمثالِه من نحو: ما أنعمتُ عليه إلاّ شَكَرَ،[1] فإنّ المقصودَ منه لُزومُ تَعقبِ[2] مضمونِ ما بعد إلاّ لمضمونِ ما قبلَها، كما في الشرطِ والجزاء، كما في قولك: مهما أنعمتُ عليه شكرَ، وَجعلُ ما بعدَ إلا حالاً لا يفيدُ هذا المقصودَ. وأقربُ ما يُخرَّجُ عليه أن يُقالَ المعنَى ما أنعمتُ عليه إلا مقدَّراً شُكْرُه بعدَ ذلك، والمقدَّرُ اسمُ مفعولٍ على أنَّ المراد [التقدير][3] من الله تعالى فَيلزَمُ وقوعُ مُتعلَّقِه؛ إذ كل ما قدَّرَ الباري، جلّ وعلا، وقوعَه وقعَ حتْماً فلمّا كان غرضُ المتكلم الإخبارَ بأنه كلما أنعَمَ على زيدٍ شكرَه، ولم يتخلَّفْ شكْرُه إياه بعد إنعامه عليه لَزِمَ أن يكونَ الإنعامُ واقعاً في حال تقديرِ اللهِ[4] تعالى لشُكرِ المُنْعَمِ عليه؛ إذ لولاَ تقديرُه لذلك لَمْ [يقعْ][5] فبوقوع[6] الشكرِ بعدَ الإنعام عَلِمَ المتكلمُ أنَّ إنعامه كان واقعاً في حال التقديرِ المشارِ إليه، فأخرجَ كلامُه على هذه الصورةِ أمّا لو جُعلتِ الحالُ مقدّرة على معنَى ما أنعمتُ على زيدٍ إلا في حال كونِه مريداً لشُكري، أو في حال كوني أنا مقدّراً لشُكرِه، فإنه لا يَلزمُ حصولُ المعنى المرادِ؛ إذ وقوعُ الإنعام في حال إرادةِ العبدِ[7] المنعَمِ عليه للشّكرِ، أو في حالِ تقديرِ العبدِ المُنعِم لذلك لاَ يلزَمُ منه وقوعُ الشكرِ، ولا بُدَّ لجوازِ تخلُّفِ الإرادةِ الحادثةِ عنها وجوازِ وقوعِ الأمرِ بخلافِ ما يُقدّرُه العبدُ والله تعالى أعلمُ.

قال: وقولُ الفرزْدَقِ:[8]

بأيدِي رجالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيوفَهم *** ولَمْ تكثُرِ القتلَى بها حينَ سُلَّتِ

---

(1) ج شكرَه د: شكراً.

(2) ج: تعقيب.

(3) من ج و د.

(4) سقط حتى التقدير من ج.

(5) الأصل: انفع.

(6) د: وقوع.

(7) سقطت من ج.

(8) ديوانه ص139 (فيه: أولئك قوم) وانظر الكامل 1: 308 والإنصاف ص667، 668. والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 67 والمغني ص471، 537 وشرح أبياته 6: 108، 109.

لأنَّ تقديرَ العطفِ مُفسدٌ للمعنَى.

أقول: لأن مرادَ الشاعرِ مدحُ هؤلاءِ الرجالِ بأنَّ شجاعَتَهم تحملُهُم على عَدَمِ إغمادِ سُيوفِهم إلا بعدَ إثخانِ القتل[1] بحيثُ تكثُر قتلاهم، فلو جُعلَ لم تكثُرِ القتلى عطفاً على لم يَشيمُوا لكان المعنَى وصْفَهم بأمرين: أحدُهما عدمُ إغماد السيوفِ، والآخرُ عدمُ كثرةِ القتلَى بسُيوفِهم معَ سلِّها وذاغيرُ مَمدوح عندَ الشجعانِ، فيفسدُ المعنَى. وقد تقدمَ إنشادُ هذا البيتِ والكلامُ عليه في الباب الأول في حرف الواو، وأبدَينا هناك وجهاً ينتفِي به فسادُ المعنَى/ 334 فراجِعه.

قال: وقولُ كعبٍ، رَضِيَ اللهُ تعالى عنه:[2]

صافٍ بأبطحَ أضحَى وهوَ مَشْمُولُ

وأضحَى تامةً.

أقول: هذا عجزُ بيتٍ صدرُه:

شُجَّتْ بذي شبمٍ من ماء مَحْنِيةٍ

وقبلَ هذا البيت:

تجلُو عوارضَ ذي ظلمٍ إذا ابتسَمَتْ *** كأنـه مَـنهل بالّـراح مَعلـولُ

تجلُو: تكشِفُ، والعوارضُ جانبُ الأسنانِ التي في عَرْضِ الفم جمعُ عارضٍ. وذي ظَلْمٍ: صفةٌ لمحذوفٍ، أي: عوارضُ فمٍ ذي ظَلَم. والظلمُ، بفتح المُعجَمَة: ماءُ [الأسنان][3] وبريقها. والمنهَلُ: اسمُ مفعولٍ، من قولك أنهلتهُ: إذا سقيتَه[4] [السَّقيَ الأولَ والمعلولُ مِن

---

(1) ج و د: الإثخان في القتل.

(2) ديوانه ص7 والمغني ص 537 و شرح أبياته 6: 257، 258.

(3) الأصل الإنسان وهو تصحيف.

(4) ج و د: أسقيته.

عَلَلْته إذا سقيته][1] السَّقيَ الثاني. والرّاحُ: الخمرُ. وشُجتْ: مُزِجتْ، والضميرُ عائدٌ إلى الرّاحِ. وذي شَبَمٍ صفةٌ لمحذوفٍ،[2] أي: ماءُ ذي شبمٍ، أي: باردٍ. والشَّبَمُ، بفتحتين [البردُ][3] والمحنية، بفتح الميم، وإسكان الحاء المُهمَلةِ، وكسرِ النون، وتخفيفِ المثناةِ التَّحتانيةِ: مُنعَطَفُ الوادي والجمعُ المحاني. والأَبطحُ: مسيل واسعٌ فيه دِقاقُ الحَصَا. والمَشمولُ: الذي تضربُه ريحُ الشَّمال حتى يَبْرُدَ.[4] وحاصلُ المعنَى: إنها تُظهرُ عند ابتسامِها أسنانا ذاتَ ماء وبريقٍ من فمٍ كأنَّ خمراً ممزوجة بماءٍ باردٍ خالطتْ ريقَه. وإنَّما ادَّعَى المصنفُ أنَّ أضحَى تامة بمعنى دخلَ في الضحى لوجود الواو في الجملةِ المذكورَةِ بعدها، فيمتنعُ أن تكونَ خبراً [لِما][5] أسلفه من أن الخبرَ لا يقترنُ بالواو. وقد حكَينا عن الرّضِي أن ذلك يقع قليلا فلا يمتنعُ حينئذٍ أن تكونَ ناقصة والله[6] أعلم.

الجملة الثالثة

قال: الواقعة مفعولاً ومحلها النّصبُ إنْ لم تَنُبْ عنِ الفاعلِ.

أقول إنّما الكلامُ في جملةٍ لا يرادُ بها لفظُها فإنَّ التي يرادُ بها ذلك في حكمِ المفردِ وليس الكلامُ فيه فإذاً لا معنَى لقوله: إنْ لم تَنبْ عنِ الفاعل فإنَّ ما هو باقٍ على حكمِ الجملةِ لا يَنوبُ عنه.

قال: أحدُها بابُ الحكايةِ بالقولِ.

أقول: هذا من الطراز الأولِ، فإنَّ المحكية بالقول مرادٌ بها لفظُها، فحكمُها حكمُ المفردِ.

---

(1) من ج و د.

(2) ج و د: محذوف.

(3) من ج و د.

(4) ج و د: تبرده.

(5) الأصل : بما.

(6) بعده في ج: تعالى و سقط: و الله أعلم من د.

قال: والثاني نوعانِ: ما معه حرفُ التَّفسير كقوله[1]:

وترْمِينَنِي بالطَّرفِ، أيْ: أنتَ مُذنِب *** وتقلينَنِي لكنَّ إيَّاكَ لا أقلِي

وقولكُ: كتبتُ إليه أنِ اِفعلْ، إذا لم تُقدر باءَ الجرِّ، والجملة في هذا النوع مفسِّرةٌ للفعل، فلا مَوضِعَ لها.

أقول: مُوردُ التَّقسيم يجبُ أن يكونَ مُشترَكاً بين أقسامِه، ومِن المعلومِ أنَّ المصنفَ قَسَّمَ الجملة الواقِعة مفعولا إلى ثلاثة أبوابٍ، فيجب أن يكونَ وقوعُها مفعولاً موجوداً في كل بابٍ من الأبواب [الثلاثة التي جعلَها أقساماً، وقد جعل أحدَ نوعَي الباب الثاني من تلك الأبوابِ][2]، وهو ما معه حرفُ التَّفسير، لا تكونُ الجملة فيه ذاتَ محل، فلا يكونُ مفعولاً، فكيف يكون ما ليس مفعولاً ولا محل له قِسْماً مما هو مفعولٌ وله محل؟

قال: وقولُه:[3]

رَجُلانِ مِنْ مَكَّةَ أخبرانا: *** إنَّا رأينا رجلاً عُرْياناً

رُويَ بكسرِ إنَّ فهذه الجملُ في محلِّ نصبٍ اتفاقاً.

أقولُ: أصل رجْلان رَجُلان، بضم الجيم، فسُكن تخفيفاً كما يقال: عَضْد في عَضُد. وأشار بقوله: رُوِي بالكسر إلى أنه لَوْ رُوِي بفتح أنَّ لم يكنْ مما هو بصدَدِه؛ إذ حرفُ الجرّ مُقدَّرٌ، أي: بأنا رأينا، وما بعده في تأويلِ المفردِ. وانظر هذا الاتفاق مع ما يذكره بعدُ عنِ الزَّمخشري في قوله تعالى/ 335 ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ﴾[4] مِنْ أنَّ الجملة الأولى إجمالٌ، والثانية تفصيلٌ لها، فهي مفسِّرة لا محلّ لها. قال المصنف: وهو الظاهرُ.

---

(1) تقدم تخريجه في ص 99.

(2) من ج و د.

(3) انظر البيت في معاني الفراء 2: 412 والمحتسب 1: 109 ، 250 والخصائص 2: 338 والبحر المحيط 1: 399 والمغني ص539 والسيوطي ص969 وشرح أبيات المغني 6: 258. والخزانة، 4: 23.

(4) النساء: 11.

فإن قلت: هذا في تلك الآيةِ خاصة.

قلت: هو من جملة صُور المسألة فينقلُ[1] الكلامُ إلى ما يشابهُها من الأمثلة.

قال: ويشهدُ للبصريِّين[2] التصريحُ بالقول في نحو (وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي)[3]، ونحو (إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي)[4].

أقولُ: فرَّق صاحبُ الكشَّافِ[5] بين هاتين الآيتيْن حيثُ اقترَنتْ جملة القول في الأولى بالفاء ولم تقترِنْ بها في[6] الثانية بأنه[7] أُريدَ [بالنّداء][8] في الأولى إرادةُ النِّداء، فكأنه قيل: وأراد نوحٌ النداءَ فقال. وأُريد في الثانية نفسُ النّداء فلم تُعطَفْ جملة القول، بل جاءَتْ مُفسِّرَةً للأولَى. وقد سَبَق في الباب الأول في حرفِ الفاء كلامٌ معه في الآية الأولى فراجعه.

قال: كقولِه[9]:

ألَمْ ئــرَ أنّــي يــومَ جَــو سُــويْقةٍ *** بَكَيْتُ فقالت لي هُنيدةُ: مالِيا

والأصلُ: مالَكَ.

أقول: فحكى قولها بالمعنَى، ويَحتمِلُ أنْ يكونَ مرادُها استفهامَه عن حالِ نفسِها، أي: ما وَقعَ لي حتى بكَيْتُ، فلا يكونُ حينئذٍ من قبيل ما ذكرَه المصنفُ، وفي القاموس:[10] الجَوَى: الهواءُ وما انخفضَ منَ الأرضِ، وداخلُ البيتِ، واليمامة، وثلاثة عشرَ موضعاً غيرها.

---

(1) ج و د: فينتقل.

(2) انظر رأيهم في البحر 1: 399.

(3) هود: 45.

(4) مريم: 3، 5.

(5) 2: 272.

(6) سقطت من د.

(7) د: فإن.

(8) الأصل: في النداء.

(9) الفرزدق ديوانه ص895 والمغني ص540 والسيوطي ص833 وشرح أبيات المغني 6: 262.

(10) انظر (الهوا) و (الساق).

وفيه أيضا و سُويقة، كجُهيـنَة: موضعٌ، وهضبة، وجبَلٌ [بين][1] يَنبُع والمدينَة، ومَوْضِعٌ بالسّيالةِ، وموضعٌ ببطنِ مكّة، وبنواحي المدينةِ يسكنُه آلُ عليّ بن أبي طالبٍ، رضِيَ اللهُ عنه، وموضعٌ بمَرْو، وبلدٌ بالمغربِ، وتسعة مواضعَ ببَغداد. فانظر ماذا أرادَ بالبيتِ واللهُ[2] أعلمُ.

قال: وقد قيل في قولِه تعالى (يَدْعُوْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ)[3] : إنَّ يدعُو في معنَى يقولُ.

أقولُ: في هذه الآية إشكالٌ معروفٌ وذلك أنه تعالى قال أولا (يَدْعُوْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ)[4]، أي: إن لم يَعبُدْه، وما لا ينفَعُه، أي: إن عبدَه (ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ)، أي عَنِ الصّوابِ فَنفَى الضّرّ والنفعَ عن الأصنامِ. ثم قال: (يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ) وفي هذا إثبات الضّرِ والنّفعِ للأصنام وأجيب بأن الثاني إخبار عن الكافر بأنه يقول هذا الكلام حين يرى استضراره بالأصنام و لا يرى أثرَ شفاعتِها التي كان يَعتقِدُ وقوعَها حينَ عَبَدها.

قال: مثلُها في قولِ عنتَرَةَ:[5]

يدعونَ عنتَرُ، والرماحُ كأنها *** أشطانُ بئرٍ في لَبانِ الأدهَمِ

[فيمن روَى عَنتَرُ بالضمِ على النداء][6]

أقول: وهو مرخَّمٌ على لغةِ من يَجعلُ الباقي اسما مستقلا برأسه ولا يَنوي المحذوفَ، فمِن ثَمّ جاء الضم والمعنَى: يقولون: يا عنترُ. وأما من رَواه بالفتح، فيحتمِلُ أنْ

---

(1) الأصل: من.

(2) بعده في ج و د: تعالى.

(3) الحج: 13.

(4) الحج: 12.

(5) ديوانه ص 29، والجمهرة ص169 والكتاب 2: 246 وأمالي الشجري 2: 90، 170 والرصف 317 والمغني ص540 والسيوطي ص481 واللسان (شطن وشرح شواهد المغني 6: 266).

(6) من ج و د.

يكـونَ كهـذا منادىً مرخَّماً إلا أنه على لغة من يَنوي، ويَحتملُ أن يكونَ مرخّماً غيرَ منادى وقـع ترخيمُه للضَّرورة. وعلى هذا الاحتمالِ فلا حكاية؛ بلِ الدعاءُ على بابه. وعنتُر مفعولٌ بـيَدعُون. والأشـطانُ جمـعُ شَـطَن، بفتحـتين، وهـو: الحـبلُ. وقـال الخليل: [1] هو: [2] الحبلُ الطـويلُ. واللِّـبانُ، بالفـتح: ما جرى عليه اللُّببُ من الصدرِ، واللبب: هو ما يُشدُّ على صدر الدابة ليَمنَع الرَّحلَ مِن الاستِيخارِ.

قـال: الثانـي قـد يقـعُ بعـدَ القـول مـا يحتملُ الحكايةَ وغيرَها نحو: أتقول موسَى في الـدار؟ فلـك أن تُقـدّرَ موسَـى مفعولاً أولَ وفي الدار مفعولاً ثانياً على إجراء القولِ مُجرَى الظَّنِ ولك أنْ تُقدرَهما مبتدأ وخبراً على الحكاية.

أقـول: لم يتعـرَّضِ المـصنفُ في هـذا الكتابِ إلى شرحِ إلحاق القولِ بالظَّنِّ في العملِ علـى التفـصيل، ولا بـأس بـأن نتعـرَّضَ إلـيه فنقول: لغةُ سُلَيْمٍ [3] أنَّ القولَ يلحقُ بالظن في العملِ مطلَقاً، أي: سواء وُجدتِ الشروط الآتية، أو بعضُها، أو لم يُوجَدْ شيءٌ منها فيقولون: قلـت زيداً قائماً، ويخص أكثر / 336 العَرب من غَيرِ سُلَيْمٍ هذا الإلحاق بمضارعِ مَنْ يخاطَبُ مفـرداً، أو غيرَه، مذكراً، أو غيرَه، وهل يشتَرطُ كونُ هذا المضارعُ حالياً أوْ لا رأيان، ويُشترطُ أيـضاً [أن يكـونَ] [4] بعـدَ اسـتفهامٍ إمّـا متّـصل نحـو: أتقولُ زيداً قائماً؟، أو منفصلٍ بظرفٍ كقولِه: [5]

أبَعْـدَ بُعـدٍ تقـولُ الـدارَ جامعـةً *** شَملي بهم، أم دوامُ البُعدِ مَحتُوما؟

---

(1) رايـه في الصحاح انظر (شطن) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري صاحب العربية والعروض، وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار العرب، وكان آية في الذكاء وله من التصانيف كتاب العين، والجمل والعروض وكتاب الإيقاع توفي سنة 160، 170 وقيل 175 هـ انظر طبقات النحويين ص47- 51 والبغية 1: 557 – 560.

(2) سقطت من ج و د.

(3) انظر الكتاب 1: 124.

(4) من ج و د.

(5) المغني ص909 والسيوطي ص969 والتصريح 1 : 263 و الأشموني ص164 وحاشية الصبان 2: 33 وحاشية الأمير 2: 199 وشرح أبيات المغني 8: 107.

أو بجارٍّ ومجرورٍ، نحو: أفي الدار تقولُ زيداً جالساً؟ أو بأحدِ المفعولَيْنِ كما في قوله:[1]

أجُهّالا تقولُ بني لُؤَيٍ *** لعمرُ أبيكَ أم مُتَجَاهِلِينا

والاستفهامُ قد يكونُ بالهمزةِ كما مثّلنا، وقد يكونُ بغيرها كقولِه:[2]

مَتَى تقولُ القُلُصَ الرّواسِما *** يُدنينَ أمَّ قاسِمٍ وقاسِمَا

ثم هذه الشروطُ ليست شروطاً لوجوبِ إجراء القولِ مُجرَى الظنِّ؛ بل هي شروطٌ لجوازِهِ، فلك مع توفّرها أن تُعملَه عملَ الظن، ولك أن تَحكِيَ، فإن[3] فقدت الشروط أو بعضُها تَعيّنتِ الحكايةُ إلا عند سُلَيْمٍ[4]. ثم هذا القولُ الملحقُ بالظنِّ في العملِ هل معناهُ الظنُّ بخصوصِه أو الاعتقادُ مطلقاً حكَى بعضُهم الأولَ عن ظاهر كلامِ سيبويهِ[5] وقال الأندلسيُّ[6] لو كان بمعنَى الظَّن لم يستعمَلْ في العِلْم وقد يقالُ لك كيف تقولُ زيداً قائماً فتقول: أعلمه قائماً بالسيف، فهو إذاً بمعنى الاعتقادِ عِلما كان أو ظناً.

قال: وتَبِعَ الزَّمخشريُّ[7] أبا عليٍّ[8] في التّقديرِ المذكورِ.

---

(1) نسبه في الكتاب إلى الكميت انظر 1: 3، 12 والمقتضب 2: 349 وشرح الكافية الشافية ص568 وابن عقيل 2: 60 وشرح الكافية للرضي 2: 289 والخزانة 1: 423، 4: 23.

(2) البيت لهدبة بن خشرم أنظره في الشعراء ص691 والمقرب 1: 295 وابن عقيل 2: 59 والأشموني ص164 والهمع 1: 157 والصبان 2: 33 واللسان (قول).

(3) ج: فإذا.

(4) انظر الكتاب 1: 124.

(5) الكتاب 1: 122.

(6) المراد القاسم بن أحمد اللورقي انظر رأيه في شرح الرضي على الكافية 2: 289.

(7) انظره بشرح ابن يعيش 8: 61 وابن الحاجب 2: 171.

(8) انظر المقتصد ص479..

أقول: فقال في المفصَّل: ومنَ المواضِع ما يَحتمِلُ المفردَ والجملةَ، فيجوزُ فيه إيقاعُ أيِّهما[1] شئتَ، نحو قولك أولُ ما أقولُ: إني أحمدُ اللهَ، إن جعلتَها خبراً للمتبدإ فتحتَ كأنكَ[2] قلتَ: أول مَقولي حمد الله، وإن قدرت الخبرَ محذوفاً كسرت [حاكياً][3] هذه عبارَتُه.

قال: والصوابُ خلافُ قولِهما.

أقول: لِما قرّرَه في المتنِ وبَسطَه إنَّ قولك: إني أحمد الله إذا كان محكياً بأقولُ كان عينَ المقولِ، وكذا كلُّ ما يُحكَى بعد القولِ، ألا ترَى إلى قولك أعجبني قولُ زيدٍ: إنَّ عمراً منطلِقٌ، فالذي أعجَبك هو نفسُ المَقولِ الذي هو إنَّ عمراً منطلِقٌ وإذا وَجَبَ أنْ يكونَ القولُ هو في المعنَى متعلَّقه كان تقديرُ المثالِ أولُ [مقولي][4] إنّي أحمدُ اللهَ. وأولُ أفعلُ التَّفضيلِ، وهو لا يضافُ إلا إلى شيءٍ هو بعضُه، فيكونُ الإخبارُ بقولك ثابتٌ، أو موجودٌ عن أولِ: إني أحمد الله وأولُه، باعتبارِ الحُروف، الهمزةُ وباعتبار الكلماتِ إنْ فيكونُ[5] الإخبار بثابت، أو موجود في المعنَى عنِ الهمزة أو إنَّ، أيْ: أولُ حروف هذا القولِ، أو أولُ كلماتِه موجودٌ وليس مراد المتكلمِ هذا؛ بلْ غَرضُه أن يُخبر بأنَّ أولَ أقوالِه حمدُ الله تعالى، فإذاً الوجهُ الصوابُ هو أنْ يقالَ عامٌ يَقعُ على الحمدِ وغيرِه، فيكونُ الأولُ مُضافاً إلى قولٍ عام يشملُ الحمدَ وغيرَه، وأجزتُ بأنَّ أولَ ذلك قولُك: إنّي أحمدُ اللهَ، أيْ: أولُ أقوالي هذا القول، وهو إني أحمد اللهَ، وعلى هذا فلا حاجةَ إلى خبرٍ محذوفٍ، بلْ يكونُ: إني أحمدُ الله هو الخبرُ، ووجَب أن يكون جملة، لأنك أخبرتَ به عما معناه جملةٌ، هذا معنى ما قاله ابنُ الحاجِب[6] ردا وتوجيهاً، ومنه أخذَ المصنفُ.

---

(1) ج و د: أيتهما

(2) ج: فكأنك.

(3) من ج و د.

(4) من ج.

(5) ج: يكون.

(6) انظر شرحه على المفصل 2: 172.

قال: الرابعُ قد تقعُ الجملةُ بعدَ القولِ غيرَ محكيةٍ به، وهو نوعان: محكيةٌ بقولٍ آخرَ محذوفٍ، كقوله تعالى ﴿مَاذَا تَأْمُرُونَ﴾[1] [بعدَ][2] ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾، لأنَّ قولَهم ثمَّ عند بسحره. ثم التقديرُ: فقال فرعونُ، بدليلِ ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾.

أقول: الآيةُ التي فيها ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ ﴾ هي في سورة الأعراف، وهي قوله تعالى ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ [قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ وهذه هي التي أرادها المصنفُ وليس فيها بسحْره، وإنما هي في سورة الشُعراءِ والتلاوةُ فيها ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾][3]. وقَدِ استبانَ لكَ أنَّه، رحمه اللهُ، سها في التلاوة كما سها في آيةِ سورة الواقعةِ، وهي قولُه تعالى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا /337 وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ﴾[4].

فقال في أوائلِ الباب الخامسِ في المثال الخامسَ عشرَ من الأمثلة التي مَتَى بُنِي فيها على ظاهر اللَّفظِ ولَمْ يُنظَرْ في مُوجِبِ المعنَى حصلَ الفسادُ ونظيرُ قراءةِ مَنْ قرأ ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ بالرَّفع بعد قوله تعالى ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾[5] والإنسان محلٌّ النِّسيانِ.

---

(1) الأعراف: 109-111.

(2) من ج و د.

(3) الشعراء: 34، 35 من ج و د.

(4) الواقعة 17-22 والقراءة بالرفع لابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم انظر السبعة ص622.

(5) الصافات: 45.

قال: وقولُ الشّاعر:[1]

قالَـتْ لـه، وهـوَ بعَـيشٍ ضـنكٍ *** لا تُكثِـري لُومـي، وَخلّـي عَـنْكِ

أقـول: هـذان بيـتان مـن مـشطورِ السَّريع المكشُوفِ. والضَّنْك: الضَّيِّقُ في كلِّ شيء للذّكر والأنثى، ضنُك ككَرُم ضَنْكاً وضَناكة وضُنُوكة: ضاق كذا في القاموس.[2]

قال: وليسَ منْ ذلك قوله تعالى (قَالَ مُوسَىٰ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَـٰذَا)[3]، وإنْ كـان الأصـلُ، واللهُ أعلَـمُ، أتقولون للحقِّ لَمّا جاءَكم: هذا سحرٌ، ثم حُذفتْ مقالَـتهُم مدلـولاً علـيها بجملةِ الإنكارِ، لأنَّ جملةَ الإنكارِ هنا محكيةٌ بالقول الأولِ وإنْ لم تكنْ محكيةً بالقولِ الثاني.

أقـول: يَعنِي فيَخرُجُ بذلك عما نحنُ فيه، لأن الكلامَ الآنَ فيما إذا كانتِ الجملةُ غيرَ مَحكـيةٍ، وهـذه محكـيةٌ، وقـد ذكرَ المصنفُ هذه الآية[4] في الباب الخامس في تراجِم الحذوفِ حـيثُ تَرجَم على حذِف المفعولِ، وتكلّمنا عليها هناك بما فيه منازَعةٌ له في عدمِ جَعلِها محكية بالقول الثاني فانظره ثمّ[5].

قال: قد يوصلُ بالمحكيةِ غيرُ محكيّ وهو الذي يسميه المُحدِّثون مُدْرَجاً.

أقـول: هـذا أحد أقسامِ المُدرَج عندهم، وهو أن يَذكُرَ الرّاوي عقِبَ سَوقِه للحديث النـبوي كلامـاً لنفسه، أو لغيره، فَيرويه من بعدِه متّصلاً فيُتوَهمُ أنّه من الحديثِ، ومن المُدرَج قـسمٌ آخـرُ، وهـو أن يكـونَ عـنده مَتنان بإسنادين فَيرويهما بأحدهما. وقسمٌ [آخرُ][6] وهو أن يَسمعَ حديثاً من جماعةٍ مختلفين في إسناده أو مَتْنِه فيَرويهِ عنهم بائتفاقٍ، وكلُّ هـذا حـرامٌ.

---

(1) انظر البيت في المغني ص542 والسيوطي ص834، وشرح شواهد المغني 6: 267.

(2) انظر (ضنك).

(3) يونس: 77.

(4) بعده في ج: الكريمة.

(5) سقطت من ج.

(6) من ج و د.

وللخَطيبِ[1] في ذلك مُصَنَّفٌ جَليل.

قال: ومنه (وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ)[2] بعد حكاية قولها، وهذه الجملة و نحوُها مستأنفة لا يقدَّر لها قولٌ.

أقول: وقع في الكشّاف [3] ما نصّه: ثم قالت (وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ) أرادت وهذه عادتُهم المستمِرَّةُ الثابتة التي لا تَتَغيَّرُ، لأنّها كانت في بيتِ المُلْك القديمِ، فسَمِعتْ نحوَ ذلك ورأت، ثم ذكرَتْ بعد ذلك حديثَ [الهَدِيةِ][4] وما رأت منَ الرّأي السّديدِ. وقيل هو تصديقٌ من اللهِ تعالى[5] لقولِها. وقد يَتعلَّقُ السّاعُون في الأرض بالفسادِ بهذه الآيةِ وَيجعلونَها حجة لأنفسهم، ومَنِ استباحَ حراماً فقد كَفَر، فإذا احتج له بالقرآن على وجهِ التحريف فقد جمعَ بين كُفرين. إلى هنا كلامه. فقد رأيتَ ما بدأ به من الجَزْمِ بأنّ وكذلك يفعلونَ مَحكيٌ بقولِها، فتكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ لا مستأنفةً، والاستئنافُ الذي ذكره المصنفُ حكاه الزَّمخشري ثانياً عنْ بعضِهم، وكان الأولُ هو المرتضَى عنده. وقد يقالُ بأنَّ الأولَ[6] هو الرّاجحُ، لأنَّ التأسيسَ خيرٌ من التَّأكيدِ؛ إذْ قولُها وكذلك يفعلونَ كالتَّذييلِ لكلاَمها السّابقِ، والتَّقريرِ له.

قال: وقد اجتَمعَ وقوعُ[7] خَبَري كان وإنَّ، والثاني من مفعولَي بابِ ظنَّ جملةً في قولِ أبي دُؤَيْبٍ:[8]

---

(1) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي له مصنفات عديدة في الحديث والتاريخ والكتاب المقصود هو: الفصل للوصل المدرج في النقل صاحب تاريخ بغداد كان من الحفاظ المتقنين والعلماء المتبحرين غلب عليه الحديث والتاريخ توفي سنة 463 هـ انظر وفيات الأعيان 1: 92-93 ومفتاح السعادة 1: 237.

(2) جزء من قوله تعالى (قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ) النمل: 34.

(3) 3: 147.

(4) الأصل الهدهد وما أثبته موافق لـ: ج و د والكشاف.

(5) سقطت من ج.

(6) ج: الثاني.

(7) سقطت من ج.

(8) ديوان الهذليين 1: 36 والكتاب 1: 121 والمقتصد ص493 وثلاثة كتب في الأضداد ص186 والمغني ص543 والسيوطي ص671، 834 وشرح شواهد المغني 6: 268.

فـإنْ تـزْعُمِيني كـنتُ أجْهَـلُ فـيكُم *** فإنّي شريتُ الحِلمَ بعدَكِ بالجهلِ

أقـولُ: زَعَـم تَـردُ بمعنَـى ظنَّ فتنصِبُ المفعولين اللّذينِ أصلُهما المبتدأ والخبرُ كما في قولِ الشاعر:[1]

زَعمَـتني شَـيْخاً، ولـسْتُ بـشَيْخٍ *** إنّمـا الـشّيخُ مـن يَـدِبّ دَبيـبَا

وكمـا في بـيت المـتْنِ، إلا أن ثانـيَ المفعولين فيه جملةٌ، وهي: كنتُ أجهَلُ وفي الآخرِ مُفـردٌ وهو قولُه: شيخاً وخبرُ كان جملة أجهلُ وخبرُ إنَّ: شريتُ الحِلمَ،[2] وشَريتُ هنا بمعنَى اشْتريتُ، لا بمعنَى بِعتُ.

قال: ولهذه انقَسمتْ هذه الجملةُ / 338 إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

أحـدُها أنْ تكـونَ في موضـعِ مفعولٍ مقيَّدٍ بالجارِّ نحو (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ)[3] (فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا)[4] (يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ)[5] لأنه يقالُ: فكَّرتُ فـيه وسـألتُ عـنه ونظـرتُ فـيه، ولكـنَّها عُلِّقـتْ هـنا بالاستفهامِ عنِ الوصولِ في اللَّفظ إلى المفعولِ، وهي منْ حيثُ المعنَى طالبةٌ لهُ على معنَى ذلك الحَرفِ.

أقـول: هـذا الكـلامُ، وإنْ كان ابنُ مالِكٍ[6] قاله وغيرُه، مُشْكِلٌ، لأنَّ هذه الجملة إمّا أن تُجعلَ في محلِّ نصبٍ باعتبارِ أنَّ الفعلَ بعد إسقاطِ الجارِّ تَعدَّى إلى المفعولِ بنفسِه، فجُعِلَتِ الجملـةُ الـواقعةُ في محلِّـه منـصوبة باعتبارِ المحلِّ؛ وإمّا أنْ تُجعلَ في محلِّ جر باعتبارِ إرادةِ ذلك الجارِّ الذي يتعدَّى به الفعلُ المذكورُ، وكلاهما غيرُ متأت. أمّا الأولُ فلأنَّ هذا تركيبٌ مَقيسٌ

---

(1) لأوس الحنفي انظره في شرح الكافية الشافية ص 546 والمغني ص775 والسيوطي 922 والعيني 2: 374 وشرح شواهد المغني 7: 260.

(2) بعده في ج و د: الخ.

(3) الأعراف: 184.

(4) الكهف: 19.

(5) الذاريات: 12.

(6) انظر التسهيل ص72.

ونـصبُ الفعـلِ للمفعـولِ المقيَّدِ بعد إسقاط الجارِّ ليس بمقيسٍ، وأما الثاني فلأنَّ إرادةَ حرفِ الجـرِّ بحـيثُ يكـون عـامِلاً فـيما بَعـدَه مَلزومٌ في هذا المحلِّ لتعلِيقِهِ، وحرفُ الجرِّ لا يعلِّقُ عنِ العمـلِ. والأظهرُ أنْ يُجعلَ المعلّقُ فعلاً عِلْمياً محذوفاً يدلّ عليه المذكورُ فتكونُ الجملةُ في محلّ مفعـولِ الفعـلِ العِلْمـيِّ. والتقديرُ أوَ لَم يَتفكَّروا لِيعلَمُوا ما بصاحبهم من جِنَّةٍ فلْينْظرْ لِيَعلَم أيّهـا أزكَـى طعامـاً، يسألون ليعلَمُوا أيانَ يومُ الدينِ. وأظنُّ [أن][1] ابنَ عُصفُورٍ، رحِمَه اللهُ، لحـظَ الإشـكالَ الـذي قدّمـناه فادَّعَى أنه لا يعلَّقُ فعلٌ غيرُ عَلِم وظنَّ حتى يُضَمَّنَ مَعْنَاهُما، أيْ: معنَـى أحـدِهما لكنَّ التَّضمينَ لا يَنْقاسُ، وما قلناه أولَى لأنهُ حُذِفَ لدليلٍ، وهو مَقيسٌ لا يُتوقَّفُ على السّماعِ.

قال: إلاّ سَمِعَ المعلَّقةِ باسمِ عينٍ، نحو: سمعتُ زيداً يقرأ، فقيلَ متَعدِّيةٌ لاثنيْنِ ثانِيهما الجملةُ، وقيلَ إلى واحدٍ والجملةُ حالٌ.

أقول: الذي عليه المحقِّقُون هو القولُ الثاني، وهو أنها متعدية إلى مفعولٍ واحدٍ، وأنَّ الجملـةَ الـواقعةَ بعدها حالٌ. قال التَّفتازاني أو بدلٌ أو بيانٌ بتأويل المَصدرِ، أي: سمعت قولَ زيدٍ قائلاً كذا، أو قولَه كذا.

قلـت: يَلـزَمُ علـيهما حـذفُ أنْ الناصـبةِ ورفـعُ الفعـل بعدَ الحذفِ، أو جعلُه بمعنَى المـصدرِ مـن غـيرِ حـرفٍ سـابكٍ فـيما لـيس مـن الأبـوابِ المعـروفةِ ومثلُه ليس بمَقيس عند المُحقِّقِينَ.

قال: ومما يَوْهَمُون في إنشادِه وإعرابه:[2]

سَـتَعْلَمُ لَيْلَـى أيَّ دَيـنٍ تَدايَـنَتْ *** وأيُّ غَـريمٍ للتَّقاضِـي غَـريمُها

أقول: يَوْهَمُون، بفتح حرفِ المُضارَعة وعينِ الفعلِ جميعاً فهو كيَغلطُون وزناً ومعنىً، وماضـيه علـى هذا وهِمَ بالكسرِ، كغَلِطَ، ومصدرُه: الوَهَم بالفتح كالغَلَط. وفي الصَّحاح:[3]

---

(1) من ج و د.

(2) ينسب البيت إلى مجنون ليلى وقيس بن ذريح ولم يرد في ديوانيهما المطبوعين انظره في المغني ص545 والسيوطي ص834، 882 وشرح أبيات المغني 6: 270.

(3) انظر (وهم)

وَهِمْتُ في الحساب أوْهَم وهْماً، إذا غلطتَ فيه. ووَهَمْتُ في الشّيء، بالفتح، أوْهم[1] إذا ذهبَ وهمُك إليه وأنتَ تريدُ غيرَه انتهى. وهو مخالِف لما ارتكَبَه المصنفُ ووهْمُهم الذي أشار إليه في الإنشاد والإعرابِ رفعَ أيٌّ الأولى وجعلُها مبتدأ.

قال: والصوابُ فيه نصبُ أيّ الأولى، على حدّ انتصابها في (أَىَّ مُنقَلَبٍ)[2] إلا أنها مفعولٌ به لا مفعولٌ مطلقٌ ورفعُ أيّ الثانية مبتدأ وما بعدها الخبرُ والعِلْم معلّقٌ عن الجملتين المتعاطفتيْن ألفعليةْ و ألاسميةْ.

أقول يَجوزُ أنْ يكونَ نصبُ أي[3] الأولى على أنها مفعولٌ مطلقٌ نظَراً إلى أنَّ الدَّيْن مصدرٌ محذوفُ الزاوئدِ، والأصلُ تَداينٌ، وأمّا إذا كان النصب على أنّها مفعولٌ به فالدَّيْنُ[4] اسمٌ لما يُؤخذُ في الذمة لا مصدرٌ.

قال: واضطرَبَ في ذلك كلامُ الزّمخشري إلى آخره.

أقولُ في تفسير سُورَة هُود[5] من الكشّاف[6]: فإن قلتَ: كيفَ جازَ تعليقُ البَلْوَى؟

قلت: لِما في الاختبارِ من معنَى العِلْم، لأنّه طريقٌ إليه فهو مُلابسٌ له، كما تقول:انظُرْ أيُّهُم أحسنُ وجهاً واسمع أيُّهم أحسنُ صوتاً لأن النَّظر والاستماعَ من طرُق العِلْم.

وقال في تفسير سورةِ المُلْكِ: فإن قلتَ: مِنْ أينَ تعلّقَ قوله: (أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا)[7] بفعلِ البلْوَى؟

---

(1) كذا والصواب: أهم كما في الصحاح، في ج و د: وهما.

(2) جزء من قوله تعالى (وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ) الشعراء: 227.

(3) ج و د: النصب في اي.

(4) ج: والدين.

(5) يشير إلى قوله تعالى (وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) هود:7.

(6) 2: 259.

(7) جزء من قوله تعالى (ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) الملك: 2 وانظر الكشاف 4: 134.

قلتُ: من حيثُ / 339 إنَّه تضمنَ معنَى العِلْمِ فكأنه قيل ليُعلِمَكم (أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً).

وإذا قلت: عَلِمتُه أزيدٌ أحسنُ عملا أمْ هو، كانتْ هذه الجملةُ واقعة موقَع الثاني من مفعوليْه، كما تقولُ: علِمتُه هو أحسنُ عملا.

فإن قلت: أيُسَمى هذا تعليقاً؟

قلت: [لا][1] إنما التَّعليقُ أن تُوقِعَ بعده ما يسد مَسدَّ المفعولَيْنِ جميعاً كقولك: علمتُ أيّهما عمرٌو، وعلمتُه أزيدٌ منطلقٌ؟ ألا تَرَى لا فضلَ بعد سَبْقِ أحدِ المفعولين بينَ أنْ يقعَ ما بعدَه مُصدراً بحرفِ الاستفهامِ وغيرِ مصدر به، ولو كان تَعليقاً لافترقت الحالان[2] كما [افترقا][3] في قولك: علمتُ أزيدٌ مُنطلِقٌ؟ وعلمتُ زيداً منطلقاً هذا كلامُه بنصِّه والاضطرابُ عليه لائِحٌ كما ذكَرَ[4] المصنفُ، وأشارَ إليه الطِّيبي حاكياً له عن صاحبِ التَّقريبِ[5] وحكَى عنه استِشْكالَ وقوعِ الجملةِ الاستفهاميةِ مفعولاً ثانياً قال: وإنما تَقعُ مَوقعَ المفعولين جميعاً مثل: عِلمتُ أيُهم خَرَجَ، لأنَّ المعنَى علمتُ جوابَ هذا الاستفهامِ، ولا تُقدِّرُ مثلَه في: علمتُه أيهُم خرجَ؛ إذ لا معنَى لقولك: علمتُه جوابَ هذا الاستفهام.

قلت: وقد كنت أجَبْتُ عن هذا الاضطرابِ الذي يلوحُ في كلامِ الزَّمخشري عند قراءَة هذا المحلِّ من المُغنِي عليَّ بالديارِ المصريةِ في سنة [ثمانِيَ عشْرَةَ][6] وثمانِمائةٍ بأنَّه يُحتملُ أنْ يكونَ مرادُه بالتَّعليق المذكورِ في سورة هودٍ ليس التَّعليقَ المصطَلَح عليه، وهو الإعمالُ في المحلِّ لمانِعٍ يَمْنعُ منَ الإعمال في اللَّفظ، وإنما المرادُ به تسليطُ فعلِ البلوَى على

---

(1) من ج و د.

(2) الكشاف: الحالتان.

(3) الأصل: افترقتا.

(4) ج و د: ذكره.

(5) صاحب التقريب هو محمد بن مسعود الشيرازي السيرافي قطب الدين أبو الفتح مفسر عالم بالنحو له عدة كتب منها شرح اللباب في علم الإعراب للاسفرايني تقريب التفسير في تلخيص الكشاف توفي سنة 710 هـ انظر هدية العارفين 2: 142 وبروكلمان 5: 222 والأعلام 7: 96.

(6) الأصل: ثمان عشر.

الجملةِ الاستفهاميةِ بحَسبِ المعنَى بحيثُ يكونُ بينهما ارتباطٌ واتِّصالٌ معنويٌّ ولم أرَ قبلَ إلقائي لهذا الجواب أحداً تعرَّض له ثم رأيتُ في أثناء كتابتي لهذا التأليفِ بنَهْراولة في شرح اليمني[1] على الكشّاف ما نصّه: هاهنا أثبت التعليقَ المَعنويّ ولَمْ يُبيِّن التعليقَ الإصطِلاحيَّ اكتفاءً بذكرِه في سُورة المُلْكِ، فإذاً لا تناقُضَ. والمرادُ بالتّعليقِ المعنوي الاتصالُ انتهى.

وهذا عينُ ما كنتُ قلتُه أولاً ولله الحمدُ والمنّةُ. وقد حاولَ الطِّيبي رفعَ الاضطرابِ بِمَا حاصلُه أنَّ الفعلَ المعلَّق في سورةِ هودٍ محذوف، والتقديرُ: ليبلوَكُم فيعلمَ أيّكم أحسنُ عملا، ويكون المرادُ بقوله تُعليقُ فعلِ البلْوَى تعليقَ ما هو مسببٌ عنه، وهو العِلْمُ، فاكتفَى[2] بالسّببِ، وهو الابتِلاء، عن المُسبَّبِ، وهو العِلْمُ، وهو المرادُ من قولِه لأنه طريقٌ إليه كالنظرِ والسَّمعِ. وأمّا في سورةِ المُلك فلاَ حذفَ، ولكن ضُمِّن فعلُ البلوَى معنَى العِلمِ كأنه قيلَ: ليُعلمَكم أيّكم أحسنُ عملا فامتَنَعَ[3] التعليقُ، لأنه إنما يكون[4] حيثُ يُوقعُ بعد المعلَّقِ ما يسدُّ مسدَّ المفعولين جميعاً، وهنا سبقَ المفعولُ الأولُ، وهو المضمرُ المنصوبُ فامتَنَعَ[5] القولُ بالتّعليق، [والزَّمخشري][6] اختارَ في هذا الموضِعِ التَّضمينَ، وهو بابٌ واسعٌ صحيحٌ من حيثُ العربيةُ، وإليه الإشارةُ بقوله من حيث تضمَّن معنَى العِلْم. قال: وأما قولُ صاحِب التَّقريب[7] لا تقعُ الجملةُ الاستئنافيةُ مفعولاً ثانياً فَيضعُفُ[8] بأنها إذا وقعت مفعولاً أولَ في قوله تعالى (ثُمَّ [9] لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا)[10]، أي[11]:

---

(1) لم أعثر على كتابه الذي أخذ منه النص.

(2) سقط حتى وهو العلم من د.

(3) ج و د: وامتنع.

(4) د: يمكن.

(5) ج و د: وامتنع.

(6) الأصل: فالزمخشري.

(7) لم اعثر عليه.

(8) ج و د: فضعف.

(9) سقطت من د.

(10) مريم: 69.

(11) سقطت من ج و د.

لَنَنْزِعَنَّ الفريقَ الذين[1] يقالُ في حقهم: أيُّهم أشدُّ كما هو مَذهبُ الخليلِ،[2] فكيفَ يمتَنِعُ وقوعُها مفعولاً ثانياً بالتأويل؟ أي: لنُعْلِمكم الفريقَ الذين[3] يقالُ في حقهم: أيُّهم أحسنُ عملاً؟ وقد أنصف صاحبُ الانتصافِ[4] حيثُ قال: التعليقُ عنْ أحدِ المفعولين فيه خلافٌ، والأصحّ هو الذي أجازه[5] الزَّمخشري، وهذا النحو عشه[6] فيه يُدْرَجُ[7] ويُعرَف[8] كيف يدخلُ وَيخرجُ إلى هنا كلامُ الطِيبِي.

قلت: حاصلُه أنَّ آية هُودٍ حُذفُ فعلُ العِلْم منها، [ولم يُضمَّن فعل البلوَى معنَى العِلْم، وآية[9] المُلك ضُمِّن فيها فعلُ البلوَى معنى العِلْم، ولم يُحذَفْ فعلُ العِلْم منها][10] [فيُسألُ][11] عن وَجه التَّخصيصِ، وأمّا جوابُه عن إشكال وقوعِ الجملةِ الاستفهاميةِ مفعولاً ثانياً ففيه نظرٌ. وأمَّا مَا وَقَع في كلام الزَّمخشري من تعليقِ النَّظرِ البَصري والاستماعِ فقد قال الرَّضي: [12] إنَّ الاستفهام يقع بعدَ كلِّ فعلٍ يُفيدُ[13] معنَى العِلْم كعَلِمتُ وتَبيَّنتُ وَدرَيتُ، وبعدَ كلِّ فعلٍ يطلبُ به العِلْمُ، كتَفكَّرتُ، وامتَحنتُ، وبلَوْتُ، واستَفهمْت وجَميعِ أفعالِ الحَواسِّ، كَلمستُ، وأبصرْتُ، وَنظَرت، وَسمِعت، وشَمَمت، وذقت.[14]

قال: واستدلَّ ابنُ عُصفورٍ بقولِ كُثيّر:[15] / 340.

---

(1) ج: عن الفريق الذي.

(2) انظر الكتاب 2: 399.

(3) ج: الذي

(4) حاشيته على الكشاف 4: 134.

(5) ج و د: وهامش الأصل اختاره ومتن الأصل موافق للانتصاف.

(6) د: غشيه.

(7) د: تدرج.

(8) د: تعرف.

(9) سقط حتى معنى العلم من ج.

(10) من د.

(11) الأصل فسأل وفي الهامش فيسأل وفوقها ع.

(12) انظر شرحه على الكافية 2: 284.

(13) سقط حتى وبعد كل فعل من د.

(14) بعده في ج: فيعلق.

(15) ديوانه ص96 وأمالي القالي 2: 108 ودرة الغواص ص193 والمغني ص546 والسيوطي ص813، 834 وشرح شواهد المغني 6: 271 والخزانة 2: 378.

وما كنت أدري قبلَ عَزةَ ما البُكا *** ولا مُوجعاتِ القَلبِ حتَّى تولتِ

بنَصبِ مُوجِعاتِ.

أقولُ: وجهُ الاستدلالِ أنَّ قوله مَا البُكاْ جملةٌ استفهاميةٌ عُلِّقَ عنها أدري فهي في محلِّ نَصبٍ، وقد عطَفَ على هذا المحلِّ موجعاتٍ بالنَّصب. وقد نازَعه المصنفُ في تَعيُّنِ هذا الشَّاهدِ لذلك بما ذكرَه في المَتْنِ، ولا يخفَى أنَّ كلامَ ابن عُصفورٍ تضَمَّنَ القولَ بصحّةِ التَّعليقِ لفعلِ الدّراية، وأنَّ المصنفَ لم يَرُدَّه.

وقد وقَع[1] في المختَصَر المُتداوَل بهذه البلادِ[2] المسَمَّى بْالوَافيْ ما يَقتَضِي أنَّ دَرَى لا يُعلَّق، وذلك أنَّه بعد أن ساقَ أفعالَ القُلوبِ وخصائصَها ذكرَ أنَّ افعالاً تُشبِهُها في مُجرَّدِ نصبِ الجُزءيْن، وعَدَّ منها دَرَى فاقتَضَى ذلك ألا يَثبُتَ لها شيءٌ منْ خصائص الأفعال القلبيةِ، ومنها [التعليقُ][3] وإنما تُشابهها في نصبِ جُزْئي الاسميةِ خاصة. وقد راجَ ما في هذا المُختَصَرِ على مُستَشكِلِ الواضحات من مُدرسي نَهراولة، واستَشْكلَ به قولَ مَن قال من العرَب هم كالحلْقة المُفرغَة لا يُدرَى أين طرفاها[4] مِنْ حَيثُ أنَّ يُدرَى في[5] هذا الكلامِ معلَّقٌ وقد قال صاحبُ الوافيْ ما يَقتضِي أنَّه لا يعلَّقُ، وغَفَل عنْ قولِه تعالى([وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ)[6]، وقوله تعالى] [7](وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ)[8]، وقولِه [تعالى][9] (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا)[10]، وقولِه تعالى

---

(1) ج و د: وجدت.

(2) المراد: بلاد الهند.

(3) الأصل: التعلق.

(4) انظره في مجمع الأمثال 2: 297 وفيه: وهي التي لا يدرى.

(5) د: من.

(6) الأنبياء: 109.

(7) من ج و د.

(8) الأنبياء: 111.

(9) من د.

(10) الأحزاب: 63.

(قُلْ إِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا)[1]، وقولِه تعالى (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰ)[2] وقولِه تعالى[3] (وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ)[4]، وقولِه تعالى (ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ)[5]، وقولِه تعالى (وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ)[6]، وقولِه تعالى (وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ)[7]، وعن قولِه،[8] صلّى الله عليه وسلم: وما يُدريكَ، لعلَّ اللهَ اطَّلَع على أهلِ بَدْرٍ فقال: اعمَلُوا ما شِئتُم، فقد غَفَرْتُ لَكم.[9] وكذا غَفَل عن قولِ زُهيرٍ:[10]

ومَا أدري، وسوفَ إخالُ أدري، *** أقَــوْمٌ آلُ حِــصْنٍ أمْ نِــساءُ؟

وقولِ عمرَ بنِ أبي رَبيعة:[11]

فَــواللهِ مــا أدري، وإن كــنتُ داريــا *** بــسَبْعٍ رَمَــيْنَ الجَمْــرَ، أمْ بــثمانِ؟

أرادَ: أبسَبْعٍ؟[12] والشَّواهدُ على تعليقِ ذلك كثيرةٌ جداً والنصُّ عليه موجودٌ في ٱلتَّسهيلِ[13] وغيرِه، وقد مرّ لنا قريباً أنَّ الرَّضِي صرَّحَ بأنَّ الاستفهامَ يقعُ بعد كلِّ فعلٍ يُفيدُ

---

(1) الجن: 25.
(2) عبس: 3.
(3) سقطت من د.
(4) الانفطار: 17، 18.
(5) القارعة: 3
(6) القارعة: 10.
(7) الهمزة:5.
(8) ج وقول النبي د: وعن النبي.
(9) انظره في صحيح البخاري كتاب التفسير 18: 137.
(10) تقدم تخريجه في 83.
(11) شرح ديوانه ص266 (فيه: ما أدري وإني لحاسب، ورميت) والكتاب 3: 175 والمقتضب 3: 294 وأمالي الشجري 1: 266، 2: 335 والفصل بشرح ابن يعيش 8: 154 والرصف ص135 والجنى ص35 وابن عقيل 3: 294 والخزانة 4: 447 والعيني 4: 142.
(12) الأصل: بسبع.
(13) ص 72.

معنَى العِلمِ، وعدَّ من ذلك دَرَيْتُ، وحينئذٍ فما معنَى الجمودِ على قولِ صاحبِ الوافي واطراحِ غيرِه من الأئمة، مع اعتِضادِ رأيهم بأفصحِ الكلامِ وفَصِيحِه؟ والتَّوفيقُ بيدِ الله تعالى.

الجُملة الرابعة

قال: المضافُ إليها ومحلها الجر.

أقول: لا ينبغِي أنْ تُنتَظم، هذه في سلكِ الجُملِ التي لها محل من الإعرابِ ضَرُورةَ أنَّ المرادَ منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكونُ في معنى المفردِ؛ بل تكونُ واقعة موقِعَه والمضافُ إليه لا يكونُ جملة حقيقية وكيفَ، وهو لا يكونُ إلا اسماً أو ما هو في تأويلِ الاسمِ.

قال: ابنُ الحاجِبِ:[1] لأنَّ المضافَ إليه في المعنَى محكومٌ عليه، لأنه مَنسوبٌ إليه، أو لأنَّ غلامَ زَيدٍ في معنى زيدٌ له غلامٌ، أو مالِكُ غلامٍ. هذا كلامه. فإذا قلتَ: قمتُ حينَ قام زيدٌ، فالمعنَى: قمتُ حينَ قيام زيدٍ، فلم تُضِفْ في الحقيقة إلاَّ إلى المفردِ دون الجُملةِ. وقد أنشدَ ابنُ جِنّي في الخَصائِص[2] له قولَ طرفَة:[3]

بِجِفـــانٍ تَعتَـــرِي ناديـــنَا *** وسَـديفٍ حـينَ هـاجَ الـصِّنَّبر

الجِفانُ جمعُ جَفْنَة وهي كالقَصعَة. وتَعتَري ناديـنا، أي: تَغشَى مَحَلَّنا وتأتيه. والسَّديفُ: سنامُ البعير، أو النّاقَةِ. والصِّنَّبر، بصاد مهملة مكسورة، فنون مشددة مفتوحة فباء موحدة ساكنة فراء هو: البَردُ. ثم قال ابنُ جِنّي في توجيهِ ذلك كانَ حقُّ هذا إذا نُقلتِ الحركة أنْ تكونَ الباءُ مَضمومة، لأنَّ الراء مَرفوعةٌ، ولكنه قدَّرَ الإضافةَ إلى الفعل / 341 يعني المصدرَ، كأنه قال: حين هيج الصِّنَّبر يعني أنه نقلَ الكسرةَ في الوقف إلى الباء الساكِنةِ

---

(1) انظر شرح المفصل 1: 400، 401.

(2) 1: 281، 2: 254، 3: 200.

(3) ديوانه ص63 (فيه: من سديف بدل وسديف) وانظره في الخصائص 1: 281، 2: 254، 3: 30 وحاشية الخضري 1: 159 والصحاح واللسان (صبر).

وسُكّنتِ الراءُ. وهذا من الغرائب، فإن الصِّنبر لا شك في كونه فاعلاً بهاج لكنّه أعْرَبَه بالكسرِ نظراً إلى أنَّ الفعلَ في معنَى المصدرِ المضافِ إلى هذا الفاعلِ ثم نقلَ الكسرةَ، وعلى ذلك يتنزَّلُ اللُّغزُ الذي نَظمتُه فيه قريباً وهو قَولي: [1]

أيا علماءَ الهِندِ إنِّيَ سائلٌ *** فمُنُّوا بتحقيقٍ به يَظهرُ السِّرُّ
أرىَ فاعلاً بالفعلِ أُعرِبَ لفظُه *** بجرٍ ولا حَرفٌ يكونُ به الجَرُّ
ولَيسَ بِمَحْكِيٍّ ولا بِمُجاور *** لِذِي الخَفضِ والإنسانُ لِلْبحثُ يَضْطرُّ
فهل مِن جوابٍ [عندكُم] [2] أستَفيدُه *** فمِنْ بَحرِكُم ما زالَ يُستخرَجُ الدُّرُّ

قلتُ: وَقدِ استَشهدَ الجَوْهَري[3] بِبَيْتِ طرفَةَ على أنَّ الصِّنَّبر، بكسر الباء: شدةُ البردِ، فجعلَ الكسرةَ أصليةً لا منقولةً، وجوَّزَ أنْ تكونَ الباءُ ساكِنةً في الأصلِ، ولكنْ حُرِّكت بالكسرِ للضَّرورةِ. وعلى هذا فلا يتنَّزلُ اللُّغزُ عليه، وإنما نظمتهُ مُريداً به بيتَ طرفة اعتماداً على تَوجيهِ ابن جِنّي المتقدم وبالله التوفيقُ. [4]

قال وبقولِ الشاعر: [5]

وكُنْ لي شَفيعاً يومَ لا ذُو شَفاعَةٍ *** بِمُغنٍ فَتِيلا عَنْ سَوادِ بْنِ قَارِبِ

أقولُ: المخاطَبُ في هذا البيتِ هو النَّبي، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وقد أنشدَه صاحبُه بَيْنَ يَديْه، وهو سوادُ بنُ قاربِ المذكورُ فيه. والمرادُ بُمغنٍ عنّي، ففيه إقامة الظاهرِ مُقامَ الضّميرِ. والفتيلُ: ما يكونُ في شِقِّ النّواةِ، ويقالُ: [هو ما][6] يُفتَلُ بينَ الأصْبُعين من الوَسَخ،

---

(1) انظر الأبيات في الأشباه 3: 37، 38، وحاشية الخضري 1: 158، 159 وحاشية الأمير 2: 66.

(2) الأصل: منكم.

(3) انظر (صبر).

(4) بعده في د: والله أعلم.

(5) سواد بن قارب الأسدي الدوسي انظر البيت في شرح الكافية الشافية ص440 والمغني ص548 وابن عقيل 1: 310 والسيوطي ص835 وهمع الهوامع 1: 127 وشرح شواهد المغني 6: 271 والعيني 2: 114 ونتائج التحصيل ص1266.

(6) الأصل: ما هو.

وهو منصوبٌ على المَصدرِ، أي: بمغن إغناءً ما كأحدِ الوَجهيْن [في][1] ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[2].

قال: ولا يتأتَّى هذا الجوابُ في البيتِ.

أقولُ: إن لم يتأتَّ هذا بعينِه فيهِ، فيتأتَّى تَخريجُه على وجهٍ آخرَ، وهو أنْ يكونَ ذُو شفاعةٍ اسماً [لَيكُون][3] مَحذوفة، أي: يومَ لا يكونُ ذو شفاعة بُمغنٍ. فالإضافة إلى جملةٍ فعليةٍ، والباءُ زائدةٌ في الخَبَرِ على حدِّ قولِه:[4]

[وإنْ][5] مُدّتِ الأيْدي إلَى الزاد لَمْ أكُنْ *** بأعْجلِهِم؛ إذ أشْجعُ القَومِ أعجَلُ

وقد أنشدَ المنصفُ بيتَ سوادِ بْنِ قاربٍ في النّوعِ السابعِ منَ الجهةِ السادسةِ منَ البابِ الخامِس، وذكَرَ هناكَ أنَّ جوابَ ابنُ عُصفُورٍ لا يتأتَّى فيه كما ذكَرَ هنا.

قال: وزَعمَ المَهْدويُّ،[6] شارِحُ الدُّريديةِ، وليس بالمهدويِّ المفسِّر المقرئِ[7] أنَّ حيثُ في قوله:[8]

ثُمَّـــــتَ راحَ في المُلَـــــبّينَ إلى *** حـيثُ تَحَجَّـى المأزِمـانِ ومِنَـى

---

(1) من ج و د.

(2) جزء من قوله تعالى ﴿فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ الإسراء: 71.

(3) الأصل: لتكون.

(4) البيت من لامية العرب للشنفرى ص42 انظره في شرح الكافية الشافية ص424 والمغني ص728 وابن عقيل 1: 310 والسيوطي ص899 وشرح أبيات المغني 2: 392، 7: 50.

(5) في النسخ إذاً وسيرد في الباب الخامس باب كانْ بهذه الرواية المثبتة وهي موافقة للامية وباقي المصادر.

(6) والشارح هو أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني التميمي، شيخ اللغة وإمام النحو في المغرب له كتب عديدة منها الجامع في اللغة ، وضرائر الشعر توفي سنة 412 هـ انظر إنباه الرواة 3: 84-87 وإشارة التعيين ص301 – 302.

(7) أما المفسر فهو أبو العباس أحمد بن عمار المقرئ النحوي كان مقدما في القراءات والعربية، أصله من المهدية، ودخل الأندلس، وصنف كتباً منها التفسير مات في العقد الرابع بعد الأربعمائة. انظر إنباه الرواة 1: 91-92 والبغية 1: 351.

(8) انظر مقصورة ابن دريد ص56 والمغني ص548 وشرح أبياته 6: 274.

لَمّا خَرجَتْ عنِ الظَّرفيةِ بدُخولِ إلى عليها خَرجَتْ عنِ الإضافةِ إلى الجُملِ، وصارتِ الجملةُ بعدُها صفةً لها، وتكلُّف تقديرَ رابطٍ لها، وهو فيه، وليس بشيءٍ لِمَا قدَّمنا في أسماءِ الزّمانِ.

أقولُ: كلُّ المَهدويّين منسوبٌ إلى المَهْديّةِ، بلدَ من بلاد المغرب والنَّسبُ[1] إليها كذلك على غيرِ القياسِ. والدُّريديةُ هي القصيدةُ المقْصُورةُ المنسوبةُ إلى أبي بكرِ بنِ دُريدٍ، وأولُها:[2]

أمـا تـرَى رأسِـي حاكَـى لَـونُه *** طُـرةَ صُـبحٍ تحـتَ أذيـالِ الدُّجَـى
واشْـتَعلَ المُبْـيَضُّ في مُـسْوَدِّه *** مثلَ اشتِعالِ النارِ في جزلِ الغَضَى

[وقولُه][3] في المُلَبيّين[4] جمعُ مُلَبٍّ وهو مَنْ يقولُ لَبَّيكَ اللهم لبَّيك إلى آخرِها في حجٍّ أو عُمرَةٍ: وتحجَّى: أقامَ. والمأزمان، بميمٍ مفتوحة، فهمزة ساكنة، فزاي مكسورة: مكانٌ ضيّقٌ بينَ جُمَع[5] وعرَفَه. ومِنَى: قريةٌ بمكّةَ وتُصرَف، سُمِّيت بذلك لما يُمنَى بها من الدماء، وقيل لأنَّ جبريلَ لمّا أرادَ أن يُفارِقَ آدَم قال له تَمَنَّ قال: أتمنَّى الجنةَ، فسُمِّيت منًى لأُمْنيةِ آدمَ كذا قالَ في القاموسِ.[6]

وأمّا رَدُّ المصنفِ لكلامِ المَهدَويِّ بما قدَّمه في أسماءِ الزّمان فَيعنِي بها كونَها تُضافُ / 342 إلى الجملِ ظروفاً كانت، أو أسماءً وفيه نظر؛ إذ لا يَلزَمُ منْ ثُبوتِ هذا الحكمِ في أسماءِ الزّمانِ ثُبوتُه في أسماء المكانِ، ألا تَرَى أنَّ أسماءَ الزّمانِ تُضافُ كلُّها إلى الجملةِ، وأسماءُ المكانِ لا يَضافُ منها إلا حيثُ، نَعَمْ يَتَوَجَّهُ السؤالُ عن سببِ البناءِ على رأي المهدويّ فإنها غيرُ مضافَةٍ عندَه أصلاً، وإنّما هي بمعنَى مكانٍ، أي إلى مكانٍ أقَام فيه: المأزمان، ومنًى.

---

(1) ج و د: والنسبة.

(2) انظر مقصورته ص13، 14.

(3) من ج.

(4) بعده في د: هو.

(5) د: تجمع وفي اللسان (أزم): بين المشعر وعرفة وفيه أيضاً رواية عن الأصمعي: بين جمع وعرفه.

(6) انظر (أزم).

قال: آيةٌ بمعنَى علامةٍ فإنَّها تضافُ جوازاً إلى الجملةِ الفعليةِ إلى آخره.

أقولُ: وَجَّه ذلك بعضُهم بأنَّ الآيةَ بمعنى العلامةِ مشابِهةٌ للوقتِ، لأنَّ الوقتَ حادثٌ صارَ علَماً لحادثٍ آخرَ كقولِك: آتِيكَ طلوعَ الشّمسِ فصارَ طلوعها آيةَ الإتيانِ وعلامَتَه، فَمِنْ ثَمَّ عُومِلت معاملةَ أسماءِ الأوقاتِ في جواز الإضافَةِ إلى الجملةِ، واشتراط الفعليةِ، وتصرفُ الفعلِ، وكونُه مُثبتاً، أو منفياً بما[1] محالٌ[2] على السَّماعِ.

قال كقولِهِ: [3]

بآيةِ يُقدِمُون الخَيْلَ شُعْثا

أقول: هذا صدر بيت عجزه:

كأنَّ على سنابِكها مُداماً

إقدام الخيلِ تَقديمُها، وَ شُعْثاً جمعُ أشْعَث وهو: المغبرُّ الرأسِ. والسَّنابك جمعُ سُنْبُك، كبُرْثُن، وهو طرفُ مُقدَّمِ الحافرِ، والمُدام: الخمر، يعني أن أطرافَ مُقَدّم حوافرها داميةٌ حُمْرٌ كأنها صُبِغتْ بخمرٍ. وضميرُ يقدِمون ضميرُ غَيْبَةٍ يعودُ على بَني تَميمٍ المذكورينَ في بيتٍ قبلَه وسيأتي.

قال: كما قال: [4]

بآيةِ ما تُحِبّون الطَّعاما

---

(1) ج و د: بما.

(2) د. بحال.

(3) نسبه سيبويه وحده إلى الأعشى ولم يرد في ديوانه المطبوع وينسب أيضاً إلى يزيد بن عمرو بن الصعق انظر الكتاب 3: 118 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 18 والمغني ص549 والسيوطي ص811 وشرح شواهد المغني 6: 277 والخزانة 3: 135 – 137.

(4) البيت ليزيد بن عمر بن الصعق انظره في الكتاب 3: 118 والشعر والشعراء ص636 والكامل 1: 171 والمفصل بشرح ابن الحاجب 1: 420 والمغني ص549 والسيوطي ص836 والهمع 2: 51 والخزانة 3: 138 وشرح أبيات المغني 6: 277.

أقولُ: هذا عجزُ البيتِ الموعودِ بإتيانه وصدرُه:

ألا مَنْ مُبلغٌ عنّي تميما

طَلَبَ مَن يُبلغُ عنه رسالةً لبني تميم، فكأنَّ قائلاً قالَ: بأيّ عَلامةٍ يُعرَفون.

فقال: يُعرفون بعلامةِ حبِّهم للطعام. وبنُو تميم يُعيَّرون بشدَّةِ الشَّرَهِ في الأكلِ، والمَحبَّةِ للطعام، والحِرْصِ عليه، ويقالُ لهم: أسْرَى الدُّخانِ.

قال: ثم[1] هو غيرُ متأتٍّ في قولِه[2]:

بآيةِ ما كانُوا ضِعافاً ولا عُزْلاَ

أقول: بلْ هو متأتٍّ بأن تكونَ ما مَصْدريةً، ولا النافيةُ محذوفة لدِلالة ما بعدَها عليها والمعنى بآية كونِهم لا ضعافاً ولا عُزلاً.

قال: وقيل بمعنَى الذي فالموصوفُ معرفةٌ والجملةُ صلةٌ فلا محلَّ لها، والأصلُ: اذهَبْ في الوقتِ الذي تُسلمُ فيه.[3]

أقولُ: هذا القولُ، مع ضَعفِه، خارجٌ عن فَرضَ المسألةِ في كونِ ذو مضافةً إلى الجملةِ.

قال: ومِنْ شواهدِها قولُه:[4]

لَـزِمْنا لَـدُنْ سـالْتُمُونا وفَـاقَكُم *** فلايـكُ مـنكمْ للخِـلافِ جُـنوحُ

---

(1) سقطت من ج.

(2) هذا عجز بيت لعمرو بن شأس صدره:

ألكني إلى قومي السلام رسالة

انظره في الكتاب 1: 197 والمقتضب 4: 160 والمغني ص549 والسيوطي ص835 وشرح شواهد المغني 6: 281 والعيني 3: 596.

(3) تحدث هنا عن قول العرب أذهب بذي تسلم.

(4) انظر البيت في المغني ص550 والسيوطي 836. والهمع 1: 213 وشرح أبيات المغني 6: 286.

أقـولُ: المـسألَةُ: تـركُ الحَـرْبِ والجُـنوحُ: المـيلُ. وتكـونُ إمّا تامةً، فمنكُمَ يتعلّقُ بها وجـنوحُ فاعلُهـا، وللخـلافِ يتعلّقُ به [وإمّا ناقصةً فجنُوحُ اسمُها ومنكُم خَبرُها، وللخلافِ يَـتعلّقُ به][1] أو بجنوحٍ وتقديمُ المعمولِ في كلا الوجهيْنِ على المصْدَرِ من التوسع في الظّرف. وإضافة لدُنْ إلى الجملةِ ممّا امتازَتْ به عنْ عنْدَ، ولدَى. ومِنْ شواهدِ ذلك أيضاً قولُه:[2]

صَـــرِيعُ غَـــوانٍ رَاقَهُـــنَّ ورُقْـــنَهُ *** لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سُودُ الذّوائبِ

وقـد أنـشدَ المصنّفُ عجزَ هذا البيتِ الأخيرِ في الباب الأول في فصلِ عندَ من حرف العينِ المُهمَلةِ.[3]

قال: [قال]:[4]

خَليلَـيَّ رِفْقـاً رَيْـثَ أقـضِي لُـبانَة *** منَ العَرَصاتِ المُذكِراتِ عُهُودا

أقـول: اللُّبانة، بضم الباء: الحاجة. والعرَصَات، جمع عَرْصَة، وهي كلُّ بُقعةٍ [بينَ][5] الـدُّور واسـعةٍ لـيس فيها بناءٌ. والعُهودُ، جمع عَهْد، وهو المنزلُ الذي لا يزالُ القومُ إذا ذهبُوا عنه رَجعُوا إليه.

قال: ولهذا قال في قوله:[6]

مِن لدُ شَوْلاً

إنَّ تقديرَه مِن لدُ أن كانت شَوْلاً، ولم يقدر من لدُ كانت.

---

(1) من د.

(2) البيت للقطامي ديوانه ص44 واللآلي ص132 والمغني ص208 والسيوطي ص455 وشرح شواهد المغني 3 : 392 والخزانة 1: 393، 3: 188.

(3) انظر ص208 من المغني.

(4) من ج و د، وانظر البيت في المغني ص551 والسيوطي 836 وشرح أبيات المغني 6: 287.

(5) الأصل مَنْ انظر الصحاح واللسان (عرص).

(6) انظر الرجز في الكتاب 1: 264 وأمالي الشجري 1: 222 والمغني ص551 وابن عقيل 1 : 295 والسيوطي ص836 والخزانة 2: 84 واللسان (شول).

أقول: الشَّوْلُ، بفتح الشِّين المعجمةِ / 343: النُّوقُ التي خفَّ لبَنُها وارتفعَ ضَرْعُها، وأتى عليها من نِتاجِها سبعةُ أشهرٍ، أو ثمانيةٌ. الواحدةُ شائلة. وما أنشده المصنِّفُ بعضُ بيتٍ وتمامُه:

فإلى إتلائِها

والإتلاءُ مصدرُ أتلتِ الناقةُ إذا تلاها ولدُها، أي مِن زَمَنِ كونِها شولاً فإلى زمَن كونِها متلوةً بأولادِها.

قال: والسابعُ والثامنُ قولٌ و قائلٌ، كقولِه:[1]

قَولُ يا لَلرجالِ يُنهِضُ منّا *** مُسرعينَ الكُهولُ والشبانا

وقولِه:[2]

وأجبتُ قائلَ كيفَ أنتَ بصالحٍ *** حتّى مَلِلْتُ وملَّني عُوّادِي

أقول: مُرادُ الأول أنَّ الاستغاثةَ[3] بهم تُوجِبُ إسراعَ كُهولِهم وشُبَّانِهم إلى الإغاثةِ.[4] ومعنَى يُنهضُ: يقيمُ، يقالُ نهض نُهوضا إذا قام؛ وأنهضَه إذا أقامه. والكهولُ جمعُ كهلٍ قال الجَوْهَري[5] هو منَ الرجالِ مَنْ جاوزَ الثلاثينَ ووخَطهُ الشَّيبُ. وفي القاموسِ:[6] الكهلُ: مَن وَخطه الشَّيبُ ورأيتَ له [بِجَالَة][7] أو مَنْ جاوزَ الثلاثينَ أو أربعاً وثلاثين إلى إحدَى وخمسينَ انتهى. وقد كنتُ في زَمنِ الشّبيبةِ وقفتُ على فصلٍ لبعضِ اللُّغويين ذكرَ فيه صفاتِ الإنسانِ التي تختصُّ بإطلاقها عليه بحسبِ الأزمنة المختلِفَةِ فقلتُ ناظماً لها:

---

(1) تقدم تخريجه في ص 101.

(2) انظر البيت في شرح الكافية الشافية ص1721 والمغني ص551 والسيوطي 837 وهمع الهوامع 1: 157 وشرح شواهد المغني 6: 289 والعيني 4: 503.

(3) د: الاستعانة.

(4) ج و د: الإعانة.

(5) انظر (كهل).

(6) انظر (كهل).

(7) الأصل بحالة وهو تصحيف ود بجالة والبجالة: التبجيل. انظر اللسان (بجل).

أصِخْ لصفاتِ الآدَمي وضبطِها *** لِتلْقُطَ دُراً تقتنيه بَديعاً
جنينٌ إذا ما كان في بَطنِ أمِّه *** ومن بعدُ يُدعَى بالصّبي رَضيعا
فإن فَطِموه فالغلامُ لسَبعةٍ[1] *** كذا يافِعا للعشرِ قُلْهُ مطيعا
إلى خَمْس عَشْر بالحَزَوَّرِ سَمّهِ *** لتحْسِنَ فيها تَنتَحيه صنيعا
قُمُدٌ إلى خمسٍ وعِشْرين حِجَّةً *** بذاك دعاهُ الفاضلُون جميعا
ومِن بعدُ يُدْعَى بالعَنَطْنَطِ لإنتِها *** ثلاثينَ فاحفَظْ لا تُعدّ مُضيعا
صُمُدٌ لحدِّ الأربعين وبعدَه *** بكَهْلٍ إلى الخَمسين فادعُ سَمِيعا
وشَيخاً إلى حدِّ الثامنين فاذعُه *** بها ثُمَّ هِمّا للْممات سَريعا

ومللت، كعَلِمت، أي: سَئِمتُ، والمصدرُ المللَ، والملالَة كالسَّأم والسآمةُ. والعُوّاد جمعُ عائدٍ من العِيادة، وهي زيارَةُ المريضِ. وليس بخافٍ عنك أنه لا يَنبغي أن يُعدَّ البيتان اللذان أنشَدَهما المصنفُ هنا من قبيلِ ما هو بِصَددِه، لأنَّ الجملةَ التي أُضيفَ لها[2] كلٌّ من قَوْل وقائل مرادٌ بها لفظها، فهي في حُكْمِ المُفردِ، وليس الكلامُ فيه.[3]

الجملة الخامسة

قال: الواقعةُ بعدَ الفاء وإذا جواباً لشرْطٍ جازِمٍ لأنها لم تُصدَّرْ بمفردٍ يَقبلُ الجَزْمَ لفظاً كما في قولك: إن تَقمْ أقُمْ، أو محَلا كما في قولك: إن جئتني أكرمْتك. مثالُ المقرونةِ بالفاءِ (مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ)[4] ولهذا قُرِئَ بجزْمِ "ويذرْ" عطفاً على المحلِّ.[5] ومثالُ المقرونةِ بإذا (وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)[6].

---

(1) ج: لتسعة.
(2) ج و د: إليها.
(3) ج: منه.
(4) الأعراف: 185.
(5) وهي قراءة حمزة والكسائي وهناك من ينسبها أيضاً إلى حفص رواية عن عاصم انظر السبعة ص299.
(6) الروم: 36.

أقول: الذي يَظهرُ لي، كما تقدمَ ذكرُه في الجملة الخامسة مِنَ الجملِ التي لا محلَّ لها، أنَّ جملةَ الجزاء لا محلَّ لها من الإعراب مطلقاً سواءٌ اقترنتْ بالفاء، أو لم تَقترِنْ، وسواءٌ كانت جواباً لشرطٍ جازمٍ، أو جواباً لشرطٍ غيرِ جازمٍ، لأنَّ الجملةَ إنَّما تكونُ ذاتَ محلٍّ من الإعرابِ إذا صحَّ وقوعُ المفردِ في محلِّها، والجزاءُ لا يكونُ إلا جملةً، ولا يصحُّ/ 344 وقوعُهُ مفرَداً أصلا ضرورةَ أنَّ حرفَ الشرطِ لا يَدخلُ إلا على جملتينِ دالاً على انعقادِ السَّببيةِ أو اللزومِ بينهما، فيكونُ مضمونُ أولاهما سَبباً في وقوعِ مَضمونِ الثانية، أو في الإخبار بها، أو يكونُ مضمونُ الثانيةِ لازماً لمَضمونِ الأُولى على ما اختارَه بعضُهم. وكان الدّاعي لهم إلى جَعلِ جُملةِ الجوابِ فيما ذكَره المصنفُ ذاتَ محلٍّ هو المحافظةُ على تَوفيرِ ما تَقتضيه أداةُ الشّرطِ مِنَ الجزمِ إمّا لفظا، أو محلاً. وجوابُه أنَّ توفيرَ ذلك إنما يَصحُّ فيما يقبلُه، والجملةُ ليست قابلة هنا لذلك لا بحسب اللّفظِ، وهو ظاهرٌ، ولا بحسبِ المحلِّ. إذ ليست واقعة في موقعِ المفردِ كما قدّمنا. ثُمَّ الذي في كلامِ الجماعةِ أنَّ المحلَّ في جوابِ الشّرطِ الجازمِ محكومٌ به لمجموعِ الفاءِ ومَا بعدها. وقدْ صرَّحَ المصنّفُ به قبلَ هذا في الثالث مِنَ التنبيهات التي ذكرَها عَقِبَ[1] الكلامِ على الجملةِ الابتدائيةِ مِنَ الجُملِ التي لا محلَّ لها حيثُ حكَى عنِ المُبردِ[2] في نحو إن قمتَ أقوم أنه على إضمار الفاءِ فقال: وعلى قَولِ المبرد يَنبغي أن يجوزَ الرفعُ بالعطفِ على لفظِ الفعلِ، والجزْمُ بالعطف على محلِّ الفاء المقدَّرة وما بعدَها، وصرَّحَ به أيضاً فيما يأتي قريباً.

قال: وقيل عطفٌ على محلِّ الفاء وما بعدَها وهو أصدقُ؛ بل صرّح في أقسام العطفِ من الباب الرابعِ بأن هذا قولُ الجميعِ، وسيأتي الكلام عليه، وهذا الذي ذكرُه الجماعةُ ربَّما يتخيَّلُ على ما فيه، وذلك لأن الفاء وما بعدَها لو وقَعَ موقِعها ما هو مُصَدَّرٌ بمضارع لجُزِمَ فيُحكَمُ على المجموع بأنّه في محلّ جَزْمٍ بهذا الاعتبار، وهو مُعتَرَضٌ [بأن][3] المضارعَ المجزومَ لم يقع وحدَه موقعَ الفاء وما بعدَها، وإنما الواقعُ مجموعُ الجملةِ التي هو

---

(1) ج و د: عقيب.

(2) رأيه في هامش المقتضب 2: 69 وكذا في البحر 2: 429.

(3) الأصل: فإن.

مصدرُها، ولو كان المرادُ بالمفردِ فيه الإعراب غير ملاحظٍ فيه ما يَصحَبُه للزم الحكمُ على كثيرٍ من الجملِ التي لا محلَّ لها من الإعراب بأنها ذاتُ محلٍّ نظراً إلى هذا المعنَى، ألا ترى أنَّ الواقعةَ جواباً لشرطٍ غيرِ جازمٍ لا محلَّ لها بالإجماعِ مثل: إذا قام زيدٌ فهو مُكرَمٌ مع أنها يمكنُ أن تُصدَّر بمضارع مَرفوع فتقول: إذا قام زيدٌ أكرمُه، فلو اعتُبِر ما تقدمَ للَزِمَ كونُ هذه الجملة ذات محلٍّ ، وهو باطلٌ، وعلى ذلك فقِسْ.

وأما ما قاله المصنّفُ مِنْ أنَّ الجزمَ محكومٌ به لما بعد الفاء، فلا وَجْهَ له، فإن الجزمَ لا يحلُّ في هذا الموضعِ، وكيفَ وهذه الفاء مانعةٌ من جزْمِ ما بعدها.

وقال الزَّمخشري[1] في قوله تعالى ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ﴾[2] إن نُكفّر[3] قُرئ بالنون مرفوعاً عطفاً على محلٍّ [ما بعد الفاء، أو على أنهُ خبرُ مُبتدإٍ محذوفٍ، أي: ونحنُ نُكفرُ، أو على أنه جملةٌ مِنْ فعلٍ وفاعلٍ مُبتَدأة، ومجزوماً عطفاً على مَحلِّ][4] الفاء وما بعدَها لأنه جوابُ الشّرطِ إلى هنا كلامه. فجعلَ المحلَّ في حالة الجزْمِ محكوماً به لمجموع الفاء وما دَخلَتْ عليه وفيه ما مرَّ. وأمّا جعلُه ما بعدَ الفاءِ في محلِّ رفعٍ فمُشكلٌ أيضاً؛ إذِ الجملةُ المَرْفوعةُ المَحلِّ إنَّما تكونُ خبراً، أو تابعةً لمرفوعٍ، أو مبتدأ، أو فاعلا على الخلاف في الأخيرين، ولا شيءَ من ذلك يمكنُ اعتبارُه ها هنا.

فإن قلت: يَحتمِلُ أن يكونَ خبرَ مبتدإٍ مَحذوفٍ، أيْ: فإخفاؤكم هو خيرٌ لكم، فلذا حَكَمَ على محلِّها بالرَّفع.

قلت: ظاهرُ كلامِه أنَّ الضميرَ عائدٌ إلى الإخفاء المفهوم منَ الفعلِ، وذلك أنه قال: فهو خيرٌ لكم، فالإخفاء خيرٌ لكم، ولَمْ يَزِدْ على ذلك. فظاهرُه أنْ ليسَ ثَمَّ محذوفٌ، ولو سُلِّم كونُ هذه الجملةِ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ كما ذكرَه السائلُ لَمْ يَصحَّ عطفُ نُكفّر عليه لعدَمِ

---

(1) الكشاف 1: 397.

(2) البقرة: 271

(3) د: ويكفر.

(4) من ج و د والكشاف.

الرّابط وتقديرُه تكلُّفٌ لا داعِيَ إليه.

واعلـمْ أن بعضَ العَصريِّينَ من أصحابنا المصريِّين، حاوَل الجوابَ عنْ هذا الإشكال الـذي أوردتُه على ادعائهم كونَ الجملةِ الجزائيةِ ذاتَ محلٍّ بأن قال: كان هذا نشأ [من][1] أنَّ معنَـى قـولهم الجملـةُ الـتي لهـا محـلٌّ مـن الإعراب هي التي يحلُّ المفردُ محلَّها أنه لو أُتِي بمفردٍ مَوْضِـعَ تلك الجملةِ بقيَ التركيبُ بحاله صحيحاً كقولك: جاء زيدٌ يضحك وضاحِكاً، وليس هـذا معنَـى كلامِهم، وإلا لتخلَّفَ/ 345 في المَحكيةِ مع القَول، والمعلَّق عنها، وإنما معناه أنه يحلُّ محلَّها المفردُ مع تغيير التركيبِ تغييراً ما، أو مِنْ غير تغيير، أعني أنه لا يُشتَرطُ بقاءُ الكلامِ علـى حالِـه، وهـي هـنا كـذلك فإذا قلنا: إن جاء زيدٌ فهو مكرمٌ كان معناه إكرام زيدٍ مرتَّبٌ على مَجيئه فيما يأتي هذا كلامه.

قلت: ظنُّه أنَّ منشأ الإشكال ما ذكرَه ليس بظنّ صادقٍ، بل منشأه تَصريحُهم بأن كلَّ جملـةٍ ذاتُ محـلّ لا بدَّ من صحةِ حلولِ المفردِ محلَّها، وكلٌّ مِنْ خبرِ المبتدإ، والنّعتِ، والحال[2] وغيرِهـا[3] ممـا حكَمُـوا علـى الجملـة فيه بأنها ذاتُ محلٍّ يصحُّ وقوعُه مفرداً وليس النظرُ إلى خـصوصيةِ سَـبَبِ[4] التركـيبِ وصـحةِ بقائِه على حالِه ملاحَظاً. وأمّا قولُه: وإلا لتخلَّف في المحكـيةِ مـع القـولِ والمعلَّـق عنها، ففيه إدخالُ اللام على جوابِ إن الشَّرطية، وقد عَلِمْتَ ما علـيه، وهـذا مـبني علـى مـا ظـنَّه وقد فَهمتَ ما فيه، وعلى ما قرّرناه من أنه لابدّ منْ صحةِ وقـوع المفردِ في موضعِ الجملة ذات المحل لا يتخلف في المحكية ولا في المعلق عنها، وذلك لأن كـلا مِنهُما مفعول به وهو يقعُ مفرداً بلا شك ألا ترى أنك تقول: قلت كلاماً وعرفت زيداً. وأمـا ما تَصلَّفَ[5] به من فَهم كلامِهم على الوَجهِ الذي قرَّرَه فمُفضٍ إلى كونِ كلٍّ من جملَتَي الـشرطِ والجـزاءِ ذاتَ محـلٌّ مـن الإعراب دائماً، وهو باطلٌ؛ بلْ مُفضٍ إلى أن محلَّ كلٍّ منهما الرفعُ ولا ريبَ في اختلالِه.

---

(1) من ج و د.

(2) د: والحال والنعت.

(3) ج و د: وغيره.

(4) سقطت من ج و د.

(5) في هامش الأصل أي ادعى وهو تفسير لها.

فإن قلت: إذا كان الأمرُ على ما اخترتَه من أنَّ جملةَ الجزاءِ لا محلَّ لها أشكلَ جزْمُ الفعلِ من نحو قولِه تعالى (وَيَذَرهُم)[1]، وقولِه تعالى (ونُكَفِّر عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ)[2] فبماذا تُوجِّهه؟

قلت: يَحتَمِلُ أن يُوَجَّه بأنَّه مجزومٌ بحرف شرط مُقدَّرٍ حُذِفَ لدلالةِ ما تَقدَّمَ عليه، أيْ: وإن يفعل يذَرْهُم، [وإن تفعلُوا][3] ذلك نُكفرْ عنكم فالمعطوفُ هو جملتا الشَّرْطِ والجزاءِ جميعاً لافعلُ الجزاءِ وحدَهُ حتى يقالَ عُطِفَ على المَحلِّ فتأمله.

قال: والفاءُ المقدَّرَةُ كالموجودةِ كقولِه:[4]

مَنْ يَفْعلِ الحَسناتِ اللهُ يشكُرُها

أقول هذا صدرُ بيتٍ عجزُه:

والشَّرّ بالشَّرِّ عنَد اللهِ مِثلانِ

وقد أنشد المصنفُ هذا الصدرَ في آخرِ الكلامِ على الجملةِ الخامسة التي نحن نتكلَّم فيها، وأنشده أيضاً في الباب الأول في[5] حرف الألف[6] في فصل أما،[7] بالفتح والتَّشديد، وفي فصل إذا[8] وأنشده أيضاً في الباب الخامس في تراجمِ الحُذوفِ حيثُ ترجم على حذف

---

(1) جزء من قوله تعالى (من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم...) الاعراف: 186 وهي قراءة حمزة وعاصم انظر السبعة ص299، وحمزة والكسائي عند صاحب الكشف 1: 485.

(2) البقرة: 271 وهي قراءة نافع وحمزة والكسائي انظر السبعة ص191 والكشف 1: 317.

(3) الأصل: وإن يفعلوا.

(4) ينسب إلى عبدالرحمن بن حسان بن ثابت انظره في الكتاب 3: 65 ، 114 ونوادر أبي زيد ص31 ومجالس الزجاجي ص 261 والمقتضب 2: 72 والخصائص 2: 281 والمنصف 3: 118 والمفصل بشرح ابن يعيش 9: 2، 3والمغني ص 80 و 133، 186، 218، 311، 552، 553، 671، 832، 849، والخزانة 3: 644، 655، 4: 547. والعيني 3: 423.

(5) ج: من.

(6) سقط "في حرف الألف" من د.

(7) انظر ص24 من الأصل.

(8) انظر ص133 من المغني كما ذكر المصنف.

فـاء الجـوابِ. وأنشد العجزَ المذكورَ في تَرجمةِ الأمورِ التي يَكتسبُها الاسمُ بالإضافة من الباب الرابع.

قال: ومنه عند المبرِّد[1] نحو: إن قمت أقوم، وقولُ زُهيرٍ:[2]

[وإن][3] أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ *** يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

أقـول: لك في قولِ زُهَيْر الرّفعُ عطفاً على المضافِ، من قوله: إن قمتُ أقُوم، والجرُّ عطفـاً علـى المـضاف إليه، والمرادُ بالخليلِ هنا: الفَقيرُ المخْتَلُّ الحال، وليس المرادُ به الصديقَ. والمسألة مصدرُ سأل، يُقال[4]: سأله سُؤالا ومسألةً، ويُروَى مَسْغَبةً موضعَ مَسْألةٍ، وعلى هذا أنـشَدَه الجَوْهـري[5]. والمـسغبة: المجاعـة، والحَـرِم، بفـتحِ الحـاء المهملـة وكـسر الراء، مصدرٌ كالحِـرمانِ ومعـناه المـنعُ، وهـو مبـتدأ حُـذِفَ خَبَـرُه، أي: لا غائـبٌ مالِي ولا عندي حرمان ويَحـتمِلُ أنْ يكـونَ معطـوفاً علـى خـبرِ "مالي" على تأويله باسمِ المفعولِ [أو على][6] حذفِ مضافٍ، [أي: لا مالي غائبٌ ولا محرَّمٌ، أو ولا ذُو حرمان، ويحتملُ أن يكون خبراً عن مبتدإٍ مَحـذوفٍ هـو ضـميرٌ يعـودُ علـى الحال، أي الغائبُ مالِي ولا حرمٌ هو على التأويل باسم المَفعـول، أو علـى حـذفِ المُـضافِ][7]، كمـا مـرَّ. والعطفُ على هذا وعلى الأول، إمَّا مِنْ عطـفِ الجُملِ، أو المفرداتِ، ولا يَنبغي جعلُ حَرِم على تقديرِ أنه خبرٌ عنِ المال، أوْ معطوفٌ على خبرِه باقياً على مَصْدَريتِه مُراداً به المبالغةُ من غيرِ تأويلٍ ولا حذفٍ كما في قولِها:[8]

---

(1) انظر المقتضب 2: 70.

(2) ديوانه ص101 والكتاب 3: 66 والمقتضب 2: 70 والرصف ص187 والإنصاف ص 625 و المفصل بشرح ابن يعيش 8: 157 والمغني ص552 والسيوطي ص838 والعيني 4: 429 والصحاح (خلل).

(3) الأصل: فإن.

(4) ج تقول و د : يقول.

(5) انظر (خلل).

(6) الأصل: و على ود : أو حذف مضاف.

(7) من ج و د.

(8) هذا عجز بيت للخنساء صدره:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت.

ديـوانها ص50 والكتاب 1: 337 والمقتضب 3: 320، 4: 305 وأمالي الشجري 1: 71 وأمالي المرتضى 1: 201 ، 465 والمقتصد ص245 والخزانة 1: 207.

لأنَّ مَقامَ المَدحِ يأباه؛ إذ لا يَلزَمُ من نفي الحِرمان البليغِ نفي مُطلَقِ الحِرمانِ، والثاني هو المَطْلوبُ.

قال: وهو أحدُ الوَجْهَيْنِ عند سيبويْهِ.

أقولُ الضميرُ من قولِه، وهو عائدٌ، / 346 إلى جعلِ الجملةِ المذكورةِ جواباً مقروناً بالفاء مُقدَّرةً وهذا الوجهُ سكتَ المصنّفُ عن نقلِه عن سيبويْهِ[1] فيما تَقدَمَ حيثُ تعرَّضَ إلى هذه المسألةِ بعد ذكر الجملةِ الابتدائيةِ في ثالثِ التنبيهات الذي عقدهُ لَما جَرَى فيه من الجمل خلافٌ أمستأنفٌ أمْ لا؟

قال: وحينئذٍ فلا يُجزَمُ ما عُطِفَ عليه.

أقول: لأنَّ الفعلَ مرفوعٌ لفظاً وليس في محلِّ جزْمٍ فلا سبيلَ إلى جزْمِ مَا يُعطَفُ عليه.

فإن قلتَ: ما هذه الفاءُ من قولِه: فلا يُجزَمُ؟

قلت: هي الفاءُ الداخلة على جوابِ الشّرْطِ وذلك لإجراء الظَّرف مُجرَى كلمة الشَّرط كما ذكرَ[2] سيبويْهِ في نحو: زيدٌ حينَ لقيتهُ فأنا أكْرِمُه، على ما صرَّح به الرَّضيّ[3] وغيرُه.

فإن قلت: لكنَّ هذه الجملةَ فعليةٌ [تَصلُح][4] أن تُجعَلَ شَرْطاً [فتَمْتَنِعُ][5] الفاءُ.

قلت: هي خبرُ مبتدإٍ مَحْذوفٍ، أي: فهو لا يجزمُ ما عُطفَ عليه، فالجوابُ [جملة][6] اسمية على حدِّ ما قالوه في قوله تعالى (وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴿7﴾).

---

(1) الكتاب 3: 68.

(2) ج: ذكره.

(3) انظر شرحه على الكافية 2: 263..

(4) الأصل: يصلح.

(5) الأصل: فيمتنع.

(6) من ج و د.

(7) المائدة: 95.

قال: وَيجوزُ أن [يفسِّرَ][1] ناصباً لما قبلَ الأداة نحو: زيداً إن أتاني أُكْرِمُهُ.

أقول: لأنه قد فَرَضَ أنَّ هذا الفعلَ المرفوعَ ليس في مركَزِه الأصلي فانتَفى المحذورُ المانِعُ من التَّفسيرِ، وهو عملُ ما بعدَ أداةِ الشَّرطِ فيما قبلها؛ إذ المُفسِّر هنا ليس بعدَ الأداة البتَّةَ، بلْ هو واقعٌ قبلها تقديراً. وهاتانِ المسألتانِ المرتَّبتان على الخلافِ بينَ سيبويْه والمبرّد[2] منعاً وجوازاً قد أسلفَ المصنفُ ذكرهما في أوائل الكلام على الجملِ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ في ثالث التنبيهاتِ الذي أشرنا إليه آنفاً.

قال: ومَنَعَ المُبرّد تقديرَ التَّقديمِ مُحتَجا بأنَّ الشيءَ إذا حلَّ في مَوْضعِه لا يُنوى به غيرُه وإلاَّ لجازَ: ضَربَ غُلامُه زيداً.

أقولُ: يعني واللاَّزمُ باطلٌ عند سيبويْهِ وغيره من الجمهور، وبيانُ المُلازَمةِ أنَّ منعَ هذا التركيبِ مبنيٌّ عَلى أنَّ الفاعلَ وَقَعَ في موضِعِه مقدّماً على المفعول، وقدِ التَبَسَ بضميرٍ يعودُ إليه، فجواز هذا التركيبِ مَلْزومٌ لجوازِ عودِ الضّميرِ على متأخّرٍ لفظاً ورُتبة، وهو باطلٌ، فلو جاز فيما وقَعَ في موضعه أن يُنوى به غيرُ ذلك الموضِعِ لأمكنَ انتفاءُ المانع المذكورِ بأن يُنوَى بالفاعِلِ تأخره عنِ المفعولِ فَينتفي عودُ الضّميرِ على المتأخّرِ لفظاً ورتبةً، فيزُولُ المانِع، فيجوز التَّركيبُ ولم يقلْ به سيبويْه، ولا غيرهُ من الجمهُور.

قلت: وهذا في الحقيقة غيرُ واردٍ على سيبويهِ، لأنَّ لَه أن يمنَع كونَ:[3] أقومُ من قولك: إن قمتَ أقومُ واقعاً موْضِعَه؛ إذ لو كان كذلك لَجُزِمَ، وتقديرُ الفاء المانعةِ منَ الجَزمِ على خلافِ الأصلِ لاسِيما وتقديرُها يُوجبُ تقديرَ مبتدإٍ يكونُ أقومُ خبراً عنه لتكونَ الجملةُ اسميةً حتى يُفتَقَر إلى تقديرِ الفاء.

فإن قلت: وتأخيرُ الشّيءِ عن محلّه على خلافِ الأصل فهوَ مُشْتَرَكُ الإلزامِ.

قلت لكنْ يترجحُ[4] مذهبُ سيبويهِ بالتزامِ العَرَبِ في مثلِ هذا التركيبِ كونَ الشرطِ ماضياً وهو آيةُ كونِ الجوابِ مَحذوفاً.

---

(1) الأصل: تفسر.

(2) المقتضب 2: 69.

(3) د: أن.

(4) ج: قلت ترجح.

فإن قلت: هل ما اختَلفَ فيه سيبويهِ والمبرّدُ من توجيهِ هذه المسألةِ ثابتٌ معَ جوازِها في الاختيارِ، أو هو مع القولِ باختصاصِها بالضرورةِ؟

قلت: صرَّح بعضُ المتأخرين بأن الأئمة على جوازِها في السَّعةِ وصرَّحَ بعضُهم بأنها لا تَجوزُ إلا في الضّرورةِ. وظاهرُ كلامِ آخرين، منهم ابنُ الحاجِبِ[1] جوازُ المسألةِ لا على أنَّ المرفوع مؤَخَّرٌ مِنْ تقديمٍ، كما يقولُه سيبويْهِ، ولا على إضمارِ الفاءِ، كما يقوله المبرّدُ؛ بلْ على أنَّ الشرطَ إذا كان ماضياً ووَقَعَ الجزاءُ مُضارِعاً فلكَ فيه الوَجهانِ: الرفعُ والجزْمُ، أما الجزمُ فظاهرٌ؛ وأمّا الرَّفعُ فقال الرَّضي[2]: هو لأحدِ وَجْهَيْنِ؛ إما لكونِه في نيةِ التّقديمِ، وإما لنيةِ الفاءِ قبلَ الفعلِ.

قال: وفيه نظرٌ لأن كلامَنا في حالِ السَّعةِ وهذان الوَجهانِ مختصّانِ بالضَّرُورة.

قال: "والأولى أن يُقالَ: تغيرِ عملِ إن فَضَعُفتْ في هذه الصورةِ عن جزْمِ الجوابِ بحيلولة الماضِي/ 347 بينها وبينَه غير معمولٍ فيه، فلمَّا لَمْ تعملْ في الشرطِ لَمْ تعملْ في الجزاء فتكونُ الأداةُ جازمةً لشيءٍ واحدٍ، وهو الشرطُ تقديراً كما تَجزِمُ[3] سائرُ الجوازمِ شيئاً واحداً كلمْ ولَّما ولامِ الأمر ولامِ النهي هذا كلامه.

قلتُ وهو يؤْنِسُك[4] ويكسِرُ سَوْرةَ تكبُّرِكَ لِمَا قَدَّمناهُ مِن أنَّ جملةَ الجوابِ لا محلَّ لها[5] أصلاً؛ إذ غايةُ ما يَلزَمُ عليه في بعضِ الصور كونُ حرفِ الشرطِ إنّما عَمِلَ في شيءٍ واحدٍ، وهو فعلُ الشرْطِ، وليس بمستنكَر لما تَقدمَ.[6] ونَقَل الرَّضي[7] عنِ الكوفيِّين أنَّ رفعَ الجوابِ في مثل: إن قمتَ أقومُ واجبٌ لأن جزمَ الجوابِ عندهم إنّما هو على الجِوارِ، فإذا لم يَنجزم الشَّرطُ لم ينْجَزِم الجوابُ. وفي كلام المصنّفِ إدخالُ اللامِ على جوابِ إنْ الشرطيةِ وقد تَقدَّمَ التنبيهُ عليه مراراً.

---

(1) انظر شرحه على المفصل 2: 244.

(2) انظر شرحه على الكافية 2: 261، 262.

(3) د: يجزم.

(4) ج: وهذا مما يؤنسك، و د: وهو مما يؤنسك.

(5) بعده في ج: من الإعراب.

(6) ج: لما قدمناه.

(7) انظر شرحه على الكافية 2: 262.

قال: وقيل[1]: ولهذا جازَ إن قامَ وَيقعدُ أخواك على إعمال الأول، ولو كان محلُّ الجزمِ للجملةِ بأسرها لَزِمَ العطفُ على الجملة قبل أنْ تُكمَلَ.

أقول: يعني هذا القائل أنَّ هذا يَلزَمُ، واللازمُ باطلٌ، لأنه لا يُعطفُ على شيء إلا بعد أن يتمَّ قبلَ الإتيانِ بالعاطفِ.

قلت: وهو مُنتقدٌ من وَجْهين: أحدهما أنَّ اللازمَ ليس بباطلٍ في بابِ التَّنازُع وما استدلَّ به منه. والثاني أن قَضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوفُ[2] المذكور ليس من عطف الجملِ؛ بلْ من عطفِ المُفردات وحينئذٍ يكونُ الفعلُ المجزومُ لفظاً[3] معطوفاً على الفِعل المجزومِ محلاً، وفاعلُ هذا الفعل المجزومِ، وهو ألفُ الاثنين، معطوفاً على الواقِع بعدَه وهو أخواك، فقد وَقَعَ هذا القائلُ فيما فرَّ منه، وكأنَّ المصنفَ، رحمه الله، لم يرتضِ هذا الدليلَ لِما ذكرنا، أو لغيره فأوردَهُ على سبيل الحكايةِ بصيغةٍ تُشْعِرُ بالتَّمريضِ.

قال: قرأ غيرُ أبي عمرو[4] ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾[5].

أقول: وأما أبو عمرٍو فقرأ بالنَّصب عَطفاً على المنصوبِ، وهو أصدَّقَ.[6]

فإن قلت: المنقولُ أنَّ المَصاحِفَ اتَّفقتْ على كتابةِ هذا الحرفِ بدون واوٍ، فما وَجْهُه؟

قلت: لعلَّها حُذِفت اختصاراً في الخَطِّ، كما وَقَعَ في كثيرٍ منَ المواضِعِ، وإنْ كان ذلك خارِجاً عن مُصطلحِ أهلِ الخَطِّ، والنقلُ الصحيحُ ثابتٌ بهذه القراءةِ، فلا يُعارضُه مثلُ هذا.

قال: ويسمَّى العطفَ على المعنَى.

أقول: نظراً إلى كنِ المعطوفِ عليه جواباً إنَّما هو منْ حيثُ المعنَى لا منْ حيثُ اللَّفظُ لوجودِ الفاءِ المانِعةِ منَ الجزمِ فملاحظة إسقاطها وجزْمِ الفعلِ الواقع بعدَها على أنه جوابٌ

---

(1) سقطت من ج.

(2) ج: العطف.

(3) سقط حتى ألفعل المجزوم من ج و د.

(4) انظر السبعة ص637 والكشف 2: 222.

(5) المنافقون: 10.

(6) قراءة الجزم مع حذف الواو نسبت إلى ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي انظر السبعة ص637.

للتَّحضِيضِ أمرٌ منظورٌ فيه على المعنَى.

قال: ويقالُ له في غيرِ القرآن: العطفُ على التَّوهُّم.

أقول: يعني نحوهم ما هو موجودٌ ليس بموجودٍ وإنما اجتُنِبتْ هذه العبارةُ في القرآنِ رِعاية للأدبِ وتحفُّظاً من الإتيانِ بما يُوهِمُ [أمراً] [1] غيرَ لائِقٍ.

قال: ومحله الجزمُ لأنه جوابُ التَّحضيض، ويُجزَمُ بإنْ مقدرةً.

أقول: هذا على قول الأكثرين، ومذهبُ الخليلِ وسيبويْهِ[2] أن جزمَه بنفسِ الطَّلَبِ لَمَا تضمَّنه من معنَى إنْ الشَّرطية، كما أنَّ أسماء الشَّرطِ جزمَتْ لذلك. ومذهبُ السِّيرافي والفارسي[3] أنه بالطَّلبِ لنيابتهِ مَنابَ الجازمِ الذي هو الشرْطُ المقدَّرُ، كما أنَّ النصبَ بـ "ضرباً في قولك: ضرباً زيداً لنيابتهِ عَنِ اضْرِب، لا لتضَمُّنِه معناه.[4] وقد مرَّت المذاهبُ الثلاثة المذكورةُ مقرَّرَة في الباب الأول في[5] حرف اللامِ في أثناءِ الكلامِ على اللامِ العاملة للجزْمِ.[6]

قال: وعلى هذا فيُضافُ إلى الضّابط المذكور: أوْ جوابَ طلبٍ.

أقول: يعني وعلى هذا القول يُترَكُ الإقتِصارُ على قولنا أو لا الواقعةُ بعدَ الفاءِ وإذا جواباً لشَرطٍ [جازِمٍ] [7] فيُضافُ إلى الضّابطِ المذكورِ: أو جوابُ طلب بالنَّصب عطفاً على قوله في ذلك الضابطِ جواباً لشَرطٍ جازِمٍ.

قال: ولا تُقيَّدُ هذه الجملةُ بالفاءِ لأنهم أنشدُوا على ذلك قوله:[8]

---

(1) الأصل: أمر.

(2) الكتاب 3: 95.

(3) انظر المسائل العضديات ص119.

(4) ج: لمعناه.

(5) ج: من

(6) انظر 176 من الأصل.

(7) من ج و د.

(8) البيت لأبي دؤاد الأيادي ديوانه ص350 نقلاً عن إعراب ألقرآن لابن خالويه 2: 369 وانظره في معاني القرآن للفراء 1: 88 والخصائص 1: 176 وإعراب القرآن لابن النحاس 4: 437 والمغني ص553، 620 والسيوطي ص839 وشرح أبيات المغني 3: 56، 6: 294، 7: 52.

فَابْلُونِـــي بَلِيَّـــتَكُم لَعلِّـــي *** أُصالِحُكُم وأستَدْرِجْ نَوَيّا/ 348

أقـول: يعـني أنَّ هذه المسألةَ، وهي مسألةُ جوابِ الطَّلبِ لا تُقيَّدُ بالفاء الداخلةِ على المـضارعِ المنـصوب بـأنْ مـضمرةً بعـدها بدليل أنهم أنشدُوا على ذلك هذا البيتَ وليس فيه مـضارعٌ منـصوب. وأبلُونـي [بهمـزة][1] قطـعٍ [أي اعطُونـي][2] أبليـتُه معروفاً إذا أعطيتَه. والبَليـةُ: الـناقَةُ الـتي كانـت تُعقَـلُ في الجاهليةِ عند قَبْرِ صاحبها، فلا تُعلَفُ، ولا تُسْقَى حتى تمـوتَ، أو تُحفـرُ[3] لها حفرةٌ وتُتْرَك فيها إلى أن تموتَ. وأستَدْرِجْ معناه: أدني على التّدريجِ شـيئاً فشيئاً. ونَويَّ أي: نواي وهي الجهةُ التي يَنويها المسافر، ولكنه قلبَ الألف ياءً وأدغمها في ياء الضمير، وهي لغةُ هُذَيْل والشاعرُ هُذَلِيٌّ كما صرَّح به المصنّفُ في أقسام العطفِ حيثُ أعـاد إنـشادَ هـذا البيتِ هـناك. يقـول: أعطوني ناقَتكم هذه لعلّي أُصالحُكم بإعطائي إياها [وأدني][4] جهةَ سَفَري التي أقصِدُها برُكوبي لها.

قـال: وقـال أبو عَلي[5] عطفَ أستَدْرِجْ على محلِّ الفاء الداخلةِ في التّقديرِ على لعلَّ وما بَعدَها.

أقـول: فعُلـمَ بذلك أنَّ هذه المسألةَ غيرُ مقيَّدةٍ بالفاء الدّاخلةِ على المضارعِ المَنْصوبِ وأنَّ الحكمَ المذكورَ، وهو العطفُ على محلِّ الفاء وما بعدَها، ثابتٌ مطلقاً، سواءٌ دَخلتِ الفاءُ علـى مـضارعٍ منـصوبٍ، كمـا في (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن)[6] أو دخلـت علـى غـيرِه، كمـا في [هذا][7] البيتِ، فإنَّها دخلَتْ فيه مقدَّرَةً على جملة اسمية لا على مضارعٍ منصوبٍ.

---

(1) الأصل: همزة.

(2) من ج و د.

(3) ج و د: يحفر.

(4) الأصل "وادنّ ود: وادنو.

(5) انظر المسائل العضديات ص120.

(6) جـزء مـن قـوله تعالى (فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين). المنافقون: 10 وانظر المسائل العضديات ص119، 120.

(7) من ج و د.

قلت: لكن في إدعاء تقديرِ الفاء هنا نظرٌ وذلك لأنَّ الطلَبَ لا يَلزَمُ أنْ يُجابَ دائماً حتى يتَمحَّل في الاسميةِ الواقعةِ بعدَه في البيتِ أنَّها جوابٌ وأنَّ الفاء مقدَّرةٌ؛ بلْ يَجوزُ أنْ تكونَ هذه الاسميةُ استئنافاً بيانياً، وذلك أنه لَمّا قال: أبلُوني بليَّتَكُمْ قدَّرَ أنه قيل له: لِمَ نَفعلُ ذلك؟ فقال: لعلّي أُصالحُكم.

فإن قلت: فيُشْكِلُ إذاً جزمٌ أستدرجُ[1] إذ لا مجزومَ قبلَه يُعطَفُ عليه لا لَفْظاً ولا تقديراً.

قلت: لا نُسلِّمُ أنه مجزومٌ، بل هو مرفوعٌ والجملةُ هذه معطوفةٌ على خبرِ [لعلّي][2] وهي أُصالِحُكُمْ، وتسكينُه للتَّخفيف لا للجزْمِ، كما في قوله تعالى (وَمَا يُشْعِرُكُمْ)[3] بسُكون الرّاء، على قراءةِ أبي عَمْرٍو[4].

قال: وبعدُ فالتَّحقيقُ أنّ العطفَ في الباب من العطفِ على المعنَى لأنَّ المنصوبَ[5] في تأويل الاسم فكيف يكونُ هو والفاءُ في محلِّ الجزمِ؟

أقول: قد سَبَقَ نظيرُ قولِه: وبعدُ فالتَّحقيقُ مرّات، وتكلَّمنا عليه في حرف الفاء من الباب الأول، والتقديرُ: وأقولُ بعدَ ذلك تَنَبّه فالتحقيق كذا ومعنى كلامِه أنَّ العطفَ فيما نحنُ فيه من قبيل العَطفِ على المعنَى، وذلك لأنَّ أنْ المقدَّرةَ وصلتها معطوفٌ على مصدرٍ متَصيَّدٍ منَ الفعلِ السابقِ في جُملةِ الطَّلبِ، أي لو لا يكونُ تأخيرٌ منك فتَصدُّقٌ منّي، وإذا كان كذلك يكونُ هو والفاءُ في محلِّ الجزْمِ، وقد عَلِمْتَ أنه لا مَجزومَ على هذا التّقديرِ لا لفظاً ولا مَحَلاً.

قلت: وقد سبقَ في الباب الأول في حرف الفاءِ[6] أنَّ المنصوبَ بعدَها منصوبٌ بأنْ مضمَرَةً، وأنها مع صلَتِها في موضعِ رَفعٍ بالابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ على ما حقَّقَه الرَّضي[7]

---

(1) ج: واستدرج.
(2) الأصل: لعل.
(3) جزء من قوله تعالى (قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يومنون) الأنعام: 109.
(4) انظر السبعةَ ص109.
(5) ج: المعطوف.
(6) انظر 124 من الأصل.
(7) انظر شرحه على الكافية 2: 246.

فالـذي في محلِّ الجَزْمِ ليس الفاءَ والاسم المفردَ، كما تَوَهَّمه حتى يُستَشْكَل، وإنما الجزمُ محكومٌ بـه [لمحـلّ][1] الفاءِ وما بعدَها، وهو جملةٌ، فهو في ذلك كما لوْ وَقَع في جواب الشرطِ الجازم علـى رأيِ الجماعَـةِ، وفـيه ما مرَّ. ثم في قولِ المصنّفِ لأنَّ المنصوب في تأويل الاسم تُسَمُّحٌ، لأن المؤوَّلَ بالاسمِ هو أنّ وصلتُها لا الفعلُ المنصوبُ وحدَه.

الجملة السادسة

قـال: ومـن مُـثُلِ المنـصوبَةِ المحـلِّ (رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا)[2].

أقول: لما كان كونُ/ 349 الجُملِ في الآياتِ المذكورَةِ أولا وهي(لَّا بَيْعٌ فِيهِ)[3] مـن قـوله تعالى (مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ)، و (تُرْجَعُونَ فِيهِ)[4]، من قولِه تعالى (وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ)، و (لا رَيْبَ فِيهِ)[5] من قوله تعالى (إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ) تابعـة في الإعراب لِمَا قبلَها منَ المفرداتِ أمراً ظاهراً مُتَعيناً ساقَها مـساقاً واحـداً ثُـمَّ أَرْدَفَهـا بمـا هـو مُحـتَمِلٌ للتَّبعـية وغيرها ولهذا [فَصَلَه][6] عن سَوْقِ المُثل المـتقدمَةِ، وغيَّـرَ الأسـلوبَ. ومعنى (تكونُ لنا عيداً) تكونُ يومَ نُزولها عيداً، أيَ يومَ سرورٍ، قـيل هـو يـومُ الأحـد ومِنْ ثمَّ اتَّخذهُ النصارَى عيداً، ويَحتَمِلُ أنْ يكونَ المرادُ بالعيد السّرورَ العائدَ، ولهذا قالَ يومَ عيدٍ فيكونُ معنَاه يكونُ لنا سروراً وفَرَحاً، وعليه فضميرُ تكـونُ عائـدٌ

---

(1) الأصل: بمحل.

(2) المائدة: 114.

(3) البقرة: 254.

(4) البقرة: 281.

(5) آل عمران: 9.

(6) الأصل: فضيلة.

إلى المائِـدَة، ولا يحتاجُ إلى التّقدير الذي في الوجهِ الأول. جعلت كأنها تَجشَّمَت[1] مِن الفَرحِ والسّرورِ فالإسناد[2] مجازٌ.[3]

قال: ونحو (فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي)[4] وذلك فيمنْ رَفَع يَرِثُ.

أقول: الذين قرأوا بالرّفعِ منَ السَّبعةِ هم غيرُ أبي عمرو،[5] والكِسائي[6] ويجوزُ على قـراءَتِهم أنْ تكـونَ الجملـةُ صـفةً لوليا ويَجوزُ أنْ تكونَ مستأنفةً، فهو من قبيلِ المحتَمَلِ ولهذا نَظَمـه المـصنفُ في هـذا السِّلكِ لكـنَّه لَمْ يُصرِّحْ باحتمال غيرِ الوصفَ، وكان ذلك لظُهورِه. ومعنَى يَرِثُني: يَصلُحُ لأن يُوحَى إليه، ولَمْ يُرِدْ أنَّ نفسَ النُّبوة تُورثُ.

قال: وأما مَن جزَمه فهو جوابٌ للدُّعاء.

أقـول: الجـزمُ قراءة أبي عمرٍو، والكِسائي، أي: إن تَهبْه لي يَرثْني. قال أبو البقاءِ:[7] والرفعُ على الصِّفةِ أقوى لأنه سأل ولِياً هذه صفتُه والجزْمُ لا يُحصِّلُ هذا المعنَى، وقيل الجزمُ أولى والـرّفعُ مَحمـولٌ علـى الاسـتئنافِ لا علـى الـصِّفةِ لَـئلاَ يَلزَمَ أنه لَمْ يُوهَبْ له ما طلَبه لِموتِ يَحيَ في حياةِ زكرياءَ، عليهما[8] السَّلامُ.

قال: ومثلُ ذلك (فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ)[9] قُرِئَ برفعِ يُصدقُ وجزْمِه.

---

(1) في هامش الأصل: ط: تكلفتْ وهو تفسير لها.

(2) ج و د: والإسناد.

(3) ج و د: مجازي.

(4) مريم: 5.

(5) انظر السبعة ص407.

(6) هو علي بن حمزة بن عبد الله الكوفي الإمام المشهور أحد القراء السبعة أخذ القراءة عن حمزة الزيات وقرأ النحو على معاذ الهراء والخليل بن أحمد ثم خرج إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة وكتب بها عن الأعراب كثيراً توفي: 181، 182، 189 أو 192 هـ انظر طبقات النحويين ص127-130 والبغية 2: 162 – 164. رأيه في السبعة ص407، والكشف 2: 84. وقراءة الرفع منسوبة في المصدرين إلى ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة.

(7) انظر إملاء: 2: 84.

(8) بعده في ج و د: الصلاة.

(9) القصص: 34.

أقول: بالجزم قرأ حمزةُ[1] وعاصمٌ[2] على أنه جوابُ أرْسلْه، وبالرَّفعِ قرأ الباقون إمّا على أنَّ الجملةَ صفةٌ لقولِهِ ردءاً وهو العونُ أي عوناً مُصَدِّقاً، أو على أنها حالٌ من ضميرِ الغائِب، أي: أرْسِلْه مصدّقاً فتعدَّدَ الحالُ، إذ رِدءاً حالٌ أيضاً من الضميرِ المذكورِ، وَيحتَمِلُ الاستئنافَ. ومعنَى تَصديقِه لموسَى عليه[3] السلام إعانته إيّاه بزيادة البيان في إثبات دعوَاه إن احتاجَ لا أنْ يقولَ له صَدقتَ، فإنَّ التَّصديقَ بهذا المعنَى لا يَحتاجُ إلى فَضلِ فَصاحةٍ.

قال: وقال أبو البَقاءِ[4] في قولِه تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[5] الأصلُ فهي تُصبحُ، والضميرُ للقصَّةِ وتُصبحُ خَبرُهُ، أو تُصبحُ بمعنَى أصبحَتْ، وهو معطوفٌ على أنزلَ فلا محلَّ له إذاً.

أقول: فجعلَ أبو البقاءِ جملةَ تُصبحُ الأرضُ مُخضرَّةً محتمِلة لأن تكون ذاتَ محل منَ الإعراب [وألاَّ][6] تكونَ كذلك على التقديرينِ المذكورين، وستَرَى ما فيهِ قريباً وإنما لم يُنصَبْ[7] تصبح جواباً للاستفهام الواقعِ قبلَه لأمرين: أحدُهما أنَّ[8] الاستفهامَ في معنَى الخبرِ، أي قد رأيت فلا يكونُ له جوابٌ. والثاني[9] أنْ[10] ما بعدَ الفاء إنما يُنصَبُ إذا كان

---

(1) في هامش الأصل: كذا ط: قلت: الصواب بالرفع قرأ حمزة وعاصم، وبالجزم قرأ الباقون. وهذا الكلام موافق لما في السبعة ص494 والكشف 2: 173 والبحر 7: 118 وحمزة هو حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل أحد القراء السبعة وهو أزهر القراء، يعد في الطبقة الرابعة من الكوفيين، وثقه ابن حنبل والنسائي توفي سنة 154 أو 156 أو 158 هـ. انظر طبقات ابن سعد 6: 385 ومفتاح السعادة 2: 34-35

(2) هو أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود أحد القراء السبعة تابعي روى القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي توفي سنة 127 هـ. انظر طبقات ابن سعد 6: 320 – 321 ومفتاح السعادة 2: 32 – 33.

(3) بعده في ج و د: الصلاة.

(4) انظر إملاء 2: 146.

(5) الحج: 63.

(6) الأصل: أو لأن.

(7) ج: ينتصب.

(8) بعده في ج: يكون.

(9) ج و د بمعنى.

(10) سقطت من د.

المُستفهَمُ عنه سبباً له، ورُؤيةُ المخاطَبِ لإنزال الماءِ ليس سبباً لاخضِرارِ الأرضِ، وإنّما السّببُ إنزالُ الماءِ هذا معنى كلام أبي البقاءِ أيضاً.

قال: والثاني تَقديرُه الفعلَ المعطوفَ على الفعلِ المُخبَرِ به ولا محلَّ له.

أقول: يعني مَع أنَّ الأمرَ بالعكس إذِ المخبَرُ به ذو محلٍّ قطعاً، فَيلزَمُ أن يكونَ المعطوفُ عليه ذا محلّ، ولا محلَّ له من كلام المصنفِ جملةٌ حاليةٌ مِنَ الفعلِ أيْ تقديرُه الفعل خالياً منَ المحلِّ. وفي كلامه تَجَوُّزٌ فإنَّ المخبر به ليس الفعل فقطْ، والمعطوف أيضاً كذلك، وإنّما المخبرُ به الجملةُ، وكذا المعطوفُ هو الجملةُ، لكنَّه عبَّرَ عَنِ الكلِّ بلفظِ الجُزءِ.

قال: وجوابُ الأول أنه قدَّرَ الكلامَ مُستأنفاً، والنحويونُ يُقدِّرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في وتَشربُ اللَّبن، فيمن رفعَ: إنَّ التقديرَ: وأنتَ تشربُ، وذلك إمّا لقصدِهم إيضاحَ الاستنافِ، وإمّا لأنه لا يُستأنفُ إلا على هذا/ 350 التّقديرِ، وإلا لَزِمَ العطفُ الذي هو مُقتضَى الظاهِرِ.

أقول يعني أنَّ النحاةَ قالوا في: لا تأكلِ السَّمكَ وتَشربُ اللَّبنَ: إنَّ رفعَ تَشربُ على الاستئنافِ والتقديرُ: وأنت تشربُ وإنما ارتكبُوا هذا التقديرَ لأحدِ أمريْن: إمّا لأنه لا يُستأنفُ إلا بهذا الشرطِ، ولو لا ذلك لكانَ العطفُ الذي [هو][1] مُقتضَى الظاهرِ لازماً؛ إذْ هو مع عَدمِ التّقدير ممكنٌ بأن يجعلَ تُشرْبْ مجزوماً عطفاً على تْأكلْ المجزومِ. وفي كلامِ المصنف أشياءُ، منها إدخالُ اللامِ في جوابِ إنْ الشّرطيةِ، وقد سلَفَ كثيراً، ومنها تسليمُه لأبي البَقاءِ تقديرَ ضميرِ القِصّةِ مَرفوعاً،[2] ولا نعلَمُ أنَّ أحداً أجازه. ومقتضَى المنعِ قائمٌ لعدَمِ الدّليل عليه لو حُذِف، إذ الخبرُ مستقلٌّ ليس فيه رابطٌ، ولهذا منعُوا حذفَ عائدِ الموصولِ إذا كان في الصلةِ ضميرٌ آخرُ للرّبط كالضّمير الأول من قولك: مَررتُ بالذي مررت به في دارِه؛ إذْ لو حُذِفَ لَمْ يقمْ عليه دليلٌ، وأمّا حذفُه منصوباً في مثلِ قولِه:[3]

---

(1) من ج و د.

(2) في هامش الأصل: أظنه: محذوفاً.

(3) ينسب البيت إلى الأخطل انظره في ذيل ديوانه ص376 وأمالي الشجري 1 : 295 والمقرب 1: 109 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 115 والرصف ص199 والمغني ص56، 767 والسيوطي ص122، والخزانة 1: 219، 2: 463 وشرح أبيات المغني 1: 185 و 7: 241.

إنَّ مَـنْ يَـدخُلِ الكنيـسَةَ يـوماً *** يلـقَ فـيها جـآذِراً وظـباءَ

فِلصَيرُورتِه بالنّصبِ في صورةِ الفَضَلاتِ مع قِيامِ الدليل عليه، وهوَ أنَّ الناسخَ لا يَدخُلُ على أداة مُجازاةٍ كما مرَّ.

ومنها تجويزُه أنْ يكونَ مرادُ النّحاةِ أنَّ الاستئنافَ لا يكونُ على تقدير مبتدإٍ، وفيه نظرٌ لإطلاقِهم القولَ بأنّ مثلَ تشربُ مستأنفٌ، ولو قُدِّرَ خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ لم يكُن مستأنفاً، وحملُ الكلامِ على أنَّ مرادَهم بكونِه مستأنفاً أنه بعضُ كلامٍ مُستأنفٍ بَعيدٌ، ولوْ سُلِّمَ لَزِمَ تقديرُ ما لا حاجةَ إليه.

ومنها استدلالهُ على أنَّ مرادَهم ذلك بأنه لو لم يُقدَّر مبتدأ لَزِمَ العطفُ الذي هو مقتضَى الظاهرِ وهذا غيرُ الظاهرِ، لأن لُزومَ العطفِ إنّما هو عند قَصدِ المشارَكَةِ كما إذا قُصدَ أنّ الشرب مَنهيٌّ عنه كالأكل [في][1] المثال المتقدم. وأما عند انتفاء هذا القَصدِ، بأنْ يكون الغرضُ من الثاني إفادةَ معناه على طريقِ[2] الاستقلال، فكيفَ يَلزَمُ عطفُه على الأول مع كونِ العطفِ مُخِلا بالغَرَضِ المطلوبِ؟ وليتَ شعري ماذا يصنعُ المصنفُ بمثل قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ﴾[3] فقد قالُوا، ونقلَه هو عنهُم في البابِ الأول في حرفَ الواو: إنَّ يُعلِّمكُم مستأنفٌ؟ فيمكن أنْ يُقال هنا: لوْ لَمْ يُقدَّرْ مبتدأ، أي: وأنتم يعلّمُكُم اللهُ، لَزِمَ العطفُ الذي هو مُقتضَى الظاهر.

قال: ويجبُ على هذا أن يدّعى أن الفاء[4] في ذلك، وفي نظائرِه مِنْ نحو: زيدٌ يَطيرُ الذبابُ فيَغضَبُ قد أخلصتْ لمعنى السّببية، وأُخرجت عنِ العطفِ، كما أنّ الفاءَ كذلك في جوابِ الشرطِ، وفي نحو: أحسَنَ إليك فلانٌ فأحْسِنْ إليه.

---

(1) الأصل: مع.

(2) ج: طريقة.

(3) البقرة: 282.

(4) في هامش الأصل: الفاء التي للسببية.

أقولُ: يعني أنه يجبُ، على هذا الذي قررناه من أنَّ الفاءَ نَزَّلتِ الجملتيْنِ منزلَةَ الواحدةِ، أن يدَّعي كونُ الفاء مُخلِصَةً للسَّببيةِ كما نصَّ عليه ابنُ الحاجِبِ[1] لِتَصيرَ الجملتان في حكم جملةٍ واحدةٍ، وأنَّ الفاءَ أُخرِجَت عن العطفِ لئلا يخرجَ المعطوفُ عنِ القاعدةِ المقرَّرةِ في أنه في حكمِ المعطوفِ عليه بالنظر إلى ما قبله وهو [محذورٌ][2]، كما أنَّ الفاءَ قد أخلصَت لمعنَى السببيةِ في جوابِ الشّرطِ، ولا يصحُّ جعلُها للعطفِ، إذ لا يُعطفُ الجوابُ على الشرطِ. وكذا في نحو: أحسنَ إليك، فأحسِنْ إليه، لئلا يلزَمَ في هذا عطفُ الإنشاء على الخبرِ.

قال: ويكون ذكرُ أبي البقاءِ[3] للعطفِ تجوُّزاً، أوْ سهواً.

أقول: يكون إما مرفوعٌ على الاستئنافِ، أو منصوبٌ على أنه معطوفٌ على المتقدم، أيْ: ويجبُ على هذا أن يَدّعَى إخلاصُ الفاء للسببيةِ، وأنْ يكونَ ذكرُ أبي البقاءِ للعطفِ؛ إمّا تجوزاً بأن يكونَ قد أطلقَ على فاءِ السببيةِ كونَها[4] عاطفةً لِمشابهَتها في الصورةِ للعاطفَةِ، أوْ سَهواً بأن يكونَ غَرضُه ذكرَ / 351 السّببيةِ فسَها فذكرَ العطفَ.

وأقول: كلُّ ذلك لَمْ يكنْ لَمْ يتجوّزْ، ولَمْ يَسْهُ بناءً على ما قالَه الرَّضي[5] منْ أنَّ الجملةَ التي يَلزَمُها الضميرُ، كخبرِ المبتدإ، والصفةِ، والصّلةِ إذا عُطِفتْ عليها جملةٌ أخرَى متعلقةٌ بها معنى يكونُ مضمونُها بعدَ مضمونِ الأولى مُتراخياً أولاً، أو بغيرِ ذلك جازَ تجريدُ إحدى الجملتين من الضّميرِ الرابطِ اكتفاءً بما في أختِها التي هي كجزئِها، سواءٌ كان مَضمونُ الأولى سَبباً لمضمونِ الثانيةِ كما في مسألة الذبابِ أولا، كما تقولُ: الذي جاء فَغرَبتِ الشمسُ زيد، لأنَّ المعنَى الذي يَعقُبُ[6] مجيئه غروبَ الشمسِ زيدٌ وتقول الذي[7] جاء، ثمَّ غربتِ الشمسُ، زيدٌ، إذ المعنى الذي تراخَى عن مجيئِه غروبُ الشمس زيدٌ، وتقولُ الذي تَزولُ[8]

---

(1) انظر كافيته بشرح الرضي 1: 323.

(2) الأصل: محذوف.

(3) انظر إملاء 2: 146.

(4) ج: أنها.

(5) انظر شرحه على الكافية 1: 323.

(6) د: تعقب.

(7) سقطت حتى تقول الذي من د.

(8) ج و د: يزول.

الجبالُ [ولا يَزولُ][1] أنا؛ إذِ المعنَى الذي يَقترِنُ عَدَمُ زَوالِهِ بزَوالِ الجِبالِ أنا فهنا تَساوَى الواوُ والفاءُ وثَمَّ من جهةِ التّعليق المعنويِّ، وهو الاقترانُ المعلومُ مِن قرينةِ الحال، بخلافِ قولك: الذي قام وقعدتْ هندٌ أنا، فإنه لا يَجوزُ لعدَمِ التَّعلقِ المعنويِّ وهو الاقترانُ؛ إذ لا دليلَ عليه، ولو وُجِدَ الدليلُ لجازَ، كما تقولُ الذي قامَ وقعدتْ هندٌ في تلك الحال أنا إلى هنا كلامه.[2] وفيه ما يُخرجُ الجوابَ عنِ الإشكالِ الثاني الذي أوردَه المصنفُ على أبي البقاءِ، معَ عَدمِ القولِ بتجوُّزه أوْ سَهوه؛ إذ المعنَى في الآية: ألَمْ تَرَ أنَّ اللهَ يُعقِبُ إنزاله منَ السماء ماءً [إصْباحَ][3] الأرضِ مخضَرَّةً. ولكنّي أقول في قصرِ الرَّضي التعلُّقَ المعنوي في مسألة العطفِ بالواو على الاقتران نَظَر؛ إذ لا مانِعَ مِن قيامِ قرينةٍ تدلُّ على التَّعقيبِ، أو التَّراخي، فيكونُ التعلُّق المعنويُّ فيها من هذه الجهةِ، كما في الفاء وثُمَّ، تقول الذي قامَ وقعدتْ هندٌ، تُعقبُ تلك الحالَ، أنا وكذا الذي قامَ وقعدتْ هندٌ، مع التّراخي عن تلك الحالِ، أنا فهذا يُقدَّرُ على حسبِ ما تقدَّم في الفاء وثُمَّ سواءٌ منْ غير فرقٍ.

قال: ومما يلحقُ بهذا البحثِ [أنه][4] إذا قيل: قال زيدٌ: عبدالله منطلق، وعمرٌو مقيمٌ فليستِ الجملةُ الأولَى في محلِّ نصبٍ، والثانيةُ تابعةً لها؛ بلِ الجملتانِ معاً في محلِّ[5] نصبٍ، ولا محلَّ لواحدةٍ منهما، لأنَّ المقولَ مجموعُها وكلٌّ منهما جزءٌ للمقُول، كما أنَّ جزْأي الجملةِ الواحدةِ لا محلَّ لواحد منهما باعتبار القولِ فتأمّلْه.

أقول: منْ هنا يخرجُ الجوابُ عن إشكالٍ أوردَ على صاحبِ التَّلخيصِ[6] حيثُ مثَّل بقولِه:[7]

---

(1) الأصل: نزول ° و د: أزول.

(2) أي الرضي.

(3) الأصل: صباح

(4) من ج و د والمغني.

(5) ج، د: موضع.

(6) انظر شروح التلخيص 3: 27 وصاحبه هو: محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني الشافعي من كتبه تلخيص المفتاح، وإيضاح التلخيص توفي سنة 730 وقيل 739هـ انظر البغية 1: 156 - 157 ومفتاح السعادة 1: 194-195.

(7) هذا صدر بيت نسبه في الكتاب 3: 96 إلى الأخطل عجزه: وكل حتف امرئ يجري بمقدار انظره في المحلي ص169 والمفصل بشرح ابن يعيش 7: 50 وشروح التلخيص 3: 27 والخزانة 3: 659.

وقال قائلُهم: أرسُوا نُزاولُها.

لكمـال الانقطـاعِ بينَ الجملتينِ باختِلافِهما خبراً وإنشاءً؛ لفظاً ومعنًى، معَ أنَّ الأولى لا محـلَّ لهـا فقيل عليه: كيفَ يتأتَّى كونُ السّابقةِ لا محلَّ لها مع أنها محكية بالقول فهي في محلِّ نصبٍ على المفعوليةِ؟

وأُجِـيبَ بأنَّ نفَي المحلِّ عنها إنّما هو باعتبار كلامِ المَحكي عنه؛ إذ هي فيه استئنافيةٌ، ومـن هذه الجِهةِ وقعَ التمثيلُ، وهذا لا حاجةَ إليه لأنَّ كلاً من الجملتينِ على الانفراد لا محلَّ لهـا. أمّـا في كـلام الحاكِي فلأنها جزء المَحكي، ودُو المحلّ هو المجموعُ لا جزؤُه، وأمّا في كلامِ المحكيّ عنه فظاهرٌ. فإذن صحَّ التمثيلُ بكلِّ اعتبار غيرَ أنّي أقولُ الذي ينبغي اعتماده[1] أنّا إذا وجـدنا جملتـيْنِ متعاطفتـيْنِ بعـدَ القولِ كالمثال الذي أورَدَه المصنفُ، ثُمَّ ثَبتَ القولُ بأنهما في محـلِّ نصبٍ بناءً على أنَّ القولَ هو[2] مجموعُهما [لأن هذا جَزمٌ ثَبتَ][3] إذ كما يَجوزُ[4] هذا الـوجهُ[5] يجـوزُ وجـهٌ آخرُ، وهو أن يكونَ المحكيُّ عنه قال: عبد الله منطلقٌ على حدةٍ، وقال: عمـرٌو مقـيمٌ على حدةٍ من غَير أنْ يكونَ قد عطفَ إحدى الجملتينِ على الأخرى، ومعَ قيامِ هـذا الاحـتمال لا يَتأتـي الجَـزمُ؛ بـل نقـول: يجـوز أنْ يكونَ المقولُ مجموعَهما على الصورةِ المحكـيةِ، والمحـلُّ للمجمـوع لا لِـشيء مـن أجزائه، ويجوزُ أنْ يكونَ كل من الجملتين مقولاً/ 352 على حدةٍ بطريقِ الاستقلالِ فالواو من كلامِ الحاكِي، فيُقدَّرُ عاملٌ آخرُ يحكَى به الثانيةُ، ويكون كلٌّ من الجملتين حينئذٍ في محلِّ نصبٍ، ولا سبيلَ إلى القطعِ [بأحد][6] الاحتماليْنِ إلا بدليلٍ.

---

(1) ج: اعتقاده.

(2) سقطت من ج.

(3) الأصل: فلا نبت.

(4) ج: جاز.

(5) سقطت من ج.

(6) الأصل: بإحدى.

قال: وجاز إسنادُ "يقال"[1] إلى الجملة كما جاز (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ)[2]

أقولُ: يعني أنَّ المراد بالجملة لفظُها، فيُحكَمُ لها بحكمِ المفردِ، وهذا الاعتذارُ قاضٍ بمُؤاخذةٍ على المصنّفِ، فإنَّ الكلامَ في الجملة الباقيةِ على جملتيها لا التي في حُكمِ المفردِ، فإذاً إدخالُ هذا النوع فيما نحنُ فيه غيرُ مستقيمٍ، وقد مرَّ التنبيهُ على مثلِه.

قال: [فأما إن][3] كان المعنَى ما يقولُ لك كفارُ قومِكَ من الكلماتِ المُؤْذيةِ إلا مثلَ ما قال الكفارُ الماضُون لأنبيائِهم، وهو الوجهُ الذي بدأ به الزَّمخشري،[4] فالجملةُ استئنافٌ.

أقول: كأنَّه لَمّا كان إخبارُه بأنَّ كفارَ قومِه لا يقولُون له إلا مثلَ ما قالَه للرّسُلِ كفارُ قومهم من المَطاعنِ والكلماتِ المُؤْذيةِ مَظِنَّةَ تأسُّفٍ وتحَزّن[5] قدَّرَ أنَّه قيل له: لا تأسَفْ ولا تحزَنْ وأنّه لَمَّا[6] قال لا آسَفُ ولا أحزَنُ فقيل له (إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ)[7]، أي للأنبياءِ (وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ)أي لأعْدائِهم ففيه من الوَعْد لَه والوَعيد لِمَنْ يُؤذيه ما يكونُ مقتضِيا لعدمِ تأسُّفه وحُزْنِه، وكانت هذه الجملةُ استئنافيةً وقعتْ جواباً عنْ سؤالِ علةِ النّهي المقدَّرِ.

قال: وقال ابنُ جِنّي[8] في قولِه:[9]

إِلَى الله أَشْكُو بالمَدينَةِ حاجةً *** وبالشّامِ أُخرَى كيفَ يَلْتَقيان

جملةُ الاستئنافِ بدلٌ منْ "حاجةٍ" و "أُخرَى"، أي: إلى الله أشكُو حاجتيْن تعذرَ التقاؤُهما.

---

(1) الحديث عن قوله تعالى (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فصلت: 43.

(2) الجاثية:32.

(3) الأصل: فإن.

(4) الكشاف 3: 455.

(5) ج و د: حزن.

(6) ج: قال: لم لا آسف؟

(7) فصلت: 43.

(8) انظر المحتسب 2: 165.

(9) انظر البيت في المغني ص273 ، 556 والسيوطي ص557، 839 وشرح أبيات المغني 4: 272 و 6: 300.

أقول: تقدم في الباب الأول في فصل كيفَ من حرفِ الكافِ[1] إنشادُ هذا البيتِ ومرَّ لنا فيه كلامٌ هنالك فراجِعْه[2].

الجملة السابعة

قال: التابعة لجملةٍ لها محلٌّ يَقعُ ذلك في بابي النَّسقِ والبدَلِ خاصّةً.

أقول: هذا الحَصرُ يبطُلُ بمثل قولنا: زيدٌ قام أبوه، فإن الفعلية الثانيةَ[3] في محلِّ رفع على أنها تأكيدٌ لجملةِ الخبَرِ، فهي تابعةٌ لجملة لها محلٌّ، وليستْ في بابِ النسقِ ولا في بابِ البدلِ.

قال: والثاني شَرطُه كونُ الثانيةِ أوْفَى من الأُولَى بتأديةِ المعنَى المرادِ نحو (وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ)[4]، فإنَّ دلالةَ الثانية على نِعَمِ اللهِ مفصّلة بخلافِ الأولى.

أقول: فيه نظرٌ، وذلك لأنَّ الكلامَ في الجملةِ التابعةِ لجملةٍ ذاتِ مَحلٍّ منَ الإعرابِ، والآية ليستْ كذلك، فإنَّ الجملةَ الأولَى وهي قوله[5] (أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ) صلةُ الموصولِ فلا محلَّ لها والثانيةَ، وهيَ (أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ، وَجَنَّٰتٍ) بَدَلٌ منها فلا محلَّ لها أيضاً. وقد يُعتذَرُ عنه بأنَّ التّمثيلَ بالآيةِ الشّريفَةِ إنّما هو لكونِ جملةِ البدَلِ أوْ في بالدلالةِ على المَقصودِ منَ الجملةِ المُبدلِ منها لا لكونِ الثانيةِ تابعةً لِما لهُ مَحلٌّ

قال: وقولُه:[6]

---

(1) انظر ص166 من الأصل.

(2) بعده في ج: والله سبحانه وتعالى أعلم.

(3) يتحدث هنا عن مثال ابن هشام زيد قام أبوه وقعد أخوه.

(4) الشعراء: 132-133.

(5) سقط حتى والثانية من ج و بعدها في د: تعالى.

(6) تقدم تخريجه في ص 105.

أقولُ له ارْحلْ لا تُقيمَنَّ عندَنا

أقول: أنشد المصنفُ هذا الصدرَ في الباب الرابعِ في تَرجَمةِ ما افتَرقَ فيه عطفُ البيانِ والبدلِ وعجزُ البيتِ:

وإلاَّ فكُن في السّر والجهرِ مسلما

ودَعْوَى المُصنفِ أن "لا تُقيمنَّ عندنا" جملةٌ ذاتُ محلٍّ من الإعراب ليستْ جاريةً على ما أسلَفَه منْ قولِه إنَّ "عمرٌو مقيمٌ" من قوله: قال زيدٌ: عبدالله منطلقٌ، وعمرٌو مقيمٌ لا محلَّ له، وأنَّ المحلَّ لمجموعِ الجملتين إذ [هو][1] المَقولُ وكلٌّ منهما على انفرادِه جزء المَقول وذلك بعينهِ آتٍ في البيتِ، فإنَّ مجموعَ الجملتين وهما قولهُ: "ارحَلْ، لا تُقيمنَّ عندنا" هو المقولُ، وكلُّ واحدةٍ[2] من الجملتين جزؤُه، فلا يكونُ لها محلٌّ على مُقتَضَى ما سبقَ، والقول بأنَّه أراد التمثيلَ لكون الثانية أوْفَى/ 353 بتأديةِ المعنَى المرادِ، لا يكون[3] الثانيةِ ذاتَ محل، كما أسلفناه في الاعتذارِ المتقدِّمِ،[4] بَعيدٌ، لأنَّ المصنفَ يكونُ حينئذٍ لم يمثل للمسألة المقصودِ[5] الكلامُ عليها، وإنما مثَّلَ لشرطِها بمثالين، [ولا][6] يَخفَى ما فيه.

قال: فإنَّ دلالةَ الثانيةِ على ما أرادَه من إظهارِ الكَراهيةِ لإقامتِه بالمطابقةِ، بخلاف الأولَى.

أقول: كذا في تلْخيص المِفتاحِ[7] وأورَد عليه التَّفتازاني في شرْح المُطَوَّل أنَّ: "لا تُقِيمَنَّ عندنا" إنما يدلُّ بالمطابقَةِ على طلبِ الكفِّ عنِ الإقامة، لأنه موضوعٌ للنَّهْيِ، وأما إظهارُ كراهيةِ المنهيِّ فمِنْ لوازمه ومُقتضياتِه، فدلالته عليه تكونُ بالإلتزامِ دونَ المطابقَةِ. وأجابَ بأنَّ

---

(1) من ج و د وفي هامش الأصل: أظنه: هو.

(2) ج و د: واحد.

(3) ج لكونْ و د تكون.

(4) سقط من ج.

(5) ج و د: المقصودة.

(6) الأصل: لا.

(7) ص: 255.

قولكَ: لا تُقِمْ عندي صار بحسَبِ العُرْفِ حقيقةً في إظهار كَراهيةِ إقامتِهِ وحضوره حتَّى إنه كثيراً ما يقالُ: لا تُقمْ عندي، ولا يُرادُ كفُّه عن الإقامةِ، بلْ مجرَّدُ إظهارِ كَراهَةِ حضُوره هذا كلامُه. وقد ظَهَر مخالفة لا تُقيمنَّ لـ ارحلْ، لأن الأولَ [يخص المَنهيَّ عنه][1] ثبتَ فيه عرفٌ اقتَضَى كونه حقيقةً في إظهار الكَراهيةِ[2] للإقامةِ، وأمَّا ارْحلْ فليسَ كذلك.

قال [قيل][3] ومِنْ ذلك قوله:[4]

ذكـرتُك والَخطِّـيّ يَخْطِـرُ بينـنا *** وقـد نَهِلَـتْ مـنّا المـثقَّفة الـسَّمْرُ

فإنَّهَ أبدلِ "وقد نَهلَت" من قولِه "والخطِّيُّ يَخطِرُ بيننا" بَدلَ اشتمال.

أقول: جعلـه مـن قبيل بـدلِ الاشـتمالِ لِمـا بـينَ نَهـلِ الـرُّمح مـن الدّمِ بالطَّعن، [وخَطَـرانه][5] مِـن المُلابَسةِ اللُّزوميةِ. والبيتُ لأبي عطاءٍ السِّنْدي، وهو من أبياتِ الحَماسَةِ، والخَطِّـيُّ رمْـحٌ منـسوبٌ إلى الخَـط، وهو موضعٌ باليمامَةِ، وهو خطٌّ هَجر تُنسبُ إليه الرّماحُ الخَطّيّة، لأنهـا تُحمـلُ مـن بـلاد الهـندِ، فتقومُ به. وخَطرَ الرُّمحُ يخطرُ، بفتح الطاءِ المهملةِ في الماضي وكسرِها في المضارع، أيْ: اهتزَّ، ويقال خَطَران [الرمح][6]: ارتفاعُه وانخفاضُه للطّعن كـذا في الصّحاح[7] ونهلَ، بالكسر: إذا شَرِب الشُّربَ الأولَ. والمثقَّفة: الرماحُ المسوَّاةُ. وكونُ الجملـةِ الثانـية بـدلَ اشـتمالٍ مـن الأولى علـى سـبيلِ التّعيُّنِ في هـذا البيت لمْ أقِـفْ عليه منصوصاً، والذي رأيته في تنبيه ابنِ جِنّي على مُشكِلِ الحماسةِ ما نصُّه: وقد نَهِلَتْ منّا المثقفةُ منـصوب الموضِـعِ بقـوله ذكـرتُك، وجـازَ إبداله منه لما في الثاني من البيان الزائد على ما في

---

(1) من ج.

(2) ج و د: الكراهة.

(3) من ج و د والمغني.

(4) أبـو عطـاء الـسندي انظـر البـيت في الحماسة بشرح المرزوقي ص56 والتبريزي 1: 12 والآلي ص602، 603 والمفصل بـشرح ابن يعيش 2: 67 والمغني ص557 والسيوطي 840 والتصريح 1: 391 والخزانة 4: 167 وشرح أبيات المغني 6: 310.

(5) من ج و د.

(6) الأصل و د: وخطراته.

(7) انظر (خطر).

الأول، ألا ترى أنه قد يخطر الخطّي بينهم، ثم لا يكونُ مع ذلك ناهِلا بأن يكونَ تجاوُلاً من غير تَطاحُنٍ. ثم قال: وجازَ أن يُبدَلَ قولُه: وقد نُهلت منّا المثقفةُ، وإن كانت جملةً من فعلٍ وفاعلٍ، من قولِه: "والخَطّيُّ يَخطرُ بيننا" وإن كانت من مبتدإٍ وخبرٍ منْ حيثُ كانت تُقرِّبُ الماضي من الحاضِرِ، والحاضرُ كالاسمِ. ثم قال: ويَجوزُ أنْ يكونَ قوله: وقد نُهلَتْ حالاً من الضميرِ المجرورِ في بينَنا فلا يكونُ إذاً بدلاً مما قبله هذا كلامه.

قلت: لم يجعلِ البدليةَ متعينةً؛ بل جوَّزَ الحاليةَ أيضاً، لكنْ في جعل صاحبِ الضميرِ المضافِ إليهِ بَينٌ نظرٌ، وكلامُه [مُنتَقضٌ][1] لأنَّ الفعلية إنما تُبدَلُ من الاسميةِ عند وجود المُقربِ، ولم أقِفْ عليه لغيرِه.

قال: ومن غريبِ هذا الباب قولُك: قلت لهم: قُوموا أولكُم وآخرُكم زعَم ابنُ مالِكٍ أنَّ التقديرَ: لِيقمْ أولُكم وآخرُكم، وأنه من بَدلِ الجملةِ من الجملةِ.

أقول: أوردَ المصنفُ الجملةَ معمولةً لفعلِ القولِ ليتمكن من دعوَى كونِ الثانيةِ تابعةً لجملةٍ لها محلٌّ ولا يُجدِيه ذلك شَيئاً، فإنَّ المجموعَ هو المقول، فلا محلَّ لشيءٍ من أجزائِه كما سبقَ له.

قال: كما قال في العَطفِ[2] في نحو (ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ)[3] و (لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ)[4] و(لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ)[5]

أقول: إنَّما قال ابنُ مالكٍ[6] بذلك لأنه شرَطَ في عطفِ المُفردِ على المفردِ أن يكونَ المعطوفُ أو ما في معناهُ صالِحاً لِمباشَرَةِ العامِلِ، فالأولُ كقام زيدٌ وعمرٌو/ 354، فعمرو صالِح لمباشرَة العامِلِ؛ إذ يَصحُّ أنْ يُقالَ: قام عمرٌو، والثاني كقامَ زيدٌ وأنتَ، فأنتَ لا يصحُّ

---

(1) الأصل و د : مقتض.

(2) سقط في العطف من ج.

(3) البقرة: 35.

(4) طه: 58.

(5) البقرة: 233.

(6) التسهيل ص177.

بنفسه لمباشرةَ العاملِ؛ إذ لا يصحُّ أنْ يقالَ: قام أنتَ، لكنَّ العاملَ يُباشرُ ما هو بمعناهُ كقمتَ، فمنْ ثَمَّ جعلَ المعطوفَ في الأمثلة التي ساقَها المصنفُ من بابِ عطْفِ الجملِ لا المفرداتِ وفي الباب الخامس من هذا الكتابِ في النوع الخامس من الجهةِ السادسةِ ذكْرٌ لهذه المسألة أيضاً.

قال: قال ابنُ خَرُوفٍ مَنْ مبتدأ ويعذبه اللهُ[1] الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناءِ المنقَطِع.

أقول: هذا على أنَّ الاستثناءَ راجعٌ إلى قوله (لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ) ، ويَحتملُ أنْ يكونَ مَن تولَّى ليس مبتدأ وإنَّما هو في محلِّ نصبٍ على الاستثناءِ، وهو راجعٌ إلى ما تقدَّمَ، ثم يَحتمِلُ الانقطاعَ كالأولِ والمعنى لست بمستَوْلٍ عليهم لكن مَن تولَّى منهُم فإنَّ للهِ تعالى الولايةَ والقَهْرَ، فهو يعذبهُ العذابَ الأكبرَ الذي هو عذابُ جهنَّمَ. ويحتملُ الاتصالَ أي (لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾) فأنتَ مسلَّط عليه، أي[2] بالجهادِ والقَتلِ. قال الزَّمخشري[3] وقيل هو استثناءٌ من قولِه فَذكِّر أي: فذكر، إلا من انقطَعَ طمَعُك في إيمانِه وتولَّى واستحقَّ العذابَ الأكبر، وما بينهما اعتراضٌ.

قلت: الظاهِرُ على هذا أن الاستثناءَ متصلٌ، لكنْ يَلزَمُ عليه وقوعُ التفريغ في الإيجابِ، ولا مَحذورَ فيه هنا لاستقامَةِ المعنَى، والمرادُ بقوله استثناءٌ مِنْ قوله فَذكِّرْ أنَّ الاستثناءَ من مفعولِ قولِه فذكرْ ففيه حذفُ مضافٍ.

قال: وقال جماعةٌ في (إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ)[4] بالرَّفع إنهُ مبتدأ والجملة خبرٌ.

أقول: قال ابنُ مالِكٍ في التَّوضيح:[5] حقُّ المستثنَى بإلاّ من كلام تامٍّ مُوجَبٍ أن يُنصبَ، مفرداً كان أو مكمِّلا معناهُ بما بعدَه، نحو قوله تعالى (إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٤﴾

---

(1) يتحدث هنا عن قوله تعالى (لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله..) الغاشية: 22، 24.

(2) سقطت من ج.

(3) انظر الكشاف 4: 249.

(4) جزء من قوله تعالى (فاسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) هود: 81.

(5) انظر ص41، 42.

إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ)[1] ولا يَعرِفُ أكثرُ المتأخرّين من البَصريّين في هذا إلا النصبَ، وقد أغفلُوا وُرُودَه مرفوعاً بالابتداء ثابتَ الخَبرِ وَمحذوفَه، فمنَ الأول قولُ أبي قَتادةَ، أحرَمُوا كلُّهم إلا أبو قتادةَ لم يُحرِمْ. فإلاَّ بمعنَى لكن، وأبو قتادةَ مبتدأ ولم يُحرِمْ خبَرُه.

وقولُه عليه الصلاةُ والسلامُ: ما للشَّياطينِ مِنْ سِلاحٍ أبلَغُ في الصالحين مِنَ النّساءِ إلا المتَزوِّجونُ أولئكَ المطهرون المُبرَّؤون مِن الخَنَا[2].

ومِنَ الثاني قولُه عليه الصلاةُ والسلام [وَما][3] تَدري نفسٌ بأيِّ أرضٍ تَمُوتُ إلا اللهُ[4] أي: لكنِ اللهُ يعلمُ. وقولهُ عليه السلام: كلُّ أمَّتِي معافى إلا المُجاهِرُون[5]، أي: لكنِ المجاهرونَ بالمعاصي لا يُعافَوْنَ.

قال: وليسَ[6] مِنْ ذلك ما مررتُ بأحدٍ إلا زَيدٌ خيرٌ منه، لأن الاستثناءَ مفرَّغ،[7] والجملةُ هنا حالٌ من أحدٍ باتِّفاق، أو صفةٌ له عندَ الأخفشِ[8]

أقول: قد[9] صرَّحَ في آخرِ هذا الباب أنَّ الأخفشَ قائلٌ بأنَّ إلا لا تَفصِلُ[10] بين الموصوفِ وصفتِه، فيكف تكونُ الجملةُ الواقعةُ هنا بعدَ إلا صفة عندَه؟

قلت: يمكنُ أنْ يُجابَ عنه بأن الضميرَ من قولِه صفةٌ له ليس عائداً إلى أحدٍ المذكورِ بعينِه، وإنما هو عائدٌ إلى نظيرِه كما في قولك: له عليَّ دِرهمٌ ونصفُه، أي: ونصفُ درهَمٍ آخر، فهذه الجملة التي هي زَيدٌ خيرٌ منه صفةٌ لأحدٍ محذوفاً وهو بدلٌ من أحدٍ المذكورِ قبله، فلم تَفصِلْ إلاَّ بين الصفةِ والموصوفِ، وإنَّما فَصَلتْ بينَ البدَلِ والمُبدلِ منه، وهو عندَ الأخفشِ

---

(1) الحجر: 59-60.

(2) انظره في مسند ابن حنبل 5: 164 والتوضيح ص 41.

(3) من ج و د وصحيح البخاري وفي الأصل: لا.

(4) انظر الحديث في صحيح البخاري 6: 126 والتوضيح ص 42.

(5) انظر صحيح مسلم كتاب الزهد ص 2291.

(6) سقطت من ج.

(7) سقط لأن الاستثناء مفرغ من ج.

(8) انظر معاني القرآن ص 295.

(9) ج و د: وقد.

(10) ج و د: يفصل.

وغيره جائزٌ ألا تراه قد قال في قولك: ما جاءَني رجلٌ إلا راكبٌ إن راكبٌ صفةٌ لبَدل محذوفٍ، أي: إلا رجلٌ راكبٌ، فكذلك هذا عنده. لكنَّ هذا التخريجَ يَلزَمُ عليه حذفُ الموصوفِ في السَّعَةِ، معَ أنَّ الصفةَ جملةٌ وموصوفُها ليس بعضاً من مُتقدِّمٍ مجرورٍ بفي، أوْ مِن، وفيه ما لا يَخفَى.

قال: واختُلِفَ في الفاعل ونائِبِه هل يكونان جملةً أم لا إلى آخره.

أقول: تقدمَ في أثناء الكلام على الجملة الثالثة التي لا محلَّ لها منَ الإعراب، وهي الجملة التَّفسيرية / 355، ذِكْرُ هذه المسألةِ وما فيها من الأقوالِ التي ذكَرَها هنا، وأورد بعضَها في الجملة الواقعةِ مفعولاً، وهي [الثالثةُ][1] من الجملِ التي لها محلٌّ من الإعرابِ وألمَّ أيضاً بذكرِ[2] ذلك في الباب الخامس في النّوعِ السادسِ من الجهةِ السادسةِ. وفي كلامِه وقوعُ أمْ مُعادِلةً لهَلْ، وهي إنما تُعادِل الهمزةَ، وقد تُجعلُ منقطعةً.

قال: وأجازَهما هشامٌ وثعلبٌ واحتَجَّا بقولِه:[3]

وما رَاعَنِي إلاَّ يَسيرُ بشُرْطَةٍ

ومَنَعَ الأكثرونَ ذلك كلَّه، و أولُوا ما وردَ مما يُوهِمُه فقالُوا في (بَدَا)[4] ضميرُ البَداءِ، و تُسْمَعْ[5] ويسيرُ على إضمارِ أنْ.

أقول: أحسنُ من هذا التأويلِ في المصراع، الذي أنشَدَه أنْ يُقالَ: إنَّ فاعلَ راعَني ضميرٌ يعودُ إلى ما يعودُ إليه ضميرُ يُسيرٌ، وقولُه يُسيرٌ جملةٌ من محلٍّ نصبٍ على أنها حالٌ من فاعل راعَني والاستثناءُ مفرَّغ، أي ما راعني هو في حالٍ من الأحوالِ إلاّ في حالِ كونِه يَسيرُ،

---

(1) الأصل: الثانية.

(2) د: وأيضاً ذكر ذلك.

(3) هذا صدر بيت لرجل من بني أسد يقال له معاوية وتمامه: وعهدي به قينا يفش بكيرَ انظر الخصائص 2: 434 والمفصل بشرح ابن يعيش 4: 27. والمغني ص559 والسيوطي ص840 وشرح شواهد المغني 6: 304 والعيني 4: 400.

(4) يتحدث هنا عن قوله تعالى (ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ) يوسف: 35.

(5) يتحدث عن المثل المعروف تسمع بالمعيدي خير من أن تراه مجمع الأمثال 1: 129.

وهـذا وجـهٌ حسنٌ لا غبارَ عليه، وراعَني: أخافني والشُّرْطة، كالغُرفَةِ واحدُ الشُّرَطِ كالغُرَفِ، وهـم طائفـةٌ مـن أعـوانِ الوُلاة، ويقالُ للواحدِ أيضاً شُرطيٌّ كتُركيّ، وشُرَطيٌّ كجُهَنيٍّ سُمُّوا بذلك لأنهم أعلَمُوا[1] أنفسهم بعلاماتٍ يُعرفون بها كذا في القاموسِ.[2]

حُكْمُ الجُمَلِ بعدَ النَّكراتِ وبعدَ المعارفِ

قال: ومنه (حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا)[3] وإنَّما أُعيدَ ذِكرُ الأهلِ لأنه لـو قـيلَ استَطْعماهُم، معَ أنَّ المرادَ وصفُ القَريةِ، لزمَ خُلوُّ الصفةِ من ضميرِ الموْصُوفِ، ولو قـيل استطعماها كان مَجَازاً، ولهذا كان هذا الوجهُ أولى مِنْ أن تُقدَّرَ الجملة جواباً لإذا، لأنَّ تكـرارَ الظاهـرِ يَعرى حينئذٍ عن هذا المعنَى، وأيضاً فإنَّ الجوابَ في قِصَّةِ الغلامِ قال لا فقتَلَه، لأنَّ الماضي المقرونَ بفاء[4] لا يكونُ جواباً فليكُنْ قالْ في هذه[5] أيضاً جواباً.[6]

أقـول: هـذا الفصلُ برُمَّته مأخوذٌ من كلامِ ابنِ الحاجِبِ في أماليه[7] فلنُورِدْه على ما هو عليه قال: إنما أعاد الأهلَ بلفظ الظاهرِ لأحدِ أمرين:

أحـدُهما أنَّ استطْعماْ صـفةٌ لقَـريةٍ فـلا بُـدَّ مِـنْ ضـميرٍ يَعودُ[8] مِنَ الصّفة الجُملية إلـيها،[9] ولا يمكِـن عَـوْدُه إلا كذلك، لأنه لو قيلَ استطعماهُم لكان الضميرُ لغيرِها ولو قيلَ استطعماها لكان على التَّجوُّزِ، إذِ القريةُ لا تُستطعَم حقيقةً فلما لَمْ يكنْ بدٌّ من ذكرِ الضميرِ العائـدِ علـى القـريةِ، ولا يمكـن ذكرُ المضافِ مضمراً لتعذرِ إضافة المضمَرِ، تعيَّنَ ذكرُه ظاهراً

---

(1) ج: علموا

(2) انظر (شرط).

(3) الكهف: 77.

(4) ج و د: بالفاء.

(5) ج: هذا.

(6) ج: جوابا أيضاً.

(7) 1: 108.

(8) بعده في ج و د: احتراز من الصفة الإفرادية، وهي الوصف بمفرد الجملتين وهذا الكلام ساقط من الأمالي.

(9) سقط من الصفة الجملية إليها من ج.

ولا يَـردُ علـيه أن اسـتَطعماْ جواب لإذا، لا صفةٌ لقَريةٍ، لأنا[1] نقولُ الظاهرُ أنّه صفةٌ لقريةٍ، وإن قال هو جوابُ إذا لقولِه في القصّةِ الأخرى (حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ)[2] فقال ها هنا جوابٌ لإذا مُتعيِّنٌ، ولا يَستقيمُ أنْ يكونَ فقَتلَه جوابُه؛ إذِ الماضي الواقعِ في جوابِ إذاْ لا يكونُ بالفاءِ فتعيَّنَ فيه قالْ وإذا كان كذلك فالظّاهرُ أنَّ القصةَ الأُخرَى على هذا النّمطِ في أنَّ قالْ هو جوابٌ لأنهّما [سيقتا][3] سياقاً واحداً.

والثانـي أنَّ الأهـلَ لـوْ أُضمِرَ لكان مدلولُه مدلولَ الأول، ومعلومٌ أنَّ مدلولَ الأول مجمـوعُ أهـلِ القَـريةِ، ألا تَـرَى أنـك لـو قلـتَ أتيتُ أهلَ قريةِ كذا إنما تعني وصلتَ إليهم، فـلا[4] خـصوصيةَ لبعـضِهم دون بعـضٍ، والاسـتطعامُ في العادةِ إنّما يكونُ لِمَنْ يلي النازلَ بهـم[5] منهم، وهو بَعضُهم، فوجَبَ أن يُقالَ: استطعما أهلها لئلاّ يُفهَم أنهما استطْعما جميعَ الأهلِ وليس كذلك. إلى هنا كلامه.

قلـت: وعلـى كـل مـن شِـقي التَّرديدِ الواقعِ في الأول مناقشةٌ أما على الشّقِّ الأول وهـو قـوله: لـو قـيل اسـتطعماهُم لكـان الـضميرُ لغيرهـا يعـني فَيلـزَمُ عـدَمُ ارتباطِ الصِّفةِ بالمَوصُـوف لخُلُوِّها عن[6] ضميرِه، فلقائلٍ أنْ يمنَعَه، بناءً على اعتبارِ الارتباطِ المعنَويّ، وذلك لأنَّ هـذا الـضميرَ المنـصوبَ لـيس عائـداً إلى الأهـل مطلقاً؛ بل إلى الأهل المقيَّدِ بإضافتِه إلى القـريةِ المـتقدِّمة الذكـر فحصَلَ الرّبطُ بهذا الاعتبارِ وسيأتي/ 356 فيه بحثٌ في الباب الرابع في أواخر روابطِ الجملةِ بما هي خبرٌ عنه.

وأمـا على الشّقِّ الثاني، وهو قولُه: ولو قيل: استطعماها لكان على التجوُّز، فلقائلٍ أن يَلتزِمَه ولا يَضرُّه، ويكونُ مثل (وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ)[7] والقُرْآنُ العَزيزُ مشحونٌ بالمجازِ، وهو

---

(1) سقط حتى ألقرية من ج.

(2) الكهف: 74.

(3) الأصل: سيقا.

(4) في هامش الأصل: بلا.

(5) سقطت من ج و د.

(6) ج و د: من.

(7) جزء من قوله تعالى (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها وإنا لصادقون) يوسف: 82.

أبلغُ من الحقيقةِ بإطباق البُلغاءِ.

فإن قلت: الفاءُ من قول المصنّفِ وأيضاً فلأنَّ الجوابَ ما هِيَ؟

قلت: الظاهرُ أنها زائدةٌ، وقد تُجعلُ رابطةَ جوابِ[1] لشَرطٍ مَحذوفٍ، أي: وأيضاً، إن ادعينا الأولويةَ فلأنَّ[2] كذا.

فإن قلتَ يَقَعُ في بعضِ النُّسخِ من المُغني لأن الماضي المقرونَ بالفاء لا يكونُ جواباً، كما وقعَ في أمالي ابنِ الحاجِبِ،[3] وهو ظاهرٌ، ويقعُ في بعضِها لأن الماضِي المقرونَ بقَد لا يكونُ جواباً فما وَجْهُه؟

قلت: وجهُ ذلك أنَّ الاقترانَ بالفاء يَقتَضِي تقديرَ قَدْ كقولِه تعالى (إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ)[4]، وتقديرُ قَدْ يُوجِبُ تحقيقَ[5] الماضِي[6] فيما دخلَتْ عليه مِنَ الفعل الماضي، فلا يَصلُحُ إذاً أنْ يكونَ جواباً للشّرط المستقبل.

وقد كتبَ الصَّلاحُ الصَّفَدِيُّ[7] لشيخِ الإسلامِ تَقيِّ الدينِ السبكي،[8] رحمه اللهُ، أبياتاً يسألُهُ فيها عن هذه الآية الشَّريفةِ ونصُّ الأبياتِ:[9]

---

(1) ج: جواباً.

(2) ج: فإن.

(3) 1: 109.

(4) يوسف: 26 – 27.

(5) سقطت من ج.

(6) ج و د: المضي.

(7) هو أبو الصفاء خليل بن أيبك الصفدي الألبكي الشافعي الإمام الأديب الناظم الناثر مؤرخ كثير التصانيف الممتعة، من مؤلفاته تصحيح التصحيف، وشرح لامية العجم، والوافي بالوفيات توفي سنة 764 هـ انظر الدرر الكامنة 2: 87-88 والإعلام 2: 315-316.

(8) هو علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى أبو الحسن الفقيه الشافعي المفسر الأصولي النحوي، من كتبه تفسير القرآن وشرح المنهاج في الفقه توفي سنة 755 هـ، انظر البغية 2: 176 ومفتاح السعادة 2: 237 – 240.

(9) انظر الأبيات في شروح التلخيص 1: 460، 461.

أسـيدَنا قاضِـي القُـضَاة وَمَـنْ إذا *** بـدا وجْهُـه اسـتحيالَه القَمـرانِ
ومَـنْ كفُّـه يـومَ الـنَّدى ويـراعُه *** علـى طرْسِـه بَحـرانِ يَلتقـيانِ
ومَـنْ إنْ دَجـت في المُشكلاتِ مسائلٌ *** جلاهـا بفكـرٍ دائـمِ اللَّمعـانِ
رأيـتُ كـتابَ اللهِ أكبَـرَ مُعْجِـزٍ *** لأفضل مَنْ يُهـدَى بـه الثَّقلان
ومِنْ جُملةِ الإعجاز كونُ اختِصاصِه[1] *** بإيجـازِ ألفـاظٍ وبَـسْطِ معـانِ
ولكـنَّني في الكهـفِ أبـصرتُ آيـةً *** بهـا الفكـرُ في طـولِ الـزمانِ عنَانـي
ومـا هِـي إلا اسـتطعما أهلَهـا فقـدْ *** تـرَى اسـتطعماهم مـثلَه بِبَـيانِ
فمـا الحكمـةُ الغـرَّاءُ في وَضْـعِ ظاهِـرٍ *** مكـانَ ضـميرٍ إنَّ ذاك لـشان؟
فَأرْشِـد علـى عـاداتِ فَـضلِك حيْرَتِي *** فمالـي بهـا عـند البـيانِ يـدانِ

فأجـابَ رضِـيَ الله[2] عـنه بـأن[3] قـال: قـولُه تعـالى (ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا)[4] متعيّنٌ واجـبٌ، ولا يجـوزُ مكانه استطعماهم، لأنَّ استَطعما صفةٌ للقريةِ في محلِّ خفضٍ جاريةٌ على غيرِ مَنْ هِيَ له، كقولك أتيتُ أهل قرية مُستَطعِمٍ أهلَها، فلو حذفتَ أهلها هنا وجعلتَ مكانه ضـميراً لم يَجُـزْ، فكـذلك هـذا، ولا يـسُوغ[5] مِنْ جِهَة العربيةِ[6] شيءٌ غير ذلك إذا جَعلت استطعما صفةً لقرية وجعلُه صفةً لقرية سائغٌ[7] عَربيّ لا تَرُدّه الصناعة ولا المعنَى؛ بل أقولُ إنَّ المعنَـى عليه. أمَّا كونُ الصناعة لا ترُدّه، فلأنه ليس فيه إلا وصفُ نكرةٍ بجملةٍ كما تُوصف سـائر النكـراتِ بالجمـلِ. والتركـيبُ محـتملٌ لـثلاثة أعاريـبَ: أحدُها هذا، والثاني أن تكونَ الجملـةُ في محـلِّ نـصبٍ صفة لأهلِ. والثالثُ أن تكونَ الجملة جوابَ إذا. والأعاريبُ الممكِنة

---

(1) ج و د: اختصاره.
(2) ج: رحمه الله.
(3) سقطت من ج.
(4) قبلها (حتى أتيا أهل قرية استطعما أهلها...) الكهف:77.
(5) ج: ولا يجوز.
(6) ج: القرينة.
(7) ج: شائع.

مُنحَصِرَةٌ في الثلاثةِ لا رابعَ لها، وعلى الثاني والثالث يَصح أن يقالَ استطعماهُم، وعلى الأول لا يَصح، لِما قدَّمنا. فمَنْ لَمْ يتأمَّلِ الآية كما تأملناها ظنَّ أنَّ الظاهر وقعَ موقعَ المُضمر ، وغاب عنه المقصودُ. ونحن بحمد الله لحنا يقينَ الإعراب الأول من جهة معنَى الآية ومقصودِها، وأن الثاني والثالث، وإن احتملَهما التركيبُ، بعيدان عن مغزاها أمَّا الثالث، وهو كونُه / 357 استطعما أهلها جوابَ إذا، فلأنه تصيرُ الجملة الشَّرطيةُ معناها الإخبار باستطعامِهما عند إتيانهما، وأنَّ ذلك تمامُ معنى الكلامِ ويُجل مقامَ موسَى والخَضِر، عليهما السلامُ، عن تجريدِ قَصدِهما لذلك، أو أنْ يكونَ معظَمُه طلبَ طعمةٍ أو شيءٍ من الأمور الدنيويةِ، بلْ كانَ القصدُ ما أراد ربكَ أن يَبلُغَ اليتيمانِ أشدهما (وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ)[1] وإظهارَ تلكَ العجائبِ لموسَى، عليه الصلاةُ والسلام.[2] فجوابُ إذا قوله (قَالَ لَوْ شِئْتَ)[3] إلى تمام الآية.[4]

وأما الثاني، وهو كونُه صفةً لأهلٍ في محلِّ نصبٍ، فلأنه تصيرُ العناية إلى شَرْحِ حال الأهلِ منْ حيثُ هم، ولا يكونُ للقريةِ أثرٌ في ذلك، ونحنُ نجدُ بقيةَ الكلامِ مُشيراً إلى القَريةِ نفسِها ألا ترَى إلى قوله (فَوَجَدَا فِيهَا)[5] ولمْ يَقلْ عندهم، وأنَّ الجدارَ الذي قَصَدَ إصلاحَه وحِفظَه وحفْظَ ما تحته جزءٌ من قريةٍ مذمومَةٍ، مذمومٍ أهلُها. وقد تقدم منهم ما وقعَ من الإباء عن حقِّ الضيفِ مع طلبِه. وللبقاع تأثيرٌ في الطِّباعِ. وكانت هذه القرية حقيقة بالإفساد والإضاعة، فقُوبلتْ بالإصلاح لِمجرّدِ الطاعةِ، فلم يَقصدْ إلاَّ العملَ الصالحَ ولا مواخذةَ بفعلِ الأهل الذين هم غادٍ ورائحٌ، فلذلك قلت: إنَّ الجملةَ يتعيَّنُ من جهةِ المعنَى جعلُها صفةً لقريةٍ ويجبُ معها الإظهارُ دون الإضمار، ويَنضافُ إلى ذلك من الفوائدِ أنَّ الأهلَ الثاني يحتملُ أن يكونُوا هم الأهل الأول، أو غيرهم، أو منهم ومِنْ غيرِهم، والغالبُ أنَّ مَنْ أتى قريةً لا يجدُ جملةَ أهلِها دفعةً؛ بل يقعُ بصرُه أولاً على بعضِهم ، ثُمَّ قد يَستقرِئُهم، فلعلّ

---

(1) الكهف: 82.

(2) ج و د: عليه السلام.

(3) ج (قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا) الكهف: 77.

(4) سقط إلى تمام الآية من ج.

(5) الكهف: 77.

هذين العَبديْنِ الصالحين لَمّا أتياهم قدَّرَ اللهُ لهما، لما يظهرُ من حُسن صَنيعهِ، استقراءَ جميع أهلِها على التدريج ليَتَبيّنَ به كمالُ رحمته وعدم مؤاخذتِهِ بسوء صنيعِ عباده [ولو][1] أعادَ الضمير فقال استطعماهم تَعيَّنَ أنْ يكونَ المرادُ الأولينَ لا غيرُ، فأتى بالظاهرِ إشعاراً بتأكيدِ العُموم فيه، وإنهما لم يَترُكا أحداً من أهلها حتى استطعماه وأبَى، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء، إلى هنا كلامه.

قلت: وهذا الأخيرُ مخالِفٌ لكلامِ ابن الحاجِب في الوَجه الثاني.

قال: ومثالُ النَّوعِ الثاني، وهو الواقعُ حالاً لا غيرُ لوُقُوعِه بعدَ المعارفِ المحضَةِ، ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[2] ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[3].

أقول: فيه استعمالُ لا غيرُ، وقد تقدم منه مواضعُ. وأمَّا دَعوَاه أنَّ الواقعَ[4] بعدَ المعرفَةِ المحضَةِ حالٌ لا غيرُ، فقد يُنقَض بمثلِ قولِهم في نداءِ البارِي جلَّ وعلا: يا حليماً لا يَعجَلُ، يا جواداً لا يَبْخَلُ، فإن الجملةَ الواقعةَ بعد الاسم المنصوبِ في موضع نصبٍ على الصفةِ له معَ أنَّ المَوصوفَ معرفةٌ محضَةٌ،[5] لأنه منادى معينٌ مقصودٌ نصَّ عليه ابنُ السيّد[6] في أجوبةِ المَسائلِ[7] قال: وإنَّما وَجَبَ أنْ ينتصِبَ هذا النوعُ من المناديات، وإنْ كان غيرَ مَنكورٍ، لأنَّ اللفظَ الأولَ لَمّا كان محتاجاً إلى اللفظِ الثاني، لأنه الذي يُتمِّمُ معناه ويخصِّصُه، أشبهَ المنادَى المضافَ الذي لا يتم إلا بالمضافِ إليه، فانتصَبَ كانتصابِه وصارَ بمنزلة قولك يا خيراً مِن زيدٍ، ويا ضارباً رجلاً، ولذلك سمَّى النّحويونَ هذا النوعَ بالمنادى المشبه بالمضافِ.

---

(1) الأصل: لو.

(2) المدثر: 6.

(3) النساء: 43.

(4) ج : الواقعة.

(5) سقطت من ج.

(6) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي كان عالماً باللغات والآداب متبحراً فيهما له مصنفات عديدة منها: إصلاح الخلل الواقع في الجمل، والمسائل المنثورة في النحو، والاقتضاب والمثلث وشرح الموطأ وشرح سقط الزيد توفي 521هـ انظر إشارة التعيين ص170 والبغية 2: 55 – 56.

(7) انظر ص22، 23.

وقال الرَّضي[1]: يُعنُون [بالمضارِع][2] للمضافِ اسماً يجيءُ بعدَه شيءٌ من تمامِه، إمّا معمولُ الأول،[3] نحو: يا طالعاً جبلاً وياحسناً وجْهَه ويا خيراً مِن زيدٍ، وإما معطوفٌ عليه عطفَ النَّسقِ على أنْ يكونَ المعطوفُ معَ المعطوفِ عليه اسماً لشيءٍ واحدٍ نحو كذا، وساقَ كلاماً في ذلك، وقال بإثره:[4] وإما نعتٌ هو جملةٌ، أو ظرفٌ، نحو قولك: يا حليماً لا يَعْجَلُ، ويا جواداً لا يبخلُ. قال[5]:

أيا شاعِراً لا شاعرَ اليومَ مِثلَهُ *** جريرٌ ولكنْ في كُلَيْبٍ تواضعُ/ 358

وقال:[6]

أعَبْداً حلَّ في شُعَبَى غَريباً *** أُلُؤماً لا أبالَكَ واغتِرَابا

وقال:[7]

أداراً بُحْزْوَى هِجْتِ للْعَيْنِ عَبْرَةً *** فماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ

وقال:[8]

ألاَ يا نَخْلَةً من ذاتِ عِرْقٍ *** عليكِ ورحمةُ اللهِ، السلامُ

---

(1) انظر شرحه على الكافية 1: 134، 135.

(2) الأصل بالمضاف.

(3) د: للأول.

(4) الرضي انظر شرح الكافية 1: 135.

(5) البيت للصلتان العبدي قثعم بن خبيئة انظر الكتاب 2: 237 والمقتضب 4: 215 والكامل 3: 357 والشعر والشعراء ص501 وأمالي القالي 2: 142. والخزانة 1: 304.

(6) جرير ديوانه 65 والكتاب 1: 339 وشرح الكافية الشافية ص664 والخزانة 1: 308 والعيني 3: 49 ومعجم البلدان (شعى).

(7) ذو الرمة ديوانه ص456 والكتاب 2: 199 والمقتضب 4: 203 والعمدة 1: 175 والمفصل بشرح ابن يعيش 7: 63 والخزانة 1: 311 والعيني 3: 236.

(8) ينسب للأحوص وليس في ديوانه المطبوع انظره في مجالس ثعلب ص198 وأمالي الشجري 1: 182. والمغني ص467، 866، وشرح الكافية للرضي 1: 93 والتبيان ص131 والسيوطي ص777 والخزانة 1: 192، 312. وشرح أبيات المغني 6: 102.

فكل[1] هذا مضارعٌ للمضافِ، سواءٌ جعلته علماً أو لا، وإذا لم تجعله علما جازَ أنْ يتعـرَّفَ بالقَـصْد، كمـا في يا رجلُ، وألاّ يتعرَّفَ، لعدَمِ القَصدِ، كيا رجلاً فتقولُ في النَّكرةِ: يا حـسناً وجْهَـه ظَـريفاً: ويـا ثلاثـةً وثلاثـينَ ظـرفاء، ويا عبداً حلَّ في شُعَبَى غَريباً. وتقولُ في المعـرفةِ: يـا حـسناً وجهـه الظـريفَ، ويـا ثلاثـةً وثلاثين الظّرفاءَ، وكذا القياسُ في الموصوفِ بالجملـةِ والظّـرفِ أيضاً أن يجوز: يا حليماً لا يعجلُ القُدوس، وأداراً بحزوَى الدّارسة، لكنَّه كَـره وصـفَ الـشيءِ المعرفةِ بالمعرفةِ بعد وَصفِه بالنّكرةِ، فالوجهُ ألا يُوصف إلا بالنكرةِ على تقديـرِ أنـه كـان مَوْصـوفاً بجميعِ تلك الصفاتِ المُنكرة قبل النداء، فتقول: يا حليماً لا يعجل غفاراً للذنوبِ، هذا كلامه. وفيه ما يُرشِد إلى الجوابِ عن النّقصِ الذي ذكرناه أولاً.

وفي الكـتابِ المُسمّى بـ "لَحْنُ العـوامِّ فيما يتعلّقُ بعِلْمِ الكلامِ" للسّكوني:[2] ويقولُ قـائلُهم: يـا حليماً لا يعجلُ، والصوابُ أنْ يُقال: يا حليمُ لا يعجلُ، لأنَّ الأول [يُنزل][3] لا يعجـلُ منـزلةَ الـصّفةِ للهِ تعـالى فيُنـزَّلُ ذلـك منـزلةَ الوُجوبِ، لأنَّ صفاتِ الله تعالى واجبةٌ، والـرّب[4] تعالَـى لا يجـبُ عليه تأخيرُ عقابِ المذنِبين؛ بل لَوْ شاءَ لَفَعَلَ ماله فعلُه مِنْ تعجيلِ عقـابِهم، فأخَّـرَهُم بفضْلِه وحِلمِه، فيسألُ العبدُ بالأدب معه تعالى فيقول: يا حليمُ، لأنه اسمٌ من أسمائه تعالى، لا تعْجَل، فيَسألُ التأخيرَ من رَبِّه. والنَّقلُ في هذه المسألةِ من كلامِ العلماءِ، كما ذكَرنا، قال وفيه نظرٌ.[5]

قـال: ومـثال الـنوعِ الـرابعِ، وهـو المحـتَملُ لهما بعد المعرفةِ ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[6] فإنّ المعرَّفَ الجنسي يَقرُبُ في المعنَى من النّكـرة، فَيصحُّ تقديرُ "يحمِلٌ" حالاً، أو

---

(1) ج و د: وكل.

(2) ج: "للسكوتي" والسكوني هو عمر بن محمد بن محمد بن خليل أبو علي مقرئ من فقهاء المالكية إشبيلي نزل بتونس له عدة كـتب مـنها التمييـز لمـا أودعـه الزمخشري من الاعتزالات في تفـسير الكتاب العزيز، ولحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام، وشـرح مـنظومة الأقـصري في التوحـيد توفي سنة 707هـ وقيل: 716 هـ قيل: 717 هـ. انظر كشف الظنون ص1482 ويرو كلمان 5: 224 والأعلام 5: 63.

(3) الأصل: "تنزل" وفي هامشه لعله نزل.

(4) بعده في ج: سبحانه.

(5) ج و د: ذكرنا كذا قال فيه.

(6) الجمعة:5.

وصفاً.

أقول: قد يُتوهم أنَّ تجويزَ المصنفِ الحالية من المضافِ إليه، مع أنَّ المضافَ كلمةُ "مثل" معارَضٌ[1] لردِّه على أبي البقاءِ[2] تجويزَه حاليةَ (مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ)[3] منَ الموصولِ في قوله تعالى (وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم)[4] (مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ) الآية، بأنَّ الحالَ لا يأتي منَ المضافِ إليه في مثلِ هذا والمضافُ في كل من الآيتين كلمة مِثل، فيُشكلُ المعنَى في إحداهما والإجازة في الأخرى. وجوابُه أنَّ صلاحيةَ المضافِ للسُّقوطِ في آيةِ الجُمعة سوَّغَ الحاليةَ، إذ الحالُ حينئذٍ كأنها غيرُ مضافٍ إليه،وعدمَ الصَّلاحيةِ في آيةِ البَقَرةِ مَنَع مِن ذلك، وقد مرَّ الكلامُ في هذا كلِّه في الجملةِ التَّفسيريةِ، وهي الثالثةُ من الجملِ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ. ومن طُرفِ[5] الحكاياتِ التي أذكرُها أنني كنتُ يوماً بمجلسِ شيخِنا ابنِ عَرَفَة[6] وكذلك عندَ قدومِه إلى الإسكندريةِ في رمضانَ من سنةِ ثِنتينِ وتسعينَ، بالمثناة في الأول وسبْعمائةٍ، وأنا أقرأ عليه درساً في كتابِ الحَجِّ من مختَصَرِه، وكان شخصٌ من الطلبة الموْسومين بالتَّشدُّق والتكثر بما لم يُعْط حاضرا في المجلس، فمرّ موضع من كلام الشيخ، عاد فيه ضميرٌ على مضافٍ إليه فقال ذلك الشخص بجُرأةٍ: النحويُّونَ يقولون لا يعودُ الضّميرُ على المضافِ إليه فكيفَ أعدتموه؟ فقال الشيخُ، رحمه الله، على الفورِ من غيرِ تلَعْثمٍ قال الله تعالى (كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا)[7] ولَمْ يَزِدْ على ذلك وفيه من اللُّطفِ ما لا يَخفَى. ولا شكّ أنَّ النحاةَ لم يقولُوا ما نقلَه هذا الرجلُ عنهم. وإنما قالُوا إذا

---

(1) ج: يعارض.

(2) إملاء 1: 91.

(3) البقرة: 214.

(4) من ج و د.

(5) ج و د: ظرف.

(6) هو محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي أبو عبد الله المالكي برع في العربية والأصول والفروع والقراءات والفرائض والمعاني والبيان وله مؤلفات مفيدة توفي سنة 783 هـ انظر البغية 1: 229، 230.

(7) الجمعة: 5.

وُجِدَ ضميرٌ يمكنُ عودُه إلى المضاف وعودُه إلى المضاف إليه/ 359 فعودُه إلى المضافِ أولَى، لأنه المحدَّثُ عنه، ولم يمنعْ أحدٌ منهم عودَه إلى المضافِ إليه.

قال: وقوله:[1]

ولقد أمُرّ علَى اللّئِيمِ يَسُبّنِي

أقول: مرَّ في الباب الأول من حرف الباء الموحَّدة إنشادُ المصنّفِ لهذا الصدرِ وعجزُه:

فَمَضَيْتُ ثُمَّت قلتُ لا يَعنِينِي

لا يَعنيني، بفتح حرفِ المُضارَعة، أي: لاَيهُمّني. ومنه قولهُ صلى اللهُ عليه وسلم: مِنْ حُسنِ إسلامِ المرءِ تَركُه مالا يَعنيه.[2]

قال: لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالا.

أقول:أمّا كونُ الإنشاءِ لا يقع حالا، فقد مرَّ تعليله في آخر الكلامِ على الجملةِ المُعتَرضَة، وهي الثانية منَ الجملِ التي لا محل لها من الإعرابِ؛ وأمّا كونُه.[3] لا يقع نعتاً فقال الرَّضي.[4]: وإنما وَجبَ في الجملةِ التي [هي][5] صفةٌ، أو صلةٌ كونُها خبريةً، لأنك إنما تجيء بالصّفةِ والصّلةِ لتُعرّف.[6] المخاطب الموصوفَ والموصولَ المُبْهميْن بما كان المخاطَبُ يعرفُه قبلَ ذكرِك الموصوفَ والموصولَ من ائتصافهما بمضمونِ الصّفةِ والصلة، فلا [7] يجوزُ إذاً إلاّ

---

(1) البيت لشاعر مولد من بني سلول انظره في الكتاب 3: 24 والخصائص 3: 334 وأمالي الشجري 2: 203 والمغني ص 138، 561، 845 وابن عقيل 3: 196، والسيوطي ص310، 841. والتصريح 2: 111 والخزانة 1: 173، 528، 2: 161، 166، 293، 497، 3: 232، 4: 104 و شرح أبيات المغني 2: 287 و 6: 309.

(2) انظره في الموطأ ص787 وسنن ابن ماجة ص1316.

(3) د: قوله.

(4) انظر شرحه على الكافية 1: 307.

(5) الأصل: في.

(6) د: ليعرف.

(7) ج: ولا.

أن تكونَ الصفةُ والصّلة جملتيْنِ مُتَضمّنتيْن للِحكْمِ المَعلومِ للِمخاطبِ حصوله قبل ذِكر تلك الجملةِ، وهذه هي الجملة الخبرية؛ لأنَّ غيرَ الخَبريةِ [1] إما إنشائيةٌ،[2] نحو بعتُ، وطلقت، وأنت حرّ ونحوه، أوْ طلبية كالأمر، والنهي، والاستفهامِ، والتمني، والعَرضِ، ولا يَعرفُ [3] المخاطبُ حصولَ مَضمونِها إلا بعد ذكرها.

قال: ومنها قوله تعالى (أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم)[4]

أقول: الآية في سورة النساء قال تعالى (وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ۖ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ ۚ) وقوله (إِلَّا ٱلَّذِينَ) استثناءٌ من ضمير النصبِ في قولِه (فَخُذُوهُم وَٱقْتُلُوهُمْ) لا مِنَ المفعولِ في (وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا)، وإن كانَ أقربَ، لأنَّ اتخاذ الوَليِّ منهم حرامٌ مطلقا، بخلافِ الكفِّ عن أخذهم وقَتلِهم ، فإنه قد يجوزُ لعارضٍ.

قال: ثم اختَلفُوا فقال جماعةٌ منهم الأخفشُ [5] : هي حالٌ من فاعل جاء على إضمار قدْ.

أقول: نقلَ الشَّيخُ بَهاءُالدينِ السّبكيّ في شَرح التَّلخيصِ[6] عن شَيْخِه أبي حَيانَ[7] أنَّ الأخفش والجمهور على أنَّ الماضي الواقع حالا [لا][8] يقدرُ معه قَدْ؛ بل يَجوزُ أن يَخلُوَ

---

(1) سقط لأن غير الخبرية من د.

(2) د: الإنشائية.

(3) د: فلا يعرف.

(4) النساء: 89، 90.

(5) لم يرد رأيه في معاني القرآن وانظره في البحر7: 493.

(6) 3: 142.

(7) انظر رأيه في البحر7: 493.

(8) من ج و د وشروح التلخيص.

منها لفظاً وتقديراً، قال أبو حيانَ[1] وهذا هو الصحيحُ. وهو مخالِفٌ لنَقل المصنّف عن الأخفش، بلْ أقولُ هو مُخالفٌ أيضا لِما ذكَره[2] المصنّفُ نفسُه في الباب الأول في فصل قَدْ مِن حرفِ القاف [3] حيث قال: الثاني وُجوبُ دخولِها عند البَصريين[4] إلا الأخفش على الماضِي الواقِعِ حالا؛ إمَّا ظاهرة، نحو (وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا)[5] أو مقدرة، نحو (هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا)[6] ونحو (أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[7] وخالَفَهُم الكُوفيّون[8] والأخفش فقالوا لا يُحتاجُ لذلك لكَثرَة وقوعِها حالا بدون قَد، والأصلُ عدَمُ التّقدير، لا سيَّما فيما كثر استِعماله [9]. هذا كلام المصنّفِ في ذلك المَحل، وهو مخالِفٌ لما ذُكِر هنا عن الأخفش.

قال: وقال آخرونَ: هي صفةٌ لئلاّ تَحتاجَ إلى إضمار قَدْ.

أقول: هذا مَبْنِيّ على أنَّ الجملةَ الماضيةَ[10] الواقعةَ حالا لا بدَّ معها من قد ظاهرةً أو مقدرةً، وقد عرفتَ ما فيه.

قال: وقيل بَدلُ اشتمالٍ من ْجاؤُوكمْ لأنَّ المَجيءَ مُشتَمِلٌ على الحَصر وفيه بعدٌ، لأنَّ الحصرَ [مِنْ صفة] [11] الجائينَ.

أقول: هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجيء، فيمكن بدل الاشتمال، لأن مجيء الجائين ملابسٌ لحَصْر صدورهم بغير الجزئية والكلية.

---

(1) انظرالبحر 7: 493.
(2) ج و د: نقله
(3) انظر 172 من الأصل.
(4) انظر الإنصاف ص 252.
(5) البقرة: 246.
(6) يوسف: 65.
(7) النساء: 90.
(8) الإنصاف ص 252 والبحر 7: 493.
(9) انظر المغني ص 229.
(10) ج: الماضوية.
(11) الأصل: من صفات.

قال: ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن مقاتلة / 360 قومهم لا يتجهُ.

أقول: لأن قومهم كفارٌ قتالهم مطلوبٌ، فالدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب. وهذا مبني على أن قوله (أن يقاتلوكم، أو يقاتلوا قومهم)، متعلقٌ بحَصِرَت، أي: حصرت صدورهم عن قتالكم أو قتال قومهم، وهو غير متعين لجواز أن يكون القائل بأن حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك، بل يَجعلُ الجملة معترضة بين جاؤوكم وبين ما هو من متعلقاته، وذلك قوله (أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم) أي: جاؤوكم كراهة الدخول في القتال مطلقاً، فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم؛ بل هم مُمْسِكون لا لكم ولا عليكم، فيتجه حينئذ الدعاء عليهم بذلك، لأنه لم يذكر للضيق متعلقٌ، بل دعا عليهم بحرج الصدور وضيقها.

قال: ولا يكون خبرا لأنهم لم يفعلوا كل شيء.[1]

أقول: قد يردُ على هذا الكلام أنه إنما يستقيمُ أن لو لم يكن "في الزبر" صفة "لكل شيء؛ أما إذا جُعِلَ صفة له استقامَ المعنى، فلا يتجه مع كونه خبراً، لأن المعنى حينئذ. وكل شيء مثبت، أي صحائف أعمالهم فعلوه، ولا فساد فيه، ويرد بوجهين: إما لفظا، فإنه يلزمُ الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي، وهو الخبرُ؛ وإما معنًى، فلأن المرادَ في هذه الآية ما أُريدَ في قوله تعالى (وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ)[2] ففعلوه[3] حينئذ [4] صفة لكل شيء" وفي" الزبر" الخبرُ، كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة.

قال: لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يُذكَرُ بعد لولا، كما لا يُذكرُ الخبرُ.

أقول: أفاد المصنف هذا النقل عن أبي الحسن في الباب الأول في فصل لولا من حرف اللام [5] حيث ذكر عن بعضهم في قول المعري:[6]

---

(1) الحديث هنا عن الآية الكريمة (وكل شيء فعلوه في الزبر) القمر:52 فإن "فعلوه" صفة لكل .أو لشيء ، ولا يصح أن يكون حالا من كل... ولا يكون خبرا ...

(2) القمر: 53.

(3) جزء من قوله تعالى (وكل شيء فعلوه في الزبر) القمر: 52.

(4) سقطت من ج و د.

(5) انظر ص 214 من الأصل.

(6) شروح سقط الزند ص 104 وشرح الكافية الشافية ص 356 و المقرب 1: 48 والرصف ص 363 والجنى ص 600 والمغني ص360 ،702 وابن عقيل 1: 251.وشرح أبيات المغني5: 7،120: 172.

يذيب الرعبُ منه كل عَضبٍ *** فلولا الغمدُ يُمسِكُه لسالا

إنه يحتمل كون يمسكه حالا من الخبر المحذوف ورده بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها لأنه خبر في المعنى.

قال: ولا الثاني بقول الزبير، رضي الله عنه:[1]

لولاَ بنوها حَوْلها لخَبَطتها

أقول: هكذا وقع هذا البيت في بعض نسخ هذا الكتاب وفي شرح الألفية لبدر الدين[2] ابن الناظم لخطبتها من الخطبة، وهو وهمٌ، وإنما هو لخبطتها من الخبط وهو الضرب بدليل تمامه.

كخبطة عُصفور ولم [أتلعثم][3]

أي ولم أتان به يقال: [تلعثم][4] في الأمر إذا تمكث فيه وتأنى، وقد أُنشِدَ على الصواب في كثير من نسخ هذا الكتاب.

واعلم أن ما ذكره المصنف من أن إثبات الخبر في بيت الزبير، رضي الله عنه، نادرٌ مبني على مذهب الأكثرين في أن الخبر بعد لولا واجبُ الحذف. وقد وقع للمصنف في أوائل خاتمة الحذف المذكورة في الباب الخامس من هذا الكتاب أن هذا المذهب مردود، أي: القول بوجوب حذف الخبر بعد لولا. قال وإنما ذلك إذا كان كونا مطلقا، نحو لو لا زيد لكان كذا يريدُ لولا زيدٌ موجودٌ أو نحوه وأما الأكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حُذِفت فواجبة الذكر، ولا يخفى أن الخبر هنا، وهو قوله "حولها" لو حذف لم يقم عليه دليل، فيكون ذكره

---

(1) البيت للزبير بن العوام انظره في شرح الألفية لبدر الدين ابن مالك ص 48.والمغني ص 563. والسيوطي ص 841. وشرح أبيات المغني 6، 309 والعيني 1: 572.

(2) شرح الألفية 48 وهو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك كان إماما في النحو والمعاني والبيان والعروض والمنطق والأصول شرح الفية والده وكافيته ولاميته توفي سنة 686 هـ. انظر البغية 1: 225 ومفتاح السعادة 1: 180.

(3) الأصل أتعلثم.

(4) الأصل :تعلثم.

واجبا على ما ذكره هناك، وقد حكم هنا بندور ذكره، وسيكون لنا، إن شاء الله،[1] عود إلى الكلام في هذه المسألة وبحث مع المصنف فيها في ذلك المحل.

قال: وأما قول ابن الشجري[2] في (وَلَوْلَا / 361 فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ)[3] : إن عليكم خبر فمردود؛ بل هو متعلق بالمبتدإ، والخبرُ محذوفٌ.

أقول: ذكر المصنف في باب لولا من الباب الأول قول ابن الشجري هذا ولم يصرح برده وإنما قال بعد حكايته وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفعل.

قال: أحدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستئناف، نحو: زارني زيد سأكافئه، أو لن أنسى له ذلك.

أقول قد يمنع الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع، إذ احتمال الحالية والاستئناف فيهما على ذلك التقدير ثابت.

قال: وأما قول بعضهم في (وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ)[4] إن سيهدين[5] حال، كما تقول: سأذهب مهديا فسهو.

أقولُ من جهة جعله الجملة المقرون فعلها بالسين حالا مع ما تقرر من أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال، ومن جهة أنه جعل المعني سأذهب مهديا، فصرف التنفيس للذهاب، وهو في الآية للهداية. وقد يجاب عن الأخير بأن مهديا وقع قيداً للذهاب الذي فيه تنفيس، فيلزم أن يكون فيه تنفيس كالمقيد ضرورة وجوب[6] اقتران الحال بزمن عاملها.

قال وقوله:[7]

---

(1) بعده في ج و د: تعالى.

(2) انظر أماليه 2: 211.

(3) النور: 10.

(4) الصافات: 99.

(5) سقط إن سيهدين من د.

(6) سقطت من ج.

(7) البيت لقيس بن ذريح ديوانة ص 114 وأمالي القالي 1: 136 والمغني ص 564 والسيوطي ص 841 وشرح شواهد المغني 6: 311.

مضى زمن والناس بستشفعون بي

أقول: هذا صدر بيت عجزه:

فهل لي إلى ليلى الغداة شفيع

وتعيُّن الوصفية في هذا البيت على تقدير حذف الواو مُخْوجٌ إلى تقدير رابط، أي يستشفعون بي فيه.

قال:والثالث ما يمنعهما معا نحو (وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ، لَّا يَسَّمَّعُونَ) [1]

وقد مضى البحث فيهما.

أقول: ضمير الاثنين من قوله يمنعهما وفيهما عائد إلى الوصفية والحالية، وأشار بقوله: وقد مضى البحث فيهما إلى ما ذكره في أول التنبيهات التي ساقها بإثر الكلام على الجملة الأولى من الجمل التي لا محل لها من الإعراب حيث منع هناك كون جملة (لاَّ يَسَّمَّعُونَ) صفة لكل شيطان، وكونها حالا منه، ومضى البحث معه في ذلك المحل فراجعه.

قال: ولم ير الزمخشري[2] وأبو البقاء[3] واحداًمنهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك. قال الأخفش [4] لا تفصل إلا بين الموصوف وصفته إلى آخره.

أقول: مر ذكر هذه المسألة في الباب الأول في حرف الواو[5] في العاشر من أقسامها حيث ذكر هناك أنة لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول: ما مررت بأحد إلا قائم نص على ذلك أبو علي[6] وغيره، وقد مر لنا هناك التنبيه على تعقب كلام التفتازاني في شرح

---

(1) الصافات: 7، 8.

(2) الكشاف2: 387.

(3) إملاء 2: 72.

(4) الحديث عن قولة تعالى (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) الحجر: 4 رأيه في البحر 5:445.

(5) انظر ص 288 من الاصل.

(6) رأية في البحر 5: 445.

المفتاح[1] حيث قال أنه لا خلاف في جواز التفريغ في الصفات فليكن على ذكر منك.

قال: ومثل ذلك قوله:[2]

وقـائلة تـخشـى عـلـي أظـنـه *** سـيودي بـه تـرحاله وجعائلـه

فـإن جملـة تخشى علـي حال من الضمير في قائلة، ولا يجوز أن تكون صفة لها، لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل.

أقـول: هـذا مـبني علـى أن سيودي به ترحالة وجعائله في محل نصب بقائلة، وليس بمتعين لجـواز أن يكـون محكـياً بمحذوف أي [تقول][3] سيودي، فلا يمتنع حينئذ كون تخشى علـي صـفة لارتفـاع المانع. ومسألة امتناع وصف الفاعل قبل العمل نص عليها المصنف في البـاب الخـامس في الـنوع العاشـر من الجهة السادسة. ويودي بالدال المهملة، أي: يذهب به ويهلكـة. وتـرحاله أي: كثـرة رحـيله وانـتقاله، وهـو بفـتح الـتاء، مصدر رحل مخفف الحاء للمـبالغة [والتكثير][4] كالترداد والتجوال من الرد والجولان. والجعائل، جمع جعالة، بكسر/ 362 الجيم، أوجعـيلة كـصحيفة وكلاهمـا بمعنـى، والجعل هو ما يقد[5] للإنسان من شيء على أمر يفعله، والله تعالى أعلم.

---

(1) 2: 230.

(2) البـيت لذي الرمة ديوانة ص 858 وفيه: ومذاهبه. وانظره في المغني ص 565 والسيوطي ص 842 وشرح شواهد المغني 6: 315,314 .

(3) الأصل: يقول.

(4) الأصل: والتكرير.

(5) ج يقرر و د: تقدر.

الباب الثالث من الكتاب

قال: وقال الكوفيون[1] الناصبُ أمر معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدإ.

أقول: يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيدٌ قائمٌ، أو كأنه هو في نحو (وَأَزْوَاجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ)[2] ارتفع ارتفاعه لما كان مخالفا [له][3] بحيث لا يحمل عليه حقيقة أو حكما، فلا يقال في نحو: زيدٌ عندك هو هو خالفه في الإعراب فيكون العامل عندهم معنويا، وهو معنى المخالفة التي اتصف الخبر بها؛ ولا يحتاج إلى شيء يتعلق به الخبر.

قال: مثال التعليق بالفعل وشبهه قوله تعالى (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)[4].

أقول: قال ابن جني[5] أسند النعمة إليه بطريق الخطاب تقربا، وانحرف عن ذلك إلى الغيبة في ذكر الغضب نادبا، وهو كلام حسن، ومراده بالغيبة تركُ الخطاب.

قال: وقول ابن دريد:[6]

واشتعل المبيض في مسوده *** مثل اشتعال النار في جزل الغضى

أقول: هو يصف انتشار الشيب في شعر الرأس المسود، فالضمير المضاف إليه عائد على الرأس المذكور قبل في قوله:

---

(1) انظر الإنصاف ص 245.

(2) الأحزاب: 6.

(3) من ج و د .

(4) الفاتحة: 7.

(5) انظر رأيه في حاشية التفتازاني على الكشاف ص 31.

(6) انظر مقصورته ص 13، 14 والمغني ص 566 وشرح أبياته 6: 316.

أمـا تـرى رأسـي حـاكـى لـونه *** طـرة صـبح تحـت أذيـال الدجـى

والجزل: ما عظم من الحطب ويبس. الغضى: شجر.

قـال: ولا يحسن تقدير الظرف صلة، وإلهٌ بدلا من الضمير المستتر فيه، وتقدير (وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ)[1] معطـوفا كذلك لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين، وفيه بُعدٌ، حتى قـيل بامتـناعه، لأن الحمـل علـى الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلصَ به من محذور، فأما أن يكون هو موقعا فيما يُحوج إلى تأويلين فلا.

أقـول: قـد يكـون مراده بالتأويلين اللذين يحوج إليهما هذا التقدير أن المبدل منه في حكـم المطروح، فتصير الصلة خالية من عائد، فيقال هو، وإن طرح تقديرا موجود حسا، فلا تـضر نـية طـرحه مـع وجوده لفظا، فلعل هذا هو التأويل الذي أراده، ولا شك أنه يحتاج في الجملة الأخرى، وهي قوله (وفي الأرض إله)، إلى مثل ذلك فجاء التأويلان.

قـال: ولا يجـوز علـى هذا الوجه أن يكون (وفي الأرض إله) مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلو الصلة من عائد إن عطف.

أقـول: مـراده بالـوجه الـذي أشـار إلـيه تقدير الظرف صلة، و إلهٌ بدل من الضمير المـستتر فـيه، وهـذا مـشكل، لأن فـساد المعنى بتقدير الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه الـذي فرع عليه؛ إذا لو جعل إله خبر مبتدإ محذوف، وفي السماء يتعلق[2] به، أي: وهو الذي هو اله في السماء، وجعل (وفي الأرض اله) استئنافا لفسد المعنى أيضا.

قال: و من ذلك أيضا قوله: [3]

وإن لـسـانـي شهدة يشتفـى بـهـا *** وهُو على من صبه الله علقم

---

(1) جزء من قوله تعالى (وهو الذي في السماء إله وفي الارض إله) الزخرف: 84.

(2) ج: متعلق.

(3) البيت لشاعر من همدان انظره في المحلى ص 243 والمفصل بشرح ابن يعيش 96:3 والمغني ص567 والسيوطي ص843 وحاشية الأمير75:2 وشرح أبيات المغني 317:6 والخزانة 400:2 والعيني 451:1

القول: في "الصحاح"[1]: الشهد: العسل في شمعه، والشهدة أخص منه، وشين الشهد مفتوح، وحكى صاحب "القاموس"[2] ضمها. والعلقم: كل شيء مر. وتشديد واو "وهو" لغة همدان: بميم ساكنة، ودال مهملة. والبيت شاهد عليه. ومن لغتهم تشديد ياء "هي" أيضا قال:[3]

والنفس إن رغبت بالعنف آبيَة *** وهي ما أمرت باللطف تأتمِرُ

قال: ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله:[4] / 363.

أنا أبو المنهال بعض الأحيان

وقوله:[5]

أنا ابن ماوية إذ جد النُقر

أقول: البيت الأول من مشطور السريع الموقوف، والثاني من مشطور الرجز، وهو لعبيد بن ماوية الطائي. قال الجوهري[6] في قوله[7] "إذا جد النقر": أراد النقر بالخيل، فلما وقف نقل حركة الراء إلى القاف، إذ كان ساكنا، ليعلم السامع أنها حركة الحرف [في

---

(1) انظر (شهد).

(2) انظر (شهد).

(3) انظره في شرح ابن مالك على تسهيله 1:159 والهمع 1:61 ونتائج التحصيل ص 588.

(4) هذا الصدر لابن دارة سالم بن مساعف والعجز: "ليس علي حسبي بضؤلان".
انظره في المغني ص 568، 668 والسيوطي ص 843 والهمع2: 107 وشرح أبيات المغني 6: 318 واللسان (ضأل).

(5) ينسب الرجز إلى فدكي بن أعبد بن سعد بن منقر، وعبيد الله بن ماوية الطائي، انظر الكتاب 4: 173 والإنصاف ص 732 والمغني ص 568 والسيوطي ص 843 والهمع 2: 107، 208 والتصريح 2: 341 والعيني 4: 559 وشرح شواهد المغني 6: 321 والصحاح واللسان (نقر).

(6) انظر (نقر).

(7) سقط في قوله "من ج.

الوصل][1] كما تقول: [2] هذا بكر، ومررت ببكر، ولا يكون ذلك في النصب. وقال قبل هذا و قد نقرت بالفرس نقرا وهو صوت تزعجه[3] به، وذلك أن تلصق لسانك بحنكك ثم تفتح.

قال: [فتعلق][4] "بعض" و"إذ" بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل، [بل لما فيهما من معنى قولك؛ الشجاع أو الجواد][5]

أقول: لو[6] قيل إن التعلق باعتبار تأولهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور أصلا.

قال: وعلى سيبويه[7] في استدلاله على إعمال فعيل بقوله: [8]

حتى شآها كليل موهنا عَمِلٌ

أقول: شآها: سبقها، والضمير للسحاب. والكليل الذي حصل له كلال، أي: عياء وتعب. والموهن، بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل. والعمل، بكسر الميم: المطبوع على العمل. وصف[9] بذلك البرق.

قال: وموهنا ظرف زمان.

أقول: هو اسم لوقت مخصوص هو نحو نصف الليل، كما مر، وكذا الوهن، وهو في البيت منصوب على تقدير في، أي: سبقها برق تعب في هذا الوقت.

---

(1) الأصل "في الأصل" وهو تحريف.

(2) ج: يقول.

(3) ج "يزعج" ود: يزجر.

(4) الأصل: فعلق.

(5) من ج و د.

(6) ج و د: ولو.

(7) الكتاب 1: 114.

(8) البيت لساعدة بن جؤية و تمامه: "باتت طرابا و بات الليل لم ينم" ديوان الهذليين 1: 198 و الكتاب 1: 114 والمغني ص 568.

(9) ج: يصف.

قال: وهذا أقرب، فإن في الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة.

أقول: من جهة أن الإكلال لا يصح إيقاعه على الوقت حقيقة.

قلت: المجاز لازم سواء جُعِلَ كليل بمعنى مكل للوقت، أو جعل من كل مسندا للبرق؛[1] إذ الإكلال الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة.

قال: قال ابنُ مالِكٍ[2] في قولِ الشاعِرِ:[3]

ونِعْمَ مَنْ هو في سِرٍ وإعلانِ

أقول: تقدَّمَ في البابِ الأولِ في فصل مَنْ[4] من حرفِ الميمِ إنشاد هذا المِصْراعِ، وقد أنشدَ المصنفُ قريباً في ترجمة هَلْ يتعلقانِ بالفعل الجامِدِ البيتَ الذي منه هذا المصراعُ والبيتُ الذي قبلَه وهما:

وكَيفَ أرْهَبُ أمراً أوْ أراعُ بـه *** وقد زَكَأتُ إلى بِشْرِ بْنِ مَرْوانِ

ونِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضاقتْ مَذاهِبُه *** ونِعمَ مَنْ هو في سر وإعلانِ

أرهبُ:[5] أخاف. وأراعُ: أخوَّفُ وزَكأتُ: لجأتُ، واستَندْتُ. والمَزْكأُ: الملجأُ. قال: وليس بشيءٍ، لأن المصدرَ هنا ليس مقدَّراً بحرفٍ مَصْدريٍّ وصلَتِه[6].

أقول: لا نُسلمُ ذلك، ولِمَ لا يَجوزُ أنْ يكونَ مقدّراً بما يُسرُّون وما يَجهرونَ[7]؟ والله[8] أعلمُ.

---

(1) ج و د إلى البرق.

(2) انظر شرح الكافية الشافية ص1109.

(3) انظر البيت في شرح الكافية الشافية ص1109. والمغني ص 433، 569 والسيوطي ص741 والهمع 1: 92 والمقاصد النحوية 1: 487 وشرح شواهد المغني 5: 338 و 6: 327.

(4) انظر ص 433 من المغني.

(5) ج و د: وأرهب.

(6) الحديث هنا عن قوله تعالى: (وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) الأنعام:3.

(7) جـ: تسرون، وتجهرون.

(8) بعده في د: تعالى.

هَلْ يتعلَّقانِ بالفِعْلِ الناقِص

[قال][1]: مَنْ زَعَم أنه لا يدلُّ على الحدَثِ منَعَ مِنْ ذلك.

أقول: وهذا هو السَّببُ عندَ هؤلاءِ في تَسميةِ مثلِ هذا الفعلِ ناقصاً من حيثُ كونُه دلَّ على الزمانِ دونَ الحدَثِ فنقَصَ عن حالِ غيره من الأفعالِ التي هي دالّةٌ على الزمانِ والحدَثِ جميعاً. قال الرَّضي[2]: وليس بشيءٍ، لأنَّ كان في نحو: كان زيدٌ قائماً، يدلُّ على الكونِ الذي هو الحصولُ المطلقُ وخبرُه يدلُّ على الكونِ المَخصوصِ، وهو كونُ القيامِ، أيْ حصولُه، فجيء[3] أولاً بلفظٍ دالٍّ على حصول ما، ثم عيّنَ بالخبرِ ذلك الحاصلُ، فكأنَّك قلتَ حصلَ شيءٌ/ 364 ثم قلتَ حصلَ القيامُ، فالفائدةُ في إيرادِ مُطلق الحصول أوّلاً، ثم تَخصيصُه كالفائدة في ضمير الشَّأن قبل تَعيين الشأن مع فائدة أُخرى ها هنا وهي دلالته على تعين زمان ذلك الحصول. [ولو قلت][4] قام زيدٌ، لم تَحصُل هاتان الفائدتان معاً، فكانَ[5] تدلُّ على حصولِ حَدَثٍ[6] مُطلَقِ تقييدُه في خَبَرِه، وخبَرُه يدلُّ على حدثٍ معيَّنٍ واقع في زمنٍ مطلقٍ تقييدُه في كانَ، لكنَّ دِلالةَ كان على الحَدثِ المطلقِ، أي الكونِ، وضعيةٌ،[7] ودلالةَ الخَبرِ على الزمانِ المطلقِ عَقليةٌ.

وأما سائرُ الأفعال الناقِصة، نحوُ صارَ[الدّال][8] على الانتقال، وأصبحَ الدّال على الكونِ في الصّبْحِ، ومثلُه أخواتُه، وما دام الدالّ على معنَى الكونِ الدامِ، وما زال الدالّ على الاستمرارِ وكذا أخواتُه وليس الدالّ على الانتفاء، فدلالتها على حدثٍ لا يدلُّ عليه الخبرُ في

---

(1) من ج و د.

(2) انظر شرحه على الكافية 2: 290.

(3) جـ: مجيء.

(4) الأصل قلتَ والمثبتُ موافق لـ جـ و د والرضي المنقول عنه النص.

(5) سقطت من جـ.

(6) سقط حتى على حدث من ج.

(7) جـ: وضعية.

(8) الأصل: الدالة.

غاية الظهور، فيكف يكون جميعُها ناقصةً بالمعنَى الذي قالُوه؟

قال: والصحيحُ أنها كلّها دالة عليه إلا ليس.

أقول: هكذا في التّسهيلِ[1] إلا أنّه عبرَ بالأَصَحِّ واستدلَّ لذلك بأمورٍ، منها أنها تُستعملُ أوامِرَ، نحو (كُونُواْ قَوَّٰمِينَ)[2]، وصيغةُ افْعل موضوعةٌ لطلَبِ تحصيلِ الحدَثِ، لا تحصيلِ الزمانِ، ومنها أنها يُستَعملُ لها اسمُ فاعلٍ نحو كائناً أخاك، واسمُ الفاعلِ لفظٌ دالٌّ على ذاتٍ باعتبار حدثٍ قامَ بها، ومنها أنها تقعُ صلةً لِحَرفِ مصدريٍّ (إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ)[3] وذلك لازمٌ فيما دامَ، ومنها أنّه قد جاءَ:[4]

وكونُكَ إيّاه عليك يَسِيرُ

وفيه رَدٌّ على مَنْ قال: إنّ المنصوبَ بعدَ الكونِ حالٌ. ومنها أنَّ منها ما شرْطُه النّفيُ فإذا[5] قيل: ما انفكَّ زيدٌ غنياً[6] في الزمّنِ الماضي بمعنَى والواقِعُ بخلافِه، فإنَّ هذا نفيٌ وذلك[7] إثباتٌ.

ومنها أنّها كلُّها مستويةٌ في إفادةِ الزمانِ، ومعانيها متمايزَةٌ؛ فإنَّا نَقطَعُ بأنَّ كان زيدٌ غنياً مخالفٌ في المعنَى ل صار زيدٌ غنياً، وما به الافتراقُ غيرُ ما به الاتفاق، ولا معنَى للفعلِ غير الزمانِ إلا الحدثُ.

---

(1) انظر ص53 وليس فيه هذا التفصيل ولكنه ورد في شرحه على تسهيله 1: 155 نقلاً عن نتاج التحصيل ص 1151 – 1152.

(2) النساء: 135.

(3) الأعراف: 20.

(4) هذا عجز بيت صدره: ببذل و حلم ساد في قومه الفتى. انظره في شرح الكافية الشافية ص 387 و ابن عقيل 1: 270.

(5) جـ: ولذا.

(6) بعده في جـ فإن لم يدل انفك زيد غنياً، وما زيد غنيا على حدث وفي د: فإن لم يدل انفك على الانفكاك لزم ألا ينصب النفي عليها، بل على حدث الخبر فيكون قولك: ما انفك زيد غنياً وما زيد غنياً وفي هامش الأصل ط: نقلت هذا من شرح الدماميني على التسهيل: فإن لم يدل انفك على الانفكاك لزم ألا ينصب النفي عليها وعلى حدث الخبر فيكون قولك: ما انفك زيد غنياً وقولك ما زيد غنياً.

(7) د: وذاك.

ومنها أن دلالةَ الفعلِ على الحدَثِ أقوَى من دلالتِه على الزّمانِ، لأن دلالةَ المادة أقوَى من دلالةِ الصّيغةِ، فكيف يُجرَّدُ من المعنى الذي دلالتُه عليه[1] أضعفُ.

قال: وقد مضَى عن قريبٍ أنَّ المصدرَ الذي ليس في التّقدير حرف موصول وصلته لا يمتنعُ التقديم عليه.

أقول: يُشيرُ إلى قوله قبلَ هذه التّرجمةِ بسطورٍ في الرّدِّ على مَنْ مَنَع[2] تعلّقَ الظّرف مِن ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ [يَعْلَمُ][3] سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾[4] حذراً من تقديم معمول المَصدر بأنّ هذا ليس بشيءٍ، لأن المصدرَ هنا ليس مقدراً بحرفٍ مصدريّ وصلته و توارَدتِ النّسخُ[5] فيما رأيته على رفعِ قولِه "حرف موصول" والصوابُ نصبُهُ، لأنه خَبرُ ليسَ، ولا يَجوزُ أن يكونَ قولُه في التقديرِ "حرف موصول" مبتدأ وخبراً،[6] والجملة خبراً[7] لليسَ على أنَّ اسمها ضميرُ شأنٍ مستترٍ فيها للزُومِ خلو الصلةِ من رابطٍ، والضميرُ المجرورُ من قولِه لا يمتنعُ التقديمُ عليه إنما يعودُ على اسمِ إنَّ، وهو المصدرُ، لا على الموصولِ الذي هو صفتُه، وأظنُّ أنَّ الأصلَ كان ليس في التقدير بحرفٍ موصولٍ وصلتِه فأسقطَ النّساخُ الجارَّ والله أعلمُ"[8].

---

(1) بعده في جـ و د: أقوى ويترك المعنى الذي دلالته عليه: وفي هامش الأصل ط: من شرح الدماميني على التسهيل: أقوى ويترك المعنى الذي دلالته عليه.

(2) جـ: يمنع.

(3) من جـ و د وفي الأصل: وفي الأرض بسركم.

(4) الأنعام: 3.

(5) في هامش الأصل: وفي نسخة: وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول وصلته لا يمنع التقديم عليه، فيندفع ما قاله الشارح فتأمله هـ.

(6) د: وخبر.

(7) جـ: خبر.

(8) سقط "والله أعلم" من جـ و د.

هَلْ يتعلَّقانِ بأحْرُفِ المعاني؟

قالَ في قَولِ كَعْبٍ، رضيَ اللهُ عنه:[1]

وما سُعادُ غداةَ البَيْنِ؛ إذ رَحلُوا *** إلاّ أغَنُّ غَضِيضُ الطّرفِ مكْحُولُ/ 365

أقول: الغداةُ: البُكْرَةُ، أو ما بينَ صلاةِ الفَجْرِ وطلوعِ الشمسِ كذا في القاموس.[2] ويحتملُ أنه استعملَه في مطلقِ الوقتِ. والمرادِ بالبَيْنِ هنا الفِراقُ. ورَحلُوا: انتقلُوا من مكانِهم. والأغَنُّ صفةٌ للظَّبْي يقال ظبي أغنُّ يُخرجُ صوته من [خياشيمه][3]. وغضيضُ الطرَّفِ، أيْ:[4] فاتِرُه. والطرفُ: العينُ. قال الجَوهَري:[5] ولا يُجْمَعُ، لأنه في الأصل مصدرٌ يكونُ واحداً، ويكونُ جماعةً، وقال تعالى (لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ)[6].

قال: وقد ذكرتُ في شَرْحِي لقصيدةِ كَعْبٍ أن المُختارَ تَعلُّق الظروفِ بمعنى التَّشبيه الذي تَضَمَّنَه البيتُ وذلك على أنَّ الأصلَ وما كسُعادِ إلا ظبيٌ أغنُّ على التشبيه المَعْكُوسِ للمبالَغَةِ لئلا يكونَ الظرفُ مُتقدِّماً في التقديرِ على اللفظِ الحاملِ لمعنَى التَّشبيه.

أقول: لا ينبغي أنْ يكونَ وجهُ التّشبيه ما وَصَفَ به الظبيَ في البيتِ من كونِه أغنَّ غَضيضَ الطرفِ مكْحولاً، ولا أن يكونَ مطلَقَ الحُسنِ؛ لأنّ التقييدُ بالظرفِ على هذا التقديرِ يُعدُّ لَغواً، بل يضرُّ لاقتضائه انتفاء[7] الشَّبَهِ عندَ انتفاءِ هذا القيْدِ، وذلك مُنافٍ للغرَضِ من المدحِ؛ بل وجْهُ الشَّبه هو النفورُ وحُذِفَ؛ إما لاشتهارِ الظبْي به؛ وإما لإشارة القيدِ إليه، لأنَّ حالةَ البيْنِ والرّحيلِ حالة نفورٍ وذهابٍ، فيكونُ المعنَى إن سعادَ تُشبهُ، عند رحيلِها وذهابِها

---

(1) ديوانه ص6 والمغني ص572 والسيوطي 525، 844 والهمع 2: 108 وشرح أبيات المغني 6: 327.

(2) انظر (الغدوة).

(3) الأصل: خياشمه.

(4) سقطت من جـ و د.

(5) انظر (طرف).

(6) إبراهيم: 43.

(7) سقطت من ج.

عن مُحبِّها، الظبّي النافرَ عمّنْ يُريد الأنسَ به ثمَّ عَكَسَ التَّشبيه للمبالغة.

فإن قلت: فما فائدةُ وصفِ الظبْيِ بتلك الصفاتِ، معَ [أنّها][1] لا مَدخَلَ لها في التّشبيه؟

قلتُ: فائدتُه التّنبيهُ على ما يُوجب شدّةَ التأسفِ والتَلهُّفِ على ذهابه وفواتِ الظَّفرَ به ليُعتبرَ مثل ذلك في جانبِ سعاد. وأمّا ما اعتلَّ به المصنفُ من ارتكاب التَّشبيه المقلوب من أنه لو لم يكن كذلك لَزِمَ تقديمُ[2] الظّرْفِ على اللّفظ الحامِلِ لمعنَى التَّشبيه[3]. ففيه نظرٌ، لأنا لا نُسلّم لُزومَ ذلك لجَوازِ أنْ يكونَ التقديرُ: وما[4] حالُ سعادٍ غداةَ البيْنِ إلا حالُ ظبْي أغنَّ، والتشبيهُ على بابه، ووجهُ الشَّبَه ما قدّمناه، والظرفُ متعلق بالحال المحذوفةِ، كما في قوله تعالى ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾[5] فقد جعل كثيرٌ من المُعربينَ الظَّرفَ فيه متعلقاً بمحذوفٍ، أي: واذكُرْ حالَ مرْيَمَ أوْ قصتها (إِذِ ٱنتَبَذَتْ) وذكرَ بعضهم أنَّ نحو القصَّةِ والنّبإِ والحديثِ يجوزُ إعمالُها في الظرفِ خاصّةً، وإن لَم يرَدْ بها مصدري، كقوله تعالى ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴾[6] و ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝٢٤ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ ﴾[7] والسرّ في جوازِ الإعمالِ تضمنُ معانيها الحصول أو الكونُ[8]. وقد ألمَّ المصنّفُ ببعضِ ما ذكَرناه في الباب الأول في حرف الألف في آخرِ الفصلِ الأولِ[9] الذي عقده لخروج إذاً عن الظرفية، علَى أنّه لو سُلّم تقدمُ الظرفِ على اللفظِ

---

(1) الأصل: انه.

(2) ج: تقدم.

(3) بعده في جـ: المقلوب.

(4) جـ: وأما.

(5) مريم: 16.

(6) ص: 31.

(7) الذاريات:24.

(8) جـ: و د: والكون.

(9) انظر ص71، 72 من الأصل.

الحامِـل لمعنَـى التّـشبيه لم يَـضُرّ ذلك بمجردِه؛ إذِ الظّرْفُ يَجوزُ أن يتقدمَ على عاملِه المعنوي. نعـم إن أريـد خـصوصية العامِـلِ هنا مِن[1] حيثُ هو واقعٌ بعدَ إلا، وقد عُلِمَ أنها مانعةٌ مِنْ عمـلِ مـا بعـدَها فـيما قبلها استقامَ وبقِي الاعتراضُ المتقدمُ. والظرفُ من قوله على التّشبيه المعكـوسِ [خـبرٌ][2] مبـتدأ محـذوفٍ والتقديرُ: وهذا على كذا، والمعنَى: إنَّ ادعاءَ كونِ أصلِ التركيبِ هو[3] ما ذَكَرَهُ مبنيٌّ على التّشبيه المعكوسِ لئلا يكونَ الظرفُ مُتقدِّماً في هذا التقدير، أي: تقديـرُ جعـلِ التـشبيه غـيرَ معكـوس علـى اللّفظ الحاملِ لمعنَى التّشبيه، ولم يُرِدْ بالتقديرِ قسيمَ اللفظِ، لأن تقديم[4] الظرفِ في هذا الوجهِ على عاملِه ملفوظٌ[5] به [لا مقدَّرٌ][6].

قال: وهذا الوجهُ هو اختيارُ ابنِ عَمرونٌ[7].

أقـول: المشهورُ في عَمْرون الصرفُ والفارسيُّ يمنعُه للعلمية وشِبْه العُجْمةِ وعن أبي حيّان أنـه قـال: نقِـل لـي عـن الـشيخِ بهاء الدينِ ابن النّحاسِ[8]. أنّه ذكَرَ في بعضِ مجالسِ الحديثِ في مَظْعُون منَعَ الصّرفِ وأنشَدَ:[9]/ 366.

لمن بَناتِ طارِقْ

بفـتح الـتاءِ وأنَّ بعـضَ مَـن يُنـسبُ إلى معرفةِ العربيةِ أنكرَ ذلك وشنَّع به، قال:[10] فحـينَ[11] عـرفت القائـل قلت [مثل][12] هذا لا يصدرُ من الشّيخ بهاءِ الدينِ إلا على وجه

---

(1) سقطت من جـ.
(2) الأصل: خبرا.
(3) جـ: وهو.
(4) جـ و د: تقدم.
(5) جـ: يلفظ.
(6) الأصل فلا يتقدرْ وبعده في جـ و د: فتأمله.
(7) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون الحلبي النحوي له شرح على المفصل ولم يتمه توفي بحلب سنة 649 هـ. انظر إشارة التعيين ص337 والبغية 1: 231.
(8) محمـد بـن إبـراهيم بهاء الدين أخذ العربية عن ابن عمرون وتتلمذ عليه أبو حيان توفي 698هـ إشارة التعيين ص288 – 289 والبغية 1: 13-14.
(9) تقدم تخريجه في 73.
(10) د فقالْ وبعده: أبو حيان.
(11) د: حين.
(12) من ج و د.

الإفائدة؛ والتنبيهُ على أنَّ مثلَ ذلك ربَّما يجوزُ. قال ووجهُ منْعُ مظعون الصرفَ، وإنْ كانَ الظاهرُ أنه مفعولٌ من ظعَنَ، أن يكونَ فعلُون[1]. من م ظ ع فيكون كحمدُونَ فيجري فيه خلافُ الفارسيّ في مَنْعه الصرْف. وأمّا إنشادُ[2]: بُنات طارقْ، بفتح التاء فإن بعض العربِ يفتح التاء مِنَ الجمع في النصبِ هذا كلامُه ومادة مظعَ مُستعملةٌ كما قال. ففي المحكم[3] مظعَ الوتَرَ: ملسه وألانه، وكذا الخشبةَ.

قال: وإذا جاز لحرفِ التّشبيه أنْ يَعملَ في الحالِ في قوله:

كـأنَّ قلـوبَ الطّـيرِ رَطـباً ويابـسا *** لَدىَ وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالِي

أقـول: مرَّ إنشادُ هذا البيتِ والكلامُ عليه في الباب الثاني عند ذكرِ الجملةِ المعتَرِضَة، وهي الثانية من الجمل التي لا محلَّ لها منَ الإعرابِ.

قال: مع أنَّ الحال شبيهة بالمفعول به.

أقـول: للحـال شبهٌ بالمفعـول من حيثُ هو [نظراً][4] إلى أنها فضلة تجيءُ بعدَ تمام الكلامِ ولها شبهٌ بالمفعولِ [به][5] من حيثُ إنَّ الفعلَ تسلَّطَ على نصبها من غيرِ تَوَسُّطِ حرفٍ ملفـوظٍ به ولا مقدّرٍ. ولها شبهٌ بالتمييز منْ حيثُ إنها بيانٌ لشيءٍ، فهي بيانٌ للهيئةِ، وهي بيانٌ للـذات. ولهـا شـبهٌ بالـصّفةِ مـن حـيثُ دلالتها على معنى في صاحبها، والمصنفُ هنا شبهها بالمفعولِ به ليتوصَّلَ به إلى أنَّ عملَ حرف التّشبيه في الظّرفِ أولَى من عَملِه في الحالِ.

---

(1) جـ فعلونا و د مقلوباً.

(2) ج و د إنشاده .

(3) صـاحبه هـو علـي بـن إسماعيل وقيل: علي بن أحمد وقيل: علي بن محمد أبو الحسن النحوي اللغوي الضرير الأندلسي المعروف بـابن سيده، لم يكـن في زمانه – كما يقول السيوطي – أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وله عدة كتب أهمها: المحكم، والمخصص، وشروح على إصلاح المنطق، والحماسة توفي عام 558 هـ. انظر إشارة التعيين ص210 ووفيات الأعيان 3: 330-331 والبغية 2: 143 وانظر اللسان (مظع)..

(4) الأصل: نظر.

(5) من ج، و د.

قال: قد قالُوا: زيدٌ زهيرٌ شعراً، وحاتِمٌ جوداً. [وقيلَ][1] في المنصوبِ فيهما: إنّه حالٌ، أو تمييزٌ، وهو الظّاهرُ، وأيّاً ما كان فالحُجّةُ قائمة به.

أقول: وَجْهُ كونِه تمييزاً أنه فاعلٌ في المعنَى؛ إذ معنَى قولِك زيدٌ زهيرٌ شعراً، وكذا زيدٌ حاتِمٌ جوداً، أي الكاملُ جودُه، وجعله حالاً مؤد إلى ارتكاب كونِ المصدر حالاً، وهو غيرُ مقيسٍ، فلذلك كان القولُ بالتمييز في مثل هذا التركيب هو الظاهر، لكنْ لا يلزَمُ من عملِ حرفِ التشبيه في التمييزِ عمله في الظرفِ، لأنَّ التمييزَ معمولٌ ضعيفٌ يسوغ أن يعملَ فيه حتى الجامدُ المَحضُ منْ غير تأويل كعشرينَ درهماً، ففي قولِ المصنف وأيّاً ما كان فالحجة قائمةٌ [به][2] نظرٌ.

قال وذلك في قولِهِ:[3]

تُعيرُنا أنّنا عالَةٌ *** ونحْنُ صَعاليكَ أنتُم مُلُوكا

أقولُ: تُعيِّرنا: تَنْسُبُ إلينا العار، والعَيبَ. والعالة: الفقراءُ جمعُ عائل، يقالُ عالَ يَعيلُ عَيْلة وعُيولا: إذا افتقرَ، فهو عائِل. والصّعاليك: الفقراءُ جمعُ صُعْلُوك، كعُصفور. والملوكُ: السَّلاطينُ، وإنما يُطلَقُ المَلِكُ في بلادِ الهِندِ على مَنْ دونَ السُّلطانِ من الأمراء وعُظماءِ الجُندِ.

قال: فإن قلتَ قد أوجبتَ في بيتِ كعبٍ، رضي اللهُ عنه، أن يكونَ مِن عَكْسِ التشبيه لئلا [تَتقدمَ][4] الحالُ على عامِلِها المَعنَوي.

أقولُ: قولُه لئلا [تَتقدمَ] الحالُ سهوٌ، والصوابُ الظَّرفُ، لأن الذي في بيتِ زُهير ظرفٌ لا حالٌ.

---

(1) الأصل و د: وقالوا.

(2) من ج و د.

(3) البيت منسوب للنابغة ديوانه ص83 نقلا عن شرح شواهد المغني للبغدادي 6: 329 وانظره في سفر السعادة ص570 والمغني ص574 والسيوطي ص844 والأشباه 3: 214.

(4) الأصل و د: يتقدم.

قـال: سوَّغَه الذي سوَّغَ تقديم بُسْراً في: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطباً، وإن كان معمولُ اسمِ التفضيل لا يتقدمُ عليه[1] في نحو: هو أكفؤُهم ناصِراً، وهو خَشْيَة اختلاطِ المعنَى.

أقول: هكذا علله غيرُ واحدٍ قال الرَّضي:[2] ولا نرى بأساً أنْ يقالَ زيدٌ أحسنُ قائماً مـنه قاعِداً، كما تقولُ: ضَرْب زيد قائماً عمراً قاعداً[3] لعدَم الالتباس. وفي حواشي التَّسهيل للمصنف ما يدفَعُ هذا، وذلك أنه[4] قال: وإنما اغتُفِرَ نحو هذا بسراً أطيبُ منه/ 367 رُطباً.

فرقاً بين المفضَّل والمفضَّل عليه؛ إذ لَوْ أُخِّرَ التَبسا.

فإن قيل: اجعل أحَدَهما تالياً لأفعلَ.

قلنا: يؤدي إلى فَصْلِ [أفعل][5] عن مِنْ ومَجرورها وهما كالموصولِ والصِّلةِ.

فإن قيل: قد فصِلَ بالظّرفِ والمجرور والتّمييز.

قلنا: فصلٌ[6] جائزٌ، وهذا يكون فصلاً واجباً لازماً في نوعِ هذا التّركيبِ فَلم يُحتَملْ.

قـال: أحـدُهما ذكـرَه الـسَّخاوي في كـتابه سِـفرُ السَّعادة،[7] وهو أنَّ عالَةً مِنْ عالَني [الـشّيءُ][8] إذا أثقلني. ومُلُوكاً مفعولٌ. أي: إنا نُثقلُ ﴿الملوكَ﴾[9] بطرْح كلِّنا عليهم، و نحنُ انتُم، أي مثلكُم في هذا الأمرِ، فالإخبارُ هنا مثلُه في (وَأَزْوَاجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ)[10].

أقـول: وصـعاليكُ علـى هذا القولِ حالٌ مقدمة على عامِلِها المعنوي، فلذلك جعلَ المصنفُ الأولَ أجودَ[11] مِنْ هذا.

---

(1) سقطت من ج و د.
(2) انظر شرحه على الكافية 1: 210.
(3) سقطت من جـ.
(4) جـ و د: لأنه.
(5) من جـ و د.
(6) ج،: ذاك.
(7) ص 573.
(8) من جـ و د.
(9) من جـ و د.
(10) الأحزاب:6.
(11) سقطت من جـ.

قال: والثاني قاله الحريري[1] وقد سئل عن البيتِ، وهو أنَّ [التقديرَ][2] إنا عالة صعاليك نحنُ وأنتم، وقد خُطِّئ في ذلك، وقيل: إنه كلامٌ لا معنَى لَه، وليس كذلك؛ بلْ هو متَّجهٌ على بُعدٍ فيه، وهو أن يكونَ صعاليكُ مفعولَ عالةٍ أيْ: إنا نعولُ صعاليك، ويكون نحنُ توكيداً لضميرِ عالةٍ، وأنتم توكيداً لضميرِ مستترٍ في صعاليكَ، وحصَلَ في البيتِ تقديمٌ وتأخيرٌ للضرورةِ، ولم يتعرضْ لقوله ملوكاً وكأنه عندَه حالٌ من ضمير عالةٍ، والأولَى على قوله أنْ يكون صعاليك حالاً من محذوفٍ أيْ نعولُكُم صعاليكَ، ويكون الحالان بمنزلتهما في : لقيته مصعداً منحدراً، فإنهم نصوا على أن يكونَ الأولُ للثاني، والثاني للأول، لأنَّ فصلاً أسهلُ مِنْ فصلَيْنِ، ويكونُ أنتم توكيداً للمحذوف[3] لا لضمير صعاليكَ، لأنهُ ضميرُ غيبةٍ، وإنما جوّزناه أولاً لأن الصعاليكَ هم المخاطبُون، فيحتملُ كونه راعَى المعنَى.

أقول: فيه نظرٌ مِنْ وَجهين:

الأول إن كلاً مِنَ المَحْملَيْن[4] اللذين حَمَل [المصنفُ][5] الكلامَ عليهما يأباه قولُ الحَريري: نحنُ وأنتم بعطفِ أحدِ الضميرين على الآخرِ لا سِيما على قوله في الوجه الثاني: إنَّ أنتم توكيدٌ لضمير نعُولُكم المحذوفِ، وهو ضميرُ المفعول معنى، ونحنُ توكيدٌ لضمير عالةٍ، فكيفَ يعطفُ توكيدُ المفعولِ على توكيدِ الفاعل؟ وبُطلانُ هذا معلومٌ.

الثاني مِن وَجْهَي النَّظرِ أنَّ دعواهُ امتناعُ جعلِ أنتم توكيداً لضمير صعاليك مِن تخالفهما بالحضور والغيبة غيرُ مسلمةٍ، لأنَّ ذا الحالِ على تقديره هو ضميرُ المخاطبين المحذوف مِن نعولكم، فيكون الضميرُ الذي يتحمله الوصفُ الواقعُ حالاً منه[6] ضمير

---

(1) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري أبو محمد كان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وتصانيفه تشهد بفضله، من كتبه: المقامات، وملحة الإعراب، وشرحها، ودرة الغواص، ودبوان شعر توفي سنة 516 هـ انظر إشارة التعين ص263 والبغية 2: 257 – 259 والرأي ورد في الأشباه 3: 214-215.

(2) الأصل: تقدير.

(3) سقطت من ج،.

(4) د: الجملتين اللتين.

(5) من جـ و د.

(6) ج و د فيه.

خطـاب قَطْعـاً، كمـا في قولك: قمتَ أنت ضاحكاً فالضميرُ[1] الذي يتحمله ضاحكاً في هذا التركـيب ضـميرُ خطـاب بـلا شـك والـذي يظهـرُ من كلامِ الحريري أنه قصدَ أن صعاليكَ مفعـول لعالـةٍ،[2] وذلك لأنَّ الضميرَ المنصوبَ بأن يُراد به في الحقيقة المتكلمُ، ومَنْ يشركُه في الـتكلم، والمخاطـبونَ، إلا أنَّه غلبَ المتكلمَ على المخاطبِ عندَ الاجتماعِ على القاعدة، فأتى بـضمير المـتكلم، وعالة خبر أنَّ، فيكون فيه ضميرٌ عائدٌ على أسمها، مشارك له في الاشتمالِ بحسب المرادِ على متكلمين ومخاطبين، فعند تأكيده بيَّنَ المقصودَ بذلك نصاً، فقيل: نحنُ وأنتم، كمـا يقـولُ المـتكلم العظـيم أو المـشارك في مخاطبة مشاركيه من غير المتكلمين في القيام مثلا: قمـنا نحنُ وأنتم، وملوكاً حالٌ من ضمير عالةٍ، والمعنى إنكار تعيير المخاطبين للمتكلمين، مع اشـتراكهم في مرتبةِ الشرف، أي نحنُ شرفاءُ، كما أنكم أشرافٌ وذلك لأنا نعولُ[3] نحنُ وأنتم الـصعاليكَ، ونـرفدُهم، فـلا وَجـهَ لتعييركُم إيانا مع تساوي أقدامِنا[4] في رفعةِ المنزلَة، وعلُوِّ المرتبةِ، لكن حَصَلَ[5] في البيت تقديمٌ وتأخيرٌ. وكان[6] الأَوْلَى بالحريري، أو[7] الواجبِ عليه أن يقـولَ: أنـتمُ ونحنُ إبقاءً للواوِ على[8] ما تستحقه[9] من الدّخولِ على المعطوفِ عليه، ولا نظـيرَ لذلك أصلاً/ 368، مع أنه لا ضرورة تدعُو إلى ذلك، بخلافِ تقديم حرفِ العطف معَ المعطـوفِ، فقد سُمِع في الشعر. وأما جَعلُ أولِ الحالَيْنِ لثاني الصّاحبين، والثاني للأول، فقد ذكـرَهُ المـصنفُ في الـباب الخـامسِ في الجهـةِ الخامسةِ حيث ترْجَمَ بقوله: مِنَ الحالِ ما يحتمِلُ التعددَ والتّداخلَ.

---

(1) جـ و د: والضـمير.

(2) ج و د بعالة.

(3) د: لا نقول.

(4) في هامش الأصل: اظنه أقدارنا

(5) سقط حتى إبقاء على من د.

(6) ج: فكان.

(7) سقطت من جـ.

(8) الأصل: على الواو.

(9) د يستحقه.

ذِكْرُ ما لا يَتعلَّقُ منَ الأَحْرُفِ

قال: [1]

لعلَّ أبي المِغْوارِ منكَ قَريبُ

أقول: تقدَّم إنشادُ هذا المصراعِ والكلامُ عليه في فصلِ لَعلَّ منْ حرفِ اللامِ منَ البابِ الأول [2].

قال: وإنَّما جاءتِ النيابة في المتصل بثلاثة شُروطٍ، كونُ المنوبِ عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب وكونُ ذلك في الضّرورة، كقولِه: [3]

ألاَّ يُجاوِرَنَا إلاكَ دِيارُ

أقول: هذا عجزُ بيتٍ صدرُه:

وما أبالي إذا ما كُنتِ جارَتَنا

والشروطُ الثلاثة متوفرَةٌ في البيتِ، أمَّا انفصالُ المنوبِ عنه والتوافقُ في الإعرابِ، فلأن الأصلَ إلا إياكِ ضرورةَ أنه مستثنًى مُقدَّمٌ، وأنَّ الكافَ هنا ضميرٌ نصبٍ وأما كونُه في الضّرورةِ فواضِحٌ.

---

(1) سقطت من جـ وهذا صدر بيت لكعب بن سعد الغنوي عجزه: فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرة.
انظره في الأصمعيات ص96 ونوادر أبي زيد 37 وجمهرة أشعار العرب ص250 وأمالي القالي 2: 151 وأمالي الشجري 1: 37 والرصف ص436 والمغني ص377، 525 والسيوطي ص691 والخزانة 4: 370.

(2) انظر ص221 من الأصل.

(3) انظره في الخصائص 1: 307 وإعراب القرآن لابن النحاس 4: 404 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 101، 103 والمغني ص577 والسيوطي ص844 والتصريح 1: 98 والأشموني ص48 والخزانة 2: 405 والمقاصد النحوية 1: 253 وشرح أبيات المغني 6: 333.

قال: وعليه خرَّج أبو الفتحِ قوله:[1]

نَحــنُ، بغَــرْسِ الــودِيّ أعلمــنا *** مــنَّا بِــرَكدِ الجــيادِ في الــسّدَفِ

أقـول: شـاهدتُ في كُرّاسـةٍ بخـط المؤلّـف[2] من هذا الكتابِ لفظ السُّدَفِ مضبوطاً بـضم السِّين وفتح الدالِ، وهو جمعُ سُدفَة، وهي في لغة نَجْدٍ: الظلمة وفي لغة غيرهم: الضَوءُ قـال الجَوْهَـري[3] وهـو من الأضداد، ثم قال: والسّدفُ أيضاً: الصبحُ وإقباله ذكَرَه الفرّاءُ[4] وأنشد لسعدٍ القرْقَرَة:

نحن بغرسِ الودِي البيت انتهى.

والودِيّ: صغار الفسيل، وهي صغارُ النخلِ الواحدة ودية.

قـال: الـسادسُ حـرفُ الاسـتثناءِ، وهـو خـلا وعدا حاشا إذا خفضْنَ فإنَّهن لتنحية الفعـلِ عمـا دخلـنْ عليـه، كمـا أنَّ إلا كـذلك، وذلك عكسُ معنى التعدية الذي هو إيصالُ معنى الفعلِ إلى الاسم، ولو صَحَّ أنْ يقالَ: إنها متعلقة لصحَّ ذلك في إلاّ.

أقولُ: قد مضَى ردُّ هذا الكلامِ مبيناً في الكلامِ على 'خلا' في حرف الخاء المعجَمةِ من الباب الأول فراجِعْه.[5]

---

(1) البيت لقيس بن الخطيم ديوانه ص80 وانظره في مجمع الامثال 1: 94 والمغني ص577 والسيوطي ص845 (نسبة إلى سعد القرقرة) وشرح أبيات المغني 6: 335 والعيني 4: 55 والصحاح واللسان (سدف).

(2) ج و د المصنف.

(3) الصحاح (سدف).

(4) رأيه في اللسان (سدف)، ونسب الرأي في الأضداد ص86 إلى أبي عبيدة.

(5) انظر ص100 من الأصل.

حُكْمُ المَرفوع بعدَهما

قال: [أحدُها][1] أنَّ الأَرجحَ كونُه مبتدأً مُخبَراً عنه بالظَّرفِ أو المجرورِ، ويَجوزُ كونُه فاعلا.

أقول: هذا يقدَحُ[2] في قولهم: إنّه متَى أوقَعَ تَقديمُ الخبرِ في إلباسِ المبتدإ بالفاعلِ وجب تأخيرُه، نحو: زيدٌ قام.

قال: والثالث أنَّه يجبُ كونُه فاعلاً نقله ابنُ هشامٍ[3] عن الأكثرينَ.

أقول: ووَجْهُه ما قدَّمناه عنهم منْ أنَّ الإلباسَ محذورٌ، والتّعلُّقُ عندهم بفعلٍ، فهو كقولك: قامَ زيدٌ، فيتعينُ أن يكون زيدٌ في مثل ذلك فاعلاً لا مبتدأً.

قال: والمذهبُ المختارُ الثاني بدليلين:

أحدُهما امتناعُ تقديم الحالِ في نحو: زيدٌ في الدار جالساً، ولو كان العاملُ الفعلَ لَمْ يمتنعْ.

أقولُ: قد يُجابُ عن هذا بأنه لا يلزَمُ مِنْ جوازِ تقديم الحالِ على العاملِ الملفوظِ به جوازُ تقديمِها عليه إذا أُضمِرَ لضعفِه بالإضمار، ووجوب الحذف.

قال: ولقوله:[4]

فإنَّ فؤادِي عندكَ الدَّهر أجْمَعُ

فأكَّد الضميرَ المُستتِرَ في الظَّرفِ، والضميرُ لا يُستترُ إلاَّ في عامِلِه/ 369.

---

(1) الأصل: أحدهما.

(2) جـ: يندرج.

(3) المراد ابن هشام الخضراوي ذكر ذلك في كتابه الافصاح انظر نتائج التحصيل ص1082.

(4) هذا عجز بيت لجميل بن معمر صدره: فإن يك جثماني بأرض سواكم ديوانه ص119 وامالي القالي 1: 217 والمفصل بشرح ابن الحاجب 1: 188 وشرح الكافية للرضي 1: 93 والمغني ص579 والأشموني ص93 والسيوطي 846 والخزانة 1: 190 وشرح أبيات المغني 6: 338.

أقول: وقد يجابُ عن هذا أيضاً بأنا لا نُسلِّمُ أنَّ أجمعَ توكيدٌ للضمير المستتر في الظرفِ، بل هو توكيدٌ للاسم الظاهِرِ، وهو: فُؤاديْ.

فإن قلت: يصدُّ عنه أنَّ التأكيد مرفوعٌ والمؤكَّد منصوبٌ.

قلت: هو في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ وأمَّا قولُ المصنفِ إنَّ الطالبَ للمحلِّ قد زالَ، يعني أنَّ الابتداء ذهبَ بوجود الناسخ [فمبني][1] على اشتراط المُحرز، [أي][2] الطالِبِ للمحلِّ، كما ذكره في أقسامِ العطفِ من الباب الرابع، وهي مسألة خِلاف والكوفيون[3] قاطِبةً وبعضُ البصريين على عَدَمِ الاشتراطِ، ولذلك أجازوا الرفعَ بالعطفِ على المَحلِّ في نحو [إن زيداً][4] قائمٌ وعمرٌو، بل نَقَلَ ابن مالكٍ في التَسهيل[5] الإجماع على جوازِ الرفعِ بالعطف على المحلِّ في مثل هذه الصورةِ.

فإن قلتَ: ذلك في العَطفِ، والكلامُ في التأكيد.

قلتُ: ذهَبَ الجَرْمِيُّ[6] والزجَّاجُ[7] إلى أنَّ حُكمَه حكمُ عطفِ النَّسقِ مُطلقاً، أيْ سواء كان الإعرابُ ظاهراً أو غيرَ ظاهرٍ، وذهبَ إليه الفراءُ[8] أيضا لكنْ بشرطِ خَفَاءِ الإعراب، فُؤاديْ من هذا القَبيلِ، فيكونُ الثلاثة متَّفقينَ على جوازِ تأكيدِه باعتبار المحلِّ كما في النسق. قال الرَّضِي[9] ولمْ يذكرْ غيرهم في ذلك منعاً ولا إجازة والأصلُ الجوازُ؛ إذ لا فارق.

---

(1) الأصل: فمشى.

(2) من جـ و د.

(3) انظر رأيهم في الإنصاف ص185-195.

(4) الأصل: إن زيد وهو خطأ.

(5) ص 66.

(6) رأيه في شرح الكافية للرضي 2: 354 هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري أخذ النحو عن الأخفش الأوسط وقرأ عليه الكتاب كما أخذ اللغة عن الأصمعي وأبي زيد، وله من الكتب كتاب القوافي، والأبنية وكتاب التثنية والجمع توفي عام 225 هـ انظر طبقات النحويين ص74-75 والبغية 2: 8-9.

(7) رأيه في شرح الكافية للرضي 2: 354.

(8) رأيه في شرح الكافية للرضي 2: 354.

(9) انظر شرحه على الكافية 2: 354.

فإن قلت: مُقتضَى نظم الكلامِ أنْ يقولَ: وثانيهما قولُه عطفاً على قولِه أحدُهما كذا، فما باله عَدلَ إلى ما ذكَرَه؟

قلت: هو من قبيل العَطْفِ على المعنَى؛ إذ قولُه أحدُهما امتناعُ تقديمِ الحالِ في كذا في معنى التعليلِ، أي لامتِناع كذا [وكقَوله][1].

قال: ولا يَصحُّ أن يكونَ توكيداً لضميرٍ محذوفٍ معَ الاستقرارِ، لأنَّ التوكيدَ والحذفَ متنافيانِ.

أقول: قد يمنعُ [ذلك][2] فإنَّ مذهبَ سيبويهِ[3] وشيخِه الخليلِ جوازُ حذفِ المؤكَّدِ وبقاءِ التأكيدِ، ووافقهما على ذلك جماعةٌ، كما نصَّ عليه المصنفُ في الباب الخامس حيثُ تعرَّضَ إلى شُروطِ الحذفِ في الخاتمة التي عقدها لذلك ذكره في الثالِث من الشروطِ.

قال: وإن لم يَعتَمِدِ الظّرفُ والمجرورُ، نحو في الدارِ [أو عندَك][4] زيدٌ فالجمهورُ يُوجِبون الابتداءَ والأخفشُ[5] والكوفيّون يُجيزونَ الوجهَيْنِ، لأنَّ الاعتماد عندهم ليس بشرطٍ.

أقول: حكَى صاحبُ الضوءِ[6] عن سيبويه أنَّه يفصلُ في الاسمِ الواقِعِ بعدَ الظَّرفِ بينَ أنْ يكونَ حدثاً وأنْ يكُونَ غيره، فإن كان حدثاً فارتفاعه عنده بالفاعلية، وإن لَمْ يعتمِدِ الظرفُ، وذلك نحوُ قولِهم: يومَ الجمعةِ الخروجُ، وأمامك الوقوفُ، ومنه قوله تعالى: (وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ)[7]، إذِ التقديرُ: ومن آياتِه رؤيتك، وقولُه (وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن

---

(1) الأصل: ولقوله.

(2) من جـ و د.

(3) انظر الكتاب 2: 60.

(4) الأصل و عندك.

(5) انظر الإنصاف ص51 وشرح الكافية للرضي 1: 94.

(6) صاحبه هو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد سيف الدين الفاضل الأسفرائني من مؤلفاته: اللباب في علم الإعراب، والضوء وهو شرح لكتاب مصباح المطرزي توفي سنة 684 هـ انظر مفتاح السعادة 1: 173 وكشف الظنون ص1543 وبروكلمان 5: 242، 269.

(7) فصلت: 39.

تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ)[1]، إذِ التّقديرُ: قيامُ السّماءِ.

قال[2]: وعندَ الخليلِ لا فرقَ بينَ الحدَثِ وغيرِه في اشتراطِ الاعتمادِ فارتفاعُ هذه الأسماءِ عنده بالابتداء، وهو الأقربُ إلى القياسِ. هذا [كلامه][3] ولم أقِفْ على نَقلِ هذا التفصيلِ عن سيبويْهِ في غيرِه، وهو غريبٌ، إذ ظاهرُ قولِه: فارتفاعه عند سيبويهِ بالفاعلية أنه لا يرتفعُ [عندَه][4] بالابتداءِ، ومَنْ ذهبَ إلى أن الاعتماد ليس بشرطٍ لَمْ يُوجِبَ الفاعليةَ دونَ الابتداءِ، بلْ جَوّزَ الوَجْهيْنِ.

قال: [يَحتمِلُ قولُ المُتَنبي][5] يذكرُ دارَ المَحبوبِ[6]:

ظَلْتَ بها تَنْطوِي على كَبِدٍ *** نَضيجة فوقَ خِلبها يَدُها

أقول: أشار المصنفُ بقوله: يَذكُرُ دارَ المحبوبِ إلى بيانِ مَعادِ الضّميرِ مِنْ قوله بها، والباءُ ظرفية، أي في دارِ المحبوبِ. وأصْلُ ظَلتَ ظَلِلْتَ بلامين أولُهما مكسورةٌ، فحُذِفت هذه[7] الأولى فصارتْ: ظلت، وهذه لَغة سُلَيْم[8]، ويجوز عندهم فتحُ الظّاء وكسرُها وتحرير لُغتِهم أنّهم يُجوِّزون حذف عين الفعلِ المضاعَفِ/ 370 المتّصلِ بتاءِ الضميرِ، نحو ظلْت قائماً، ونونِه، نحو النّساء [ظلْنَ][9] متبرِّجاتٍ مجعولةً حركتَها على الفاءِ وجوباً إن سُكنت، نحو أحَسْت بكذا، أي: أحسستُ به، وجوازاً إنْ تحركتْ بغيرِ الفتح نحو ظَلت في ظللت، فلك عندهم كسرُ الظاء وفتحها. وأمّا إن كانتِ العين مفتوحةً، نحو هَمَمْت فلا تكونُ الفاء

---

(1) الروم: 25.

(2) المراد بالقائل: صاحب الضوء.

(3) من جـ و د.

(4) من جـ و د.

(5) من جـ و د والمغني.

(6) انظر ديوان المتنبي 2: 20 والمغني ص 580 وشرح أبياته 6: 339 وبعد البيت: أن تكون اليد فيه فاعلة بنضيجة، أو بالظرف أو بالابتداء والأول أبلغ، انظر المغني ص580.

(7) سقطت من ج.

(8) انظر التسهيل ص314.

(9) الأصل: ظللن.

بعد التَّخفيف بحذفِ العينِ إلاَّ مفتوحةً، نحو هَمْتُ. والنَّضيجة مِنْ نضِجَ اللحمُ وهو تكاملُ طبخِه والمرادُ هنا شدّةُ الحرارةِ وإفراطُها. الخِلْبُ، بكسرِ الخاء المعجَمَةِ، وبإسكان[1] اللام وبالباء الموحدة فسّرَه المصنفُ في المَتنِ بزيادةِ الكَبدِ، أو حجاب القَلبِ، أو ما بينَ الكبدِ والقَلبِ. وفي القاموسِ[2]: والخِلْبُ، بالكسر: لُحيمةٌ رقيقةٌ تَصِلُ بينَ الأضلاع، أو الكبدُ، أوزيادتها، أو حجابُها، أو شيءٌ أبيضُ رقيقٌ لازقٌ بها. ولا يصلُحُ في البيتِ تفسيرُ الخِلْبِ بالكبدِ لما يَلزَمُ منْ إضافةِ الشيءِ إلى نفسه.

قال: وأضاف[3] اليد إلى الكَبدِ للملابسة بينهما بأنَّهما في الشَّخصِ.

أقول: الأحسنُ أنْ [تُقَرَّرَ][4]: الملابسة هنا بينَ اليدِ والكبدِ بأنها قد فُرِضَ وضْعها على خِلْبِ الكبدِ.

قال: ولا خلافَ في تَعيُّنِ الابتداءِ في نحو في دارِه زيدٌ، لئلاَّ يعودَ الضميرُ على متأخرٍ لفظاً ورُتبةً.

أقول: ينبغي أنْ يَجْرِيَ فيه الخِلافُ، وذلك أنَّ عندنا[5] مَنْ يُجَوِّزُ نحو ضرَبَ غلامُه زيداً ولا يَلتفِتُ إلى عَوْدِ الضميرِ إلى المؤخَّر لفظاً ورتبةً فكذا[6] هذا وفيه بحث.

قال: وأجازها البصريُّون[7] على أنْ يكونَ المرفوعُ مبتدأ لا فاعلاً.

أقول: لأنه إذا كان مبتدأ كان مقدّماً بحسب الرُّتبةِ، وعودُ الضميرِ على ما هو كذلك جائزٌ، بخلافِ ما إذا كان فاعلاً فإنَّه يكونُ مؤخراً لفظاً ورتبةً، فيمتنعُ عودُ الضميرِ عليه. ونقل المصنف الجوازَ في هذه المسألةِ على الوجهِ المذكورِ عنِ البصريّين. وأما صاحبُ التَّسهيلِ[8] فنقله عن الأخفَشِ[9] فقال: [ويجوزُ][10]: في دارِهِ زيدٌ إجماعاً، وكذلك في دارِه

---

(1) جـ و د: وإسكان.
(2) انظر (خلب).
(3) جـ: وإضافة.
(4) الأصل: تقول:
(5) سقطت من جـ.
(6) سقط حتى مؤخراً لفظاً ورتبة من جـ.
(7) الإنصاف ص54.
(8) ص47.
(9) انظر الإنصاف ص51 وشرح الكافية للرضي 1: 94.
(10) الأصل: ويجوزه.

قيامُ زَيدٍ، وفي دارِها عبدُ هندٍ عندَ الأخفشِ وظاهرُه أنَّ بقية البصريين يَمنَعونَ، وليس كذلك، فالمنقولُ عنهم الإجازة كالأخفشِ على نحو ما ذكرهُ المصنفُ، وقد عُلِم مِنْ هذا أنَّ الأخفَشَ، وإن قالَ بجوازِ الابتدائيةِ والفاعليةِ في المرفوعِ بالظَّرفِ غيرِ المُعتمِدِ، لا يقولُه في كلِّ صُورةٍ، ألا تراهُ أوْجَبَ هنا الابتدايةَ لقيامِ المانِعِ مِنَ الفاعليةِ، وهو عَوْدُ الضّميرِ على المؤخرِ لفظاً ورتبةً.

قال: كقولِهم: في أكفانه دَرْجُ الميِّتِ، وقولِهِ[1]:

يمَسْعاتِه هُلْكُ الفَتَى أو نجاته

أقول: يَعنِي أنَّ السماعَ شاهِدٌ للبصريّين بجوازِ ذلك التركيبِ نثراً ونظْماً. ودَرْجُ الميتِ: طيّه وتكفينُه،[2] بدالٍ مهمَلة مفتوحَة، فراءٍ ساكنة، فجيم. والمَسعاةُ: المكرُمَة وفي الصّحاح[3] هي واحدة المساعي في الكلامِ والجودِ، وفي القَاموسِ[4]: وغلط الجَوْهَري فقال: بَدَلَ "في الكرم" في الكلامِ.

فإن قلت: الكرَمُ إنما يستقيمُ في العُرْفِ كونُه سبباً للنَّجاة لا للهلاك، فما وَجهُ الواقعِ في البيتِ؟

قلت: الإنسان قد يَترُكُ المَسعاةَ فيهلِكُ، وقد يفعلُها فينجُو، فهلاكه ونجاته بحسب[5]: المَسعاةِ تَركاً وفعلاً.

قال: وتجوزُ الفاعلية في لُغةٍ قليلةٍ.[6]

---

(1) لم أقف على قائله ولا على تتمته انظره في المغني ص580 والسيوطي ص847 وشرح شواهد المغني 6: 341.

(2) جـ و د: تلفيفه.

(3) انظر (سعى).

(4) انظر (سعى).

(5) جـ و د: بسبب.

(6) الحديث عن مثال أورده ابن هشام يتضمن اسم تفضيل لا يرفع الظاهر و المثال "هل أفضل منك زيد؟" والأرجح فيه الابتدائية لأن اسم التفضيل لا يعمل.

أقول: حكاها يُونُس عن ناسٍ من العرَبِ، ونقلَها سيبويهِ في الكتابِ[1] فنقولُ[2]: عليها مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه، بإتباعِ أكرَمَ لِرجلٍ، ورفعِ أبوهْ على أنه فاعلٌ بأكرمَ، وكأنهم[3] أجازوا ذلك لأنه بمعنَى مررت برجلٍ فائقهِ[4] في الكرمِ أبوه.

قال: ومنَ المُشكلِ قولُه: [5]/ 371.

فخيرٌ نحنُ عندَ النّاسِ مِنكُمْ

أقولُ: هذا صدرُ بيتٍ عجزُه:

إذا الدّاعِي المُثوِّبُ قال يالاَ

وقد مرَّ إنشادُ هذا البيتِ بتمامِه والكلامُ عليه في حرفِ اللام[6] منَ البابِ الأولِ قال: لأنَّ قولَه: نحنُ إنْ قدِّرَ فاعلاً لَزِمَ إعمالُ الوصفِ غيرَ مُعتمِدٍ، ولَم يثبتْ.

أقول: معنَى[7] لَمْ يَقمْ يَتعيَّنُ[8] دليلٌ يقتضي جوازَ ذلِك وما استندَ إليه المُجيزونَ مِنْ قولِ الشاعر[9]:

---

(1) انظر 2: 41.

(2) ج: فتقول.

(3) جـ و د: فكانهم.

(4) د: فائق.

(5) نسبه أبو زيد إلى زهير بن مسعود الضبي انظر نوادره ص21 والخصائص 1: 276، 375 و 3: 228 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 118 والرصف 121، 312 والمغني ص 289، 581 وشرح ابن عقيل 1: 194 والهمع 1: 181 والخزانة 1: 228 وشرح أبيات المغني 4: 325، 6: 342. ونتائج التحصيل ص958.

(6) انظر 174 من الأصل.

(7) جـ و د: يعني.

(8) يقين.

(9) البيت لبعض الطائيين انظر شرح الكافية الشافية ص333. وابن عقيل 1: 195 والأشموني ص90 والتصريح 1: 157 وحاشية الصبان 1: 200 والعيني 1: 157 ونتائج التحصيل ص958.

خَبيرٌ بَنو لهبٍ فلا تُكُ ملْغِيا *** مَقَالَةَ لِهْبيّ إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

ليس بقاطعٍ لجَواز كونِ[1] خَبيرٌ خبراً مقدّماً، بناءً على أنَّ فعيلاً يستعملُ للواحِدِ وغيرِه، نحو (وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ)[2].

قال:﴿ وعَمِل﴾[3] أفعلُ في الظّاهِرِ﴿وهو ضعيفٌ﴾[4] في غيرِ مسألةِ الكُحلِ.

أقولُ: أرادَ بالظّاهرِ الكلمةَ التي سُمِعَ التّلفظُ بها، فدخلَ[5] فيه نحنٌ وأمثاله منَ الضمائرِ المنفَصلَةِ، كما دخَلَ فيه زيدٌ ونحوُه وإلاَّ فالظاهرُ في العُرْفِ الشائعِ قَسيمُ المُضْمَرِ مُطلقاً. وأراد[6] بمسألة الكُحْلِ ما[7] إذا سَبَقَ اسمَ التَّفضيلِ نفيٌ، وكان مرفوعُه أجنبياً مفضَّلا على نفسه باعتبارين، نحو ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيدٍ، فإنه حينئذٍ يرفعُ الظاهرَ، لأنه حلَّ محلّ الفعلِ، ألا ترَى أنه يجوزُ أنْ يقالَ في معنَى التركيبِ المذكورِ: ما رأيتُ رجلاً يَحسُنُ في عينه الكُحلُ كحُسْنِه في عين زيدٍ، والكلامُ في المسألة طويلٌ وقد أفرِدَت بالتَّصْنيفِ.

ما يجبُ فيه تعلقُهما بمَحذوفٍ

قال: أحدُها أنْ يَقعا صفةً نحو (أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ)[8].

أقول هذا من قبيل الظَّرفِ المستقرِّ. واعلمْ أنَّ الظرفَ عندَهم، بحسَبِ متعلَّقِه، قِسمانِ: مستقرٌّ، ولغْوٌ، فالمستقرُّ ما كان متعلَّقه عامّاً واجبَ الحذفِ، نحو (وَعِندَهُۥ عِلْمُ

---

(1) جـ و د: أن يكون.

(2) التحريم: 4.

(3) الأصل: وغير.

(4) من جـ و توجد الجملة في المغني بعد الكحل.

(5) د: فيدخل.

(6) د: فأراد.

(7) سقطت من د.

(8) البقرة: 19.

ٱلسَّاعَةِ)[1]، ونحو (أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ)[2]، وخرجَ[3]، بقولِنا عاماً، نحوُ زيدٌ جالِسٌ في الدارِ. وأما قولُنا: واجبَ الحذفِ فلم يُذكَرْ للاحترازِ؛ إذِ المتعلَّقُ العامُّ واجبُ الحذفِ دائماً على المُختارِ، وإنَّما ذُكِرَ لبيانِ الواقِعِ وزيادةِ الإيضاحِ. واللَّغوُ: ما كان متعلَّقُه خاصا سواءٌ وجَبَ حذفه، نحو يومُ الجمعةِ صمتُ فيه، أو جازَ، نحو زيدٌ راكبٌ على الفَرسِ.

فإن قلت: وقعَ للزَّمخشريّ[4] في أوّلِ تفسيرِ سورةِ الأنبياءِ أنْ قال: ﴿ونحوُه﴾[5] ما ﴿أوْردَه﴾[6] في بابِ ما يُبنَى من المستَقَرِّ توكيداً: عليك زيدٌ حَريصٌ عليك، وفيك زيدٌ راغِبٌ فيك فسَمَّى[7] الظرف مستقرّاً معَ أنَّ متعلّقَه ﴿خاصٌّ﴾[8].

قلتُ: قد اعتذَرَ عنه بأنه يَجوزُ[9] في الإطلاقِ، وإلا فالظرفُ المذكورُ إنما هو عندَ أهلِ العُرفِ لَغوٌ.

فإن قلت: ما وَجهُ تسميةِ الأول مستقرا، بفتح القافِ، والثاني لغواً أو ملغًى؟

قلتُ: لَمّا كان المتعلّقُ العامُّ إذا حُذِفَ انتقل الضميرُ الذي كان مستتراً فيه إلى الظَّرفِ سُمّي ذلك الظرفُ مستقرا لاستقرارِ الضميرِ فيه، فهو في الأصل مستقَّر فيه، ثم حذفتِ الصلة اختصاراً لكثرة دَوْره بينهم، كقولهم في المُشتَرَك فيه: المشتَرك، ولَمّا كان الآخرُ لم ينتقِلْ شيءٌ من متعلقِه سُمّي لغواً أو ملغى، كأنه أُلغِيَ ولم يُعتبَر اعتبارَ الأول، وقال اليَمني: مستقرا لأنه يتعلقُ بالاستقرارِ، فهو مستقرٌّ فيه. والظاهرُ أنه أخذه من الرَّضي[10] فإنه كثيرُ الاعتمادِ عليه، والنقلِ منه، وإن لَمْ يُسَمِّه. قال الرَّضي: قال:سيبويهِ[11]: تقديمُ الخبرِ إذا كان ظرفاً

---

(1) الزخرف: 85.

(2) إبراهيم: 10.

(3) د: فخرج.

(4) انظر رأيه في الكشاف 2: 561.

(5) الأصل: ونحو.

(6) الأصل أراده وما أثبته موافق لـ: جـ و د والكشاف.

(7) ج: فيسمى.

(8) الأصل: جائز.

(9) جـ و د: تجوز.

(10) انظر شرحه على الكافية 2: 301.

(11) الكتاب 1: 55، 56.

مُستحسَن، ويسمَّى ذلك الظرف ﴿مستقرا﴾[1] وكذا كلُّ ظرفٍ عاملهُ مستقرّ مقدَّرٌ لأن ناصبَه هو استقرَّ مُقدّراً قبله / 372، فقولك: كان في الدار زيدٌ، أي كان مستقرا في الدار زيدٌ، فالظرفُ مستقرٌّ فيه، ثم حُذِفَ الجارُّ، كما يقالُ المحصولُ للمحصول عليه هذا كلامه.

وأقولُ: لا يَخفَى أنَّ اعتبارَ المناسبة التي ذكرتها أولا في التَّسمية، وهو الذي سمعتُه منْ بعضِ أشياخِنا، أولى من اعتبار ما ذكره الرّضي واليَمَني. أما الأولُ، فلأنَّ الظرفَ المستقرَّ لا يلزَمُ تقديرُ عامِلِه باستقرَّ على الخُصوص؛ بلْ يَجوزُ أن يقدَّرَ بحَصَلَ وثبتَ، ونحوِ ذلك مما يدلُّ على كونٍ عامٍّ، فلِمَ اشتُقَّ له الاسمُ من استقرَّ دُونَ غيره؟

وأما ثانياً فلأنَّ الظرفَ اللَّغوَ أيضاً من قولنا: صمتُ يومَ الجمعةِ، وصلَّيتُ في المسجدِ يَصدُقُ عليه أنه مستقر؛[2] إذ قد استقرَّ في اليوم المذكورِ الصومُ، وفي المسجدِ الصلاةُ، وإنْ لم يكن متعلقُه لفظ استقرَّ، والمناسبة الأولَى سالِمة من ذلك كلِّه.

فإن قلتَ: إذا قيلَ زيدٌ على الفَرَسِ والمعنَى أنه راكبٌ عليه، فهل تُسَمّيه مستقرا أو لغْواً؟

قلت: إن قدرَ راكبٌ ابتداءً بخصوصِه فهو لغوٌ، والحذف جائزٌ، وإن قُدِّرَ مستقرا أولاً وأُريدَ منه بحسب القَرينة راكبٌ، فهو ظرفٌ مستقرٌّ، والحذفُ واجبٌ، وفي حاشيةِ الكشّاف[3] لمولانا سَعْدِ الدينِ التَّفتازاني إشارةٌ إلى ذلك.

قال: وربما ظهَرَ في الضرورَة كقولِه:[4].

لكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عزَّ، وإنْ يُهَنْ *** فأنت لدَى بُحبُوحةِ الهُونِ كائِنُ

أقولُ: هان يَهونُ ضدّ عزَّ يَعِزُّ، والهُون، بالضّم: الهَوان والذلُّ. وبُحبُوحَة الشَّيءِ: وسَطهُ. قال جَرِيرٌ:[5]

---

(1) الأصل: مستقر.

(2) ج و د: استقر.

(3) لم يرد في المخطوط الموجود في خزانة القرويين لأنه ناقص.

(4) انظره في المغني ص582 وابن عقيل 1: 211 والمساعد 1: 235. والسيوطي ص847.

(5) انظر ديوانه ص234 واللسان (بحح).

قَوْمِي تَمِيمٌ هم القَوْمُ الذينَ هُمُ *** يَنفون تَغْلِبَ عنْ بُحبُوحةِ الدَّارِ

أيْ وَسَطِها، وباءَاه مَضمومتان[1].

ولقائلٍ أن يَقولَ لا نُسلّمُ تعلّقَ لدَى بكائن؛ بلْ بمحذوفٍ، وهو كائنٌ الذي هو اسمُ فاعلٍ، مِنْ كانَ الناقصَة، سلّمنا أنّه متَعلّقٌ بكائنٍ، لكنَّ المرادَ به كونٌ خاصٌّ، وهو الثبوتُ وعدمُ التَّزلْزُلِ، فهو اسمُ فاعلٍ مِنْ كانَ بمعنَى ثبتَ، المرادُ به ما قلنا،[2] وحينئذٍ فلا شاهدَ في البيتِ.

قال: وقولهم لِلْمعرِّس بالرفاءِ والبنين بإضمارِ أعْرَسْتَ.

أقول: المُعَرِّسُ اسمُ فاعلٍ، مِن قولك عَرَّس الرجل، أي: اتخذ عرساً، أو بنَى بأهله. والرِّفاءُ، على زِنةِ الكِتابِ، هو الالتئامُ والاتفاقُ، وهمزَتُه أصْلِية.

قال: وبالوجهين قُرِئَ في الآية.

أقول: يريدُ بالآيةِ قوله تعالى (يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)[3]. ويَعنِي بالوَجْهيْنِ رفع الظالمينْ، وهي قراءةٌ شاذةٌ، ونَصْبَه، وهي قِراءةُ السَّبعةِ[4].

قال: وهل الأوْلى أنْ يقدّر المحذوفُ مضارِعاً، أيْ: ويُعذّبُ ﴿لمناسبَةِ﴾[5] يُدخِلُ، أوْ ماضياً، أي: وعذبَ لمناسبَةِ المفسر؟ فيه نظرٌ.

أقولُ: يعني أنّه محلٌّ يَتردَّد فيه النّظرُ لاشتمالِ كلٍّ من التّقديرين على تحصيلِ مُناسبةٍ، وتفويتِ أخرى، فإنَّ تقديرَ المضارِعِ يُحصّلُ المناسبة بينَ الجملتينِ المتعاطفَتيْن بالمضارَعة، وتفوتُ مناسبة المفسِّر الوارد بصيغةِ الماضي. والتقديرُ الآخرُ يحصِّلُ المناسبة بين المفَسَّرِ

---

(1) سقط "وباءاه مضمومتان" من جـ.

(2) جـ: قلناه.

(3) الإنسان: 31.

(4) وهي قراءة ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة. البحر المحيط 8: 402.

(5) الأصل: لمناسبته.

وتفسيره، ويفُوتُ تناسبُ الجملتين المتعاطفتين، حيثُ وقَعَتْ أولاهما مضارعةَ الفعلِ، والثانية ماضيته، ولا شكَّ أنه / 373 محلُّ تردُّدٍ كما ترى.

قال: لأن الضميرَ لا يُؤكِّد الظاهرَ، لأن الظاهرَ أقوى.

أقول: ذكرَ هذه المسألةَ ثانياً في الباب الرابع في أواخرِ شرحِ حالِ الضّميرِ المُسمَّى فصْلاً وعِماداً، فقال هناك: و"لا يؤكَّدُ الظاهرُ بالمضمَرِ، لأنهُ ضعيفٌ، والظاهرُ قويٌّ. وثالثاً في النوع الخامس من الجهة السادسة من الباب الخامس حيثُ ذكرَ أنَّهم يشتَرِطون الإضمارَ في بعضِ المَعمولاتِ، والإظهارَ في بعضٍ، قال: "ومنَ الثاني تَوكيدُ الاسمِ المُظْهرِ، وجعلَ مِنَ الوَهْم فيه قولَ أبي البقاءِ[1] في (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ)[2] إنَّه يجوزُ كَونُ "هو" تَوكيداً. ولي معَه بحث أذكُرُه في ذلك المحلِّ، إن شاء اللهُ تعالى.

قال: لأنَّ العرَبَ لا تُبْدِلُ مُضْمراً من مُظْهرٍ، لا تقولُ: قام زيدٌ هو، وإنما جَوَّزَ ذلك بعضُ النحويين بالقياسِ.

أقول: تَبِعَ المصنفُ في ذلك ابنَ مَالكٍ، فقد قال في التَّسْهيل:[3] "ولا يُبدَلُ مُضمرٌ من مُضمرٍ ولا من ظاهرٍ. وسيأتي في الباب الرابع في تَرجمةِ ما افترقَ فيه عطفُ البيانِ والبدلِ ذكرُ هذه المسألةِ أيضاً. وقد صرَّح ابنُ عُصْفُور في قراءةِ مَنْ قَرَأَ (وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)[4] بأنَّ اللاَّم الأولَى متعلِّقَة بأعدَّ، و"لهم" بدلٌ منَ الظالمين، وهو عينُ ما منَعه المصنفُ. والخلاف في المسألةِ مأثورٌ.

---

(1) املاء ما من به الرحمن 2: 295.

(2) الكوثر: 3.

(3) انظر ص 172.

(4) الإنسان: 31 وهي قراءة عبدالله بن مسعود انظر البحر 8: 402.

هل المُتَعَلَّقُ الواجبُ الحذفِ فعلٌ، أوْ وَصْفٌ

قال: قال ابنُ يَعيش[1] وإنما لَمْ يَجُزْ في الصّلة أنْ يقالَ: إنَّ نحو جاء الذي في الدارِ ونحوِه[2] بتقديرِ مستَقرٌّ على أنهُ خبرٌ لمحذوفٍ، على حدّ قراءةِ بعضِهم: (تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَن)[3] بالرَّفع، لقلة ذلك، واطراد هذا.

أقول: ينبغي أنْ يُعلَّلَ المنعُ بأنَّ شرطَ الحذفِ منَ الصّلةِ ألا يكونَ الباقي صالِحاً للْوصْلِ به، وهو مُتَخلّفٌ[4] في قولك جاء الذي في الدار ضَرورةَ أنك إذا جعلتَ الجارَّ والمجرورَ خبرَ مبتدإٍ مَحذوفٍ، كنتَ قد حَذفتَ مع صلاحيةِ الباقي للْوَصْلِ به؛ إذ الجارُّ والمجرورُ يَصحُّ وقوعُهما صلةً فيحصُلُ اللَّبس على هذا التّقديرِ، وهذا خيرٌ منَ التّعليلِ بقلةِ ذلك واطرادِ هذا.

قال: وكذا يجبُ في الصِّفة ﴿في﴾[5] نحو رجلٌ في الدار فلهُ دِرْهَمٌ لأنَّ الفاءَ تَجوزُ في نحو: رَجلٌ يأتيني فَلهُ دِرْهَمٌ ويَمتنِع[6] في نحو رَجلٌ صالِحٌ فله دِرهمٌ.

أقولُ: السَّببُ في ذلكَ أنّ الفاءَ إنما تدخلُ على الخَبرِ في نحو ذلك تشبيهاً له بجوابِ الشَّرطِ من حيثُ كانت صفةُ المبتدإِ في نحو رجلٌ يأتيني وصلَتهُ[7] في نحو: الذي يأتيني بمثابة الشرط، و المبتدأ بمنزلة إسم الشرط، فوجب كون الصفة جملةً عند وجود الفاء ليحصُلَ الشَّبَهُ بالشَّرطِ ضرورة أنها عندَ الإفرادِ ينتفي شبهُها به، إذ الشّرطُ لا يكونُ مفرداً ومن هنا

---

(1) شرح المفصل 3: 152، 153 وهو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد أبو البقاء موفق الدين كان من كبار أئمة النحو والتصريف واللغة، جالس الكندي بحلب للإقراء زمناً طويلاً وشاع ذكره، له شرح المفصل للزمخشري وشرح تصريف ابن جني توفي سنة 643 هـ انظر البغية 2: 351-352 ومفتاح السعادة 1: 183.

(2) سقطت من ج و د.

(3) الأنعام: 154 وقراءة الرفع منسوبة ليحيى بن معمر وابن أبي إسحاق على اعتبار أحسن خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو أحسن، انظر البحر المحيط 4: 255.

(4) جـ: مختلف.

(5) من جـ و د والمغني.

(6) د وتمتنع وفي الأصل منقوطة من فوق ومن تحت.

(7) جـ و د: أوصلته.

تـوجَّه سؤالٌ قَويٌّ أوردَه شيخُ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين السُّبْكي، تغمَّدهُ اللهُ برحمته، في آيةِ الظِّهارِ، وهي قولُه تعالى (وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ)[1] الآية وتقريره يتوقَّفُ على إعرابها.

فنقول: الذينَ مبتدأ وخبرُه (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) أيْ فكفَّارَتهم تَحريرُ رقبةٍ، وجازَ حذفُ ذلـك لِدلالـةِ الكـلامِ عليه، وجازَ دُخُولُ الفاء في الخبر لتضَمُّنِ المبتدإ معنَى الشَّرطِ، وتَضمُّنِ الخَبَـرِ معنـى الجَـزاءِ، فإذاَ أُريدَ التَّنصيصُ علَى أنَّ الخبرَ مُستَحَقٌّ بالصِّلةِ دخلَتْ حتماً للدَّلالة علـى ذلـك، وإذا لَم تَدْخلْ احتَملَ أنْ يكونَ مُستَحقاً به وبغيره، كما لَوْ قيلَ: الذين يَظَّهرونَ عليهم تَحريـرُ رقَـبةٍ، وإن كـنا نقـولُ: إنَّ تَرْتيبَ الحُكمِ على الوَصْفِ مُشعرٌ بالعِليةِ ولكن/ 374 لـيس بـنصٍّ، ودخـولُ الفـاء نصٌّ. وهذا الموضِعُ من المواضِع المتَّفق على جوازِ دُخول الفـاء فيها لعُمومِ المَوْصُول، فلو أُريد بالموصولِ خاصٌّ، بحيثُ لا يكون فيه عمومٌ، فالصحيحُ عـدمُ جَـوازِ دخـولِ الفـاءِ وكـذلك لـوْ وُصِلَ بماضٍ لَمْ يَجُزْ دخولُ الفاءِ على الصَّحيح، إذا عرفتَ هذا، فالآية على ذلك لا تَشْمَلُ إلاّ من وُجِدَ منْه الظِّهارُ بعد نُزُولها، لأنَّ معنَى الشَّرطِ مَستقبلٌ، فـلا يَـدخلُ فـيه الماضـي. والـنبيُّ صـلى الله عليه وسلَّم، قد أوجِبَ الكَفَّارةَ علَى أوْسِ[2] بـنِ الصّامتِ، وذلك لاشكَّ فيه مِنْ جِهَةِ ما عُرِفَ من كونِه هو السبَبَ، إلاَّ أنَّ هذا الإشـكال يَعـتورُه من جهةِ عدَمُ شُمولِ اللّفظِ له، على ما تَقَرَّرَ مِنْ قاعدَةِ دُخولِ الفاءِ، ومن جهـةٍ أُخـرى، وهـي أنَّ الحُكـمَ إنَّمـا يثـبتُ مـن حينِ نُزولِ الآية، وأوْسٌ ظاهر قبلَ نزولِها، فكـيفَ يـنعطِفُ حكْمُها على ما سبَقَ لا سيَّما إذا كانَ الحكمُ أنَّه طلاقٌ؟ كما وردَ أنه، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: ما أراهُ إلا قد حُرِّمَتْ عليه[3]، فكيف يَرْتَفِعُ حكْمُ الطَّلاقِ بعدَ وقوعه؟

---

(1) جـزء مـن قـوله تعـالى (وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا) المجادلة : 3.

(2) هـو أوس بـن الـصامت بـن قيس بن أصرم شهد بدرا وأحداً والخندق والمشاهد كلها، وكان له ولد من خولة بنت ثعلبة، وهي المجادلة التي أنزل الله فيها قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وأوس قال لامرأته: أنت علي كظهر أمي ثم ندم: لم يعرف تاريخ وفاته لكنه أدرك عثمان بن عفان. انظر طبقات ابن سعد 3: 547-548.

(3) ورد الحديث في البحر 8: 232 والإبهاج 2: 206 وفيهما "ما أراك".

وهـذا الإشكالُ واردٌ في آية اللّعان[1] مِن الجِهتَيْن، كما هو واردٌ هنا، وواردٌ في آية السَّرِقَةِ[2]، وآية حدّ الزِّنى[3]. ونحوِها من الجهةِ الثانية لإثباتِ أحكامها لمنْ صدَرَ منه السَّببُ المُتَقدِّمُ على نـزولها، وإن لم تُجْعَـلِ الفـاءُ فيها داخلةً في خبرِ المبتدإ. هذا تقريرُ السؤال الذي أوْرَدَه الشيخُ تَقِـي الـدّين السُّبكيّ على ما حكاه ولدُه القاضِي تاجُ الدِّين[4]، في شَرْح المِنهاجْ للبيضَاويّ[5] فتأمّلْه.

قال: فأمّا قولُه:[6]

كـلُّ أمْـرٍ مُـباعَدٌ ﴿أوْ مُـدانٍ﴾[7] *** فَمَـــنُوط بِحِكْمَـــةِ المُتَعالِـــي

أقـولُ: المُدانـي: المقَـرَّبُ. والمَـنُوطُ المعلّـقُ، من قولك: نُطْت الشّيءَ أنوطُه نَوْطاً إذا علّقْتَه، والمرادُ بالحكمة هنا: العدلُ، وهو منْ جُملةِ معانيها لغةً كما صرّح به في القاموس.[8]

---

(1) المـراد بآيـة اللعان قوله تعالى (وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَـٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ) الآيات النور: 6-9.

(2) يشير بآية السرقة إلى قوله تعالى (وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا) المائدة: 28.

(3) اما آية الزنى فهي قوله تعالى (ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ) ، وقوله (وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً) النور: 2-4 على الترتيب.

(4) هو أبو النصر عبد الوهاب بن تقي الدين بن عبد الكافي الأديب المصري الشافعي كان طلق اللسان قوي الحجة، من كتبه: جمع الجوامع في أصول الفقه، والأشباه والنظائر في الفقه وشرح منهاج البيضاوي توفي سنة 771هـ انظر الدرر الكامنة 2: 425 - 428 و معجم المؤلفين 6 : 225 -226 و الأعلام 4 : 184- 185 انظر رايه في شرح المنهاج 2: 205، 206، 207.

(5) هـو عـبدالله بـن عمـر بـن محمـد بـن علـي كان إماما في العربية والتفسير والفقه والأصول من أهم كتبه مختصر الكشاف والمنهاج في الأصول وشرحه توفي 680هـ انظر البغية 2: 50، 51.

(6) انظـر البـيت في المغني ص 583 و السـيوطي ص 847 و الهمع1 : 110 و شرح أبيات المغني 6 : 343 و نتائج التحصيل 1124.

(7) الأصل: ومداني.

(8) انظر (حكم).

يُـريدُ أنَّ كلَّ أمْرٍ مباعدٌ مِنْ شيء، أوْ مُدانٍ[1] منه معلَّقٌ بعدلِ البارِي، سبحانه وتعالى، لا يقَعُ إلاَّ بإرادتِه.

قال: قالوا و لأنَّ تقليلَ المقدَّر أوْلى.

أقـول: وَجْهُـهُ[2] أنَّهـم سَمِعُوا قولَهم: يُقدَّرُ الظَّرْفُ بجملةٍ، فَظنُّوا أنَّ المحذوفَ الذي يُقدَّرُ هو الفعلُ وفاعلُه، وذلك جملة. وأمَّا[3] هؤلاء فإنّما يُقدّرون اسمَ فاعلٍ بدون ضميرٍ؛ إذ هـو مـستترٌ في الظَّـرفِ، فلـذلك قالـوا: إنَّ تقليلَ المقدَّرِ أولى، فردّه المصنفُ بما قال من أنَّا لمْ نحـذِفِ الضَّميرَ؛ بلْ نقلناه إلى الظَّرفِ، والمحذوفُ فعلٌ أوْ وصفٌ، وكلاهما مفردٌ، وهو كلامٌ حقٌ.

فإن قلتَ: فما وجهُ قولِ مَنْ قال: يُقدَّرُ بجملةٍ؟

قلت: أطلَق الجملةَ على جزئِها، وهو الفعلُ المحذوفُ مجازاً.

قال و الحق عندي أنّه لا يترَجَّحُ تقديره اسما و لا فعلا بل[4] بحسب المعنى.

أقـول: يعـني أنَّ القـائلين بأنه يترجَّحُ تقديرُ الاسم لم يُفرِّقوا بينَ بابٍ وبابٍ آخرَ؛ بلْ أطلقـوا القـولَ إطلاقـاً يَقتضِي أنَّ الاسمَ راجِحُ التَّقديرِ في كلِّ مَوْضِعٍ منْ غيرِ تفصيلٍ، وكذا القائلونَ بأنَّ الفعلَ راجحُ التَّقدير أطلَقوا أيضاً ولم يُفصِّلوا، وكلا التقديرينِ عندَ المصنفِ غيرُ صـوابٍ والحـقُّ عـنده التَّفصيل بينَ الأبواب، فيقدَّرُ في كلِّ بابٍ ما يَليقُ به من اسمٍ، أوْ فعلٍ على حسَبِ ما يذكُرُه بعدَ هذا.

---

(1) جـ و د: مقرب.

(2) د: من جهة.

(3) جـ: فاما.

(4) سقطت من ج.

كيفية تقديره باعتبار المَعْنَى

قالَ: وليسَ المانِعان[1] معَ كلٍّ مُتعدّ بالحرف، ولا معَ كلٍّ سَبَبِيّ.

أقول: المانِعُ الذي تقدَّمَ إنَّما هو أحدُ أمْرَيْن: إمّا صناعيٌّ، وإمّا مَعْنوي، فكان يَنبغي أنْ يقول وليس المانعان معَ كلٍّ مُتعدٍّ بالحرفِ، وكلٍّ سَبَبِيّ ليكونَ المانعانِ مُوزَّعين على المتَعدّي بالحرفِ والسببي أيْ: ليس المانِعُ الصناعيُّ مع كلّ / 375 متعدّ بالحرفِ، وليس المانِعُ المعنويُّ مع كلٍّ سببيّ ووجودٍ، لا كما صَنَعَ المصنفُ، مُقتضٍ لتَصَوُّرِ المانعين معاً في بعضِ صُورِ ما يتعدَّى بالحرفِ وفي بعضِ السَّببي، ولا يتحقَّقُ ذلك على العموم. نعم يُمكِن تصورّهما في المتعدي بالحرف، نحو: زيداً مررتُ بأخيه، فإنَّ المانِعَ الصناعيَّ قائمٌ، وهو عَدمُ الفعلِ المتعدّي بنفسه، والمعنَويّ كذلك؛ إذِ المرورُ بأخي زيدٍ ليس مَمروراً بزيدٍ فتأمله.

قال: وأما في البواقي نحو: زيدٌ في الدار فيقدَّر كوناً مطلقاً، وهو كائنٌ، أو مستقرٌّ.

أقولُ: ذكر فيما تقدَّم أنَّ المواضِعَ التي يجبُ فيها تعلُّقُ الظَّرفِ والجارّ والمجرور، بمحذوفٍ ثمانية، فذكَرَ منها هنا القَسَمَ بغير الباء، وبابَ الاشتِغال، والمثلَ فالبواقي خمسة: الصفة، والحالُ، والصّلة، والخبرُ، وحيثُ يَرفعانِ الاسمَ الظاهرَ. قال التَّفتازاني في حاشيةِ الكشّافِ[2] عندَ الكلامِ على قولِه تعالى (فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ)[3]: ومِمَّا يتنبَّه لهُ أنَّه إذا قيلَ في الظَّرف المستَقَرّ: كانَ، أو كائِنٌ، فهو مِن كانَ التَّامَّةَ بمعنَى حصَلَ وثَبتَ، والظَّرفُ بالنِّسبة إليه لغوٌ، لا النّاقِصةَ، وإلاّ كان الظرفُ في موضِعِ الخبرِ فيقدَّرُ كانَ أُخرى، وتَتَسلْسَلُ التَّقديراتُ.

قال: وإذا جَهِلْتَ المعنى، فقدِّرِ الوَصْفَ، فإنه صالِحٌ في الأزمِنةِ كلِّها، وإنْ كانتْ حقيقَته الحالَ.

---

(1) الحديث هنا عن الاشتغال في نحو: زيدا مررت به، فالمانع هنا صناعي، أي لا يجوز تقدير مررت زيدا مررت، أما المانع المعنوي فقد مثل له بقوله: زيدا ضربت أخاه. انظر المغني ص 584.

(2) انظر ص281، 282.

(3) البقرة: 184.

أقول: كيف يقدَّرُ معَ الجَهْلِ ما هُو ظاهرٌ في الحالِ الذي هو مِنْ جُملَةِ الأُمورِ المَجْهُولةِ؟ وهل هذا إلاَّ تهافُتٌ؟

فإن قلتَ: فماذا يَصنَعُ[1] عندَ جَهْلِ المعنَى؟.

قلت: لا يُقدِمُ حينئذٍ على تَقديرِ شيءٍ مُعيَّنٍ؛ بلْ يُرَدِّدُ الأمرَ، ويقال: إن أُريدَ الماضِي قُدِّرَ كذاَ، وإنْ أُريدَ الحالُ قُدِّرَ كذا، وإنْ أُريدَ المستقبلُ قُدِّرَ كذا فيَخرُجُ حينئذٍ عن هذه العُهْدة.

قال: اللَّهم إلا أنْ يُقدَّرَ معَ ذلك ﴿مضافَيْن﴾[2]، أي قَتلُ الحُرّ كائنٌ بقتلِ الحُرِّ، وفيه تكلّفُ تقديرِ ثلاثةٍ: الكونُ والمضافان؛ بلْ تقديرُ خَمسةٍ، لأنَّ كلاً منَ المصدرَيْن لا بدَّ له منْ فاعلٍ.

أقولُ: ومن هنا صحَّ لبعضِهم ادعاءُ أنَّ آيةَ الكُرْسيِّ اشتملتْ على سَبعةَ عشَرَ اسماً لله تعالى[3]، وذلِك أنَّ جدّي الشيخَ ناصرَ الدّين بنَ المُنير، تَغمَّده اللهُ برحمتِه، حكَى في الانتصاف[4]، أنَّ جدَّه كانَ يقولُ: اشْتَمَلَتْ آية الكُرسي علَى سبعةَ عشَرَ اسماً مِنْ أسماء الله، عزَّ وجلَّ، ظاهِراً في بعضِها ومستكنّاً في البعض، والسابعَ عشَرَ خَفيَ، وهي: اللهُ، وهو، والحيُّ، والقيُّومُ، وضميرُ تأخذُهُ، وضميرُ له، وضميرُ عنده، وضميرُ بإذنِه، وضميرُ يَعْلَمُ، وضميرُ عِلْمِه، وضمير شاء، وضميرُ كُرْسيّه، وضميرُ يؤُودُه، والثلاثة المُجتمعة في قوله (وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ)[5]، والسابعَ عشَرَ الضميرُ الذي هو فاعلُ المَصْدَرِ مِن قولِه حفظُهُما، فإنَّه مُضافٌ إلى المفعول، و فاعله محذوف، و التقدير أن يحفظهما، قال: وكان الشَّيخُ أبو عبدالله بن أبي الفَضْلِ المُرْسيُّ[6]، قدَ رامَ الزّيادةَ لَمَّا أخبَرْتُه عنِ الجد فقال: يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ ما

---

(1) جـ و ماذا تصنع.

(2) الأصل: مضافان والحديث هنا عن قوله تعالى (ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ) البقرة: 178.

(3) سقطت من جـ.

(4) الكشاف بحاشية ابن المنير 1: 385، 386.

(5) البقرة: 255.

(6) محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل شرف الدين الأديب النحوي المفسر المحدث الفقيه أخذ من النحو والشعر بأوفر نصيب وله عدة تصانيف منها: الضوابط النحوية في علم العربية، وتفسير القرآن والكافية في النحو وكتب في أصول الفقه والبلاغة توفي سنة 655هـ انظر معجم الأدباء 18: 209 – 213 والبغية 2: 144 – 146.

في الآيةِ من الأسماء المشتقَّةِ كلُّ واحدٍ باثنين لتَحمُّله ضميراً ضرورةَ كونِه مشتقاً، فهو باعتبارِ الظُّهورِ اسمٌ ﴿ويَحملُ﴾[1] ﴿ضميراً﴾[2] آخر، فَعدَّها[3] أحداً وعشرينَ اسماً.

فقلت له: الاسمُ المشتقُّ ﴿لا يتَحملُ﴾[4] الضميرَ بعد صَيرورَته علماً على الأصَحِّ، وهذه المشتقاتُ أسماءٌ للهِ تعالَى، ثُمَّ لو سلَّمنا تَحمُّلَها الضميرَ فالمشتَقُّ إنَّما يقعُ على مَوْصُوفِه باعتبارِ تَحمُّلِه الضميرَ، فإذا قلتَ: زيدٌ كريمٌ، فإنَّما وقَعَ زيدٌ على كريمٍ لتَحمُّلِه ضميرَه، ولَوْ جرَّدته عنه لوَقَعَ على كلِّ مَوْصُوفٍ بالكرمِ منَ الناسِ، ولا يختصُّ بزيدٍ إلا بالضمير/ 376 فلا يُجعَلُ له حكم الانفرادِ عنِ الضمير معَ الحكمِ برجوعِه إلى مُعيَّن البتةَ. فرَضِي الشيخُ عنْ هذا البحثِ وسلَّمَه[5].

قال: وإنَّما حَسَّنَ الحذفَ أنْ يُعلَمَ عندَ مَوْضِعِ تقديرِه، نحو ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[6].

أقولُ: موضِعُ التَّقديرِ هو ما بينَ اسْألْ والمفعولِ الذي هو القرية، ولا يُعلَمُ المحذوفُ هنا إلا بعدَ ذكرِ القريةِ، وليس هو موضعَ المحذوفِ. قال[7] بعضُ المتأخِّرين:[8] ولقائلٍ أنْ يقول: يَحتَمِلُ أنَّ الله تعالى خلَقَ في القريةِ قدرةَ الكلامِ، ويكونُ ذلك معجزةً لذلك النبيِّ، ويبقَى اللَّفظُ على حقيقتِه، لا يقالُ: الأصلُ عدمُ هذا الاحتمال، لأنا نقول: هذا معارضٌ بأنَّ الأصلَ عدَمُ المجازِ، على أنَّ هذا كلَّه مُفرَّع على أن القرية اسمٌ للأبنية المجتمعةِ. أما إنْ قلنا إنَّها مشتركة بينها وبينَ الناسِ المجتمعينَ؛ إما اشتراكٌ لفظيٌّ، أو معنويّ، فالاستدِلالُ ساقِط بالكلية، ثمَّ الذي يدلُّ على أنَّ القريةَ حقيقةٌ في الناس المجتمعينَ أيضاً قولُه تعالى ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾[9] ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ﴾[10]

---

(1) الأصل: وتحملُ و د: ويحمله.
(2) الأصل: ضمير.
(3) جـ: فعدهما وفي حاشية ابن المنير فيكون جملة العدد ... أحداً وعشرين اسماً.
(4) الأصل: لا يحتمل.
(5) جـ و د: وصوبه.
(6) يوسف: 82.
(7) جـ و د: وقال.
(8) لم ينسبه أبو حيان لأحد انظر البحر 5: 337.
(9) الأنبياء: 11.
(10) الحج: 48.

(وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا)[1] قال: ولأنَّ القريةَ مُشْتَقة من القرءِ، وهو الجمعُ، ومنه قرأتُ الماءَ في الحوضِ، أيْ: جمَعته.

قلت: المادتان مختلفتان، فلا يتأتَّى القولُ باشتقاق إحداهما من الأخرى، لكن قال ابنُ سيدة في المُحكمِ[2] يقال: قرَيْتُ الكتابَ لغة في قرأتُ عن أبي زيدٍ[3]. وحكَى ثعلبٌ[4]: صحيفةٌ مَقريةٌ، ويقالُ قرَى الماءَ في الحوضِ قَرْياً: جمعَه، وأقرتِ الناقة: اجتمعَ الماءُ في رَحِمِها، فبهذا يصحُّ الاشتقاقُ. والقولُ بأنَّ المرادَ سؤالُ أهلِ القَريةِ هو المُرْتضَى. وقد نصَّ عليه الشَّافعيُّ[5] في الرّسالةِ، ونقَلَه عنْ أهْلِ العِلْمِ ﴿باللسان﴾[6] فقالَ: قال الله، جلَّ ثناؤُه، وهو يَحْكِي قولَ إخْوةِ يُوسُفَ لأبيهم عليه السّلام[7] (وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ ﴿٨١﴾ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ)[8] فهذه الآية في معنَى الآياتِ قبلَها لا يَخْتلِفُ أهلُ العلمِ باللسانِ أنَّهم يُخاطبون إياهم بمُساءلَةِ أهلِ القَريةِ وأهلِ العِيرِ، لأنَّ القرية والعِيرَ لاينبئانِ عَنْ صدقِهم انتهى.

قال: وقالَ ابنُ مالِكٍ في قولِه تعالى (قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ)[9] إنّ الظَّرفَ ليس متعلّقاً بالاستقرارِ.

---

(1) القصص 58.

(2) انظر رأيه في اللسان (قرا).

(3) رأيه في اللسان (قرا).

(4) الرأي في اللسان لكنه منسوب إلى أبي زيد انظر (قرا).

(5) بعده في جـ و د: رضي الله عنه وهو محمد بن إدريس الشافعي أحد الأئمة الأربعة برع في الفقه واللغة والأدب ساد مذهبه كثيراً من المناطق الإسلامية ومنها مصر كان عالماً ثقة روى عنه الأصمعي، أخذ عن مالك من مؤلفاته: الرسالة في أصول الفقه، والأم، وكتاب السنن، المأثورة، واختلاف الحديث توفي سنة 204 هـ انظر تاريخ بغداد 2: 56-73 ووفيات الأعيان 4: 163 – 169 وبروكلمان 3: 294 انظر الرسالة 1: 23.

(6) من جـ و د.

(7) سقط عليه السلام من جـ و د وبعده: وما شهدنا إلا بما علمنا.

(8) يوسف: 81، 82.

(9) النمل: 65.

أقولُ: لَمْ يمنَعْ تعلّقَه بالاستقرار مُطلقاً؛ بلْ جوزه على وَجْهٍ، ويتبين ذلك بنقلِ كلامه على ما هو عليه. قال في شَرْحِ التَّسهيل[1]: زَعَمَ الزَّمخشري أنَّ الاستثناءَ في قوله تعالى (﴿قُل﴾[2] لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ) استثناءٌ مُنقطعٌ جاءَ على لَغةِ تَميم[3]، لأنَّ الله تعالَى، وإنْ صَحَّ الإخبارُ عنه بأنَّه في السماواتِ والأرضِ، فإنَّما ذلك علَى المجاز، لأنه تقدَّسَ[4]. عن الكونِ في مَكانٍ، بخلافِ غيره، فإنه إذا أُخبرَ عنه بأنه في السماواتِ أوْ في الأرضِ[5]، فإنَّه كائنٌ فيها حقيقةً، ولا يَصِحّ حملُ اللَّفظِ على[6] حالٍ واحدٍ على الحقيقةِ والمجازِ. والصَّحيحُ عندي أنَّ الاستثناءَ في الآيةِ مُتَّصلٌ، وفي مُتعلَّقِهِ بغيرِ استقرٌ من الأفعال المنسوبةِ على الحقيقةِ إلى الله تعالى وإلى المَخلُوقينَ، كذَكَرَ ويذكُرُ، فكأنه قيل: لا يعلمُ منْ يَذكُرُ في السّماوات والأرضِ الغيبَ إلا الله، ويجوزُ تعلُّقُ في باستقرٌ مُسنداً إلى مضافٍ حُذِفَ، وأقيم المُضافُ إليه مُقامَه، أيْ: لا يعلَمُ مَنِ استقرٌ ذكرُه في السماوات والأرضِ الغيبَ إلاَّ الله، ثمَّ حُذِفَ الفعلُ والمضافُ، واستتر الضميرُ لكونه مرفوعاً. هذا على تسليم امتناع إرادةِ الحقيقة والمجاز في حالة واحدة و ليس عندي ممتنِعا، لقولهم: القلم أحدُ اللسانين، و الخال أحدُ الأبوينِ ولقوله تعالى(إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ)[7] ويُمكِنُ أنْ يكونَ مَنْ في السموات والأرضِ في مَوضِعِ نَصْبٍ، والغَيبَ بدلَ اشتمالٍ، والفعلُ مفرَّغ لما بعدَ إلا أيْ: لا يعلم غيبَ مَنْ في السماواتِ والأرضِ إلا اللهُ إلى هنا كلامه.

وقد رأيتَ اشتماله على تَجويزِ تعلُّقِ الظرفِ باستقرٌ، لكنْ على وَجهِ أنه مسندٌ إلى مضافٍ محذوفٍ. و الاحتمال الذي ذكره أخيراً هو الوجهُ الآخرُ الذي ذكرَه المصنفُ في آخرِ كلامِه غيرَ منسوبٍ إلى أحدٍ، ويَحتملُ أنْ يكونَ من تتمة كلامِ ابنِ مالكٍ الذي نقلَه بالمعنَى.

---

(1) انظر شرحه على تسهيله ص 282 (خ).

(2) من جـ.

(3) الكشاف 3: 156.

(4) جـ و د: مقدس.

(5) د: وفي الأرض.

(6) جـ و د: في.

(7) الأحزاب: 56.

قال: وأما حمل قراءةِ السبعةِ على لغة مرجوحةٍ، وهي إبدال المستثنى المنقطِع، كما زَعَم الزَّمخشري[1]، فإنَّه زَعَمَ أنَّ الاستثناءَ منقَطِعٌ.

أقول: ولكنَّه اعتذرَ عنه بقولِه[2]: فإن قلتَ: ما الدّاعي إلى اختيارِ المَذهَبِ التَّميمي على المذهبِ الحجازي قلتُ: دَعت إليهِ نكتةٌ سريةٌ حيثُ أُخرِجَ المستثنَى مُخرَجَ قولِه إلاَّ اليَعافيرُ[3]، بعدَ قولِه ليس بها أنيسٌ ليؤولَ المعنَى إلى قولكِ: إن كان اللهُ ممَّنْ في السماواتِ والأرْضِ، فهُم يعلمون الغَيبَ، بمعنَى أنَّ علْمَهم بالغيبِ في استحالته كاستِحالهِ أن يكونَ اللهُ منهم، كما أنَّ معنَى مَا في البيتِ إن كانتِ اليعافير أنيساً ففيها أنيسٌ بَتًّا للقولِ بخلوِّها عنِ الأنيس إلى هنا ما في الكشَّاف. قال صاحبُ التَّقريبِ: وفي الكلامِ تعقيدٌ ينحلُّ ببيانِ أمرين: أحدُهما توقف النّكتةِ على اللغة التَّميميةِ، والثاني مُوازَنَة الآيةِ بالبيتِ. أما الأولُ فتلخيصُه إنْ كانَ اللهُ فيهما، وهو يَعلمُ الغيب، فمِنهما منْ يعلم الغيب أي: استِحالته كاستحالتِه. وأمّا الثاني فلتوقفهما على تقديرِ شرطيةِ مثل إنْ كانَ اليعافيرُ أنيساً ففيها أنيسٌ، وهذا إنما يَصِحُّ على المذهَبِ التَّميمي وجعله من جِنسِ الأولِ على سبيلِ الفرْضِ والتقديرِ لتصحَّ تلك الشَّرطية. وأما على الحجازي فنصبُه على أنه مستثنى منقطعٌ، أيْ مذكورٌ بعدَ إلا غيْرُ مُخرَجٍ، وليس فيه أنه مِنْ جِنْسِ الأولِ، لا حقيقةً ولا فَرْضاً، فقد انكشَفَ المقصودُ، ولله الحمدُ.

---

(1) الكشاف 3: 156.

(2) سقطت من ج.

(3) جزء من بيت ينسب إلى جران العود والبيت بتمامه:

وبلدة: ليس بها أنيس *** إلا اليعافير وإلا العيس.

ديوانه ص97 فيه: إلا اليعافير وإلا العيسْ ويقر يلمع كنوسْ وانظره في الكتاب 1: 263، 2: 322 والمقتضب 2: 319، 347، 4: 414 ومعاني القرآن للفراء 1: 479 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 80 والأشموني ص229 والخزانة 4: 197 والعيني 3: 107.

تعيينُ موضعِ التقدير

قال: فالأول نحو: في الدار زيدٌ، لأنَ المحذوف هو الخبَر، وأصلُه أن يتأخر عنِ المُبتَدإ.

أقولُ: إنما كان أصلُ المبتدإ أنْ يَتقَدَّم لأنه المَحْكوم عليهِ، ولابدَّ منْ وُجودِه قبلَ الحُكْمِ، فقَصَد في اللَّفظ أيضاً أنْ يكونَ ذِكرُه قبلَ ذِكرِ الحُكمِ عليه. وأمَّا تقديم الحُكْمِ في الجملةِ الفعليةِ فلِكونِه عامِلاً في المَحكومِ عليه، ومرتبة العامل قبلَ مَرْتَبةِ المعمول، وإنما اعتَبَر هذا الأمرَ اللَّفظي، أعني العملَ، وألغى الأمرَ المعنويَّ، أعني تقديمَ المَحكومِ عليه على الحُكْم، لأنَّ العملَ طارئ، والاعتبارُ بالطارئ دونَ المطروءِ عليه، وقيل إنما قُدِّمَ الفعلُ في الفعليةِ لاحتياجِ الفِعلِ إلى الاسمِ، واستغناءِ الاسمِ عنه فأرادوا في الجملةِ المُركَّبَةِ منهما تتميم النّاقِصِ بالكامِلِ[1] وقَصَدُوا أيضاً الإيذانَ مِنْ أوَّلِ الأمْرِ بأنَّه فعليةٌ، فَلوْ قدِّمَ الفاعلُ لَمْ تتعيَّنِ الفعلية مِن أولِ الأمْرِ؛ إذ يُمكِنُ صيرورته كلاماً باسمٍ آخرَ.

واعلَمْ أنَّ المصنفَ رجعَ عمّا جَزَمَ به هنا من التّرجيح فقال في الباب الخامس عندَ خَوْضِهِ في ذكرِ الحذفِ في التَّرجمةِ التي نصُّها بيانُ مكان المُقدَّرِ: وكنّا قدمنا في نحوِ في الدار زيدٌ أن متعلَّقَ الظرفِ يقدرُ مؤخراً عنْ زيدٍ، لأنه في الحقيقة الخبر، وأصلُ الخبَرِ أنْ يتأخَّرَ عنِ المبتدإ، ثمَّ ظهرَ لنا أنّه مُحتمِلٌ[2] تقديرَه مقدّماً لمعارضَةِ/ 378 أصْل آخرَ، وهو أنه عاملٌ في الظَّرفِ، وأصلُ العامِلِ أن يتقدَّمَ على المَعمولِ، اللَّهم إلا أنْ يقدَّرَ المتعلَّقُ فعلاً فيجبُ التأخيرُ، لأنَّ الخبَرَ الفِعليّ لا يَتقدَّمُ على المبتدإ في مثل هذا، كذا قال في ذلك المحلِّ.

فإن قلتَ: هذا الذي دعا المصنفَ إلى الرُّجوع عن الجزْم بالتَّرجيح إلى القَولِ بالتّعارُضِ ليس بداعٍ قَويٍّ، لأنَّ هذا العملَ مستحِقٌّ للتّأخيرِ عنِ المبتدإ، ففي تقديرِ عامِلِه مقدّماً تكثيرٌ مِنْ مخالفَة الأصلِ.

---

(1) سقطت من جـ.

(2) جـ و د يحتمل وبعدهما أنْ وفي المغني ص: 799 يحتمل بدون أن.

قلت: الظاهرُ ألاَّ مزيةَ[1] لِتقديمه علَى تأخيره باعتبارِ تَقليلِ مُخالفَةِ الأَصلِ وَتكثيرِها مـن وَجْهيْن: أحدُهما تقديمُ الخَبرِ على المبتدإ، والثاني تقديمُ معمولِ الخَبَر على المبتدإ أيضاً، وإذا قـدر مؤخّـراً لَـزِمَ مخالفةَ الأَصْلِ[2] مِنْ وَجْهين أيضاً: أحدُهُما تقديمُ معمولِ الخَبَرِ على المبتَدإ، والثاني تقديمُ المعمولِ على عامِلِه فجاءَ[3] التّعارُض، والله[4] أعلمُ[5].

---

(1) د: أنه لامزية.

(2) بعد في جـ: وذلك لأن هذا العامل إذا قدر مبتدأ لزم مخالفة الأصل.

(3) د: في.

(4) بعده في جـ: تعالى.

(5) سقط "والله أعلم" من د.

البابُ الرَّابعُ مِنَ الكتابِ

في[1] أحكامٍ يَكثُرُ دَورُها، ويقبُحُ بالمُعربِ جَهلُها وعَدمُ مَعرفَتها على وجهِها، نحو ما يعرَفُ به المبتدأُ منَ الخبرِ.

قال: وقيل: يجوزُ تقديرُ كلٍّ منهما مبتدأ وخبراً مطلَقاً[2]

أقول: هذه مسألة ابنِ السّيدِ، وابنِ ماجَةَ[3] نقلَها أبو حيّان عنهما وهيَ مَسْطُورةٌ في أجوبةِ المسائلِ[4] لابنِ السّيدِ، قال فيها: كان مبدأُ الأمر أنَّ هذا الرجلَ المذكورَ قال لي: إن قوماً من نحويّي سرَقسطة اختلفوُا في قولِ كثير:[5]

وأنْتِ الّتي أحببت كلّ قَصيرَةٍ *** إليّ، وما تَدْري بذاكَ القَصائرُ
عَنَيْتُ قَصيراتِ الحِجالِ ولَمْ أُرِدْ *** قَصارَ الخُطَى شَرُّ النِّساءِ البَحاتِرُ

فقال بعضُهم: البحاتِرُ مبتدأ، وشرُّ النّساءِ خبرُه. وقال بعضُهم: يجوزُ أنْ يكونَ شرُّ النساء المبتدأ، والبحاتِرُ خبرَه. وأنكرت أنا هذا القولَ فقلتُ له: الذي قلتُ: هو الوَجهُ المختارُ وما قاله [النحويّ الآخرُ][6] جائزٌ، فأنكرَ وجعلَ يُكثِرُ من ذِكْرِ الموضوعِ والمَحمولِ، ويُوردُ الألفاظَ المَنطقيةَ التي يَستعمِلُها أهلُ البُرهانِ فقلتُ له: أنتَ تُريد أن تُدخِلَ صناعةَ

---

(1) سقط حتى "من الخبر" من ج و د وفوقها في الأصل "خ".

(2) الحديث هنا عن المبتدإ والخبر المعرفتين.

(3) كذا والصواب ابن باجة وهو أبو بكر محمد بن الصائغ ويعرف بابن باجة وقد ذكره أبو حيان في النظار فقال: كان عالماً بالأدب والنحو، ونظر في كلام الحكماء فكان يشبه بابن سينا وله تصانيف في الرياضيات والمنطق توفي سنة 523 هـ وقيل: 525هـ. انظر وفيات الأعيان 4: 429 – 431 والبغية 1: 475.

(4) انظر ص89.

(5) ديوانه ص369 وإصلاح المنطق ص184، 274 ومعاني القرآن للفراء 3: 120 والمثلث لابن السيد 2: 397 والمسائل والأجوبة له ص89 والمفصل بشرح ابن يعيش 6: 37 والصحاح واللسان (قصر) ونتائج التحصيل ص151.

(6) الأصل: النحويون الآخرون.

المنطِقِ في صناعَة النّحو، وصناعة النّحو تُستعمَلُ[1] فيها مجازاتٌ ومُسامَحاتٌ[2] لا يَستعمِلُها أهلُ المنطِقِ، وقال[أهل الفلسفة][3] يَجبُ أنْ تُحمَلَ كلُّ صَنْعَةٍ على القوانين المتعارَفةِ بينَ أهْلِها وكانوا يَرَوْنَ أنّ إدخالَ بعضِ الصناعاتِ في بعضٍ إنما يكونُ من جَهل المُتَكلِّم أوْ عن[4] قصدٍ منه للمُغالطَةِ والاستراحةِ بالانتقالِ منْ صناعةٍ إلى أخرى إذا ضاقَت عليه طرُقُ الكلامِ، ثم أخذ[5] في تقريرِ مَذهَبِه وتَرجيحِه بما لا حاجةَ [بنا][6] إلى التّطويلِ بذكرِه.

قال: وقيل المشتقُّ خبرٌ، وإن تقدَّم نحو القائمُ زيدٌ.

أقول: هذا رأيُ الإمام الرّازي[7] وتوجيهُه أنَّ معنَى المبتدإِ المنسوبُ إليه، ومعنَى الخبرِ المنسوبُ والذاتُ هي المَنسوبُ إليها[8]، والصفةُ هي المنسوبُ، فسواءٌ قلنا: زيدٌ القائمُ، أو القائمُ زيدٌ يكون زيدٌ مبتدأً والقائم خبراً. واعتَرَضه صاحبُ التّلخيص[9] بأنَّ المعنَى الشّخصُ الذي له الصفة صاحبُ الاسمِ، يَعني أنَّ الصفةَ تُجعلُ دالّةً على الذاتِ، ومسندا إليها، والاسمُ يُجعلُ دالاً على أمْرٍ نِسبي ومُسنداً / 379.

وفي شَرْحِ التّلخيصِ[10] للشّيخ بهاءِ الدينِ السُّبكي: وقد يقال: إنَّ الدالَّ على الوَصفيةِ إنما هو مُنطلقٌ، أمّا المنطِلقُ فالألفُ واللامُ فيه موصولٌ بمعنَى الذي، فهو في الجُمودِ والدلالةِ على الذاتِ كزيد، ولذلك [يقعُ][11] المنطِلقُ وغيرُه منَ المَوْصُولاتِ مَوْصوفاً

---

(1) د: يستعمل.

(2) سقطت من ج.

(3) من ج و د.

(4) سقطت من ج.

(5) بعده في ج: ابن ماجة.

(6) من ج و د.

(7) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي الإمام فخر الدين الرازي خطيب الري له عدة مصنفات أهمها: التفسير الكبير وشرح المفصل لم يتم وشرح سقط الزند توفي سنة 606 هـ انظر وفيات الأعيان 4: 248 – 252 ومفتاح السعادة 2: 102-108 وكشف الظنون ص1774 وانظر رأيه في شروح التلخيص 2: 100- 101.

(8) ج و د: إليه.

(9) انظر شروحها 2: 101.

(10) انظر 2: 101-103.

(11) الأصل: منع.

مباشراً للعوامل غير مُحتاجٍ إلى جرَيانه على مَوْصوفِ قبلَه بقيَ النظرُ فيما إذا قلنا: المنطلِقُ زيدٌ، فهل نقولُ المبتدأ الألِفُ واللامُ خاصة كما أنَّ الذي هو المبتدأ دونَ صلتِهِ أو نقولُ: المبتدأ الألفُ واللامُ وما اتَّصل بها فيه نظرٌ. وقد يقالُ بمثلِه في الذي، إلاَّ أنَّ اتصالَ الألفِ واللامِ بصلتِها أشدُّ. هذا كلامه وفيه بحثٌ.

قال: ويتَّجِهُ عندي جوازُ الوَجْهينْ إعمالاً للدليلين.

أقول: يريد فيما إذا كانَ المبتدأ والخبرُ مختلفينِ تعريفاً وتنكيراً، ولكنْ للنكرةِ مُسَوِّغ، نحو (حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ) [1] وانَّجاهُ الأمْرينِ عنده إعمالاً للدليلينِ المذكورينْ مُنافٍ لِما قدَّمه منَ التَّحقيقِ الذي قرَّره أولاً، وذلك لأنَّ أحدَ هذين الدليلينِ هو شبهُ المرفوعيْنِ في المثال المذكورِ ونحوِه بمعرفتين تأخرَّ الأخصُّ منهما، ولا شك أنَّ هذا مُقتضٍ للحكمِ بابتدائيةِ الأخَصِّ جَرْياً على مقتضى تَحقيقه المتقدمّ وإنما ذكرَ هذا توجيهاً للحكمِ بابتدائيةِ غيرِ الأخصِّ، فما هذا الذي قالَه؟

ما يُعرَفُ به الاسمُ منَ الْخَبَر

قال: أحدُها أنْ يكونا مَعْرفتينِ إلى آخره.

أقولُ: هذه طريقة المتأخرين، وثَمَّ طريقة أخرى لم يذكرْها المصنفُ هنا، ولكنْ أشار إليها فيما تقدمَ، وهي أنكَ بالخيارِ في جعْلِ أيِّهما شئت[2] الاسمَ والآخر الخبرَ ذهَب إلى ذلك الشَّلوبينُ[3] وابنُ عُصفور[4] وغيرُهما، قالوا: وهو ظاهِرُ كلامِ سيبويْه. قال ابنُ خَروفٍ وعلى هذا كلامُ العَربِ، لأنَّ الفائدةَ حاصلة على كلِّ حالٍ.

---

(1) سقط نعم الوكيل من ج و د و الآية من آل عمران : 173.

(2) سقطت من ج.

(3) هو عمر بن محمد أبو علي تلميذ السهيلي والجزولي كان إمام عصره في العربية غير مدافع، وله مصنفات نذكر منها التوطئة في النحو، وشرحان على الجزولية وتعليق على الكتاب توفي سنة 645هـ انظر إشارة التعين ص241 والبغية 2: 224 انظر رأيه في شرحه على الجزولية ص237.

(4) انظر المقرب 1: 97.

قال: واعلم أنهم حكَمُوا لأنْ وأنَّ المقدَّرتين بمصدرٍ مُعرَّفٍ بحكمِ الضميرِ، لأنه لا يُوصفُ كما أنَّ الضميرَ كذلك.

أقولُ: هذا مُشكلٌ، لأنَّ كونَه لا يُوصفُ لا يقتضي تنزيلَه منزلةَ الضمير فكَمْ من الأسماء مالا يُوصَفُ ولم يجعلوه بمثابةِ الضمير، ثمَّ الحكْمُ على هذا المَصدر المسبوكِ مِنْ أن وأنَّ وصلتهما المُعرَّفِ بالإضافة [سواءٌ أضيفَ إلى ضميرِه أوْ][1] غيرِه بحُكْمِ الضَّميرِ، مما يَقتضِي أنَّ المضافَ إلى ذي الأداة مثلاً بمثابةِ الضمير، ولم يقلْه أحدٌ فيما عَلمتُ، ثم تَخصيصُه[2] أن وأنَّ المصدريتين بهذا الحُكْمِ، دونَ بقية الأحرُفِ المصدرية ليس بظاهرٍ، وقد وَقَعَ للمصنف في الباب الخامس في النوعِ الثاني من الجهةِ السادسةِ أنْ قال:[3] والحرْفُ المصدريّ وصلتُه في نحو ذلك مَعرفةٌ، فلا يقعَ صفةً للنكرةِ، ولم يُخصِّصه بأنْ وأنَّ[4]. ثم قوله: المقدرتين بمصدرٍ معرَّفٍ يَقتضِي أنهما لو كانتا مُقدَّرتيْنِ بمصدرٍ مُنكَّرٍ[5] لم يَثبُتْ لهما حكمُ الضمير، فيجوزُ وصفُهما كما إذا قيل: أعجبني ما صنَع رجلٌ حسنٌ، علَى[6] أن تُجعلَ الصفة للمصدرِ المقدَّرِ، أيْ صُنْعُ رجلٍ حسنٌ، وفي جوازِ مثلِه نظرٌ فتأمَّله[7].

قال: الثالثُ أنْ يكونا مُختلِفين فتجعلُ المعرفةَ الاسمَ والنكرةَ الخبرَ، ولا يُعكَسُ إلاَّ في الضَّرورةِ.

أقول: إنما أطلقَ المصنفُ ولم يُفصِّلْ في النَّكرة بينَ أن يكونَ لها مسوغ وألاَّ يكونَ، وقد قالوا إذا كان لها مسوغ فالأحسنُ أنْ تَجعلها الخَبرَ، نحو كان عبدُ الله رجلاً صالِحاً، ولك أنْ تجعلها الاسمَ فتقولُ كان رجلٌ صالحٌ عبدَ الله، وإن لم يكنْ لها مسوغ فلا يجوزُ جعلُها الاسمَ إلا في الضرورة، كما ذكرَ المصنفُ، ولم يخصّ ابن مالِكٍ[8] ذلك بالضَّرورةِ؛ بلْ

---

(1) من ج و د.

(2) ج و د: تخصيص.

(3) في هامش الأصل: ولعله قيل: وإلا كان وهما والظاهر أن المصنف لم يزل على هذا الظاهر عند التأمل.

(4) سقطت من ج.

(5) في هامش الأصل: ط: في وصف أن وأنْ المقدرتين بمصدر منكر نظر، ومفهوم كلام المصنف يقتضي جوازه.

(6) سقطت من ج.

(7) سقطت من ج.

(8) التسهيل ص54.

سوَّغَه في السَّعةِ قياساً على الفاعلِ والمفعولِ، وعلى اسمِ إنَّ وخبرِها / 380 وشرَطَ في ذلك ألاَّ تكـونَ النكـرةُ متمحضةً للوصْفيةِ فلا يجوزُ عندَه كان قائمٌ زيداً، بخلافِ كان قُرشيٌّ زيداً. هكـذا نُقِـلَ عـنه واستدلَّ بأنَّ الأبيات في ذلك لا ضرورةَ فيها إلى ارتكابِ نصب المعرفةِ بناءً على ما اختاره في تفسير الضَّرورة من أنها لا مندوحَة للشاعرِ عن ارتكابِه. وقد تقدم البحث فيه في الباب الأول في فصل أَلْ من حرفِ الألفِ[1].

قال كقولِه[2]:

ولا يكُ مَوْقِفٌ منكِ الوَدَاعا

أقولُ:هذا عجُزُ بيتٍ للقطامِي وصدرُه[3]:

قِفِي قبلَ التَّفرُّقِ يا ضُباعَا

وبعدَ هذا البيتِ

قِفِي داري[4] أَسِيرَكِ إنَّ قَوْمِي *** وقَوْمَكِ لا أرَى لَهُمُ اجتماعاً

ضُباعٌ مرخمٌ من ضُباعَةَ، وهي بنتُ زُفَر بنِ الحارثِ الكِلابيّ على ما قيلَ.

والـوداعُ: اسمٌ للتّوديع قال في القامُوس[5] وهو تخليفُ المسافِرِ الناسَّ خافضين وهمْ يَودّعُونه إذا سافرَ تفاؤلاً بالدَّعةِ التي يَصيرُ إليها[6] إذا قَفَلَ، أوْ يتركونه وسَفَره. وداري: لايني واخْفِـضِي جـناحَكِ. قـال في الـصّحاحِ[7] ومـدارَاةُ الـناسِ يُهْمَـزُ ولا يَهْمَزُ، وهي: المُداجاةُ

---

(1) انظر ص39 من الأصل.

(2) البيت للقطامي ديوانه ص31.

(3) ج و د: صدره.

(4) الديوان: فادي.

(5) انظر (الودعة).

(6) بعده في ج: المسافر.

(7) انظر (درى).

والمُلاينة. وأسيرَكِ: مُحبُّكِ الذي أسَرته مَحبتكُ، هذا هو الظاهرُ. ويحتملُ أنْ يكونَ أراد أسيرَ أبيكِ فإنَّ أباها زُفرَ بنَ الحارثِ كان قد أسَرَه، ثمَّ منَّ عليه فأطلقَه، وردَّ عليه ماله وأعطاه مائة مِنَ الإبلِ. وقال[1] بعضُ شارحي أبياتِ المفصَّلِ: يَجوزُ أن تُجعلَ كان تامّةً، وموقِفٌ فاعلها. والوداع منصوبٌ بموقفِ لأنه مصدرٌ، أيْ قفي أنتِ، ولا تقِفي للوداعِ.

قلت: هذا غلط إذ لا يعملُ المصدرُ بعد وصْفِه وهنا قد وُصِفَ بـمِنكَ قبلَ العملِ، ولهذا وَهِمَ مَنْ قال في قولِ الحُطيئة[2]:

أزمعتُ يأساً مُبيناً مِنْ نَوالِكُمُ *** ولَن تَرَى طارِداً للحُرِّ كالياسِ

إنَّ مِنْ مُتعلِّقةٌ بيأساً ذكرَه المصنفُ في النوع العاشرِ من الجهةِ السادسة منَ الباب الخامس. وجُوِّزَ في بَيْت القطامي وجُوهٌ أُخَرُ، منها أن يجعلَ الوادعُ منصوباً بقفي، أي قفي الوداعَ ولا تُعجِّليهِ، ولا يكُ موقفٌ منكِ وداعاً، فحُذِفَ هذا لدلالةِ الوداعِ المتقدم في التقدير عليه، ومنها أن يكون الوداعُ منصوباً بفعلٍ مضمرٍ كأنه قال: اترُكي الوداعَ، ومنها أن يكونَ مفعولاً له وناصبه، إمّا قفي، أو يكُ، ولا يخفى [عليكَ][3] اختلافُ المعنَى بحسبِ اختلافِ النّاصبِ.

قال: وقولُه[4]

يكونُ مزاجها عَسَلٌ وماءُ

أقول: هذا عجزُ بيتٍ لحسّانٍ، رضيَ الله عنه، صدرُه:

---

(1) ج و د: قال.

(2) ديوانه ص107 والمغني ص766 والسيوطي ص916 وشرح أبيات المغني 7: 238..

(3) الأصل: عنك.

(4) ديوان حسان ص8 (فيه: خيبة عوض سيئة والكتاب 1: 49 ومعاني الفراء 3: 215 والكامل 1: 126 والمقتضب 4: 92 وأصول ابن السراج 1: 73، 94 والمقتصد ص 404 والمحلي ص96 والمغني ص591، 911 والسيوطي ص849 والخزانة 4: 40، 63 وشرح أبيات المغني 6: 349 ونتائج التحصيل 1192.

وقد أنشدَ المصنفُ هذا البيتَ بتمامه في أولِ القاعدةِ العاشرةِ منَ الباب الثامن وهناك نتكلَّم عليه إن شاء الله تعالى.

قال: واعتذرَ له بأنَّ النكرة قد تَخصَّصت بقوله لهم.

أقولُ: هذا مما[1] يُؤيدُ ما قدَّمناه[2] عنهم، وهو أنَّ النكرةَ إذا كان لها مُسَوِّغ جازَ جعلها الاسمَ، وجعلُ المعرفةِ الخبرَ، نحو: كان رجلٌ صالحٌ زيداً.

قال: ما افترقَ فيه عطفُ البيانِ والبدلِ.

أقول: اعلمْ أنَّ الكلامَ في الأحكامِ التي افترقا فيها مسبوقٌ بالكلام على معرفة حقيقتهما فنقول: أمَّا البدلُ فهو التابعُ المقصودُ بالحكْمِ بلا واسطةٍ، فخرجَ بالفصل الأولِ النَّعتُ، وعطفُ البيانِ، والتَّوكيد، فإنهنَّ مكملاتٌ للمقصود بالحكمِ.

وأما النسقُ فثلاثة أنواعٍ:

أحدها ما ليس مقصوداً بالحكمِ، كجاء زيدٌ لا عمرٌو، وما جاء زيدٌ، بل عمرو أو لكنْ عمرٌو. أما الأولُ فواضحٌ لأنَّ الحكمَ السابقَ منفيٌّ، وأمّا الآخرانِ فلأنَّ الحكمَ السابق / 381 هو نفيُ المَجيءِ والمقصودُ به إنما هو الأولُ.

النوعُ الثاني ما هو مقصودٌ بالحكم هو وما قبله فيصدُقُ عليه أنه مقصودٌ بالحكم، لا أنه المقصودُ به، وذلك كالمعطوفِ بالواو، نحو: جاء زيدٌ وعمرٌو، وما جاء زيدٌ ولا عمرو. وقد عُلِمَ خروجُ هذين النوعين بما فُهِمَ من أنَّ المرادَ بالمقصودِ بالحكم ما انحصَرَ فيه القصدُ بالحكم بحيثُ لا يُشاركه غيرُه.

النوعُ الثالث ما هو مقصودٌ بالحكم دونَ ما قبلَه، وهذا هو المعطوفُ ببَلْ، ولكنْ بعدَ الإثباتِ، نحو جاءني زيدٌ بلْ عمرٌو، أو لكن عمرٌو. وهذا النوعُ خارجٌ بقولِنا بلا واسطةٍ، وَسلِمَ الحدُّ بعد ذلك للبدلِ.

---

(1) سقطت من د.

(2) ج: قلناه.

وأما عطفُ البيانِ فهو تابعٌ يوضِّحُ متبوعَه غير صفة، فقولنا يوضّحُ متبوعَه خرجَ التّوكيدُ وعطفُ النسقِ والبدلُ؛ إذ ليس شيءٌ منها يوضحُ المتبوع. أما النسقُ فظاهرٌ، وأما التّوكيد فإنما يُفيدُ تحقيق أصْلِ النسبةِ إلى المؤكد أو شمولها لأجزائه، ولا تعرُّضَ فيه إلى إيضاحِ المؤكد. وأما البدلُ فلأنّ المبدلَ منه في حكم المطروحِ المعدومِ، فلم يُقصَدْ بالبدل إيضاحُه، فلم يبقَ إذاً إلا الصفة فخرجتْ بقولنا "غيرُ صفةٍ" والمرادُ بذلك أنه لا يدلُّ على معنى في متبوعه؛ بلْ يوضّحُ باعتبار الدلالة على الذاتِ. قالَ الرَّضِي[1] وأنا إلى الآنَ لَمْ يَظْهر لي فرقٌ جَلي بين بدلِ الكلّ من الكلِّ وعطفِ البيان؛ بل ما أرى عطفَ البيانِ إلاّ البدلَ كما هو ظاهرُ كلامِ سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان؛ بل قال: أما بدلُ المعرفةِ من النَّكرة، فنحو: مررت برجلٍ عبدِ الله، كأنه قيل: بمنْ مَررتَ، أو ظُنَّ أنه يقالُ له ذلك، فأبدلَ مكانه ما هو أعرفُ منه، ومثله (وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ)[2] ثمَّ قال الرَّضِي: "قالُوا إنَّ الفرقَ بينهما أنَّ البدلَ هو المقصودُ بالنسبةِ دونَ[3] مَتبوعِه، بخلافِ عطفِ البيانِ فإنّه بيانٌ، والبيانُ فرعِ المُبيَّنِ فيكونُ المقصودُ هو الأول.

والجوابُ أنا لا نُسلِّمُ أنَّ المقصودَ بالنسبةِ في بَدلِ الكلِّ هو الثاني[4] فقط، ولا في سائر الأبدالِ إلا الغلط فإنَّ كون الثاني فيه هو المقصودُ بها دونَ الأولِ ظاهرٌ، وإنما قلنا ذلك لأن الأول في الأبدالِ الثلاثةِ منسوبٌ إليه في الظاهرِ، ولا بدَّ[5] أن يكونَ في ذِكْرِهِ فائدةٌ لا تَحصلُ لو لَمْ يُذكَرْ صوناً للكلام الفصحاء عن اللّغوِ، ولا سيما كلامُه تعالى، وكلامُ نبيه، صلى الله عليه وسلّم، فادعاءُ كونه غيرَ مقصودٍ بالنسبة، مع كونِه منسوباً إليه في الظاهر، واشتمالُه على فائدةٍ يصحُّ أن يُنسبَ إليه لأجلها دعْوَى خلافِ الظاهرِ. ثمَّ أخذَ في ذكرِ الفائدة في الإتيان بهما معاً، وأطنبَ في ذلك على عادَتِه.

---

(1) شرح الكافية 1: 337.

(2) الشورى: 52، 53.

(3) سقط حتى "أن المقصود بالنسبة" من د.

(4) ج: التالي.

(5) في هامش الأصل: ع "فلابد".

قال: وأما إجازةُ الزَّمخشري[1] في (أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ)[2] أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى (إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ) فقد مضَى ردُّه.

أقولُ: مضَى في الباب الأول في فصل أنْ[3] الساكنةِ النونِ من حرفِ الألفِ حيث تكلَّم عنْ أنْ المُفسِّرة، والذي ردَّه به هناك هو أنَّ عطفَ البيان في الجوامدِ بمنزلةَ النعتِ في المشتقاتِ، فكما أنَّ الضميرَ لا يُنعَتُ، كذلك لا يُعطفُ عليه عطفَ بيانٍ، ومضى البحثُ معه في ذلك المحلِّ فراجعه.

قال: وإنما امتنَع الزَّمخشري[4] منْ تجويزِ كَوْنِ (أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ) بدلاً من الهاءِ في بِهِۦ توهّماً منه أنَّ ذلك يُخِلُّ بعائد المَوْصولِ وقد مضَى ردُّه.

أقولُ: مضى في ذلك المحلِّ حيث قال: والعائدُ موجودٌ حسّاً فلا مانِعَ، وذكرتُ هناك أنَّ أقعدَ من هذا الردِّ مُعارضتهُ بما نصَّ عليه في المفصَّلِ[5] من جوازِ [مثلِ][6] [زيدٌ رأيتُ غلامَه][7] رجلاً صالحاً على أنْ يكونَ رجلاً صالحاً بدلاً من غُلامِه، وهو نظيرُ ما مَنَعَه هنا.

فإن قلتَ: في كلامِ المصنف إعمالُ المصدرِ بعدَ وَصفِه، وهو مُمتنعٌ، إذ قولُه: إنَّ ذلك مفعولٌ بتَوهماً[8]، وقد وُصِفَ بقوله: مِنه.

قلت: لا نُسلِّم أنه معمولٌ / 382 للتَّوهُّمِ؛ بل للظَّرف المستقرِّ، والجارُّ محذوفٌ أي: توهُّماً صدرَ منه بأنَّ ذلك، أوْ في أنَّ ذلك، فلا إشكالَ.

---

(1) الكشاف 1: 656.

(2) المائدة: 117.

(3) انظر ص 24 من الأصل.

(4) الكشاف 1: 656.

(5) انظر شرحه لابن يعيش 3: 66.

(6) من ج و د.

(7) الأصل رايت رايت زيداً غلامه.

(8) ج: توهما.

قال: وأمّا قولُ الزَّمخشري[1]: إن (مَّقَام إِبْرَٰهِيمَ)[2] عطفٌ على (ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ) فسهوٌ.

أقول: كرَّرَ المصنفُ الرّدّ المذكورَ في النوع الثاني من الجهة السادسة منَ الباب الخامس فقال هناك: ومن ذلك قولُ الزَّمخشري[3] في (إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ)[4] إن (أن تَقُومُواْ) عطفُ بيان على (وَٰحِدَة)، وفي (مَّقَام إِبْرَٰهِيمَ) : إنَّهُ عطفٌ على (ءَايَٰت بَيِّنَٰت)، مع اتفاقِ النَّحويِّين علَى أنَّ البيانَ والمبيَّنَ لا يتخالفانِ تعريفاً وتنكيراً، ثمَّ اعتذَرَ عَنه بقوله. وقد يكونُ عبَّرَ عن البدلِ بعطفِ البيانِ لتآخيهما، ويَؤيدُه قوله في (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ)[5]: إنَّ (مِّن وُجْدِكُمْ) عطفُ بيانٍ لقوله تعالى (مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم) وتفسيرٌ له قالَ: ومِنْ تبعيضية حُذِفَ مُبعَّضُها، أي: أسْكِنوهن مكاناً من مَسْكِنِكُم مما تُطيقون انتهى. وإنما[6] يريدُ البدلَ، لأنَّ الخافِضَ لا يُعادُ إلا مَعه. وهذا إمامُ الصّناعَة سيبويْه[7] يسمّي التوكيدَ صفةً، وعطفَ البيانِ صفةً إلى هنا كلامه.[8]

قال: وقالَ:[9]

لقدْ أذهلتني أمّ عمرٍو بكلمةٍ *** أتصبرُ يومَ البينِ، أم لستَ تَصبِرُ؟

---

(1) الكشاف 1: 447.

(2) آل عمران: 96.

(3) الكشاف 3: 294.

(4) سبأ: 46.

(5) الطلاق: 6.

(6) د: فإنما.

(7) انظر الكتاب 2: 184، 186.

(8) انظر المغني ص745.

(9) انظر البيت في المغني ص595 والسيوطي ص853 وشرح أبيات المغني 7: 3.

أقـول: لا ينبغي أنْ يُعدَّ هذا مما هو بصدَدِه، لأنَّ جملةَ البَدلِ هنا مُرادٌ بها لفظُها فهي بمنزلةِ المفردِ، أي: لقد أذهلتني بهذا اللفظِ، ويؤيِّدُه أنَّ العاملَ هنا حرفُ الجرِّ، وهو إنما يدْخُلُ علـى اسمٍ، أو ما هو في تأوليه فلو لم تَكُن الجملة هنا كالاسم المفرد لامتنع دخول الجار، لأنه لا يعلـقُ عن العَملِ، وأطلقَ على الجملةِ الاستفهاميةِ لفظ الكلمةِ مع [أنها][1] كلامٌ، لأنه قد يُرادُ بها لفظُها نحو قولِنا كلمة الشّهادة حقٌّ. ومعنَى أذهلتني: شغلتني عن النَّظرِ في أحوالي بما ألقته إلي منْ كلمتها المُشعرةِ بوقوعِ الفُرقَةِ وتشتيتِ[2] الشَّملِ.

قـال: والـرابعُ أنَّه لا يكونُ تابعاً لجُملةٍ بخلافِ البَدلِ، نحو ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾[3]، ونحـو ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٣﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾[4]، وقوله:[5]

أقولُ له: ارْحَلْ لا تُقيمَنَّ عندَنا

أقول: صرَّحَ هنا بأنَّ الجملةَ الثانيةَ تابعة للأولى بطريقِ البدليةِ، معَ أنَّ الأولَى لا محلَّ لهـا، وكـلُّ تابـعٍ ذو إعـرابٍ إمّا لفظي، أو تقديري، أو محلي، ولا إعراب هنا[6] أصلا[7]، فما هـذه التَّبعـية؟ اللهمَّ إلا أن يريد الأمر اللغوي، لا الاصطِلاحي. وجعَلَ قولَه: لا تقيمنّ بدلاً مـن قولِه: ارْحَلْ معَ أنَّ المقولَ هو المجموعُ، فَيلزَمُ ألاَّ يكونَ لشيءٍ من أجزائِه محلٌّ، وقد سبقَ الكـلامُ فيه وإنشادُ هذا المصراعِ في الباب الثاني في الجملةِ السابعَةِ من الجُملِ التي لها محلٌّ من الإعـراب، وقـد رأيـتَ مـا باح به المصنفُ في هذا المَوضِعِ وغيرِه من وقوع البَدلِ جملةً مع ما

---

(1) الأصل: أنه.

(2) ج و د: و تشتت.

(3) يـس: 20، 21.

(4) الشعراء: 132، 133.

(5) تقدم تخريجه في ص 106.

(6) سقطت من د.

(7) سقطت من ج.

صرَّحَ به في الباب الثاني في المسألةِ التي ذكرَها في أواخِرِ الكلامِ على الجملةِ التفسيرية، وهي الثالثة من الجُملِ التي لا محلَّ لها حيثُ قال هناك: ولم يُثبتِ الجمهورُ وقوعَ [البيانِ][1] والبَدلِ جملةً[2]. وقد نبَّهتُ عليه في ذلك المحلِّ نصاً.[3]

قال: وكقولِ الحَماسِي:[4]

رُوَيْـدَ بـني شـيبانَ بعـضَ وعـيدِكمُ *** تلاقـوا غـداً خيلـي علـى سَـفوانِ
تلاقـوا جـياداً لا تحـيدُ عـن الوغـى *** إذا مـا غـدت في المـأزق المتداني/ 383
تُلاقـوهُم فتعـرفوا كـيـف صـبرُهُم *** على ما جنت منهم يـدُ الحدثـان

أقول يتصل بهذه الأبيات قوله:

مَقـادِيمُ وَصّـالوُن في الرَّوْعِ خَطْوَهُمْ *** بِكُـلِّ رَقِـيقِ الـشَّفرتيْنِ يَمـانِ
إذا استُنجدُوا لَم يَسْألوا مَنْ دَعـاهُمُ *** لأيَّـةِ حَـرْبٍ، أمْ لأيِّ مَكـانِ

رويـدَ: اسـمُ فعـلٍ، أي: ارفِقوا. وبني شَيبانَ مُنادى، ويروى رُوَيْداً بالتنوين على أنه تصغيرُ تَرخيمٍ لإرودٍ مصدرَ أرْوَدَ، أي: رفِقَ، و بعضَ وعيدِكمْ مفعولٌ بمحذوفٍ، أي: كُفُّوا، وهـو علـى طـريق الـتَّهكُّم، ولم يُـشِر بغداً إلى اليوم الذي يَلي يومَه، وإنما دلَّ به على تقريبِ الأمـرِ كأنـه قـال: تُلاقـوا خَيلي قريباً على سَفَوانٍ، وهو: اسم ماء على أميالٍ من البصْرَة[5]، وقـد[6] كـسر هـنا للـضّرورة، والجِياد جمعُ جَواد، وهو: الفرسُ الجيِّدُ، ونبَّه بالوَصفِ المَذكورِ

---

(1) من ج و د.
(2) انظر المغني ص526.
(3) ج و د: أيضاً.
(4) تنسب هذه الأبيات إلى ودّاك بن ثميل أو ابن سنان انظرها في الحماسة بشرح المرزوقي ص: 127-129 وشرح التبريزي 1: 32، 33 والمغني ص: 595-596 والسيوطي ص: 853-854 وشرح أبيات المغني 7: 3، 4، 6.
(5) انظر معجم البلدان (سفو).
(6) سقطت من ج و د.

على أنَّ المرادَ بالخيلِ الفُرسانُ على عادتِهم في قولهم: الخيلُ والرِّجلُ[1] ولهذا قال بعدُ[2] تُلاقُوهم فتعرِفُوا كيف صَبْرُهمْ، ويَجوزُ أنْ يكونَ أراد بالخيلِ الدوابَّ[3] أنفسها، ووصفها بذلك لممارَستِها للقتالِ وتعوُّدها إياه ثمَّ أخبَرَ بعد ذلك عنْ أربابها. والوغَى: الحربُ، والمأزِقُ المضيقُ، والمتداني: المتقاربُ. والظاهرُ أن "على ما جنَتْ" لغوٌ يتعلقُ بالصَبرِ. ويحتملُ أن يكونَ [ظرفا][4] مستقرّاً في محلِّ نصبٍ على الحالِ منَ المضافِ إليهِ أي: فتعرِفوا كيفَ صَبرُوا معَ تحامِلِ الزمانِ عليهم وسُوءِ تأثيرِه فيهم.

وَجنَتْ: آثرتِ المكروهَ. والحدَثانِ: ما يكونُ من نوائبِ الدهرِ ومصائِبِه. والمقاديمُ جمعُ مِقدام؛ وهو: الذي يُبادرُ إلى الدخولِ في الأمرِ الشّديدِ غير خائفٍ، وفي البيت قلبٌ أي: وصالون كلَّ رقيقِ الشَّفرتين بخَطْوِهم كما قال:[5]

إذا قَصُرَتْ أسْيافُنا كانَ وصْلُها *** خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبُ

قال: والثاني أنَّ اللَّفظَ المُكرَّرَ إذا اتصلَ به ما لمْ يتَّصلْ بالأولِ، كما قدمنا، اتجَهَ كونُ الثاني بياناً لما فيه من زيادةِ الفائدةِ.

أقولُ: إذا اتصل بالثاني ما لمْ يتَّصلْ بالأول فليس مما الكلامُ فيه، فإنَّ الثاني من حيثُ وُجودُ هذا المتَّصلِ به غيرُ الأولِ، من حيثُ فقد ذلك المتّصلِ، وما أظُنَّ أولئكَ الجماعَةَ يَمنعون البدلية[6] عند اتصال الشيءِ[7] بالثاني لمْ يتَّصل بالأولِ، وفي احتجاجهم بأنَّ الشيءَ لا يُبيّنُ نفسه إشارةٌ إلى ذلك فتأملْه.

---

(1) د: والرجال.

(2) سقطت من د.

(3) ج: الذوات.

(4) من ج.

(5) الأخنس بن شهاب التغلبي شاعر جاهلي وأحد فرسان تغلب المعدودين المفضليات ص937 وسمط الآلي ص730 وشرح الاختيارات ص937 والحماسة بشرح المرزوقي ص727 والخزانة 3: 164.

(6) د: البيان.

(7) ج و د: شيء.

قال: فإذا كرَّرته تكرَّرَ[1] خطابُك لأحدهما وإقبالُك عليه، فظهرَ المرادُ.

أقول: وهذا كالأول فإنه قد فُرِضَ أنَّ الثاني قد انضمَّ إليه ما لم يكنْ في الأول، وهو تكرُّرُ الخطابِ، وليس الكلامِ في مثل ذلك، وإنما الكلامُ فيما إذا لم يكنْ إلاَّ مجردَ تكرارِ الأولِ فقط من غيرِ زيادةٍ تنضمُّ إليه.

قال: وعلى هذا يتخرَّجُ قولُ النَّحويين في قولِ رُؤْبةَ:[2]

لَقائِلٌ: يا نَصْرُ، نَصْراً نصْراً

ثم قال بعدَ هذا بيسيرٍ: وقيل: لو قُدِّرَ أحدُهما توكيداً لضُمّا بغيرِ تنوينٍ كالمؤكَّد.

أقول: الظاهرُ أنْ يقالَ لضُمَّ بغير ألف ليعودَ الضميرُ إلى قوله: أحدهما، ولو حَذفَ قوله كالمؤكَّد لاستقام الإتيان بضَمير الاثنين، وقد تقدمَ الكلامُ على ذلك مُشْبَعاً. وإنشادُ هذا البيت وما قبله في الباب الثاني في الجملة المعترضة، وهي الثانية من الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب، حيث ذكرَ الموضعَ الرابعَ من مواضعِ الاعتراض، وهو ما بينَ الجزءين اللذين أصلُهما المبتدأ والخبرُ.

قال: ولهذا امتَنَعَ أيضاً البدلُ وتَعيَّنَ البيانُ / 384 في نحو قولك: هندٌ قامَ عمرٌو أخُوها.

أقول: ذكرَ المصنفُ هذه المسألةَ ثانياً في هذا البابِ في روابطِ الجملةِ بما هي خبرٌ عنه حيث قال: تَنبيهٌ قد يوجد الضمير في اللَّفظِ ولا يَحصُلُ الرَّبْطُ.

قال: ما افترق فيه اسمُ الفاعِل و الصفة المشبهةُ.

أقول: أمّا إسم الفاعل فهو الاسمُ المشتقُّ [من مصدر][3] لشيءٍ قام به بمعنَى الحُدوثِ، فخرجَ اسمُ المفعول، والآلة، والمكانُ، والزمانُ، والصفة المشبهة. وقولُنا: لشيءٍ قامَ به يَشملُ ذا العلمِ، كزيد قائمٌ وغيره، نحو الفاعلُ مرتفِعٌ. وأما الصفة المشبَّهة فاسم اشتق من

---

(1) سقطت من د.

(2) تقدم تخريجه في ص 76.

(3) من ج و د.

مصدرٍ لازِمٍ لشيْء قام به على معنَى الثبوت، فخرجَ اسمُ المفعول، والآلة، والزمانُ، والمكانُ، واسمُ الفاعِلِ منَ اللازِم كقائِم وقاعِد، فإنه، وإن اشْتُقَّ من لازِمٍ لِمَنْ قام به، لكن ليسَ على معنَى الثبوتِ، أي الاستمرارِ؛ بل على معنَى الحُدوثِ، كما مرَّ. قال الرَّضي:[1] والذي أرى أنَّ الصفةَ المشبَّهَة كما أنها ليست موضوعةً للحدوثِ ليست أيضاً موضوعةً للثبوتِ في جميعِ الأزمنةِ، لأنَّ الحُدوث والاستمرارَ قيدان في الصفة، ولا دلالة فيها عليهما، فليسَ معنى حَسَنٌ في الوضع إلا ذو حُسْن، سواءٌ كان في بعض الأزمنةِ أو جميعِ الأزمنةِ، ولا دليلَ في اللَّفظ على أحدِ القيدين، فهي حقيقة في القَدرِ المشترك، وهو الاتصافُ بالحُسْن، لكن لَمَّا أطلقَ ذلك ولم يكن بعضُ الأزمنةِ أولَى من بَعضٍ، ولم يجُز نفيُه في جميع الأزمنة، لأنك حكَمْت بثبوته، فلابدَّ منْ وُقوعِه في زمانٍ كان الظّاهرُ ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقومَ قرينة على تَخَصُّصِه ببعْضها، نحو كان هذا حَسناً فَقبُحَ، أو سيصيرُ حسناً، أوْ هو الآنَ فقط حَسَنٌ، فظُهورُه في الاستمرارِ ليس [وضعياً][2] إلى هنا كلامُه وفيه بحثٌ.

قال: وهي لا تكونُ إلا للحاضِرِ، أي: الماضي المتَّصلِ بالزمانِ الحاضِرِ.

أقول: هذا غيرُ ما حكاهُ أبُو حيانَ عن بعضِ الناسِ، وذلك أنَّ السيرافِي قال في الصِّفةِ المشَبَّهَةِ: إنَّها أبداً للماضِي. وقال ابنُ السَّرّاجِ[3] إنَّها للحال، وإليه ذهَب الشَّلَوْبينُ[4] وابنُ مالِكٍ[5]. فقال أبُو حيانَ: جَمَعَ بعضُ أصحابنا هذيْن القولَيْنِ بأنْ قال لا يُريدُ السِّيرافي بكونِها للماضِي أنَّ الصفةَ انْقَطَعَتْ، وإنما يريدُ أنها ثَبتتْ قبلَ الإخبارِ ودامتْ إلى وقتِ الإخبارِ، ولا يريدُ ابنُ السَّراج أنها إنما وُجدت وقتَ الإخبار، فلا فرقَ حينئذٍ بينَ القولَيْن.

قال: وقولُ جماعةٍ إنها لا تكونُ إلا غير مُجارِية مَرْدود باتفاقِهم على أنَّ منها قوله:[6]

---

(1) انظر شرح الكافية 2: 205.

(2) الأصل: وضعاً.

(3) الأصول 1: 157.

(4) انظر شرحه على الجزولية ص296.

(5) انظر التسهيل ص139.

(6) عدي بن زيد ديوانه 101 والكتاب 1: 198 والمغني 598 والسيوطي 858 والعيني 3: 621 وشرح أبيات المغني 4: 163، 7: 12.

مِـــنْ صَـــدِيقٍ أوْ أخِـــي ثِقَـــةٍ *** أوْ عَـــــدُوّ شَـــــاحِطٍ دارَا

أقـول: مِـنْ هـؤلاءِ الجماعةِ صاحبُ المفصَّل[1] فإنه قال فيه: الصفة المشبَّهة هي التي ليستْ من الصفاتِ الجاريةِ وإنما هي مشبَّهة بها في أنها تُذكَّرُ وتُؤنثُ وتثنَّى وتُجمعْ. والشاهدُ في البيتِ شاحطْ، بشينٍ معجمةٍ، وحاءٍ، وطاءٍ مهملتيْنِ، أي: بعيدٌ، فإنه صفة مشبَّهَة، وهو مُجارٍ للمضارعِ. وقال في التَّسهيل[2] موازنتُها المضارعَ قليلٌ إن كانت من الثلاثي، ولازمة إن كانت منْ غيره. إلى هنا كلامه [فالأول][3] نحو[4] طاهِرُ العِرْضِ، وظاهِرِ الفاقَةِ، [وحالِكُ][5] اللَّون، وخاملُ الذكرِ، وساهِمُ الوَجْهِ، أيْ: متَغيّرُه وشاحِطُ الدارِ.

والثاني نحو مطمئنُّ القلبِ، ومعتدِلُ القامةِ، قال:[6]

وَمنْ يكُ منحلٌ العَزائمِ تابعاً *** هواهُ فإنَّ الرّشْدَ منه بَعيدُ/ 385

قال: ولا يكونُ معمولُها إلا سبيباً.

أقـول: قـال بـدر الـدين بـنُ مالـكٍ[7]: جـوازُ زيدٌ بك فَرِحٌ يُبطِلُ عمومَ قولِهم: إنَّ المعمـول لا يكـونُ إلا سـببياً مؤخراً وهذا غيرُ واردٍ عليهم، لأنَّ المرادَ بالمعمول ما عمَلها فيه بحـقِّ الـشَّبَه، ومـا أوردَه لـيس من هذا القبيلِ، فإنَّ عمَلَها في ظرفٍ إنما هو بما فيها مِنْ مَعنَى الفعلِ وكذا عملُها في الحال، والتمييزِ ونحوِهما.

قال: فأمَّا الحديثُ: إنَّ امرأةً كانت تُهرَاقُ الدماء[8]، فالدماءُ تمييزٌ على زيادةِ أل.

---

(1) انظره بشرح ابن يعيش 6: 81.

(2) انظر ص139.

(3) من ج و د.

(4) سقطت من د.

(5) الأصل: حائلْ والحالك: الشديد السواد انظر اللسان (حلك).

(6) انظره في المساعد على التسهيل 2: 211.

(7) شرح الألفية ص173.

(8) انظر سنن أبي داوود 1: 74 وفيه: واهريقت دماً.

أقول: هذا التخريجُ غيرُ مَتعيّنٍ؛ إذ يجوزُ أن يكونَ بفعل مقدَّرٍ، أي: تُريقُ الدماءَ، ويجوزُ أن يكونَ على التَّشبيه بالمفعول به، كما في زيدٌ حسنُ الوجهْ، وعليهما فليست ألْ زائدةً ذكر ذلك ابنُ الحاجِبِ في الأمالي[1]، قال: ويجوزُ أنْ يكونَ منصوباً على توهمِ التَّعدي إلى مفعولٍ ثانٍ، لأنَّ الهمزةَ دخلتْ على الهاء التي هيَ عوضٌ عنِ الهمزةِ التي في أراقَ، فعدَّاهُ بها إلى مفعولٍ آخرَ، كأنَّ المعنَى: جعَلها غيرُها مُهرَاقَةَ[2] الدّماءِ، قال: ويجوزُ رفعُ الدماءِ على البدلِ من الضميرِ في تُهراقُ، كأنه قيل: يُهراقُ دمُها، فجعل الفعلَ أولا لها، ثم أبدلَ منه، كما تقولُ: أعجبتني الجاريةُ وَجهُها، وحُذِفَ الضميرُ للعِلْمِ به إلى هنا كلامه.

قلت: تخريجُه نَصبَ الدماءِ على التَّشبيه بالمفعولِ به مختلفٌ فيه، وكثيرٌ من النُّحاة يأباه؛ إذ النَّصبُ عندهم على التَّشبيه لا يكونُ في الأفعالِ، وتخريجُه على توهُّم التَّعدي إلى مفعول ثانٍ ضعيفٌ.

قال: الثامنُ أنه لا يقبُحُ حذفُ موصوفِ اسمِ الفاعلِ وإضافتُه إلى مُضافٍ إلى ضميره، نحو: مررت بقاتلِ أبيه، ويقبُحُ مررت بحَسن وجههِ.

اقول: وكذا لا يقبُحُ في اسم الفاعِلِ أن تقول: مررتُ برجلٍ قاتِلِ أبيه، ويقبُحُ في الصّفةِ أن تقول: مررت برجلٍ حسنِ وجههِ فليستِ المسألة مقيَّدةً، بحذفِ الموصوف وعبارةُ المصنف تُوهِمُ تقييدَها بذلك.

قال: ومستنَدُهُ في ذلك عدمُ السماعِ منَ العربِ على ما ادَّعاه، فلا يقالُ: زيدٌ حسنُ الوجْهِ المُشرقِ بجرِّ المُشرقِ على أنه صفة للوجه وعلل بعضُهم المنعَ بأنَّ معمولَ الصفةِ لَمَّا كان[3] سببيا غيرَ أجنبيّ أشبهَ الضميرَ لكونِه أبداً مُحالاً على الأولِ وراجِعاً إليه والضميرُ لا يُنعتُ، فكذا ما أشبَهَه.

---

(1) 4: 85-86.

(2) ج و د: مهريقة.

(3) في هامش الأصل ط: قلت: يرد هذا بناء على أن ما يتنزل منزلة الشيء لا يلزم أن يثبت له جميع أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير، ولذلك بني ولا ينعت. ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى المفرد. وقد قال الشارح هذا الكلام في أول الكتاب في حرف الألف في أثناء الكلام على إنْ.

قال: ويُشكلُ عليهم الحديثُ في صفة الدَّجال: أعْورُ عَينه اليُمنى[1].

أقـول: خـرَّجه بعضُهم على أن اليُمنَى خبرُ مبتدإٍ مَحذوفٍ، لا صفة لعينِه، وكأنه لَمَّا قيل: أعورُ عينُه، قيل: أيُّ عينهِ؟ فقيل[2] اليُمنَى.

قال: الحادي عشَرَ أنَّه يجوزُ إتباعُ مَجروره على المحلِّ إلى آخره.

أقـول: هذا آخرُ الوجوهِ التي [ذكَر][3] المصنفُ أن اسمَ الفاعل يُفارقُ الصفةَ المشبَّهَةَ فـيها. ومـنَ الوُجوهِ التي افتَرقا فيها غيرِ ما ذكره أنه إذا وقعَ فيها وفي معمُولِها الألفُ واللامُ كـان الأصلُ الجرّ هكذا في الجَزُولية.[4] قال الأندلسيُّ:[5] يعني أنك إذا نصبتَ الوَجْه مثلاً في قـولك مـررت بالـرجلِ الحـسَنِ الوجهَ فأصلُه أنْ يكونَ مجروراً بخلافِ الضّارِب الرَّجلَ، فإن الأصـلَ فـيه النـصبُ ويريدُ بالأصل الاستعمال الأكثر. ومنها استِحسانُ إضافتها إلى ما هو فاعلٌ في المعنَى، كحَسن الوجهِ ونقي الثغرِ، وطاهرِ العِرْضِ، بخلافِ اسمِ الفاعِل، نحو: كاتبُ الأَب، فـإن هـذا وإن كـان غـيرَ ممتَنعٍ، لكنه[6] قبيحٌ، لأنَّ الصفةَ لا تُضاف إلى مرفوعِها حتى يُقدرَ تحويلُ الإسنادِ إلى موصوفِها بدليلين:

أحدُهما أنَّه لو لم يُقدَّر ذلك لَزِمَ إضافة الشيءِ إلى نفسِه.

والثانـي: أنَّهـم يؤَنِّـثون / 386 الـصفةَ في نحـو هـندٌ حسنة الوجه، فلهذا حسُنَ أنْ يقـالَ: حـسَنُ الـوجهِ، لأنَّ مَـنْ حَسُنَ وجْهُه حسُنَ أن يسند الحسْنُ إلى جملتِه مجازاً، وقبُحَ أن يقال: كاتِب الأبِ، لأنَّ من كتبَ أبوهُ لا يحسنُ أن تُسنَد الكتابة إليه إلا بمجازٍ بعيدٍ.

---

(1) في صحيح مسلم كتاب الفتن ص2247 ألا وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى.

(2) بعده في ج و د: هي.

(3) الأصل: ذكرها.

(4) وهـي لعيـسى بـن عـبد العزيـز بـن يلبخت بن عيـسى المراكشي أبو موسى الجزولي لزم ابن بري بمصر لما حج، أخذ عنه جماعة منهم الشلوبين وابن معط، وكان إماما لا يشق له غبار من تصانيفه شرح أصول ابن السراج ومقدمته المشهورة وهي حـواش علـى جمل الزجاجي توفي سنة 607 هـ. انظر إشارة التعيين ص247 – 248 والبغية 2: 236 انظر رأيه في كتابه المقدمة الجزولية ص151.

(5) والمراد هنا الشلوبين انظر شرحه على الجزولية ص296.

(6) سقطت من ج.

قال: وأجازَ البغداديون[1] إتباعَ المنصوب بمجرورٍ في البابينِ كقولهِ[2]

فظلّ طُهاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ *** صَفيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجّلِ

أقول: هذا البيتُ من معلّقةِ امرئِ القَيسِ، وقبله:

فعادَى عِداءً بينَ ثَوْرٍ ونَعْجَةٍ *** دِرَاكاً ولَـمْ يَنْضَح بماءٍ فيغسل

عادَى عِداءً، كوالَى مُوالاةً، وفاعِلُ عادَى ضميرٌ يعودُ إلى الفَرَس المُتقدِّم ذِكْرُه، أيْ: وَالَى هذا الفرسُ بين ثَورٍ ونَعْجةٍ من بَقرِ الوَحشِ في طلْقٍ واحدٍ ولم يَعرَقْ عَرقاً مُفرِطاً أيْ أدركَهما دونَ معاناة مَشَقَّةٍ، ومُقاساةِ شِدّةٍ. والطُّهاةُ، جمعُ طاهٍ، وهو: الطبّاخ كذا في الصّحاحِ[3]. وقال بعضُ شارحِي المعلّقاتِ:[4] الطَّهْوُ: الإنضاجُ، وهو يشْتَمِلُ على[5] طبخِ اللَّحمِ وشَيِّه. والصَّفيفُ: اللَّحمُ المصْفوفُ على الحِجارة لينضُجَ. و القديرُ: [اللحمُ][6] المطبوخُ في القدرِ. يريدُ أنَّ الصيدَ كَثُرَ، فطبَخَ القومُ واشتَوَوْا.[7]

قال: وخُرِّجَ على أنَّ الأصلَ، أو طابخ قديرٍ، ثم حُذِفَ المُضافُ، وأبقي جرُّ المضافِ إليه، كقراءَة بعضِهم (وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ)[8] بالخَفضِ[9].

---

(1) انظر رأيهم في شرح أبيات المغني 7: 14.

(2) امرؤ القيس ديوانه ص22 والجمهرة ص102 وشرح الكافية الشافية ص1223 وشرح الزوزني ص49 والمغني617 والسيوطي ص857 وشرح أبيات المغني 7: 13 والعيني 4: 146.

(3) انظر (طها).

(4) انظر شرح الزوزني ص49.

(5) ج: يشمل طبخ.

(6) من ج و د.

(7) ج: وشووا.

(8) الأنفال: 67.

(9) وهي قراءة سليمان بن جماز المدني انظر البحر المحيط 4: 518.

أقولُ: لا حاجةَ بنا إلى التَّخريجِ على هذا الوَجْهِ الشاذِّ؛ بلْ نقولُ حُذِفَ المضافُ، وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه على الطَّريقة المشْهورة. والعَجبُ مِنْ خفاءِ هذا الوَجْهِ على المصنف، معَ ظهورِه وحُسْنِه، وقد أعادَ في أقسامِ العطْفِ كلامَ البغداديينَ وتمسُّكهم ببيتِ امرئِ القيسِ، وأشارَ هنا إلى التَّخريج الذي ذَكَرَه هناك.

ما افتَرَقَ فيه الحالُ والتّمييزُ، وما اجتَمَعا

قال: والتّمييزُ لا يكونُ إلا اسماً.

أقولُ: يعني اسماً غير ظرفٍ حتَّى يكونَ قَسيماً للجملةِ والظَّرفِ اللذينِ يَجُوزُ كونُ الحالِ عليهما، ولو لَمْ يُقدّرْ ذلك لَمْ تَتأتَّ المقابَلَة؛ إذ كونُ التمييزِ لا يكونُ إلا اسماً لا يدفعُ وقوعَه ظرفاً، فإنَّ الظرفَ اسمٌ.

قال: وقوله:[1]

إنَّما المَيْتُ مَنْ يَعيشُ كئيباً *** كاسِفاً بالُهُ قَليلَ الرَّخاءِ[2]

أقول: أظنُّ أنَّ قبلَ هذا البيتِ:

لَيسَ مَنْ ماتَ فاسْتَراحَ بَمَيْتٍ *** إنَّما المَيْتُ مَيِّتُ الأحياءِ

والكئيبُ: السيئ الحالِ المنكسرُ منَ الحزنِ، يقال: كئب يكأب، كفرحَ يفرَحُ، كآبةً كسلامةٍ؛ وكآبة كرحمةٍ[3] وفي الصّحاح[4] "ورجلٌ كاسِفُ البال، أي سيئ الحالِ". والبال يطلَقُ

---

(1) عدي بن الرعلاء الغساني شاعر جاهلي. الأصمعيات 152 ومعجم الشعراء: 86، والمغني 601، والسيوطي 858 والعيني 3: 442 والخزانة 4: 187 وشرح أبيات المغني 3: 197، 7: 16.

(2) ج و د: الرجاء.

(3) ج و د: كأبة كرحمة، وكآبة كسلامة.

(4) انظر (كسف).

على الحالِ وعلى القلبِ، وعلى رخاءِ النّفس: والرَّخاء، بالمد والفتح:[1] سَعَة الحال.

قال: والثالثُ أنَّ الحالَ مُبيِّنة للهيئات.

أقول: قال المصنفُ في حواشي التّسهيل: المرادُ بالهيئةِ: الصُّورةُ والحالة المحسوسة المشاهدَةُ، كما هو المتبادَرُ، وحينئذٍ يَخرُجُ مثل[2] تكلَّم صادِقاً، ومات مسلِماً، وعاش كافِراً، وإن أرادُوا الصفة فالتعبيرُ بها أوضحُ لمقصُودِهم، لكنْ يَخرجُ عنه مثلُ: جاء زيدٌ والشَّمسُ طالعة، وجاء زيدٌ وعمرو جالِسٌ.

قلتُ: هما في معنًى جاء مقارِناً لطُلُوعِ الشَّمسِ/ 387 وجلوسِ عمرٍو.

فبحسبِ التأويلِ لا يَخرُجان، لأنهما حينئذٍ مبيِّنان للصِّفةِ.

قال: والرابعُ أنَّ الحالَ تتعدَّدُ كقوله:[3]

عليٌّ إذا ما زُرْتُ لَيْلَى بخفيةٍ *** زيارةَ بيْتِ اللهِ رَجْلانَ حافياً

أقول: في البيتِ على هذهِ الرّوايةِ ردٌّ العجزِ على الصَّدرِ، ويُروَى إذا لاقيتُ فلا يكونُ فيه ذلك. ورَجْلان: ماشِياً. وحافياً: غيرُ منتعِلٍ، وكِلاهما حالٌ مِنْ فاعلِ الزيارةِ المحذوفِ، أي زيارتي [بيتِ اللهِ][4] فيكونُ من قبيل الحال المتَعدّدةِ، كما ذكَرَ المصنفُ. ويحْتَمِلُ أنْ يكونَ مِنْ قبيل الحالِ المتداخِلةِ، بأن يكونَ حافياً حالاً منَ الضميرِ المُستكِنِّ في رجلانَ ويجوزُ أنْ يكونَ صاحبُ الحالِ الضمير المجرورَ بـ علي[5].

قال المصنّفُ في حواشيه على التَّسهيل: حرَّفَ هذا البيتَ أعجميٌّ، فقرأه رَجْلاي مكان رجْلان وأعرَبه فاعلاً بزيارةٍ، وحافياً [حالاً][6] منهما على حد قوله:[7]

---

(1) ج: بالفتح والمد.

(2) سقطت من ج.

(3) البيت لمجنون ليلى ديوانه 306 وفيه علي لئن لاقيت ليلى بخلوة وانظر المغني ص601 والسيوطي 859 والأشموني ص254 وشرح أبيات المغني 7: 18.

(4) من ج و سقط حتى المتداخلة من د.

(5) في هامش الأصل ط: فيه نظر يظهر بالتأمل في المعنى وقد بينه يس في حواشي التصريح.

(6) الأصل: حال.

(7) وقبله لئن زحلوقة زلّ والبيت منسوب إلى امرئ القيس والنابغة الجعدي انظر ملحقات ديوان امرئ القيس ص472 وأمالي القالي 1: 42 وأمالي الشجري 1: 121، والمحتسب 2: 180، والجمهرة 1: 19 وتذكرة أبي حيان ص358 وشروح التلخيص 4: 2.

بها العينان تنهلّ

وذكر على حد قوله:[1]

ولا أرْضِ أبقلِ إبقالها

فقيل لَه: يقالُ: زرتُ البيتَ، ولا يقالُ: زارت رجْلاَي البيت. هذا كلامه.

وفي شَرحِ المِفتاحِ للشَّريف الجُرْجاني:[2] وقد صحَّفَ جماعة رِجْلانْ برِجْلاي، وبنوا عليه خرافاتٍ [في إعرابِ البيتِ][3] حتى قال قائلُهم: رِجْلاي فاعلُ زيارةِ بيت الله وحافياً حال من ضمير المتكلم في رِجْلايَ، لأنه في معنى زيارتي بيتَ الله حافياً وأنتَ خبيرٌ بأنَّ نسبةَ زيارَةِ بيتِ الله إلى الرِّجلينِ ركيكة جداً، وبأنَّ الحافِي إذا لم يكنْ راجلاً لم تكنْ له مَشقَّةٌ عظيمةٌ. وقد ذُكِرَ هذا المصحفُ بمحضرِ جمعٍ من أدباءِ الشَّامِ، فأخذوه أُضحوكة يُتلهى بها. انتهى كلامه.

قال: لأن الحقَّ قولُ الأعلم[4] وابنِ مالِكٍ: إن الرّحمنَ ليس بصفةٍ، بل عَلم.

أقولُ: ظهورُ الوَصْفِ فيه يمنَعُ علميتَه، والاستدلال عليها بما أشارَ إليه المصنف بعد هذا من وُرُوده كثيراً غيرَ تابعٍ ضَعيفٌ، فالمشتقاتُ الكائنة بألْ يجوزُ ذلك فيها، نحو القائمُ زيدٌ، ولا يَخرُجُ به عن الوَصفيةِ. وعلمية الغلبة يردها أنَّ الرحمن لَمْ يُستعمَلْ إلا له تعالَى، فلا تتَحقَّقُ الغلبةُ. وقد صرَّحَ المصنّفُ في النوع التاسع من الجِهةِ السادسة من الباب

---

(1) هذا عجز بيت لعامر بن جؤين و صدره: فلا مزنة ودقت ودقها. انظره في الكتاب 2: 46 و الخصائص 411 و المفصل بشرح ابن يعيش 5: 94

(2) وهو علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف كان علامة عصره له تصانيف مفيدة أهمها: حاشيته على المطول وحاشية الكشاف، وحاشية المختصر، وشرح القسم الثالث من مفتاح السكاكي توفي سنة 819 هـ انظر البغية 2: 169 ومفتاح السعادة 1: 192-193.

(3) من ج و د.

(4) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري كان عالماً بالعربية من مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي وشرح شواهد سيبويه، وشواهد الجمل توفي سنة 476 هـ إشارة التعيين ص393 والبغية 2: 356 وانظر رأيه في البحر 1 : 19.

الخامِس[1] أنَّ الكِسائِي[2] جعلَ (ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ)[3] من نحو (لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ) نَعتيْنِ لِهُوَ وفيه دليلٌ علَى أنَّ الكِسائِي لا يَرى الرحمانَ علماً.

قال: والخامسُ أنَّ الحالَ تتقدم[4] على عامِلِها إذا كان فعلاً متَصرفاً، أوْ وصْفاً يشبهُه، نحو (خُشَّعًا[5] أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ)[6].

أقول: هذا مثال لتقديمِ الحالِ على عامِلِها الذي هو فعلٌ متصرِّفٌ؛ إذْ خُشَّعاً حالٌ مِن ضمير يُخرُجُونَ وهذا ممكنٌ ولكنه غيرُ متَعيِّنٍ، لجوازِ أنْ يكونَ خُشَّعاً[7] صفةَ مفعولٍ محذوفٍ أيْ يومَ يدعُو الدّاعي إلى شيءٍ [قَوْماً][8] نكرٍ خُشَّعاً أبْصارُهُم وقد صرَّحَ بجوازِ هذا الوَجْهِ غيرُ واحدٍ من المُعربينَ.

قال: وقولُه:[9]

نَجَوْتُ وهذا تُحْمِلِينَ طَلِيقُ

أقولُ: هذا عجزُ بيتٍ صدرُه:

عَدسْ، مالِعُبّادٍ عليكَ إمارَة

وعَدَسْ، بفتح العين والدال [المُهمَلتيْنِ][10] وسكونِ السّين المهملة: صوتٌ يُصوَّتُ به للبغلِ لاستحثاثه وزَجْرِه عنِ الإبطاءِ. والاتيانُ بضمير المؤنثِ في البيتِ: إمَّا لكونِ المزْجُور

---

(1) انظر 765 من المغني.
(2) البحر المحيط 1: 464.
(3) البقرة: 163.
(4) د: يتقدم.
(5) ج و د: خاشعاً.
(6) القمر: 7.
(7) ج و د: خاشعاً.
(8) من ج و د وفي هامش الأصل: لعله قوماً.
(9) يزيد بن ربيعة بن المفرغ الحميري. انظر الشعر والشعراء ص360 – 364 وأمالي الشجري 2: 170 والمغني ص602 والسيوطي 859 واللسان (عدس) وشرح أبيات المغني 7: 20 ونتائج التحصيل ص735.
(10) الأصل: المهملة.

أنثى، أو على إرادة الدابة، فيَجوزُ أنَّ المزْجُورَ كان ذكراً ولكنْ أنث لذلك. وكونُ تحملينَ حالاً إنّما هو على مذهَبِ البصريّين[1] وأما الكوفيُّون فيَروْنَ أنَّ ذا موْصولٌ، وتحملينَ [صلتُه][2] والعائد محذوفٌ، أيْ والذي تحملينه [طليقٌ][3] ويُجَوِّزُون كونَ ذا وجميعِ أسماءِ الإشارة [موصولةً][4] / 388 سواءٌ كانت بعد ما الاستفهاميةِ أوْلاً؛ بلْ يُجوّزون أنْ يكونَ الاسمُ الجامدُ أيضاً موْصولاً إذا كان معرفا باللامِ، كما نقلَه الرَّضي[5] وغيرُه قالوا في قولِه:[6]

لَعَمْرِي. لأنتَ البَيْتُ أكْرِمُ أهْلَهُ *** [وأقعدُ فِي أفيائه بالأصائِلِ][7]

إنَّ[8] التقدير: لأنتَ الذي أُكرِمُ أهلَهُ.

قال: فأمَّا استدلالُ ابنِ مالِكٍ[9] على الجَوازِ بقولِه:[10]

رَدَدْتُ بِمِثلِ السَّيدِ نَهْدٍ مقلّصٍ *** كَمِيشٍ إذا عِطفاهُ ماءً تحلباً

وقولِه:[11]

---

(1) رأيهم في شرح الكافية للرضي 1: 42.

(2) الأصل: صلة.

(3) من ج و د.

(4) الأصل: موصولاً.

(5) انظر شرحه على الكافية 1: 61.

(6) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ديوان الهذليين. 1: 141 والإنصاف ص723، 724 والكامل 3: 70 وشرح الكافية للرضي 1: 161 والخزانة 2: 489 ونتائج التحصيل ص749، 770.

(7) من ج و د.

(8) د : إذ.

(9) انظر شرحه على الكافية الشافية ص777.

(10) البيت لربيع بن مقروم انظره في الأصمعيات ص 224 و المفضليات 2: 176 و الاختيارين 583 و المغني 602 و السيوطي ص 860.

(11) انظر البيت في المغني ص 602 و الأشموني266 و حاشية الصبان 2: 209 و شرح أبيات المغني 7: 26.

إذَا المَرْءُ عيناً قرّ بالعَيْشِ مُثرياً *** ولم يُعْنَ بالإحْسانِ كانَ مُذمَّما

فَسَهْوٌ، لأنَّ "عِطْفاه"، و "المرْءُ" مرفوعانِ بمحذوفٍ يُفسّرُه المذكورُ والناصِبُ للتَّمييزِ هو المحذوفُ.

أقول: ما قالَه مِنْ أنَّ ذلك سَهْوٌ كلامٌ ظاهِرٌ لاشكَّ فيه، ومثلُ ابنِ مَالكٍ على إمامتِه وجلالةِ مقداره، لا يخْفَى عنه مثلُ هذا الأمرِ الواضِحِ، فإنما يُحمَلُ ذلك منه على السَّهو. ومثل السِّيدْ صفة مَحذوفٍ، أي رددتُ عنْ نَفسي بفرس مثلِ السيد والسِّيدُ، بكسر السين المهملةِ: الذئبُ. ونهدٌ جَسيمٌ[1] مُشْرِفٌ، ومُقلصٌ، بكسر اللام، أي: مُشْرِفٌ مَشمرٌ طويلُ القوائِمِ. وكميش بالشين المعجَمَة: صغيرُ الجُرذانِ، أيْ: القَضيبُ. والمرادُ بالماءِ هنا: العَرَقُ. وتحلَّبا: سالا. وقَرَّت عينُ الرجلِ، أيْ: سكنتْ فلا يَطمحُ إلى مَنْ هو فوقَه أوْ بردَ دمعها، وهو كناية عنِ السّرورِ، لأنَّ له دمعةً باردةً، وللِحزنِ دمعة حارةٌ، ووزْنُ قَرَّ [فَعَلَ][2] بفتح العين وكسرِها. ومُثريا غنِياً. ولم يُعنَ بالبناءِ للمفعولِ، أي لِمْ يهتّم.

قال: وأمّا قولُه:[3]

وَما ارْعَوَيْتُ، وشَيْباً رأسيَ اشتَعلاَ

وقولُه:[4]

أنَفْساً تَطيبُ بنَيلِ المُنَى *** وداعِي المَنُونِ يُنادِي جِهارَا

فضرُورتانِ[5]:

---

(1) ج و د: أي جسيم.

(2) من ج و د.

(3) انظره في المغني ص603 وشرح ابن عقيل 2: 294 والسيوطي ص861 وحاشية الصبان 2: 208 وشرح أبيات المغني 7: 25.

(4) انظره في الخصائص 2: 384 والمغني ص603 والتصريح 1: 400 والسيوطي ص862 والأشموني ص266 وحاشية الصبان 2: 208 وشرح أبيات المغني 7: 26

(5) فوقها في ج "خبرٌ وهو إعراب لها.

أقول: المِصرَاعُ الأوّلُ عجُزُ بيتٍ صدرُه:

ضَيَّعْتُ حَزْمِي في إبْعادِيَ الأمَلاَ

ولا معنَى لِدعَوى الضرورة في هذين البيتين، ويُمكِنُ جعلُهما كالبيتين[1] السابقين، أيْ مما جُعلَ[2] فيه الناصبُ للتَّمييزِ محذوفاً يُفسِّرُه المذكورُ. والتقديرُ: وما ارعَوَيْتُ واشتعلَ شيباً رأسي اشتعلَ. وأتطيبُ نفساً تطيبُ.

فإن قلتَ: هذا التقديرُ في البيتِ الثاني ظاهرٌ وأمّا في الأول فليس المعنَى فيه على العطفِ؛ بل المرادُ فيه الحالية، أي وما ارْعَوَيتُ في حال اشتعالِ رأسي شيباً، وإذا كانَ كذلك، فالواوُ حالية، ورأسي مبتدأ، واشتعلَ خبرُهُ، ولا يصحُّ في مثل: زيدٌ قامَ تقديرُ زيد فاعلاً بمحذوفٍ يفسّرُه المذكورُ بعده فإذاً تعيَّن أنْ يكونَ تقديمُ التمييز في هذا البيتِ ضرورة، كما قال المصنفُ.

قلتُ: أمّا المعنَى على الحاليةِ فمُسلَّمٌ، ولكن ذلك لا يمنعُ مِنْ جعلِ رأسي فاعلاً بمحذُوف يفسِّرُه المذكورُ، وما أوْردته مِن أن نحو: زيدٌ قام يتَعيَّنُ أنْ يكونَ جملةً اسميةً، ولا يجورُ أنْ يكونَ فعليةً حُذِفَ فعلُها [مفسَّراً][3] بما ذُكِر بعد. فهذا مذهبُ الجمهورِ. وجوَّزَ المبرد[4] وابنُ العريفِ[5] وابنُ مالِكٍ[6] فِعليتها على الإضمارِ والتفسير كما صرَّح به المصنفُ في الباب الثاني قبيلَ انقسامِ الجملةِ إلى الصُّغرى والكُبرى، وإذا كان كذلك اتجه ما قلناه، لأنه بحثَ مع ابن مالِكٍ على مقتضى مذهَبه.

---

(1) ج و د مع امكان جعلهما كالبيتين وفي هامش الأصل: كتبت هذا من حاشية الشمني.

(2) ج و د نجعل.

(3) الأصل: مفسر.

(4) المقتضب 4: 128 فيه المثال لكن لم يشير إلى جواز الفعلية على الإضمار والتفسير.

(5) هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم نحوي عالم بالعربية أخذ النحو عن ابن القوطية وكان يؤدب أولاد المنصور له كتاب به بعض المسائل من النحو يرد بها على ابن النحاس توفي سنة 390 هـ انظر إشارة التعيين ص105، 106، 107 والبغية 1: 527.

(6) انظر التسهيل ص75.

فإن قلت: يلزمُ حذفُ قد مع حذفِ الفعل المُفسّر، ومثلُه لا يحسنُ، وإنْ حسن إضمارُ قدْ بمجرَّدِها.

قلتُ: هذا تفريع على غيرِ مذهَبِ ابنِ مالكٍ[1] وأمّا هو فلا يُوجِبُ إضمارَ قدْ معَ الماضيةِ[2] الواقِعةِ حالاً.

قال: وَيقَع التّمييزُ مشتقاً، نحو: لله درُّهُ فارساً.

أقول: / 389 ذهب قومٌ إلى أنَّ فارساً ونحوَه في أمثالِ هذا التَّركيب منصوبٌ على الحالِ والمعنَى: التعجبُ منه في حال كونِه فارساً. والصحيحُ أنه تمييزٌ، كما ذكَرَ المصنفُ، وإنتصابه على الحالِ ضعيفٌ لما قالَه ابنُ الحاجِبِ في أمالِي المُفصَّلِ[3] مِن أنهُ لا يخلُو، إمّا أن [يكونَ][4] حالاً مقيدةً أوْ مؤكّدةً، وكلاهما غيرُ مُستقيمٍ. أمّا المقيدةُ فلأن قولك: لله درُّه فارساً، لم [تُرد][5] به المدحَ في حالِ الفروسية وإنما [تُريد][6] مَدحَه مطلقاً بدليل أنك تقولُ لله درُّه كاتباً وإن لم يكتب بل [تريد][7] الإطلاق، وكذلك لله دره عالِماً، والحالُ المؤكدة غيرُ مستقيمةٍ، لأنَّ الحالَ المؤكّدةَ شَرطُها أنْ يكونَ معنَى الحالِ مفهوماً منَ الجملةِ التي قبلَها، وأنت ها هنا لَوْ قلتَ: لله درُّهُ، لكان محتملاً للفُروسية وغيرِها.[8] فدلَّ والحالة هذه على انتفاء الحالِ المقيّدة والحال المؤكّدة وإذا [بطلتا][9] ثبتَ التَّمييزُ.

قال الرَّضي:[10] وأنا لا أرَى[11] بينهما فرْقاً لأنَّ معنَى التّمييزِ عنده ما أحسنَ فُروسيتَه، فلا تمدحُه في حالِ فُرُوسيتِه إلا بها. وهذا المعنَى هو المستفاد من قولنا: ما أحسنه في

---

(1) شرح عمدة الحافظ ص334، 335.

(2) ج و د: الماضوية.

(3) 2: 92.

(4) الأصل: تكون.

(5) الأصل: يرد.

(6) الأصل: و د: يريد.

(7) الأصل: يُريد وبعده في ج: بذلك.

(8) في هامش الأصل: ولكان قولك: لله دره عالماً أو رجلاً أو كاتباً لا يفيد إلا ما أفاده الأول ولا خلاف في جواز ذلك... وفوق هذا الكلام صح خ وهذا ساقط من النسخ الثلاث موجود في الشمني ص165 والأمالي.

(9) فالأصل: بطلاً وفوقها خ

(10) شرح الكافية 1: 222.

(11) في هامش الأصل ب: أدري.

حالِ فُروسيته.

قال: فأما (إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)[1] [فشَهراً][2] مؤكدٌ لما فُهمَ من إنّ عِدَّةَ الشهورِ[3] وأمّا بالنسبة إلى عامِله، وهو إثنا عشرَ[4] فمبيِّنٌ.

أقول: لا نسلّمُ أنَّ شهراً مؤكدٌ لما فُهم مِن [قوله تعالى][5] إنَّ عدةَ الشهور [عند الله]، ولا مبيّن لاثنا عشرَ. أما الأول فواضِحٌ. وأما الثاني فلأنه قَدْ فُهمَ منَ الإخبار عن عدةِ الشهورِ بقوله إثنا عشرَ شهراً فيكونُ التَّمييزُ الواقِعُ في هذه الصورةِ بعد العدد الذي عُلِمَ نوعُه مؤكداً لا مبيناً، كما في قولك: الرجالُ الذين عندي عشرونَ رجلاً.

قال: وأما إجازَةُ المبرد[6] ومنْ وافقَه: نِعْمَ الرجلُ رجلاً [زيدٌ][7] فمردودةٌ.[8]

أقول يعني إجازتهم الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز وسيبويه[9] يمنع ذلك، و ممن وافق المبرد على ذلك ابن السراج[10] و الفارسي[11] و ابن مالك[12] واستدل عليه بالقياس والسماع، أما القياس فهو أن التمييز قد ورد مؤكدا لا لرفع إبهام كقول أبي طالب[13]:

ولقد علمت بأن دين محمد *** من خير أديان البرية دينا

---

(1) التوبة: 36.

(2) الأصل: فشهرٌ و د: فهو عوض شهر.

(3) بعده في ج: عند الله.

(4) بعده في ج و د شهراً وضرب عليها في الأصل.

(5) من ج و د.

(6) المقتضب 2: 150.

(7) من ج و د.

(8) ج: فمردود.

(9) الكتاب 2 ص 178

(10) الأصول1 ص 138.

(11) المقتصد ص 372.

(12) التسهيل ص 127.

(13) ديوانه ص4 و شرح الكافية الشافية ص 1107.

فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر وروده للتأكيد أيضا لا لرفع إبهام. واستند في السماع إلى شواهد من كلام العرب أورد منها البيت الذي أنشده المصنف وهو قوله: [1]

تزوَّدْ مثل زاد أبيك فينا *** فنِعْمَ الزادُ زاد أبيك زادا

قال: فالصحيح أن زادا معمولٌ لـ تُزودْ، إما مفعول مطلق، إن أريد به التزود، أو مفعول به إن أريد الشيء الذي يتزوده من أفعال البر، و عليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا.

أقول: خرجه أبو حيان على أن في نعم ضميرا، وزادا تمييز أخر عن المخصوص، وزاد أبيك بدل منه. قال: وهذا تأويل أقرب من غيره.

أقسام الحال

قال: بخلاف بعته يدا بيد فإنه بمعنى متقابضين.

أقول: و منه علمته النحو باباً بابا أي مفصَّلا، ولم يزل الطلبة يستشكلون ذلك والمنقول عن ابن جني تخريجه على أن الثاني منصوب على أنه صفة للأول يريد على حذفِ مضاف، فقدَّرَه بعضُهم بقبلُ، أي باباً قبلَ بابٍ، وهذا لا يشملُ البابَ الأخيرَ. وقدَّره بعضُهم ببَعْدُ، أي [باباً][2] بعدَ بابٍ، وهذا لا يشملُ البابَ الأولَ. والمقصودُ دخولُ الأبوابِ كلّها. وقد يقدرُ / 390 بمفارق[3] باب بمعنَى أنه مُنفصِلٌ منه غير مختلطٍ به، بل كلُّ بابٍ على حِدَةٍ، وعلى هذا لا يخرجُ شيءٌ من الأبوابِ. والمنقولُ عن الزّجّاج أنَّ انتِصابَ الثاني على أنه توكيدٌ والأولُ بمعنَى مرتّباً.

---

(1) البيت لجرير ابن عطية ديوانه ص 118 والخصائص 1 ص 83 و396والمقتصد ص 372.

(2) الأصل: باب.

(3) بعده في ج و د: أي بابا مفارق.

فإن قيل: فلِمَ التُزِم ذِكرُ الثاني مع أنّه مؤكد؟

قلنا: لأن ذكره أمارةٌ على المعنى الذي قُصِد بالأول، ورُبّ شيءٍ لا يَلزَمُ ابتداءً، ثم يَلزَمُ لعارضٍ.[1]

قال: قالُوا ومنه (هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا)[2]، لأنَّ الحقَّ لا يكونُ إلا مُصدِّقا. والصّوابُ أنْ يكون مصدقا، ومكذباً وغيرهما.

أقولُ: الذي يظهرُ أنهم أرادُوا الحقَّ المذكورَ في هذه الآية، وهي قولُه تعالى: (هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا [مَعَهُم[3]])[4] والمرادُ بما ﴿ مَعَهُم[5] ﴾ التوراةُ، وهو مصدِّق لها البتَّة لا مكذبٌ، ولا لا مصدقٌ ولا مُكذبٌ.

قال: قال ابنُ مالِكٍ بدرُ الدين:[6] ومنه (وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا)[7] وهو سهوٌ منهُ لأن الكِتابَ قديمٌ.

أقولُ: السهوُ من المصنّف، رحمه اللهُ، فإن الإنزالَ يقتَضِي الانتقال، والقَديمُ لا يَقبَلهُ.

قال: ومنه (قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ)[8] إذا أُعرِبَ حالاً. وقولُ جماعةٍ: إنّها مؤكدة وَهْمٌ لأنَّ معناها غيرُ مستفادٍ مما قبلها.

أقولُ: بل هو مستفادٌ مما قبلَها، فإنَّ ذا الحالِ المذكورةِ هو الإلهُ الحقُّ الواجِبُ الوجود الجامعُ لصفاتِ الكمالِ، والقيامُ بالقسطِ منها، وإنما قال: إذا أُعرِبَ حالاً لأنه يجُوزُ فيه غيرُ

---

(1) ج و د: بعارض.

(2) فاطر: 31.

(3) الأصل: معكم.

(4) البقرة: 91

(5) الأصل: معكم.

(6) شرح الألفية ص124.

(7) الأنعام: 114.

(8) آل عمران: 18.

ذلك. وقد أجازَ الزَّمخشريّ[1] فيه أوْجهاً منهاً:

أنْ يكـونَ حـالاً مـؤكّدة مـن فاعلِ (شَهِدَ) وهو اللهُ، واعتَذَرَ عن إفرادِه بالحالِ دونَ المَعطـوفِينَ عليه، وإن كـانَ مـثلُ: جـاء زيـدٌ وعمـرٌو راكـباً لا يجوزُ، فإنَّ هذا إنما جازَ لعَدمِ الإلـباس، كمـا جـازَ في قـوله تعالى (وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً)[2] إذ يُنصبُ "نافلةً" حـالاً عـنْ يعقـوبَ. ولـو قلت: جاء زيدٌ وهندٌ راكباً جازَ لتمييزه الذكورةَ وسكت عن جهةِ تأخيرِه عنِ المعطُوفين. قال التَّفتازانِي[3] وكأنها للدّلالةِ على عُلوِّ رُتبتهما وقُربِ منزلَتِهما.

ومـنها أنْ يكـونَ منـصوباً على المَدْحِ[4] نكرة بالنَّقل والاستعمال، وبقي جوازُ ذلك فيما إذا كان المتَصِبُ عنه معرفةً، كما في الآية والبيتِ الذي أنشدَه، وهو قولُه:[5]

ويَـــأوِي إِلَـــى نِـــسْوَةٍ عُطَّـــلٍ *** وشُـعْثاً مراضِـيعَ مـثلِ الـسَّعَالِي

ليس كذلِك قال التَّفتازاني:[6] والقياسُ المنعُ، لأنه بمنزلة الوصْفِ.

ومـنها أنْ يكـونَ صـفَةً للمنْفـي كأنـه قـيل: لا إلـه قائمـاً بالقِسط إلاّ هو، ورَدَّه أبو حـيان[7] بـأن فيه الفصلَ بينَ الصفةِ والموْصوفِ بأجنبِي، وهو المَعطوفانِ اللذانِ هما: الملائكة وأولُـوا العلـمِ، وليـسا معمولَـيْن لـشيءٍ من جُملة "لا إلَه إلا هو" بل هما معمولانِ لـ "شَهِدَ". قـال الزَّمخـشريّ:[8] استَشْعرَ ذلك فقال: لا يَبعُدُ كونُه صفةً، فقد رأيناهم يتَّسعون في الفصلِ بـين الـصفةِ والموصـوفِ. قـال التَّفتازانـي فاعـتَذَرَ عـن الفصلِ بالأجنبي من كل وَجْهٍ، أعني

---

(1) الكشاف 1: 417.

(2) الأنبياء: 72.

(3) انظر حاشيته ص371.

(4) بعده في ج: وبين جواز كون المنصوب على المدح.

(5) امـية بن أبي عائذ ديوان الهذليين 2: 184 والكتاب 1: 399، 2: 66 ومعاني القرآن للفراء 1: 108 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 18 والبحر المحيط 2: 404 والخزانة 1: 417 والعيني 4: 63 واللـسان (رضع).

(6) انظر حاشيته ص371.

(7) البحر 2: 405.

(8) الكشاف 1: 217.

المعطوفيْنِ بأنه [1] من اتِّساعِهم في اللغة وتجويزِهم في بعض المواضِعِ [ما][2] يَمتنعُ في القياسِ، ويقلُّ في الاستعمالِ لأغراضٍ تتَعلَّقُ بذلك مثلِ ما ذكرنا من قُربِ المنزلَة، وهي [3] بيانُ اتباع هذا الاتساعِ بحيثُ يُفضي إلى الفصل بين ما هو بمنْزلة أجزاءِ الكلمة الواحدة، أعني ما هو في صلةِ أنْ المفتوحة، ولو ثبتَ فلا خفاءَ في أنه [4] بعيدٌ غايةَ البعدِ، فكان الأنسبُ أن يقولَ [5] نَعَمْ يَبعُدُ مكان قولِه [6] لا يبعدُ. قال التَّفتازاني: وأما الاستبعادُ مِنْ جهةِ أنَّ نفيَ المعبودِ القائمِ بالقِسطِ لا يُوجِبُ نفيَ المعبودِ فلا يتمُّ التوحيدُ بل رُبَّما يُتوهَّمُ على قاعدة مفهوم الصفة و رجوع النفي إلى القيدِ إثبات مَعبُودٍ آخَرَ غيرِ قائمٍ بالقِسطِ فمدفوعٌ بأن هذا الوصفَ مساوٍ للموصوفِ / 391، لأنَّ كل مُستَحِقٍّ للعبادةِ قائمٌ بالقِسط بالضّرورةِ فنفْيُه نفيه لكنْ تتوَجَّهُ المطالبة بفائدة هذا الوصفِ، ولا وَجْهَ للمدْحِ في مقام النَّفي.

والجوابُ أنها للتعديلِ بعدَ التَّوحيدِ، وانسِحابُ الشهادةِ على الأمرين.

قال: ومنه (فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ)[7] (لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ)[8] ومحكية وهي الماضية نحو: جاء زيدٌ أمس راكباً.

أقول: أمَّا كونُ الحالِ مقدَّرةً في (فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ) فواضِحٌ ضرورةَ أنَّ الخلودَ غيرُ مقارنٍ للدخول، وتقديرُه مقارنٌ، فلذلك جُعِلَتِ الحالُ فيه من قبيلِ المقدَّرِ أيْ: ادخُلُوها مقدَّراً خلُودُكُم. وأما آمنينَ في الآية الأخرى فيُمكِنُ جعلُه من قبيلِ الحالِ المقارنة، أي (لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ) في حالةِ أمْنِكُم المحقَّقِ، فلا حاجةَ إلى جعلِ الحالِ

---

(1) ج: فإنه.

(2) الأصل فلا وما اثبته من ج و د وحاشية التفتازاني.

(3) ج ونفي و د: وبقي.

(4) د: بانه

(5) د: أن نقول.

(6) سقطت من ج و د.

(7) الزمر: 73 وفي النسخ: ادخلوها بدون فاء.

(8) الفتح: 27.

مقدَّرةً. نَعَمْ التَّحليقُ والتَّقصيرُ بعدَ الدخولِ لا معَه، فالحالُ بالنسبة إليهما مقدَّرةٌ.

وأما المثالُ فأيُّ داعٍ إلى ارتِكابِ كونِ الحالِ فيه محكية، معَ إمكانِ جَعلِها مقارنةً بأن يكونَ راكباً أريد منه [1] الماضِي[2] المقارن لزَمَنِ عامِلِه.

قال: وقال الزَّمخشري[3] في تفسيرِه قولَه تعالى ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[4] في قراءةِ مَنْ رَفَعَ البَحْرَ هو كقولِه:[5]

وقد أغتدِي والطيرُ في وُكَناتِها

وجئتُ والجَيشُ مُصطفٌّ ونحوِها منَ الأحوالِ التي حكمها حكْمُ الظُّروفِ، فلذلك عَرِيَتْ عنْ ضميرِ ذي الحال.

أقول: المِصْرَاعُ الذي أنشدَه صدرُ بيتٍ من مُعَلَّقَةِ امرئِ القَيس عجزُه:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

أغتدِي: أذهبُ غُدوةً والوُكَناتُ. بضَمِّ الواوِ معَ ضم الكافِ أوْ فتحِها: مواقِعُ الطير. بِمُنجَرِدٍ أيْ: فَرس منجَرد، وهو اسمُ فاعلٍ مِن انْجَرَدَ في سيْره أي: مضَى. وقيل المُنْجَرِدُ: القصيرُ الشَّعرِ. وأراد بكونِه قَيدَ الأوابد أنه لا يدعها تنجُو من اصْطِيادِها. والهيكلُ مِنَ الخيلِ:[6] الطويلُ الضَّخْمُ. وظاهرُ كلامِه أنَّ الحالَ المذكورَةَ لا تحتاجُ إلى ضمير أصْلاً من حيثُ شَبَهُها بالظرفِ، كما في قولك: جئتُ وقتَ اصطِفافِ الجَيْشِ للقتال، وغَدَوت وقتَ استقرارِ الطَّيرِ في وُكناتِها. وَحَملَه اليمني على خلافِ ذلك فقالَ: وتحقيقُه أنه إذا رَجعَ إلى

---

(1) في هامش الأصل: ب: بزمنه.

(2) ج: المضي.

(3) الكشاف 3: 236.

(4) لقمان: 27 وهي قراءة معظم القراء باستثناء أبي عمرو. انظر الكشف 2: 189.

(5) ديوان امرئ القيس ص 19 و جمهرة أشعار العرب ص 101.

(6) سقطت من ج.

معنَى الظَّرفِ يكون متضمِّناً للضمير، أي جئتُ كائِناً في حال اصطِفافِ الجَيش كذا قال. وفيه نظرٌ للِزُوم كـون ظَرفِ الزّمانِ حالاً عَنِ [الجُثة][1] والحالُ كالخبر، فلا يَصِحُّ كونُ أمسِ مِنْ قولك: جاء زيدٌ أمسِ حالاً، كما لا يَصِحُّ كونُه خبراً لو قيل: زيدٌ أمس.

قال: ويجوزُ أنْ يقدَّرَ وبَحْرُها، أيْ وبحرُ الأرضِ.

أقول: يريد الزّمخشري[2] أن الألف واللامَ أقيما مُقامَ الضّميرِ المضافِ إليه، لكنَّ هذا الـضَّميرَ الـذي تكلَّفَ تقديره بهذه الطريقةِ ليس عائداً إلى ذي الحال، وهو مَا مِن قوله (وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ)[3] وقـولُ اليَمنِـي: يُـريدُ بـه أنَّ عـودَ الضميرِ إلى ٱلأرض بمثابَة عَوْدِهِ إلى ذي الحالِ في الآية، وهو ما في الأرْضِ ليسَ بدافعٍ للإشكال.

[قال][4] إعرابُ أَسْماءِ الشَّرْطِ والاستِفهام ونَحْوها

[أقول][5] المرادُ بنحوِها. كمْ، الخَبريّة.

قـال[6]: وإذا وقَـع اسـمُ الشَّرطِ مبتدأ، فهل خَبرُه فعلُ الشّرطِ وحدَه، لأنه اسمٌ تامٌّ، وفعلُ الشّرطِ مشتَمِلٌ على ضميرِه إلى آخره؟

أقولُ: خَبَرُ المبتدإ إنّما هو جملة الشّرطِ بأسرها، لا الفعلُ وحدَه، وعلى القول الآخَرِ الخـبرُ هـو مجموعُ جملة الجزاءِ، لا الفعلُ وحدَه، وعلى هذا يتأتّى في مثل قولِك: مَنْ يَقُمْ فإنّي أكـرمُه أنْ تكونَ جملة الجزاءِ في محلِّ جزْمٍ، لأنها وَقَعَتْ مقترِنَةً بالفاء جَواباً لشرْطٍ جازِمٍ، كما قـرَّرهُ المـصنفُ في الـباب الثانـي، وفي محـلِّ رفع لأنها خبرٌ للمبتدإ عند هذا القائِل، فثبتَ لها محـلانِ باعتـبارينِ. وإذا قلـتَ: مَـنْ يقُمْ أكْرِمه فجملة أكرمه لا محلَّ لها منْ حيث هي جوابٌ

---

(1) الأصل: الجثث.

(2) الكشاف 3: 236.

(3) لقمان: 27.

(4) من د.

(5) من د وفي ج: قال.

(6) ج: أقول.

لشرْطٍ جازِمٍ لَمْ يَقتَرِنْ[1] بالفاء، ولها محلٌ منَ الإعرابِ، وهو الرَّفعُ، منْ حيثُ هي خبرُ / 392، المبتدإِ على هذا القول، وحينئذٍ فتتَّجهُ[2] مناقشة المُصنِّف في ردِّه على من اقتضَى كلامُه في جملةٍ أنها ذاتُ محلٍّ، وأنه لا محلَّ لها لقوله في فصل مَا من حرف الميمِ من البابِ الأول: ولأبي البقاءِ[3] في هذه الآية أوْهامٌ متعدِّدةٌ، أيْ في قولِه (بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ)[4] فإنَّه قال:[5] مَا مَصْدَرية صلتُها يَكذِبونَ، ويكذبونَ خبرُ كان، ولا عائدَ على مَا ولو قيلَ باسْمِيتها، فتضَمَّنَتْ مقالَتُه الفصلَ بين مَا الحَرفيةِ وصلتِها، وكونُ يكذبونَ في موضعِ نصبٍ، لأنه قدَّره خبرَ كان، وكونُه[6] لا موضِعَ لهُ لأنه قدَّره صلةَ مَا واستَغْنَى الموصولُ الاسْمي عن عائِدِ هذا كلامُه.

وقد عَلِمتَ[7] اندفاعَ اعتراضِه الثاني بأنَّ الجملةَ قد يكونُ لها محلٌّ، ولا محلَّ لها باعتبارَيْنِ مختلفَيْنِ على أنَّ المصنِّفَ اعتذَرَ عن اعتراضِه هذا في الباب الثاني في آخرِ الكلامِ على الجُملِ التي لا محلَّ لها من الإعراب. واللهُ تعالى الموفقُ للصَّوابِ.

مسوغاتُ الابتداءِ بالنَّكرَةِ

قال: لمْ يُعَوِّل المتقدمُون في ضابطِ ذلك إلا على حُصولِ الفائدَةِ.

أقولُ: يريدُ أنَّهم لم يعتنوا بتَعديد الأماكِنِ التي يَسوُغ الابتداء فيها بالنكرَةِ، وإنَّما ذكَرُوا ضابطاً كُليا لا يُحتاجُ معَه إلى التَّعداد. قال الرَّضِيُّ[8]: قال ابنُ الدَّهَّانِ،[9] وما أحسَنَ

---

(1) د: تقترن.

(2) ج: تتجهْ و د: فيتجه.

(3) إملاء ما من به الرحمان 1: 17.

(4) البقرة: 10 والتوبة : 77.

(5) سقطت من ج.

(6) ج: فكونه.

(7) ج: عرفت.

(8) شرح الكافية 1: 88.

(9) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ناصح الدين كان من أشهر النحاة المشهورين بالعربية له تصانيف متعددة أهمها شرح الإيضاح، وشرح اللمع توفي سنة 569 هـ انظر إشارة التعيين ص129 والبغية 1: 587-588.

ما قالَ: إذا حصَلتِ الفائدةُ فأخبِرْ عن أيِّ نكِرةٍ شئتَ، وذلك أنَّ الغَرَضَ منَ الكلامِ إفادةُ المخاطبِ، فإذا حصلتْ جازَ الحكمُ، تخصَّصَ المحْكُومُ عليه بشيءٍ أوْلاً.

قال: ورأى المتأخِّرُون أنه ليس كلُّ أحَدٍ يهتَدِي إلى مواطنِ الفائدةِ، فَتتبعوها،[1] فمِن مُقِلٍّ مُخِلٍّ، ومن مُكْثِرٍ مُورِدٍ مالا يَصحُّ، أوْ مُعدِّدٍ لأمورٍ متداخِلةٍ.

أقولُ: يعني أنَّ المَتتبعين لأماكن الفائدة لمْ يَخلُوا عنْ قَدْحٍ، إما مِنْ جهةِ الإخلال؛ وإما منْ جهة إيراد ما لا يَصحُّ إيرادُه، أو تعديد أمورٍ يَدخُلُ بعضُها في بعضٍ، فلا يحصلُ الامتيازُ المطلوبُ.

وقوله: "مِنْ مُقلٍّ" خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، ومِنْ للتَّبعيضِ، و"مقلٍّ مخلٍّ" مخفوضانِ على أنهما صفتانِ لمقدَّرٍ، أي فهم بعضُ فريقٍ اتَّصفَ بالإقلال والإخلال،[2] وبعضُ فريقٍ اتَّصفَ بالإكثارِ، وإيرادِ ما لا يَصِحُّ أو تعديدِ أمورٍ مُتداخِلةٍ. ويحتمِلُ أنْ يكونَ "مِنْ" بمعنَى في، نحو ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[3]، أوْ بمعنَى إلى، نحو: شَمَمْتُ الرَّيحانَ من داري منَ الطَّريق، أو بمعنى عَنْ [نحو][4] ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[5] والتَّعلُّقُ في الكل"[6] بمحذوفٍ، والمعنَى على الأول: فانحصرُوا في فريقٍ مقلٍّ مخِلٍّ وفريقٍ مُكثِرٍ إلى آخره وعلى الثاني فانقسمُوا إلى فريقٍ صفتُه كذا، وعلى الثالث فلم يَخرُجُوا عن فريقٍ مَوْصُوفٍ بكذا، وفريقٍ موصوفٍ بكذا.

قال: فالأولُ نحو ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[7]

---

(1) ج: فيتبعوها.

(2) ج و د: بالإخلال والإقلال.

(3) الجمعة: 9.

(4) من ج و د.

(5) الزمر: 22.

(6) ج و د: في الكلام.

(7) الأنعام: 2.

أقولُ: لا كلامَ في جَوَازِ الابتداءِ في هذه[1] الآيةِ بالنَّكرةِ لحُصولِ التَّخصِيص بالوصْف، لكنْ وقعَ في الكَشَّافِ[2] أنَّ تقدِيمَها واجبٌ، لأنَّ المعنَى وأيّ أجلٍ مسمًّى عنده، تعظيماً لشأنِ الساعة، فلمَّا جَرى فيه هذا المعنَى وجَب التَّقديمُ. هذا كلامه. وظاهرُه أنَّ هذا التَّعظيمَ مستفادٌ مِنَ الاستفهام المعتَبَرِ في [مثل][3] هذا المُنكَرِ كأنه لغَرابتِه وعِظمِ رُتبتِه مما يسألُ ويُستفهم عن حالِه، والاستفهامُ يَقتضي صدرَ الكلام. وأمَّا قوله [تعالى][4] (وَلَدَيْنَا كِتَبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ)[5] فغاية الأمر أنَّه لَمْ يقصَدْ فيه هذا التَّعظيمُ، وإنْ كان الكتابُ مُعظَّماً في نفسِه لأنه ليس مقامَ التَّفرقَة بينَ كتابٍ[6] وكتابٍ كما قُصِدَ هنا[7] التفرقة بينَ الأجلَيْن؛ بلْ أُجريَ على ما هو السّائِرُ.

قال: / 393 (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ)[8].

أقول: جرَى المصنّف في أنَّ المُسَوِّغَ للابتداءِ بالنَّكرةِ في هذه الآية هو وَصْفُها على ما هو مشهورٌ متعارفٌ عند القومِ. وسلَك ابنُ الحاجِبِ[9] فيها طريقاً آخرَ مدّعِياً أنَّ الصفةَ ليستْ هي المُصحِّحة هنا للابتداءِ[10]، وإنّما مُصحِّحُه كونُ هذه النكرةِ في معنَى العُمومِ، وأطالَ، رحمه الله[11] في تقريرِ ذلك بما آثرنا ذكرَه على طُولِه لما فيه منَ الفوائدِ فقال: ليس هذا من قبيلِ ما المُصحِّحُ فيه الصفة على[12] التَّحقيقِ، وإنما هو من قبيلِ ما كانت النَّكِرةُ

---

(1) سقطت من ج.
(2) الكشاف 2: 5.
(3) من ج ود.
(4) من ج ود.
(5) المؤمنون : 62.
(6) ج و د: كتابين.
(7) د: ها هنا.
(8) البقرة: 221.
(9) شرح المفصل 1: 184.
(10) ج و د: للابتداء ها هنا.
(11) سقط رحمه الله من ج و د.
(12) ج و د: في.

[فيه][1] في معنَى العمومِ، مثل قولِهم: تَمرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرادَةٍ، وبيانُه أنَّ الصفةَ إنما تكونُ مصحِّحةً في المَوضِعِ الذي يُقصَدُ باسم الجنسِ واحدٌ مُتميزٌ، فتجيءُ الصِّفَةَ لِيَحصُلَ لذلك الواحدِ تَخْصِيصٌ، فَيجْعلَه لواحدٍ من الجنسِ الذي وَصَفَ وهو معَ ذلك قليلٌ في الاستعمالِ لبقاءِ التَّنكيرِ فيه، ورُبَّ نكرةٍ من غيرِ صفة أخصّ من نكِرَةٍ مَوْصُوفةٍ، وَوَجْهُ ضعفِه أنه إذا صحَّ جسمٌ حيٌّ في الدارِ لحصولِ تَخْصيصه بالصِّفةِ، فَينبغي أنْ يَصحَّ رجلٌ في الدارِ لأنه أخصُّ منه بدرَجَات، فأما إذا حصَلَ ما ذكرناه من التَّعميم، فقد حصَلَ ما في معنَى التَّعريفِ قبل الصفة، فضَاع اعتبارُ الصفةِ، وصارَ مُوازناً[2] لقوله:[3] كلُّ رجلٍ عالِمٍ عندنا فإنَّه [لا][4] يصحُّ لقائِل أنْ يقولَ: المُصحِّحُ الصفة؛ إذِ التَّعميمُ حاصلٌ قبلَ مجيء الصفةِ فأغنَى عنها، وإنّما جاءتِ الصفة لمعناها في التَّخصيصِ لا لِحاجةٍ من تَصحيح الابتداء، والذي يُصحّحُ لك ذلك، يَعنِي بقاء التَّنكيرِ في النكرة المَوصوفَةِ، أنَّ الصفةَ لا تُخرِجُ الموصوفَ عن مدلُولِه؛ بل تأتي لِتخصيصٍ في الآحادِ[5] أوْ في الأجناسِ وهو على حالِه مثالُه إذا قلت: جاءني رجلٌ، ثم قلتَ: عالِمٌ، فإنهُ يختص معَ بقائه لواحدٍ متميِّزٍ على ما كان عليه. وإذا قلتَ: جاء الرجالُ، ثم قلتَ: العالِمونَ، فإنَّه يُخَصَّص[6] مع بقائِه عامّاً في العالِمِين، وإذا ثَبتَ ذلك علِمتَ أن التَّعميم حاصلٌ بغيرِ الصِّفةِ، وإذا كان حاصِلاً بغيرِ الصفةِ كان مجيءُ الصفةِ وانتفاؤُها واحداً على ما مثلنا في: رجلٌ عالِمٌ عندنا، وإن[7] زعَم زاعمٌ أنَّ (مُؤْمِن) من قوله تعالى: (وَلَعَبْد مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ)[8] مُصَحِّحٌ للابتداء بالنكرة، وقرَّرَ ذلك بأنه لو أُسْقِط لم يَستقم ذلك، كما أنه إذا سقَطَ عالِمٌ من قولك: رجلٌ عالِمٌ في الدار لَمْ يَستَقِمْ. وهذا معنَى

---

(1) من ج.
(2) د: موازياً.
(3) ج و د: كقولك.
(4) من ج و د.
(5) ج: للتخصيص للآحاد.
(6) ج و د: تخصيص.
(7) ج و د: فإن
(8) البقرة: 221.

التَّصحيحِ فهو غَيرُ مُستقيمٍ، وجمعَ بين أمرين مختلفيْنِ، وذلك أنَّا نعني بالتَّصحيح[1] الذي لولا هو لَمْ يَصِحّ الابتداءُ بالنكرةِ، الذي لولا هو لكان الكلامُ كَذِباً، وما نحنُ فيه مِنْ هذا القبيلِ، ولسنا نعني بالمُصَحِّحِ ذلك، ألا ترى أنا نحكُم على الكلامِ بصحَّةِ الإعرابِ، ثم نحكُمُ بعد ذلك بكونِه صدقاً أو كَذِباً، كقول القائل: العالمُ قَديمٌ، فهذا وإن كان إعرابُه مستقيماً إلاَّ أنه كَذِبٌ كذلك ما نحنُ فيه فلم يكنْ هذا المُصَحِّحُ مُصحِّحاً للابتداء؛ بل مصحِّحاً لصدقِ الكلامِ حتى لو جعلتَ الخبرَ ما يكونُ صدقاً استقامَ، فدلَّ على أن الفسادَ لم يأتِ إلا منَ الكذِبِ. ومما يُوضِّحُ ذلك [أنك][2] لو قلت: كلُّ رجلٍ كافرٍ في النارِ، فلو أسقطتَ كافرٌ لم يكن مستقيماً مِنْ جهةِ الصِّدقِ لا من جهةِ الابتداء به[3] لأنك لو أخبرْتَ عنه بخبَرِ صدْقٍ صحَّ، وليس الكذِبُ مُفسداً للإعرابِ ولا مأخوذاً عَدمُه في صحَّة التعبيرِ، كما تقدَّم، فإذا وضحَ ذلك كان القولُ بأنَّ هذه الصفةَ مصححة الابتداءِ كالقولِ بأنَّ كافرٌ من قولك: كلُّ رجلٍ كافرٍ في النار مصححٌ للابتداءِ وقد وضَحَ بطلانُه. ثم أوردَ سؤالاً، وهو أنَّ ما في الآية ليس مِنْ هذا القبيلِ؛ بل هو مُصحّحٌ باعتبار صحةِ الإخبارِ، لا باعتبار الصِّدقِ، ألا ترَى أنك لو أسقطْتَه لم يستقيمِ التعبيرُ به صدقاً/ 394، ولا كذِباً، فإنَّه يكونُ حينئذٍ مِن مضمونِه عبدٌ خيرٌ من عبْدٍ وهذا من قبيل آخرَ. والحاصلُ أنَّ عبداً في ضِمْنٍ مُشتركٌ في الجملة، فإذا أُسقِطتِ الصفة وقُدِّرَ الإخبارُ عنِ المبتدإِ بعبْدٍ، وقيل عبدٌ خيرٌ منْ عبدٍ لَمْ يَستَقِمْ هذا الكلامُ إذ لا فائدَة فيه أصلاً.

وأجابَ بأنَّ هذا مِنْ قبيلٍ آخرَ، كما ذكَرَ السَّائلُ، ولكنَّه في الحُكمِ كذلكَ يعني ولكنَّ مُصَحِّح الإخبارِ حكمُه حكمُ مُصحّح الصدقِ لأن الكلامَ ها هنا وقعَ في شُروطِ المفردات، فإنَّ المبتدأ مفردٌ وليس شَرطُ الخبرِ في هذا المحلِّ هذه الصفةَ، وإنما جاء الفسادُ من جهةِ الإخبارِ بما لا يَستقيمُ به الإخبارُ كما في الكَذِب، وهو قولك: كلُّ رجلٍ عالمٍ خيرٌ من جاهل، فكما لا يَستقيمُ أنْ يقالَ المصَحّحُ لهذا المبتدإِ الصفة، لأنك [لو أسقَطتها][4] لم يستقمِ الكلامُ،

---

(1) في هامش الأصل ط: أظنه بالتخصيص.

(2) الأصل: أنه

(3) ج و د: الابتدائية.

(4) الأصل: لو أسقطت.

فكذلك ما نحنُ فيه فكان كالكذبِ سواءً، والكلامُ في شُروطِ المفرداتِ غيرُ الكلامِ في جِهَةِ التركيبِ، ألا تَرَى أنك لا تقولُ لمن قال: كلُّ رجلٍ خيرٌ مِنْ جاهلٍ، هل[1] هذا فاسدٌ مِنْ جهة أنَّ المبتدأ غيرُ مَوصُوفٍ؟ وإنَّما تقول: فاسدٌ مِنْ جهةِ أنك أخبرْتَ بما لا يستقيمُ خبراً ولو قلت الأول لكان فاسِداً فإنَّه حينئذٍ يَثبتُ لك أنه يكونُ مبتدأً به مِنْ غَيرِ صفةٍ، فيفسُد القولُ بأنَّ المصححَ الصفة، فكذلك ها هنا، فلا فرقَ فيما نحنُ فيه بينَ أنْ يكونَ المصححُ للصّدق[2] وبينَ أن يكونَ الاستقامة للكلامِ[3] في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يُقدَحُ في صحةِ الابتداء دونه لما قرَّرناه، لأنَّ الكلامَ في صحةِ كونِه صدقاً وكونِه مُستقيماً أنْ يخبَرُ عنه بكذا غيرُ الكلامِ في صحّةِ كونِ المبتدإ مبتدأً، وإنْ لم يكن بدٌّ منَ الخبر، فثبتَ أنَّ (مُؤْمِنٌ) في قوله تعالى (وَلَعَبْد مُؤْمِنٌ) وما كانَ مثلَه لا يُمكنُ دعوى أن تكونَ الصفة فيه مصححة للابتداء بالنكرة. ولْنقتصِرْ على هذا القدرِ من كلامِه ففيه كفاية.

قال: ومن ذلك قولُهم: "ضعيفٌ عاذ بقَرْمَلَةٍ[4]".

أقولُ: القرملة واحدة القَرْمَلِ، على زِنَةِ جَعْفر، وهو: شجرٌ ضعيفٌ بلا شَوْكٍ ويَنفضِخُ إذا وُطِئَ. والمثلُ على ما في الصّحاحِ[5] والقامُوسِ[6] "ذليلٌ عادَ بقَرْمَلَةٍ" وأنشدَ الجَوْهَرِيُّ لجريرٍ:[7]

كانَ الفَرَزْدَقُ، إذ يَعُوذ بخالِه *** مثلَ الذليلِ يعوذ تحتَ القَرْمَلِ

يُضرَبُ هذا المثلُ لِمنِ استَعانَ بضَعيفٍ لا نُصْرةَ له، والمعنَى: ضعيفٌ التجأ إلى مثلِه.

---

(1) سقطت من ج و د.

(2) د: الصدق.

(3) ج و د: لاستقامة الكلام.

(4) مجمع الأمثال: 1: 278.

(5) انظر (قرمل).

(6) انظر (قرمل).

(7) ديوانه 942 ومجمع الأمثال 1: 279 ونتائج التحصيل ص1008 والصحاح والقاموس واللسان (قرمل).

قال: وقولهم: "شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ"[1].

أقول: هذا مثلٌ يُضرَبُ[2] في ظُهورِ أمارات الشَّرِّ، والمرادُ بذي النابِ: الكلبُ، أيْ: شرٌّ عظيمٌ حملَ الكلْبَ على الهَرير، أي: النُّباح، وكونُ المُسوِّغ في هذا المثال هو الصفة المقدَّرةُ، كما ذكَرَ المصنفُ، ذهبَ إليه جماعةٌ، وصرَّحَ ابنُ الحاجِبِ، وغيره بأنَّ المُسَوِّغَ كونُها في معنَى الفاعلِ. قال في أمالي الكَافيةِ[3] لما ذكَرَ [باب][4] "شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ": وهو أنْ يكونَ المبتدأُ في معنَى الفاعلِ، وشرطُه أنْ يكونَ الخبرُ جملةً فعليةً في معنَى نَفي عمُومٍ منْ نُسِبَ إليه الفعلُ وإثباتِه لذلك المُبتدإ، كقولك: "شرٌّ أهَر ذا نابٍ" بمعنى ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ، وأمر أقعَدَهُ عنِ الخروجِ في معنَى ما أقعَدَه عن الخُروج إلاَّ أمرٌ، وإنما جازَ أنْ يكونَ مبتدأ، وهو نكرةٌ، لأنَّه في معنَى الفاعلِ، والفاعلُ يجوزُ أنْ يكونَ نكرةً، وإن كان في المعنَى مَحْكُوماً عليه لِما فيه من التَّخصيصِ فكذلك ها هنا وَوَجْهُ التَّخصيصِ في الفاعلِ أنَّ حكمَه لَمَّا كان متقدِّماً صارَ المحكومُ عليه لا يذْكَرُ إلا بعدَ تقرر الحُكم / 395 في الذهنِ، فلما تَقدَّمَ العلمُ بالحكمِ صار كالصفةِ في كونِه متقدِّماً عليه لكونِ الصفةِ لا فرقَ بينها وبينَ الخَبرِ إلا تقدمُ العلمِ بها دونه فمن ثَمَّ جازَ أنْ يكونَ الفاعلُ نكرةً مُطلقاً، ولما كان هذا المبتدأ في معنَى الفاعلِ جازَ أنْ يكون نكرةً هذا كلامه، رحمه الله. وتحقيقُ كونِ مثلِ هذا المبتدإ في معنَى الفاعلِ حتَّى يُستفادَ الحصرُ مِنْ وظيفةِ علْمِ المعاني، وقد قدَّرَه أهلُه بما هو معروفٌ.

قال:[5]

قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المَجاز

---

(1) انظر مجمع الأمثال 1: 370.

(2) سقطت من د.

(3) 3: 77، 78.

(4) من ج و د.

(5) البيت منسوب لمؤرج السلمي انظر مجالس ثعلب ص476 وأمالي الشجري 2: 37 وإنباه الرواة 2: 269 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 36 وشرح الكافية الشافية ص1009 والمغني ص 609 والسيوطي ص863 والخزانة 2: 272 واللسان (قدر) وشرح أبيات المغني 7: 30.

أقولُ: هذا بعضُ صدرِ بيتٍ يَستشْهِدُ به النحاة، والبيتُ بتمامه

قَـدَرٌ أحلَّـك ذا المجـاز وقَـد أرَى *** وأبِـيّ مـا لِـكَ ذُو المَجـازِ بـدارِ

ذو المَجَاز: موضعٌ بمنًى كان به سوقٌ للجاهلية. وقوله: أبِيّ بتشديدِ الياء ممَّا تمسكَ به المُبرد[1] على جـوازِ ردِّ لام الأَب عـند الإضـافةِ إلى الياءِ، ولا حُجَّةَ فيه لاحتمالِ أنْ يكونَ جمعاً لأَبٍ، لا مفرداً؛ إذ قد سُمِعَ فيه جمعُ التَّصحيحِ كقولِ الشاعرِ:[2]

كَـــريمٌ لا تُغَيِّـــرُه اللَّيالِـــي *** ولاَ الـلأواءُ عــن فِعْـلِ الأبيـنَا

الـلأواءُ: الـشدةُ، يعـني أنَّ هذا الممدوحَ لا يترُك الاقتِداء بآبائِه في فعل المَكارِمِ، وإنْ حصلت له شدةٌ.

قال: والثاني أنْ تكونَ عاملة إمّا رَفعاً، نحو قائِمٌ الزيدان، عند مَنْ أجازَه.

أقولُ: يعني الأخفشَ[3] والكوفيّين، وأما جمهورُ البَصريّين[4] فيمنَعون مثلَ ذلك.

قلـتُ: الصَّوابُ أنْ يمثلَ لهذه المسألة بنحو: ضَرْبُ الزيدانِ حسنٌ، وأمَّا قائِمٌ الزيدان فلـيس مما نحنُ فيه، وذلك لأن الكلامَ إنَّما هو في أحدِ قَسِيمي المبتدإ، وهو المحكُومُ عليه، لأنَّ هـذا القِـسْمَ هـو الذي احتاجَ النحاةُ إلى الاعتذار عن وُقوعِه نكرةً؛ إذِ المحْكومُ عليه يَنبغي أنْ يكـونَ معيّـناً، فتعـريفه هـو المناسِـبُ لا تـنكِيرُه فـشرَطُوا تخصيص النكرةِ لتقرُبَ من المعرفَة فيـسوغ الحكـمُ علـيها. وأمَّـا القِـسْمُ الآخـرُ من قِسمي المبتدإ، وهو المحكومُ به، كالوصْفِ في المثالِ المذكورِ، فيُشترَطُ أنْ يكونَ نكرةً، ولا يجوزُ تعريفُه كما نصُّوا عليه فلا حاجةَ في وقوعِه

---

(1) رايه في المفصل بشرح ابن يعيش 3: 36.

(2) هذا البيت ملفق من بيتين أوردهما ابن دريد في الجمهرة 3: 485 وهما:

كريم طابت الأعراق منه *** وأشبه فعله فعل الأبينا

كريم لا تغيره الليالي *** ولا اللأواء في عهد الأخينا

ومثلهما في تسهيل ابن مالك بشرحه 1: 106 ونتائج التحصيل ص 465.

(3) انظر شرح الكافية للرضي 1: 94.

(4) التسهيل ص44 وشرح الكافية للرضي 1: 94.

مبتدأ معَ تنكيره، إلا أنْ يُقالَ: تَخَصَّصَ بالعملِ، كما ذكرَ المصنفُ.

قال: أوْ نصباً نحو أمرٌ بمَعرُوفٍ صدقَة، وأفضلُ منكَ جاءَني؛ إذِ الظَّرفُ منصوبُ المحلِّ بالمَصدَرِ، أو الوَصفِ.

أقول: لا ينبغي إيرادُ المثالِ الثاني في هذا المَقامِ، فإنَّه قد عابَ علَى النَّحويِّين قولَهم: يُبتَدأُ بالنَّكرة إذا كانت مَوْصُوفةً، أوْ خلفاً مِنْ موصُوف. وادَّعَى أنَّ الصوابَ الحكْمُ على الموصوفِ المحذوفِ في مثل "ضعيفٌ عادَ بقَرْمَلةٍ" بأنَّه المبتدأُ، ولا شكَّ أنَّ اسمَ التَّفضيلِ في نحو: أفضلُ منك جاءني صفة لمحذوفٍ، فيكونُ الصّوابُ على رَأيه أن يُحكَم على الموصوفِ المَحذوفِ فيه بأنه المبتدأُ، لا على اسمِ التَّفضيلِ الذي هو خَلفٌ منَ الموصُوفِ، فكأنهُ نَسِي ما قدَّمه قريباً.

قال: وشرطُ هذه[1] أنْ يكونَ المضافُ إليه نكرةً، كما مثَّلنا، أوْ معرفةً، والمضافُ مما لا يتَعرَّفُ بالإضافة، نحو: مثلُك لا يَبخَلُ، وغيرُك لا يَجودُ.

أقول: لا حاجَةَ إلى هذا الشرطِ فإنَّ المسألةَ مفروضةٌ فيما إذا كان المبتدأ نكرةً، فنحنُ في غُنْيةٍ عنِ التَّنبيه على هذا الشرْطِ، وهل هذا إلاَّ بمنزلةِ أنْ تقولَ: يُشتَرَطُ في الابتداءِ بالنكرَةِ العاملَة جرّاً أنْ يكون[2] نكرةً لا معرفةً فيكونُ قد جَعَلَ صورةَ المسألةِ شرْطاً لها، وهذا عينُ ما انتقَدَه على أبي حيانَ فيما[3] يأتي حيث قال: "ومنَ الغريبِ قولُ أبي حيانَ: إنَّ مِن شرطِ العطفِ على المَوْضِع أنْ يكونَ للمعطوفِ عليه لفظ وموضعٌ، فجعلَ صورة المسألةِ شرطاً لها / 396 هذا كلامه، ولسانُ الحال يقولُ:[4]

لا تَـنْهَ عـنْ خُلـقٍ وتأتِـيَ مِـثلَهُ *** عـارٌ علَـيْكَ إذا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ

---

(1) ج و د: هذا.

(2) ج: تكون.

(3) سقط حتى "قول أبي حيان" من ج.

(4) ينسب هذا البيت إلى الأخطل وأبي الأسود والمتوكل بن عبد الله الليثي والطرماح وهو مذكور بديوان أبي الأسود ص233 وانظر البيت في الكتاب 3: 42 والمقتضب 2ص 16 واللمع لابن جني ص189 والمقتصد ص1070 والمفصل بشرح ابن يعيش 7: 24 والخزانة 3: 617 والعيني 4ص 393.

قال: والثالثُ العطفُ بشَرْطِ كَوْنِ المَعطوفِ أو المعْطوفِ عليه مما يَسُوغ الابتداءُ به، نحو(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ)[1].

أقولُ: إذا امتَنَع نحوُ رجلٌ قائِمٌ فأيُّ أثرٍ لعطْفِه على ما يَجوزُ الابتداءُ به، وعطفُ ذلك عليه في تجويز ما كان ممتنعاً مع قيام المانعِ؟ وأمّا الآية فغيرُ متعيِّنة لذلك؛ إذ يجوزُ أنْ يكون(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ، كما صرَّحَ به المصنف في أماكِنِ الحذفِ منَ البابِ الخامس، أي المطلوبُ منكُم على أنّه لوْ سُلِّمَ كونُ ذلك مبتدأ فلا نُسلِّمُ أنَّ المسوِّغَ العطفُ؛ بل قصدُ التَّعميمِ، كما في تمرةٌ خيرٌ منْ جرادةٌ عند جماعة،[2] أي: كلُّ طاعة وقولٌ معروفٌ أمثلُ وهو ظاهرٌ.

قال: ونحوَ (قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى)[3].

أقول: في الكشَّافِ؛[4] (قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) ردٌّ جميلٌ ومغفرةٌ وعفوٌ عن السائلِ إذا وُجد منه ما يُثقِلُ على المَسْؤُولِ، أوْ ونيْلُ مغْفِرَةٍ مِنَ الله بسببِ الرَّدِّ الجميل، أو وَعفوٌ مِنْ جهةِ السائلِ، لأنه إذا ردَّه رداً جميلاً عذَرَه (خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى) وصحَّ الإخبارُ عنِ المبتدإِ النَّكرة لاختصاصه بالصِّفَة إلى هنا كلامه. وظاهرُه أنَّ مصحِّحَ الابتداءِ بالنّكرةِ في المَحلّيْن الوصفُ؛ أما في المبتدإِ فظاهرٌ؛ وأما في المعطوفِ فلِما أشارَ إليه بأنَّ المعنَى عفوٌ منَ المسؤول عنِ السائلِ، ومغفرةٌ منَ اللهِ، أو منَ السائل. قال التَّفتازاني[5] علَى أنّه ليس في القواعِد احتياجُ المعطوفِ على المبتدإِ إلى التَّعريف أو التَّخصيص.

قلت: القاعدةُ أنَّ المعطوفَ على المبتدإِ مبتدأ فثبتَ له حكْمُه هذا هو القياس، لكنَّ ابنَ مالِكٍ[6] وجماعةً جعلُوا العطفَ من المسوِّغاتِ، وفيه ما مرَّ. والذي يظهرُ أنَّ الزَّمخشريَّ

---

(1) محمد: 22.

(2) انظر البحر 8: 81. وانظر المقولة في الموطإ الحج ص: 236.

(3) البقرة: 263.

(4) الكشاف 1: 394.

(5) انظر حاشيته ص347.

(6) التسهيل ص46.

مخالِفٌ لهم في ذلك، وإلاّ لو[1] وافَقَهم لَمْ يحتجْ إلى جعلِ المصحّحِ للابتداءِ بالنكرةِ اختصاصَها بالوَصفِ.

قال: وليس من أمثلةِ المسألة ما أنشدَه منْ قولِه[2]

عِنْدِي اصْطِبارٌ، وشَكْوَى عِنْدَ قاتِلَتِي *** فَهَلْ بأعْجَبَ مِنْ هذا امرؤٌ سَمِعَا؟

أقول: الصبرُ: حبْسُ النّفسِ عنِ الجَزَعِ، والاصطبارُ أبْلَغُ ولهذا اختارَه الشاعر. وشكْوَى الإنسان غيرَه: إخبارُه بسُوءِ فَعلِهِ [به][3] وسَمِعَ مفسِّرٌ لعامِلِ الجارّ والمجرورِ والمرْفُوع، أي فهل سَمِعَ بأعجبَ من هذا امْرؤٌ؟ يريدُ أنَّ اصطبارَ المظلومِ وشكوى الظالِمِ أمرٌ غريبٌ يُتعَجَّبُ منه قال ابنُ الرُّومي:[4]

تُشْكِي المُحِبّ وتَشْكُو وهْيَ ظالِمَة *** كالقَوْسِ تُصْمِي الرَّمايَا وهي مِرْنَان[5]

تُشْكِي،[6] بضمّ حرفِ المضارَعَة، أي: تفعلُ بالمُحِبِّ ما يقتَضِي أنْ يشكُوها ، ثم تشْكُو هي مع ظُلْمِها، كما أنَّ القوسَ تَظلِمُ الرَّمايا بقتلِها إيّاها، من قوْلِهم:[7] أصْمَيْتُ الصَّيْدَ إذا رَميتَه فقتلتهُ وأنتَ تراه، ومع ظُلْمِها تَئِنُّ كما يفعلُ الشّاكي المَظْلُومُ.

قال: فإنَّ الخبرَ هنا ظرفٌ مختصٌ، وهذا بمجرَّده مُسوِّغ كما قدمنَاه وكأنَّه تَوَهَّم أنَّ التَّسويغَ مَشرُوط بتقدُّمه على النّكرةِ، وقد أسلفنا أنّ التقديمَ إنما كان لدَفعِ تَوهُّمِ الصفةِ.

---

(1) ج و د: فلو.

(2) انظر البيت في المغني ص610 والسيوطي ص863 وشرح أبيات المغني 7: 32 ونتائج التحصيل ص1010.

(3) من ج و د.

(4) ديوانه ص2422 وأمالي الشجري 2: 474 وزهر الآداب ص274 ومطلع الفوائد ص293 ففي الديوان: وتلقى الدهر شاكيةً عوض: وهي ظالمة.

(5) في هامش د: قوله مرنان: صفة مبالغة، من رن يرن رنينا يعني رَنت القوس، أي: صوتت كما في القاموس، والمرنان: القوس.

(6) ج و د: فتشكي.

(7) ج و د: قولك.

أقول: الظّاهرُ أنَّ قوله: كما قدّمناه وقولِه: وقد أسلَفْنا[1] سهوٌ، فإنَّه لم يُقَدِّمْ ذلك ولا أسْلفه في مَوْضِعٍ من هذا الكتابِ، وإنما ذكرَه بعدُ قريباً في الأمرِ الرابعِ من مُسَوِّغاتِ الابتداءِ بالنكرَةِ كما تراهُ الآنَ.

قال: والرَّابعُ أنْ يكونَ خبرُها عندَ سيبويه[2] ظرفاً أوْ مجرُوراً. قال ابنُ مالِكٍ[3] أوْ جُمْلةً.

أقولُ: لا يَصحُّ عطْفُ جملةٍ على قولِهِ[4] ظرفاً ولا على قوله / 397 مجروراً، لأنَّ ذلك يَقتضِي أنْ يكونَ سيبويه قائلاً بما ذكَرَهُ ابنُ مالِك، ولا سبيلَ إليه فإنَّ ابنَ مالكٍ لَمْ يقُلْ ذلك ناقِلاً له عن سيبويه، ولا نَقَلَه عنه أحدٌ منَ المعتنين بكلامِه؛ بل هو رأيٌ ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ، وقال أبو حيانَ:[5] ولا[6] أعلَمُ ذلك لغيره. فحَمْلُ كلامِ المصنِّفِ على ما ذُكِرَ يقتضِي أنْ يكونَ التَّقديرُ هكذا: والرابعُ أنْ يكونَ خبرُها عند سيبويْه ظرفاً أو مجروراً أوْ جُملةً. وجملة القولِ اعتراضٌ لإفادة تَعيينِ الناقلِ وقد بان لك أنه غيرُ مُوَجّه فالذي يَنبغي أنْ يقالَ:إنَّ قوله: أو جملة معطوفٌ على محذوفٍ، والتقديرُ: قال ابنُ مالكٍ: أن يكون خبرُها ظرفاً أوْ مجروراً، كما ذهب إليه سيبويه، أو جملةً، فالمعطوفُ [عليه][7] المحذوفُ لا المذكورُ.

قال: نحوُ (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ)[8] و (لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ)[9] وقَصَدَكَ غُلاَمُه رجلٌ.

أقولُ: هذا نَشْرٌ على تَرتيبِ اللَّف المتقدِّمِ، فقوله (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ) مثالٌ لِلْخَبَرِ الذي هو ظرفٌ، وقولُه و (لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ) مثالٌ لِما هو مجرورٌ، والمرادُ لما هو جارٌّ ومجرورٌ،

---

(1) الأصل أسلفناه والمثبت موافق لـ ج و د والمغني.

(2) الكتاب 1: 330.

(3) انظر شرحه على التسهيل 1: 48 نقلاً عن نتائج التحصيل ص 1016.

(4) سقطت من ج.

(5) انظر شرحه على تسهيل ابن مالك 2: 72-73 نقلا عن نتائج التحصيل ص1016.

(6) ج و د: لا.

(7) من ج.

(8) ق: 35.

(9) الرعد: 38.

وكثيراً ما يتوسَّعون في هذا الإطلاق. وقوله قَصَدَكَ غُلامُهْ مثالٌ لِلْخَبَرِ الذي هو جملة.

قال: وشرط الخَبرِ فيهن الاختِصاصُ.

أقول: يَلْزمُ عليه إجازةُ: عند رجلٍ مالٌ؛ إذ الظَّرفُ مختَصٌ لقولِهم: إن الإضافَةَ إلى النَّكرة تُفيد التَّخصيصَ، فالصواب أنْ يقالَ: شرطُ الخَبَرِ في الظرف وشِبْهِهِ أنْ يكونَ المجرورُ صالحاً للإخبار عنه، فَيخرُجُ هذا المثالُ ونحوُه.

قال: وأقولُ إنما وَجَبَ التَّقديمُ هنا لدفعِ توهُّمِ الصِّفةِ، واشتراطُه هنا يُوهِمُ أنَّ لَه مَدْخَلاً في التَّخصيصِ.

أقولُ: الإشارةُ بهنا أولا إلى المثال الذي ذكَرَه، وهو رجلٌ في الدارِ والإشارة[1] بهنا ثانياً إلى محلّ مُسوّغاتِ الابتداءِ [بالنكرة، أيْ إنما وَجَبَ التقديمُ في قولِك رجلٌ في الدار][2] [لِمَا يتوَهَّم مِنْ كونِ الظرفِ صفةً للنكرةِ لا خبراً عنها، والتقديمُ دافِعٌ للتوهم فوجِبَ، واشتراطُه تقديمَ ذلك في هذا المحلّ، أيْ ذكرُ الاشتراطِ في بابِ مسوِّغاتِ الابتداءِ][3] يُوقِعُ في خَلَلٍ، إذ هو مُوهِمٌ، لأنّ التقديم له مَدْخَلٌ في الاختِصاصِ المُسوِّغِ للابتداءِ بالنَّكرةِ، وليس كذلك. ومما يُؤْنِسُ بهذا أنَّ ابنَ مالكٍ[4] نَصّ على جَوازِ الابتداءِ بالنكرةِ المُخْبَرِ عنها بظرفٍ مؤخّرٍ، نحو رجلٌ عندي، إذا كان ذلك جواباً لسؤالٍ، كأنْ يقالَ لك: مَنْ عِندك؟ فتقول: رجلٌ، أي: رجلٌ عندي. قال:[5] ولا يَجوزُ أنْ يكونَ التقديرُ: عندي رجلٌ لأنَّ مخالَفَةَ الجوابِ للسؤال ضعيفة، والسؤالُ تَقدّمَ فيه المبتدأ؛ وكأنه رأى أنَّ توهُّمَ الصفةِ مندفِعٌ بقَرينةِ السؤال، فلم يُوجِب التَّقديمَ وفيه بحثٌ قرّرناه في شَرْحِ التَّسهيلِ.

قال: والخامسُ أنْ تكونَ عامّةً؛ إما بذاتها كأسماءِ الشَّرطِ، وأسماءِ الاستفهام، أوْ بغيرها، نحو: ما رَجلٌ في الدارِ، وهل رجلٌ في الدارِ؟ و (أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ)[6].

---

(1) سقط حتى رجل في الدار من ج.

(2) من ج و في حاشية الأصل: سقط هنا شيء.

(3) من ج و د.

(4) انظر التسهيل ص46.

(5) أي ابن مالك انظر شرح تسهيله 1: 48 نقلاً عن نتائج التحصيل ص1018.

(6) النمل: 60، 62، 63.

أقـول: أمَّـا المثالُ الأولُ فلا خفاءَ في وُقوعِ النَّكرةِ فيه في سياقِ النَّفْي فتكونُ عامَّةً لا بـذاتِها، ولكـن لـضَرورةِ النَّفـي واقتضائِه لذلك، وأمَّا المثالُ الثالث فالنكرة ليستْ واقعةً فيه بعـدَ نَفـي صـريحٍ، وإنّمـا وَقعَـتْ بعدما هو في معنَى النَّفي، إذِ الهمزةُ الدّاخلَة عليها للإنكار الإبطالـي، فيقتضي انتفاءَ مدخُولها فيجيءُ العموم. وأمَّا أنَّ النكرةَ في المثال الثاني وهو قولُنا: هـلْ رجـلٌ في الـدار؟ عامـةً فمـنظورٌ فـيه، لأنها في سياقِ الإثبات، وليس دخول الاستفهامِ الحقيقي عليها بالذي يُوجِبُ كونَها عامَّةً.

فـإن قلـتَ عـدُّ هـذا المعنَـى في مخَصـصاتِ النكرةِ التي يَسوُغ الابتداءُ بها مُشْكِلٌ؛ إذِ العُمـومُ ضـدُّ الخُـصُوصَ، فكـيف يَـصحُّ أنْ يقـالَ: حـصَلَ بالتّعمـيم تَخـصيصٌ حتَّـى ساغَ الابتداءُ؟

قلـتُ: هـذا إنما يَردُ على مَنْ قال: إنَّ النَّكِرَة لا يُبتدَأ بها إلا إذا تَخصَّصَتْ بَوْجهٍ ما. والمـصنّفُ لم يقلْـه، وإنمـا عـدَّ [1] هـذا في مُـسوّغاتِ الابـتداءِ بالنكـرةِ، فليس وَجْهُ التسويغِ تَخـصيصَ النّكراتِ[2] حتى يرد ما قلت وإنما الوجه فيه أن الاسم النكرة بسبب عمومه ماثلَ المعرفة من حيث إنه يصلح[3] لِمتعدِّدٍ على البَدل فساغ الابتداء به.

قـال: وفي شَـرْحِ منظومَةِ ابنِ الحاجِبِ[4] لَه أنَّ الاستفهام المسوّغَ للابتداءِ هو الهمزةُ المعادِلَة بأمْ نحو أرجلٌ في الدار أم امْرأة؟/ 398، كما مثلَّ به في الكافية.[5]

أقـول: صـرَّحَ بـذلك في أمالـي الكافـيةِ[6] واعتَرَضَـه الرَّضِي[7] بأنه لو كان المُجَوِّزُ للتَّـنكير في: أرجـلٌ في الدارِ أم إمرأة معرفةَ المتكلمِ بكونِ أحدهما في الدارِ للَزِمَ امتناع أرجلٌ في الـدارِ؟ وهلْ رجلٌ في الدار؟ وأرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ لعدَمِ لفظةِ أمْ الدّالةِ على حصولِ الخَبَـرِ عـندَ المـتكلِم، وعـدمِ شـيءٍ آخرَ يتخصَّصُ به المبتدأ. هذا كلامه. وقد صرَّح قبل هذا

---

(1) سقطت من ج.

(2) ج و د: النكرة.

(3) في هامش الأصل لعله لا يصلح، و في ج يصلح للتعدد.

(4) يوجد نفس الرأي في أماليه 3 : 76.

(4) انظر شرحها للرضي 1: 89.

(6) 3 : 76.

(7) شرح الكافية 1: 89-90.

بيسيرٍ أنَّ المُسَوِّغَ في نحو هذه الأمثلة وقوعُ النكرةِ بعد أداةِ الاستِفهامِ، وحكم هنا بأنه لا شيءَ آخرَ يتخصّصُ به المبتدأ، فعُلِم أنه لا عمومَ في شيءٍ من ذلك: وهو خلافُ ما يدَّعيه المصنفُ مِن العموم، في نحو: هل رجلٌ في الدار؟ ولا أدْري مِنْ أينَ جاء هذا العمومُ.

قال: السادس أن يكونَ مراداً بها صاحبُ الحقيقةِ منْ حيثُ هي في[1] نحو:

رجلٌ خيرٌ مِن امرأةٍ، وتُمرَةٌ خيْرُ مِنْ جرادَةٍ[2]

أقولُ جعلَ ابنَ الحاجِبِ[3] مثلَ هذا مِنْ قبيلِ ما المُصَحِّحُ فيه معنَى العمومِ، وقدَّره بأنه لما فُضِّلَ واحدٌ من جنسٍ على واحدٍ من جنسٍ، عُلِمَ أنه لا خصوصيةَ لمفردٍ منه على مَفرَدٍ فيَحصلُ الشّياعُ. وقد مثلَ المصنفُ في حواشيه على التَّسهيل بقولهم: تُمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ لِما قَصدَ به العُمومُ.

قال: وعلَى هذا ففي ما قائمٌ الزيدانِ مُسوغان.

أقول: يعنِي هما ما قدَّمه أولاً من كونِ النَّكرَةِ عاملةً وما ذكرَه هنا مِنْ كونِ النكرةِ في معنَى الفِعلِ.

قلت: بل فيه على رَأيه ثلاثة أمورٍ: هذان، وكونُ النكرة عامةً لوقوعها في سياقِ النَّفي، وقد أسلفنا أنه لا ينبغي عدُّ ذلك في هذا البابِ، لأنَّ الكلام في المبتدإِ الذي هو محكومٌ عليه، لا محكومٌ به والموضِعُ المذكورُ من الثاني لا مِنَ الأول.

قال: وأمّا مَنعُ الجمهورِ لنحو: قائمٌ الزيدانِ فليس لأنه لا مُسوغ فيه للابتداءِ.

أقول: جرى على أسلوب واحدٍ، وقد عرفْتَ أنَّ هذا ليس من قبيل ما يُطلبُ فيه للنكرة شيءٌ يقرِّبها من المعرفة حتى يُبتدأ بها، لأنَّ ذلك إنما هو في المحكومِ عليه كما مرَّ وهو محكومٌ به، فكيفَ يطلبُ له ما يُدنيه من المعرفةِ وحقه أنْ يكونَ نكرةً؟ فما هذا الذي يقولُه؟

قال: والثاني أنَّ اشتراطَ الاعتمادِ وكونَ الوصفِ بمعنَى الحالِ، أو الاستقبالِ إنَّما هو للعملِ في المنصوبِ.

---

(1) سقطت من ج و د والمغني

(2) انظر الموطأ الحج ص236.

(3) انظر شرح المفصل 1: 184.

أقـول: يعني اشتراطَ مجموعِ الأمرين، وإلاَّ فالوصفُ المعتَمدُ يعملُ في المرفوعِ مُطلقاً، سواء كان للحال، أو الاستقبال، أو المُضيّ، كما صرّح به الرَّضي[1] وغيره.

قال: والعاشرُ أنْ تَقَعَ في أولِ جملةٍ حاليةٍ كقوله:[2]

سَـرَيْنَا ونَجْـم قَـدْ أضـاءَ فَمـد بَـدا *** مُحَـيّاكِ أخفَـى ضَـوْؤُهُ كـلّ شـارِقِ

أقـول: سَـرَيْنا: سِـرْنا ليلاً وأسرَينا بمعناه، وجاء في[3] القرآن بهما جميعاً. وبدا: ظَهَرَ. والمُحيا: الـوَجْهُ. وأراد بكـل شـارقٍ كـلَّ كـوكبٍ طالِـعٍ، كأنّـه مأخـوذ مـن قولِهم: شَرَقتِ الـشمسُ، أي: طلعـتْ ولا أذكُـرُ الآن مـن نَـصَّ عليه. علَى أنَّ ذلك يُستعمل في غيرِها مِنَ الكواكِبِ.

قال: وعلة الجوازِ ما ذكرْناه في المسألة قبلَها.

أقـولُ: يعنِـي أن الفائدةَ مُتحققة في ذلك، إذ لا تُوجِبُ العادةُ أنَّ السُّرى لا يخلُو منْ مفارقَـةِ إضـاءةِ نجمٍ ما، فالإخبارُ بأنه وَقَعَ في هذه الحالةِ مفيدٌ لما لَمْ تَكُنِ العادةُ قاضيةً بتَحتُّمِ وُجودِه، فلا جَرَمَ كان الابتداءُ بالنّكرةِ في مثلِ هذه الصورةِ سائِغاً.

قال: ومِنْ ذلك قولُه:[4]

الذِّئبُ يَطْرُقُها في الدَّهْرِ واحدَةً *** وكلَّ يَوْمٍ تَراني [مدْيَةً][5] بِيَدِي

أقـول: الطـروق: المجـيء ليلاً، والضميرُ المنصوبُ مِنْ يطرُقُها عائدٌ إلى الغَنمِ، أيْ أنْ الـذئبَ يأتيها / 399 في الليلِ [للافتراسِ مرةً واحدةً][6] فلا تَراه لذلك إلا في حينٍ ما وأمّا أنا فأذبحُها دائماً فهي تَرانِي كلَّ يومٍ في حالِ كونِ المديةِ بيدي يعنِي فأنا شرٌّ عليها منَ الذّئبِ

---

(1) انظر شرحه على الكافية 2: 200.

(2) انظره في المغني ص613 وابن عقيل 1: 221 والسيوطي ص863 والهمع 1: 101 والأشموني ص97 وحاشية الصبان 1: 217 وشرح أبيات المغني 7: 33. والعيني 1: 546.

(3) سقطت من ج و د.

(4) انظره في الحماسة بشرح المرزوقي ص1570 والمغني ص613 والأشموني ص97 والسيوطي ص864 وشرح أبيات المغني 7: 33.

(5) الأصل و ج مَديتي وما أثبته موافق لـ د و باقي المصادر.

(6) من ج و د.

والمديةُ: الشَّفْرَةُ، وهي: السّكينُ العَظيمةُ.

قـال: ومَـنْ روَى مديـةً بالنَّـصبِ، فمفعولٌ بحالٍ محذوفةٍ، أيْ حاملاً، أو ممسكاً، ولا يحسُنُ أنْ يكونَ بدلاً مِن الياء.

أقـولُ: بلْ يحسن أنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ منْ ضميرِ المُتكلِّم في تراني، ولا مانِعَ منه إذِ الظَّاهرُ يُبدلُ مِنْ ضميرِ الحاضِرِ عندَ الجمهورِ إذا كانَ بدَلَ بعضٍ كأعْجَبَني.

وجْهُـك، أو بَـدَلَ اشـتِمالٍ [كأعجبني][1] كلامُك، أو بدلَ كلٍّ مفيداً للإحاطةِ، نحو (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا)[2] والرّابط مَوْجُودٌ في البيتِ.

قـال: ومـثَّلَ ابـنُ مالـكٍ[3] بقـولِه تعـالى (وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)[4] وقـولِ الشّاعرِ:[5]

عرَضَـنا فَـسَلَّمْنَا، فَـسَلَّمَ كارِهـاً *** عَلَيْـنَا، وتَبْـرِيحٌ مِـنَ الْـوَجْدِ خانِقُـه

أقول: عرضْنا ، أيْ: اعتَرَضْنا له وتصدَّينا، أو ظَهَرْنا له منْ غيرِ قصدٍ، أوْ علَى سبيلِ العُرُوضِ، والتَّبْريحُ: الشِّدّةُ والجَهْدُ. والوَجدُ، بفتح الواو: الحُزْنُ، وهذا المُسلِمُ كارِها يَحتملُ أنْ يكـونَ محِباً شـغله مـا بـه من شِدَّة الوَجدِ عن الالتفات إلى غيرِ مَحبُوبه، فكره ردَّ السّلامِ لـذلك ويحتملُ أنْ يكونَ محبوباً فكرِه ردَّ السلام إما بُخلاً بما فيه شفاءٌ ما [لمُحبِّه][6] المسلِّم[7] من سماع كلامِه بحيثُ[8] يردُّ وإمَّا خَشيةً مِن أنْ يَفطِنَ لكونِه محبوباً للمسلِم واللهُ أعلمُ.

---

(1) الأصل: أعجبتني.

(2) المائدة: 111.

(3) انظر شواهد التوضيح ص 45.

(4) آل عمران: 154.

(5) البيت لعبد الله بن الدمينة ديوانه ص 53 والشعراء ص 831 وأمالي القالي 1: 156 والحماسة بشرح المرزوقي ص 1263 والمغني ص 614 والسيوطي ص 865 وشرح أبيات المغني 7: 35 ونتائج التحصيل ص 1015.

(6) الأصل: لحبه.

(7) سقطت من ج.

(8) ج و د: حيث.

قال: ولا دليلَ فيهما، لأنَّ النكرةَ مَوْصوفةٌ بصفةٍ مذكورةٍ في البيتِ، ومقدَّرة في الآية، أيْ: وطائفةٌ منْ غيرِكُم.

أقولُ: هذا عجيبٌ فإنَّ ابنَ مالكٍ لَمْ يذكرِ الآيةَ والبيت على وَجه الاستدلال بهما؛ بل علَى جهةِ[1] التمثيل وقول المصنف و مثل ابنُ مالِكٍ صريحٌ فيه فإذا لا وَجْهَ لقوله: ولا دليلَ فيهما، وكلامُ إبنِ مالكٍ مستقيمٌ. نَعَمْ لَو ادَّعَى أنَّهما متعينانِ للمعنى الذي ذَكرَهُ لاتَّجهَ الاعتراضُ على دعَوى التعيين بقيامِ الاحتمالِ.

قال: ومما ذكرُوا منَ المُسَوِّغاتِ.

أقول: أخذَ المصنّفُ يذْكرُ أشياءَ عدُّوها من مُسَوِّغاتِ الابتداء بالنكرةِ، معَ أنها لا تَسلَمْ منَ القدْحِ، ولَمْ يتعرَّضْ فيما ذكره إلى مسألةٍ أوْرَدها ابنُ مالكٍ[2] وغيرُه، وهي وقوعُ النكرةِ بعد لولا كقولِه:[3]

لولاَ اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كلُّ ذي مِقةٍ *** لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مطَايَاهُنَّ للظَّعنِ

أوْدَى: هَلَكَ. والمِقَة: الحبُّ. واستقلَّتْ: مضَتْ. والظَّعن، بظاء مُعجَمَةٍ، وعينٍ مهملةٍ مفتوحتين: السَّيرُ. وليس المسوغ، هنا شيئاً من الأمورِ العَشرةِ التي ذكرَها.

فإن قلتَ: بل المُسوغ هنا كون النكرَةِ موصوفةً بصفةٍ مقدَّرةٍ، أي: لولاَ اصطبارٌ عظيمٌ، وهذا منْ جملةِ العَشرَةِ.

قلت: يمكنُ، ولكنَّ المصنفَ سلَمَّ في حواشيه على التَّسهيل ما ذكرَهُ ابنُ مالكٍ في ذلك ولَم يتعقَّبْه.

قال: وقولُهم:[4] شَهرٌ ثَرَى وشَهْر ثَرى، وشَهرٌ مرْعَى.

---

(1) ج: وجه.

(2) التسهيل ص46، وشواهد التوضيح 46.

(3) انظره في شواهد التوضيح ص46 وابن عقيل 1 224 والأشموني ص98 والتصريح 1ص 170 والهمع 1: 101 ونتائج التحصيل ص1015.

(4) انظره في مجمع الأمثال 1: 370 واللسان (ثرى).

أقولُ: يوجدُ في بعضِ النُّسخ: ثَرَى ذُو المثلَّثة، ومرْعَى مضبوطتين بما يَقتضِي أنهما منونان[1] وليس كذلك. قال ابنُ بَرِّي[2] في ردّه لمناقَشَاتِ ابنِ الخشَّابِ[3] علَى مقاماتِ الحَرِيري: اعْلَم أنَّ السَّجعَ في النثرِ ضرورةٌ يضَاهِي ضرورةَ الوَزْنِ في الشّعرِ منَ الزيادةِ والنُّقصانِ والإبدالِ وغيرِ ذلك، ألا تراهُمْ حرَّكُوا الساكنَ فيه كما يُحرّكُونه في الشِّعر، كقولِهم في صفَةِ ليالي القَمر: ثلاث دُرَعٌ،[4] وكان قياسُه: دُرْع بسكونِ الرّاءِ، وإنّما حرّكُوه إتباعاً لقولهم: ثلاثٌ غُرٌ / 400[5] وثلاثٌ ظُلَمٌ.[6]

قلت: ليس هذا منَ السَّجع؛ إذْ هو عبارةٌ في العُرْفِ عن تواطُئِ الفاصِلتيْنِ من النثرِ على حرفٍ واحدٍ، ولا تواطُؤَ فيما ذكره، فلا سجْعَ فيه.

ثم قال: وحذفُوا التنوينَ منه كما حذفُوه في الشعرِ، فقالوا: شَهْر ثَرَى، وشَهْرٌ ثَرى، وشَهر مرْعَى، فحذفُوا التَّنوين من ثَرَى، ومرعَى إتباعاً لقولهم: ثَرى لكونه فعلاً انتهى كلامه.

قلت: هذا ظاهرٌ في المحافَظَة على السَّجْعِ، كما ذكَرَ، بخلافِ الأول.

قال: وفيهنَّ نظرٌ. أما الأولى فلأنَّ الابتداءَ بالنكرةِ فيها صحيحٌ قبلَ مَجيء إنما.

أقولُ يعني في قولِهم: إنَّما في الدار رجلٌ، وهذا قدْحٌ في هذا المثالِ الخاصِّ، ولا يلزمُ منه تَطرق القَدحِ إلى تلك القاعدةِ المقرَّرة، ألا ترى أنها صادِقةٌ على مثل قولِنا: إنما قائمٌ رجلٌ والاحتمالُ الذي أبداه المصنفُ غيرُ متأتٍّ فيه.

---

(1) سقط حتى فإن المجموع هو الخبر من ج.

(2) أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار اللغوي النحوي المصري صنف اللباب في الرد على ابن الخشاب وله حواش على الصحاح لم يكملها مات سنة 582 هـ إشارة التعيين ص161 ووفيات الأعيان 3: 108 والبغية 2: 34 وانظر رأيه في الانتصار ص13.

(3) هو عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر بن الخشاب يعد أعلم أهل زمانه بالنحو، له معرفة باللغة والحديث والتفسير صنف شرح الجمل للجرجاني وشرح اللمع لابن جني ولم يتمه... توفي سنة 567 هـ. إشارة التعيين ص159 والبغية 2: 29-31.

(4) انظر اللسان (درع).

(5) انظر اللسان (غرر).

(6) انظر اللسان (ظلم).

قال: وأما الثانيةَ فلاحتمِال رجل الأول للبَدلية كقولِه:[1]

وكـنتُ كِذي رجلَيْنِ، رِجلٍ صَحيحةٍ *** ورِجْـلٍ رَمـى فـيها الـزَّمانُ فَـشلَّتِ

ويسمَّى بدلَ التَّفصيلِ.

اقـولُ: يعـني أن رَجلٌ مِنْ قولنا: الناسُ رجُلانَ: رجلٌ أكرَمْتُه، ورجلٌ أهنتُه لا يَتَعيَّنُ كـونُه مبـتدأً؛ بـل يَحـتمِلُ أنْ يكـونَ بـدلاً من خبرِ الناسِ فيكونُ خبراًن وحينئذٍ لا يكونُ مما الكـلامُ فـيه وهـذا مُشْكِلٌ، فإنَّ البدلَ إنَّما هو مجموعُ المتَعاطِفَيْن؛ إذ هذا منْ قَبيلِ بَدل الكلِّ مِنَ الكلِّ.فإن قلتَ: فلْيكنْ بَدَلَ بعضٍ ولا إشكال.

قلـتُ يَلـزَمُ الافـتقارُ إلى الـضّمير، ولا حاجَـةَ إلى ارتكابـه حتَّـى يقـدَّرَ الرابطُ، فإنَّ التركـيبَ صـحيحٌ بدونِـه، ولم نَـرَ بدلَ تفصيلٍ ملفوظاً معَه بالضّمير ولا مُحتاجاً إلى تقديره، وذلك آيةُ كونِه بدلَ كلٍّ.

فـإن قلـت: فـإذا كـان مجموعُ المتعاطفين هو البدلُ، فما رافعُ كلِّ واحدٍ منَ الجزءيْنِ على انفرادِه معَ أنه غيرُ بَدَلٍ على هذا التَّقديرِ؟

قلـت: هـو نظـيرُ قـولِهم: الـرُّمانُ حلْـوٌ حـامِضٌ، فـإنَّ المجموعَ هو الخبرُ، وكلٌّ منَ الجزءينْ مرفوعٌ فيحتاجُ إلى عاملٍ، ولمْ يتَحرَّرْ لي في ذلك جوابٌ أرْتضِيه.

قـال: ولاحتمالِ[2] شهرِ الأول للْخَبريّةِ، والتقديرُ: أشهُر الأرضِ المَطْورةُ: شهرٌ ذو ثرى، أي ذُو تُرابٍ، وشهرٌ تُرى فيه الزَّرْعَ، وشهرٌ ذُو مرْعَى.

أقـولُ: لـيس كمـا قـال:[3] بلِ المتعاطِفاتُ[4] كلُّها هي الخَبَر، و إلا لَزِمَ الإخبارُ عن الجمـعِ بمفـرَدٍ لفْظـاً ومعنـى، وهـو باطلٌ، وهذا مَنْ قبيلِ ما تَقَدَّم له في البَدل. وقد يقالُ: هو إطلاقٌ مَجَازِيٌّ من بابِ إطلاق الكلُّ على الجزءِ، وأطْلَقَ كلاً منَ البَدلِ والخَبرِ على جزئِه.

---

(1) البيت لكثير عزة ديوانه ص99 والكتاب 1: 433 والمقتضب 4: 290 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 68 والمغني ص614 واخزانة 2: 614 والعيني 4: 204 وشرح أبيات المغني 7: 38 ونتائج التحصيل ص383.

(2) ج و د: واحتمال.

(3) ج: قاله.

(4) د: المتعاطفان.

قال: ورأيتُ في كلامِ مُحَمَّدِ بنِ حَبيبَ،[1] وحَبيبُ ممنوعٌ منَ الصَّرفِ، لأنهُ اسمٌ أمهِ.

أقول: قال الوَزيرُ القِفطيّ[2] في تاريخ النُّحاة: "حبيب" اسمُ أمِّه عندَ أكثرَ الرُّواةِ، ووُجِد بخطِّ العلماءِ غيرَ مَصْروفٍ. وبعضُهم يَصْرفُه بناءً علَى أنَّه اسمُ أبيه. وكانَ عالِماً بالنَّسبِ وأخبارِ العَرَبِ مُكْثِراً مِن روايةِ اللغةَ مُوَثَّقاً في روايتهِ وذكَر أبو طاهرٍ[3] القاضِي أنَّ مُحمد بنَ حبيبَ صاحبُ كتابِ "المُحبّر" ينسبُ إلى أُمّه، وهي حبيبُ، وهو ابنُ ملاعِنة وكانَ بغدادياً تُوفي لِسَبْعٍ بقينَ مِن ذي الحجّة سنة خمسٍ وأربعين ومائتين بسُرَّ مَنْ رَأى. وقال الخَطيبُ البَغداديُّ في تاريخ بَغْداد[4] ويقالُ: إنَّ حبيبَ اسمُ أُمّه، وقيل: بل اسمُ أبيه، فنقَلَ الخِلافَ كالأول. والمصنف اقتصرَ على القولِ بأنَّ حبيبَ اسمُ أمه، إما لأنه قولُ الأكثرِ ، وإما لأنه لمْ يطَّلِعْ على غيرهِ. والله[5] أعلمُ.

أَقسَامُ العَطفِ / 401

قال: وشرطُه إمكانُ تَوَجُّهِ العامِلِ إلى المَعطوفِ.

أقولُ: هذا يقتضِي في قولِه تعالَى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾[6] ألاَّ يكونَ "مولودٌ لَهُ" معطوفاً على "والدةٌ" لتخلُّفِ شَرْط العطفِ على اللَّفظ، وهو إمكانُ تَوجُّه العاملِ إلى المعطوفِ، إذ العاملُ هنا، وهو "تُضَارّ" بالتّاء الفوقية، فلا يُمكِنُ عَملُه في ظاهرٍ مذكّرٍ فتأملْه.

---

(1) هو أبو جعفر محمد بن حبيب قال ياقوت: من علماء بغداد باللغة والشعر والأخبار والأنساب، روى عن ابن الأعرابي وأبي عبيدة وله من التصانيف: النسب، وغريب الحديث، والأنواء، والمشجر، وطبقات الشعراء وغيرها توفي عام 245 هـ انظر طبقات النحويين ص139-140 والبغية 1: 73-74.

(2) إنباه الرواة 3: 19.

(3) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن أبي هاشم المقرئ كان كوفي المذهب توفي سنة 344 ه انظر طبقات النحويين ص120، 121 وتاريخ بغداد 2: 277، 278.

(4) 2: 277، 278.

(5) بعده في ج: سبحانه وتعالى.

(6) البقرة: 233.

قال: وقد يَمتَنِعُ العطفُ على اللَّفظِ والمحلِّ جميعاً، نحو: ما زيدٌ قائما، لكنْ، أو بلْ قاعدٌ، لأنَّ في العطفِ على اللَّفظ إعمالَ "ما" في المُوجَبِ، وفي العَطفِ على المحلِّ اعتبارَ الابتداءِ معَ زَوالِه بدخولِ النّاسخِ، والصَّوابُ الرفعُ على إضمار مبتدإ.

أقول: وعلى هذا فكلٌّ مِن لَكِنْ، وبلْ ليستْ بعاطفةٍ، وإنّما هي حرفُ ابتداءٍ، وحينئذٍ يتَّجه الاعتراضُ على اعتِراضِ[1] صاحبِ التَّلخيص.[2] ومِن قبْل كلامِه مِنَ الشارحَيْن حيثُ جعلَ نحو[3] مازيدٌ شاعِراً، بلْ كاتبٌ وما زيدٌ قاعداً بلْ قائمٌ من قبيلِ القَصْرِ [بالعَطْفِ][4] إذ لا عَطْفَ في هذا التّركيبِ لا على اللّفظِ ولا على المحلِّ، كما عَلِمتْ، وهو ظاهرٌ.

قال: وله عندَ المُحقّقين ثلاثة شُروطٍ:

أحدُها إمكانُ ظهورِ ذلك المحلّ في الفَصيحِ.

أقولُ: يَنتقِضُ بنحو:[5] رُبّ امرأةٍ صالحةٍ لقيتُ ورجلاً صالحاً، فإنَّ هذا يجوزُ كثيراً معَ أنه عُطِفَ على المحلّ[6] لا يُمكنُ ظهورُه في الفَصيحِ؛ إذ لا يقال: إمرأةٌ صالحةٌ لقيتُ بالنَّصب على أنْ يكونَ الأصلُ: رُبَّ امرأةٍ، ثم حُذِفَ الجار. وقد صرَّح المصنفُ في [حرف][7] الرّاء حيثُ تكلَّمَ على رُبَّ بأنها انْفَرَدَت بجوازِ مُراعاةِ محلِّ مَجرُورِها كثيراً، وإن لَمْ يَجُزْ نحو: مررتُ بزيدٍ وعمراً إلاّ قليلاً.

قال: وعلى هذا فلا يَجوزُ: مررتُ بزيدٍ وعمراً خلافاً لابْنِ جِنّي؛ لأنه لا يجوزُ: مررت زيداً.

---

(1) سقطت من ج و د.

(2) شروح التلخيص 2: 187 والشارحان هما: بهاء الدين السبكي والتفتازاني.

(3) سقطت من ج.

(4) الأصل: على العطف.

(5) سقطت من ج.

(6) ج و د: محل.

(7) من ج و د وانظر ص 104 من الأصل وانظر المغني ص182.

أقـولُ: زَعـمَ الرَّضـي[1] أنَّ المنـصوبَ في قـولِه تعـالى ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ معطـوفٌ علَـى محلِّ المجرورِ بالباء، ولا يَرد عليه ما وَرَد على ابن جنِّي في ذلك المـثال لِجَـوازِ مَـسَحْتُ الـرَّأسَ في الفَـصيح، لكـنَّه نَـزَعَ نَـزْعَةً رافـضيةً، فـإنَّ الـواجبَ عندَ الرافِضَةِ،[2] قائلَهمُ اللهُ، مسحُ الرِّجلينِ في الوُضوءِ تَمَسُّكاً بقراءةِ وَأَرْجُلِكم بالجر،[3] ويَرُدُّون قـراءة النَّصبِ إليها بالتأويلِ، كما فعل الرَّضِي. والمَعلُومُ قطْعاً منْ فِعْل النَّبي، صلى الله عليه وسـلم، أنَّـه كـان يَغْـسِلُ رِجلَـيْه في الوُضوء، وأنه لَمْ يَمْسحْ قطُّ إلاّ على الخُفَّين فيكونُ ذلك مـؤيداً لجعـلِ الأرجلِ في قراءَةِ النّصبِ معطوفةً على المَغسول، وفي قراءة الجرّ محمولةً عليها، إمّـا بطـريق الخَفْـضِ على الجِوارِ، أو غيرِ ذلك مما قُرِّر[4] كما سَنقفُ عليه في أواخِرِ الكتابِ، إنْ شاء اللهُ تعالَى.

قال: بَدليل قولِه:[5]

فـإنْ لَـمْ تَجِـدْ مِنْ دُونِ عدْنانَ والداً *** ودونَ مَعَـــدّ فلْتَـــزُعْكَ العَـــواذِلُ

أقـولُ: فلتَـزُعْكَ أي: فلْـتَكْفُفْكَ، يقـال: وزَعْـتُه أزَعُه وَزْعا، أي: كَفَفتُه. والعواذلُ، بالـذال المعجمـة، اللّـوائمُ، فَيحـتمِلُ أنْ يكـونَ المـرادُ الإنـاث فيكونُ جمعُ عاذِلة صفةَ امرأةٍ، ويَحـتملُ أن يكـونَ المـرادُ الذكـورَ، أو مـا هـو أعـمُّ فيكونُ جمعُ عاذلة صفة لجماعَةٍ. ومُرادُ الشّاعر أنك لم تنْتَسِبْ إلى عدنانَ فلتكْفُفْكَ العواذِلُ عنِ الفخْرِ بالنَّسبِ، فإنَّه لا افتخارَ بذلك إلا مِن هذه الجِهةِ.

---

(1) انظر شرح الكافية 2: 273.

(2) والرافضة جمع روافض وهم: قوم من الشيعة، سموا بذلك لأنهم تركوا زيد بن علي. قال الأصمعي: كانوا بايعوه ثم قالوا له: ابرأ من الشيخين نقاتل معك. انظر اللسان (رفض).

(3) وهي قراءة: ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر وغيرهم انظر البحر 3: 437.

(4) ج و د: قرره

(5) البيت للبيد بن ربيعة ديوانه ص44: (فيه: باقياً مكان والداً) والكتاب 1: 68 والمغني ص616 والسيوطي ص151، 866 والخزانة 1: 339، 3: 669 وشرح أبيات المغني 7: 41.

قال: وأجاز الفارسيُّ في قوله تعالى ﴿وَأُتْبِعُواْ فِي هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[1] أنْ يكونَ يومَ القيامَةِ عطْفاً على محلِّ هذه.

أقولُ: هذا ظاهرٌ فيما ادَّعاه مِنْ أنه لا يقصرُ مراعاة المَوضِع على ما يكونُ فيه العاملُ في اللفظ زائِداً، لأنَّ المعطوفَ على مَحَلِّه في الآية المذكورةِ مجرورٌ بحرفٍ غير زائدٍ، لكنْ هنا بحث، وهو أنَّ الدنْيا إن أُريد بها / 402 الأزمِنة السابقة ليومِ القيامةِ مثلاً، فلا إشْكالَ في عَطفِه عليها، لأنَّ كلاً منهما زمانٌ، وإن أُريدَ بها هذه الدارُ من حيثُ هي ظرفُ مكانٍ فكيف يَصِحُّ العطفُ معَ اختلافِ الظّرفيْن؟ وفي ٱلكشّاف[2] ما يقتضِي مَنعَه، فإنه لَمّا تكلَّمَ في تفسير قولِه تعالى ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾[3] قالَ: فإن قُلْتَ: كيف عطفَ الزَّمان على المكان، وهو يومَ حُنَيْنٍ علَى المَواطِنِ؟

قلت: معناهُ وموطِنَ يَومَ حُنيْنٍ، أوْ في أيامِ مَواطنَ كثيرةٍ ويومَ حُنين، ويجوزُ أنْ يُرادَ بالمَواطِنِ الوقتُ كمقتلِ الحُسَينِ انتهى، وفي الانتصافِ[4] لجَدّي، رحمه الله: لا مانِعَ مِنْ عَطْفِ ظرفِ الزَّمانِ على المكانِ، كعَطْفِ أحد المفعولَيْنِ على الآخرِ تقول: ضَرب زيدٌ عمراً[5] يومَ الجمعةِ وفي المسجد، كما تقولُ: ضربت زيداً و عمراً، مع أنه لا بدَّ من تغاير الفعلين الواقعين بالمفعولين، فإنك إذا قلت: اضْرِب زيداً اليومَ وعمراً غداً لم تَشُكَّ في أنَّ الفعليْنِ متَغايران، والظّرفان كذلك، والفعلُ واحدٌ في الصناعَةِ، فيجوزُ في الآية أنْ يكون كلُّ واحدٍ من الظَّرفين على حالِه. وقال بعضُ الفَضلاءِ: جوَّزَ بعضُهم عطفَ الزّمانِ على المكانِ وكلامُ الزَّمخشريّ مُؤْذِنٌ[6] بأنهُ غيرُ جائزٍ، فَيحتَمِل أنْ يُريد أنه لا يَجوزُ عطفهُ عليه هنا، أي في هذه الآيةِ، وذلك لأن "مواطنَ" مجرورةٌ بفي،[7] ويوم منصوبٌ على الظرفية، فَلوْ عُطِف يومٌ عليها لجُرَّ.

---

(1) هود: 60.

(2) 2: 181.

(3) التوبة: 25.

(4) حاشيته على الكشاف 2: 181.

(5) سقطت من ج.

(6) ج: يوهم.

(7) سقطت من ج.

قلت: هذا مُندفِعٌ، فإنَّ العطفَ هنا على المحلِّ، لا على اللفظِ، فوجودُ فِي أولاً غيرُ ضار. كما مرَّ في كلام الفارسي.

قال هذا الفاضلُ: ويَحْتَمِلُ أنْ يريدَ أنه لا يَجوزُ مطلقاً وإنَّما لم يَجزْ إمّا باعتبارِ أنَّ الفعل مقتضٍ لظرف الزمانِ اقتضاءَه لظرف المكان مُرتبطاً بهما بدونِ الواوِ، فلا يجوز جعلُ أحدِهما تابعاً للآخرِ، فلا يُعطَفُ عليه، كما لا يُعطفُ المفعولُ فيه على المفعول به، ولا المفعولُ على الفاعِلِ، ولا المصدرُ على شيءٍ من ذلك، وإما باعتبارِ أنَّ ظرف الزمانِ يُنتصَبُ على الظرفية مطلَقاً بخلافِ ظرفِ المكانِ، فإنَّه يُشْتَرطُ فيه الإبهامُ، فلما اختلفا في هذا المعنَى لم يَجُزْ عطفُ أحدِهما على الآخرِ؛ وإما باعتبارِ أنَّ الاستعمالَ واردٌ بعطفِ الزّمانِ على الزّمانِ والمكانِ، ولم يُردْ بعطفِ الزمانِ على المكانِ، ألا ترى أنك لو قلتَ: ضربتُ زيداً في الدار يومَ الجمعةِ صحَّحْت كلامك، ولو قلت: ضربتُ زيداً في الدار ويومَ الجمعة خرجتَ عن قانون كلامِ العَرَبِ.

قال: وأجازَه البَغْدادِيون تَمسّكاً بقوله:[1]

.....مُنْضِجٍ *** صَفِيفَ شِوَاءٍ، أو قَدِيرٍ مُعجّلِ

أقولُ: هذا بعضُ بيتِ لامرئِ القيسِ، وقد مرَّ إنشادُه بتمامِه، والكلامُ عليه في ترجمةِ ما افتَرَقَ فيه اسمُ الفاعلِ والصّفة المشبَّهة.

قال: وقد مرَّ جوابه.

أقول: مرَّ في التَّرجمةِ التي أنشَدَ فيها هذا البيتَ وهي: ما افترقَ فيه اسمُ الفاعِلِ والصفة المشبَّهة. والجوابُ الذي ذكَرَه هناك[2] هو أنْ يكونَ الأصلُ: أوْ طابخٍ قديرٍ، ثم حُذِفَ المضافُ وأبقِيَ جرُّ المضافِ إليه، كقِراءةِ بعضهم[3] ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ ﴾[4] بالخَفضِ،

---

(1) تقدم تخريجه في ص 218.

(2) سقطت من ج.

(3) نسب أبو حيان القراءة إلى سليمان بن جماز المدني انظر البحر 4: 518.

(4) الأنفال: 67.

أو أنه عطف على صَفيف، [ولكن][1] خُفِّضَ على الجِوار، أوْ على تَوَهُّمِ أنَّ الصفيفَ مجرورٌ بالإضافة، كما قال ولا سابقٍ[2] شيئاً[3] وأسلفنا هناكَ ما على الأول مِنَ النَّقدِ فحرِّرْه.

قال: ولكن شَرَط الفَرّاءُ[4] لِصِحة الرّفعِ قبلَ مَجيء الخبر خفاءَ إعرابِ الاسم.

أقول: يَصدُقُ هذا الخفاءُ بما إذا كان الاسم / 403 مبنياً، نحو: إنَّ هذا وزيدٌ ذاهبان، وما إذا كان مُعرَباً إعراباً تقديرياً، نحو: إنَّ موسَى وزيدٌ قائمان، فإن الإعرابَ في كلٍّ منهما خافٍ لا يَظهَرُ؛ إذ هو في الأول محكومٌ به للمَحَل، وفي الثاني مقدَّرٌ لا ملفوظ.

قال: وحُجَّتُهما قوله تعالى (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ)[5] الآية.

أقولُ:[6] يعني قولَه تعالى (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) فالصابئون[7] عُطِفَ[8] على المَحلِّ قبلَ إتيانِ خبرِ إنَّ وهو مَنْ آمَنَ إلى آخره.

قال: ويشهدُ له قوله:[9]

---

(1) الأصل: لكن.

(2) ج: سابقاً وانظر المغني ص600.

(3) هذا جزء بيت لزهير وهو بتمامه:

بدالي أني لست مدركا ما مضى *** ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائياً

ديوانه ص165 والكتاب 1: 165، 306، 2: 155، 3: 29، 51، 100، 4: 160 والمقتضب 2: 339، 4: 191 والمغني ص131... والسيوطي ص282، 695.

(4) معاني القرآن 1: 210، 211.

(5) المائدة: 69 سقط حتى فالصابئون من ج و د.

(6) سقط حتى ولا هم يحزنون من ج.

(7) ج: والصائبون.

(8) ج: معطوف.

(9) انظره في المغني ص617 والسيوطي ص866 والتصريح 1: 229 والأشموني ص144 وحاشية الصبان 1: 296 وشرح أبيات المغني 7: 42 والعيني 2: 274.

خَلِيلَـيّ هـلْ طِـبّ، فإنّـي وأنْـتُما *** وإنْ لَـم تَـبُوحَا بالهَـوَى دَنِفَـانِ؟

أقـولُ: يـريدُ هـلْ عـندَكما طِبٌّ؟ أيْ: معرفة بعِلاجِ الدّاءِ، وهو بالطاء المهمَلَةِ مُثلثة الحـركَةِ، فـإن لم تَبُوحا، أيْ[1] [تتكلّما][2] جهراً. والدَّنِفُ، بفتح الدالِ المهمَلَةِ، وكسرِ النونِ، وبالفاء: المريضُ مَرَضاً مُلازماً.

قال: ويشْهد له قولُه:[3]

فَمَـنْ يَـكُ أمْـسَى بالمَدِيـنَةِ رَحْلُـهُ *** فإنّـي وَقَـيّارٌ بِهـا لَغَـرِيبُ

أقـول: البـيتُ لـضَابيءِ بـنِ [الحارثِ][4] البُرْجُمّي، بضمِ الموحدةِ، والجيم. وضابيءٌ، بالضّاد المُعْجَمَة، وألفٍ بعدَها موحدة مكسورة، فهمزةٍ وقبلَ هذا البيت قولُه:

دَعَاكَ الهَوى والشَّوْقُ لَـمّا تَرَنَّمتْ *** هتوفُ الضُّحَى بينَ الغصونِ طروبُ
يُـجاوِبُـهَا وُرْقُ الحَـمامِ لَـصَوْتِها *** فكُـلٌّ لِكُـلٍّ مُـسْعِدٌ ومُجِـيبُ

التَّـرنمُ: تَـرْجيعُ الـصوتِ. هـتوفٌ: حمامَة تُكثِرُ التَّصويتَ في وقتِ الضُّحى. والهتف: الـصوتُ، يقـال: هَتَفتِ الحمامة إذا صوَّتَتْ. والطَّروبُ الكثيرةُ الطَرَبِ. والوُرْقُ جمعُ ورقاءَ، وهـي: الحمامِـة الـتي في لـوْنِها بياضٌ إلى سَواد. والإسعادُ: الإعانة. وقيَّارٌ: اسمُ جَمَل له، أو غلامٍ، أو فَرَسٍ وقيلَ المرادُ الوصفُ أيْ أسودُ كالقارِ.

فـإن قلتَ: جوابُ اسمِ الشَّرْطِ المرفوعِ بالابتداءِ لا يَرْبطهُ إلا الضميرُ، ولا ضميرَ في قوله:

فإنّي وَقَيّارٌ بها لَغَرِيبُ

---

(1) سقطت من ج.

(2) الأصل: تكلما.

(3) الأصـمعيات ص184 والكتـاب 1: 75 ومعاني القـرآن للفـراء 1: 311 والكامل 1: 320 وشرح الحماسة للمرزوقي ص936 والإنصاف ص 94 وشرح الكافية الشافية ص512 والمغني ص618 واللسان (قير).

(4) الأصل: الحرث.

يَعودُ إلى مَنْ، فما وَجْهه؟

قلت: المعنَى: فمنْ يَكُ بالمدينةِ مُقيماً فلسْتُ على صفتِه فإنّي وَقَّارٌ بها غَريبان.

قال: المسألة الرَّابعة: أعجَبَني ضَرْبُ زيدٍ وعمرٌو بالرفعِ، أوْ عمراً بالنّصبِ، مَنعهُما الحُذاقُ، لأنَّ الاسمَ المُشبه للفعلِ لا يعملُ في اللَّفظِ حتى يكونَ بأل، أوْ مَنوّناً، أوْ مُضافاً.

أقول: المنعُ هو مَذهبُ سيبويْه[1] والجمهور، وانظرْ تعليلَ المصنفِ للمنع بما ذكَره هل معناهُ أنكَ لو أعملت المصدرَ في التابع المذكورِ رَفعاً أوْ نصباً لزِمَ إعماله، معَ كونِه غيرَ محلى بأل، ولا منوَّن، ولا مضافٍ إلى معموله الذي هو هنا تابعٌ، فإن كان هذا مرادَه أشكلَ بمثل: أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً فإن المصدر عمِلَ في المفعول معَ فقدِ الثلاثةِ، والقولُ بمنع ذلك مقطوعٌ ببطلانه فتأمل ماذا أراد، فلم يتَّضح لي مَقصوده والله أعلم.

قال: وأجازَهما قومٌ.

أقول: يعني الكوفيّين[2] وجماعة من البصريين، وهو رأيُ ابنِ مالكٍ. قال في التَّسهيلِ[3] في بابِ إعمال المصدرِ: ويتبع مجرورَه لفظاً ومحلاً، وظاهرُ كلامه جوازُ مُراعاةِ المحلِّ في جميعِ التوابعِ، وهو مذهبُ الكوفيين وبعضِ البصريِّين، كما مر.

وذهبَ سيبويه[4] وغيرُه مِنَ المُحققين إلى المنعِ مطلقاً. وفَصَّلَ أبو عَمرو[5] فأجازَ في العَطفِ والبدلِ، ومنَع في التّوكيدِ والنّعت. قال ابنُ قاسمٍ[6] / 404: والظاهرُ الجوازُ لكثرةِ الشّواهد على ذلك، والتأويلُ خِلافُ الظاهِرِ.

قال: وقوله:[7]

---

(1) الكتاب 1: 191.

(2) انظر رأيهم في التسهيل ص142.

(3) ص: 142.

(4) الكتاب 1: 174، 356.

(5) انظر رأيه في المساعد على التسهيل 2: 237.

(6) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي بدر الدين المرادي أخذ عن أبي حيان وغيره وقد ترك آثارا جليلة في العربية وعلوم القرآن أهمها: شروحه على ألفية ابن مالك وتسهيله، ثم شرحه على الجزولية والحاجبية توفي سنة 749 ، انظر الدرر الكامنة 2: 32 والبغية 1: 517.

(7) انظر المغني ص618 وشرح أبياته 7: 46 ومعجم الشواهد العربية ص95.

فَلَمْ تَخْلُ مِن تَمهيدِ مَجْدٍ وسُؤْدَدَا

أقول: هذا عجزُ بيتٍ صدرُه:

هَوِيتُ ثناءً مُستَطابا مجَدّدَا

هَـويت، بكـسرِ الواو: أحَببتُ. وتَمْهيدُ الأمور: تَسْويتها وإصْلاحُها. والمجدُ: الكرَمُ، وقـيلَ الـشّرَفُ. والـسُّؤدَدُ: الـسّيادةُ. والمـصدرُ الـذي هو تَمْهيدٌ مضافٌ إلى المفعول، أيْ مِن تمهيدك مجداً وسؤدداً.

قـال: وجوزَ الزَّمخشري[1] كونَ الشَّمسِ معطُوفاً على محلِّ الليلِ، وزَعَم معَ ذلك أنَّ الجعـلَ مـرادٌ به فعلٌ مُستمِرٌّ في الأزمنةِ لا الزمنِ الماضي بخُصوصيتِه مع نصّه في (مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ)[2] علـى أنه إذا حُمِلَ على الزمنِ المستَمر كان بمنزلَتِه إذا حُمِلَ على الماضي في أنَّ إضافتَه محضَة.

أقـولُ: حاصـله أنـه تناقضٌ حيثُ ادَّعى كونَ إضافة جاعِلٍ محضَةً، وأثبتَ له العملَ مـع ذلك، وإنما تَتَمحَّضُ الإضافة حيثُ يمتَنِعُ الإعمال، كإسمِ الفاعلِ بمعنَى الماضِي، وجوابُه أنا لا نُسلِّمُ أنَّ بينَ الإضافة المحضَةِ والعملِ تنافياً، ألا تَرَى أنَّ المصدرَ المُضافَ إلى الفاعلِ مثلا إضافتُه محضَة، ويجوزُ مع ذلك إعمالُه في المفعول كقولك: أعجَبني ضرْبُ الأميرِ اللصَّ، فإذا ثَـبتَ ذلك فللزَّمخْشَري أن يقولَ: جُعِلَتْ إضافَتُه مَحْضةً حملاً على اسمِ الفاعلِ بمعنَى الماضي وأُعْمِـلَ حمـلاً علـى اسـمِ الفاعلِ بمعنَى الحالِ والاستقبال، لأنَّ الغَرَضَ كونُه مراداً به الزَّمنُ المـستمرُّ، ولا مُـنافاةَ بـين الأمـرين لما قرَّرناه. هكذا[3] كنتُ رأيت من قديمٍ في دَفعِ التناقضِ ظانـا أنَّ أحـداً لم يَقلْه. ثمَّ وقفتُ بهذهِ البلادِ على ما هو قريبٌ منه في شَرْحِ الكشَّاف لليَمنِي فلْنُوردْ كلامَه برُمَّتِه لتُحيط[4] به عِلْماً.

---

(1) الكشاف 2: 38.

(2) الفاتحة: 4.

(3) ج: كذا.

(4) ج ليحاط و د: فتحيط.

قال: قيل إنَّ هذا، يعني[1] ما قاله الزَّمخشري، في قوله تعالى (وَجاعِلِ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ)[2] مخالفٌ لما ذكَرَه في (مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ) فلْنذكُرِ الآنَ نُبَذاً مِنَ الكلامِ في عَمَلِ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ لِيَنْدَفِعَ التَّناقُضُ عنْ كلامه: اعلَمْ أنَّ عمَلَهما مشرُوطٌ بمشابَهَتِهما للفعلِ معنى ووَزْنا،[3] وذلك لكَوْنِ المفعولِ به أجنبياً عنهما، ويَحْصُلُ هذا الشرْطُ إذا كان بمعنى الحال، أو الاستقبال، أو الإطلاقِ المُفيدِ للاستمرار، لأنهما [إذاً][4] يُشابِهان[5] المضارِعَ الصالِحَ لهذه المعاني الثَّلاثةِ المُوازنَ على الإطرادِ لاسمِ الفاعلِ والمفعولِ، بخلافِ الماضِي. أمَّا صلاحيتُه للحال والاستقبال فظاهرَةٌ. وأمّا صَلاحيتُه للإطلاقِ المُفيدِ للاستمرار، فلأنَّ العادةَ جارةٌ منهم إذا قَصَدُوا الاستمرارَ يُعبّروا عنه بلفظِ المضارعِ لُمَشَابَهتِه [للاسمِ][6] الذي أصْلُ وَضْعِه الإطلاقُ ، كقولكِ: زيدٌ يُؤمن بالله ويَسخو بَموْجُودِه، أيْ هذه عادته فإذا ثبت أنَّ اسمي الفاعلِ والفعل يَعملانِ في الأجنبي إذا كانا بأحدِ هذه المعانِي الثلاثةِ فإضافَتُهما إذا إلى ذلك الأجنبي لفظةٌ، لأن كون الإضافةِ لفظيةً مَبنيٌّ على العملِ، ولهذا أبنية[7] المبالغَةَ لما كانتْ للاستمرار.[8] وأمَّا إذا كانا بمعنَى الماضِي فإضافَتُهما مَحضَةٌ، لأنهما لم يُوازنا الماضِي، فَلَمْ يَعملا عملَه، هذا منْ حيثُ اللفظ وأما من حيث المعنَى، فلأنَّ مُلابَسَةَ المضافِ للمضافِ إليه قد حَصَلَت في الماضِي واشتَهَرَتْ في نحو ضاربُ زَيدٍ أمس، فَيَصِحُّ[9] أنْ يتخَصَّصَ المضافُ به [كتخَصُّصِ][10] الغُلامِ بزيدٍ في غُلامُ زَيْدٍ حينَ اشتهرَ بمُلْكِيتِه.

---

(1) ج: بمعنى.

(2) الأنعام: 96.

(3) د: وزنا ومعنى.

(4) الأصل: إذ

(5) ج: مشابهان للمضارع.

(6) من ج و د.

(7) ج: بنية.

(8) بعده في شرح الكافية للرضي 1: 279: لا لأحد الأزمنة عملت وقد نقل عنه اليمني النص.

(9) ج فيصلح وسقطت من د.

(10) الأصل: كتخصيص.

وأما الحالُ فلم يتمَّ بعدُ حَصُولُه، والمستقبلُ مُتَرقَّبٌ، فلم يَشْتَهِر فيها[1] ملابَسَة المُضافِ للمضافِ إليه بحيث/ 405 يَتَعيَّنُ المضافُ بها أو يتَخَصَّصُ، واسمُ الفاعلِ [أو المفعول][2] المُستمرُّ يَصحُّ أنْ تكونَ إضافتُه مَحْضةً؛ كما يَصحّ ألاّ تكونَ وذلك لأنه، وإن كان بمعنَى المضارِعِ، إلا أنَّ استمرارَ مُلابَسَةِ المضافِ للمضافِ إليه [يُصَحِّحُ][3] تَعيُّنه،[4] أو تَخصُّصَه به، ولا سيما إذا كان معنَى الاستمرارِ في الفعلِ غيرَ وضْعي، فإن وضْعه على الحدوثِ. قال سيبويه[5] تقولُ: مررتُ بعبدالله ضاربك، كما تقول: مررت بعبدالله صاحِبك، أي المعروفِ بضرْبك كما تقولُ: مررت[6] بزيدٍ شبيهك، أي المعروفِ بشبهك، فإذا قُصدَ هذا المعنى لمْ يعملْ اسمُ الفاعلِ في محلِّ المجرورِ به نصباً، كما في صاحبك، وإنْ كانَ أصلُه اسم فاعلٍ مِنْ صَحِب يَصحَب، بلْ يَقدَّرُ كأنه جمادٌ. وإذا تقرَّرَ هذا فاعلم أنَّ ما ذكرَ في (مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ)[7] مِنْ أنَّ إضافتَه بمعنَى الاستمرارِ حقيقة، وما ذكره هنا[8] من أنها لفظيةٌ مَبْنِيٌّ على ما قَرَّرْناه[9] مِنَ الكلامِ، وذلك لأنَّا إذا نظرنا إلى كونِ اسمِ الفاعِلِ بمعنَى الاستمرارِ مُشابهاً للمضارِعِ كذلك فإضافتُه لفظيةٌ، وإذا نظرنا إلى أنَّ استمرارَه [يصحِّحُ][10] [تَخصُّصه][11] وتَعيّنه، وقلنا: إنه بمعنَى المعروفِ بذلك فإضافتُه معنويَّةٌ. تقريرٌ آخرُ، وهو أنْ تقولَ: اسمُ الفاعلِ إذا كان بمعنَى الماضي فقط كانتْ إضافتهُ حقيقيةً لانتفاء المشابهةِ اللَّفظيةِ التي هي جزءٌ العِلَّةِ في إعمالِ اسمِ الفاعل، وإذا كان بمعنَى الحالِ، أو الاستقبالِ فقط تكون

---

(1) ج و د: فيهما.

(2) الأصل: والمفعول.

(3) الأصل: تصححْ و د: مصحح.

(4) د: لعينه.

(5) الكتاب 1: 428.

(6) سقطت من ج و د.

(7) الفاتحة: 4.

(8) د: ها هنا.

(9) ج: ذكرناه.

(10) الأصل: يصح..

(11) الأصل: تخصيصه.

إضـافتهُ غـيرَ[1] حقيقيةٍ لوجود المشابهة التامة المقتضية للعَملِ. وأمّا إذا كان بمعنَى الاستمرار ففـي إضـافته اعتـباران: أحدهما أنها محضةٌ باعتبارِ معنَى المُضي فيه وبهذا الاعتبارِ يقعُ صفةً للمعرفَةِ ولا يَعملُ.

وثانيهما: أنها غيرُ محضةٍ باعتبارِ معنَى الحالِ والاستقبالِ، وبهذا الاعتبارِ يقعُ[2] صفةً للنّكرةِ ويعمل فيما أضيفَ إليه. إلى هنا انتهى المقصود من كلامه.

وما أورَدَه في صدرِ المُقدّمة هو منْ كلامِ الرَّضي[3] بغالب حُروفِه وما ذكرَه في خاتِمَةِ تقريرِه الأخيرِ قريبٌ مما أوْرَدْتهُ أولاً وكنتُ أظُنُّ أنَّ أحداً لمْ يقلْه قبلُ، وباللهِ التّوفيقُ.

قال: وأما قَوْلُه:[4]

قـد كـنتُ دايـنتُ بهـا حـسّاناً *** مَخافَـةَ الإفـلاسِ واللَّـيّانا

أقـولُ: يحـتَمِلُ أنْ يكـونَ هـذا بيـتاً واحـداً مِـن وافي الرَّجَـزِ مُـصرَّعا، ويحتملُ [أن يكـونَ][5] بيـتين من مَشْطُورِ السَّريع المَوقُوفِ. والإفلاسُ مصدرُ أفلسَ الرجلُ: صارَ مفلِساً كأنما[6] صارت دَراهِمُه فُلُوساً، يقال: أخْبَثَ الرَّجلُ إذا صارَ أصحابُه خُبَثاء، وأقطَفَ صارت دابـته قَطُـوفاً، وَيجـوزُ أنْ يراد به أنه صارَ إلى حال يقالُ فيها ليس معه فلْسٌ. واللّيانُ: المطْلُ، يقال: لواه بدَيْنه ليّاً وليّاناً إذا مَطَلَه. قال ذو الرّمةِ:[7]

تُـريدِينَ لَيَّانِـي وأنـتِ مَليـئةٌ *** وأحسِنُ، يا ذاتَ الوِشَـاحِ التَّقاضِيا

---

(1) سقطت من ج.

(2) ج و د: تقع.

(3) انظر شرحه على الكافية 1: 279.

(4) ينسب إلى زياد العنبري ورؤية انظر ملحقات ديوان رؤبة ص187 والكتاب 1: 191 والفصل بشرح ابن يعيش 6: 65 والمغني ص619 وابن عقيل 3: 105 والعيني 3: 520 وشرح أبيات المغني 7: 46.

(5) من ج و د.

(6) د: كأنها.

(7) ديوانه ص1306 (فيه: تسيئين بدل تُريدين) والصحاح واللسان (لوى).

كذا في الصَّحاحِ.[1]

قال: ولا بدَّ في المفعول له من مَوافَقَته لعامِلِهِ في الفاعلِ.

أقول: يريدُ المفعولَ له الذي لا لامَ معه، وإلاَّ فمعَ وُجودِ اللامِ لا يُشترَطُ هذا الشّرط إجماعاً، كقولك: أكرمتَني يا زيدٌ لحضُوري بينَ يديْك. على أنَّ مِنَ النّحاةِ مَنْ لا يَشترِط ذلك مع حذْف اللامِ. قال الرَّضي:[2] وهو الذي يقوَى في نَفسي، واستدل بما في نَهْجِ البلاغةِ[3] من قولِ أميرِ المؤمنين عليٍّ، كرَّم اللهُ وجْهَه: فأعطاهُ اللهُ النظرةَ استحقاقاً للسُّخْطَة وتتميماً للْبلية والمستحقُّ للسّخْطِ إبليس. ولا يجوزُ أنْ يكونَ استحقاقاً حالاً / 406 مِنَ المفعولِ، لأنَّ استتماماً يكون حالاً منَ الفاعلِ، ولا يُعطفُ حالُ الفاعلِ على حالِ المفعولِ.

قلتُ: وسُئِلتُ مرَّةً بأحْمد أباد، عمرها اللهُ على الآبادِ عن وَجْه قولِ صاحِبِ المدارِكِ[4] في قولِه تعالى ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا ﴾[5] إنَّ حَزنا مفعولٌ له هذا معَ الاختِلافِ في الفاعلِ؛ إذ فاعلُ تَفيضُ ضميرُ الأعينِ وفاعلُ الحَزنِ القلوبُ، أوْ أصْحابُها.

فأجبتُ بأنَّ تَفيضُ أعينهم في معنَى يبكونَ، فإما أنْ يُجعلَ الفعلُ المعلَّلُ هذا المذكورَ مراعًى فيه هذا المعنَى، أو يُجعلَ محذوفاً يدلُّ عليه هذه الجملةُ المذكورةُ، أيْ تَوَلَّوْا وأعينُهم تَفيضُ منَ الدمْع يَبكونَ حزَناً لاتحادِ مَوجودٍ على كلاَ التقديرين. هذا إن التزَمْنا صحةَ هذا الشرط، وإلا فلا إشكالَ.

قال: وشرْطُ جوازِه صحة دخولِ العاملِ المُتَوَهَّم.[6]

---

(1) انظر (لوي).

(2) انظر شرح الكافية 1: 193.

(3) مذكور في مقولة الرضي 1: 193.

(4) والكتاب للنسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل 2 141.

(5) التوبة: 92.

(6) الحديث هنا في العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد: عطف: ولا قاعد على قائماً على توهم حرف الجر.

أقول: حملَ بعضُهم على هذا قولَ الشاعرِ:[1]

فكأنّمـــا يَـــبْغُونَ في تلْـــكَ الـــذُرا *** إنْ باشَـــرُوا العَـــيّوقَ و الدَّبْـــرَانا

أي مباشـرة العَيُّوقِ والدَّبران. والعَيُّوق: نجمٌ أحمرُ مُضيءٌ في طرَفِ المَجَرَّةِ الأيمن يتلُو الثريا. والدَّبران: خمسة كواكبٍ في الثَّورِ، وهو مِنْ منازلِ القَمَرِ.

قال: وقولُ الآخرِ:[2]

ما الحازِمُ الشَّهْمُ مِقدَاما ولا بَطلَلِ *** إن لَمْ يَكُنْ لِلهَوَى بالحَقِّ غَلاَّبَا

أقـول: الحـازمُ: هـو الـضابطُ لأمـرِه الآخـذُ لـه بالـثقة. والـشَّهمُ: الحلـدُ الذكِـيُّ الفـؤاد.والمقدامُ: الكثيرُ الإقدام على العدو. والبطلُ: الشجاعُ يعني هذا الشاعرُ أنَّ[3] الإنسانَ إنْ لَـمْ يُحْكِمِ الحقَّ على نفسِه، بحيثُ يكونُ هواها مقهوراً مغلُوباً دائماً، أو في أكثرِ الأوقات، فلا يعدُّ حزْمُه وشهامته شجاعةً.

قال: وكما وقَعَ هذا العطفُ في المجرورِ وقعَ في أخيه المجزومِ.

أقول: جَعْله أخا له من جهةِ مشاركتِه في الاتصاف بعملٍ خاصٍّ لا يكونُ لنوعٍ آخر.

قال: فإن معنَى لولا أخرْتَني فأصَّدقَ[4] ومعنَى إن أخَّرتني أصدَّق واحد.

أقولُ: قد يُستشْكلُ هذا بأنَّ التَّحضيضيةَ دالةٌ على الطلبِ، والشَّرطيةَ لا دِلالةَ لها[5] عليه، فكيفَ يجْعلُ معناهما واحِداً؟

ويجـابُ بـأنَّ الشرطيةَ، وإنْ لَمْ تَدُل عليه وضْعاً، لكنَّ المقامَ يدلُّ عليه، وذلك[6] أنَّ التَّـصدُّقَ[7] والـصَّلاحَ لما كانا محبوبين مَطْلُوبينِ وعُلّقا على التَّأخير الذي هو بيد المُختارِ كان

---

(1) لم أعثر عليه في أي مصدر من المصادر التي تيسر لي الاطلاع عليها.

(2) انظره في المغني ص619 والسيوطي ص 869 والهمع 2: 141 وشرح أبيات المغني 7: 49 ونتائج التحصيل 1292.

(3) بعده في ج: هذا.

(4) يشير هنا إلى قوله تعالى (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن)، المنافقون: 10.

(5) سقطت من ج.

(6) د: على ذلك.

(7) ج: التصديق.

ذلك مُفهماً لطلبِ العَبْدِ تأخيرَ ربّه إياه ليقَعَ التَّصدُقُ والصَّلاحُ المُقتضِيان لحصول السعادة الأبديةِ. وهذا كما تقول: يارِبُّ إن وفَّقتني عمِلْت صالحاً فيكونُ مشعِراً بطلبِ التَّوفيقِ. فمِنْ هذه الحيثيةِ كانتِ الشرطيةُ المذكورةُ في معنى التَّحضيضيةِ.

قال: كقولِ الجميعِ في قِراءة الأخوين[1] ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[2] بالجَزْمِ.

أقول: المرادُ بالأخوَيْنِ: حَمْزَةُ والكِسائي وهذا اعترافٌ منه بأن الجماعةَ كلَّهم قائلُون بأنَّ الفاءَ وما بعدَها في محلِّ جزمٍ، وهو قاضٍ بأن ما قاله هو فيما تقدمَ: إن ما بعد الفاء في محلّ جزمٍ خارجٌ عما عليه[3].

قال: ويَرُدُّه أنهما يُسلِّمان أنَّ الجزْمَ في نحو: ائتني أُكرِمْك بإضمارِ الشرطِ فليْستِ الفاءُ هنا وما بعدها في موضعِ جزمٍ، لأن ما بعدَ الفاء منصوبٌ بأنْ مضمَرَةً، وأن والفعل في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ / 407 على مصدرٍ متوَهَّمٍ مما تقدّم، فكيف تكونُ الفاءُ مع ذلك في موضعِ الجزْمِ، وليس بينَ المفردَيْنِ المتعاطفين شرطٌ مقدَّرٌ؟

أقول: وقد[4] لا يجعلانِ المصدَر معطوفاً على مصدرٍ متوهمٍ مما تقدَّم حتى يكونَ من عطفِ المفرداتِ، فلا يمكنُ تقديرُ الشّرطِ؛ بل يقولان: إنَّ هذا المصدرَ المسبوكَ منْ أنْ وصلتها مبتدأ حُذِفَ خبرُهُ والجملةُ جوابُ شرْطٍ مقدَّرٍ، أيْ: إن أخَّرتَني فتَصدِيقي ثابتٌ وأكُنْ، فالفاء حينئذٍ رابطةُ الجواب، وأكن معطوفاً على محلِّ الفاء وما بعدَها، كقول الجميع في ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[5]. وقد أسلَفَ المصنِّفُ الإشارةَ إلى شيءٍ من كلامِه هنا في الباب الثاني عندَ كلامِه على الجملَةِ الخامسةِ من الجُمل التي لها محلٌّ من الإعراب، وأسفلنا الكلامَ عليه هناك.

---

(1) انظر السبعة ص299 والكشف 1: 483..

(2) الأعراف: 186 وفي الأصل: ونذرهم.

(3) في هامش الأصل: لعله الجماعة.

(4) ج و د: قد.

(5) الأصل: ونذرهم.

قال: ويأتي القولانِ في قولِ الهُذَلِيّ[1].

فأبْلوُنِـــي بليـــتَكُمْ لَعَلِّـــي *** أُصـــالِحُكُم وأســـتَدْرِجْ نُـــوَياً

أقول: تقدَّم الكلامُ على هذا البيتِ في المحلِّ المذكورِ آنِفاً. والمرادُ بالقولَيْن: قولُ سيبويه[2] والخَليلُ[3] وهو العطفُ على المعنَى، وهو[4] قول السيِّرافي والفارسي،[5] وهو العطف على المحلِّ، والفاء مقدَّرةٌ، أيْ فَعلِي، ولا يتأتى له هنا الرَّدُّ عليهماْ فإن هذا موضعُ الجملةِ بالأصالة[6] وليس ثمَّ مفردٌ معطوفٌ على مفردٍ.

قال: وقيل: بل سُكِّنَ لتَوالي الحَركَاتِ في كلمتَيْن كما في (يَأْمُرُكُم)[7] (يُشْعِرُكُم)[8].

أقولُ: هذا القولُ أحسنُ الأقوالِ، ولا حَرجَ في تَخريجِ التنزيلِ عليه، وما عَداهُ مِنَ الأقوالِ ليس بطائِلٍ، فلا سبيلَ إلى الإقدامِ على تَخريج القُرآن عليهِ.

قال: وأمَّا المَنصوبُ اسماً فقال الزَّمخشري[9] في قولِه تعالَى (وَمِن وَرَآءِ إِسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ)[10] على مَنْ فَتَحَ الباءَ كأنه قيلَ ووَهَبْنَا له إسحَاقَ (وَمِن وَرَآءِ إِسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ) على طريقَةِ قولِه:[11]

---

(1) تقدم تخريجه في ص 147.
(2) الكتاب 1: 174، 175..
(3) كتاب الجمل ص194.
(4) سقطت من ج وهو المناسب.
(5) المسائل العضديات ص120.
(6) ج: فالأصالة له.
(7) جزء من قوله تعالى (لا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين إنما يأمركم بالسوء والفحشاء) البقرة: 169.
(8) تتمتها (أنها إذا جاءت لا يؤمنون) الأنعام: 109.
(9) الكشاف 2: 281
(10) هود: 71.
(11) زيد بن عمرو بن قيس اليربوعي الرياحي التميمي (الأخوص) انظر الكتاب 1: 165 والبيان والتبيين 2: 261 والخصائص 2: 354 والإنصاف ص193 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 53 والمغني ص622 والسيوطي ص871 والخزانة 1: 234 و 2: 142.

مَـشائِيمُ لَيـسُوا مُـصلِحينَ عَـشِيرةً *** ولاَنـا عَـبٍ إلا بِبَـيْنٍ غُـرابُهَا

انتَهى.

أقولُ: هنا سُؤالان:

أحـدهما أنّ المناسِـبَ أنْ يُقـالَ: فوَهبـنا لهـا بالفـاء، والإتـيانُ بـضميرِ المـؤنّثِ؛ إذِ المُناسـبُ[1] في الآيـة (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ) فـيكونُ قولُه: فبشَّرناها في معنَـى فوهَبْنا لها ووجْهُ تَخْصِيصها بالبشارَةِ أنَّ النساءَ أعظَمُ سُروراً بالوَلَدِ مِنَ الرّجال، أو أنهـا لَـم يَكُن لها وَلدٌ وكان لإبْراهيم، عليه الصلاةُ والسلامُ، ولدٌ مِنْ غيرِها، وهو إسماعيلُ، علـيه الـسَّلامُ. وقد رأيتُ بالدّيارِ المِصْرِيةِ نُسخةً مِنَ ٱلكشافْ مُعتمدةً فيها: ووهبناً لها بضميرِ المـؤنّثِ. ورأيـتُ بهـذه الـبلادِ نـسخةً أخـرى مـنَ ٱلكشّافْ صحيحة فيها: ووهبنا له بضميرِ المذكر. ولَمْ أرَ الفاء ثابتةً في نُسخةٍ منَ النُّسخ.

الـسؤالُ الثانـي: إن الزَّمخـشري لم يُنـشِدِ البـيتَ بتَمامه، وإنَّما قال على طريقةِ قولِه: لَيسُوا مُصلحينَ عشيرَةً و ٱلا ناعبٌ وظاهرُ كلامِ المصنّف أنه انشدَه بكمالِه، ووَجْهُ تشبيهِ الآية بالبـيتِ أنّـه قـدرَ في الآيـة أنـه قيل: فوهبنا لها إسحاق ثم عَطَفَ عليه قولَه يَعقُوبَ، كما أن الـشاعرَ قـدَّرَ أنه قال: ليسُوا بمصلحينِ فقال: ولاناعبٍ، فقد قدّرَ فيهما المعدومَ مَوْجوداً. قال بعـضهم: وامـتازَتِ الآيـة علـى البـيتِ باشتِمالِها على تقديرِ المَوْجودِ معدُوماً أيضاً، يُريدَ أنَّ الباءَ الموجودةَ قدّرَ عَدَمها. وهذا البيتُ المذكورُ في المَتنِ[2] لأبي الأخْوَصِ الرّياحي وقبله:

وليسَ [بيَرْبُوعٍ][3] إلَى [العَقلِ][4] حاجَةٌ *** و لادَنَـسٌ تَـسْوَد مـنهُ ثِـيابُهَا/ 408

فكَـيْفَ بنَوْكَـى مالِـك إن كَفَـرْتُمُ *** لَهُـم هـذِه، أمْ كَـيْفَ بعـدُ خِطابُهـا؟

---

(1) ج و د: الثابت.

(2) سقطت من ج.

(3) الأصل: بمرفوع.

(4) الأصل: الفعل.

مشائِيمُ البيت، ويُرْوَى بشُؤْمٍ مكان بَيْنٍ؛ والنَّعيبُ: صُياحُ الغُراب والنَّوْكَى: الحَمْقَى، جمعُ أنوكُ.

قال: وقيلَ: هو مجرورٌ عطفاً على إسحاقَ، أوْ منصُوبٌ عطْفاً على مَحلِّه، ويردُّ الأولَ أنه لا يَجوزُ الفصلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ على المجرور، كمررت بزيدٍ واليومَ عمرو.

أقولُ: يعني أنه جُرَّ عطفاً على إسحاقَ من قوله بإسحاق، ورَدَّ هذا القولَ، ولم يَرِدّ القولَ بكونه منصوباً بالعطفِ على المحلِّ، كأنه من قبيل المرتضَى عندُه، وفيه نظرٌ، لأنَّ مِنْ شرطِ المعطوفِ على المحلِّ إمكانَ ظهوره في الفَصيح، كما مرَّ. والمحلُّ هنا لا يَظْهرُ في الفصيح؛ إذ حذف الجار من مثلِ هذا ونصبُ المجرور بعدَ حذفِه مَقصورٌ على السّماعِ. وقد يقالُ:انما سكتَ المصنفُ عن رَدِّ هذا القولِ اتكالاً على فهمه ممّا قرره أولاً. وأما القول الذي رده بامتناعِ الفصلِ بين العاطفِ والمعطوفِ بالمجرور فلم يَسبقْ له تنبيهٌ عليه، فلهذا خَصَّهُ بالذّكرِ.

قال: وأمّا المنصوبُ فعلاً فكقراءة بعضِهم[1] (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)[2] حملاً على معنَى ودوا أنْ تدهنَ.

أقول: قد مرَّ في الكلامِ على لَوْ[3] تخريجُ ذلك على وَجْهٍ حَسَنٍ يندفِعُ به ارتكابُ العَطف على المعنَى، وذلك بأنْ تَجعلَ: يُدْهِنُوا منصوباً بأنْ مضْمَرةً، والمسْبُوكَ منها ومِنْ صِلَتِها معطوفاً على المصدَرِ المسْبُوكِ مِنْ لَو تدهِنْ بناءً على أنَّ لَوْ تَقَعُ مصدريةً، وقد سلَفَ الكلامُ عليه.

قال: [وقيل][4] في قراءةِ حَفصٍ[5] (لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ)[6] بالنَّصبِ: إنه عَطفٌ على معنَى لَعلّي ابلغ وهو لعلّي أنْ أبلُغَ فإنَّ خبرَ لَعلَّ يقترنُ

---

(1) قال هارون: إنه في بعض المصاحف فيدهنوا انظر الكشاف 4: 142 والبحر 8: 309.

(2) القلم: 9.

(3) انظر ص204 من الأصل.

(4) من ج و د والمغني.

(5) انظر السبعة ص570 والكشف 2: 244 وحفص هو حفص بن سليمان، راوية عاصم، كان أعلم الرواة بقراءة عاصم توفي 180 هـ انظر غاية النهاية 1: 254، 255.

(6) غافر: 36، 37.

بأنْ كثيراً، نحو فلعلَّ بعضَكم أنْ يكونَ ألحَنَ بحُجَّتِه مِنْ بعضٍ[1]

أقولُ: التَّمثيلُ للحُكمِ[2] المذكور، وهو مُطلقُ الاقتران بأنْ، لأنه[3] [مقيَّدٌ][4] بالكثرةِ، ولا شكَّ في أنَّ ذلك كثيرٌ، فقد وردَ في بعضِ طُرُقِ الحديث: لعلَّ بعضَكُمْ أنْ يكونَ أبلَغَ مِنْ بعْضٍ. وقال عليه الصلاةُ والسلام لسَعْدِ بن أبي وقَّاصٍ، رضي اللهُ عنه: لَعَلَّكَ أنْ تُخْلِفَ حتَّى يَنْتَفِعَ بك أقوامٌ ويُضَرَّ بك آخرونَ.[5] وقال عليه الصلاةُ والسلامُ في الحَسَنِ: إنَّ ابني هذا سيِّدٌ، ولعلَّ اللهَ أنْ يُصْلِحَ به بَيْنَ فئتين.[6] وفي بعْضِ طُرُقِ حديثِ المُتَلاعِنين [فلما أدْبَرَا قال][7] لعلَّها أن تَجيءَ به أسودَ[8] وفي حديث القَبْرَيْن اللَّذين مرَّ بهما رسولُ الله، صلى اللهُ عليه وسلَّم: فأخذَ جريدةً رَطْبَةً فشقَّها نصفَيْن وغَرَزَ[9] في كل قَبْرٍ واحدةً، فقالُوا يا رسولَ الله: لِمَ فَعلْتَ هذا؟ فقال:[10] لعلَّ أنْ يُخفَّفَ عنهما ما لم ييبسا[11] وفي حديثِ[12] الذي ولدت امرَأتُه غلاماً أسودَ وأنكرَه، فقال له النبيّ، صلى الله عليه وسلم: "هل لك من إبلٍ"؟ قال: نَعمْ، "قال:[13] فما ألوانُها؟ قال: حُمرٌ. قال: لعلَّه يا رسولَ اللهِ، أنْ يكونَ نَزَعَه عِرْقٌ له، قال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم: "وهذا لعلَّه أنْ يكونَ نَزَعَه عِرْقٌ له[14].

---

(1) انظر سنن أبي داوود كتاب الأقضية 3: 301.

(2) ج: بالحكم..

(3) بعده في د: أي الاقتران.

(4) الأصل و د: مقيداً.

(5) لم أعثر عليه في أي مصدر.

(6) انظر صحيح البخاري كتاب الصلح 22: 15.

(7) من ج و د.

(8) انظر الحديث في صحيح مسلم كتاب اللعان ص1133.

(9) ج و د: فغرز.

(10) ج و د: قال.

(11) صحيح مسلم كتاب الطهارة ص241.

(12) بعده في ج: الرجل.

(13) بعده في د: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(14) انظر الحديث في صحيح مسلم كتاب اللعان ص 1137، 1138، وأورق الأبل: إذا كان في لونه بياض إلى سواد.

وفي صحيح مُسلم[1] في حديثِ المَجاعةِ التي أصابت الناسَ بغَزْوَةِ تَبُوك، وأذِن لهم النبيُّ، صلى الله عليه وسلم، في نحرِ نَواضِحِهم لَمَّا استأذَنُوه،[2] فقال عمرُ: يا رسولَ اللهِ إنْ فعلتَ قلَّ الظَّهرُ، ولكن ادعُهُم بفضلِ أزْوادِهِمْ، ثم ادعُ [الله][3] لهم عليها[4] بالبَرَكةِ، لعلَّ الله أنْ يَجعلَ في ذلك[5] وفيه أيضاً في أحاديثُ الحجِّ[6] عن مُطرفٍ قال: بعثَ إلي عمْران بنُ حُصيْنٍ في مَرضِه الذي تُوفي فيه فقال: إني محدثك بأحاديثَ لعلَّ اللهَ أن ينفعكَ بها بعدِي. وفيه في الآخرِ حكايةٌ عنْ عائشة،[7] رضي الله عنها / 409 فقالت: هذه اليتيمة التي تكونُ عند الرَّجلِ لعلَّها أن تكونَ قد شرَكَته في مالِهِ حتى في العِذق.[8] وفيه أيضاً حكايةٌ عنها، رضِيَ اللهُ عنها، قالت: نُزِلَتْ في المرأة تكونُ عندَ الرّجلِ فَلعَلَّه ألاَ يستكثِر منها.[9]

وفيه أيضاً في حديث المرْأة المقرة بالزنى قالتْ يا رَسول الله: لِمَ تَرُدُّني لعلَّكَ أنْ تَرُدَّني كما رَدَدْتَ ماعزاً.[10]

ومِن شَواهدِ ذلك قولُ الشَّاعِر:[11]

---

(1) انظر ص56 كتاب الإيمانْ وهو مسلم بن الحجاج بن مسلم أحد الأئمة الحفاظ إمام خرسان في الحديث بعد البخاري صاحب الصحيح رحل إلى العراق والشام ومصر توفي سنة 257هـ انظر وفيات الأعيان 5: 194-196.

(2) د: استأذنوا.

(3) من ج و د.

(4) سقطت من ج.

(5) بعده في ج: بُركةْ وليست في صحيح مسلم.

(6) انظر صحيح مسلم ص899،

(7) الحديث عن قوله تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم) الآية قال:هي اليتيم انظر صحيح مسلم كتاب التفسيرْ ص 2315.

(8) العذق: بالفتح: النحلة، وبالكسر: الكياسة..

(9) الحديث عن قوله تعالى (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً) النساء: 128 انظر الحديث في صحيح مسلم كتاب التفسيرْ ص2316.

(10) ماعز أقر بالزنى وطلب من الرسول (ص) أن يقيم عليه الحد فرده. انظر الحديث في صحيح مسلم كتاب الحدودْ ص 1323.

(11) البيت لمتمم بن نويرة انظره في المفضليات 2: 70 والمقتضب 3: 74 والكامل 1: 196 وشرح الكافية الشافية ص464 والمغني ص379 والسيوطي 567، 695 والخزانة 1: 433 ونتائج التحصيل ص1320 – 1326 واللسان (علل).

لعلَّـــكَ يَـــوْماً أنْ تُلِـــمَّ مُلِمَّـــةٌ *** علَـيْكَ مِـنَ اللأْئـي يَدَعْـنَكَ أجْـدَعَا

الأجـدَعُ: بالجيم والدالِ المهملَةِ: المقطوعُ الأنف أو اليد أوالشَّفةِ، وهو هنا كناية عن الذَّليلِ.

ومنها قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعَةَ:[1]

أقُـصُّ علَـى أُخْتِـيَّ بـدْءَ حَدِيثِـنا *** ومالَهُمـــا أنْ يعْلَمَـــا مُتَأخِّـــرُ
لَعلَّهمَـا، أنْ يَبْغِـيَا [لَـكَ][2] حاجَـةً *** وأنْ تَـرْحُبَا سَـرْباً بَمـا كـنْتُ أخـصر

وقولُ الآخرِ:[3]

لا تُهِـــينَ الْفَقِـــيرَ علَّـــكَ أنْ تَـــرْ *** كَـــعَ يَـــوْماً والدَّهْـــرُ قَـــدْ رَفَعَـــهْ

قال: وَيحْتَمِلُ أنَّه عُطفَ علَى الأسبابِ على حدِّ[4]

لَلبْسُ عَباءَةٍ وتَقرَّ عَيْنِي

أقولُ: يعنِي يَحتَمِلُ أنْ يكونَ اطَّلَعْ منصوباً بأنْ مَضمرَةً، والمصدرُ المسْبُوكُ منها ومِنَ صِلَتِها[5] معطوفاً على المنصوبِ المتقدمِ، أيْ لعلِّي أُلْغَ الأسبابَ فالاطلاعَ، فيكونُ على حدِّ

---

(1) شرح ديوانه ص99 والخزانة 2: 421 ونتائج التحصيل ص221.

(2) الأصل: لي.

(3) صاحب البيت هو الأضبط بن قريع انظره في أمالي القالي 1: 108 و الإنصاف ص221 والمفصل بشرح ابن يعيش 9: 43 و المغني ص 206، 842.

(4) هذا صدر بيت ليسون بنت بجدل الكلبية زوجة معاوية عجزه: "أحب إلى من لبس الشفوف". انظره في الكتاب 3: 45 ودرة الغواص ص53 والمقتضب 2: 27 و أصول ابن السراج 2: 155 وشرح الكافية الشافية ص1557 والمغني ص352، 373، 472، 715 والخزانة 3: 592، 621.

(5) سقطت "ومن صلتها" من ج و د.

ما في [هذا][1] الشِعْرِ، وقد أنشدَهُ المصنفُ في لَمّا على الصوابِ بالواوِ، لا باللامِ، وقد مرَّ الكلامُ عليه.

قال: وأمَّا في المركَّباتِ فقد قيلَ في قوله تعالى (وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم): [إنّه على تقديرِ لِيُبَشِّرَكُم ولِيُذيقَكُمْ][2].

أقولُ: [فحُمِلَ][3] المفردُ، وهو مبشِّراتٌ، على معنَى مَركِب، وهو لِيبشِّرَكم، ثم عُطِفَ عليه، مركبٌ آخرُ.

قال: وأما قِراءةُ الجمْهورِ[4] بالنّون فبالعطفِ على (تُقَـٰتِلُونَهُمْ)[5]، أوْ على القطعِ بتقديرِ أوْهُمْ يُسلِمُونَ.

أقول: قال ابنُ الحاجِبِ في أماليه:[6] للرّفع وجهان: أحدُهما أنْ يكون مُشتَرَكاً بينه وبينَ تُقاتِلونهم في العطفِ، والآخرُ أنْ يكونَ جملةً مستقلةً معطوفةً على الجُمَلِ قبلَها باعتبارِ [الجملةِ][7] لا الإفرادِ. وتقاتِلُونهم فيه معنَى الأمرِ، وإن كانتْ صيغتُه صيغةَ الخبرِ، ولا يَستقيمُ أنْ يكونَ مجرّداً عن معنَى الأمرِ، لأنه يُؤَدّي إلى ألاّ ينفكّ الوجودُ عن أحدِهما لصِدْقِ الإخبارِ، ونحنُ نرَى الوجودُ ينفكُّ عنهما، ولا نقولُ: إنه يمتَنِعُ[8] لما يُؤَدّي إليه أوْ مِنَ الشّكِ وذلك في حقِّ العالِمِ باطلٌ، لأنا على يقينٍ منْ عِلْمِ أنَّ أوْ تأتي لأحد الأمرَيْنِ: إذا كان المخبَرُ عنه لا ينفكُّ عنْ أحدِهما، وليس ذلك عنْ شكٍّ؛ بلْ عنْ قَطْعٍ أنّه كذلك كقولِك: الجسمُ إما أنْ يكون ساكناً أوْ متحرِّكاً، وكذلك ما أشْبَهَه مما[9] يلْزَمُ أنْ يكونَ على أحدِ الأمرين في

---

(1) الروم: 46 وبعده في ج من رحمته.

(2) من ج و د والمغني.

(3) الأصل: يحمل.

(4) انظر البحر المحيط 8: 94، 95.

(5) الفتح: 16 والآية (سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ).

(6) 1: 29، 30.

(7) الأصل: الجملية.

(8) ج ممتنع.

(9) ج: بما.

عقلِيتهِ، أوْ وُجُودِه، وإنما يلْزَمُ الشكُّ في الإخبارِ[1] عن أمْرٍ معيَّنٍ في الوُجودِ وَقَعَ، أو سيقَعُ على أحدِ أمرْينِ، فهنا قد يُتَوَهَّمُ لُزُومُ الشكّ من المُخبِرِ، كقولك: زيدٌ إما مَريضٌ، أوْ مُعَافى. وإذا ثبتَ أنَّ (تُقَـٰتِلُونَهُمْ) في معنَى الأمرِ فـ يُسلمونْ إمّا في معنَى الأمرِ، فيتَّضِحُ المعنى ويكونُ المعنَى الواجبُ: إما القتالُ منكم، وإمّا الإسلامُ منهم، وهذا واضِحٌ. وعُلِمَ أنَّ الإسلامَ لا يسقطُ عنهم بالقتالِ مِنَ المسلمين منْ دليلٍ آخرَ، وإما أنْ يكونَ يُسلمونْ في معنَى الخَبَرِ فيكونُ المعنَى: الإخبار بأنَّ أحدَ الأمرْينِ لا ينفكّ عنه الوجودُ، وهو إما وجوبُ القتالِ منكُم، أو حصولُ الإسلام منهم[2].

قال: ومثله: ما تأتِينا فتُحدِّثنا بالنَّصب، أيْ ما يكونُ منك إتيانٌ فحديثٌ، ومعنَى هذا نفيُ الإتيان فينتَفي الحديثُ، أيْ ما تأتينا / 410 فكيفَ تُحدِّثنا؟ أو نفي الحديثِ فقط حتَّى كأنه قيل: ما تأتينا مُحدِّثاً إلى آخره.

أقول: جعلَ الرَّضِي[3] المعنَى الأولَ هو القياس، ولا بأسَ بسَوْق كلامِه برُمَّتِه لِمَا اشتَمَلَ عليه منَ الفوائدِ. قال: ومعنَى النَّفْيِ في ما تأتينا فتحدِّثنا إنْ [تأتنا][4] [فتُحدِّثنا][5] فانتَفى الحديثُ لانتِفاء شَرْطِه وهو الإتيانُ، كقوله تعالى (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)[6] هذا هو القياسُ، وذلك لأنّ فاءَ الجَزاءِ قياسُه أن يُجعَلَ الفعلُ المتقدِّمُ عليه الذي هو غيرُ مُوجَبٍ مُوجَباً، وتَدخلُ عليه كلمة أنْ ويكون الفاءُ مع ما بعدَه مِنَ الفعلِ جزءاً، كما تقول في قولِه تعالى ([و][7]لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى)[8] إنْ تطغَوا فحلولُ الغَضَبِ حاصِلٌ، ويَجوزُ أيضاً أنْ يكونَ النَّفيُ راجِعاً إلى الحديثِ في الحقيقة لا إلى الإتيانِ، أيْ ما يكونُ منكَ

---

(1) سقط: الاخبار عن من ج و د.
(2) بعده في ج و د: والله أعلم.
(3) شرح الكافية 2: 247.
(4) الأصل: تأتينا.
(5) من ج وشرح الكافية.
(6) فاطر: 36.
(7) الأصل فلا تطغوا و ج و د لا تطغوا.
(8) طه: 81.

إتيانٌ بعدَه حَديث، وإنْ حصَلَ مُطلَقُ الإتيان، وبهذا المعنَى ليس في الفاء معنَى السَّببيةِ، وحقُّ الفعلِ أن يَنْتَصِبَ بعد فاءِ السَّببيةِ، لكنه إنما انتَصَب في هذا تَشبيهاً بفاءِ السببيةِ، وإنَّما قلنا: إن الفاء بهذا المعنَى ليستْ للسببية، لأن قولك: إنْ أتيتني حدَّثتني مخالِفٌ في المعنَى لقولك: تأتيني فلا تُحدِّثني؛ بلْ إنما يُعطِي[1] هذه الفائدة مع فاءِ العطفِ الصِّرفِ إمّا عاطفة للاسم على الاسمِ، نحو: ما كانَ منك إتيانٌ فحديثٌ على ما يُؤَولون به هذا المنصوبَ، وإمّا عاطفة للفعلِ على الفعلِ نحو: ما تأتيني فتحدثني بالرّفع، فيكونُ النَّفيُ في الموْضِعيْن شيئاً واحداً واقِعاً على المعطوفِ والمعطوفِ عليه معاً فيكون المجموعُ، وهو الإتيانُ المقيَّدُ بقيدِ تعقبِ[2] الحديثِ منفياً، والمركب من جزءَيْن ينتفي بانتفاءِ جزْءَيْه معاً وبانتفاءِ كلٍّ واحدٍ مِن جزْءَيْه أيضاً.

فعلى الأول يكونُ المعنَى: ليس منك إتيانٌ ولا حديثَ مَعَه. ويجوزُ أنْ يكونَ قولُه تعالى (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)[3] بهذا المعنَى، وعلَى [نفيك][4] الجزءَ الثاني فقط يكونُ المعنَى منك إتيانٌ [لكِنْ][5] لا حديثَ بعده، ومنه قوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم[6] في النَّهج[7] لا يَخْرُجُ لكم من أمْري رضًى فَتَرْضَوْنَه ولا سخط فَتجْتَمِعُون عليه. ولا يجوزُ أنْ يكونَ بنفي الأول فقطُ، لأنَّ الحديثَ الذي يكونُ بعدَ الإتيان لا يكونُ مِنْ دون الإتيان بلَى[8] إنْ جعلْتَ ما بعدَ الفاءِ على القَطْعِ والاستئنافِ، لا مَعْطوفاً على الفعلِ الأول جازَ هذا المعنَى فيكونُ المرادُ: ما تأتينا فأنتَ تُحَدِّثنا بما يُحدِّثُ به الجاهلُ [بحالِنا كما][9] قالَ[10]:

---

(1) ج و د: تعطي.

(2) ج: يعقب.

(3) المرسلات: 36.

(4) الأصل: مقيد.

(5) الأصل: ممكن.

(6) ج عليه السلام و د عليه الصلاة والسلام وفي شرح الكافية قول علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة.

(7) الكلام استشهد به الرضي في شرح الكفاية 2: 247.

(8) ج و د: بل.

(9) الأصل: بأحوالنا قال.

(10) والبيت نسبه سيبويه إلى بعض الحارثيين الكتاب 3: 31، 33، وانظر المفصل بشرح ابن يعيش 7: 36 والمغني ص625 وشرح الكافية للرضي 2: 247 والسيوطي 872 والخزانة 3: 606، 615.

غيْـــرَ أنَّـــا لَـــمْ نَأتِـــنَا بِـــيَقِينٍ *** فنُرجِّـــي ونُكْثِـــرُ التَّأمِـــيلاَ

أيْ فـنحنُ نُرَجي، ويجـوزُ مـعَ الـرَّفعِ [أيـضاً][1] أنْ تكـونَ الفـاءُ للـسّببيةِ، والمبتدأ مَحـذوفٌ. فـيكونُ معنَـى الرّفع والنصبِ سواءً، وإنما لَمْ يَصرِفه للنّصب لعدمِ اللّبسِ، إلى هنا كلامه.

قـال: ولِـصحَّةِ الاسـتِئناف [يُحْمَـلُ][2] ثـبوتُ الاعـتِذارِ معَ مَجيءِ (لَا تَعْتَذِرُوا ٱلْيَوْمَ)[3] علـى اختلافِ المَواقِفِ، كما جاءَ (فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ)[4]، (وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ)[5] وإليه ذهبَ ابنُ الحاجِبِ.

أقـولُ: ظاهرُ هذا الكلامِ يُشعِرُ بأنَّ هذا القولَ مُرجَّحٌ عند ابن الحاجبِ وأنّه اختاره، والواقـعُ خـلافُ ذلك. قال في شرْحِ المُفصّلِ:[6] ويجوزُ أنْ يكونَ مُستَأنفاً، فيكونُ المعنَى إنّهم يَعـتَذِرُون، ويكـونُ ذلـك في مَوْقِفٍ آخرَ، لأنَّ المواقفَ متعددةٌ، ويدلُّ عليه قوله تعالى[7] (ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا)[8] وأمـثالُ ذلـك / 411، ولكـنَّه ضـعيفٌ، فالأوْلَى ألاَّ يُحملَ عليه في هذا الموضِع لسياقِه بعد قَوله (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ)[9]، وإنْ ثبتَ أنّهم يَعتذرونَ في موقفٍ آخـرَ. هـذا كلامـه، وهو صريحٌ في ضَعْفِ هذا الوَجْهِ. وأنَّ الأوْلى خلافُه، فكيفَ يحمَلُ عليه بعـد ذلـك أنَّ هذا القولَ مذهبٌ له؟ ولعلَّ المصنفَ عثرَ على ذلك في مَوْضِعٍ آخرَ ولَمْ يَر ما في شَرْحِ المُفصّل. والله أعلمُ.

---

(1) الأصل: هنا.
(2) الأصل: تحتمل و ج : تحمل.
(3) التحريم: 7.
(4) الرحمن: 39.
(5) الصافات : 24.
(6) 2: 30.
(7) سقطت من ج.
(8) الأنعام: 23.
(9) المرسلات: 36.

قال: لا تأكلْ سَمكاً وَتَشْرَبْ لبناً، إنْ جزَمْتَ فالعطفُ على اللَّفظِ، والنّهيُ عنْ كلٍّ منهما.

أقول: كذا قال غيرُه أيضاً، ولي فيه نظرٌ؛ إذ لا مُوجِبَ لتعيُّنِ أنْ يكونَ النَّهيُ عن كلٍّ [واحدٍ][1] منهما على كلِّ حالٍ، ولا مانِعَ منْ أنْ يكونَ المرادُ النَّهيَ عن الجَمْعِ بينهما، كما قالوا إذا قلتَ: ما جاءَني زيدٌ وعمرٌو احتَملَ أنَّ المرادَ نفيُ كلٍّ منهما على كلِّ حالٍ، وأنْ يرادَ نفيُ [اجتماعِهما][2] في وقتِ المَجيءِ، فإذا جِيءَ بلا صارَ الكلام نصّاً في المعنَى الأول. ولا ترتابُ[3] في أنك إذا قلت: لا تَضْرِبْ زيداً وعمراً، احتَملَ تعلُّقُ النّهي بكلٍّ منهما مُطْلقاً وتعلُّقُه بهما على معنَى الاجتماعِ ولا فرْقَ في ذلك بينَ الاسم والفعلِ. نعمْ لو قيل: لا تأكلْ سمكاً، ولا تشربْ لبناً تعيَّن الأولُ، كما قالوه، فتأملْه.

عطفُ الخَبَر على الإنشاءِ، وبالعكس

قال: مَنَعَه البَيانيُّون.[4]

أقولُ: هذا وإنْ جرَى على ألسنةِ كثيرينَ، إلاَّ أنه ليس على إطلاقه؛ بلِ المنعُ إنَّما يكونُ في الجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب، وأما الجملُ التي لها محلٌّ فليس ذلك بممنوعٍ فيها على الوجْهِ الذي قرَّرُوه، ويدلُّ على ذلك أنهم قالوا: الجملة الأولَى إما أنْ يكونَ لها محلٌّ منَ الإعرابِ، أوْ لا، وعلى الأولِ إن قُصِدَ تشريكُ الثانيةِ للأولى في حكمِ ذلك الإعرابِ عُطِفَت عليها كالمفردِ. وذكروا أنَّ شرط كون هذا العطفِ [بالواو][5] مقبولاً أنْ يكونَ بينَ الجملتينِ جهة جامعة على قياسِ العطفِ بينَ المفردينِ، فقد جعلوا الجملَ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ في حكم المفرداتِ، واكتفوا بالجهةِ الجامعَة، ولمْ يلتفتوا في هذا القسمِ إلى الاختلافِ خبراً

---

(1) من ج و د.

(2) الأصل و د: اجتماعه.

(3) ج: يرتاب.

(4) المراد: عطف الخبر على الإنشاء.

(5) من جـ و د.

وإنشاءً بناءً على ظُهورِ فائدة العطفِ بالواو، أعني التَّشريكَ المذكورَ، وإنما اعتبرُوا ذلك الاختلافَ ونحوَه في القِسمِ الثاني، وهو ألا يكونَ للجملةِ الأولى محلٌّ منَ الإعرابِ. فلو كانت تلك الأحوالُ، أعني ما يُوجِبُ كمالَ الانقطاع ونظائره، جاريةً في القِسمينِ لكان ذِكرُ التَّقسيمِ وتخصيصُ اعتبارِ تلك الأحوالِ بالقسم الثاني ضائعاً.

فإن قيلَ: اختِلالُ الجملتينِ خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنًى فقطٌ إنْ أوجَبَ كمالَ الانقطاعِ بينهما أوْجَبه مُطلقاً، سواءٌ كان للأولى محلٌّ من الإعرابِ أوْ لا.

فالجوابُ أنَّ الجملَ التي لها محلٌّ منه واقعة موقع المفرداتِ، ليست النِّسَبُ بينَ أجزائها مقصودةً بالذات، فلا التِفات إلى اختلافِ تلك النسبِ الخبرية والإنشائيةِ، بل الجملُ حينئذٍ في حكم المفردات التي وقعت هي مَوْقِعَها، بخلاف الجملِ التي لا محلَّ لها، فإنَّ نسبها مقصودةٌ بذواتِها، فتعتبرُ أحوالُها العارضة لها.

قال: وأجازَهُ الصَّفّارُ[1] وجماعة مستدِلّين بقوله تعالى (وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ)[2] في سُورةِ البَقرَةِ، و (وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ)[3] في سُورةِ الصَّفِّ.

أقول: حاوَلَ الشَّيخُ بهاءُ الدّين السُّبكي في شَرح التَّلخيص[4] التوفيقَ بينَ كلامِ النحاةِ وكلام البيانيِّين في هذه المسألةِ فقال: وحاصلُه أنَّ أهلَ هذا الفنِّ، يعني أهلَ البيانِ، متفقون على منعهِ/ 412، وظاهرُ كلامِ كثيرينَ منَ النّحاة جَوازُه، ولا خلاف بينَ الفريقين، لأنه عندَ من جوَّزَه يجوزُ لغةً، ولا يجوزُ بلاغةً، والمرادُ بما في سورة البقرةِ قولُه تعالى (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ)[5] الآية والمرادُ

---

(1) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي صحب الشلوبين وابن عصفور وشرح الكتاب شرحاً حسناً يقال إنه أجود الشروح توفي سنة 630 هـ انظر إشارة التعيين ص266 والبغية 2: 256 رأيه في شروح التلخيص 3: 26.

(2) البقرة:25.

(3) الصف:13.

(4) 3: 26-27.

(5) البقرة: 24، 25.

بما في سورة الصف قوله تعالى (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ[1] وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ۝١٢ وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ)[2].

قال: ويؤيِّدهُ قولُه:[3]

وإنّ شِفائي عَبْرَةٌ مُهراقَة *** وهَلْ عِندَ رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ معوّلِ؟

أقول: هذا البيتُ مِنْ معلَّقةِ امرئِ القَيسِ المشهورةِ. والشِّفاءُ: البُرْءُ مِنَ المرضِ والتَّخلُّصُ منه. والعبرةُ، بفتح العَين المُهملةِ، وسكون الباءِ الموحدةِ: الدَّمعُ، والجمعُ عبَراتٌ ويقالُ أيضاً: عِبَرٌ، كبدرة بِدَرٌ [حكاهُ][4] ثعلبٌ.[5] ومُهْراقَة: مصبُوبة، والأصلُ: مُراقَة، إلاَّ أنَّ الهاء مزيدةٌ على غيرِ قياسٍ. والرَّسْمُ: الأثرُ، ورسمُ الدارِ ما كانَ لاصِقاً بالأرْض. والدارسُ: المُمْحَى. والمُعوَّلُ إمّا مصدرٌ ميميٌّ. من قولِك: عوَّلَ الرجلُ إذا بكى رافِعاً صوتَه، ومثلُه أعْوَلَ، أوْ اسمُ مكانٍ لذلك، أو اسمُ مفعُولٍ من قولك: عوَّلْتُ على فلانٍ، أي: اعتمدتُ عليه، إلا أنَّ صلتَه حُذِفَت كما في المشترك ونحوه. يقولُ إنَّ تَخَلُّصي مما ابتليتُ به دمعٌ أصُبُّه، ثمَّ قال على جهةِ الإنكارِ: وهل عندَ رَسمٍ مُمْحَى بكاءٌ أو موضعُ بكاءٍ، أوْ أحدٌ يُعتمدُ عليه في دَفع المُصيبةِ؟ أيْ فلا فائدةَ في صبِّ الدَّمعِ والحالة هذه.

---

(1) بعده في الأصل خالدين فيها وهو خطا.

(2) الصف 10، 11، 12، 13.

(3) تقدم تخريجه في ص 100.

(4) الأصل: حكى.

(5) انظر رأيه في شرح المعلقات للزوزني ص11.

قال: وقوله[1]:

تُنَاغِـي غـزَالاً عـنـدَ دارِ ابـنِ عامـرٍ *** وكَحّـلْ مآقـيكَ الحِـسَانَ بإثمِـدِ

أقـول: تُنَاغـي غـزالاً، أيْ: تكلّمُـه بما يفهمُه ويسُرُّه. والمآقي، جمعُ مُؤْقٍ، وهو طرفُ العـينِ ممـا يلـي الأنفَ والأذنَ. والإثمِدُ، بكسرِ الهمزةِ والميم، وسكونِ المثلثةِ بينهما، وإهمال الدالِ: حجرٌ يكتحلُ به.

قـال: وأقـولُ: أمّـا آيـة البقـرةِ فقالَ الزَّمخشري[2]: ليس المعتمدُ بالعطفِ الأمرَ حتى يُطلـبَ لـه مُـشاكِلٌ؛ بل المرادُ عطفُ جملةِ ثوابِ المؤمنينَ على جملةِ عذابِ الكافرينَ كقولك: زيدٌ يعاقبُ بالقيدِ والإرهاق[3]. وبشِّرْ فلاناً بالإطلاق، وجوِّزَ عطفَه على اتَّقوا.

أقولُ: ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ أنه ساقَ كلامَ الزَّمخشري في معرضِ الجوابِ عن احتجاج الخـصم، وقد يقالُ: ليس فيه ما يَحصُلُ منه جوابٌ؛ بل ظاهره على ما فَهِمَه التفتازاني جوازُ عطـفِ الإنـشاءِ على الخَبرِ مِنْ غيرِ أنْ يُجعلَ الخبرُ بمعنَى الإنشاءِ وذلك أنه قال في المُطوَّل[4] مـا نـصُّه: فـإن قلـتَ: قد جوزَ صاحبُ الكشّافِ عطْفَ الإنشاءِ على الخبر منْ غيرِ أنْ يجعلَ الخـبرَ بمعنَى الإنشاءِ، أو على العَكس بأنْ يُؤْخَذ عطفُ الحاصِلِ مِنْ مضمون إحدى الجُملتينِ علـى الحاصِـلِ مِـنْ مـضمونِ الأخرى حيثُ ذكرَ في قولِه تعالى (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ)[5] إلى قولِه (وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ)[6]، إنّـه لـيسَ المعـتمدُ بالعطـفِ هو الأمرُ حتَّى يُطلبَ له مشاكِلٌ/ 413 مِنْ أمر أوْ نَهي يُعطفُ عليه، وإنما المعتمدُ بالعطفِ هو جملة وصفِ ثوابِ المؤمنينَ، فهو معطوفٌ على[جملةِ][7] وَصْفِ عذاب الكافرينَ، كما تقولُ: زيـدٌ يعاقَبُ بالقيْدِ والإرهـاق،

---

(1) البيت لحسان بن ثابت ديوانه ص73 والمغني ص628 والسيوطي ص872 وشرح أبيات المغني 7: 62.

(2) الكشاف 1: 253، 254.

(3) سقطت من جـ و د والمغني، موجودة في الكشاف.

(4) انظر ص263، 264.

(5) البقرة: 24.

(6) البقرة: 25 بعده في جـ: الآية.

(7) من جـ و د.

وبشّرْ عمراً بالعفو والإطلاق.

قلت: هذا دقيقٌ حسنٌ، لكنْ مَنْ يَشترط اتفاقَ الجملتين خبراً وإنشاءً لا يُسلّمُ صحةَ ما ذكرناه مِنَ المثال. إلى هنا كلامه.

واعتَرَضه بعضُ المتأخرين[1] بأنه لا حاصلَ لقولِه بأنْ يؤخَذ عطفُ الحاصلِ مِنْ مضمون إحدى الجملتين على الحاصلِ من مضمونِ الأخرى، فإنه إنْ أراد به تأويلَ إحداهما بحيثُ يتفقان في الخبرية والإنشائية، فذلك عطفُ الإنشاء على الخَبَر، أو بالعكسِ بناءً على التأويلِ، لا قِسْمٌ آخرُ منَ العطفِ، كما زَعمَه، وإن أراد[2] به أنه لا تأويلَ هناك فهو عطفُ الجملةِ الإنشائيةِ على الخَبريةِ، أو بالعكسِ منْ غَيْرِ أن [يجعلَ][3] إحداهما بمعنَى الأخرى، فلا فائدةَ لقوله بأنْ يؤخذ إلى آخره. ثمَّ الذي ينبغي أنْ يُفهَمَ عليه كلامُ الزَّمخشري أنْ يقال: إنَّه لَمْ يُردْ بلفظ الجملةِ الواقعةِ في عبارتِه ما يُرادُ [به][4] في الاصطلاح؛ بَلْ أرادَ به معنَى المَجموعِ، أي المُعتمدُ بالعطفِ هو مجموعُ قِصَّةٍ بيَّنَ فيها ثوابَ المؤمنين على مجموع قصةٍ بيَّنَ فيها عقابَ الكافرينَ. قالَ صاحبُ الكشفِ:[5] أيْ ليسَ من عطفِ الجُملةِ على الجُملةِ [ليطلبَ][6] مناسبةَ [الثانية معَ الأولى][7] بلْ مِنْ باب ضمِّ جملةٍ مَسُوقَةٍ لغَرَضٍ إلى أُخرى مَسُوقَةٍ لآخرَ. والمقصودُ بالعطفِ المجموعُ وشرْطُه المناسبة بينَ الغَرضَيْنِ، فكلما كانت أشدَّ كان العطفُ أحسنَ، ولم يذكُر السَّكاكِي[8] هذا القِسْمَ منَ العطفِ انتهى.

---

(1) الشريف الجرجاني انظر حاشيته على المطول ص263، 264.

(2) جـ و د: أريد.

(3) الأصل: تجعل.

(4) من جـ و د.

(5) وهو كلام الجرجاني. صاحب الكشف هو أبو حفص عمر بن عبد الرحمن الفارسي الكناني القزويني مات شابا، من كتبه الكشف على الكشاف توفي سنة 745هـ. انظر ترجمته في طبقات المفسرين للداودي : ومعجم المؤلفين 2 : 5.

(6) الأصل و جـ: لنطلب.

(7) الأصل: الأولى مع الثانية.

(8) هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي سراج الدين الخوارزمي كان علامة بارعاً في فنون شتى خصوصاً النحو والمعاني والبيان اشتهر بكتابه "مفتاح العلوم" جمع فيه عدة علوم مع من العربية توفي سنة 626هـ انظر معجم البلدان 20: 50، 52. والبغية 2: 364.

ثـم أوردَ هـذا الفاضـلُ[1] سؤالاً فقال: ليسَ في قوله: زيدٌ يعاقَبُ بالقيدِ والإرْهاق، وبَـشِّرْ عمـراً بالعفـو والإطـلاقِ عطـفُ جملـةٍ مـسوقَةٍ لغَرَضٍ على[2] جملة أخرى[3] مسوقَةٍ لغـرضٍ آخر؛ بل هناك جملتانِ مختلفتانِ خبراً وإنشاءً عُطِفت إحداهما على الأخرى. وأجابَ بـأنّ الزَّمخـشري أراد بـذلك المـثالِ عطـفَ قِصَّةِ عمرو الدَّالة على حسنِ حالِه على قصةِ زيدٍ الدالـةِ علـى سُـوء حالِـه لـيوافِقَ مـا مـثلَ به من الآية، لكنَّه اقتصَرَ مِنَ القصتينِ على ما هو العمـدة فـيهما ويُفهَـم مـنه الباقي منهما، فكأنه قال: زيدٌ يعاقَبُ بالقيدِ والإرهاق، فما أسْوأ حالـه، ومـا أخْـسرَه إلى غـير ذلك، وبشِّرْ عمراً بالعفوِ والإطلاق، فما أحسَنَ حالَه وما أربحَه انتهى كلامه.

فـإن قلـت: مـا وَجْـهُ اسـتدلالِ الـصَّفارِ وغيره بآيةِ البقَرةِ على ما ادَّعوْه مِنْ صحةِ عطفِ الإنشاء على الخَبَرَ مع أنه لا خبرَ فيها، وإنما هناك جملتانِ إنشائيتان؟

قلـت: لعـلّ ذلـك مـبنيٌّ علـى مـا قدمـناه من أنَّ الإنشاءَ لا يقبل التعليق باقياً على إنشائيته فإذا وقعَ مُعلّقاً احتيجَ إلى صرفِه بالتأويل لَمَا يكونُ به خبراً في المعنَى، فكان التقديرُ في الآيـة المذكـورةِ (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ)[4] فـتقواكم الـنار مطلوبة منكم، فآل الأمرُ إلى كـونِ[5] الجملـةِ الشرطيةِ في المعنَى خبراً، وقد عُطِفَتِ الثانية عليه، وهي إنشائية لفظاً ومعنًى، فجاءَ ما قالُوه.

قـال: وأمَّـا مـا نقلَـهُ أبُو حيانَ[6] عنْ سيبويهِ[7] فَغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنَّه لا يجوزُ: مَنْ عبدُ اللهِ وهذا زيدٌ الرَّجلينِ الصالحينِ، رفعتَ، أو نصبتَ، لأنك لا تثني إلاَّ علـى

---

(1) المراد الشريف الجرجاني انظر حاشيته على المطول ص263 وقد أشار إليه في هامش جـ.

(2) سقط حتى لغرض آخر من د.

(3) سقطت من جـ.

(4) البقرة: 24.

(5) في هامش الأصل: ع: جواب.

(6) رايه في شروح التلخيص 3: 26.

(7) الكتاب 2: 60.

مَنْ أثبته وعلِمتَه، ولا يَجوزُ أن تخلطَ مَنْ تعلَمُ ومَنْ لا تعلَمُ فتجعلهما بمنزلةٍ واحدةٍ وقال الصّفارُ لمّا منعها سيبويه من جِهَةِ النَّعتِ عُلِمَ أنَّ زوالَ النَّعتِ يُصَحِّحُها؛ فتصرَّف أبو حيان في كلام الصّفارِ، فوَهِمَ فيه/ 414، ولا حجَّة فيما ذكره الصّفارُ؛ إذ قد يكونُ للشيءِ مانعانِ و يُقتصر على ذكرِ أحدِهما، لأنه الذي اقتضاه المقامُ.

أقول: الذي نقلَ أبو حيانَ عنْ سيبويه إجازته أنْ يقولَ: جاءني زيدٌ ومَنْ عمروٌ العاقلانِ؟ على أن يكونَ العاقلانِ خبراً لمحذوفٍ. ووجهُ الغَلَطِ الذي أشارَ إليه المصنفُ أنَّ كلامَ سيبويهِ ظاهرٌ في أنَّ الفسادَ جاء من جهةِ وُجودِ الوصْفِ، وليس مرادُه الوصفَ الصناعيَّ الذي هو تابعٌ، لأنّه ممتنعٌ في المثال ضرورةَ اختلافِ العاملينَ في الموصوفين، وإنّما مرادُه الوصفُ المقطوع بوجهيه، أي وجْهُ الرَّفع، ووجهُ النَّصبِ، فحملَ أبو حيانَ كلامَ الصفارِ على النَّعتِ الصناعي، واعتقدَ أنَّ زوالَه يُصحِّحُ المسألةَ، فقال: إذا كان العاقلانِ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ جازتِ المسألة لفقدِ النعتِ المصطلح عليه، وهذا غلط ظاهرٌ، فإنَّ سيبويه مصرِّحٌ بامتناع المسألةِ معَ وُجودِ الوَصْفِ المقطوعِ، وإنما مرادُ الصفارِ أنه إذا زالَ النعتُ المقطوعُ البتة، والفرضُ تعذرُ النعتِ الصناعيِّ بأن تقولَ: مَنْ عبدُ الله وهذا زيدٌ، كان التركيبُ جائزاً لفقد ما بنى سيبويه عليه المنعَ، فثَبتَ حينئذٍ جوازُ عطفِ الخبرِ على الإنشاءِ. وجوابُه ما ذكَرَه المصنفُ منْ أنه قد يكون للشّيء مانعانِ، ويُقتصَر على أحدِهما لاقتضاءِ المَقامِ له، والله تعالى أعلَم.

عَطفُ الاسمية على الفِعْلية، وبالعكس

قال: والثاني المنعُ مطلَقاً حُكِيَ عَنِ ابنِ جِنّي[1] أنّه قال في قوله:[2]

عَاضَـــهَا اللهُ غلاَمـــاً بَعْـــدَمَا *** شَـابَتِ الأَصْـداغ، والـضِّرْسُ نَقِـدْ

إن الضِّرسَ فاعلٌ بمحذوفٍ يفسِّرُه المذكورُ وليسَ بمُبْتَدإ.

أقول: حكَى هذا القولَ عبد اللطيفِ البغداديّ[3] في شرْحِ مُقَدِّمَة ابنِ بابشاذ[4] على ما ذَكَرَهُ الشَّيخ بهاءُ الدين السّبكي في شَرْحِ التّلخيص[5]، ويوجدُ في بعضِ نُسَخِ المُغني في هذا المحلِّ: حكـي عـن ابـن جـني أنه قال بدون واو، فيشبه أنْ يكونَ ذلك تنبيها على مأخَذِ هذا القول، يعني أنه استنبطَ منْ كلامِ ابنِ جني على هذا البيتِ منعَ العَطفِ المذكور، فإنْ كان هذا هـو المُـرادُ؛ ففيه نظرٌ لجواز أن يكونَ معنَى ما ذكرَهُ ابن جِني، مِنْ أنَّ الضِرسَ فاعلٌ لا مبتدأ، أنَّ ذلـك هو الأَوْلَى، نظراً إلى رعايةِ التَّناسُبِ، لا أنه ممنوع، ومعنى نقد: تكسَّر وتآكل، يقال: نَقِـدَ الـضرسُ ينقدُ نقداً كفرح يفرح فرحاً، والمرادُ أنَّ هذه المرأة عوّضَها غلاماً تَزَوَّجته بعدما وصلتْ في الكِبَرِ إلى هذه الحالةِ.

قال: والثَالثُ لأبي عليٍّ[6] أنه يجُوزُ في الواو فقط.

أقول: وَجْهُه على ما قيل، النظرُ إلى أصالةِ الواوِ في العطفِ.

قال: وأضعفُ الثلاثةِ القولُ الثاني.

---

(1) انظر الخصائص 2: 71.

(2) انظر البيت في الخصائص 2: 71، وإصلاح المنطق 49 والمغني 631 والسيوطي 873 واللسان (نقد).

(3) هـو موفـق الـدين عـبد اللطـيف بـن يوسـف بـن محمـد بن علي البغدادي يعد أحد العلماء المكثرين في الأدب والحكمة والتاريخ واللغة والبلدان من كتبه: قوانين البلاغة وذيل الفصيح والإنصاف بين ابن بري وابن الخشاب توفي سنة 629 هـ فوات الوفيات 2: 7 والبغية 2: 106- 107.

(4) هـو أبـو الحـسن طاهـر بـن أحمد بن إدريس بن بابشاذ ديلمي الأصل تتلمذ على النجيرمي والتبريزي، من تصانيفه شرح الأصـول لابـن السراج، وشرح جمل الزجاجي، والمحسبة وهي مقدمة في النحو توفي سنة 454 وقيل 469 هـ انظر وفيات الأعيان 2: 515 – 517 والبغية 2: 17 وكشف الظنون ص1794.

(5) انظر 3: 110.

(6) رأيه في شروح التلخيص 3: 110.

أقـولُ: تَتبُّعُ التَّراكيبِ العربية شاهدُ صِدْقٍ لذلك، وناهيك بقوله تعالى (سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَـٰمِتُونَ)[1] قـيلَ: ومـنه (وَأَمَّا ثَمُود فَهَدَيْنَـٰهُمْ)[2] علـى قـراءَة النـصبِ في غـير الـسَّبعِ، فإنَّه معطوفٌ على (فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟)[3] وأورَدَ الشيخُ بهاءُ الدين السُّبكي[4] في أمثلةِ ذلك (قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّـٰعِبِينَ)[5].

قلت: يَجوزُ أنْ تكونَ أمْ في هذه مُنقَطعة، وهي غيرُ عاطِفةٍ على الصحيحِ.

قال: وقد لهِجَ به الرَّازي[6] في تفسيرِهِ.

أقـولُ: يعـني أنَّـه واظـبَ عليه وأكثرَ منه، يقال: لهجَ الرّجل بكذا، بكسر الهاء، يلهَجُ لهجاً إذا أُغرِيَ به وثابَرَ عليه كذا في الصّحاح.[7]

قال: ولا للاستئناف، لأنَّ أصلَ الواو أنْ تَربطَ ما بعدها بما قبلَها.

أقـولُ: الـذي نقلـه عـنه الـسِّراجُ الهِـندي[8] في شَـرْحِ البَديعِ/ 415، أنه قال: وَجْهُ الاسـتدلال أنَّ الـواو هـنا يجـبُ أنْ تكونَ للعطفِ، أو الحال تقليلاً للاشتراكِ الذي هو على خـلافِ الأَصـلِ، فـيدلّ علـى الحـصرِ فـيهما، ثـم لا يجـوزُ كونُه للعطفِ، لأنَّ قوله تعالى[9] (وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ)[10] جملـة اسـمية مـؤكَّدَةٌ بإنَّ وما قبلَها، وهو قولُه (وَلَا تَأْكُلُوا۟) جملة فعلية إنـشائية، وعطـفُ الجملـةِ الاسـميةِ علـى الفعليةِ قبيحٌ لا يُصارُ إليه إلا لضَرورةٍ، كما في آية القَذفِ،[11] والأصلُ عدمُها، فلما بطلَ كونُها للعطْفِ تَعيَّنَ كونها للحالِ.

---

(1) الأعراف: 193.

(2) فصلت: 17 انظر القراءات في الكشاف 3: 449 والبحر المحيط 7: 491.

(3) فصلت: 15.

(4) انظر شروح التلخيص 3: 112.

(5) الأنبياء: 55.

(6) انظر التفسير الكبير 27: 12.

(7) انظر (لهج).

(8) هـو أبـو حفـص عمـر بـن إسحاق بن أحمد الغزنوي سراج الدين الهندي قاضي الحنفية بالقاهرة له عدة كتب منها: شرح الكافـية لابـن الحاجب وشرح على مغني الخبازي توفي سنة 773هـ انظر الدرر الكامنة 3: 154- 155. ومفتاح السعادة 2: 169 – 170.

(9) سقطت من جـ.

(10) الأنعام: 121.

(11) انظر سورة النور وهي قوله تعالى (وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ ... فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ) الآية: 6.

قال: فتكون جملة الحال مُقيِّدةً للنَّهي.

أقولُ: اعترضَ هذا بأنَّ التأكيدَ بإنَّ واللام ينفي كونَ الجملةِ حاليةً، لأنه[1] إنَّما يَحْسُنُ[2] فيما قُصِدَ الإعلامُ بتحققه البتةَ، والرَّدُّ على منكرٍ تحقيقاً أو تقديراً على ما بُيِّنَ في علمِ المعاني. والحالُ الواقعُ من الأمْر والنَّهي مبناهُ على التقديرِ، كأنه قيل: لا تأكلُوا منه،[3] إن كان فِسْقاً، فلا يَحْسُنُ (وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ) بل هو فِسْقٌ. ولو سُلِّم كونُها ﴿حاليةً﴾[4] فلا نُسلِّمُ أنها قيدٌ للنَّهي بمعنَى ﴿أن﴾[5] يكونَ النَّهيُ عن أكْلِه في هذه الحالةِ دونَ غيرِها، بلْ يكونُ إشارةً إلى المعنَى المُوجِبِ للنَّهي عنه كما يقالُ: لا تُهِنْ زيداً وهو أخُوك، ولا تُؤْذِ فلاناً وهو مُحْسِنٌ إليك، ولا تَشْرَبِ الخَمْرَ وهو حَرامٌ عليك، ولا يكونُ[6] قيداً للنَّهي، لأنَّه حينئذٍ لا يكونُ له فائدةٌ، لأنَّ كونَه منهياً عنه حالَ كونِه فِسقاً معلومٌ لا حَاجَةَ إلى بيانِه.

قال: والفِسْقُ قد فسَّره اللهُ تعالى بقوله (أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ).

أقول: ادَّعى الإمامُ أنَّ المرادَ من كونه فسقاً غيرُ مذكورٍ، فكان مُجْملاً مُحتاجاً إلى البيانِ إلا أنَّه حَصَلَ بيانُه في آية أُخرى ﴿وهي﴾[7] قوله تعالى (أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ)[8] واعترضَ بأنَّا لا نُسلم الإجمالَ، لأن معنَى الفِسْقِ مشهورٌ في الشّرعِ يفهمُه الكلُّ، وهو الخُروجُ عنِ الطاعاتِ، وإن سُلِّمَ أنَّه مُجملٌ، فلا نُسلِّمُ أنَّ بيانه قوله (أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ) ﴿فلا بدَّ لذلك مِنْ دليلٍ﴾[9].

---

(1) جـ: لأنها.

(2) جـ: تحسن.

(3) سقطت من جـ.

(4) من جـ و د.

(5) الأصل: أنه.

(6) جـ و د: تكون.

(7) الأصل: وهو.

(8) الأنعام: 145.

(9) الأصل من ذلك لدليل.

قال فالمعنَى: لا تأكلوا منه إذا سُمّي عليه غيرُ اللهِ.

أقول: اعترضَ هذا أيضاً بأنَّ ما قدره أخصُّ مما لم يُذكر اسمُ اللهِ عليه؛ إذ الذي لم يذكر اسمُ اللهِ عليه ينقسم إلى ما أهل به لغير الله[1] و إلى ما لم[2] يُهلَّ به لأحد بأن لم يذكر عليه اسم الله ولا اسمُ غيرهِ وحملُ الكلامِ على أعمِّ المَحْمَلين أوْلَى، لأنه أعمُّ فائدةً فيحرمُ متروكُ التَّسميةِ عمداً بعموم هذا، ولا يُخصُّ التحريمُ بما أهلّ لغير اللهِ ﴿به﴾[3] وأيضاً فالتحريمُ إنما كان للإعراضِ عن تَسْميةِ الخالِق الرزّاق، والإخلال بتعظيمه، لأنهُ مناسبٌ[4] وهو معنى عامٌّ يشملُ متروك التَّسمية عمداً أو المُهلَّ به لغير اللهِ؛ وهذا أولى منْ أن يُجعَل المناسبُ تسميةَ غيرِ اللهِ، لأنها كالإشراك؛ إذ هذا مناسبٌ خاصٌّ ببعضِ الصور، والأول عامٌّ مشتركٌ بينَ الصّور، فكانت إضافة الحكمِ إليه أولى من إضافتِه إلى المناسِبِ الخاصِّ.

قال: ولو أُبطِلَ العطفُ بتخالُفِ الجملتين بالإنشاء والخبرِ لكان صَوابا.

أقول: عرفتَ أنَّ المسألة خلافية فللخصمِ أنْ يَلْتَزِمَ جوازَ العَطفِ في ذلك مُصَيّراً إلى قول مَنْ ذهبَ إليه، واللهُ أعلمُ.

العَطفُ على مَعمُولي عامِلَيْن

قال: أجمعُوا على جوازِ العَطفِ على مَعْمُولي عاملٍ واحدٍ، نحو: إن زيداً ذاهبٌ وعَمْراً جالِسٌ.

أقول: هذا من قبيل عطفِ المفرداتِ على المفردات، فإنَّ عمراً معطوفٌ على زيداً، وجالِسٌ معطوفٌ على ذاهبٍ. قال الشَّريفُ الجُرْجَاني في شَرْحِ المِفتاحِ: وفي عطفِ مُفرَدَيْ جملةٍ على جملةٍ أخرى، كما في كان زيدٌ قائماً، وعمرٌو قاعداً دقة فليُتأمَّلْ.

قلتُ: يُمكِنُ أنْ يكونَ وجْهُ الدِّقة هو ما يَدفَعُ الإشكال الواردَ على ذلك وهو/ 416 أنَّ حكمَ المعطوفِ حكمُ المعطوفِ عليه بالنَّظرِ إلى ما قبلَه، فإذا كان المعطوفُ عليه خبر

---

(1) ج: لغير الله به.

(2) ج و د: لا.

(3) من ج و د.

(4) سقط "لأنه مناسب" من ج.

مبتدإٍ مثلاً لَزِمَ كونُ المعطوفِ خبراً عن ذلك المبتدإِ بحيثُ يُشترطُ في الثاني ما يُشتَرَطُ في الأول من اشتمالِه على ضميرٍ يعودُ إلى ذلك المبتدإِ وغيرِ ذلك من الشّروط فكيف يتَّجهُ معَ ذلك أنْ يُعطفَ خبرُ عمرو على خَبرِ زيدٍ؟

وجوابُه أنَّ محلَّ الاشتراط إنَّما هو حيثُ يتَّحد[1] ما قبل المعطوفِ عليه، كما في: زيدٌ يقومُ ويقعُدُ، فالشرط الاتحادُ في عمُومِ الجملةِ لا في خُصوصِها، فيُعطفُ خبرُ عمرو على خبرِ زيدٍ لاتحادِهما باعتبار عمُومِ الجِهَةِ، إذ كلٌّ منهما خبرٌ في الجملة، ولا يُنظر إلى خصوصية المُخبرِ عنه. وفائدة هذا الشرطِ أنَّ خبرَ عمرو مثلاً لا يُعطفُ على صفةِ زيدٍ، ولا حاله، وإنَّما يُعطَفُ على خبره ليتحقَّق[2] الاشتراكُ في مُطلق الخبرية. وانظر تمثيلَ الشَّريفِ بقوله: كان زيدٌ قائماً وعمرو قاعداً بصورة المسألة التي فرَضَها، وهي عطفُ مفردَي جملةٍ على مفردَيْ جملةٍ أخرى. فلقائل أنْ يقولَ: إنْ جُعِل في مثالِه عمرٌو معطوفاً على زيدٍ وقاعداً على قائماً من غيرِ أنْ يكونَ ثَمَّ شيءٌ يُقدَّرُ بعد حرْفِ العطفِ، فلا خفاءَ في أنَّ عطفَ المفردينِ على المفردَيْن مُتحققٌ، لكن يفوتُ كونُ هذا مثالاً للمسألةِ؛ إذ ليس فيه غيرُ جملةٍ واحدةٍ عُطفَ بعضُ مفرداتِها على بعضٍ، لا جُملتانِ عُطفَ المفردانِ مِن ﴿إحدَاهما﴾[3] على مُفرَدَي الأخرى. وإن قُدِّرَ بعدَ العاطفِ كلمة كانَ عامِلة في عمروٍ الرَّفعَ، وفي قاعدا، النصبَ، فهذا منْ بابِ عطفِ الجملِ، لا من بابِ عطفِ المفرداتِ. والشَّيخُ سعدُ الدّين التَّفتازاني[4] لما مَثلَ ﴿لحذف﴾[5] المُسندِ ﴿بقوله﴾[6] زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو قال: يجوزُ بعدَ تقديرِ المسندِ أنْ يكونَ مِنْ عطفِ الجُملِ، وأنْ يكونَ مِنْ عطفِ المُفرداتِ.

قلتُ: وهو مبنيٌّ على أنَّ عامِلَ المبتدإِ ﴿والخبرِ﴾[7] معاً هو الابتداءُ، وقد تقرَّرَ أنَّ مذهبَ سيبويهِ[8] أنَّ الابتداءَ عاملُ المبتدإِ فقط، وأنَّ المبتدأ عاملُ الخَبرِ. فعليه لا يتأتَّى في

---

(1) جـ: يتجه.
(2) جـ و د: لتحقيق.
(3) الأصل: أحدهما.
(4) شروح التلخيص 2: 6.
(5) الأصل: بحذف.
(6) الأصل: بقولك.
(7) الأصل: أو الخبر.
(8) الكتاب 2: 127.

مثالِه عطفُ المفرداتِ، لِما يلزَمُ عليه منَ العطفِ على معمولَي عاملَيْنِ.

وفي الكشّافِ[1] تجْويزُ[2] أنْ يكُونَ (بَرَآءَةٌ)[3] مبتدأ لتخصيصها بصفتها، والخبرُ (إِلَى ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم) وجَوَّزَ أيضاً أنْ يكونَ (بَرَآءَةٌ) خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ، و مِنْ لابتداءِ الغاية متعلّقٌ بمحذوفٍ والمعنَى: هذه براءةٌ واصِلة مِنَ اللهِ ورسولِه إلى الذين عاهَدْتُم. ثم قال (وَأَذَٰنٌ)[4] ارتفاعُه كارتِفاعِ (بَرَآءَةٌ) على الوجهين، ثُمَّ الجملة معطوفة على مثلها، ولا وَجهَ لقول مَنْ قال: إنه معطوفٌ على (بَرَآءَةٌ) ﴿كما لا يُقالُ﴾[5]: عمرٌو معطوفٌ على زيدٍ من قولك: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو. فانظرْ ما وَجْهُ ذلك؟ مع أنه يرَى عملَ الابتداءِ في المبتدإِ والخبَرِ جميعاً، والله أعلم.

قال: صاحبُ الكَشْفِ: أرادَ الزَّمخشريُّ عطفَ أذانٍ ﴿وحدَهُ﴾[6] على براءةٍ من غير تعرُّضٍ لعطفِ الخَبرِ على الخَبرِ كما في نحو: أُريدُ أنْ يضربَ زيدٌ عمراً، ويُهينَ بكْرٌ خالداً، فليس العطفُ إلا في الفِعلين دونَ معمولَيْهما، فهذا هو الذي منَعَه الزَّمخشري.

قلت: وفيه بُعْدٌ فيُتأمَّل.[7]

قال: وإن جعلتهنَّ للقَسم وَقعْتَ فيما اتفقَ الخَليلُ[8] وسيبويه على استكراهِهِ.

أقول: إذا تكرَّرتْ بعدَ واوِ القَسَمِ ﴿واوٌ﴾[9] نحو (وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ۝ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ)[10] فمذهَبُ سيبويه والخليلِ أنَّ

---

(1) 2: 171، 172.

(2) جـ و د: يجوز.

(3) التوبة: 1 والآية: (بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ).

(4) التوبة: 3 تتمتها: (وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ...).

(5) الأصل: كما يقولُ و د: كما يقالُ وما أثبته موافق لـ جـ والكشاف.

(6) من ج و د.

(7) ج : فتأمل.

(8) الكتاب 3: 501.

(9) من جـ و د.

(10) الليل: 1، 2، 3، 4.

المتكَـرِّرةَ واوُ العطفِ. وقال بعضُهم[1] هي واوُ القَسَمِ. والأولُ أقوَى، وذلك لأنها لوْ كانت للقَسَمِ لكانَتْ بدَلاً مِنَ الباءِ، ولم تُفِد العطْفَ، وربطَ المُقسَمَ به الثاني وما بعدَه بالأول؛ بل يكونُ التقديرُ: وأقسِم بالليل، أقسمُ بالنهارِ، أقسم بما خلَقَ، فهذه ثلاثة أيْمانٍ كلُّ واحدٍ ﴿منها﴾[2] مستقل، وكلُّ قَسَمٍ / 417 لابدَّ له من جَوابٍ فتطلبَ ثلاثةَ أجوبة، فإنْ قلنا: حُذِفَ جوابان، استغناءً بما بَقِيَ، فالحذفُ خلافُ الأصلِ، وإنْ جعلنا الواحدَ جواباً للمجموع، معَ أنَّ كلَّ واحدٍ منها لاستقلاله يَطلبُ[3] جَواباً مستقلاً، فهو أيضاً خلافُ الأصلِ. فهذا وجهُ استكراه الإمامين لأنْ تكونَ الواو المتكرّرة واو القَسم. وإذا كانَ كذلك لم يَبْقَ إلا مذهَبهما، وهو أنْ تقولَ[4] القَسَمُ شيءٌ واحدٌ، والمُقسَمُ به ثلاثة، والقَسَمُ هو الطالِبُ للجوابِ لا المُقسَمُ به، فيَكْفيه جوابٌ واحدٌ، فكأنه قيل: أُقسِمُ بالليل والنهارِ (وَمَا خَلَقَ) (إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ). وأيضاً فإنك تقولُ مصرِّحاً بالعطفِ: باللهِ بالله[5] لأفعلَنَّ، وبحياتِك ثمّ بحياتِك لأفعلنَّ ﴿ولا تقول﴾:[6] أقسم بالله، وأُقسم بالنبي لأفعلن، والحملُ على ما ثبتَ في كلامهم أوْلى.

واعتُرِضَ على كونِه واوَ العَطفِ بلزومِ العطفِ على مَعمولَي عامليْنِ، لأنَّ النهارَ إذاً يكونُ معطوفاً على الليلِ، وهو مجرورٌ بحرف القَسَمِ، وإذا تجلَّى معطوفاً على إذا يَغْشَى، وهو منصوبٌ بفعلِ القَسَمِ المحذوفِ، والفَرضُ أنَّ العاطِفَ واحدٌ، فلَزِمَ المحذورُ.

وأجاب جارُ اللهِ بأنَّ الواوَ المتقدمةَ كأنها عِوَضٌ عنْ حرفِ القَسَم وفِعلِه معاً، وذلك لأنه لكثرةِ ما استعملَ في القَسم لم يُستعملِ الفعلُ معه، فصارَ لَمَّا لم يُجامع الفعل كأنه عِوضٌ منَ الفعل أيضاً، كما أنه عوضٌ مِنَ الحرفِ، فقولُهُ: (وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ) كأنه عُطِفَ

---

(1) المراد الرضي انظر شرحه على الكافية 2: 337.

(2) الأصل و د: منهما.

(3) بعده في جـ: له.

(4) جـ: نقول.

(5) جـ و د: فالله.

(6) الأصل: وتقول.

على مَعْمُولي عاملٍ واحدٍ هو الواوُ المتقدمة هذا كلام الرَّضِي[1].

قال: قال ابنُ الحاجِبِ:[2] وهذه قوةٌ منه واستنباط لمعنًى دقيق، ثمَّ إنه اعترضَ عليه بقوله تعالى (فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ)[3] فإنَّ الجارَّ هنا الباءُ، وقد صرَّح معه بفعل القَسَمِ، فلا تتنزّل الباءُ منزلةَ النّاصبةِ الخافِضَةِ.

أقول: أجابَ الرَّضِي على تقديرِ التزامِ القولِ بمنْع العَطْفِ على معمولَي عاملين مطْلَقاً بأنَّ التقديرَ: وعظمةِ الليلِ إذا يَغشَى، فالعاملُ في الليل على الحقيقةِ هو العظمة المقدَّرة، وكذا في إذا يَغشى، فتكونُ الواو قائمةً مقام العظمة، وهي عاملٌ واحدٌ، فيكون التَّقديرُ هنا: وعظمةِ الليلِ وقتَ عَسْعَسَتِه، فالعاملُ في المجرورِ والمنصوبِ شيءٌ واحدٌ.

قال: وبعدُ، فالحقُّ جَوازُ العطفِ على معمولَي عاملين.

أقول: مرَّ نظيرُ هذا التَّركيب في حرف الفاء[4] حيثُ قال: وبعدُ، فعِندي أنَّ ابنَ الشَّجَري[5] لم يتأمل كلامَ الفارسي. وفي الباب الثاني في الكلامِ على الجملةِ الخامسةِ منَ الجُملِ التي لها محلٌّ منَ الإعرابِ حيث قال: وبعدُ، فالتحقيقُ أنَّ العطفَ في الباب منَ العطفِ على المعنَى ومرَّ الكلامُ على ذلك[6].

---

(1) انظر شرح الكافية للرضي 2: 337.

(2) شرح المفصل 2: 333.

(3) التكوير: 15، 16، 17، 18.

(4) انظر 124 من الأصل.

(5) انظر أماليه 2: 329، 330.

(6) بعده في جـ و د: وبالله التوفيق.

المواضِعُ التِي يَعُودُ الضمِيرُ فيها على مُتاخِّرٍ لفظاً ورُتبَة

قـال: أحدُها أنْ يكونَ الضميرُ مرْفوعاً بنِعمَ و بئسَ، ولا يُفَسَّر إلا بالتَّمييز، نحو نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وبئس رجلاً عمرٌو.

أقـول: ضـميرُ الغائـبِ يقتـضِي تَقَـدُّمَ المفـسِّر علـيه، لأن الواضعَ وضعَه معرفةً، لا بنفسِه؛ بل بسبب ما يعودُ إليه فلو ذكرته ولمْ يتقدَّمهُ مفَسَّر بقي مبهما منكراً لا يعرفُ المرادُ به حتّـى يأتـي تفـسيرُه بعـده وتنكيرُه خلافُ وضْعِه. هذا هو الأصلُ. ولكنه قد يُخالفُ لقصدِ التَّفخـيمِ والتَّعظيمِ ﴿بأن يُذكَر﴾[1] أولاً شيءٌ مُبهمٌ حتى تَتَشَوَّقَ نفسُ السامِعِ إلى العثورِ على المـراد بهِ، ثم يُفَسّر، فيكونُ أوقَع في النَّفس، وأيضاً يكونُ ذلك المفسر مذكوراً مرَّتين بالإجمال أولاً، والتفـصيلِ ثانـياً، لكـنْ يبقـى النظرُ في شيءٍ آخرَ، وهو أنَّ الضَّميرَ الذي هذا حاله هل يبقَـى علـى وَضْـعِه معـرَّفاً أوْ يـصيرُ نكـرة لعـدَمِ شَرْطِ التَّعريف؟ أعني تقدم المفسّر/ 418 مـذهبُ القـومِ أنـه معرفة، لكنَّ تعريفه أنقصُ مما كان في الأول بسبب ما فيه من الإبهامِ قبلَ الوصـولِ إلى المفـسّر، ولم يحكموا بسلْبِه التَّعريفَ لأنَّه حصَلَ جَبْرانُ ما فاتَه بذكْرِ المفسّر بعده بلا فصْلٍ. واختار الرَّضِي[2] أنه نكرة وأطال الكلامَ فيه.

قال: والثاني أنْ يكونَ مرفوعاً بأول المَتنازعين المُعْمِلُ ثانيهما.

أقول: هذا مذهبُ البَصْريين[3] واستُبْعِدَ، لأنَّ مُجوزَ تأخيرِ المفسَّر لفظاً ومعنًى قَصدَ تفخـيم المفـسِّر، مـع الإتـيان بـه لمجرَّدِ التفسير، كما في: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، أوْ قَصْدِ التفخيم معَ اتـصالِ المفـسِّرِ، كمـا في ضـمير الـشأن، والـثلاثة في ضمير ﴿التنازع﴾[4] معدومة، أي قصدُ التفخيم والمَجيءُ بالمفسر لمجرَّدِ التفسيرِ واتصالُه بالضميرِ.

---

(1) الأصل: بل يذكر و جـ: بأن تذكر

(2) شرح الكافية 2: 5.

(3) انظر شرح الكافية للرضي 2: 6.

(4) الأصل: المتنازع.

قال: والكوفيُّون[1] يمنعون ذلك.

أقـول: لأجـلِ العلةِ التي أسلفناها، وهي فقدُ المُسوِّغ لتأخير المفسَّر لفظاً ومعنًى، فلا يُجوزون التركيبَ المشتمل على ذلك، وما أنشدَه المصنفُ من قولِ الشاعر:[2]

جَفَوْنِـي ولَـمْ أجْـفُ الأخـلاءَ إنَّنِـي *** لِغَيْـرِ جمـيلٍ مِـنْ خلِيلـيَّ مُهْمِـلُ

شاهدٌ للبصريين[3] على ما ذَهبُوا إليه.

قـال: فقـال الكِسَائي[4] بحذفِ الفاعلِ. وقال الفرَّاء، يُضمَرُ ويؤَخَّرُ عنِ المفسَّرِ، فإن استَوى العـاملانِ في طلـبِ الـرَّفعِ. وكـان العطفُ بالواوِ، نحو: قام وقَعدَ أخواكَ، فهو عنده فاعلٌ بهما.

أقـول: يعـني أنَّـه إذا امتـنعَ ذلـك التركيبُ عندَ الكوفيين[5] على الوَجه الذي أجازَه البـصريُّون فكـيفَ الـسبيلُ إلى تـصحيحه؟ قـال الكِـسائي: يُـصَحَّحُ بحذفِ الفاعل فِراراً منَ الإضـمارِ قـبلَ الذِّكـرِ، لأنـه قـد فسر على الجملة بما ذكرَ بعدَه. ونقل المصنفُ عنِ الفرّاء ما رأيـته، ونقـل عـنه ابـنُ الحاجِبِ[6] منعَ المسألةِ، أي إعمالَ الثاني إذا كان الأولُ طالباً بطريقِ الفاعليـةِ، وقـال: إنَّه يُوجبُ إعمال الأول في مثل هذا. قال الرَّضي:[7] والنقلُ الصَّحيحُ عنِ الفـراءِ في مِـثلِ هـذا أنَّ الثاني إنْ طلَب أيضاً الفاعليةَ، نحو: ضَرب وأكرَم زيدٌ جازَ أنْ يُعمِلَ العـاملينِ في المتنازَع، فيكونُ الاسمُ الواحدُ فاعلاً للفعلين، لكنَّ اجتماعَ المؤثرين التامَّيْن على أثـرٍ واحـدٍ مدلـولٌ علـى فَسادِه في الأصولِ، وهم يُجْرُونَ عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية.

---

(1) انظر الإنصاف ص83.

(2) انظـر البـيت في شرح الكافية الشافية ص645 والمغني ص635 والسيوطي ص874 والهمع 1: 66، 2/ 109 والتصريح 1: 222 والعيني 3: 14 وشرح أبيات المغني 7: 68 ونتائج التحصيل ص636.

(3) انظر رأيهم في شرح الكافية للرضي 2: 6.

(4) رأيهما أيضا في شرح الكافية للرضي 2: 6 و أمالي ابن الحاجب 3: 27.

(5) انظر رأيهم في شرح الكافية 1: 78.

(6) الأمالي 3: 27.

(7) شرح الكافية 1: 79، 80.

قال: وجازَ أن ﴿تأتي﴾[1] بفاعلِ الأوَّلِ ضميراً بعدَ المُتنازَعِ،[2] نحو: ضَرَبني وأكْرَمَني زيدٌ هُو جئتَ بالمنفصلِ لتعذرِ المتصلِ بلُزومِ الإضمار قبلَ الذِكرِ، وإنْ طلبَ الثاني للمفعولية مع طلبِ الأولِ له لأجلِ الفاعليةِ، نحو: ضربني وأكْرَمْتُ زيداً هُوَ ﴿تعيَّن﴾[3] عندَه الإتيانُ بالضمير بعدَ المتنازَعِ، كما رأيتَ. كلُّ هذا حذراً مما لَزِمَ البَصريِّين والكِسائي مِنَ الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ وحذفِ الفاعل. إلى هنا كلامه.

وفيه مخالفة لما نَقَلَه المصنفُ عن الفراء الأخير بحسب الظاهرِ فتأملْه.

قال: قال ابنُ مالكٍ:[4] وهذا من جيد كلامِه،[5] ولكنَّ في تمثيله بـ "هي النفسُ وهي العربُ" ضعفاً[6] لإمكانِ جعلِ النفسِ والعَرَبِ بدليْنِ وتحملُ وتقولُ خَبَرَيْن. وفي كلامِ ابنِ مالك أيضاً ضعفٌ لإمكانِ وَجْهٍ ثالثٍ في المثالين لم يذكرْه، وهو كونُ "هي" ضميرَ القِصَّة، فإن أرادَ الزَّمخشري أنَّ المثالين يُمكن حمْلُهما على ذلك، لا علَى أنَّه متعينٌ فيهما، فالضعفُ في كلامِ ابنِ مالكٍ وحده.

أقولُ: ظاهرُ عبارةِ الزَّمخشري أنَّ حمْلَ المِثالين على كونِ المفسر فيهما خبراً متعينٌ، ﴿ويكفي﴾[7] من حاولَ القَدحَ في ذلك ﴿إبداءَ﴾[8] مُحتمل آخر، كما صنعَ ابنُ مالكٍ، أمّا أنَّه يَلزَمُ إبداءُ جميع المُحتملاتِ في هذا المقامِ فلا، لأنَّ الغَرَضَ إبطالُ دعوى التَّعيُّنِ، وهو حاصلٌ بإبداء بعض ما يَحتملُه اللَّفظ.

فإن قلتَ: صرَّح المصنفُ بعد هذا بيسير أنَّ ضميرَ الشَّأن والقَصَّةِ مخالِف للقياسِ من خمسةِ أوْجُه/ 419 وسَرَدَها، ثم قال: وإذا تقرَّر ﴿هذا﴾[9] اعلم[10] أنه لا ينبغي الحملُ

---

(1) الأصل: "أن يأتيَ" والكلام للرضي.

(2) في هامش الأصل: لعله فيه.

(3) الأصل: معين.

(4) انظر شرحه على التسهيل 1: 181 نقلاً عن نتائج التحصيل ص637.

(5) المراد الزمخشري وقد استشهد بهذا الشطر هي النفس تحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت واستشهد أيضاً بقوله تعالى (إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين). المؤمنون: 37 وانظر الكشاف 3: 32.

(6) جـ: "ضعف" وفي د: ضعيف.

(7) الأصل: ويكون.

(8) الأصل "بدء" و د: ابتداء.

(9) من جـ و د.

(10) جـ و د: علم.

عليه إذا أمكَنَ غيرُه، ومرَّ ثَمَّ ضعفُ قولِ الزَّمخشري[1] في (إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ)[2]: إن اسمَ إن ضميرُ الشأن، والأوْلَى كونُه ضمير الشيطان، فكيفَ يتَّجِهُ له بعدَ ذلك تضعيفُ كلامِ ابنِ مالكٍ بأنَّ الضميرَ في المثالين محتمِلٌ لأن يكونَ ضميرَ القِصّة؟ وقد وافَقَ على إمكانِ غيرِه، وهل[3] هذا إلا إلزامٌ لابنِ مالكٍ بأنْ يفعلَ ما لا ينبغي له فعله وهو عنْ مظَانِّ القَبُولِ بمعزلٍ؟

قلت: المرادُ أنَّ ضميرَ الشأنِ والقصةِ، لا ينبغي الحملُ عليه إذا أمكَن غيرُه مما لا يخالف القياسَ، أما إذا كانت المحتملات كلها خارجة عنِ القياس ﴿فقد﴾[4] تساوَت أقدامُها في اعتمادِ الحمل عليها، فلا يخصُّ به بعضٌ دون بعضٍ، ولا شكّ أنَّ جعل الضميرِ في المثالين مفسراً بالخبرِ، أو بدلاً منه مخالف للقياسِ، لأنه يلْزمُ على كلٍّ منهما عَوْدُ الضميرِ على المتأخرِ لفظاً ورتبةً، فإذاً لا تنافي بين كلامي المصنفِ في الموضعين. ولقائلٍ أنْ يقولَ: ضميرُ الشأنِ والقصَّةِ مخالِفٌ للقياسِ مِنْ خمسةِ أوْجُهٍ، والوجهانِ اللذانِ ذكرهما الزَّمخشري وابنُ مالِكٍ ليس فيهما مخالفة الضميرِ للقياسِ إلا من وجه واحدٍ، فلهما مزية على ذلك فلعلَّ هذا هو الحاملُ لابنِ مالِكٍ على الاقتصارِ عليهما، والإعراضِ عن ذلك.

قال: وقد غَلِطَ يُوسُفُ بنُ السيرافي[5] إذ قال في قولِه:[6]

أَسَكْرَانُ كانَ ابنُ المَراغَةِ إذ هَجَا *** تميماً بَجَوٍّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ؟

---

(1) الكشاف 2: 75.

(2) الأعراف: 27.

(3) سقطت من جـ.

(4) من جـ.

(5) هو يوسف بن الحسن بن عبد الله السيرافي توفي (385هـ) درس على أبيه وبرع في العربية وله شرح أبيات الكتاب. انظر إشارة التعيين ص391، والبغية 2: 355 لم يرد هذا البيت في شرحه المطبوع لأبيات الكتاب.

(6) البيت للفرزدق ديوانه ص481 والكتاب 1: 49 والخصائص 2: 375 والمغني ص637 والسيوطي ص874 والخزانة 4: 65 واللسان (سكر) وشرح أبيات المغني 7: 69 ونتائج التحصيل ص645، 1196 أما مقول قول ابن السيرافي فهو: إن كان شأنية وابن المراغة سكران: مبتدأ وخبر.

أقول: المراغة: موضعُ التَّمرُّغِ، وهو التمعُّكُ والمرادُ هنا: أمُّ جريرِ الشّاعر المشهور. قال الجَوْهَرِيّ:[1] لقبها ﴿به﴾[2] الأخطلُ، أيْ: يَتَمرَّغ عليها الرجالُ. وقال: الجوُّ: ما بينَ السّماءِ والأرضِ. قال أبو عَمْرو[3] في قولِ طرَفَة:[4]

خلا لكِ الجَوّ فبيضِي واصْفِرِي

هو ما اتَّسع مِنَ الأوْدِيةِ.

قلتُ: ويُمكنُ أن يفَسَّرَ بهذا مَا في بَيْتِ المَتنِ. والمتسَاكِرُ: الذي يُظهرُ السُّكرَ وليس به.

قال: وأجازَ الكوفيُّون[5] إنَّه قامٌ وإنه ضُرِبٌ على حذفِ المرفوعِ والتَّفسير بالفعل مَبنياً للفاعلِ أو للمفعولِ.

أقول: هذا يَقتضي أنَّ الكوفيّين قاطِبةً يُجوّزون حذفَ الفاعلِ وليس ذلك بالمعروفِ، والمنقولُ أنَّ الكِسائي منهم هو الذي يُجيز حذفَه. وقد مرَّ أنَّ الفراء منهم لا يجوزُ حذفَ الفاعلِ في نحو: ضربني وأكرمتُ زيداً، بلْ يُوجِبُ الإتيانَ به ضميراً منفصِلاً مؤخراً عنِ الظاهرِ المتنازعِ فيه فتأملْه.

قال: والثالثُ أنَّه لا يُتبعُ بتابع، فلا يؤكَّدُ، ولا يُعطَفُ عليه، ولا يُبدلُ منه.

أقول: أمَّا الحكم بأنه لا يؤكد، فلأنه ﴿أشدُّ إبهاماً﴾[6] مِنَ النَّكراتِ، والنَّكراتُ لا تُؤَكَّدُ. وأمّا كونُه لا يُبدلُ منه، ولا يُعطَفُ عليه عطفَ بيانٍ، فلئلا يزولَ الإبهامُ المقصودُ منه. وانظر ما وَجْهُ كونِه لا يُعطفُ عليه عطفَ نَسَق.

---

(1) انظر (مرغ).

(2) الأصل: بها.

(3) انظر الصحاح واللسان (جوا) ونسبه الأخير إلى أبي عبيد.

(4) ديوانه ص 193 و الشعراء ص 188 و مجمع الأمثال 1 ص 239 و اللسان (جوى).

(5) انظر شرح الكافية للرضي 1 : 78.

(6) الأصل أشد بها.

قال: ومِنْ ثمَّ ضَعُفَ قولُ الزَّمخشري[1] في (إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ): إنَّ اسمَ إنَّ ضميرُ الشأن والأَولَى كونُه ضميرَ الشَّيطان.

أقول: قد ذَكَرَ المصنفُ في الباب الخامس في النوع السادِس من الجهةِ السادسةِ ما يقتضي جوازَ كونِ الضَّميرِ الذي هو اسمُ إنَّ من قوله تعالى (وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ)[2] ضميرَ الشَّأن، معَ إمكان كونه عائداً على "مَنْ" وسيأتي فيه كلامٌ إنْ شاء الله تعالى.

قال: ويَؤيدُه أنَّهُ قُرئ ﴿وقَبيله﴾[3] بالنَّصبِ، وضميرُ الشأن لا يعطفُ عليه.

أقول: لم يتَعيَّن تخريجُ النَّصبِ على ذلك؛ بلْ يَجُوزُ كَونُه مفعولاً معه، أي يَراكم معَ قَبيلِه، وإن كان العطفُ أَرْجَحَ.

قال: ﴿قالَ﴾[4]:

رُبَّـــهُ فِتْـــيةٍ دَعَـــوْتُ إلى مـــا *** يُـــورِثُ المَجْـــدَ دائـــباً فأجابُـــوا

أقولُ: المرادُ بالفتيةِ هنا: الأسخياءُ الكرَماءُ ﴿قال في الصَّحاح﴾[5] والفَتى: السَّخي الكريمُ، يقال هو فتى بيِّنُ الفتوةِ، وقد تفتى وتفاتى، والجمعُ فتيانٌ وفتية وفُتو على فُعول، وفتًى مثل عَصًى. ويورثُ أي: يكسبُ على طريقِ الاستعارة. والمَجدُ: الشَّرفُ. ودائباً مستمراً.

---

(1) الكشاف 2: 75.

(2) البقرة: 283.

(3) جزء من قوله تعالى (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) الأعراف: 27. أما قراءة النصب فقد نسبها الزمخشري إلى اليزيد ووجهها توجيهين: أحدهما العطف على اسم إن، والثاني أن تكون الواو بمعنى "مع" انظر الكشاف 2: 75 والبحر 4: 284.

(4) من جـ و د وانظر البيت في المغني ص638 وشروح التلخيص 1: 99 والأشموني 179 والتصريح 2:4 والسيوطي ص874 والهمع 2: 27 وشرح أبيات المغني 7: 71 والعيني 3: 259.

(5) من جـ و د وانظر (فتى).

قال: وتُؤولَ على أنَّ مُراده/ 420 أنَّ سبعَ سماواتٍ بدلٌ، وظاهرُ تَشْبيهِهِ بِرُبَّهُ رجلاً بأباهُ.

أقول: كأنَّ المصنفَ لمْ يقفِ على ما يدفعُ به هذا التأويلَ إلا تشبيهه ذلك بـ رُبَّه رَجلاً ووقعَ له في تفسيرِ سُورةِ فُصِّلتْ ما هو صريحٌ في مقصوده، وذلك أنه قال هناك[1] في قولِه تعالى (فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ)[2] يَجوزُ أنْ يَرْجِع الضّميرُ فيه إلى السماءِ على المعنَى، كما قالَ في (طَآئِعِين)[3] ونَحْوُهُ (أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)[4] ويجوز أنْ يَكونَ مُبهَماً مفسّراً لِسَبْعِ سماواتٍ، والفَرقُ بينَ النَّصْبَيْن أنَّ أحدَهما على الحالِ، والثاني على التّمييز. فهذا ظاهرٌ مكشوفٌ في المُرادِ، ونصٌّ صريحٌ في عدَمِ إرادةِ البدلية.

قال: وقولُه:[5]

فلا تلمْهُ أنْ يَنامَ البائسا

وقال:سيبويْه:[6] هو بإضمارِ أذمُّ.

أقول: البائس: هو مَنْ اشتدَّتْ حاجَتُه، فهذه إذاً صفة ترحُّم، فلا وَجْهَ لجعلِ الناصبِ المحذوفِ فعلَ ذمّ، وإنما ينبغي أنْ يُقدَّر: أرْحَمُ. وما أحسنَ قولَ عصْرِيِّنا جلالِ الدينِ ﴿محمد﴾[7] بن خطيبٍ دارِياً، رحمه اللهُ، مُوَرِّيا بالبائسِ:

---

(1) سقطت من جـ.

(2) فصلت: 12 وانظر الكشاف 3: 446-447.

(3) جزء من قوله تعالى (قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ) فصلت: 11.

(4) الحاقة:7.

(5) وقبله: قد أصبحت بقرقرى كوانساً انظر الكتاب 2: 75 والمغني ص593، 638 وهمع الهوامع 1: 66، 1172، 127 شرح أبيات المغني 7: 71.

(6) الكتاب 2: 75 لم ينص على ذلك في الكتاب وإنما قال: منصوب على الترحم.

(7) الأصل: محمود وهو محمد احمد بن سليمان بن يعقوب بن علي بن سلامة المعروف بابن خطيب الشيخ الأديب البارع صنف في العربية مع مشاركة جيدة في العلوم النقلية والعقلية وله شرح على ألفية ابن مالك، والليث والضرغام في اللغة، توفي سنة 810 هـ. انظر البغية 1: 25.

ويـــا خـــدَّهُ إنّـــي فقـــيرٌ لقُـــبْلَةٍ *** فَهـــلْ مِـــنْ زَكـــاةٍ يـــا غَـــنيٌّ لـــبائِسِ

قال: ومِنْ شواهدِه قولُ حسانٍ[1]:

وَلَـــوْ أنّ مَجْـــداً أخْلَـــدَ الدّهـــرَ واحِـــداً *** منَ النّاسِ أبقَى مَجْدُهُ الدّهْرَ مُطعِما

وقولُه:[2]

كـــسَا حِلْمُـــهُ ذا الحِلْـــمِ أثـــوابَ سُـــؤْدَدٍ *** وَرقّى نَداه ذا النّدى في ذرَى المَجْدِ

أقـول: مُطعِـمٌ: اسـمُ رجـلٍ. والحِلْـم: الأنـاة. والـسُّؤدَدُ: الـسيادة، والنَّدى: الجُودُ. والـذرَى، بـضم الـذال المعجمـةِ جمـعُ ذرْوَة، بالـضّم والكـسر، وهـي أعلـى الشيءِ. والمجدُ: الشرفُ. ومن شواهدِ ذلك أيضاً قولُه:[3]

جَـزىَ ربّـهُ عَنّـي عَـدِيّ بـنَ حـاتِمٍ *** جَـزَاءَ الكِـلابِ العَاوِيـاتِ وقَـدْ فَعَـلْ

وقولُ الآخر:[4]

جـزَى بـنُوهُ أبـا الغَـيْلانِ عـنْ كِبَـرٍ *** وحُـسْنِ فِعْـلٍ كمـا يُجـزَى سِـنِمّارُ

---

(1) ديـوانه ص239 (فيه: فلـو) وشـرح الكافية الشافية ص586 والمغني 639 وابن عقيل 2: 108 والسيوطي 875 وشرح أبيات المغني 7: 72 والعيني 2: 497 ونتائج التحصيل ص632.

(2) شـرح الكافية الشافية ص587 والمغني ص639 وابن عقيل 2: 107 والسيوطي 875 والهمع 1: 66 وشرح أبيات المغني 7: 75 والعيني 2: 499 ونتائج التحصيل ص632.

(3) ينـسب إلى الـنابغة الذبيانـي وعبد الله بن همارق وأبي الأسود الدؤلي ديوان النابغة ص121 وفيه البيت هكذا جزى الله عبـساً في المـواطن كلـها جـزاء الكـلاب العاويات وقد فعل وأمالي الشجري 1: 102 والمفصل بشرح ابن يعيش 1: 76 وبـشرح ابـن الحاجب 1: 160 وشروح التلخيص 1: 98 وابن عقيل 2: 108 وشرح أبيات المغني 6: 235 والخزانة 1: 134.

(4) البيـت لـسليط بـن سعد وانظر أمالي الشجري 1: 101 وشرح الكافية الشافية ص587 وشروح التلخيص 1: 98 وابن عقيل 2: 109.

سِنمّارُ: اسمُ رجلٍ رُوميّ بنى الخَوَرْنَقَ الذي يُظهرُ الكوفَةَ للنُّعمانِ بنِ امرئِ القَيس، فلما فرَغَ منه ألقاه مِن أعلاهُ، فَخرَّ ميتاً لئلا يبني لغيرِه مثله، فضَرَبتْ به العربُ المثلَ، فقالوا "جزاءَ سنمار"[1] قالَ الشاعرُ: [2]

جَزَتْنَا بنُو سَعْدٍ بِحُسْنِ فَعالِنَا *** جَزاءَ سِنِمّارٍ وما كانَ ذا ذنبِ

فإن قلتَ: لِمَ أضْرَبَ المصنفُ عن إنشادِ ما أوردته من ذينك البيتين معَ شُهْرَتِهما؟

قلت: لأنهما قابلان للتأويلِ بأن يكونَ ضميرُ رَبُّهُ وبَنوهُ ﴿عائداً﴾ [3] إلى الجزاء الذي يدلُّ عليه جزَى على ما ادعاه بعضُهم[4]، والتأويلُ بذلك في جزءٍ بعيدٍ جدا. وأمَّا البيتانِ اللذانِ أنشدَهما في المتنِ فلا يتطرَّقُ إليهما التأويلُ البتة، فلذلك آثر ذكرهما.

قال: ويمتنعُ بالإجماع نحوُ: صاحبُها في الدار لاتصالِ الضّميرِ بغيرِ الفاعلِ، ونحو: ضرَبَ غلامُها عبدَ هندٍ لتفسيره بغير المفعول.

أقول: في هذا الكلامِ إشارةٌ إلى جوابِ سؤالٍ يردُ على الأخفشِ[5] ومَنْ قال بقولِه في جوازِ نحو: ضربَ غلامُه زيداً تقديرُ السؤالِ أنْ يُقالَ: إذا كان عودُ الضميرِ المتصلِ بالفاعلِ على متأخرٍ لفظاً ورتبةً لا يمنَعُ صحةَ التركيبِ، فلم منعتُم نحو: ضرَبَ غلامُها عبدَ هندٍ؟ وإنما فيه عودُ ضميرٍ اتَّصل بالفاعل على متأخر لفظاً ورتبةً.

وجوابُه أنَّ المفسِّرَ في الأول مفعولٌ فجازَ، وفي الثاني غيرُ مفعولٍ فمُنِعَ، وإنّما فُرِّقَ بينهما لأن صاحبَ الضميرِ إذا شارَكَ الفاعلَ المتقدم في عاملِه أشعر به العامل؛ إذ هو متعدٍّ، والفعلُ المتعدِّي شديدُ الاقتضاءِ/ 421 للمفعولِ كاقتضائِه للفاعلِ، فإذا جِيءَ بفعلٍ متعدٍّ ووليَه فاعلٌ مُضافٌ إلى ضميرٍ أشعرَ بأنَّ صاحِبَ الضمير مفعولٌ فجاز؛ وأمَّا حيثُ لا

---

(1) انظر مجمع الأمثال 1: 159.

(2) نسبه ابن الشجري إلى عبد العزى بن امرئ القيس، انظره في أماليه 1: 102 ومجمع الأمثال 1: 159، 160 واللسان (سنمر).

(3) الأصل: عائد.

(4) منهم ابن الشجري انظر أماليه 1: 102.

(5) انظر رأيه في شروح التلخيص 1: 98.

يُشاركه في العامِلِ لَمْ يكنْ قبلَه ما يُشعِرُ ﴿به﴾[1] فمُنِعَ.

قال: وقد استشعرَ ورُودَ ذلك، وفرَّق بينهما بما لا مُعوَّلَ عليه.

أقول: وجهُ التّفريقِ الذي أشارَ المُصنّفُ إلى تضعيفه هو أنَّ أبا حيان[2] قال: اشتمالُ الدّليلِ على ضَميرِ اسمِ الشَّرْطِ يُوجِبُ تأخُّرَه عنه لعَوْدِ[3] الضميرِ، فيلزَمُ مِن ذلك اقتضاءُ جملةِ الشرطِ لجملةِ الدليلِ، وجملة الشرطِ إنما تَقتَضِي جملةَ الجزاءِ لا جملةَ دليلِهِ، لأنها ليستْ بعاملةٍ فيها، وجملة الدّليلِ لا محلَّ لها فيتدافَعُ حالُها لأنها منْ حيثُ هي دليلٌ لا يقتضيها فعلُ الشَّرْطِ، ومنْ حيثُ عَوْدُ الضميرِ على اسمِ الشَّرطِ اقتضتها فتدافعا، وهذا بخلافِ ضرَبَ زَيداً غُلامه، فإنَّها جملة واحِدَةٌ، والفعلُ عاملٌ في الفاعِلِ والمفعولِ معاً[4] فكلُّ ﴿واحدٍ﴾[5] منهما يقتضي صاحبَه ولذلك جازَ: ضرَبَ غلامُها هنداً عندَ بعضِهم، وامتنعَ ضربَ غُلامها عبدَ هِندٍ هذا فرْقُه الذي اعتمدَ عليه، ولا يَخفَى أنّه ضعيفٌ كما أشارَ إليه المصنِّفُ[6].

شَرحُ حالِ الضَّميرِ المُسَمَّى فصْلاً أوْ عِمَاداً

قال: أما الأولُ فلأنَّ (بَنَاتِي)[7] جامِدٌ غيرُ مَؤوّلٍ بالمشتقِّ فلا يتحمَّلُ ضميراً عندَ البَصريِّين.

أقول: لا نُسلِّمُ أنّه جامدٌ مَحضٌ؛ إذ هو في معنَى مَوْلُوداتِي، فيكونُ في مَعْنَى المشتق، فيتحمَّلُ ضميراً،[8] وإنّما قال عندَ البَصريِّين لأن الكوفيِّين[9] يَرَوْنَ أنَّ الجامِدَ الذي يُؤوَّلُ[10]

---

(1) من جـ و د.
(2) انظر تذكرة النحاة ص364.
(3) جـ: بعود.
(4) سقطت من جـ.
(5) من جـ و د.
(6) بعده في جـ: وبالله التوفيق.
(7) كلمة من الآية الكريمة (هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) هود: 78.
(8) ج: الضمير.
(9) انظر رأيهم في شرح الألفية لابن الناظم ص43.
(10) جـ: لا يؤول.

بمشتقٍّ يتحمَّلُ الضميرَ نقلَه بدْرُ الدِّين بنُ مالكٍ في شَرْح الألفية[1] ونقَلَه غيرُه أيضاً، وإنَّما نقلَ[2] في التَّسهيلِ[3] عنِ الكِسَائي.

قال: وأمّا الثاني فلأنَّ الحالَ لا يتقدَّمُ على عامِلِها الظَّرفي عندَ أكثرِهِم.

أقول: القراءة المُخرَّجة على ذلك شاذة، فأي حرج في تخريجها على قول الأكثرين؟ وليست كثرةُ القائلين بحُكمٍ مُوجِبةً لاطِراح قولِ الأقلين، بحيثُ لا يُلتفتُ إليه، ولا يخرَّجُ تركيب عليه، ولقد حجَّرَ المرتكبُ لذلك واسِعاً.

قال: وكونُه معرفةً أو كالمعرفةِ في أنه لا يقبل ألْ.

أقول: أطلَقَ المصنفُ المعرفةَ، كما فَعل غيرُه، فَشَمِلَ العَلَمَ نحو: إني أنا زيدٌ، والمضافَ إلى المعرفةِ نحو: إني أنا أخو زيدٍ، والرَّضِي[4] لمّا حكى أنَّ الجزوليَّ[5] أجازَ وقوعَه بينَ أفعلَي تفضيلٍ، نحو: خيرٌ مِنْ زيدٍ هو أفضلُ مِنْ عَمرو، وذكرَ أيضاً أنَّ بعضَهم جوَّز وقوعَه قبلَ مثلكِ وغيرِك، نحو: رأيتَ زيداً هو مثلك، وهو غيرك لِكَوْنِهِ في صُورَةِ المعرفَةِ، ولامتناع دخولِ اللام عليهما قال: "والحقُّ أنَّ هذا ﴿ادّعاءٌ﴾[6] ولَمْ يُثبِتْ صحتَها ببينة مِنْ قُرآنٍ ولا كلامٍ مَوْثوقٍ به. ونحوُ قوله تعالى[7] (إِنِّيَ أَنَاْ أَخُوكَ)[8] ليسَ بنصٍّ إذ يحتملُ أنْ يكونَ أنا مبتدأ وما بعده خبرَه، والجملة خبرُ إنَّ ﴿بلى﴾[9] لو ثبَت في كلامٍ يصحُّ الاستدلالُ به، نحو: ما أظنُّ أحداً هو خيراً منك، وكان خيرٌ من زيدٍ هو أفضلَ مِنْ عمرو، ورأيت زيداً هو مثلك أو غيرك وكان مثلك هو مثلَ زيدٍ، وكنتُ أنا أخاك وظننتُكَ أنت زيداً بنصب ما بعد صيغةِ الضمير المذكورةِ في ذلك لحَكمنا بكونِها فصلاً، ولا يثبتُ ذلك بمجردِ القياسِ،

---

(1) ص 43.

(2) جـ: نقله.

(3) ص29.

(4) شرح الكافية 2: 25.

(5) لم يرد رايه في مقدمته المحققة.

(6) الأصل: دعاء.

(7) سقطت من جـ.

(8) يوسف: 69.

(9) الأصل: "بلْ" والمثبت من جـ و د وشرح الكافية.

وإلغاءُ الضميرِ ليس بأمرٍ هينٍ، فينبغي أنْ يُقتَصر على مَوْضِعِ السماعِ، ولم يَثبُتْ إلا بينَ معرفتينِ ثانيتهما ذاتُ اللامِ، أو بينَ معرفةٍ ونكرةٍ، وهي أفعلُ التفضيلِ، كما ذكر سيبويه[1] إلى هنا كلامه.

قال: وقد يُستدلُّ لقولِ الجُرجاني بقوله تعالى (وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ)[2]. فعطفَ يَهْدي على الحق / 422 الواقِع خبراً بعدَ الفصلِ.

أقول: يعني والمعطوفُ على الخَبَرِ خبرٌ، فَيلزَمُ دخولُ الفصلِ على المضارِعِ الواقِعِ خبراً وإنَّما قال: و ﴿قد﴾[3] يُستدَلُّ، لأنَّ هذا ليسَ بقاطِعٍ؛ إذ يمكن أنْ يُقالَ لا نُسلِّمُ أنَّه معطوفٌ على الخَبَر؛ بل هو معمولٌ لمحذوفٍ أيْ: ويرونَهُ يَهْدي، فيكونُ من بابِ عطفِ الجُملِ سلمنا، ولكن لا نسلمُ وقوعَه معطوفاً على الخبرِ كوقوعِه هو خبراً؛ إذِ الثواني يُغتَفَرُ فيها ما لا يغتفرُ في الأوائل، وله شواهدُ كثيرةٌ.

قال: أحدهما أنْ يكونَ بصيغة المرفوعِ.

أقول: لأنَّ الأصلَ فيه هو بابُ المبتدإ فيُناسِبُ اختيارَ المرفوعِ.

قال: وأمَّا قولُ جريرِ بنِ الخَطَفَى:[4]

وكائِنْ بالأباطِحِ مِنْ صَديقٍ *** يَرانِي لَوْ أُصِبْتُ هو المُصابا

أقول: الذي ثبتَ في النُّسخِ التي وقفتُ عليها من هذا الكتابِ إثباتُ الألف. وينبغي أنْ يكونَ جريرٌ منوّنا، ولعلَّ هذا من المصنفِ مبنيٌّ على القولِ بأن الألفَ إنما تُحذفُ مِن ابن

---

(1) انظر الكتاب 2: 292.

(2) سبأ: 6.

(3) من جـ و د.

(4) ديوانه 1: 244 والمقرب 1: 119 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 110 والرصف ص209 والمغني ص643 وشرح الأشموني 639 والهمع 1: 68 والسيوطي ص875 والخزانة 2: 454 وشرح أبيات المغني 7: 75 ونتائج التحصيل ص658.

إذا وقَـعَ صفةً بينَ علَمَيْنِ ولم يكنُ الابن مضافاً إلى الجد؛ بل إلى الأب الأقربِ، وكذا التنوينُ لا يُحذفُ مِنَ العلمِ الأول في هذه الصورة على هذا القول، وسيأتي الكلامُ فيه فيما بعدَ هذا إن شـاء الله تعـالى، والخَطَفَـى لـيس أبـاً أقربَ لجرير، وذلك لأنه جريرُ بنُ عطيةَ بنُ حذيفةَ. وحذيفـة هـو الخطَفـى يلقبُ بذلك. وفي القاموس[1] في مادة خَطَفَ و كجمزَى لقبُ حذيفةَ جـدٌ جريـرِ الشَّاعِرِ وفي الصحاح:[2] والخطفى أيضاً لقَبُ عَوْفٍ، وهو جدُّ جريرِ بن عطيةَ بن عَوْفٍ.

قال: وإلا لكفروا بمفهوم الظَّرفِ[3].

أقـول: فـيه إدخـالُ الـلامِ على جَوابِ إنْ الشَّرطية، وقد مرَّ منه مواضعُ، ويأتي منه أيضاً مواضعُ.

قال: (فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا)[4]، أي: نافِعاً لأنَّ أعمالَهم توزَنُ.

أقـول: هـذا المعنَـى غـيرُ متعـيِّنٍ لجـوازِ أنْ يكونَ المرادُ كما قال الزَّمخشري[5] وغيرُه فنـزْدَري[6]. ولا يكونُ لهم عندنا وزنٌ ولا مقدارٌ ومثلهُ في الاستعمالِ شائِعٌ، ويقالُ: فلانٌ لا يقـيم لفلان وَزْناً، أي: لا يعبأ به، ولا يلتفِتُ إليه، وهو من قبيلِ الكنايةِ، وعليه فلا حذفَ في الآية.

قـال: وزَعَـمَ ابنُ الحاجِبِ[7] أنَّ الإنشادَ لو أُصيبَ بإسنادِ الفعل إلى ضميرِ الصَّدِيق، وأنَّ هـوَ توكـيدٌ لـه، أوْ لـضميرِ يَرَى قال: إذ لا يقولُ عاقِلٌ يرانِي مصاباً إذا أصابتني مُصِيبة. انتهى.

وعلى ما قدَّمناه من تقديرِ الصِّفةِ لا يَتَّجِهُ الاعتراضُ.

---

(1) انظر (خطف).

(2) انظر: خطف.

(3) الحديث عن قوله تعالى (آلان جئت بالحق) البقرة: 71.

(4) الكهف: 105.

(5) الكشاف 2: 500.

(6) سقطت من جـ وبعده في الكشاف : بهم.

(7) الأمالي 3: 138.

أقـول: الصفةُ التي أشار إليها إنما قدَّرَها على جعل المُصابِ مصدراً لا اسمَ مفعول، وكـلامُ ابنِ الحاجِبِ فيما إذا كان المصابُ اسمَ مفعولٍ لا مصدراً، ولذلك جعَلَه مفعولاً ثانياً ليَرَى، والمفعولُ الأولُ هو الياءُ، ولولا ذلك لما صحَّ بحسب الظاهرِ.

قلـت: والاعـتراضُ الـذي أشـارَ إلـيه ابـنُ الحاجِبِ غيرُ متجَه، معَ الاعتراضِ على تقديـرِ الـصفةِ، وذلـك لأنَّ مبـناهُ على أنْ يكونَ مُصاباً اسمَ مفعول نكرةً، والواقعُ في البيت لـيس نكـرةً، بل هو معرَّفٌ بأل والحصرُ مستفادٌ من التركيبِ، كقولك: زيدٌ الفاضلُ، أي هو الفاضـلُ لا غـيرُه وكـذا المعنَـى في البـيت، أي: لـو أصـبتُ رآني المصاب، بمعنَى أنه لا يرى المـصابَ إلا إيـايَ دونَ غـيري كأنَّـه لعظـمِ مكانـتهِ عنده وشدَّة صداقتهِ له[1]. تتلاشى عنده مـصائب غـير صديقه، فلا يرى غيرَه مُصاباً، ولا يرى المُصاب إلا إياه مُبالغةً فالمعنى صحيحٌ متَّجهٌ، كما رأيت، بدونِ تقديرِ صفةٍ.

قال: ولهذا سُمِّي فصلاً لأنه فصل بينَ الخبرِ والتابعِ.

أقـول: وذلـك لأنـك إذا قلت: زيدٌ القائمُ جازَ أنْ يتَوَهَّمَ السامعُ كونَ القائِم صفةً، فينتظِرُ الخَبَرَ، فجئتَ بالفصلِ لتُعيِّنَ كونه خبراً لا صفةً، وقال الخليل[2] وسيبويهِ/ 423 سُمِّيَ فـصلاً لفصلِه الاسمَ الذي قبلَه عمّا بعدَه بدلالتهِ على أنه ليس منْ تَمامِه؛ بل هو خبرُه، قال الرَّضِي:[3] ومآل المعنيين إلى شيءٍ واحدٍ إلاَّ أنَّ تقديرَهما أحْسَنُ من تقديرِهِم.

قال: وعماداً لأنه يَعتَمِدُ عليه معنَى الكلامِ.

أقـول: أو[4] لأنـه حافِظ لِما بعدَه حتى لا يسقُط عنِ الخَبريةِ، فهو كالعمادِ في البيتِ الحـافِظِ للـسَّقفِ مـن الـسُّقوطِ، وتسميتهُ فصلاً هي طريقة البَصْريين،[5] وتسميتُه عماداً هي طـريقة الكُوفـيينَ. قال بعضُهم والفصلُ أخصُّ بهذا المحلِّ، فينبغي أنْ يكون أوْلَى من تَسميتهِ بالعِمادِ؛ إذ كلُّ ما وُضِعَ للفَصلِ كتاءِ التأنيثِ، والإعرابِ قد اعتُمدَ به على المُرادِ منه، وليس

---

(1) سقطت من جـ و د.

(2) الكتاب 2: 389 وشرح الكافية للرضي 2: 24.

(3) شرح الكافية 2: 24.

(4) جـ و د: أي.

(5) الإنصاف ص706 وشرح الكافية للرضي 2: 24.

كـلُّ ما يُعتمدُ به في شيءٍ يكونُ فصلاً، ألا تَرَى أنَّ زيداً في: زيدٌ قائمٌ معتَمدٌ[1]. عليه في المُرادِ منه ولمْ يفصل شيئاً عنْ شيءٍ. وإذا كان الفصلُ أخَصَّ كان تسميتُه فصلاً أوْلَى لخُصوصِه، لأنَّ الأخصَّ يكونُ مشتملاً على الأعمِّ ضرورةَ عَدَمِ تحقق الأخصِّ بدون الأعمِّ، فيكونُ أكثرَ فائدةً، فيكونُ أوْلَى. وقدَّرَ ابنُ الحاجِبِ في شَرْحِ المُفصلِ[2]. وجْهَ الأولويّةِ على طريقةٍ أُخرى حيثُ قال: تسمية أهْلِ البَصْرَةِ له فصلاً أقرَبَ إلى الاصطلاحِ، لأنَّ الشيءَ يسمَّى باسمِ معناهُ في أكثرِ ﴿الألفاظِ﴾ [3]. ولما كانَ المعنَى في هذه الألفاظِ الفصلَ كان تَسميتُها فصلاً أجْرَى[4]. من تسمية الكوفيين لها عِماداً نظراً إلى أنَّ المتكلّمَ أو السّامعَ ﴿أو هُما﴾[5]. جميعاً يعتمِدانِ بها على الفصلِ بينَ الصّفَةِ والخَبَر، فسموها باسم ما يلازِمُها ويؤدي إلى مَعْناها، فكانت تسمية البَصريينَ أظهَرَ.

قال: وذكرُ التابعِ أوْلَى منْ ذِكْرِ أكثرهم الصِّفَة، لوُقُوعِ الفَصْلِ في ﴿نحو﴾[6] (كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ)[7] والضميرُ لا يُوصَفُ[8].

أقول: كما أنَّ الصفةَ هنا مُنتفية كذلك غيرُها منَ التَّوابِع إذ لا يَصِحُّ في هذه الآية شيءٌ منها البتَّةَ. أمّا عطفُ النَّسقِ والتأكيدُ فظاهِرٌ، وأمّا عطفُ البَيانِ فللاشتقاق وشرْطُه الجمود، ولأن ما لا يُوصَفُ لا يُعطَفُ عليه ﴿عطف﴾[9] بيانٍ على الصّحيحِ. وأمَّا البَدلُ فلأنه لا يُبدلُ ظاهرٌ من ضميرِ حُضُورٍ إلا إذا كان بَدلَ بعضٍ، أو اشتمالٍ، أو يَدلَ كلٌّ مُفيداً للإحاطَةِ، والكلُّ هنا منتفٍ، والاستنادُ إلى هذه الآيةِ في أنَّ التعبيرَ بالتّابعِ أولى منَ التَّعبير

---

(1) الأصل معتمداً و د: يعتمد.

(2) 1: 471.

(3) من جـ و د.

(4) جـ و د: أحرى.

(5) الأصل: أو لهما.

(6) من جـ و المغني.

(7) المائدة: 117.

(8) جـ و د والمغني: والضمائر لا توصف.

(9) من جـ و د.

بالصفةِ لا يظهرُ لَه وَجْهٌ، والله أعلَمُ.

قال: والثاني معنويٌّ، وهو التأكيدُ ذكرَه جماعة.

أقول: قَدَحَ فيه ابنُ الحاجِبِ في أماليه[1]. بأنّه لو كانَ تأكيداً لَمْ يَخْلُ منْ أن يكونَ لفظِياً، أو معنَوياً، وكلاهما باطلٌ. أما الأولُ فلأنَّ اللفظي إعادةُ اللفظِ بعينه، مثل: قامَ زيدٌ زيدٌ، أو بمعناه مثل: قمت أنت. وأما الثاني فلأنَّ المعنوي بألفاظٍ محصورةٍ تُحفَظُ ولا يقاسُ عليها.

قلتُ: التأكيدُ الذي رَدَّدَه بينَ الأمرينِ هو الذي يذكرُه[2] النّحاةُ في بابِ التّوابعِ، وليس الكلامُ في الفصلِ بهذا المعنَى. وليتَ شِعْري ماذا يقولُ الشَّيخُ، رحمه الله، في التأكيدِ بأنَّ، واللام، ونحو ذلك. ولعلَّه إنما اعتَرَضَ على مَنْ يقولُ: إنَّ الفصلَ تأكيدٌ للمسندِ إليه، فيتَّجِه اعتراضُه حينئذٍ. ولكنَّ الذي صرَّحَ به بعضُ المحققينَ أنه تأكيدٌ للحُكمِ[3] لما فيه مِن زيادةِ الرَّبْطِ.

قال: وبنَوا عليه أنه لا يُجامِعُ التَّوكيدَ، فلا يقالُ: زيدٌ نفسُه هو الفاضلُ.

أقول: منَعُوا ذلك لئلاَّ يَجتمِعَ تأكيدان على شيءٍ واحدٍ، وهذا بناءً منهم علَى أنَّه تأكيدٌ للمسندِ إليه، وقد تقدَّمَ أنَّ التَحقيقَ خلافُه سلَّمنا أنه تأكيدٌ للمسندِ إليه، لكنْ ما المانِعُ من اجتماعِه معَ تأكيدٍ آخر؟ وأنت تقولُ: جاء زيدٌ نفسُه عينهُ، وجاء زيدٌ زيدٌ[4]. نفسه ولا حاجةَ بعد ثبوت كلمتينِ بمعنًى واحدٍ في استعمالين إلى سماعِهما/ 424 منَ العرَب مُجتمعين في تركيبٍ واحدٍ. ولهذا تقولُ: جاءَ القومُ كلُّهم أجمعونَ أكتعون أبصعون أبتعونَ منْ غيرِ توقفٍ على ورودِ السَّماعِ بها مُجتمعةً.

قال: وذكرَ الزَّمخشَري[5] الثلاثة في تفسير (وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ)[6]. فقال: فائدته الدلالة على أنَّ الواردَ بعدَه خبرٌ لا صفة، والتوكيدُ، وإيجابُ أنَّ فائدةَ المسندَ ثابتة

---

(1) 4: 101.
(2) جـ: تذكره.
(3) سقطت من جـ و د.
(4) سقطت من جـ و د.
(5) انظر الكشاف 1: 146.
(6) البقرة: 5.

للمسندِ إليه دونَ غيرِه.

أقـول: يَعـني بالأخيرِ أنّه لإفادةِ قَصْرِ المُسندِ على المُسْنَدِ إليه بشهادةِ الاستعمالِ، مثل (إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ)[1] (كُنت أنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ)[2] ونظائِرِ ذلك، وهذا إنّما يتمُّ إذا ثَبَتَ القـصْرُ في مـثل: كـان زيـدٌ هـو أفضلَ منْ عَمرٍو ممَّا الخَبَرُ فيه نكرة، وإلا فتعريفُ الخبرِ بلامِ الجِـنسِ يُفـيدُ قَـصْرَه علـى المُبـتدإ وإنْ لَـمْ يَكُنْ هناك ضميرٌ فَصْلٍ، مثل: زيدٌ الأميرُ وعمرٌو الـشجاعُ قالـه التَّفتازَانـي.[3] وسـألتُ مرَّةً بعضَ الأصحابِ عنِ الحكْمَةِ في التَّفريقِ بينَ شأنِ المؤمـنينَ والكافـرينَ في سُـورةِ الـبلَدِ حيثُ تُرِكَ ضميرُ الفصلِ في حقِّ الأولين فقيلَ (أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ)[4] وأُتـي بـه في حقِّ الآخرينَ فقيلَ: (وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ)[5] فتأمله.

قال: ثمَّ قال أكثرهم:[6] إنَّه حرفٌ، فلا إشكالَ.

أقـول: لأنَ الحـرفَ لا إعـرابَ له أصلاً، فالقول بأنّ الفصل حرف معَ القولِ بأنه لا محلَّ له منَ الإعرابِ أمرٌ مستقيمٌ لا إشكالَ فيه البتَّة.

قـال الرَّضِـي:[7] لَمـا كـان الغرض من الإتيان بالفصل دفعَ التباسِ الخَبَرِ الذي بعدَه بالـصِّفَةِ، وهـذا معنَـى الحـرفِ، أعـني إفـادةَ المعنَـى في غـيرِه، صارَ حرفاً، وانخلَعَ عنه لِباسُ الاسمـيةِ، فلَـزِمَ صـيغةً معينـة، أيْ صـيغةَ الـضّمير المـرفوعِ وإن تَغَيَّـرَ ما بعده عن الرَّفعِ إلى النَّـصبِ، لأنَّ الحـروفَ عديمـة التَّصرفِ، لكنَّه بَقِي فيه تصرُّفٌ واحدٌ كان فيه حالةَ الاسميةِ، أعني كونَه مُفرداً، ومُثنًّى، ومجموعاً، ومذكراً، ومؤنثا، ومتكلماً، ومخاطباً، وغائباً، لعدَمِ عَراقتِه

---

(1) الذاريات: 58.

(2) المائدة:117.

(3) المطول ص179.

(4) البلد: 18.

(5) البلد: 19.

(6) المراد: أكثر البصريين انظر شرح الرضي على الكافية 2: 27.

(7) شرح الكافية: 2. 26.

في الحَرفيةِ، ومثلهُ كافُ الخطابِ في هذا التَّصرفِ لما تَجرَّدَ عن معنَى الاسمية ودخَلَه معنَى الحرفية، أيْ إفادته في غيرِه. وتلك الفائدةُ كونُ اسمِ الإشارةِ الذي قبلَه مخاطباً به واحدٌ، أو مثنى، أو مجموعٌ، مذكرٌ، أو مؤنثٌ، فإنه صارَ حرْفاً مع بقاءِ التَّصرفِ المذكورِ فيه إلى هنا كلامه.

قال: وقال الخَليلُ:[1] اسمٌ.

أقول: يُشكلُ هذا من جهةِ أنَّ الاسمَ الواقِعَ في التّركيبِ لابدّ له من إعرابٍ.

قال: ونظيره على هذا القول أسماءُ الأفعال فيمنْ يَراها غيرَ معمولَةٍ لشيء.

أقول: ليس هذا بدافعٍ للإشكالِ؛ بل ﴿هو﴾[2] توسيع لدائرته، وأنَّ ما وَرَد على الأول يَردُ على هذا.

قال: وألْ المَوْصولة.

أقول: يعني عندَ منْ يَرَاها اسماً، والتَّنظيرُ بهذا فيه شيءٌ، فإنَّ ال الاسميةَ لَمَّا كانت في صورة الحرفيةِ نقلَ إعرابُها إلى صلتِها بطريقِ العارية، كما في ألاْ الكائنةِ بمعنَى غَيْرٌ على ما مرَّ، ﴿وإلى﴾[3] ذلك يشيرُ بعضُ علماءِ الأندلُسِ المتأخرينَ مُلغِزاً حيثُ يقولُ:[4]

حَاجَيْتُكم[5] لتُخبِرُوا ما اسمانِ *** وأوّلٌ إعرابُه في الثاني

وذاكَ مَبنيٌ بكلِّ حالِ *** ها هُوَ للنَّاظِرِ كالعِيانِ

قال: ثم قال الكِسَائي محلُّه بحسَبِ ما بعدَه.

---

(1) انظر رأيه في شرح الكافية للرضي 2: 27.

(2) من جـ و د.

(3) الأصل: إلى.

(4) ابن لب النحوي انظر الأشباه والنظائر للسيوطي 3: 47 ونتائج التحصيل ص748، 1118 وهو فرج بن قاسم بن أحمد بن لب كان عارفاً بالعربية واللغة مبرزاً في التفسير ومشاركاً في الأدب، مشاركاً في الأصلين والفرائض صنف كتاباً في الباء الموحدة توفي 783هـ انظر بغية الواعاة 2: 243، 244.

(5) د: حاجتكم.

أقول: علَّله بعضُهم بأنَّه يقعُ ما بعدَه كالشيءِ الواحدِ، ولذا تَدخُلُ عليه لامُ الابتداء نحو (إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ)[1] وهذا القولُ مُشكِلٌ أيضاً، لأنه لم يُرَ[2] اسمٌ يتبَعُ ما بعده في الإعراب.

قال: وقال الفرّاءُ بحسبِ ما قبلَه.

أقول: ويكون على هذا توكيداً لما قبلَه، فإنَّ ضميرَ الرَّفعِ قد يؤكَّدُ به المنصوبُ والمجرورُ، نحو: ضربتُك أنت، ومررت بك أنتَ كذا قيل، وهو مُشكلٌ أيضاً، لأن المُضمَرَ لا يؤكد به الظاهرُ، كما صرَّحَ به في المتن، فلا يقال جاءني زيدٌ هو على أنَّ الضميرَ تأكيدٌ لزيدٍ، ونحنُ نقولُ إنَّ زيداً هو القائمُ، وأيضاً فلأنَّ اللامَ الداخلةَ في خبرِ إنَّ لا تدخُلُ في تأكيد الاسم، فلا يقالُ: إنَّ زيداً لنفسه كَريمٌ.

قال: / 425 ووَهِمَ أبو البقاء[3] فأجازَ في (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ)[4] التَّوكيد، وقد يُريدُ أنه توكيدٌ لضميرٍ مستترٍ في "شانِئَك" لا لنفس "شانِئَك".

أقولُ: إذا كان أبو البقاءِ لَمْ يُصرِّحْ بأنَّ الضميرَ توكيدٌ لنفسِ "شانئك"، وإنما أطلَقَ القولَ بأنَّه توكيدٌ احتملَ أنْ يُريدَ ما ذَكَرَه المصنفُ، من أنه توكيدٌ للضمير المستتر في "شانئك"، وهوَ محملٌ صحيحٌ متجهٌ، فكيف يسجَّلُ بالوَهْم عليه؟ ولا ينبغي حملُ الكلام على الفسادِ ما وُجِدَ سبيلٌ إلى حمْلِه على الصّحةِ. وقد ذكرَ المصنفُ تَوهيمَ أبي البقاءِ في ذلك في الباب الخامس في النوع الخامس مِنَ الجهةِ السادسة.

قال: ومن مسائِلِ الكتابِ[5] قد جرَّبتك فكنتَ أنت أنتَ الضميرانِ مبتدأ وخبرٌ، والجملة خبر كانَ، ولو قدَّرت الأولَ فصلاً أوْ توكيداً لقلت: أنت إيّاك.

أقول: على هذا يَتخرَّجُ الحديثُ المشهورُ إذا سَمعتم المؤذّن فقولوا مثلَ ما يقولُ، ثم صلُّوا عليَّ، فإنه منْ صلَّى عليَّ صلَّى الله عليه عشْراً ثم سَلُوا اللهَ تعالَى لي الوَسيلةَ، فإنَّها

---

(1) هود: 87.
(2) ج، و د: نر.
(3) إملاء ما من به الرحمان 2: 296.
(4) الكوثر: 3.
(5) 2: 359.

منزلة في الجَنّةِ لا تنبغي إلاّ لعبدٍ مؤمنٍ[1] مِنْ عبادِ الله وأرْجو أنْ أكونَ أنا هو، فمَنْ سألَ الله الوَسيلَةَ حَلَّتْ عليه الشَّفاعَة.[2]

فقولُه: أنا هُو مبتدأٌ وخبرٌ والجملةُ خبرُ أكونُ ولو جُعِلَ أنا توكيداً، أو فصلاً لقيلَ أنا إيّاه.

رَوابط الجُمْلةِ بما هِيَ خَبَرٌ عنه

قال: ومنصوباً كقراءةِ ابن عامرٍ[3] في سُورةِ الحَديدِ (وَكُلاًّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ)[4]

أقول: التقديرُ: وكلٌّ وعدَه اللهُ الحُسْنَى وحذفُ الضَّميرِ في مثلِ ذلك أعني ما كان المبتدأُ فيه كلمةَ كُلّ متنازَعٌ فيه، فحكَى ابنُ مالكٍ في التَّسهيلِ[5] الإجماعَ عليه ونقَلَ غيره أنَّ مذهَبَ البصريين المَنعُ. ونصّ ابنُ عُصفورٍ على شذوذِ قراءة ابنِ عامرٍ. وسلكَ الأدب[6] ابن أبي الرَّبيع فقال:[7] جاءَ في الشعرِ وفي قليلٍ من الكلامِ كقراءة ابن عامرٍ. وحكَى الصَّفّارُ[8] عنِ الكِسائي والفَرّاء[9] إجازةَ ذلك.

---

(1) سقطت من جـ و د وفوقها في الأصل: س.

(2) انظره في مسند ابن حنبل 1: 102.

(3) انظر القراءة في الكشف 2: 307 والبحر 8: 219 وهو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر إمام القراءة في الشام وانتهت إليه مشيخة الإقراء توفي سنة 118 هـ انظر غاية النهاية 1: 423-425 ومفتاح السعادة 2: 30.

(4) الحديد: 10.

(5) ص: 48.

(6) انظر حاشية الصبان 1: 204.

(7) انظر البسيط ص565 وابن أبي الربيع هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله أبو الحسن القرشي الأموي الإشبيلي أخذ النحو عن الشلوبين له عدة مؤلفات منها: شرح الجمل للزجاجي وشرح إيضاح أبي علي الفارسي توفي سنة 668 هـ انظر إشارة التعيين ص174 والبغية 2: 125.

(8) انظر رأيه في شروح التلخيص 3: 26.

(9) انظر رأيه في البحر 8: 219 ابن يعيش 2: 30، 6: 90 ومغني اللبيب ص265، 647، 796، 829 والخزانة 1: 173، 485.

قال: وقولُ أبي النّجْمِ:[1]

كُلّهُ لَمْ أصنَعِ

ولـو نُصِبَ على التّوكيدِ لَمْ يصح، لأنَّ ذنباً نكرةٌ، أو على المفعوليةِ كانَ فاسِداً معنى لِما بيَّنا في فصلِ لُوْ.

أقول: يُريدُ قول أبي النّجْمِ:

قَـدْ أصْـبَحَتْ أمّ الخِـيارِ تَدّعِـي *** علـيّ ذنـباً كلُّـه لَـمْ أصْـنَعِ

والنـصبُ علـى التوكـيد لا يـصحُّ على رأي أهلِ البلديْنِ جميعاً. أما رأي البصريين، فلمـا ذكرهُ المصنفُ منْ أنَّ ذنباً نكرةٌ، وأما على رأي الكوفيين، فلأنه نكرةٌ غيرُ محدودةٍ، وإلا فلـو كانـت محـدودةً جـازَ التوكـيدُ عندهم نحو: صمتُ شهراً كلّه. وأما الفسادُ المعنويّ فلأنَّ نصبَ كُلْ يقتضي دخولها في حيز النفي، فيتوجَّهُ النفيُ حينئذٍ للشّمولِ خاصةً، ويفيدُ بالمفهومِ ثـبوتَ الفعـلِ لبعضِ الأفراد، فيكونُ أبو النّجمِ على هذا التقدير معترِفاً ببعضِ الذنوبِ التي ادَّعـتها أم الخـيارِ علـيه. ولـيس الغرضُ ذلك، وقد مرَّ الكلامُ على ذلك في فصلِ كُل[2] من حـرفِ الكـافِ فعلـى هذا قولُه لِما بيَّنا في فصل لُوْ سَهْوٌ؛ إذ لَمْ يبين شيئاً من ذلك في الكلام على لُوْ وإنما بينه في الكلام على كُلّ.

قال: وقالتِ امرأة: زوجي المسُّ مسُّ أرنبٍ والرّيحُ ريحُ زرْنَبٍ.

أقـول: هـذه المرأة إحدى النساء اللاتي اجتمعْنَ وتعاقدنَ على أنْ يَصِفنَ أزواجهنَّ، وهُـنَّ إحدَى عشرةَ امرأةً هذه الثامنة منهنَّ، وقصتهنَّ مذكورةٌ في الصَّحيحين.[3] ويُعرفُ هذا الحديث بحديثِ أمّ زرْعٍ. والأرنب واحدُ الأرانبِ: دابّة معروفة وهذا اللفظ يطلقُ على الذكر والأنثـى، وقـيل: إنمـا يطلـقُ علـى الأنثى، ويقال لذكرها: خزرٌ بمعجمات[4] على زنةِ صُرَدٍ.

---

(1) تقدم تخريجه في ص 81.

(2) انظر ص265 من الأصل.

(3) انظر صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة ص1898.

(4) سقطت من ج.

والـزَّرنبُ، بـزايٍ، فـراءٍ، فـنونٍ، فـباءٍ مُـوَحَّدةٍ: طـيبٌ، وقيل: شجرٌ طيِّبُ الرائحةِ. تُريدُ أنَّ زوجهـا / 426 كالأرنـبِ في نعـومةِ الجَسَدِ ولينهِ. وكالزَّرنب في طيبِ الرائحةِ، وإنَّ ثناءه في الناسِ طيبٌ.

قـال: وأمّـا علـى الثانـي فإنَّـه لابـدَّ في جـوابِ اسمِ الشَّرط المرتفعِ بالابتداءِ مِنْ أنْ يَشْتَمِلَ على ضميرِه سواءٌ قلنا: إنَّه الخبرُ، أم إنَّ الخَبَرَ فعلُ الشرطِ، وهو الصّحيحُ.

أقـول: يُـريدُ بالثانـي أنْ تكـونَ الـلامُ في (وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ)[1] لامَ الابـتداءِ ومَـنْ شَرْطِيةً، وإذا كانَ كذلك، فالجُملة التي ﴿يُقدَّرُ﴾[2] فيها الضميرُ هي قولُه (إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ)، وهي اسمية، فكيفَ تكون جواباً للشَّرْطِ معَ عدمِ اقترانِها بالفاءِ؟ والمصنفُ قد قال بإثـر هـذا الكـلامِ: وقـولُ أبـي الـبَقَاءِ[3] والحُـوفيّ:[4] إنَّ الجملةَ جوابُ الشَّرطِ مردودٌ لأنها اسمـية، وقـولهما إنَّها على إضمارِ الفاءِ مردودٌ لاختصاصِ ذلك بالشعرِ، فما هذا الذي فعله المـصنفُ؟ وجوابُه أنه لَمْ يجزمْ بأنَّ مَنْ شرطية، كما جزَمَ أبو البقاءِ والحُوفيُّ، وإنما قال: إن قُدِّرَ كـونها شرطيةً فلابدَّ[5] من تقديرِ الضميرِ في الجوابِ، ثمّ أبطلَ الجوابيةَ بعدمِ الاقترانِ بالفاءِ، ويَلزَمُ من ذلك إبطالُ كونها شرطيةً مع جَعْلِ اللامِ للابتداءِ فتأمله.

قال: إحداها [أنْ يَكُونَ﴾[6] معطوفاً بغيرِ الواوِ، نحو: زيدٌ قامَ عمرٌو فهو أو ثمَّ هو.

أقـول: يعـني وأمـا إذا كـانَ معطـوفاً بالواوِ، نحو زيدٌ قامَ عمرٌو وهو جازت المسألة، وإنمـا كـانَ ذلـك لأنّ الـواوَ لمطلـق الجمعِ، فالاسمانِ معها، أو الأسماء بمنزلةِ اسمٍ مُثنى، أو مجموعٍ فيه ضميرٌ كذا قال المصنفُ في حواشيه على التسهيلِ.

---

(1) الشورى: 43.

(2) الأصل: تقدر.

(3) إملاء: 2: 225.

(4) انظـر البرهان في علوم القرآن 4: 335 وصـاحبه هو أبو الحـسن علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي كان له اطلاع علـى الـنحو فصنف فيه الموضح، وله في التفسير البرهان في تفسير القرآن، وله أيضاً علوم القرآن توفي سنة 430 هـ انظر وفيات الأعيان 3: 300 – 301 والبغية 2: 140 ومفتاح السعادة 2: 95.

(5) سقط حتى شرطية من جـ.

(6) الأصل: أن تكون، والمراد:أن يكون الضمير...

قال: والثانية أن يعادَ العاملُ، نحو: [زيدٌ قامَ عمرٌو وقامَ هو﴾.[1]

أقول: قال المصنفُ في حواشِيه[2] المذكورةِ: وإنما اشتُرِط ألاّ يُعادَ العامِلُ، لأنها ليستْ لِلْجمعِ في الجملِ، بل في المفردات، ولهذا منعوا الزيدان يقومُ ويقعُدُ، وأجازوا قائمٌ وقاعِدٌ. وأما قولُ بعض المُعْربين، وأظنهُ أبا البقاء[3] في (هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ)[4]: إنَّ الجملتينِ صفة ثانية لرجلَيْن فمردودٌ.

قلتُ: وينبغي أنْ يكونَ هِشامٌ قائلا بصِحَّةِ هذه المسألةِ، فقد حَكى المصنفُ عنه بعدَ هذا [أنه﴾[5] أجازَ نحو: زيدٌ قامتْ هندٌ وأكرَمَها، ونحو: زيدٌ قامَ وقعدتْ هندٌ، وأنه بناهُ على أنَّ الواوَ للجمعِ، فالجملتانِ كالجملة.

قال: وإذا أبدَلْتَ أخاه ونحوَه مِنْ عَمْرو لَمْ يَجُوزا على ما مرَّ منَ الاختلاف [في عامِلِ البدل.

أقول: لا يصحُّ تعليقٌ على ما مرَّ بقوله: لم يَجُوزا، لأنَّ الجزمَ ليس مبنيا على ما مرَّ من الاختلافِ﴾[6].

فإن قلنا: عاملُ البَدَلِ هو عاملُ المُبدَلِ منه جازتِ المسألة. وإنْ قلنا بأنه عاملٌ آخرُ مقدَّرٌ نظيرُ الأولِ امتنعتِ المسألة، فعلَى هذا الاختلافِ ينبني هذا التركيبُ جوازاً وامتِناعاً.

قال: فإن قدَّرته بياناً جاز باتفاقٍ.

أقولُ: هذا الاتفاقُ إنما يَتِمُّ لو ثَبَتَ أنَّ العاملَ في عطفِ البيانِ هو العاملُ في متبوعِه اتفاقاً، وأنّى يثبتُ هذا، وقد صرَّحوا بالخلافِ في عاملِ التابعِ هل هو العاملُ في المتبوعِ أو غيرُه مِنْ غيرِ تفصيل، [أوْ تفصيلٍ﴾[7] بين البَدلِ وغيرِه إلى غيرِ ذلك مما حكَوْهُ من الأقوالِ في

---

(1) الأصل: قام زيد وقام عمرو هو، وما اثبته من جـ و د والمغني.

(2) بعده في جـ: على التسهيل

(3) انظر رأيه في الإملاء 2: 177.

(4) القصص: 15.

(5) من جـ و د.

(6) من جـ و د.

(7) الأصل: و يفصلُ.

هذه المسألةِ، فإذا كانَ من النحَاةِ[1] مَنْ يقولُ بأن العامِلَ في التّابع ليس هو العامل في المتبوعِ، وإنّما هو عامِلٌ آخرُ مقدَّرٌ، سواءٌ كان التابعُ عطفَ بَيَانٍ، أو غيره، لم يتأت بتُّ القول بجَواز هذه المسألة على تقدير كوْن التّابع فيها بياناً على سَبيل الاتفاق.

قال: و يحتمِله (وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ)[2].

أقول: لأنَّ 'ذلك' يمكنُ أن يكونَ مبتدأ خبَرُهُ 'خيرٌ' والجملة خبَرُ لباس التقوى، ويُمكنُ أن يكون بدلاً، أو بياناً، فالخَبَرُ مُفرَدٌ لا جملة.

قلتُ: والاحتمالُ الذي أبداهُ المصنفُ حقٌّ، لكِنَّ[3] تخصيصَه ذلك بهذه الآية يقتضي أنَّ الآيتين اللتين تلاهُما أوّلا، وهما قوله تعالى: (وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ427 أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ)،[4] و قوله تعالى: (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ)[5] متعيِّنتان لِما استشهدَ بهما عليه، وليس كذلك، بَل احتِمالُ البدَل والبيان جارٍ فيهما.

قال: والثالث: إعادة المبتدإ بلفظهِ وأكثرُ وقوع ذلك في مَقام التهويل والتَّفخِيم[6] نحو (ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ)[7] (وَأَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ)[8] وقال:[9]

---

(1) من هؤلاء الأخفش وأبو علي الفارسي انظر المفصل بشرح ابن يعيش 3: 67.

(2) الأعراف: 26.

(3) بعده في ج و د: ظاهر.

(4) الأعراف: 36.

(5) الأعراف: 42.

(6) ج: التفخيم و التهويل.

(7) الحاقة 1، 2.

(8) الواقعة: 27.

(9) عدي بن زيد العبادي و قيل: سواد بن عدي بن زيد، الكتاب 1 : 62 و معاني القرآن للأخفش ص 417، و إعراب القرآن للزجاجي 3: 913 و أمالي الشجري 1: 243، 288 و المغني ص 650 و السيوطي ص 876 و الخزانة 2: 534، 4: 552. ونتائج التحصيل ص 1052

لا أرَى المَوْتَ يُشبِهُ المَوْتَ شيء *** نغُصَ المَوْتُ ذا الغِنى و الفقيرا

أقولُ: وضعُ الظاهر مَوْضِعَ الضّمير في مَعْرض التَّفخيم والتَّعظيم جائزٌ قياساً. وفي غيره يَجُوزُ عند سيبويه[1] في الشعر بشرط أن يكونَ بلفظ الأول. وعند الأخفش[2] يجُوزُ في الشعر وغيره، وإن لَمْ يَكن بلفظ الأول، نحو: زيدٌ قامَ أبو طاهرٍ إذا كان أبو طاهرٍ كنية زيدٍ كذا في عُبابِ اللبابِ[3] والتَّنغِيصُ: التّكديرُ، يقالُ: نغصَّ الله العيشَ عليه[4] تنغيصاً: كدَّره. ويُروَى: يسبق مكان يُشبِهُ.

قال: ولئِن سُلِّمَ فالرابطُ العمومُ، لأنَّ المُصلحينَ أعمُّ مِن المذكورين، أو ضميرٌ محذوفٌ، أي: منهم.

أقول: في الثاني نظرٌ لأن (وَٱلَّذِينَ يُمسِكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ)[5] لا ينقسِمونَ إلى مُصلحين وغير مصلحين حتى يقال (لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ)[6] اللَّهمَّ إلا أنْ تُجعلَ مِنْ المحذوفة بيانيةً لا تبعيضيةً.

قال: والخامسُ عُمُومٌ يشملُ المبتدأ، نحو: زيدٌ نِعْمَ الرّجلُ.

أقول: ظاهرُه أنَّ العمومَ جاءَ مِنْ قِبلِ أنَّ الألِفَ واللامَ للاستغراق. قال ابنُ الحاجِبِ:[7] وهذا غَلط، لأنا نَقطعُ أنَّ المتكلمَ بقوله: نِعْمَ العبدُ صُهيبٌ لَمْ يَقصِد مَدْحَ جميع مَنْ في العالم، وإنَّما قَصَدَ مدْحَ ما يُطابِقُ هذا الفاعل المذكور، فجعلُه للعمومِ غلطٌ، وفي اللبابِ إنَّ خبر المبتدإ إذا كان جملةً يشتملُ على جنس يندرِجُ فيه هو لَم يحتج إلى ضميرٍ، نحو:

---

(1) الكتاب 1: 62.

(2) معاني القرآن ص 416، 417.

(3) هذا الكتاب، أي العباب هو شرح لكتاب اللباب لتاج الدين الاسفرائني أما صاحب العباب فهو السيد عبد الله بن محمد بن الحسن العجمي جمال الدين النقرة كار، له شروح على اللب، واللباب وشافية ابن الحاجب توفي قريباً من 800هـ انظر البغية 2: 70 ومفتاح السعادة 1: 173. وبروكلمان 5: 270.

(4) جـ: عليه العيش.

(5) الأعراف: 170.

(6) بعده في جـ و د: منهم.

(7) انظر شرح المفصل2: 98.

زيدٌ نِعمَ الرَّجلُ. قال صاحِبُ العُبابِ: فإنَّ اللامَ في الرَّجلِ لَمَّا كان للجنسِ، كما قيل، وإنْ لَمْ يَكُنْ على سبيل الاستغراقِ، والجِنسُ مشتملٌ على كلّ أفرادِه، كانَ الرَّجلُ مشتملاً على زَيْدٍ وغيره، فجرى اشتماله عليه مجرى الذكرِ اللَّفظيِّ.

قال: وأما المثالُ فقيلَ الرابط إعادة المبتدإ بمعناه،[1] بناءً على صحة قول أبي الحسن[2] في صِحَّة تلك المسألة وعلى القول بأنَّ ألْ في فاعل نِعْمَ و بئسَ لِلْعَهْدِ لا للجنس.

أقول: المثالُ هو: زيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ وإجازته لا يختصُّ بها أبو الحسن حتى تُخرَّجَ[3] على مذهبه، فالقائلون بصِحَّة هذا التركيب، وبأنَّ إعادة المبتدإ بمعناه إنما يكونُ خلفاً عن الضمير في الشعر، كما يراهُ سيبويه[4]، كيف يتأتَّى منهم تخريجُ هذا المثال الذي يُستعمَلُ هو ونحوُه في السَّعة على مذهب الأخفش[5] وهُمْ لا يرَوْنَ صحَّته؟ هذا ما لا سبيل إليه.

قال: والسادس أن يُعطفَ بفاءِ السَّببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه، أو بالعكس، نحوُ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[6] وقوله:[7]

وإنسان عيني يَحسرُ الماءُ تارة *** فيبدُو، وتارات يَجُمُّ فيَغرَقُ

أقول: التمثيلُ وقعَ عن طريق النَّشر غير المرتَّبِ. فالمثالُ الأولُ، وهو الآية، مثالٌ للصورة الثانية، وهي عطف الجملة الخالية من الضمير على المُشتمِلة عليه. والمثال الثاني، وهو البيت، مثالٌ للصورة الأولى، وهي عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه. وإنسانُ العين: المثالُ الذي يُرَى في سوادِها. ويحسر، بضمِّ السِّين وكسرها، مضارعُ حسَرَ بفتحها، أي

---

(1) سقطت من ج.

(2) انظر رأيه في شرح الكافية للرضي 1: 92.

(3) د: يتخرج.

(4) انظر الكتاب 1: 62 - 63.

(5) رأيه في الكافية بشرح الرضي 1: 92.

(6) الحج : 63.

(7) البيت لذي الرمة، ديوانه ص 460 ومجالس ثعلب ص 544 و المحتسب 1: 150 و المغني ص 650 و شرح أبيات المغني 7: 79.

انكشفَ، وهذا لازمٌ، ومصدره الحُسُور كالقعود، ويُقالُ: حسَرهُ بمعنى كشفه، فيكونُ مُتعدِّياً و مُضارعُهُ كالأول ضمّاً وكسراً و مصدرُهُ الحسْرُ، كالقتلِ والضَّرب، ويَجُمُّ، بضمِّ الجيم و ﴿كسرِها﴾[1]، مضارِعُ/ 428 جَمَّ جُمُوماً، أي: كَثرَ واجتمعَ. ويغرَق، بفتح الراء، مضارِع غَرِقَ بكسرِها.

فإن قلت: بم يَتعلَّقُ[2] الباءُ من قوله: أوْ بالعكسِ؟ وما هذا العطفُ؟

قلتُ: يتعلَّقُ بمحذوف، والعطفُ من قبيلِ عطفِ الجملِ والتقديرُ: أو يقَعُ العطفُ ملتبساً بالعكس.

قال: كذا قالُوا والبيتُ محتملٌ لأن يكون أصلُه يحسرُ الماءَ عنه، أيْ: ينكشِفُ عنه.

أقولُ: لكن ما قالُوه أظهرُ، لأنَّ الحذف على خلاف الأصلِ، ولا ضَرورةَ تدعُو إليه ﴿فما﴾[3] في البيت كما في قولِهم: الذي يطيرُ الذبابُ فيغضَبُ زَيدٌ.

قال: وفي المسألةِ تحقيقٌ تقدَّمَ في موضِعِه.

أقول: تقدَّم في الباب الثاني في الجملةِ السادسةِ من الجملِ التي لها محلٌّ من الإعراب. والتَّحقيقُ الذي أشار إليه هنا هو قولُه هناك: إن الفاء نزَّلَتِ الجملتين منزلة الواحدةِ ولهذا أكتفي منهما[4] بضميرٍ واحدٍ، وحينئذٍ فالخبرُ مجموعُهما، كما في جُملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحلُّ لذلك المجموع، وأمّا كلٌّ منهما فجزءُ الخبر، فلا محلّ له. ويجبُ على هذا أنْ يُدَّعَى أنّ الفاء في ذلك يعني في قولِه تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[5] وفي نظائرِه نحو: زيدٌ يَطيرُ الذبابُ فيغضَبُ، قد أخلِصَت لمعنَى السببية، وأُخرجَت عنِ العطفِ، وقد مرَّ لنا في ذلك كلامٌ فراجعه.

---

(1) من ج و د و انظر الصحاح (جمم).

(2) جـ و د: تتعلق.

(3) الأصل: مما.

(4) جـ: فيهما.

(5) الحج: 63.

قال: والثامنُ شرْط يشتملُ على ضمير مَدْلولٍ على جوابه بالخبرِ، نحو زيدٌ يقومُ عمرٌو إنْ قامَ.

أقول: الرّابط في ذلك هو الضميرُ الذي اشتملَ عليه الشرط بلا شكٍّ، فهو من صُوَر القسم الأول، فلا يُعَدّ ﴿قِسْماً مُستقلا﴾[1] برأسه.

قال: والعاشرُ كونُ الجملة نفس المبتدإ في المعنى نحو: هجِّيرى أبي بكر لا إله إلا الله.

أقول: الجملة في هذا المثال ونحوه ليست مما الكلامُ فيه، لأنها في حُكم المفرَدِ، إذ المراد بها لفظها. والهجِّيرى، بكسر الهاء والجيم المشدَّدة: العادة، وكذا الإهجيرى.

فإن قلت: ما ذكره هنا معارضٌ لما ﴿ذكرَه﴾[2] في التنبيه الآتي بعد هذا قريباً وذلك ﴿أنّه﴾[3] صرَّحَ فيه بأنَّ الجملة التي هي نفسُ المبتدإ في المعنى لا تحتاجُ إلى رابط، وهو مُنافٍ بعدِّها هنا في روابط الجملة بما هي خبرٌ عنه.

قلت: يحتمِلُ أن يُريدَ بما ذكره في ذلك التنبيه أنها لا تحتاجُ إلى رابط آخر غير كونها نفس المبتدإ في المعنى، فالمنفي ليسَ مطلق الرَّابط، بل المنفي رابط مقيَّدٌ، فلا تعارضُ.

قال: وقال الكِسائي[4] وتبعَه ابن مالك:[5] الأصلُ يتربَّصُ[6] أزواجهم، ثمَّ جيءَ بالضمير مكان الأزواج لتقدُّم ذِكْرِهنَّ، فامتنع ذكر الضمير، لأن النون لا تضاف لكونها ضميرا، و حصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى الضمير.

أقول: اعتبار ابن مالكٍ، رحمه الله، للربط[7] بهذه الطريق يُنافي ما وقع له في غير هذا الموضع وذلك أنه قال في التسهيل[8] في باب التنازع: إذا تعلّق عاملان من الفعل وشبهه

---

(1) الأصل: مستقلا قسما.

(2) الأصل: ذكر.

(3) الأصل: أن.

(4) رأيه في نتائج التحصيل ص 1063.

(5) نتائج التحصيل ص 1063.

(6) ج تتربصْ و الحديث هنا عن قوله عز و جل: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾. البقرة: 234

(7) ج: للرابط.

(8) ص 86.

متفقان لغير توكيدٍ بما تأخّر غير سببيّ مرفوع. و قال في شرحه: و نبّهتُ بقولي غير سببي مرفوعٌ على أن نحو: زيدٌ منطلقٌ ﴿مسرعٌ﴾[1] أخوه لا يجوز فيه تنازعٌ، لأنك لو قصدت فيه التنازع لأسندت أحد العاملين إلى السببي، وهو الأخ، وأسندتَ الآخر إلى ﴿ضميرهُ﴾[2] فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدإ، لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره، ولا سبيل إلى إجازة ذلك، فإن سُمِعَ مثله حُمِلَ على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدِّمَيْن عليه، وفي كلٍّ واحد منهما ضمير مرفوع، وهما وما بعدهما خبرٌ عن الأول. ومنه قول كثيِّر/ 429: [3]

قضى كلُّ ذي دَيْنٍ فوفّى غريمَهُ *** وعزَّة ممطولٌ معنًى غريمُها

أراد: وعزَّة غَريمُها ممطولٌ مُعَنًّى. وفي تقييد السَّببي بالمرفوعِ تنبيهٌ على أنَّ السَّببيَّ غير المرفوعِ لا يمنعُ من التنازعِ، كقولك: زيدٌ أكرمُ وأفضِّلُ أخاه. انتهى كلامه. وقد اشتملَ على أنه منعَ عيْن ما أجازه في الآية. وقوله: لأنه لَمْ يَرْفَع ضميره ولا ما التبس بضميره قابلٌ لمنعِ الثاني، وذلك لأنَّ العاملَ في المثال رَفَعَ الضمير الثاني العائدَ إلى الأخِ المضافِ إلى ضمير زيدٍ، فيكونُ لِما التبَسَ بضميره فيلتبسُ بالمبتدإ، ثم ﴿ما﴾[4] أجازَه في السَّببي المنصوب تأتى[5] فيه العلَّة التي رَتَّب عليها المنْعَ في السببي المرفوعِ وذلك في نحو قولِك ﴿زيدٌ﴾[6] أضرِب وأكرِمُ أخاه، لأنَّك إذا أعْملْتَ الأولَ تعذَرَ الإضمارُ في الثاني ولا رَابطَ له، لأنَّ الفعلَيْنِ مسندان إلى المُتكلمِ.

---

(1) الأصل: فسرع.

(2) الأصل: ضمير.

(3) ديوانه ص 143 والمقتصد ص 340 و المفصل بشرح ابن يعيش 1: 8 و الإنصاف ص 90 و شرح الكافية الشافية ص 642 و الأشموني ص 203 والتصريح 1: 318 والخزانة 3: 3، 4 و اللسان (غرم).

(4) من جـ و د.

(5) جـ يتأتى.

(6) من جـ و د.

الأَشياءُ التِي تَحْتَاجُ إلى رَابطٍ

قال:[1]

وَيَوْماً شَهِدْناهُ سُلَيْماً وعامِرا

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجزُه:

قليلٌ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوَافِلُه

الشهودُ: الحضورُ، أيْ: حضَرْنا فيه حربَ هاتين القبيلتين: سُلَيْمٌ، بضم السين، وعامِرٌ. والنِّهال جمعُ نَهَلٍ كجَمَل وجِمال. ونَهَل جمع ناهِل كطالِب وطلَب. والنّهال من الأضداد يُطلَقُ على الريان والعطشان. والنوافلُ جمعُ نافلة وهي: العطية المتطوعُ بها التي لا يجبُ فعلُها، ومنه نافلة الصّلاة. وقليلٌ هنا للنفي، أيْ لا عطايا في ذلك اليوم سوَى الطّعنِ المذكورِ.

فإن قلت: كيفَ وصفَ الطّعنَ بالنّهال وهو جمعٌ لما ذكرتَه؟

قلت: يحتَملُ أنْ يكونَ كقولهم: أهلكَ الناسَ الدينارُ الصُّفرُ والدرهمُ البيضُ،[2] جَعلَ كلّ فرد من أفراد الطعنِ ناهِلا للدمِ، أي: عطشانَ له لشدةِ الحنَق على العدو، أو ريانَ منه لكثرةِ ما وقَعَ[3] من القَتلِ. ويَحتَملُ أنْ تكون[4] النّهال صفةً للرماحِ، ومن[5] ثمَّ مضافٌ محذوفٌ هو بدلٌ من الطعنِ، أي: قليلٌ به[6] النوافلُ سوَى الطعنِ، طعنِ الرِّماحِ النّهالِ.

---

(1) نسبه في الكتاب 1: 178 على رجل من بني عامر وانظر الكامل 1: 33 والمقتضب 3: 105، 107، 331 وأمالي الشجري 1: 6 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 46 والمقرب 1: 147 والمغني ص654 وشرح أبياته 7: 84. وفي معظم هذه المصادر "ويوم".

(2) انظر شرح الكافية للرضي 2: 129.

(3) بعده في ج: له

(4) ج و د: يكون.

(5) سقطت من ج و د.

(6) ج: قليلة.

قال: (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ)[1]

أقولُ: هـذه الآيـة في سُورةِ الزُّخرُفِ وفيها قِراءتانِ في السَّبْعِ، فقرَأَ بإثباتِ الهاءِ كما أورَدَهُ المـصنفُ أولاً نافِـعٌ وحَفصٌ وابنُ عامرٍ[2]، وقرأ الباقونَ بحذفِ الهاءِ كما ذكرَ هنا. وفي سورة فُصلت (وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِى أَنفُسُكُمْ)[3] بحذفِ الهاءِ بإجماعٍ منَ القراءِ.

قال: والحذفُ منَ الصِّلةِ أقوى منه منَ الصِّفةِ، ومن الصِّفةِ أقوى منه منَ الخبرِ.

أقول: [سر][4] ذلك هو أنَّ الصلةَ معَ الموصولِ جزءٌ واحدٌ، فاستغنيَ بالرَّبْطِ اللَّفظي عـن الالتـزامِ [بذكـرِ][5] الـضّميرِ، وخَـبرُ المبتدإِ معَ المبتدإِ مستقل في الجُزئيةِ، والصفة ليست كالـصّلةِ في الجـزئيةِ، ولا كالخـبرِ في الاستقلالِ، فَلمّا كانت بينهما جُعِلَ لها حكْمٌ بينهما، فلم تكنْ كالصِّلة في استواءِ جوازِ الحذفِ والإثباتِ كذا في أمالي ابنِ الحاجِبِ[6] وقال الرَّضي:[7] جوازُ حذفِ الضّميرِ في الصِّلةِ أحسنُ منه في الصِّفةِ لكونِ اتصالِها بالموصولِ أشدَّ، إذ لا غِنَى للموصـولِ عنها، وهما بتقديرِ مُفردٍ، نحو قوله تعالى (أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً)[8] ثمَّ الحـذفُ بعـدَها في الـصّفةِ أحـسنُ مـنه في خـبرِ المبـتدإِ نحـو: جاءني رجلٌ ضَرَبَت، لأنها معَ الموصوفِ جزء الجملةِ بخلافِ الخبرِ فإنه معَ المبتدإِ جملة، فالتخفيفُ فيما هو معَ غيره كالكلمةِ الـواحدةِ أولَـى، وإنمـا كان الحذفُ في الصفة أنقصَ منه حسناً في الصلةِ؛ إذ ليست الصفة من ضروريات الموصوفِ كما كانتِ الصلة مِنْ لوازِمِ الموصولِ وضَروريائِه.

---

(1) الزخرف 71.

(2) انظـر الـسبعة ص: 588 – 589 أمـا نافع فهو نافع بن عبد الرحمان بن أبي نعيم أحد القراء الـسبعة قارئ المدينة أخذ عن جماعة من تابعي المدينة توفي سنة 169هـ انظر وفيات الأعيان 5: 368 – 369.

(3) فصلت: 31.

(4) من ج و في د: سره هو.

(5) الأصل: بذلك.

(6) 4: 15.

(7) شرح الكافية 1: 92.

(8) الفرقان: 41.

قال: وهو قليلٌ.[1]

أقول: بل قال أبو عليٍّ الفارسيُّ في التَّذكِرَةِ:[2] مِنَ الناسِ / 430 منْ لا يُجِيزُ هذا. وقال بعضهم: هذا يجيزُه سيبويه في خبَرِ المبتدإ فأحرى ألا يجيزَه في الصِّلةِ. وصرَّح المصنف في أوائِلِ الجهةِ الثالثة منَ البابِ الخامِس بأنَّ ذلك بابُه الشِّعْرُ. وليس في التَّسهيلِ ما يَدُلُّ على قِلَّتِه، ولا علَى اختصاصِه بالشِّعرِ، فإنه قال في تَعريفِ الموْصُول:[3] وهو منَ الأسماء ما افتقَرَ أبداً إلى عائدٍ أو خَلَفِه على نحو ما أنشدَه المصنّفُ منْ قولِه:[4]

فيَا رَبَّ لَيْلَى أنْتَ في كُلِّ مَوْطنٍ *** وأنْتَ الذِي في رَحْمَةِ اللهِ أطْمَعُ

ومِنْ شواهِده الشعريةِ [قولُه]:[5]

إنَّ جُمْلَ الـتي شُـغِفتُ بجُمْـلٍ *** ففـؤادِي، وإنْ نـأتْ، غَيْـرُ سَـالِ

أيْ: إنَّ جُملَ هيَ التي شُغِفتُ بها. وقولُ الآخرِ:[6]

سُعادُ [التِي][7] أضْناكَ حُبُّ سُعادا *** وإعراضُـها عـنكَ اسْـتَمرَّ وَزادا

---

(1) يتحدث هنا عن الرابط ' وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير وهو قليل.

(2) ذكر محقق 'المسائل العضديات' ص8 أنه من بين الكتب الضائعة وانظر رأيه في الكافية بشرح الرضي 1: 92.

(3) التسهيل ص33.

(4) ينسب البيت إلى مجنون ليلى وليس في ديوانه انظره في المغني ص277، 655، 707 والأشموني ص67 والتصريح 1: 140 والسيوطي ص559، 877 والهمع 1: 87، وشرح أبيات المغني 4: 276، 7: 86 ونتائج التحصيل ص703.

(5) من ج و د: ويوجد اضطراب في ترتيب البيت في ج وانظره في شرح التسهيل لابن مالك 1: 238 والتذييل والتكميل 1: 23 نقلاً عن نتائج التحصيل ص773.

(6) انظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك 1: 238. والأشموني ص67، 74 والتصريح 1: 140 وحاشية الصبان 1: 156، 170. ونتائج التحصيل ص773.

(7) الأصل و ج: الذي.

أيْ سُعَادُ[1] التي أضنَاك حبُها. ومنه في النَّثرِ قولُهم:[2] أبو سعيدِ الذي رَويتُ عَنِ الخُدْرِي، أيْ عنه. وقولُهم:[3] الحَجّاجُ الذي رأيتُ ابنَ يُوسُفَ بنصبِ ابنِ، أيْ: هو الذي رأيْتُه.

قال: إذ الغالبُ أنتَ الذي فعلَ.

أقول: يعني حيثُ يكونُ الموصولُ مخْبَراً به عنْ حاضِرٍ مقدمٍ كما في المثال الذي أوْرَدَه. وكقول الفَرَزْدَقِ[4]:

وأنتَ الذِي أمْسَتْ نِزَارٌ تَعدّه *** لدَفعِ الأعادِي والأمورِ الشّدائِدِ

واحتَرَزْنا بقولِنا مقَدَّم مِنْ أنْ يكونَ المخبرُ عنه مؤَخراً، نحو: قامَ الذي أنتَ، فتتعين الغيبية، وهو[5] مذهبُ الفَرّاءِ، ومقتَضَى أصولِ البَصْرِيّين. قال ابنُ قاسِمٍ: وهو الصَّحيحُ، لأنَّهم يَمنعونَ الحملَ على المعنَى قبلَ تمامِ الكلامِ. وأجازَ الكِسائي ذلك مع التأخيرِ، فيجوزُ عندَه: الذي قمتَ أنتَ.

قال: وعلى هذا فَقولُ الزَّمخْشري[6] في قوله تعالى (ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ)[7] إنَّهُ يَجوزُ كَوْنُ العطفِ بثمَّ على الجملةِ الفعليةِ، ضعيفٌ، لأنَّه يلزَمُهُ أنْ يكونَ منَ هذا القليلِ.

أقول: يعني مِنْ وَضْعِ الظاهِرِ مَوْضِعَ المُضمَرِ في مثل قولِهم أبو سعيدٍ الذي رَوَيْتُ عنِ الخُدري، وذلك لأنَّ الجملةِ الفعليةَ صلةٌ، فالمعطوفُ عليها لابدَّ فيه منْ رابط يَربطُه

---

(1) بعده في ج و د: هي.

(2) انظر نتائج التحصيل ص737.

(3) نتائج التحصيل ص773.

(4) ديوانه ص197 والأشموني ص67، 75 والتصريح 1: 140 وحاشية الصبان 1: 156. 170.

(5) سقطت من ج.

(6) الكشاف 2: 4.

(7) الأنعام: 1.

بالموصول، ولا ضميرَ هنا، فيحتاجُ إلى أنْ يجعلَ بربهم خلف العائدِ، فيكونُ من قبيلِ وَضْعِ الظاهرِ موْضِعَ المضمرِ، وهو قليلٌ في هذا المحلِّ كما صرَّح به المصنفُ.

قلت: مرَّ له في حرفِ اللامِ[1] تجْويزُ كونِ ما في قوله تعالى (وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ)[2] الآية في قراءةِ حَمْزَةَ[3]؟ بكسر اللامَ مَوْصولاً اسمِياً. وسأل ما العائد في (ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ)[4]؟ وأجاب: إن[5] نفسَ ما مَعَكُمْ هو:[6] ما آتيناكُمْ فكأنه قيلَ: مُصدَقٌ له، ثم قال: وقد يَضْعفُ هذا لقلةِ[7] نحو قولِه:

وأنتَ الذي في رَحْمَةِ الله أطْمَعُ

قال: وقدْ يُرَجَّحُ بأنَّ الثواني يُتَسامَحُ فيها كثيراً هذا كلامُه هناك.

والاعتِراضُ عليه متَوَجِّهٌ، وذلك أنَّه إذا [اعتَقَدَ][8] كونَ ما ذَهَبَ إليه الزَّمَخْشَري في آيةِ الأنعامِ، مِنْ جَعْلِ الظاهرِ في الجُملَةِ المَعطوفَةِ على الصِلةِ خلَفاً عنِ الضميرِ العائدِ ضَعيفاً لا يَسوغُ تُخريجُ التَّنزيلِ عليه، فيكفَ أقدَمَ هو على مثلِ هذا في قراءةِ حَمْزَةَ في تلك الآية؟ وما اعتذرَ به عن ذلك من أنَّهم يتَسامحُون في الثواني كثيراً إنْ كان عذْراً صَحيحاً، وسِعَ الزَّمَخْشَريُّ الاعتذارَ به، فلا وَجْهَ لرَدِّه عليه. فاعتَرض صاحبُ الانتِصافِ[9] على ما في الكشَّافِ منْ جهةِ المعنَى فقال: في العطفِ على قولِه (خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ) نظرٌ لأنَّ

---

(1) انظر ص276 من المغني.

(2) آل عمران: 81.

(3) انظر السبعة ص213.

(4) تتمتها (مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه) آل عمران: 81.

(5) ج و د: بأن.

(6) بعده في ج و د: نفس.

(7) ج و د: لقلته.

(8) الأصل: اغتفر.

(9) انظر حاشيته على الكشاف 2: 4.

العطفَ على الصّلَةِ مُوجِبٌ[1] للدّخولِ في حُكمِها. ولو قلت: الحمدُ للهِ [الذِي][2] الذين كَفرُوا بربهم يَعدِلُون لَمْ يَستَقمْ. وأجيبَ بأنَّ هذا العطفَ على الصلةِ ليس على قصدِ أنه صلة وحده[3] برأْسه ليتَوَجَّهَ / 431 الاعتِراضُ بأنه لا معنَى لقولنا: الحمدُ لله الذي عدلُوا به؛ بل هو داخلٌ تحتَ الصلة بحيثُ يكونُ المجموعُ صلةً واحدةً، كأنه قيل: الحمدُ لله الذي كانَ منه تلك النِّعَمُ العظامُ ثم [كان][4] من الكَفَرَةِ الكُفْرانُ.

قال: إما الواوُ والضميرُ نحوُ ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[5]

أقول: ذكَرَ الإمامُ عبدُ القاهِر الجُرْجَاني[6] أنَّ الفَرْقَ مِنْ جِهَةِ المعنى بيْنَ قولِنا: جاءَ القَوْمُ سُكارَى، وجاؤُوا وهُمْ سُكارَى أنَّ معنَى الأولِ جاؤوا كذلك. والثاني جاؤُوا وهُم كذلك باستئناف الإثباتِ.[7]

قال: وزَعَمَ الزَّمخشري في الثالثة أنها شاذةٌ نادِرةٌ.

أقول: يُريدُ بالثالثة مسألة ما إذا كانَ الرَّابطُ في الجُملةِ الاسمية الضميرَ فقط. قال في المُفَصَّلِ[8] فإن كانت اسميةً فالواوُ إلا ما شذ من قولِهم: كلَّمتُه فوهُ إلى فيَّ، وما عسَى أنْ يَعثُرَ عليه في النُّدرة لكنه صرَّحَ في الكشاف[9] في بعضِ الجملِ الاسميةِ التي ليس فيها غيرُ الضمير بأنها حالٌ فقالَ في قوله تعالى ﴿ٱهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[10]: إن الاسميةَ حالٌ، أي

---

(1) جـ: توجب.

(2) من جـ و د: والانتصاف.

(3) جـ و د: واحدة.

(4) من ج و د.

(5) النساء: 43.

(6) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن أبو بكر الإمام المشهور كان من كبار أئمة العربية والبيان له مؤلفات قيمة أهمها: المقتصد في شرح الإيضاح، والمغني في شرح الإيضاح، وإعجاز القرآن الكبير والصغير ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة والعوامل المائة توفي 471، 474 هـ انظر إشارة التعيين ص188 والبغية 2: 106.

(7) جـ: الإتيان.

(8) انظره بشرح ابن يعيش 2: 65.

(9) 2: 37.

(10) الأعراف: 24.

مُتعادِينَ وقال في قوله تعالى (وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ)[1] إنها [أيضاً][2] حالٌ كأنه قيل:[3] والله يَحْكُم نافِذاً حكمه كما تقولُ: جاءني زيدٌ لا عِمامَةَ على رأسه، ولا قَلنسُوَّةَ. يريدُ حاسِراً هذه عبارته. فقد يكون أنَّ مرادَه أنَّ الاكتفاءِ مِنَ الاسميةِ بالضميرِ إنَّما يكونُ في جُملةٍ يُمكِنُ أن يُنتَزعَ مِنْ طرفَيْها هيئة تدلُّ على معنًى مفردٍ، ولا كذلك: جاءني زيدٌ هو فارٌّ[4] من كذا.

قال اليَمني: قلتُ: يُردُّ ه أنَّه حكَمَ بالشذوذ في:[5] كلَّمتُه فُوه إلى فَيَّ، معَ إمكانِ الانتزاع المذكور؛ إذ المعنَى كلَّمتُه مُشافهاً.

قال: وليس كذلك لورُودِها[6] في مواضِعَ منَ التَّنزيل، نحو (ٱهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) ([فَنَبَذُوه][7] وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)[8] (وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ)[9] (وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ)[10] (وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ)[11].

---

(1) الرعد: 41.

(2) من جـ و د.

(3) انظر الكشاف 2: 364.

(4) سقطت من ج و د.

(5) بعده في ج: قولهم.

(6) سقطت من ج.

(7) من ج و د.

(8) يلاحظ أن ابن هشام والدماميني مزجا بين آيتين : الأولى و هي موضع الاستشهاد: (وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) البقرة: 101 ، أما الآية الثانية فهي: (فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا) آل عمران : 187 ونفس الخطأ موجود في المغني كما أشار محققوه.

(9) الرعد: 41.

(10) الفرقان: 20.

(11) الزمر: 60.

أقول: يُمكِنُ أن تكونَ الرؤية في الآية الأخيرةِ عِلْميةً، فالجملة مفعولٌ ثانٍ، لا حالٌ. والتي قبلَها يُمكِنُ أنْ ينازعَ الزَّمخْشَري[1] فيها من حيث إنَّ التقديرَ: وما أرسلنا قبلك من المُرْسَلِين أحداً[2] فلا تُجعَلُ[3] الاسمية فيها حالاً منَ المَحْذوف؛ بل صفةً له على ما عُرِفَ به منْ رأيه، وأما ما عدا ذلك منْ هذه الآياتِ فقد علِمْتَ ما يقالُ فيه على ما أسلفناهُ عن اليَمنيّ.

قال: أو الواوُ، كقوله يَصِفُ غائصا لطلَبِ اللُّؤلؤِ انتصفَ النهارُ وهو غائصٌ، وصاحبهُ لا يدري ما حالُه:[4]

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُه *** ورَفِيقه بالغَيْبِ [ما يَدْري][5]

أقول: أنشَدَ الجوهَري[6] هذا البيتَ ونَسَبه للمَسَّيبِ بنِ عَلَس مستشهداً به على أنه يقال: نصفُ النهارُ بمعنَى: انتصفَ. وقوله: الماءُ غامرُه حالٌ منَ النهارِ. ولا واوَ فيها، وهو ظاهرٌ، ولا ضمير يَعودٌ على صاحبِ الحالِ؛ إذِ الضّميرُ الملفوظُ به عائِدٌ على الغائِصِ، فاحتيجَ إلى تقدير الواو. هذا كلامه.

قلت: الربطُ يَحصُلُ بالواوِ، أو بالضمير، فحيث لاواو ولا ضمير يقَّدرُ أحدهما، فلِمَ قَدَّرَ هنا الواو على الخُصوصِ معَ أنه يمكن تقديرُ الضّمير؟ بل هو الأولى، لأنه الأصلُ في الرَّبطِ. فيقال التقديرُ: الماءُ غامرُه فيه وقوله بالغيبِ. إمّا ظرفُ مستقرٌ خبرُ رفيقِه بل هو مُلتبسٌ بالأمر المغيبِ[7]. وما يدري خبرٌ آخرُ، وإمّا ظرفٌ لَغْوٌ يتعلَّقُ بيدري، إلاّ أنه قُدِّمَ على

---

(1) الكشاف 3: 406.

(2) الكشاف 3: 87.

(3) ج و د: يجعل.

(4) البيت للمسيب بن علس انظره في الأمالي الشجرية 2: 190، 278 وإصلاح المنطق ص241 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 65 وشرح الكافية الشافية ص760، والمغني ص656، 733 والسيوطي ص878 والهمع 1: 246 والخزانة1: 542 وشرح أبيات المغني 7: 88 والصحاح (نصف).

(5) الأصل و جـ: لا يدري وسيرد .

(6) انظر (نصف).

(7) سقطت من ج.

طريق التَّوسُّعِ، ومثلُه في الشِّعر مغتفرٌ. قال[1]:

ونحنُ عنْ فضلِكَ ما استغْنَيْنا

قال: وقولُه تعالى (وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ)[2] الذينَ مبتدأ وتعْساً مصدرٌ لفعلٍ مَحذوفٍ هو الخبرُ.

أقولُ (وَأَضَلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ) معطوفٌ على الجملةِ التي نَصبَ فعلُها تُعساً لأنَّ المعنَى: فأتعَسَهم اللهُ تَعْساً. والتَّعْسُ: العُثُورُ. وعن ابنِ عبَّاسٍ:[3] يريدُ في الدنيا القَتْلَ وفي الآخرةِ التَردِّي في النارِ.

فإن قلتَ: كيفَ دخلَتِ الفاءُ في الخبَرِ معَ أنَّ فعلَ الصلةِ ماضٍ / 432؟

قلت: قد يَجوزُ ذلك رعايةً للمشابَهَة الصُّوريةِ في مطلَق كونِ المُبتدإِ مَوْصولاً ذا صلةٍ فعليةٍ، نحو (إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ)[4].

قال: ولا يكونُ الذين منصُوباً بمحذوفٍ يُفَسِّرُه تَعْساً كما تقولُ: زيداً ضرباً إياهُ.

أقولُ: أبْطَلَه بكونِ اللاّمِ متعلِّقةً بمحذوفٍ، لا بالمصْدَرِ. ومقتضاهُ أنها لو تعلَّقَتْ بالمصدرِ لجازَ النّصبُ على شريطَةِ التّفسيرِ، وفيه نظرٌ لوُجودِ المانِعِ، وهو الفاءُ وما بعدَها لا يعملُ فيما قبلَها، فلا يفسِّرُ في بابِ الاشتغالِ عاملاً.

---

(1) هذا رجز لعبد الله بن رواحة وبعده: فثبت الأقدام إن لقينا وينسب أيضاً إلى ابن الأكوع انظره في طبقات ابن سعد 3: 537 والروض الأنف 2: 235، 236 والمغني ص133، 355، 417، 698، 910 والسيوطي ص286 وحاشية الأمير 1: 91 وشرح أبيات المغني 2: 251، 254، 5: 93، 300، 7: 164.

(2) محمد: 8.

(3) انظر رأيه في الكشاف 3: 532 والبحر 8: 76.

(4) البروج: 10.

قال: وكذا لا يَجوزُ زيداً جَدَعاً لـه، ولا عمراً سَقياً له خلافاً لجماعةٍ منهم أبو حيانَ[1] لأنَّ اللام متعلّقةٌ بمحذوفٍ لا بالمصدرِ، لأنه لا يتعدَّى بالحرفِ، وليست لامَ التَّقويةِ لأنها لازمةٌ، ولام التقوية غيرُ لازمةٍ.

أقولُ: تقدَم في حرف اللامِ[2] أنَّ ابنَ مالكٍ قال في شَرْحِ[3] باب النَّعتِ من كتاب التَّسهيلِ: [4] إنَّ اللامَ، في سقياً لكَ، متَعلّقةٌ بالمصدر، وهي للتبيين.

وقولُ المصنف إنَّ فيه نَهافُتاً، لأنهم إذا أطلقوا القولَ بأنَ اللامَ للتبيين، فإنما يُريدونَ أنَّها متعلّقَةٌ بمحذوفٍ استُؤنِفَ للتبيين قد لا يُسَلَّمُ له، وادِّعاؤه أنها لازمةٌ معارَضٌ بقول ابنِ الحاجبِ في شَرْحِ المُفصَّلِ: [5] إنَّها تَسقُطُ فيقالُ: سقياً زيداً وجدَعاً إيّاهُ.

قال: وقولُه تعالى (سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ)[6] إنْ قَدَّرتَ مِنْ زائدةً، فكَمْ مبتدأ، أو مَفعولٌ.

أقول: وَجْهُه أنَّ كمْ استفهامية كناية عَنْ قومٍ أوْ جماعَةٍ، وحُذِفَ تمييزُها لفَهْمِ المعنَى وآيةٍ مفعولٌ ثانٍ زِيدَت فيه مِنْ كما ذكرَ المصنِّفُ، بناءً على هذا تُزادُ بعدَ الاستفهامِ ولو كان بغيرِ هلْ والمعنَى: كمْ جماعةٍ آتيناهُم آيةً، فكَمْ مبتدأ، وآتياناهم آيةً خبرُه. ويجوزُ أنْ يكونَ كمْ في موضعِ نصبٍ على الاشتِغالِ، ويقدَّرُ الناصبُ لها مؤَخَّراً عنها لمكانِ الاستفهامِ، إذْ لا يعملُ ما قَبلَه فيه.

قال: وإنْ قَدرتَها بياناً لكُمْ كما هي بيانُ لِمَا في ([مَا][7] نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ)[8] لَمْ يَجُزْ واحدٌ مِنَ الوَجْهينِ لعَدمِ الرّاجِعِ حينئذٍ إلى كَمْ، وإنَّما هي مفعولٌ ثانٍ مقدَّمٌ مثلُ

---

(1) البحر 8: 76.

(2) انظر ص292 من المغني.

(3) سقطت من د.

(4) لم أعثر على رأيه في مخطوطة الخزانة العامة.

(5) 2: 227، 228.

(6) البقرة: 211.

(7) من ج و د.

(8) البقرة: 106.

أعشرينَ درهَماً أعطيتُك؟

أقول: يعني أنك إذا جعلتَ كَمْ كنايةً عنِ الآياتِ، وآيةً تمييزاً لكم، و مِنْ الدّاخَلةِ عليها لبيانِ الجِنْس، فلا يَجُوزُ أن تَجْعلَ كَمْ حينئذٍ مبتدأ، ولا مفعولاً بفعل محذوفٍ يُفسِّرُه المذكورُ، وذلك لأن الرابطَ لا بدَّ منه في جملةِ الخَبَرِ، وفي الجملةِ المفسّرةِ في بابِ الاشتِغال. والفَرضُ عَدمُه في هذا التّركيبِ باعتبارِ هذا الإعرابِ.

قال: وجوَّزَ الزَّمخشري[1] في كَمْ الخبريةَ والاستفهاميةَ.

أقول: وصرَّحَ بأنَّ معنَى الاستفهامِ فيها التقريرُ. واعترَضَ أبو حيانَ[2] عليه في تَجْويزِ الخَبريةِ، فقال: ليس بجَيِّدٍ، لأنَّ جعْلَها خبريةً يقتضِي اقتِطاعَ الجملةِ التي هي فيها منْ جملةِ السُّؤال. ويصيرُ المعنَى: سلْ بني إسرائيلَ، ولَمْ يذكُرِ المسؤولَ عنه، ثم قال: كثيراً من الآياتِ آتيناهُمْ على هذا[3] فيصِيرُ هذا الكلامُ مُفلَتاً مما قبله، لأنَّ جملةَ كَمْ آتيناهُمْ على هذا التقديرِ خبرٌ صِرفٌ لا يتَعلَّقُ به سَلْ وأنتَ تَرَى معنَى الكلامِ، ومَصَبَّ السؤالِ على هذه الجملةِ، وهذا لا يكونُ إلا في الاستفهام ويَحتاجُ في جَعلِها خبريّةً إلى تقدير محذُوفٍ، وهو المفعولُ الثاني لسَلْ، ويكونُ المعنَى: سلْ بني إسرائيل عنِ الآياتِ التي آتيناهم، ثم أخْبَرَ تعالَى أنّه أتاهُم كثيراً مِنَ الآياتِ.

قال: ولم يُذكر النَّحويُّونَ أنَّ كمْ الخبريةَ تُعلّقُ العاملَ عنِ العملِ.

أقول: هذا اعتِراضٌ مِنَ المصنفِ على الزَّمخشريّ غيرُ الذي اعتَرَضَ به أبو حيانَ. وتقريرُه أنّه يلزَمُ على جعلها خبريةً تعليقُ الفعلِ عن العمل فيها، وكَمْ الخبريةُ لا تُعلّقُ. وفيه نظرٌ، أمّا أو لا فقد قال المصنفُ في الباب الخامس في النوع الثاني عَشَرَ مِنَ الجهةِ السادسةِ: وكَمْ الخبرية تعلّقُ خلافاً لأكثرِهمْ فحكَى الخلافَ بينَ النحويين. واختارَ هناك ما ذَكَرَ هنا / 433 أنَّ النحويينَ لَمْ يَذكروُه.

---

(1) الحديث عن كَمْ في قوله تعالى (سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) البقرة: 211 انظر الكشاف 1: 354.

(2) البحر 2: 127.

(3) سقط على هذا من ج و د والبحر.

وأمّا ثانياً فإنْ سُلِّمَ أنها لا تُعلِّقُ، فلا نُسَلِّمُ أنَّ سلْ عاملٌ في الجملةِ التي فيها [كمْ][1] باعتبارِ المحلِّ حتَّى يَلزَمَ التعليقُ؛ بل عملُه في محذوفٍ، أيْ سلْ بني إسرائيلَ عمّا آتيناهُم مِنَ الآياتِ كثيراً مِنَ الآياتِ آتيناهُم، كما تَقدَّمَ.

قال: وقال الأعْشَى:[2]

لَقَدْ كانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُه *** تقَضي لَباناتٍ وَيَسامَ سائِمُ

أقول: الحولُ: السنة. وما أحسنَ قولَ الشَّيخِ جمالِ الدينِ بنِ نباتةَ المِصْرِيِّ يَرثي وَلداً له ماتَ قبلَ أنْ يستكملَ سنه[3] حوْلاً[4]:

يا راحِلاً مِنْ بَعْدِ ما أقْبَلَتْ *** مخايلُ للْخيرِ مَرْجُوَّه
لَمْ تكتمل حَوْلاً وأوْرثتنِي *** ضَعْفاً فلاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّهْ

والثَّواءُ: الإقامَةُ. والتقضي كالانقِضَاء بمعنَى الفراغ، تقولُ: انقضَى الشيءُ وتَقَضى إذا فَرَغَ وتَمَّ. واللُّباناتُ، بضَم اللامِ، جمعُ لُبانة وهي: الحاجة منْ غيرِ فاقةٍ، بل[5] مِنْ هِمَّة كذا في "القامُوس".[6] والسآمة: المَلالَة. "ويَسْأمُ" منصوبٌ بأن مضمرةً جَوازاً، وهي مع صلتِها مَؤُولة بمصدرٍ مَعطوفٍ على المَصدرِ المذكورِ، أيْ: تقضي لباناتٍ وسآمَةَ سائِمٍ.

قال:وزَعَمَ ابنُ سيدة أنهُ يجوزُ كونُ الهاء من ثُويته للحَوْلِ على [الاتِّساع][7] [في ضميرِ][8] الظّرف بحذْف كلمةِ "في" وليسَ بشيءٍ لخُلو الصفةِ حينئذٍ من ضمير المَوصوفِ.

---

(1) من ج و د.

(2) ديوانه ص127 والكتاب 3: 38 والمقتضب 1: 27، 2: 26، 4: 297 وأمالي الشجري 1: 63 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 65 والمغني ص658 وشرح أبيات المغني 7: 91 ونتائج التحصيل ص829.

(3) سقطت من جـ .

(4) انظر ديوانه 546.

(5) بعده في ج و د: هي.

(6) انظر (لبن).

(7) الأصل: اتساع.

(8) من ج والمغني.

أقول: إنْ أراد خُلوَّها من الضميرِ لفْظاً وتقديراً فممنوعٌ، وإنْ أراد خلوّها لفظاً فمسلمٌ، ولا يضُرُّ. والحاصلُ أنَّ في البيت موصوفاً ومبدلاً منه بدلَ اشتمال، وكلٌّ منهما يحتاجُ إلى ضميرٍ، وليس في البيتِ إلا ضميرٌ واحدٌ، فإن قدّرَ رابطاً للصفة احتيجَ إلى [تقدير][1] ضميرٍ آخرَ يَرْبطُ [البدلَ، أي ثويتُه فيه كما فعلَ المصنفُ، وإن قُدّرَ رابطاً للبلد احتيج إلى ضمير آخر][2] يربطُ الصفةَ، أيْ ثويتُه إياه، فالمتّصلُ يعودُ إلى حَوْل، والمنفصلُ يعودُ إلى ثواءٍ، غير أنَّ تقدير المصنفِ أولَى من هذا التقديرِ الذي رآه ابنُ سيدةَ لسلامَتِه من الاتساعِ الذي هو خلافُ الأصلِ. هذا إذا[3] قلنا بأن[4] الجارَّ والمجرورَ حُذِفا معاً، وإنْ قلنا على التّدريجِ فالاتساعُ لازمٌ على تقديرِ المصنف أيضاً.

قال: ولاشتراط الرّابطِ في بدلِ البَعضِ وجَبَ في نحو قولك؛ مررتُ بثلاثةٍ: زيدٌ وعمرو القطعُ بتقديرِ منهم، لأنه لو أُتبِعَ لكان بدلَ بعضٍ مِنْ غيرِ ضميرٍ.

أقول: لا نسلّم وجوبَ القَطْعِ في ذلك على الإطلاقِ؛ بلْ هو مُقَيَّدٌ بما إذا لَمْ يُنْوَ معطوفٌ محذوفٌ يَحصُل به منضّماً إلى المذكورِ الوفاءُ بالتفصيل أمّا إذا نُوي فلا يَجبُ القطع؛ بلْ يَجوزُ هو والإتباعُ. ومنه قولُه صلى اللهُ عليه وسلَّم: اجتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبقاتِ: الشّرْكُ والسِّحرُ[5] فقد رُوِيَ بالرَّفْعِ على القَطْعِ، وهو ظاهرٌ، ورُوِيَ بالنصبِ على البدَل [ونُبِّه بمعطوفٍ][6] محذوفٍ، كأنّه قيل: اجتَنِبُوا السبعَ الموبقاتِ: الشرْكُ والسّحرُ [وأخواتُهما][7] وقد ثبتَ تفصيلُ السَّبْعِ في حديثٍ آخرَ، لكن اقتَصرَ منها هنا على هاتين الثنتيْن تَنبيهاً على أنهما أحقُّ بالاجتنابِ.

---

(1) من ج و د.
(2) من ج و د.
(3) ج و د: إن.
(4) ج و د: إن.
(5) ج و د: إن.
(6) الأصل: ونبه معطوف.
(7) الأصل: وأخواتها.

قلت: ومنه تجويزُ الزَّمخشري[1] في قوله تعالَى (فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا)[2] أنْ تُذكَرَ هاتانِ الآيتانِ، ويُطْوَى ذِكْرُ غيرِهما دِلالةً على تكاثرِ الآياتِ، كأنَّه قيل: فيه آياتٌ بيِّناتٌ مقامُ إبراهيمَ، وأمْنُ مَنْ دخلَه، وكثيرٌ سِواهما: قال الزَّمخشريُّ: ونحوُه في طيِّ الذِّكرِ قولُ جريرٍ:[3]

كانَتْ حَنِيفَةُ أثلاثاً فثلثُهُم *** مَنَ العبيدِ، وثلثٌ مِنْ مَوالِيها

ومِنهُ قولُه عليه الصَّلاة والسلامُ:[4] حُبِّبَ إليَّ مِنْ دُنياكم ثلاثٌ: النِّساءُ، والطيبُ، وقُرَّةُ عَيْني في الصَّلاةِ[5] هذا كلامه.

فإن قلت: كيفَ يكونُ ما جوَّزَهُ[6] الزَّمخشريُّ في هذه الآية مِنْ ذلك نظيراً لِمَا الكلامُ فيه، وهو[7] قد صرَّحَ بأنَّ (مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ) عطفُ بَيانٍ لقولِه (ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ)؟

قلت: قدِ اعتَذَرَ عنه المصنفُ في أواخِرِ النوعِ الثاني منَ الجهةِ السادسةِ من البابِ الخامِس بأنَّه قد يكونُ عبَّرَ عنِ البدَلِ بعطفِ البيانِ لتآخيهما، وإلاَّ / 434 فالنَّحويُّون متَّفقون علَى أنَّ البيانَ والمُبيَّنَ لا يَتخالفانِ تَعريفاً وتنكيراً. وإذا كان مُرادُه بعطْفِ البيانِ هنا البدل استقام ما ذكرْناه، فتأملْه. على أنَّ في ثبوتِ لفظِ ثلاثٍ في الحَديثِ الذي أوْرَدَه كلاماً للمُحدِّثينَ، والذي رواه جماعَة: حُبِّبَ [إليَّ][8] مِنْ دُنياكُم: النِّساءُ والطيبُ. الحديث بدون [ذكرِ][9] ثلاثٍ.

---

(1) الكشاف 1: 447.

(2) آل عمران: 97.

(3) ديوانه ص545 (فيه: صارتْ بدل: كانت) والكامل 3: 25 والكشاف 1: 447.

(4) ج و د: عليه السلام.

(5) انظره في سنن النسائي 7: 61 والكشاف 1: 447.

(6) د: جوز.

(7) سقطت من ج.

(8) الأصل: إليكم.

(9) من ج و د.

قال: وقولُ الزَّمخشري:[1] إنَّه عَلَمٌ على الإقامةِ.

أقول: جوَّزَ في تفسيرِ سُورَةِ مَرْيَمَ ذلك، وأنْ يكونَ علَماً لأرْضِ الجَنَّةِ، فقال عَدْنٌ مَعْرِفة علَمٌ لمعنَى العَدْنِ، وهو الإقامة، كما جَعَلُوا فَيْنَةَ، وسحرَ، وأمْسِ فيمن لَمْ يَصْرِفه أعلاماً لمعانِي الفينة، والسَّحرِ، والأمسِ، فجرى مَجرَى [العَدن][2] لذلك، أوْ هوَ علَمٌ لأرْضِ الجَنَّةِ لكونِها مكانَ إقامَةٍ. قال الجاربَرْدِيُّ[3] اللامُ في قوله لمعنَى العَدْنِ لاَمُ الجِنسِ لأن عَدْناً علَمٌ على ذلك الجِنسِ. وأمَّا قولُه: فجرى مَجرى [العدْن][4] فاللامُ فيه [للْعَهد][5] لأنَّ المرادَ به فردٌ معَّينٌ مِن أفراد تلك الحقيقةِ فإنَّ[6] عَدْناً العلمَ مثلُ العدْن المعيَّن المعهودِ في التَّعريفِ وإن كان مَدْلولاهُما مُختلفين منْ حيث إنَّ مدلولَ عَدْنِ العلمِ هو تلك الحقيقة، ومدلولَ العدْنِ المعرَّفِ بلامِ العَهْد فردٌ معيَّنٌ من أفرادِ تلك الحقيقةِ.

وقولُه "لذلك" أيْ لكونِه علماً لمعنَى العَدْنِ. وقولنا هنا لمعنَى العَدْنِ نُريدُ به العدْنَ المعرَّفَ بلام الجنسِ وهو إشارةٌ إلى تلك الحقيقةِ كما ذَكَرْنا في قوله: لمعنَى العدْنِ. وقولُه "فيمنْ لَمْ يَصرفه" لأنه جعلَه معدولاً عن لامِ التَّعريفِ، أيْ الأمسِ، وقولُه أوْ هو علَمٌ عُطِفَ على ما تقدمَ فعلى الأول هو علَمٌ للجنسِ، لكن للمعنى لا للعيْنِ، وعلى الثاني هو علَمٌ للشَّخصِ، وهو أرضُ الجَّنةِ. وقولهُ: "لكونِها" إشارةٌ إلى المناسَبَةِ المَرْعِيةِ في هذا الموضِع.

قال: والأول أولَى لضَعْفِ مررت بامرأةٍ حَسَنةٍ الوجهُ.

أقول: يعني بجرِّ حسنةٍ ورفعِ الوجهِ. ووَجْهُ الضَّعفِ أنَّ حسنة رافِعٌ لضميرٍ يعودُ إلى المرأة، ولوْلا ذلك لما أنَّثَ. والوَجهُ بدلٌ منَ الضميرِ، وإبدالُ ذي اللامِ من الضميرِ فيما

---

(1) يتحدث هنا عن الآية الكريمة (جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب) مريم: 60 وانظر الكشاف 2: 515.

(2) الأصل: العدل وما أثبته مواقف لـ: ج و د والكشاف.

(3) هو فخر الدين أحمد بن الحسين الجاربردي كان مواظباً على العلم وإفادة الطلبة، أخذ عن القاضي ناصر الدي البيضاوي وألف عدة كتب نذكر منها: المغني في النحو، وشروحه على شافية ابن الحاجب ومنهاج البيضاوي، والحاوي في الفقه توفي سنة 746 هـ البغية 1: 303 ومفتاح السعادة 1: 135-136.

(4) الأصل: للعد.

(5) الأصل: للعد.

(6) سقط تى "المعهود" من ج و د.

يُشْتَرَطُ فيه الضميرُ قَبيحٌ عندَ البَصْريّين.[1].

قال: وهذا البدل بدلُ بعضٍ لا اشتمالٍ خِلافاً للزَّمخشَريِّ.[2]

أقول: هذا الخلافُ مبنيٌّ على أنَّ أبوابَ الدار هل هي بعضٌ مِنَ الدارِ، أوْ ليستْ بعضاً منها، وإنَّما هي مشتملة على الدار فالزَّمخشريُّ نَظَرَ إلى الثاني، والمصنف نظرَ إلى الأول.

قال: وقولُ الشّاعِر:[3]

فَمَنْ تَكُنِ الحَضَارَةَ أَعْجَبَتْهُ *** فأيّ رجال بادِيةٍ تَرَانا

أقول: يُرْوَى "فأيَّ أناس باديةٍ أيضاً. والحَضارة، بكسر الحاءِ المُهمَلَة وفتحِها: خلافُ البداوة، وهي أيضاً بكسر الباء وفتحِها. قال الإمام المرْزُوقي:[4] والمرادُ: أهلُ الحضارة، فَحذفُ المضافِ يدلُّ على ذلك قولُه:[5] فأيَّ أناسٍ باديةٍ، لأنَّ التفضيلُ إنما يَصِحُّ بيْنَ الحضريين والبدويينَ يقولُ: مَنْ أعْجَبَه رجالُ الحَضَر فأيَّ أناسٍ نَحنُ، وإن كنَّا من أهلِ البدوِ، والمرادُ التَّمدُّح والتّعجبُ.

قال: فقال الزَّمخشريُّ:[6]

أقول: ينبغي ألاّ يكونَ هذا جواباً لإمَّا الواقِعَةِ في قوله تعالى(بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ)[7] الآية (وَمَن ﴿يَتَوَلَّ﴾[8] ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ)[9] الآيةَ، وقولِ الشاعرِ:

---

(1) انظر رأيهم في شرح الكافية للرضي 2: 210..

(2) الكشاف 3: 378 والحديث عن قوله تعالى (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب) ص: 50.

(3) د: جوز.

(4) البيت للقطامي ديوانه ص76 (فيه: ومنْ عوض: فمنْ وأناس بدل رجال) والكامل 1: 61 والحماسة بشرح المرزوقي ص347 والمغني ص659 وشرح أبياته 7: 95.

(5) سقطت من ج و د.

(6) الحديث عن قول ابن هشام فقال الزمخشري في الآية الأولى: إن الرابط عموم المتقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره وإنما الجواب في الآيتين والبيت محذوف المغني ص660 أنظر الكشاف 1: 438.

(7) آل عمران: 76.

(8) الأصل : يتق.

(9) تتمتها: (والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون) المائدة: 56 وانظر الكشاف 1: 624.

فَمَنْ تَكُنِ الحَضَارَةُ البيتَ

لأنَّ قولَ الزَّمخشري ليسَ جواباً عَنْ جميعِ ما سَاقَه أوّلاً، وإنَّما يَنبغي أنْ يكونَ الجوابُ محذوفاً تقدير: فليستْ مُخالِفةً لما تَقَدَّم وما ذكَرهُ بعد ذلك دليلٌ عليه.

قال: أوْ عَمَلِ أوّلِهما في ثانيهما نحو (وَأَنَّه كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا)[1].

أقولُ: فيه تسامُحٌ، فإنَّ الأولَ، وهو كانْ ليس عامِلاً في الثاني وهو الفعلُ فقطٌ وإنما هو عامِلٌ في محلِّ الجملةِ التي منها الثاني، وكذا في بَقية / 435 كلامِه هنا مُسامَحَة.

قال: ولِهذا[2] بَطَلَ قولُ الكُوفيِّين:[3] إنَّ مِنَ التَّنازُعِ قَوْلَ إمرئِ القَيسِ[4]

كفاني، وَلَمْ أطلب، قَليلٌ مِنَ المالِ

أقول: مرَّ إنشادُ هذا العَجزِ معَ الصّدرِ والبيتِ الذي بعدَهُما. وسَبَق الكلامُ على البيتينِ في البابِ الأول في فصل لَوْ من حرفِ اللاّم.[5]

قال: وفيه نظرٌ، لأنَّ المعنَى حينئذٍ: لو ثَبَتَ أني أسعَى لأدنى معيشةٍ لَكفاني القليلُ في حالةِ أنّي غيرُ طالب له، فيكونُ انتفاءُ كِفايةِ القليلِ المقيَّدةِ بعدَمِ طَلَبه موْقوفاً على طلبِه لَهُ، فيتوقف عَدَمُ الشَّيءِ على وُجودِه.

أقول: هذا مُشكلٌ، وذلك لأنَّ كلامَه يَقتضِي أنه جعلَ المُعلّقَ امتناعَ الجزاءِ، والمعلَّق عليه نفس الشرطِ، وهو فاسدٌ، فَلوْ حذَفَ الانتفاءَ وقال: فيكونُ كفاية القليل المقيَّدةُ بعدَمِ

---

(1) الجن: 4.

(2) ج: ولذلك.

(3) الإنصاف ص83.

(4) صدره ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ديوانه ص39 والكتاب 1: 79 والمقتضب 4: 76 والخصائص 2: 387 والإنصاف ص84 والفصل بشرح ابن يعيش 1: 78، 79 والمقرب 1: 161 والمغني ص338، 356، 660 والخزانة 1: 158 والعيني 3: 35.

(5) انظر ص198 من الأصل.

طلبه مَوْقوفةٌ على طَلَبه، بناءً على أنَّ لَوْ لِتعليقِ الثبوتِ على الثبوتِ، مع القَطْع بالانتفاء لاستقامَ، لكنْ يَصِيرُ قوله بعد ذلك فيتوقَّفُ عدَمُ الشيءِ على وُجوده غيرَ مُستقيمٍ، فتأمله.

قال: ولهذه القاعِدَة أيضاً بَطَلَ قَولُ بعضِهم[1] في (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[2] إنَّ فاعلَ تَبيَّنَ ضميرٌ راجِعٌ إلى المَصْدرِ المفهومِ مِنْ أنَّ وصلتِها، بناءً على أنَّ تُبيِّنَ وأَعْلَمُ قد تنازَعا، كما في: ضرَبَني وضرَبْتُ زيداً؛ إذ لا ارتباطَ بين تُبيِّنَ، وأَعْلَمُ.

أقولُ: الظاهرُ أنَّ هذا القولَ صحيحٌ لا باطلٌ، فإنَّ لَمَّا رابطة بينَ الجملتيْنِ الواقعَتيْنِ بعدَها. وتُبيِّنَ جزءٌ من الأُولَى وقالَ جزءٌ مِنَ الثانية وأعلَمُ من مَعْمولاتِ هذا الجزءِ الثاني، فَظَهَرَ أنَّ بيْنَ تُبيِّنَ وأَعْلَمُ ارتِباطا بهذا الاعتبارِ كما كانَ الرَّبْطُ متحقِّقاً في قولِه تعال (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا)[3].

قال: على أنَّه لَوْ صحَّ لَمْ يَحْسُنْ حملُ التَّنزيلِ عليه لضَعْفِ الإضمارِ قبلَ الذكر في بابِ التنازُعِ.

أقول: هذا ممنوعٌ، وقد ذكَرَ المصنفُ قريباً في قوله تعالى(لَقَد تَّقَطَّع بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ)[4] فيمنَ فَتَح بَيْنَ: إنَّ بعضَهم قال: إن بَيْنَ ظَرْفٌ، والفاعلَ ضميرٌ مستترٌ راجِعٌ إلى مَصْدَرِ الفِعلِ، أي لقد وَقَعَ التَّقطُّع بينكُم، أو إلى الوَصْلِ لأن (وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ) يدلُّ على التَّهاجُرِ، وهو يَستلْزِمُ عدَمَ التَّواصُلِ، أو إلى (ما كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) على أنَّ الفعليْنِ تنازعاهُ.

---

(1) البحر المحيط 2: 295.

(2) البقرة: 259.

(3) الجن: 7.

(4) الأنعام: 94.

قلت: فعلى التنازُعِ يكونُ الإضمارُ قبلَ الذِّكرِ، وهو مثلُ ما في هذا المَحلِّ معَ أنه لَمْ يَستَضْعِفه.

قال: واحتَرَزْتُ بذكرِ الأولِ عنْ أجْمَع وأخواتِه [فإنها][1] إنَّما يؤكَّدُ بها بعدَ كلٍّ، نحو (فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)[2].

أقول: هذا سَهوٌ ظاهرٍ، فقد [قال الله تعالى][3] (فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ)[4] وقال تعالى حكايةً عنْ إبليس (وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)[5] وقال تعالى في سورةِ الأعْرافِ (لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ)[6] وفي سورةِ الشُّعراءِ (لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ)[7] وقال تعالَى (إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ)[8] وقال تعالَى (وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)[9] وقال تعالَى (وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ)[10] وقال تعالَى (وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ)[11] وقال تعالى (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ)[12] وقال تعالَى

---

(1) الأصل: فإنه.

(2) الحجر: 30.

(3) من ج و د.

(4) الشعراء: 94.

(5) الحجر: 39.

(6) الأعراف: 124.

(7) الشعراء: 49.

(8) الحجر: 59.

(9) الحجر 43.

(10) هود: 119.

(11) السجدة: 13

(12) ص: 85.

(لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ)[1] فقد أكَّد في هذه الآياتِ كلَّها بأجمعينَ دونُ الإتيانِ بكلٍّ في حالاتِ إعرابِ الاسمِ الثلاثِ. ومنَ العجيبِ خفاءُ مثلِ هذا على المصنّفِ رحمه الله.

الأمورُ التي يَكْتَسِبُها الاسْمُ بالإضَافة

قال: والمرادُ التَّخصيصُ الذي لَمْ يَبلُغْ درجَةَ التَّعريفِ.

أقول: فيه نظرٌ، فإنَّ مقتضاه أنه لَوْ أطْلقَ التخصيص/ 436 ولم يرد به ما ذكرُه لدَخَلَ فيه التّعريفُ، وليس كذلك. فإنَّ التّخصيصَ في عُرفِهم تقليلُ الاشتراكِ العارضِ في النَّكرةِ، نحو: رجلٌ صالحٌ، فهذا فيه تخصيص، بخلاَف زيدٍ فإنَّه في اصطلاحِهم معرفة، ولا يقالُ له مخَصَّصٌ.

قال: ويدلُّ على أنَّ هذه الإضافةَ لا تُفيد التعريف قولُك: الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ [ولاَ يجْتَمِعُ][2] على الاسم تعريفان.

أقولُ: يُنتَقَضُ بأي الموصُولة المُضَافةِ إلى مَعْرِفة، فإنَّ تعريفها على المشهورِ بصلَتِها باعتبارِ ما فيها من العَهْدِ، وإضافتُها معنوية قطْعاً، فتفيدُ التَّعريفَ، نحو جاءني أيُّهم أكْرَمْتُه، فيجتَمِعُ تَعريفانِ. وقال الرَّضيِ:[3] وعندي أنَّه يجوزُ إضافَةَ العَلَمِ معَ بقاءِ تَعريفه؛ إذ لا يمتنعُ اجتماعُ التَّعريفين إذا اختلفا.

قال: وقولُ أبي كبيرٍ[4]

فأنْتَ به حُوشَ الفؤادِ مَبطَّنا

أقول: هذا صدرُ بيتٍ عجزُه:

---

(1) الأعراف 18.

(2) الأصل: ولا يجمع.

(3) انظر شرح الكافية 1: 274.

(4) البيت لأبي كبير الهذلي انظره في ديوان الهذليين 2: 92 والمغني ص664 والسيوطي ص297، 880 والتصريح 2: 28 والأشموني ص305 وشرح أبيات المغني 7: 98. والعيني 3: 361.

سُهُداً إذا [ما][1] نامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ

وأبو كَبيرٍ بالباء المُوَحَّدة هُذَليٌّ من شعراءِ الحَماسَةِ. وحوشُ الفؤادِ: معناهُ: حديدُ الفؤادِ ذكيُّه. والمُبطنُ: الضامِرُ البَطْنِ، وهو وَصْفٌ محمودٌ في الذكور. والسُّهد، بضم السينِ والهاء: القليلُ النومِ. والهَوْجَلُ: الأحمَقُ.

قال:[2] ولكنَّه نَقَضَ هذا المعنى الثاني عندَما تكلَّمَ على قولِه تعالى (وَجاعل ٱلَّيْل سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ)[3] فقال: قُرِئَ[4] بجرِّ الشّمسِ والقَمَرِ عطْفاً على الليل وبنصبهما بإضمارِ جَعَلَ، أو عطفاً علَى محلِّ الليل لأنَّ اسمَ الفاعِلِ هنا ليس في معنَى المُضيّ، فتكونُ إضافتُه حقيقيةً؛ بل هو دالٌّ على جَعَلَ مستمرٌّ في الأزمنَة المختلفَةِ. ومثلُه (فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ)[5] و (فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ)[6] كما تقولُ زيدٌ قادِرٌ عالِمٌ ولا تقصد زماناً دونَ زمان انتهى.

وحَاصِلُه أنَّ إضافَةَ الوَصْفِ إنَّما تكونُ حقيقيةً إذا كان بمعنَى الماضي، وأنَّه إذا كان لإفادَة حدثٍ مُستمرٍّ في الأزمنةِ كانت إضافتُه غيرَ حقيقيةٍ، وكان عامِلاً. وليسَ الأمرُ كذلك.

أقول: لم يُصرّحِ الزَّمخْشريُّ[7] بأنَّه إذا كانَ دالا على جَعْلٍ مُستمرّ تكون الإضافة غيرَ حقيقيةٍ حتى يلزمَ التّدافُعُ بينَ كلامِه، كما ادعاه المصنفُ.

وعبارتُه في الكشاف فإن قلت: كيفَ يكونُ لِليلٍ محلٌّ والإضافة حقيقية، لأن اسم الفاعلِ المضافِ في معنَى المضي، ولا تقولُ: زيدٌ ضاربٌ عمراً أمسِ؟

---

(1) من ج و د..

(2) المراد الزمخشري انظر رأيه في الكشاف 2: 38.

(3) الأنعام : 96.

(4) القراءة لأبي حيوة انظر البحر 4: 186.

(5) الأنعام: 95.

(6) الأنعام: 96.

(7) 2: 38.

قلت: ما هو في مَعنَى المُضِي، وإنما هو دالٌّ على جَعَلَ مستمرٍ في الأزمنة المختلفة إلى هنا كلامه.

قلت: وليس فيه تصريحٌ بما نَسَبَه إليه المصنف منْ أنه إذا كان دالاً على الحَدثِ المُستمِرّ في الأزمنةِ تكونُ الإضافة غيرَ حقيقية، وإنما مَنَعَ ما ادَّعَى في السؤال، منْ كونِ الإضافةِ حقيقيةً، بناءً على أنَّ اسمَ الفاعِلِ في معنَى المُضِي، وأردَفَ ذلك بأنه دالٌّ على الحَدثِ المستمرِّ، فيمكن أنْ يُقالَ: إذا كان الاستمرارُ كانَ متناولاً للماضي، والحال، والاستقبال، فالنَّظرُ إلى حالِ المُضِي يجعلُ الإضافةَ حقيقيةً، كما في (مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ)[1] والنَّظرُ إلى الآخرينَ يجعلُها غيرَ حقيقيةٍ ويُسَوِّغُ العملَ. وقد مرّ الكلامُ على ذلك في أقسامِ العطف مَبْسوطاً بما فيه كفاية.

قال: وأما قولُ الجوهَرِّي:[2] إنَّ التَّذكيرَ لكونِ التأنيثِ مَجازياً فَوَهْمٌ لوجُوبِ التأنيثِ في نحو: الشَّمسُ طالِعةٌ، والمَوْعِظَةُ نافِعةٌ، وإنما يفْترق حكمُ المجازِي والحقيقي الظاهرينِ لا المُضْمَرَيْنِ.

أقول [قال][3] في الصّحاحِ: وقولُه (إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ)[4] ولَمْ يَقلْ قَريبَة، لأنَّه أرادَ بالرَّحمةِ الإحسان ولأنَّ مالا يكونُ تأنيثه حقيقيًا جاز تذكيرُه انتهى.

ويمكِنُ حملُ كلامِه على أنَّ المؤنَّثَ / 437 غَيْرَ الحَقيقيِّ يَذكَّرُ بالتَّأويل، فيعودُ عليه ضميرُ المذكَّرِ كقوله:[5]

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا *** ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا

---

(1) الفاتحة: 4.

(2) انظر (قرب).

(3) من ج و د.

(4) الأعراف: 56.

(5) تقدم تخريجه في ص 220.

فأوْلَ الأرضَ بالمكانِ فقالَ أبْقَلَ، ولو كانَ التأنيثُ حقيقيّاً لَمْ يجز فيه ذلك فلا يَجوزُ هنذٌ قامَ على تأويلِ هندٌ بشخصٍ. ويدلّ على ما قلْناه أنّه لو كانَ التأنيثُ المجازيُّ يُجوزُ التّذكيرَ مطلقاً لَمْ يَحْتَج إلَى تأويلِ الرَّحمةِ بالإحسانِ، ولكنّ[1] عطفَه عليه عطفَ[2] العِلَّةِ الثانية على الأولى قد ينبو عمّا ذكرناه بعضَ نُبُوٍّ.

قال: وأنشدَ سيبويه[3]

وتشرق بالْقَوْلِ الذي قد أذعته *** كَما شَرِقَت صَدْر القَنَاةِ منَ الدّم

أقول: هذا البيتُ للأعْشَى، وقبلَه:

فلَوْ كُنْت في جُبٍّ ثمانينَ قامَةً *** ورُقْيتَ أسْبَابَ السَّماءِ بِسُلّمِ
ليَسْتَدْرِجَنْكَ القولُ حتّى تُهُدَّه *** وتُعْلَم أنّي عنكُم غيرَ مفحَمِ

الجُبُّ: البِئْرُ التي لَمْ تُطْوَ. وأسْبابُ السَّماء: أبْوابُها والسُّلَّمُ: المِرْقَاةُ. قيل سُمي سلَّماً لأنّه يُسَلِّمُك إلى المرْتَقَى إليه. وتُهُدُّه: تَكْرَهُهُ وتُبْغِضُه. وأفْحَمتُ فلاناً، أيْ: لَمْ يُطقِ أنْ يُجيبَني بِقَوْلٍ: لو كنتَ مثلاً في جُبٍّ بَعيدِ القَعْرِ، أو صَعِدْتَ إلى السّماء لم تَتَخلَّصْ مني، واستَصْعِدْكَ: مِنَ الجُبِّ واستَنزلُك: منَ السّماء بالقول الذي يَسْتَدرِجُكَ حتّى تكْرَهَه وتَعْلَمَ أنّي لَستُ مُفْحَماً عن جَوابك ولا عاجِزا عنْ [وُصُولي][4] إلى الغَرَضِ منك. قال الجارَبَرْدِيُّ: والواوُ من قوله: ورقيتَ بمعنَى: أوْ، لأنه على وزان قوله تعالى (فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ)[5] ويقالُ: شَرِقَ بريقِه أيْ: غَصَّ به، كما

---

(1) ج و د: لكن.
(2) سقط "عليه عطفَ" من ج و د.
(3) الكتاب 1: 52 انظر ديوان الأعشى ص 173 و المقتضب 4: 197، 199 و الكامل 2: 141 و المفصل بشرح بن يعيش 7: 151 و المغني 667.
(4) الأصل : وصول.
(5) الأنعام: 35.

يقالُ غَصَصْتُ باللُّقمةِ. وأَغْصَصْتُه: أفشَيْتَه يُخاطِبُ رجلاً مِذْياعاً لايكتُمُ ما يَسْمَعه والمعنَى: إنك تَشْرَقُ بالقولِ الذي أفشيتُه وأظْهَرْتَه للناسِ كما أنَّ القناةَ تشرقُ بالدّمِ ولا تشربه فاستعمالُ الشَّرَقِ في صَدْرِ القناة استِعارَةٌ مِنْ جُمودِ الدمِ عليه بحيثُ يكونُ بيِّنَ الظّهورِ ويَصيرُ سِمةً باديةً عليه.

قال: وإلى هذا البيتِ يُشيرُ ابنُ حَزْمٍ[1] الظّاهريُّ في قوله:[2]

تَجَنَّبْ صَديقاً مِثْلَ ما واحْذَر الذي ... يَكُونُ كعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وأعجمِ
فإنَّ صديقَ السّوء يرْدي وشاهِدي ... كما شَرِقَتْ صدرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

ومُرَادُه بـ ما الكِنايَة عن الرَّجلِ الناقِصِ كنَقصِ مَا المَوْصُولة. وبعمرٍو الكنايةُ عَنِ الرَّجُلِ المُتَزيِّدِ الآخِذِ ما ليسَ له كأَخْذِ عمرٍو الواوَ في الخَطِّ.

أقولُ: ليسَ المُرادُ الكِنايةَ، وإنما المرادُ تشبيهُ الصّديقِ المأْمُورِ بتَجنُّبه بما المَوْصُولَةِ في الاتصاف بالنَّقصِ، والحذرُ منَ الشّخصِ الذي يكونُ مُتشبِّهاً[3] بعمرٍو، وفي التَّزيُّدِ وأَخْذِ ما ليسَ له. وقد أكثرَ الشّعراءُ من ذِكْرِ واوِ عَمْرٍو. قال أبو نُواسٍ يَهجُو أشْجَعَ السُّلمي:[4]

قُلْ لِمَنْ يَدَّعِي سُلَيْما سَفَاهاً ... لَسْتَ مِنْها ولا قلامَةَ ظفرِ
إنَّما أنتَ [مِنْ][5] سُلَيْمٍ[6] كواو ... أُلْحِقَتْ في الهِجاءِ ظُلْماً بَعمْرو

---

(1) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف كان حافظاً لعلوم الحديث والفقه مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة وكان ظاهري المذهب توفي سنة 456هـ من كتبه طوق الحمامة و الأحكام و المحلي والملل والنحل وجوامع السيرة. انظر معجم الأدباء 2: 235 والوفيات 3: 325.

(2) انظر البيتين في المغني ص667 وشرح أبياته 7: 108 والخزانة 5: 106.

(3) ج و د: شبيهاً.

(4) ديوانه ص335 والخزانة 5: 105 (وفيها: أيها المدعي).

(5) الأصل : في

(6) ج و د: سليمى.

ويُحكَى أنَّ بعضَهُم رأى في منامِه أنَّه كتَبَ على ظُفْرِه واواً فقَصَّ على العابِرِ[1] رُؤْياه فأخْبَرَه أنه دَعِيٌّ في نسبِهِ واستشهدَ بهذَيْنِ البيتين. وقال التَّهامِيُّ:[2]

لَغوٌ كَحَرْفٍ زِيدَ لاَمَعْنَى لَهُ *** أوْ واوِ عَمْرٍو فَقْدُها كَوُجُودِها/ 438

وقالَ أبوُ سعيدِ [الرُّسْتُمِيُّ]:[3]

أفي الْحَقِّ أنْ يُعْطَى ثلاثُونَ شَاعِراً *** ويُحْرَمَ ما دُونَ الرِّضَى شَاعِرٌ مِثلي
كمَا سَامَحُوا عَمْراً بَواوٍ مَزيدَةٍ *** وضُويقَ بِسْمِ اللهِ في أَلَفِ الوَصْلِ

وما أحسَنَ قولَ السِّراجِ الوَرّاق:[4]

مالِي أرَى عَمْراً أنَّى استَجَرْتُ بِهِ *** قدْ صارَ عمراً بواوٍ فيه وانْصَرَفَا
ونَامَ عنْ حاجَةٍ نَبَّهْتُه غَلَطاً *** لَها فألْفَيْتُ منه السُّهْدَ والأَسَفَا
والْمُسْتَجِيرُ بعَمْرو قد عرفْتَ به *** فما أزيدُكَ تَعْرِيفاً بما عُرِفا
وتلْكَ واوَ، ولا واللهِ ما عَطَفَتْ *** ولَوْ أتتْ واوَ عَطْفٍ ما أتَتْ طَرَفاً
ولَوْ أتَت[5] واوَ حالٍ لَمْ تَسُرَّ وَلَوْ *** أتَى بِها قَسَماً ما بُرَّ إذْ حَلَفَا
أوواوَ رُبَّ لَمَا جرَّت سِوَى أسَفٍ *** وكثْرَتُه خِلافاً للذِي أَلِفَا

---

(1) ج: المعبر.

(2) هو أبو الحسن علي بن محمد التهامي شاعر مشهور توفي سنة 416 هـ انظر وفيات الأعيان 3: 378-381 وذخيرة ابن بسام القسم الرابع ص537-549 وانظر البيت في ديوانه ص111.

(3) الأصل: ألدميمي، وهو محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن رستم من أبناء أصبهان، من شعراء العصر العباسي انظر يتيمة الدهر 3: 300-319.

(4) هو أبو حفص عمر بن محمد بن الحسن سراج الدين الوراق المصري الكاتب الشاعر توفي سنة 695هـ فوات الوفيات 2: 213-219 وشذرات الذهب 5: 431 والنجوم الزاهرة 8: 83.

(5) ج: غدت.

أوْ واوَ مَعْ لَم أجِدْ خيراً أتى مَعَها *** أوْ واوَ جَمْعٍ غدا مِنْ فُرْقَةٍ نُتَفَا[1]
ولَيتَ صدغاً بها قَدْ شَبَّهوه غدا *** يُكْوَى بناري وهذا في السّلُو كَفَى
واللهُ يَطْمِسُها واواً ذكَرْتُ بها[2] *** دالاً بُوسْطَى وكانتْ قَبْلَ ذا أَلِفا

يُشيرُ بتَنْبيه عمرٍو[3] لحاجَتِهِ إلى قولِ الشّاعِرِ:[4]

إذَا أيْقَظَتْكَ حروبُ العِداً *** فنَبِّه لها عمراً ثُمَّ نَمْ

ويُشير بالمُستَجِيرِ بعمرٍو إلى قَولِ الآخرِ:[5]

المُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عندَ رُكْبَتِهِ *** كالْمُسْتَجيرِ مِنَ الرَّمْضاءِ بالنّارِ

قال: وشرْط هذه المسألةِ والتي قبلَها صلاحيةُ المضافِ للاستغناءِ عنه.
أقول: اقتَصَرَ ابنُ مالِكٍ في الخلاصة حيث تعرَّضَ إلى ذِكْرِ المسألةِ على هذا القَيْدِ فقال:[6]

وربَّما أكْسبَ ثانٍ أولاً *** تأنِيثاً إنْ كانَ لحَذْفٍ مُوهِلاً

وقال في التَّسْهيلِ:[7] ويُؤَنَّثُ المضافُ لتأنيثِ المضافِ إليه إنْ ضَحَّ الاستِغناءُ عنه، وكان المضافُ بَعْضَه، أو كبَعْضِه فزادَ الْقَيْدَ الثاني. والظاهرُ أنَّ في الأولِ كفايةً، كما فعلَه

---

(1) ج: تيفا.
(2) ج: إذا ذكرت.
(3) ج: عمر.
(4) البيت لبشار بن برد ديوانه 4: 160.
(5) البيت لأبي لجدة لجيم بن سعد انظره في الأغاني 23: 219 والمسائل الحلبيات ص34، 35 وجمهورة الأمثال 2: 160 ومجمع الأمثال 2: 49 وفصل المقال ص377، 378 وشروح التلخيص 4: 527، 528 والخزانة 1: 157.
(6) انظر البيت في ابن عقيل 3: 49.
(7) انظر ص 156.

المصنّفُ، وظاهرُ كلامِه وكلامِ غيره أنَّ الحكْمَ المذكورَ عندَ تحقُّقِ الشَّرطِ[1] قِياسي، وهو ظاهِرُ كلامِ الزَّمَخْشَري[2] أيضاً. قال في قوله تعالَى (وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا)[3]: والضَّميرُ للْحُفْرةِ، أو للِنّارِ، أو للّشفا، وإنّما أنث لإضافتِه إلى الحُفرَةِ، وهو منها كما قال:[4]

كما شرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

واستَظْهرَ جَدّي ابنُ المُنَيِّر،[5] رحمه اللهُ، عودَه إلى الحُفرَةِ بأنَّ المِنَّةَ في الإنقاذِ منها أتمّ، والكونُ على شَفا يَستَلْزِمُ الهُوِيّ [غالِباً فامتَنَّ عليهم بإنقاذِهم مِنَ الحُفرَة التي يُتَوَقَّعُ الهُوِيّ][6] فيها وأبو عليّ رأى في التَّعالِيق[7] أنَّ تأنيثَ المذكّرِ بإضافتِهِ إلى المؤنَّثِ منَ الضّرُوراتِ، ورأيُه في الإيضاحِ[8] بخِلافِه. والزَّمخْشَريُّ[9] رأى أنّهم لا يُمْتَنُّ عليهم بإنقاذِهِم مِنْ حُفرَةٍ لَمْ يكونُوا فيها، وهم كانوا صائِرين إليها لولاً الإنقاذ الإلهيُّ فالمنّة ثابتة بهذا الاعتبار.

قال: السابعُ الظرفية / 439، نحو (تُؤْتِيَ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ)[10] وقولُه:[11]

أنا أبُو المِنهالِ بَعْضَ الأحْيَانِ

---

(1) ج و د: لشرط.

(2) انظر الكشاف 1: 451.

(3) آل عمران: 103.

(4) تقدم تخريجه في ص 318.

(5) انظر حاشيته على الكشاف 1: 451.

(6) من ج و د.

(7) وهو كتاب خصصه للتعليق على الكتاب انظر بغية الوعاة 1: 497.

(8) انظر المقتصد ص876.

(9) الكشاف : 1: 451.

(10) إبراهيم: 25.

(11) تقدم تخريجه في ص 175.

أقـولُ: يعنِـي أنَّ كـلاً وبعْـضا ليـسا بظـرفَيْنِ، ولكنَّهما لمّا أضيفا هنا إلى اسمِ الزّمانِ اكتَسَبَا الظَّرفيةَ بإضافتِهما إليه. وتقدَّمَ إنشادُ هذا البيْتِ في أوائل الباب الثالثِ.

قال: [وقالَ][1] المُتَنَبِّي:

أيَّ يَـــوْمٍ سَـــرَرْتَني بوصَـــالٍ *** لم تَـــسُؤْنِي ثلاثَـــةٌ بِـــصُدُودِ

أقـول: تـورادتِ النُّـسَخُ الـتي رأيـتُها على إنشادِه هنا لم تَسُؤْنِيْ، وأنشَدَه المصنفُ في فصلِ أيّ[2] لَمْ تَرُعْنِي وكلامُه هنا يدلُّ عليه.

قال: لا يقالُ يدلُّ على أنَّها شرطيةٌ أنَّ الجملةَ المنفيةَ إن استُؤنِفتْ، ولم تَرتبطْ بالأولى، فسَدَ المَعْنى.

أقـول: قـد اسـتدل قـبل هـذا علـى أنهـا ليست شرطية بأنه لو قيل مكان ذلك: إن سـررتني انعكـس المعنـى فـبعد تقديره لفساد المعنى على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السؤال وكـيف يدل انتفاء الاستئناف للزوم الفساد عند ارتكابه على أنها شرطية مع ما تقدم من أن كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى.

قال: ومن رَوَى ثلاثةٌ بالرفعِ فالحالية ممتنعة لعدَمِ الرّابط.

أقـول: قد أسلفنا في فصل أيّ[3] عند الكلامِ على هذا البيتِ أنَّ الربطَ يحصُلُ بتَقديرِ ضميرٍ، أيْ بصدودٍ منكَ، فلا تمتنعُ الحاليةُ حينئذٍ.

قال: وقالَ:[4]

سَـتَعْلَمُ لَيْلَـى أيَّ دَيْـنٍ تَدايَـنَتْ *** وأيُّ غَـــرِيمٍ للتَّقاضِـــي غَـــرِيمُها

أيّ الأولى واجبة النَّصْبِ إلى آخِره.

---

(1) الأصل: وقول وانظر ديوانه 2: 51 والمغني ص110، 668 وشرح ابيات المغني 2: 152، 7: 110.

(2) انظر ص110 من المغني.

(3) انظر ص65 من الأصل.

(4) تقدم تخريجه في ص 127.

أقـولُ: لا معنَى لإنشاد هذا البيتِ والكلامِ عليه هنا، لأنَّه بصددِ أنْ يذكُرَ ما يكْتَسِبُه الاسمُ بالإضافةِ، وهنا لمْ يكْتَسِبِ الاسمُ بالإضافة حالةً لم تكنْ له قبلها.

قال: وإلى هذا يشيرُ قولُ بَعْضِ الفَضلاءِ:[1]

عَلَـيْكَ بِأَرْبـابِ الـصُّدورِ فَمَـنْ غَـدا *** مـضـافاً لأَرْبـابِ الصُّدورِ تصـدَرا
وإيَّـاكَ أنْ تَرْضَـى صَـحَابَةَ نـاقِصٍ *** فَتَـنحَطَّ قـدْراً مِـنْ عُـلاكَ وتحقَـرَا
فَـرَفعُ أبـو مَـنْ، ثـم خَفْـضَ مُـزَمِّلٍ *** يُبَـيِّنُ قَوْلِـي مُغْـرِياً ومُحـذِّراً

أقـول: بعـضُ الفُـضلاءِ هـو الـشَّيْخُ، أمينُ الدِّينِ العَرُوضي المَحلِّيّ نِسْبَةً إلى المَحَلَّةِ، وهـي قَـصَبَةٌ كبيرةٌ بالغربيةِ فيما بينَ الإسْكندرِيةِ ومِصْرَ وقد ذكَر المصنفُ عن الأمينِ المذْكُورِ مـسألةً في الـنوع الـثامنِ مـن الجهـةِ الـسادسةِ منَ الباب الخامِس وردَّ عليه. وسيأتي في ذلك هـناك كـلامٌ، إن شـاء اللهُ تعـالى: وقولُه: "مُغْرِياً يَرجِعُ إلى قوله أولاً: "عليك بأربابِ الصُّدورِ. "وقولُه: "مَحذِّراً "يَرْجعُ إلى قوله ثانياً: "وإياك أنْ تَرْضَى."

فـإن قلـت: قـوله "يُبَـيِّنُ قوْلِـي" إلى آخـرِهِ لا يَـصلُحُ[2] أنْ يكـونَ خـبراً عنِ المبتدأيْنِ المعطـوفِ أحـدهما علـى الآخَـرِ مـن قـوله: "فَـرفعُ أبـو مَـن ثم خفضُ مزمِلٍ"، ولا خبراً عن أحـدِهما. أمـا الأولُ فلِعدَمِ المطابقَةِ؛ إذْ لمْ يقلْ: يُبينان. وأما الثاني فلاشتِمال الجُملةِ على قَيْدٍ لا يَـصحّ تعلُّقـه بكـلٍّ منهما، وذلك لأنَّ رَفْع "أبو مَنْ" لا يبينُ قوله: "مغرياً مَحذراً"، وإنما يُبينُ قـوله: "مُغْـرياً، فقـطْ، وخفـضَ "مـزملٍ، أيضاً لا يبينُ في الحالتين، وإنما يُبيّنُ في حالةِ التَّحذيرِ، فكيفَ السبيلُ إلى تصحيح الكلامِ؟.

قلـتُ: السبيل إليه أن يُجعَلَ قولُه: "مُغرياً ومحذِّراً قَيْداً لمحذوفٍ، لا للْمذكورِ، ويُجعلَ "يـبينُ قولِـي" بـلا قيدٍ خبراً عن أحدِهما، وخبر الآخرِ محْذوفاً. والتقديرُ على أن يكونَ الحذفُ مـنَ الثانـي مـثلاً. فـرفْعُ "أبـو مَـنْ يبينُ قَوْلِي"، "وخفْضُ مزَمِّلٍ" كذلك هما "يبينانِ قولي مُغْرِياً

---

(1) انظر الأبيات في المغني ص669 ونفح الطيب 5: 190، 195 وخزانة الأدب 5: 104 وشواهد الكشاف 4: 518.

(2) ج و د: لا يصح.

ومحذراً وهنا مسألةٌ تتعلَّقُ بما نحنُ فيه لَمْ يذكرْها المصنفُ في هذا الكتابِ فآثرتُ ذكرَها تكميلاً للفائدة فأقولُ:ا علمَ أنَّ الفاءَ، وثمَّ إذا وقعَ بعدَهما ضميرٌ، فإن كان ذلك الضميرُ فيما هو في مقامِ الخبرِ عنِ المَعطوفِ بهما / 440 [مع المعطوفِ عليه ففي][1] مطابقَتِه لهما خِلافٌ. قال بعضُهم يجبُ حذفُ الخَبَرِ من أحدِهما نحو: زيدٌ فعمرٌو قام، وزَيدٌ ثمَّ عمرٌو قامَ، ولا تجوزُ المطابقَة، فلا يقالُ في شيء منَ الصّورتين قاماْ مثلاً، لأنَّ تفاوتَهُما في التَّرتيب يمنَعُ اشتِراكَهما في الإضمارِ. وأجازَ الباقُون مُطَابقةَ الضَّمير قال الرَّضي[2] وهو الحقّ، نحو زيدٌ ثم عمرٌو قاما؛ إذ الاشتراكُ في الضميرِ لا يدلّ على انتِفاءِ التَّرتيبِ حتى يُناقضَ الفاءَ وثمَّ. وقد يقالُ: قام الرَّجلانِ مع تَرتُّب قيامِهما، والإضمارُ والإظهارُ في هذا سواءٌ، فقاما وقامَ الرجلانِ مثلاً في احتمالِ اجتماعِ القيامَيْنِ وترتّبِهما سواءٌ وإنْ لَمْ يكُنِ الضميرُ في الخبرِ المذكورِ وجَبتِ المطابقَة اتفاقاً، نحو: جاءني زيدٌ فعمرٌو فقلتُ لهما، وجاءني زيدٌ ثمَّ بكرٌ.وهما صديقانِ.[3]

قال: والإشارة بقولِه ثم خفضُ مَزمَّلٍ إلى قولِ امرئِ القَيْسِ:[4]

كأنَّ أبانًا في عرانينِ وَبْلِهِ *** كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

أقولُ: أبانٌ: جبلٌ بعينه قال لَبيدٌ:[5]

دَرَس المَنا بمتالِعٍ فأبانِ

---

(1) من جـ و د.

(2) انظر شرح الكافية 1: 327.

(3) في شرح الكافية 1: 327 صديقاي.

(4) ديوانه ص25 وجمهرة أشعار العرب ص103 (فيه: ثبيراً عوض: أبانا) والخصائص 1: 192، 3: 221 وأمالي الشجري 1: 90 والمغني ص669 وشرح أبياته 7: 111 والخزانة 2: 327.

(5) هذا صدر بيت عجزه:

وتقادمت بالحَبْسِ فالسوبانِ

ديوانه ص206 والخصائص 1: 81 و 2: 437 وجمل الزجاجي 2: 575 والتصريح 2: 180 والعيني 4: 246 وشواهد الشافية ص397 ونتائج التحصيل ص378.

أيْ درَسَ المنازلُ بهذا الجَبَلُ فهذا الجَبَلِ،[1] ويقال لهما: أبانان على التَّغلِيب كالقَمرين.: والمشهورُ في روايةِ بيتِ امرئ القَيْس: كَأَنَّ ثَبِيراً، وهو: جبلٌ بمكَّة. والعَرانينُ جَمْعُ عِرْنين وهو: الأنفُ، وقال الأكثرون[2] هو مُعظمُ الأنفِ، والمرادُ في البيتِ بالعَرانين أوائلُ المطَرِ على سبيلِ الاستعارةِ، شُبِّهتْ بالأنوفِ في التَّقدمِ؛ إذ الأنوفُ تتقدّمُ الوُجُوهَ، وأوائلُ المَطَرِ تتقدمُ ما يأتي بعدها، والبِجادُ، بكسرِ الموحَّدة: كِساءٌ مخطّطٌ. والتَّزمِيلُ: التّلفيفُ بالثيابِ.

قال: والعاشرُ الإعرابُ، نحو: هذه خمسةُ عَشرُ زيدٍ فيمنْ أعْرَبه والأكثرُ البناءُ.

أقول لا ينبغي ذكرُ ذلك في هذه الأمور، لأنَّ خَمْسَةَ عَشَرَ عندَ مَنْ يُضيفُه مُعْرَبٌ مطلقا سواءٌ أضيفَ إلى مُعْرَبٍ، أوْ مبنيٍ تقولُ هذه خمسة عشرُك بضم الراء على أنها حركةُ إعراب معَ أنَّ المُضافَ إليه مبنيٌ.

قال: كما في قوله:[3]

وقالَتْ متَى يَبْخَل علَيْكَ ويُعتللْ *** يسؤْكَ وإنْ يُكْشَفْ غَرامُكَ تَدرب

أي: ويُعَتلل هو، أي الاعتلالُ ولابدّ عندي من تقدير عليكَ مدْلُولاً عليها بالمذْكُورَة، ويكونُ حالاً من الضميرِ ليتقيدَ بها فيُفيد ما لمْ يفدهُ الفعلُ.

أقول: لا حاجةَ إلى هذا الذي ذَكرَ أنه لابدّ منه عنده، فإنَّ الضمير النائِبَ عن الفاعلِ راجعٌ إلى المصدرِ المَعهودِ، أي الاعتِلال. وقد صَرَّحَ به المصنفُ معرفاً فقد أفاد المصدرُ فائدةً لمْ يُفَدها الفعلُ ضرورةَ أنه إنما يدلُّ على مَصْدَرٍ نكرةٍ، والنَّائبُ هنا مَصْدرٌ معرَّفٌ مَعهودٌ. وقد قال المصنفُ في توضِيحهِ على الألْفيةِ:[4] المعْنَى: ويُعْتَلل الاعتِلالَ المَعهودَ، أو

---

(1) سقط فهذا الجبلُ من ج و د.

(2) انظر شرح الزوزني ص54 واللسان (عرنن).

(3) البيت لامرئ القيس ديوانه ص 83 و هذا البيت نسبه الأصمعي إلى علقم فيما رواه من ديوانه و انظره في ديوانه ص 670 و السيوطي ص 92، 883 و شرح أبيات المغني 7: 113.

(4) انظر التصريح 1: 289.

اعـتلالاً،[1] ثـمَّ خَصَّصَه بعليك أخرَى محذوفةٍ للدَّليلِ، كما تُحْذفُ الصفاتُ، فَجوَّزَ الأمرينِ ولَـمْ يَجْعـلْ أحـدَهما متَعيـناً لابـدَّ مـنه. وهذا الذي قاله في التَّوْضيحِ هو الحقُّ، والاعتلالُ: الاعتذارُ. يقالُ: اعتلَّ عليه بعلَّةٍ، أي: اعتذرَ له عنْ قَضاءِ غَرَضه بعذر.

قلـت: وفي الصحاحِ[2] وغيرِه: اعتَلَّهُ إذا تَجَنَّى عليه، وهو معنى مناسِبٌ للبيتِ جداً لو كانت الروايةُ تعتلل بالتاءِ الفوْقية. ويَسُوْك: يُحزنُك، يقال: ساءه كذا يسُوؤُه مساءَةً نقيضُ سـرَّه. وتـذْرَب، بالـذال المعجَمَـة وفـتح الـراءِ[3] مـضارعُ ذَرِبَ بكـسرِها، أي احـتّد لسانُه. والمعنـى: بـل[4] متَى يُبْخَلْ عليك بالوَصلِ ويُعتَذرْ لك عن تَركه بعذرٍ يُحزنك ذلك، فحينئذٍ تخـضَعُ وتـذِلُّ، وإنْ يُكشفْ غرامك بإنالتِك لَمرامك من الوَصْلِ يحتدُّ لسانك، فلا يكونُ منك حينئذٍ خضوعٌ ولا ذلة.

قال: أو إلى (مَّا كُنتُمْ/ 441 تَزْعُمُونَ)[5] على أنَّ الفعليْنِ تنازَعاه.

أقولُ: يعني أنَّ تَقطَعَ وَصلٌ في قوله تعالَى (لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم) على قـراءةِ[6] مَنْ فتحَ [بين][7] تنازَعا قولَه (مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) فأعْمَلَ فيه الثاني، وأضمرَ الفاعلَ في الأوّلِ راجعاً إليه، وتخريج التنزيلِ على هذا الوَجهِ لا يَليقُ بالمصنفِ فعلُه ولا الإقرار عليه فإنـه مُعتَـرفٌ بـضعفِه، كمـا مرَّ قريباً في قوله تعالى (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ)[8].

---

(1) د: أو اعتلال.

(2) انظر (علل)

(3) سقطت من د.

(4) ج و د : إنه.

(5) الأنعام : 94.

(6) وهي قراءة نافع والكسائي ورواية حفص عن عاصم انظر السبعة ص263 والكشف 1: 440.

(7) الأصل بينا و ج: النون.

(8) البقرة: 259.

قال: ويؤيدُ التأويلَ قولُه:[1]

أهُـمّ بأمْـرِ الحَـزْمِ لَـوْ أسْـتطِيعُهُ *** وقَـدْ حِـيلَ بـيْنَ العَيْـرِ والنُّـزوانِ

أتى بفتح "بينْ" معَ إضافتِه إلى مُعْرَب.

أقـول: يعـني أنَّ الـتأويلَ في هذا البيتِ مُتعيّن؛ إذ لا سبيلَ إلى أنْ يقالَ فيه بأنَّ فتحَة "بـينْ" فـتحة بـناءٍ، لأنـه مضافٌ إلى معرَبٍ، كما قال: فيجب التأويلُ بأنْ يُدَّعَى أن النائب عنِ الفاعـلِ ضـميرُ مصدرٍ معرَّفٍ مَعْهودٍ. والمعنَى: وقد حيلَ الحولُ بينَ العَيرِ والنّزوانِ. والحزْمُ: الضَّبطُ والأخذ بالاحتياطِ. وحيل: حَجَزَ، يقال:[2] حالَ بيني وبينَ كذا حائِلٌ، أيْ: حجَزَ بيني وبيـنَه [حاجزٌ][3] منَعَ الوُصولَ[4] إليه. والعَير، بفتح العَين المهملةِ: الحمارُ الوحشِيُّ والأهلي أيضاً والنَّزوان، بفتحات: الوثوبُ على الأنثى للضّرابِ.

قـال: وزَعَـمَ ابـنُ مالـكٍ أنَّ ذلـك لا يكـونُ في مثل لمخالفتِها للمُبهَماتِ فإنها تُثنَّى وتُجمَعُ.[5]

أقـول: هـذه المُخالفة لا تؤثر فإنَّ الزمان المُبْهَمَ، كيوم وحين حكْمُه جوازُ البناءِ على الوَجْهِ الذي يذكُرُه معَ أنه يُثنَّى ويُجْمَعُ، ولمْ يقدَحْ ذلك في إعطائه هذا الحكم.

قال: وأما بيتُ الفرزدق فعنه أجوبة مشهورةٌ.

أقول: بيت الفرزْدق المشار إليه هو قولُه:[6]

فأصْبَحُوا قد أعَادَ اللهُ نعْمَتَهُم *** إذ هُمْ قريـشٌ، وإذ ما مثلَهُم بشرُ

---

(1) البيت لـصخر أخي الخنساء انظر الأصمعيات ص146 والكامل 4: 60 والمنصف 3: 60 والمغني ص671 وشرح أبياته 7: 116 والخزانة 1: 209 واللسان (نزا).

(2) سقط حتى "حجز بيني" من ج و د.

(3) من ج و د.

(4) ج و د: يمنع من الوصول.

(5) الحديث هنا عن قوله تعالى (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) الذاريات: 23.

(6) ديـوانه ص223 والكـتاب 1: 60 ومجالس العلماء ص89 والمقرب 1: 102 والرصف ص379 والجنى الداني ص189 والمغني ص114، 324، 446، 475، 783 والعيني 2: 96.

بِفَتحِ مثل. قال سيبويه:[1] هو شاذ، وقيل غَلط، وأنَّ الفرزدقَ لَمْ يَعرِف شرْطَ إعمالِ "ما" عندَ الحجازيين[2] لكونِه تميمياً. وقيل: "مِثلَهم" حالٌ، والخبَرُ محذوفٌ، أيْ: ما في الوُجودِ مثلَهم بشرٌ.

قال: ومنها قوله:[3]

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ *** حمامـــةٌ في غـــصونٍ ذاتِ أوْقـــالِ

فغيرُ فاعلِ ليَمنَع، وقد جاء مفتوحاً.

أقول: تقدم في حرْفِ "الغَين" المعجمةِ في الكلامِ على "غير"[4] إنشادُ هذا البيتِ والكلامُ على مفرداتِه ومعنَاه. وقد كان بعضُ أصحابِنا يستَشكل عدَّ هذا من قبيلِ الإضافة إلى المبني، إذ المعنَى غيرُ نطقِ حمامَةٍ، وهذا أمرٌ [لابدَّ][5] منه لوُجودِ الحرفِ المَصدريّ.

وجوابه أنّ الإضافة بحسبِ الظاهرِ إلى جملةٍ مُصَدَّرةٍ بحرفٍ مصدري، كما صَرحَ به الرّضي،[6] وليستْ من قبيلِ المعْرَبات؛ بل هي[7] مبنية. نعم هذه الجملة في تأويلِ مفرد لوُجودِ الحرفِ المصدريِّ، فالمعربُ هو ذلك الحرفُ المفردُ الذي تُؤوَّلُ الجملة به، والإضافة إنما هي في الظاهرِ إلى الجملةِ.

قال: أصْليا كان البناءُ كقولِه:[8]

---

(1) الكتاب 1: 60.

(2) انظر رصف المباني ص379، 380.

(3) نسبه في الخزانة وشرح شواهد المغني إلى أبي قيس بن الأسلت، وهو أنصاري انظر البيت في الكتاب 2: 329 وأمالي الشجري 1: 46، 2: 264 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 80، 8: 135 والمغني ص211، 671 والخزانة 2: 45، 3: 144، 152 وشرح أبيات المغني 3: 395، 7: 123.

(4) انظر ص122، 123 من الأصل.

(5) من ج و د.

(6) شرح الكافية 2: 105.

(7) سقطت من ج.

(8) ديوانه ص44 (فيه تصح عوض أصح) والكتاب 2: 330 وآمالي الشجري 1: 46، 2: 132، 264 والإنصاف ص292 والمفصل بشرح ابن يعيش 3: 16، 81، 4: 91، 8: 136 والمغني 672 والعيني 2: 206 4: 357 والخزانة 3: 151 وشرح أبيات المغني 7: 123.

على حينَ عاتبت المَشيبَ على الصبَّا *** وقلتُ: أَلَمَّـا أصْحُ والشَّيبُ وازِعُ

أقول: البيتُ للنّابغةِ وقبله:

وأسْـبَلَ مِنّـي عَبْـرَةً فَـردَدتُها *** على النَّحرِ منها مُستهلّ ودامِـعُ

أسبلَ: هَطلَ، وحذفُ تاءِ التأنيث للفصْلِ. والعَبْرةُ بفتح العين: الدمعُ. والمستهلِ، بكسر الهاء: السائلُ، والدامِعُ مثله. وعاتبْتُ: لُمتُ. والصبّا، بكسرِ الصاد المهملةِ: الميلُ إلى الجهلِ، يقال: صبا يصبُو صَبْوة. والصَّحوُ: الإفاقة من السكرِ. والوازِعُ: المانِعُ، يعني أنه بكَى من أجل شَوْقِه وميْلِه إلى مَحبوبه، ثم رجَعَ على نفسه بالملامَة على الانهماك في سكرِ الصَّبْوَة، ووبَّخها على عدمِ الصّحوِ منه معَ وُجود المانع / 442 عن التلبُّس بذلك، وهو الشّيبُ، الذي لا يَليقُ بصاحبِهِ التلطخ بأدناسِ الشهواتِ، إنَّ البياضَ قليلُ الحملِ للدنَسِ.

قال: أوْ بناءً عارضاً كقولِهِ:[1]

لأجْـتلبَن مِـنهنَّ قَلْـبي تَحلُّمـاً *** على حـينَ يَستصْبينَ كُلّ حليـمِ

أقول: الاجتذاب: السّلْبُ. والتَّحلّم: تكلُّفُ الحلم، وهو الأناة، قال الشاعرُ:[2]

تحلَّم عَن الأدنَيْنَ واستَبْقِ ودّهُمُ *** فلَنْ تَستَطِيعَ الحلْمَ حتّـى تَحلَّمـا

يعني: لأَستلبَن قلبي مِنْ تلك النسوةِ تكلُّفاً منّي لإظهار الحلمِ والرُّجوع عن الصَّبوةِ. وعلَىٰ بمعْنَى في، نحو (وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا)[3] ويتعلَّق في البيت إما بالفعلِ أو بالمَصْدرِ. ويَستَصْبينَ بمَعنى يُصْبين. كما في استجبتُ وأجبْتُ ، أوْ بمعنَى يطلُبْنَ الصبوة. وجعلَ المصنف بناءَ الفعلِ المضارعِ عند اتصالِه بنون الإناثِ عارِضاً، معَ أنَّ الأصل

---

(1) المغني ص672 والسيوطي ص883 والهمع 1: 218 والتصريح 2: 42 وشرح أبيات المغني 7: 125 والعيني 3: 410.

(2) حاتم الطائي ديوانه ص108 والكتاب 4: 71 والمفصل بشرح ابن يعيش 7: 158 والمغني ص880 والسيوطي 951 والخزانة 1: 492 وشرح أبيات المغني 8: 39.

(3) القصص 15.

في الفعل منْ حيثُ هو البناءُ، لكنَّ المضارِعَ على الخُصوص أشبهَ الاسمَ فأعربَ، وجعلَ ما يَردُه إلى البناءِ، أمراً طارئاً عليه.

قال: وقال:[1]

إذا قلتُ هذا حين أسلو يَهيجني *** نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر

وقال: الآخر[2]

أَلَمْ تَعْلَمي يا عَمْرَكِ اللهُ، أنَّني *** كَرِيمٌ، على حِينَ الكرام قَلِيلُ
وأنِّي لاَ أخزَى إذا قيلَ: مُمْلِقٌ *** سَخِيٌّ، وأخزَى أنْ يقال: بَخِيلُ

أقولُ: السلو: النسيانُ، يقال: سلاهُ،وسلا عنه إذا نَسِيَه وتَركَه. ويَهيجُني، بفتح حرف المضارَعَة، أي: يُثيرني، أي يُحرِّكُ شَوْقي، يقالُ: هاجَ الشيء بمعنَى ثارَ، وهاجَه غيرُه بمعنَى أثاره، يتعدَّى ولا يتعدَّى. وفي الصَّحاح:[3] الصَّبا: ريحٌ مَهبها المُستَوَى، أيْ تَهُبُّ منْ مَطْلَعِ الشَّمسِ إذا استوَى الليلُ والنهارُ. وَعمْرَكِ الله، بفتح الراء منصوبٌ على أنه مفعولٌ مطلقٌ، وهو مصدرٌ محذوفُ الزّوائدِ، والأصلُ: تَعمِيرُك الله. والاسمُ الشَّريفُ إما منصوب على إسقاطِ الخافِض، كما كان منصوباً على ذلك معَ فعلِه في عَمَرْتُكِ الله. والمعنى ذكَّرتك بالله تذكيراً يعمرُ قلبك ولا يخلُو[4] منه وحقيقتُه عمرتُ[5] قلبَك بتَذكيرِ الله، ثمَّ حُذِفَ القلبُ

---

(1) أبو صخر الهذلي عبد الله بن سلامة وانظر البيت في المغني ص672 والسيوطي ص169، 883 وشرح أبيات المغني 1: 338، 7: 125.

(2) ينسب البيت إلى مبشر بن الهذيل وموبان بن جهم المذحجي انظره في أمالي القالي 1: 39 والمغني ص673 والأشموني ص315 والسيوطي 884 وحاشية الصبان 2: 263 وشرح أبيات المغني 7: 126 والعيني 3: 412.

(3) انظر (صبا).

(4) ج: ولا تخلو.

(5) سقط حتى 'عمرتك' من ج.

والـتَّذكيرُ والـباءُ، وقـيل عَمَـرْتُك الله، وإمـا [مـرفوعٌ][1] على ما حكَاه المازِني[2] عن بعْضِ العَـرَبِ، ووجْهُـهُ أنَّ المصدرَ أُضيفَ إلى مفْعُوله، فارتَفَعَ الاسمُ الشَّريفُ، لأنَّه فاعلٌ. وأخزى بفتح الهمزةِ، مضارِع خَزِيَ بكسرِ الزّاي، أي: ذُلَّ وهانَ، ويجوزُ الضَّمُّ على أنه مضارِع أخزَى يقـال: أخـزاه اللهُ. والمُمَلَّـقُ: الفقيرُ. وذكرَ المصنفُ، رحمه اللهُ، في بعضِ كُتُبِه[3] لما تكلّمَ على اسـمِ الـزمانِ إذا أُضـيفَ إلى الجُملَـة أنَّـه يَجوزُ إعرابُه وبناؤُه. وأنشدَ شاهِداً على البناءِ قولَ الشاعرِ:

إذا قلتُ هذَا حِينَ أَسْلُو البيتَ

وقـال بإثـرِ إنـشادِه لهـذا البيتِ: وقد سألَنِي سائِلٌ مِنْ أيْنَ تُهبُّ الصَّبا فأنشَدْتُهُ: أَلَمْ تعلَمِي يا عَمْرَكِ اللَّهَ البيتين ولم يَزِدْ على ذلك.

ووَجْه صلاحيةِ هذا للْجَوابِ أنه اشتملَ على بناءِ حينَ المضافِ إلى الجملةِ في قوله:

على حينَ الكِرامُ قليلُ

وأشـارَ بـه إلى البـيتِ المُـشارِك له في هذا الحكمِ حيثُ قيلَ فيه هذا حينَ أسلُو، فبنَى حـينَ المـضافِ إلى الجُملةِ، ولا يَخفَى أنَّ هذا البيتَ المشارَ إليه بإنشادِ ذَيْنِك البيتين صريحٌ في ذكرِ مَحلِّ الصَّبا؛ إذ قيل فيه:

نسيمُ الصَّبا مِنْ حيثُ يَطْلِعُ الفَجْرُ

فظَهَر المَقصودُ ولله الحمدُ.

---

(1) الأصل: مرفوعاً.

(2) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان أخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد، وهو أستاذ المبرد واليزيدي، كان إماماً في العربية متسعاً في الرواية، من كتبه: التصريف، وما تلحن فيه العامة توفي سنة 248 أو 249 هـ. انظر طبقات النحويين ص87-93 والبغية 1: 463 – 466.

(3) انظر غاية الأدب على تهذيب شذور الذهب ص75.

قال: ويُحكَى أنَّ ابنَ الأَخضَرِ[1] سُئِلَ بحضرةِ ابنِ الأَبْرَشِ[2] عن وَجْه النَّصبِ في قول النابغةِ/ 443[3]:

أتاني، أبَيْتَ اللعنَ، أنَّكَ لُمْتَني *** وتلْكَ التي تَسْتَكُّ منها المَسامِعُ
مقالةَ أنْ قد قلتَ سَوْفَ أنالُه *** وذلِك مِنْ تِلقاءِ مِثلِكَ رائِعُ

أقولُ: اللَّعنُ: الطردُ والإبعادُ من الخَيرِ، وهذا النمطُ تستعملُه العرَبُ كثيراً في الدّعاءِ للإنسانِ بالشّرفِ، والعِزِّ، وعلوّ المرتبةِ. والمعنَى. جعلك اللهُ آبياً لِلْعنِ، ولا يكونُ كذلك إلا إذا كانَ شَريفاً أبيَّ النفسِ عالِي الهمةِ. واستكاكُ المسامع: صُمُّها وضيقها. والتلقاء تِفعال بكسر التاء، يقال: جلَس تِلقاءَه أي: حِذاءَه، ويَجيءُ مصدراً بمعنَى اللّقاء والمرادُ هنا الأولُ، أي وذلك من ناحية مثلِك وجهتِه. والرائعُ: المُفزِعُ، يقال راعَه يرُوعُه إذا أفزَعه. قال: فقال[4]:

ولا تَصْحَبِ الأَردَى فَتَردَى مَعَ الرّدَى

أقول: هذا عجزُ بيتٍ ثانٍ من بيتَيْنِ هما:

عَن المرْءِ لا تَسْأل، وسلْ عن قَرينِه *** فكُلُّ قَرينٍ بالمُقارِنِ يَقتَدى
إذا كنتَ في قَوْمٍ فصَاحِب خيَارَهُم *** ولا تَصْحَبِ الأَرْدَى فتَردَى معَ الرَّدى

وما أحسَنَ قولَ مُحَمَّدِ بنِ الشِّبْلِ البَغْدَاديّ[5]:

---

(1) أبو الحسن علي بن عبد الرحمان الأشبيلي عرف بمهارته في اللغة والأدب (ت 514 هـ) انظر البغية 2: 174.

(2) أبو القاسم خلف بن يوسف الأندلسي كان إماماً في العربية، حافظاً للكتب (ت 530هـ) انظر البغية 1: 557 وقصتهما مذكورة في الأشباه 3: 206.

(3) ديوانه ص47، 48 والمغني ص673 والسيوطي ص816، 885 وشرح أبيات المغني 7: 128.

(4) ينسب البيت إلى عدي بن زيد وطرفة انظر ديوان عدي ص: 107 والمغني ص673 والسيوطي 885 والأشباه والنظائر 3: 206.

(5) هو أبو علي محمد بن الحسن بن عبد الله بن الشبلي الشاعر البغدادي توفي سنة 473هـ انظر فوات الوفيات 2: 393، 397 وانظر البيتين في حاشية الأمير 2: 115.

نـوقٌ صُـحْبَةَ مَـنْ تُعـدِيكَ خِلْطَتُه *** بالخَيْـر شـرا وبـالأخلاقِ أخلاقـاً

فالمـاءُ والبَـرْدُ فـاشٍ[1]. مِنْ طَبيعَتِه *** بِـصُحْبَةِ الـنار يُعطِـي اللَّمـسَ إحْـراقا

قال: وفي البيتِ إشكالٌ لَوْ سَأل السائلُ عنه لكان أوْلَى، وهو إضافة مقالةَ إلى أن قد قُلتَ فإنَّه في التَّقديرِ: مقالة قولِك، ولا يضافُ الشيءُ إلى نفسِه.

أقول: لا إشكالَ فإنَّ هذا مِن إضافة الأعمِّ إلى الأخصّ، وذلك لأن[2] مقالةَ أعمُّ منَ المصدَرِ المسبوكِ منْ أن وصلتها، وهذه الإضافة هي المعروفة عندهم بإضافةِ البيانِ، كشَجَرِ أراك، أيْ مقالة[3] هي قولُك [سوف][4] أناله.

قال: وقد يكونُ الشاعرُ إنما قالَهُ[5] مقالةً أنْ، بإثباتِ التّنوين، ونقلِ حَركَةِ الهمزةِ، فأنشدَه الناسُ بتحقيقها فاضطرُّوا إلى حذفِ التنوين.

أقول: هذا أمرٌ عجيبٌ يلزَمُ مَنْ فتح بابَه التطرُّقُ إلى القَدحِ في كل ما يستدلُّ به،[6] إنما قال كذا، ولكنْ حُذفَ، فقيل كذا. وارتكابُ ذلك أمرٌ شنيعٌ. ويوجد في بعض النُّسخ مقالتنْ، هكذا بنونين، وهو جارٍ على طريقةِ العروضيين في [كتابةِ][7] كل ما يُنطَقُ به من الحروفِ على حَسبِ ما يُلفظُ به. والصوابُ أنْ تكتبَ [هكذا][8] مقالةً آن بفتحتين على التاءِ إشارة إلى التنوين، والإشارة على ألفِ أنْ بعلامَةِ الوَصلِ إيذاناً بأن حركتها نُقِلت.

---

(1) في حاشية الأمير 2: 115: شيء.

(2) جـ: أن.

(3) سقط حتى قاله مقالة أنْ من د.

(4) الأصل: فسوف.

(5) جـ: قال.

(6) بعده في جـ: بأن يقال.

(7) الأصل: رواية.

(8) من جـ و د.

الأمُورُ التِي لا يَكُونُ الفِعلَ معَها إلا قاصِراً

قال: أحدُها كونُه على فَعُلَ بالضَّمِّ، كَشرُفَ وظَرُفَ،[1] لأنه وقفٌ على أفعالِ السجايا وما أشبَهَها، ممّا يقومُ بفاعلِهِ ولا يتَجاوَزُه.

أقول: فمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجيء متعدياً لأنَّ التعدِّي يقتضي توقفَ الشيءِ على المُتعلّق، أعني المتجاوزِ إليه، وهاهنا لا [توقفَ][2] ولا [تَجاوُز][3]. ويردُ على المصنفِ أنَّ فَعُلَ إذا كان محوَّلاً عنْ غيرِه فإنَّه يتعدَّى، نحو: قلتُه وظلْته[4] والأصل فعلَ بفتحِ العين، فلما سُكِّن آخرُه للضميرِ لَزِمَ حذفُ عينِه، فحوِّل أولاً[5] إلى فَعَلَ ﴿بنقلِ][6] حركَته إلى فائِهِ، فيُعلَمَ أنَّ عينَه التي حُذِفَت واوٌ، كما حوَّلُوا نحو باعَ إلى فعِل، بالكسرِ، / 444 ليدُلَّ على أنَّ العين ياءٌ، فاستصْحَبُوا في نحو قال وغيرِهِ الثابتَ قبلَ التَّحويل، وهو مذهبُ سيبويْهِ[7] وأصحابه ولابنِ الحاجِبِ[8] خِلافٌ في ذلك فقال: إنَّ الصحيحَ أنَّ الضَّمَّ لبيانِ بناتِ الواو، لا للنقلِ. فيحتمِل أنْ يُجابَ عنِ المصنفِ بأنَّه اختارَ هذا المذهبَ فأطْلَقَ، أوْ رأى أنَّ مثلَ هذا اللفظِ إنما يتَصرفُ إلى البناءِ الأصلي لا العارضِ بالتحويلِ.

قال: وسُمِعَ: رَحُبتكُم الطاعَة.

أقول: في الصّحاح[9] قال الخليلُ قال نَصْرُ بن سيّارٍ أرْحبكُم الدخولُ في طاعةِ الكِرْماني.

قال: وإنَّ بُشْراً طَلَعَ اليَمَنَ.

---

(1) جـ و د: كظرف وشرف.

(2) الأصل: يُوقف.

(3) الأصل: يُجاوز.

(4) جـ و د: ظللته.

(5) سقطت من د.

(6) الأصل: لتنقل.

(7) الكتاب 4: 51.

(8) انظر شافيته بشرح الرضي 1: 74.

(9) انظر (رحب) وانظر اللسان (رحب).

أقولُ: هذا مِن كلامِ أميرِ المؤمنين عليِّ بنِ أبي طالِبٍ[1] كرَّم الله وجهَهُ.

قال: ولا ثالثَ لهما.

أقول: في الصّحاحِ حكايةُ عنِ الخليلِ أنَّه لَمْ يَجيء في الصَّحيح فعُل بضم العينِ مُتَعدِّياً غيرهُ، يعني أرحَبُكم الدخولُ، وفي القاموسِ[2]: "ورحبكم الدُّخولُ في طاعَتِه ككرُم: وَسِعكم شاذ، لأنَّ فعُل ليستْ مُتعديةَ إلا أنَّ أبا عليّ حكَى عن هُذيلٍ تَعديتها".

قال: والثالث كونُه على فعَلَ بالفتح ﴿أوْ فَعِلٍ﴾[3] بالكسرِ، ووصْفُهما على فَعيل، نحو دَلَّ وقوي.

أقول: يعني أنَّ فعيلِ ليس إلاَّ، فلا يَردُ نحو عَلِمَ فإنَّ وصفَه، وإنْ جاء على عليم، إلا أنه جاءَ على عالِم أيضاً.

قال: وإنَّما حقيقة المُطاوَعَة أنْ يدُلَّ أحُد الفعلينِ على تأثيرٍ، ويدُلَّ الآخرُ على قَبولِ فاعِلِه لذلك التأثير.

أقول: ﴿ينتَقِضُ﴾[4]. بنحو قولكَ: ضربتُ زيداً فتألم؛ إذِ الضَّربُ: الإيلامُ، على رأي المصنف، كما سيجيءُ في أوائل الخاتِمةِ التي أوردها مقدمةً للكلامِ في الحذفِ من الباب الخامس، فكان حقه أنْ يقولَ: أو يَدلُ أحدُ الفعلين ﴿المتلاقيين﴾[5] في الاشتقاقِ، فيخرُجُ مثلُ هذا.

قال: والرابعَ عشَرَ أنْ يضمَّنَ معنَى فعلٍ قاصر، نحو قولِه تعالى (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)[6] (فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ)[7] (أَذَاعُوا۟ بِهِۦ)[8] (وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ)[9]

---

(1) انظر اللسان ففيه: وفي الحديث: "هذا بسرٌ قد طلع اليمن" أي قصدها. انظر (طلع).

(2) انظر الرحب.

(3) الأصل: وفعل.

(4) من جـ و د.

(5) الأصل: المتلاقين.

(6) الكهف: 28.

(7) النور: 63.

(8) النساء: 83.

(9) الأحقاف: 15.

(لَّا يَسمعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ)[1] وقولُهم: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. وقولُه:[2]

يَجْرَحْ في عراقيبها نَصْلِي

فإنَّها ﴿ضُمِّنَت﴾[3] معنَى: ولا تَنبُ، ويَخْرُجُون، وتَحَدَّثوا، وبارِكْ، ولا يصْغُون، واستجابَ، ويَعْثُ، أو يُفسِدُ.

أقولُ: في هذا لَفٌّ ونَشْرٌ مُرَتَّبٌ، فقولُه: ولا تَنبُ راجِعٌ إلى قولِه تعالى (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)[4] وذلك أنَّ عدا متعدٍّ بمعنَى جاوَزَ، تقولُ عدا فلانٌ طوْرَه أيْ جاوَزَه ونبا لازِمٌ بمعنَى تَجافَى وتباعَدَ، تقول: نَبا عنه ينْبُو وقوله: يَخْرجون راجعٌ إلى قولِه تعالى:

(فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ)[5]، وذلك أنَّ[6]، خالَف متَعدٌّ تقول: خالفْتُ فلاناً، أي: ارتكبْتُ خلافَه، وخرَجَ لازِمٌ يدخُل ﴿عن﴾[7]، في صلَته[8]. وتَحدَّثوا راجعٌ إلى قوله تعالى (أَذَاعُواْ بِهِۦ)، وذلك أنَّ أذاعَ متعدٍّ، تقول: أذَعْتُ الحديثَ، أيْ: أفشيتُه، وتَحدَّثَ لازِمٌ يُؤتَى بالباء في صلَتِه. وقولُه: وبارِكْ راجعٌ إلى قوله تعالَى (وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ)، وذلك أن أصلَح متعدٍّ: تقولُ أصلَحَ اللهُ حالَه، وبارَكَ لازِمٌ يُوصَلُ بفي، قال تعالى (وَبَـٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ

---

(1) الصافات: 8.

(2) البيت لذي الرمة ديوانه ص: 156 والمفصل بشرح ابن يعيش 2: 39. والمغني ص: 676 والخزانة 1: 484، 4: 290 وشرح أبيات المغني 7: 132.

(3) الأصل: تضمنت

(4) الكهف: 28.

(5) النور: 63.

(6) جـ: لأن.

(7) من جـ و د.

(8) بعده في جـ و د: وقوله.

فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا)[1] وقولُه: لا[2] يَصغُون راجع إلى قوله تعالى (لَّا يَسمعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ) وذلك أنَّ سمِعَ متعدّ، نحو (حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ)[3] وصغا[4] لازمٌ يعنِي: مالَ، يُوصَلُ بإلى تقولُ: صغوت إلى فلانٍ، أي: مِلْتُ إليه وتقولُ أيضاً صَغِيتُ بكسر الغين بمعنَاه، فعلَى الأول تكونُ الغين مِنْ لا يَصغون مضمومةً كيغزون، وعلى الثاني تكونُ مفتوحةً كيَرْضَون. وقوله: واستجاب راجعٌ[5] لقولهم:[6] سمِعَ اللهُ لِمَنْ حمِده إذ سَمعَ متعدٍّ كما مرَّ. واستجابَ لازمٌ يُوصَلُ باللامِ تقول: استجبت[7] لزيدٍ. وقوله يُعْثُ، أو يُفسِدُ الفعلانِ بمعنى واحدٍ، وكلاهما راجعٌ إلى قوله: يَجْرَحُ فإن جرَحَ[8] متعدٍّ، وعاثَ لازمٌ يُوصلُ بفي تقول: عاثَ الذئبُ في الغنَم، وكذا أفسد يأتي لازماً مَوْصُولا بفي قال تعالى (وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا)[9]. وما أنشده المصنفُ بعضَ عَجز من قول الشاعِر/ 445.

وإنْ ﴿تَعْتذر﴾[10] بالمَحلِ مِنْ ذي ضُروعِها *** إلى الضَّيفِ يَجرَحْ في عَراقيبها نَصْلي

المَحْلُ: انقِطاعُ المطَرِ ويُبْسُ الأرضِ مِنَ الكَلأ. والمرادُ بذي ضُرُوعها: لبنُها. والعَراقيبُ جمعُ عُرقوبٍ، بضم العينِ وعُرقُوبُ الدابة في رِجْلِها بمنزلةِ الرُّكبةِ في يَدِها، وضميرُ ﴿تَعْتذر﴾[11] يعودُ إلى الناقةِ أي إنْ تَعتذِرْ عن قلَّةِ لبنها بيُبوسَة الأرضِ مِنْ عَدَمِ المطرِ

---

(1) فصلت: 10.

(2) جـ و د: ولا.

(3) التوبة: 6.

(4) في حاشية الأصل "صغا يصغو وصغى يصغى" قاموس.

(5) سقط حتى "واستجاب" من د.

(6) جـ إلى قولهم.

(7) د: استحييت.

(8) د: يجرح.

(9) الأعراف: 56.

(10) في الأصل "يعتدر" هو تصحيف لأنه سيشير فيما بعد إلى "يعتذر".

(11) الأصل: يعتذر.

أعقرُها للضَّيفِ. وجعلَ ابنُ الحاجِبِ[1] ما في قوله تعالى (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي)[2] مِنْ بابِ فلانٌ يُعطِي ويَمْنَعُ، ويَصِلُ ويَقطَعُ، أيْ ممّا استعمِلَ فيه المتَعدِّي منزّلا منزلَةَ اللازِم. كأنه قيل: يفعلُ الإعطاءَ، والمنعَ، والوَصْلَ، والقَطْعَ. وإذا قصد هذا المعنى ثم قصَدَ المتكلم ذكرَ خُصوصِية متعلقه أتى بالمتعلق مجروراً بفي، كأنه محلٌّ له، فالمعنَى في الآية والبيتِ أوْقِع الصَّلاحَ في ذريتي. ويُوجِدُ نَصْلِي في عَراقيبها الجِراحَ. وفي الكشّاف:[3] إنَّهُ يَجوزُ أنْ يكونَ (وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ)[4] على معنَى: افعلي الهَز بِهِ، كقوله: يُجرَحْ في عَراقيبها نصْلي.

قال: أو حِلْية كدعِج وشَنِبَ.

أقول: الدَّعَجُ: شدةُ سوادِ العينِ مع سَعَتها. والكَحَلُ: أنْ يعلُو جفونَ العينين مثلُ الكُحْل من غيرِ اكتحالٍ، قال:[5]

ليس التَّكَحُّلُ في العَيْنيْنِ كَالْكَحَلِ

والشَّنَبُ: حدةٌ في الأسنانِ، ويقال بَرْدٌ وعذوبَة كذا في الصّحاحِ[6] وقال في القامُوسِ. الشَّنَبُ: ماءُ ورقة وبرْدٌ وعُذوبة في الأسنانِ أوْ نقَط بيضٌ أو حِدّة الأنيابِ تراها كالمِنشَارِ.

قال: ويَرُدُّه قولُه:

تَجاوَزْتُ أحْرَاساً إليْها وَمعْشراً.

---

(1) الأمالي 1: 130.

(2) الأحقاف: 15.

(3) انظر 2: 507.

(4) مريم: 25.

(5) هذا عجز بيت للمتنبي صدره:

لأنّ حُلْمك حُلْم لا تكلفه

ديوانه 3: 261.

(6) انظر (الشنب).

أقولُ: هذا صدرُ بيت مِنْ مُعلَّقةِ امرئ القَيسِ[1] والعجزُ:

عليَّ حِراصاً لَوْ يُسرُّون مَقتلي

الأَحراسُ: إمّا جمعُ حارِس، كصاحِب، وأصحاب، أو جمعُ حرَسٍ، كجمَل وأجْمال. والحرسُ جمع حارِس، كخادمٍ وخَدَم. والمَعشَر: القومُ. والحِراصُ جمعُ حَريص، مثلُ كريم وكِرام. والفعلُ منه حَرَصَ، كضَرَب، وحَرِصَ كَعَلِمَ كذا في القاموسِ[2]. والإسرار من الأضداد يُطلَقُ على الإظهارِ، والإخفاءِ. وقد جوَّزُوا في قوله تعالى (وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ)[3] وفي البيت. وقال بعضُ شارحِي المُعلَّقاتِ[4]: الأولُ أوْلَى، لأنه كان مَلِكاً والمُلوكُ لا يُقدرُ على قَتلِهم علانيةً.

قلت: قد رُوِي يُشرُّون بالشّين المعجَمَة، وقد صرَّح هذا الشارِحُ بأنَّ معناها الإظهارُ لا غيرُ فَيَترَجَّحُ بهذه الرواية حملُ الأخرى على الإظهارِ. ولا يلزَمُ من الحِرْصِ على الشيء تحقُّقُ القدرةِ عليه. والمقتل هنا: القتلُ. ولو هنا إما مصدرية مثلُها في قول قُتيلةَ تخَاطِبُه عليه السلامُ[5]:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ، ورُبَّما *** مَنَّ الفتَى، وهوَ المَغِيظ المُحنَقُ

و المصدر المقدر منها و من صلتها في محل جر على أنه بدل من ضمير علي بدل اشتمال، أي حراصا على إسرار قتلي، و إما امتناعية، والجواب محذوف، أي لو يسرون قتلي لسرهم ذلك.

---

(1) ديوانه ص13 (فيه: أهوال معشر، علي حراص) وجمهرة أشعار العرب ص98 والرصف ص360 والمغني ص350، 677 والسيوطي ص651 والخزانة 4: 496 وشرح أبيات المغني 5: 63، 7: 133.

(2) انظر (حرص)

(3) يونس: 54، وسبأ: 33.

(4) المراد الزوزني انظر شرحه على المعلقات ص22.

(5) البيت لقتيلة بنت النضر، وقيل لبلى بنت النضر بن الحارث. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ص966 والجنى الداني ص288 والمغني ص360 والسيوطي ص648 والعيني 4: 471 وشرح أبيات المغني 5: 51 ونتائج التحصيل ص824.

قال: ونقلَ ابنُ عُصفورِ[1] عن ابنِ السِّيد[2] أنه قال في قولِ أبي ذؤيبٍ[3]:

بَيْـنَا تَعانُقُـهِ الكُمـاةَ ورَوْغِـه *** يَـوْماً أتـيحَ لـه جَـريءٌ سَـلْفَعُ

إن مَنْ رَوَاه بجرّ التعانُقِ مُخْطِيء.

أقـول: الكمـاةُ. جمـع كمـي وهو الشجاعُ المُتكمّي في سِلاحِه، لأنه كَمَى نفسه، أي: سَتَرها بالـدِّرع والبيـضَة كـذا في الـصّحاح[4] والرَّوْغ مصدرُ راغَ، أي مالَ عنِ الشيء وحادَ عـنه. وأُتـيح لـه بالمثناة الفوقيةِ، أي: قُدّرَ لهُ. والجريءُ بهمز الآخِرِ ذو الجُرْأةِ، وهي: الإقدامُ علـى الـشيءِ. والـسلفَعُ، بسين مهمَلَةٍ، فلامٍ، ففاءٍ، فعينٍ مهملةٍ، كجَعْفَرٍ: الجَسُور. والتَّعانُقُ: جعـلُ كـلٍّ من المُتعانِقين يده على عُنُق الآخرِ، والفِعلُ منه / 446 لازمٌ، كما قالَ ابنُ السيدِ وغيرُه، فلا يقال: زيدٌ تَعانَقَ عمراً، وإنما يقال: عانقَه واعتنَقَه، أوْ تعانقا. فالبيتُ حينئذٍ مُشْكلٌ سواءٌ رُويَ بالجرِّ، أوْ بالرَّفعِ، كما أشارَ إليه المصنفُ، رحمه الله.

الأُمورُ التي يَتَعَدَّى بها الفِعْلُ القاصِرُ

قال: وأمَّا قولُ أكثرِهم: إنَّ استَغْفَرَ من بابِ اختَار فَمَردودٌ.

أقـول: يـريدُ ببابِ اختارَ ما هو متعدٍّ إلى واحدٍ بنفسه، وإلى الثاني بحرفِ الجرّ دائماً، وإن تَعـدَّى إلـيه بنفـسه في بعـضِ الحـالاتِ، فعلَى سبيلِ التَّوسُّعِ. قال أبو حيانَ في البَحْرِ[5]: اختـارَ: افـتعلَ مـن الخَيْـرِ، وهـو التَّخـييرُ والانتقاءُ، واختارَ من الأفعال التي تعدَّتْ إلى اثنين أحـدُهما بنفـسه، والآخـرُ بواسـطة حـرفِ الجـرِّ، وهي مقصورةٌ على السَّماع وهي: اختارَ،

---

(1) انظر كتابه ضرائر الشعر ص34 وشرحه على جمل الزجاجي 2: 406.

(2) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص332.

(3) ديـوان الهذلـيين 1: 18 والحماسـة بـشرح المرزوقي ص1884 والخـصائص 3: 122 والمفـصل بشرح ابن يعيش 4: 34 وإصـلاح الخلـل ص332 والرصف ص106 والجنى الداني ص176 والمغني ص485، 677 والأشباه 1: 196 والخزانة 2: 397، 3: 183 واللسان (بين).

(4) انظر(كمى).

(5) انظر 4: 398.

واستغفرَ، وأمرَ، وسمَّى، وكنَّى، ودعا و زوجَ، ثم يحذَفُ حرفُ الجرِّ، ويتعدَّى إليه الفعلُ، فتقول: اخترتُ زيداً منَ الرجالِ، واخترتُ زيداً الرّجالَ ﴿قال﴾ [1]:

اخترْتُكَ النّاسَ إذ رثتْ[3] خَلائقُهُمْ *** واعتَلّ مَنْ كانَ يُرْجَى عِندَهُ السّولُ[2]

ووَجْهُ ما قال[4] المُصنّف مِنْ أنَّ القولَ بذلك في استغفرَ مَرْدودٌ، وهو أنَّ صَوْغَ الفعلِ على استفعلَ منَ الأمورِ التي يتعدَّى بها الفعلُ، فإذا كان مُتعدِّياً إلى واحِدٍ تعدَّى إلى اثنين، ولا يَخفَى أنَّ غَفَرَ مُتعد إلى واحدٍ، تقول: غفرَ اللهُ ذنبَك. قال[5] تعالى (إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا)[6]، وقد صِيغَ على استفعلَ مُراداً به الطَّلَبُ، فقيل: استغفرَ، أيْ طلبَ المَغفِرةَ، فيتعدَّى إلى اثنين عملاً بهذه القاعدةِ. والقولُ بأنه يتعدَّى إلى اثنين بحرفِ الجرِّ كاختارَ، خُروجٌ عن هذا الأصلِ المُقرَّرِ، فيكونُ مَرْدوداً. على أنَّ ابنَ الحاجِبِ صرَّحَ في الأمالِي[7] وكذا غيرهُ بأنَّ استغفرَ يتعدَّى بنفسه تارةً وبحرفِ الجرِّ أخرى، كقوله: استغفرت اللهَ ذنباً واستغفرته مِنْ ذَنبٍ.

قال: ويُشكلُ على الزَّمخشَري[8] قولُه تعالَى (وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً)[9] فقرنَ نُزِّلَ بجملةٍ واحدةٍ.

أقولُ: جوابُ هذا الإشكال أنَّ الزَّمخشري لا يقولُ بأنَّ نزَّلَ يدلُّ على التَّدريج إلا حيثُ لا توجَدُ قرينة تنافيه. وقد قال هو في ٱلكشَّافِ في هذه الآية نُزِّلَ ها هنا بمعنى أُنزِلَ لا

---

(1) من جـ و د.

(2) انظر البيت في تفسير الطبري 13: 146، وتفسير القرطبي 7: 292 والبحر 4: 398.

(3) جـ: رابت.

(4) ج و د : ما ذهب إليه.

(5) بعده في جـ: الله.

(6) الزمر:53.

(7) 4: 98.

(8) انظر الكشاف 3: 90.

(9) الفرقان: 32.

غيرُ كخَبرَ بمعنَى أخْبَرَ، وإلا كان مُتدافعاً يعنِي لأنَّ نُزِّلَ للتَّدريج و جُمْلَةً واحدةً تُنافيه، فظهرَ أنَّ مرادهُ ما قلناه. ولا إشكالَ حينئذٍ، وقد قال في تفسيرِ سُورةِ كهيعص عندَ الكلامِ على قوله تعالَى (وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ)[1]. والتَّنزُّلُ على معنيْن معنَى النُّزولِ على مَهَلٍ، ومعنَى النُّزول على الإطلاق كقولِه[2]:

فلستَ ﴿لإنسيٍّ﴾[3] ولكنْ لِملأكٍ *** تَنَزَّلَ مِنْ جوِّ السَّماءِ يَصُوبُ

لأنَّهُ مُطاوِعُ نزَّل، ونزَّلَ يكونُ بمعنَى أنزلَ، وبمعنَى التَّدريج، واللائق بهذا المعنَى هو النُّزول على مَهَلٍ، والمرادُ أنَّ نزُولَنا في الأحايين وقتاً غِبَّ وقتٍ ليس إلا بأمرِ اللهِ، وعلى ما يراه صَواباً وحكمةً هذا كلامهُ، وهو صريح في أن نزَّل يردُ للمعنيين يُستعْمَلُ في كل محلٍّ ما هو لائِقٌ[4] به، فكيفَ يَردُ عليه ما[5] ذكرَهُ المصنِّفُ؟

قال: وقولُه تعالَى (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا)[6] وذلك إشارةٌ إلى قولِه تعالى (وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا)[7] الآية، وهي آية واحدةٌ.

أقولُ: يعنِي أنَّ هذه الآيةَ الواردةَ في سورَةِ النِّساءِ، وهي قولُه تعالى (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا /447 فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ) ﴿تَرِدُ﴾[8] على الزَّمخشري[9] أيضاً وذلك لأنه قد وردَ فيها

---

(1) مريم: 64 وانظر الكشاف 2: 516.
(2) علقمة الفحل ديوانه ص117 والكتاب 4: 379 وأمالي الشجري 2: 292 والكشاف 2: 516 والعيني 4: 532 واللسان (ملك).
(3) الأصل: أنسى.
(4) جـ و د: اللائق.
(5) جـ: بما.
(6) النساء: 140.
(7) الأنعام: 68.
(8) الأصل: يرد.
(9) انظر الكشاف 1: 572.

نـزَّلَ المُضَعَّفَ بالبناءِ للفاعلِ في قِراءة عاصم[1] وبالبناء للمفعول في قراءةِ غَيْرِه،[2] وأنْ مخففة مِـنَ الثقـيلةِ، واسمها إما ضميرُ الشأنِ على رأيِ قومٍ، أو ضميرُ المُخاطبين على رأيِ آخرينَ. أي نـزَّل عليكُم في الكتابِ أنَّ الشأنَ كذا، والشأن ما أفادَته الجملة بشرطها وجزائِها، أوْ نَزَّلَ علَـيكُم في الكتابِ أنَّكم إذا سَمِعتُم، وأنَّ معَ ما في حيزِها في قِراءة عاصِمٍ في موضع نصبٍ و في قـراءة غـيره[3] في مَوْضِـعِ رفـعٍ بنَـزَّلَ. والمُنَـزَّلُ علـيهم في الكتابِ ما نزلَ عليهم بمكَّة من قـوله تعـالى (وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ)[4]، فمـا في سُـورَة النّـساءِ تَـذكيرٌ للمؤمـنينَ بما نُزِّلَ أولاً بمكَّةَ، وهو آية واحدةٌ، ومعَ ذلـك اسـتعمَلَ في شـأنها نـزَّل المـضَعَّفَ، وهو مُنافٍ لقولِ الزَّمَخْشري باقتضائه التّدريج في التنـزيل، ولا تـدريجَ مـعَ وَحْـدَةِ الآية. ولا أدْري لِمَ سَكَتَ المصنفُ عن إيرادِ قوله تعالى في سـورةِ الأنعـام (وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً)[5] فاستَعمَلَ التَّنزيلَ معَ وحْدةِ الآية في مَوضعينِ.

والجـوابُ مَـا تَقدَّمَ: إنَّ الحملَ على التَّدريج إنَّما ﴿يُرتَكَبُ﴾[6] عند فقدِ المُنافي، وهو موجـودٌ فيما ذُكِرَ، فيُحمَلُ نزَّلَ ذو التّضعيفِ على أنزَلَ ذي الهمزةِ، وقد قال الزَّمَخْشَريُّ[7] في آيةِ الأنعامِ نزَّلَ بمعنَى أنْزَلَ، وهو ظاهرٌ.

قال: وظاهرُ قولِ سيبويْه[8] أنّه سماعِي مطلقاً.

---

(1) انظر السبعة ص239 والبحر المحيط 3: 374.

(2) وهي قراءة الجمهور انظر السبعة ص239 والبحر 3: 374.

(3) وهي قراءة أبي حيوة انظر البحر 3: 374.

(4) الأنعام: 68.

(5) الأنعام: 37.

(6) الأصل: ترتكب.

(7) الكشاف 3: 90.

(8) انظر الكتاب 4: 55.

أقول: ليس مُرادُه ما هوَ أعمُّ منَ القاصرِ والمتَعدّي إلى واحدٍ، والمتَعدّي إلى اثنين، وإنّما ﴿يريد﴾[1] القاصرَ والمتعدّي إلى واحدٍ، فإنَّ الثالثَ لَمْ يُسمَعْ كما قدَّمَه، وكان حقه أنْ يَذكُر قول سيبويه أولاً، فيقولَ عَقِبَ قوله: والنَّقلُ بالتَّضعيفِ سماعِيٌّ في القاصرِ، كما مثلنا، وفي المتَعدّي لواحد، وهذا قولُ سيبويهِ.

قال (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ)[2] في أنْ، أو عَنْ، على خلافٍ في ذلك بينَ المُفسِّرين.

أقولُ: قال المصنفُ في تَوضِيحِه[3] على الأَلْفِية اشترطَ ابنُ مالِكٍ[4] في أنَّ وأنْ، أمْنَ اللَّبسِ فمنَعَ الحذف في نحو: رغبتُ في أن تفعل، أو عن أن تفعل لإشكال المراد بعدَ الحذف، ويُشكِلُ عليه (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) بحذف الجرِّ مع أن المُفسِّرين[5] اختلَفُوا في المُرادِ.

قلتُ: لابنِ مالك أنْ يُجيبَ بما ذكَرَه المصنفُ في هذا الكتابِ في الخاتِمةِ التي تكلَّم فيها على الحذفِ في الباب الخامسِ حيث قال: وأما (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) فإنّما حُذِفَ الجارُّ فيها لِقَرينَةٍ، وإنّما اختَلَفَ العلماءُ في المقدَّرِ مِنَ الحرفيْنِ في الآيةِ لاختِلافِهم في سَبَبِ نزُولِها، فالخِلافُ في الحقيقةِ في القَرينَةِ.

وجوَّزَ الزَّمخشَري[6] الوَجهيْنِ فقال في أنْ تَنكِحوهُنَّ لجمالِهنَّ، وعنْ أنْ تَنكحوهُن لدمامَتِهنَّ، ورُويَ أنَّ عُمرَ بنَ الخَطّابِ[7]، رضي اللهُ عنه،[8] كان إذا جاءَهُ وليُّ اليَتيمةِ نَظَرَ فإن كانت جميلة غنية قال: زَوّجها غيركَ، والتمِسْ لها مَنْ هو خَيرٌ منكَ، وإن كانتْ دَميمةً، ولا مالَ لها قال: تَزَوَّجها فأنت أحَقُّ بها[9].

---

(1) من جـ و د.
(2) النساء: 127.
(3) انظر التصريح 1: 313.
(4) انظر التسهيل ص83.
(5) انظر الكشاف 1: 567، والبحر 3: 362.
(6) انظر الكشاف 1: 567.
(7) انظر الكشاف: 1: 567.
(8) سقط رضي الله عنه من جـ.
(9) سقطت من جـ.

قال: ومِمّا يَحتَمِلُهما قولُه:[1]

ويَــرْغَبُ أنْ يَبْنِــي المَعَالِــيَ خالِــدٌ *** ويَــرْغَبُ أنْ يَرضَــى صَــنيعَ الأَلائِــمِ

أنشَدَه ابنُ السّيدِ[2] فإن قُدّرَ في أولاً، وعنْ ثانياً فمَدْحٌ، وإنْ عُكِسَ فَذمٌّ، ولا يَجوزُ أنْ يُقدَّرَ فيهما معاً في أو عنْ للتّناقضِ.

أقولُ: المَعالي معلاة، بفَتح الميم، وهو: كسبُ الشرفِ. والصّنيعُ، بفتح الصاد وزيادةِ ياءٍ بعدَ النونِ: فعلُ القبيحِ ﴿تقولُ﴾[3] صنَعَ به صَنيعاً قَبيحاً، أي فَعَلَ. والصنعُ بالضّمِّ مَصدرُ قولك: صنَعَ إليه مَعرُوفاً كذا في الصّحاحِ.[4] والأَلائِم جمعُ الأَلأم[5] من قولك: لَؤُمَ الرَّجُلُ فهو لَئيمٌ، أي: هوَ دَنيءُ الأصلِ/ 448، شَحيحُ النفس.

فإن قلت: لا يُشك[6] في أنَّ الإنسانَ يَرْغَبُ[7] في الخيرِ فَيفعلُه، وفي الشرِّ فيفعلُه في وقتٍ آخرَ، وقَدْ يرْغَبُ عنِ الخيرِ وعنِ الشرِّ معاً، فلا يفعلُ شيئاً منهما، ولا يُريدُ فعلُه، ولا تناقُضَ في ذلك.

قلت: الذي في البيتِ الإخبارُ باستمرارِ الرَّغْبَةِ بشهادَةِ[8] المُضارعِ، ولا يُمكِنُ الجمعُ بينَ استمرارِ الرَّغبةِ في الخيرِ، واستمرارِ الرَّغبةِ في الشرِّ، لأنَّه متَى استمرَّتِ الرَّغبة في الخَيْرِ لَزِمَ انتفاءُ الرَّغبةِ في الشرِّ، لأنّها شرٌّ، فلو فُرِضَ وُجودُها لم تستَمِر الرَّغبة في الخَيرِ، وقد فُرِضَ استمرارُها. وكذا العكسُ، وكذا أيضاً الاستمرارُ ﴿في﴾[9] الرَّغبةِ، عن الخيرِ، وعنِ الشرِّ معاً

---

(1) انظره في إنصاف ابن السيد ص56 والمغني ص682 وشرح أبيات المغني 7: 136.

(2) انظر كتابه الإنصاف ص56.

(3) الأصل: يقول.

(4) انظر (صنع).

(5) د: الأم.

(6) د: لا شك.

(7) سقط حتى "وقت آخر" من د.

(8) سقط حتى "الرغبة" من جـ.

(9) الأصل: على.

لا يُتصوَّرُ، إذ الرّغبة عنِ الخيرِ رغبة في الشرِّ، والرَّغبة عنِ الشرِّ رغبة في الخَيرِ، فثبتَ التَّناقضُ على تقديرِ في أوْ عن في المَوْضعينِ، كما ذكَرَه المصنفُ.

قال: وما يشهَد لمدَّعي الجرِّ قوله تعالى (وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا)[1].

أقول: قال الزَّمخشَري:[2] وأنَّ المساجِدَ مِنْ جملةِ المُوحَى، وقيلَ معناهُ: ولأن المساجِدَ لله فلا تَدعُوا على أنَّ اللامَ متعلِّقة بلا تَدعوا، أي: فلا تَدعُوا معَ اللهِ أحداً في المساجد لأنها للهِ.

قلتُ: وعلى الأولِ فلا شاهَد في الآية، وعلى الثاني يُشْكِلُ تقديمُ معمولِ ما بعدَ الفاءِ عليها. وقولُ الجاربَرْدِي: إنَّ ما بعد فاءِ السببيةِ يَجوزُ أنْ يعملَ فيما قبلَها، بخلافِ الجَزائيةِ أخْذاً له من هذا الكلامِ، غَيْرُ سديدٍ.

قال: (وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ)[3].

أقول: الأمَّة: الملة. وهذه[4] إشارَة إلى مِلّةِ الإسلامِ، أي: إنَّ ملةَ الإسلامِ هي ملَّتُكُم التي يَجِبُ أنْ تكُونوا عليها لا تَخرجُون عنها ﴿يُشار﴾[5] إليها ملة واحدةٌ غيرُ مُختلِفَةٍ.

قال: أصلُهما لا تدعُوا معَ اللهِ أحداً، لأنَّ المساجَد لله ﴿و﴾[6] فاعْبُدونِ لأنَّ هذه أمَّتُكُم.

أقولُ: لكن في كلٍّ منهما تقديمُ مَعْمولِ ما بعدَ الفاءِ عليها كما تَقَدَّمَ.

فإن قلت: على ماذا يَتَخَرَّجُ؟

---

(1) الجن: 18.

(2) الكشاف: 4: 170.

(3) مزج ابن هشام والدماميني بين آيتين، الأولى: (وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) المؤمنون: 52 والثانية وهي: (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) الأنبياء: 92 والآية الأولى هي محل الشاهد.

(4) جـ: وهي.

(5) من جـ و د وفراغ في الأصل.

(6) من جـ و د والمغني.

قلت: يَتخرَّجُ على حذف أما الشرطيةِ، وتكونُ هذه الفاءُ هي الداخلة على جوابها. وقد مرَّ أنَّ الرّضِي[1] حكَى أنَّ حذفَها مطردٌ إذا كان ما بعدَ الفاءِ أمراً، أو نهياً، وما قبلَها منصوباً به، أو بمفسِّرٍ به. وضابط الاطرادِ المذكورِ يشمَلُ ما في الآيتين، فيكونُ تقديمُ المَعمُولِ على الفاءِ مُغتفراً على ما تقرَّرَ في مَحلّه.

قال: ﴿ولا يَجُوز﴾[2] تقديمُ منصوبِ الفعلِ عليه إذا كانَ أن وصِلتَها، لا تقولُ أنَّك فاضِلٌ عرَفتُ[3].

أقول: ذكرَ المصنفُ في النوع الثاني عَشَرَ منَ الجهة السادسةِ من البابِ الخامسِ أنَّ السَّببَ المقتَضِي لتأخير المفعولِ إذا كان أنّ وصلَتَها، نحو: عرفتُ أنَّك فاضِلٌ كراهَةَ الابتداءِ بأنَّ المفتوحَةِ لئلاَ يلتبسِ بأن التي بمعنَى: لعلَّ[4]. وعلَّلَ بعضُهُم وجوبَ تقديمِ الخَبرِ إذا وقَعَ خبراً عنْ أنَّ وصلتها بخشيَةِ الالتباسِ بينَ إنَّ المكسورةِ وأنَّ المفتوحةِ، لَو قُدِّمت فقيل إنك قائِمٌ عندي ولا تَدفَعُ الفتحة هذا اللبسَ، فيمكنُ أنْ تجري هذه العلة في بابِ[5] المفعول.

فإن قلتَ: فهلاَّ اجتنبُوا هذا اللَّبسَ عندَ وقوعِ أنَّ وصلَتِها مجرورةً باللامِ المقدَّرةِ؛ بل أجازُوا مثلَ أنك فاضِلٌ أكْرَمتكَ، ولَمْ يُبالُوا بحصولِ اللَّبسِ.

قلت: لأن ذلك لا يُوقِعُ في مَحْذورٍ، إذ المقصودُ التَّعليلُ، وهو حاصلٌ على كلِّ تقديرٍ، سواءٌ ظنَّ السامِعُ أنَّ ﴿أنَّ﴾[6] مفتوحة واللامَ مقدَّرَة، أو ظنَّها مكسورَةً، وذلك لأنَّ التعليلَ معَ الفتح مُستفادٌ منَ اللامِ المقَدَّرَةِ، ومعَ الكسرِ مُستفادٌ مِنْ كونِ الجملةَ المصدَّرةِ بإنَّ المكسورةِ تَقَعُ في مثلِ ذلك جواباً لسؤالٍ عنِ العلَّةِ مقدَّر، تقولُ: أكْرِمْ زَيداً إنَّه فاضِلٌ، ولا تُكْرِمْ عمراً إنَّه جاهلٌ، كأنَّه قال[7]: لِمَ أكرمه؟ ولم لا أُكْرِمُه؟[8] فقيل: إنَّه فاضلٌ، أو إنَّه

---

(1) انظر شرح الكافية 2: 398.

(2) الأصل و جـ: إذ لا يجوز.

(3) سقطت من جـ.

(4) انظر رصف المباني ص207 والجنى ص 417، 418.

(5) جـ و د: أبواب.

(6) من ج و د.

(7) جـ و د: قيل.

(8) جـ لم أولا أكرمه و د: أو الا أكرمه.

جاهلٌ، فاغتفرُوا هذا اللَّبسَ بين الفتحِ والكسرِ لكونِه لا يُوقِعُ في[1] خلافِ الغَرَضِ المطلوبِ/ 449، ولا يَلزَمُ مِنْ ذلك اغتفارُه حيثُ يكونُ مُوقِعاً في خلافِ الغَرَضِ.

قال: وقولُه[2]:

وما زُرْتُ لَيْلَى أنْ تَكُونَ حَبِيبَةً *** إليّ، ولا دِينٍ بها أنا طالبُه

أقول: يَحتمِلُ أنْ يكونَ هذا من بابِ القَلْبِ، والأصْلُ: ولا دينٍ أنا طالِبُها به، ويَحْتَملُ أنْ يكونَ الباءُ بمعنَى علَى، نحو (وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا)[3] فلا قلبَ حِينئذٍ أي: ولا دينٍ عليها أنا طالِبُهُ.

قال: يقالُ: كَسيَ زيدٌ بوَزْن فَرِحَ، فيكونُ قاصِراً. قال[4]:

وأنْ يَعْرَيْنَ إن كُسِيَ الجَوَارِي *** فتَنبُو العينُ عن كَرمٍ عِجافِ

أقول: البيت لشخص من القعدة طائفة من الخوارج يقال له أبو خالد وقبل هذا البيت:

لَقَدْ زادَ الحَيَاةَ إلَيَّ حُبّاً *** بناتِي، إنَّهُنَّ مِنَ الضعافِ
أحاذِرُ أنْ يَرَيْنَ البُؤسَ بَعدِي *** وأنْ يَشرَبْن رَنقاً غيرَ صافِ

وبعده:

---

(1) بعده في جـ: مثل.

(2) البيت للفرزدق ديوانه ص93 والكتاب 3: 29 والإنصاف ص395 والمغني ص683 والعيني 2: 556 وشرح أبيات المغني 7: 136.

(3) آل عمران: 75.

(4) نسبه في الوحشيات ص90 إلى عيسى بن فاتك ونسبه في الكامل 3: 167 إلى أبي خالد القناني، وانظر المغني ص683 والسيوطي ص886، 887 وشرح أبيات المغني 7: 138.

ولَــولاهُنَّ قَــدْ سَــوَّمْتُ مُهْــرِي *** وفي الــرَّحمانِ للــضعفَاءِ كــافِ

البُؤْسَ، بالهمز:[1] الشدَّةُ وخلافُ النَّعيمِ، يقالُ، يومُ بُؤسٍ، ويومُ نِعَمٍ. والرِنقُ، بكسر النون: الماءُ المَكدّرُ، وتنبو: تتَجافَى وتَتباعَدُ. والعِجافُ: الهزِيلاَتُ جمْعُ عَجْفاء قال الجَوهري:[2] على غيرِ قياسٍ، لأنَّ أفعلَ وفَعْلاء لا يُجْمَعُ على فِعَالٍ ولكنَّهم بنَوْه على سِمانٍ. والعرَبُ قد تبني الشَّيءَ على ضِده، كما قالُوا عَدُوَّة بناءً على صَديقة، وفَعول إذا كان بمعنَى فاعلٍ لا تُدخلُهُ الهاءُ هذا كلامُه، والكرم، بفتح الكافِ وكسرِ الرّاءِ المراد به هنا: الكرَمُ يقالُ رَجُلٌ كرَمٌ، وقَوْمٌ كَرَمٌ، وامرأة كَرَمٌ ونساءٌ كَرَمٌ، يعني هذا الشاعرُ أنَّ حُبّي للحياة، وتَخلُّفي عنِ الحربِ إنما هو لأجلِ بناتي، فإني إنْ قُتلت لَمْ يبْقَ لهنَّ مَنْ يقومُ بأمرهن فيعرَيْنَ، ويَجُعْن، وتَنبو عينُ منْ يتَزَوَّجهنَّ عَنهُنَّ، ولولاهنَّ سوَّمتُ مُهْري لِلْحَرْبِ، أي: جَعلتُ له علاَمةً.

قال: فإذا فُتِحَتِ السّينُ صارَ بمعنَى سَتَرَ، وغَطَّى، وتعدَّى إلى واحدٍ كقولِه:[3]

وأرْكَــبُ في الــرّوعِ خَــيفَانَة *** كَــسا وَجْهَهَــا سَــعَفٌ منتَــشِر

أقول: البيتُ لامرئِ القَيْسِ يَصفُ فَرَساً. والخيفانة واحِدَةُ الخيفان، وهو في الأَصلِ الجَرادُ إذا صَارتْ فيه خُطوط مُختلفَة بياضٌ وصُفرة، ثمَّ تشبَّه به الفَرَسُ في خفتها وضُمورها كذا في الصّحاحِ[4] وكان الأصمعيّ[5] يَعيبُ هذا الوصفَ ويقولُ: إذا غطت الناصية وجْهَ الفرَسِ لَمْ يَكنْ كريماً. والشَّعرُ إذا غَطَى وجه الفَرس فذاك هو الغمَمُ[6] الذي يُكرَه في الخيلِ

---

(1) جـ و د: بالهمزة.

(2) انظر (عجف).

(3) ديوانه 163 والموشح ص33 والمغني ص683 والسيوطي ص636، 888 وشرح أبيات المغني 1: 16، 4: 213 والصحاح واللسان (خيف).

(4) انظر (خيف).

(5) انظر الموشح ص33.

(6) د: المغمم.

كما أنَّ السَّفا، وهو: قِصَرُ شَعَرِ النّاصيةِ، مَذمُومٌ، والجيدُ الاعتدال. قال ابنُ حَبيبَ وغيره من العلمـاءِ أخطأَ الأصْمعِيُّ لأنَّ امرأ القيسِ كان أعلَمَ بالخيلِ منه، ولَمْ يزيدُوا على ذلك، وهذا ليس بكافٍ في التَّخطئةِ.

والجَـوَابُ هـو مـا ذكَـرهُ ابـنُ بِشْرِ الآمِدِي[1] فإنَّه قال: قد تَخلَّصَ امرُؤ القَيْسِ عنِ العَـيبِ بلفظةٍ أزالتْ معنَى الغَمَمِ وهو قوله: مُنتَشِراً، لأنَّ الغَمَمَ إنما هو تكاثفُ شَعرِ النّاصيةِ واجـتماعُه علـى وَجْهِ الفَرَسِ حتَّى يُغطي العين، فلَمّا قال مُنتشرٌ سقطَ أنْ يكونَ هناك غَممٌ، لأنَّ انتـشارَ الـشَّعرِ هـو تفرُّقه، وأمْرُ القومِ منتشرٌ، أي: متفرقٌ، وانتشرَ الحبْلُ،[2] أيْ: تَفرَّقَتْ قواهُ.

قلـتُ: وقـضية هـذا أنْ يكـونَ الـسَّعَفُ هـو شَـعَرُ ناصِـيةِ الفَرَسِ. وفي الصّحاحِ[3] وغيرِه:[4] والأسْعَفُ مِنَ الخيلِ: الأشيبُ النَّاصية. ومقتضاه أنَّ السَّعفَ: شَيْبُ الناصية.

قال: ومنه: كسوته الثوبَ فكسِيَهُ، ومنه البيتُ، ولكنْ حُذِفَ فيه المفعولُ.

أقول: تقديرُه كسَا وَجْهها جمالاً، أوْ نحوَ ذلك، واقتصَرَ المصنفُ/ 450 على عدِّ هذه الأمـورِ الثمانيةِ فيما يُعدِّي الفعل القاصِرَ. وزاد بعضٌ معدِّيا تاسعاً، وهو إسقاطُ الهمزة على خـلافِ المَهـيَعِ المعروفِ، نحو: أكبَّ الرَّجلُ وكبتُه أنا، وأنزفت البئرُ ونزفتها أنا، وانسلَّ ريشُ الطائـرِ ونـسلتُه أنا، ومعدِّياً عاشراً وهو البناءُ على افعوعلَ مُراداً به المبالغة، نحو: حلاَ الشيءُ واحلوْليـتهُ. ومعـدِّياً حـادي عَشَرَ، وهو تكريرُ اللامِ كما قيل: صَعَرَ خدَه وصَعْرَرْته. ومعدِّياً ثانـي عَشَرَ، وهو واوُ مَعْ تقول: قام القومُ فيكونُ قاصِراً، ثمَّ تأتي بالواو فتقولُ: قمتُ وعمراً فيـتعدَّى. ومعـدِّياً ثالـثَ عَـشرَ، وهو إلاّ تقول قام القومُ، ثم تقول: قام القومُ إلا زيداً. وكلُّ هذه أمورٌ لا مُعوَّلَ عليها عندَ الأكثرين، واللهُ الموفقُ للصوابِ.

---

(1) هو أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحي الآمدي كان جيد الرواية والدراسة إماماً في اللغة والأدب ومعاني الشعر، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد وله تصانيف كثيرة منها الموازنة بين الطائيين وكتاب الحروف في اللغة والمختلف والمؤتلف من أسماء الشعراء توفي سنة 370 وقيل: 371هـ. انظر إشارة التعيين ص: 87 والبغية 1: 500-501.

(2) جـ: الخيل.

(3) انظر (سعف).

(4) انظر القاموس واللسان (سعف).